















الجمهورية العربية المتحدة

مَجْلَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجزائية  
ومن الدائرة الجزائية

السنة السابعة عشرة

العدد الثاني : من أبريل إلى يونيو سنة ١٩٦٦

القاهرة  
مطبعة دار القضاء العالي

١٩٦٦







**الأحكام الصادرة  
من  
الهيئة العامة للموارد الخراجية**

**جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٦٦**

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وحسين صفوت السركي ، ومختار مصطفى رضوان ، ومحمد  
محفوظ ، ومحمد عبد المتعم حمزوى ، وبطرس زغلول ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساحح ،  
ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حنفي .

( ١ )

**الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٣٥ القضائية**

(أ،ب) دعوى جنائية . ” إقامتها “ . تهريب جمركي . جمارك .

(أ) ولاية مدير عام مصلحة الجمارك — فيما يتعلق بطلب اتخاذ الاجراءات في جريمة  
التهريب أو رفع الدعوى الجنائية — ولاية عامة باعتباره هو وحده الأصل  
ومن عداه من ينبغي وكلاء عنه في الطلب . عموم ولايته هذه تميز له عموم تفويضه  
لغيره فيما له من حق الطلب ، أما الطلب نفسه فالشأن فيه كالشأن في الاذن  
أو الشكوى يجب أن يكون في كل قضية على حدة .

(ب) صياغة المادة الرابعة من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ في شأن أحكام التهريب  
الجمركي على غرار المادة التاسعة من قانون الاجراءات الجنائية . توجيه الخطاب فيها  
من الشارع إلى النيابة العامة — باعتبارها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى  
الجنائية — دون غيرها من جهات الاستدلال ومنها مصلحة الجمارك المكلفة  
أصلاً بتنفيذ قانون التهريب الجمركي والمنوط بها من بعد توجيه الطلب إلى النيابة  
العامة بالبدء في إجراءات الدعوى الجنائية . هذه الاجراءات لا تبدأ إلا بالتحقيق  
الذي تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن



تنبه لهذا الفرض من أمور الضبط القضائي أو يرفع الدعوى أمام جهات الحكم .  
أي إجراء آخر تقوم به جهات الاستدلال ولو في حالة التلبس بالجريمة لا تبدأ به  
الدعوى ، ولا يرد عليه قيد الشارع في توقفه على الطلب .

(ج) قانون . "تفسيره" .

إيراد الشارع مصطلحا معينا في نص ما لمعنى معين . وجوب صرفه إلى معناه  
في كل نص آخر يرد فيه .

(د) حكم . "تسييه . ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل" .

خطأ الحكم في ذكر مادة العقاب على وجهها الصحيح . لا يقدح في سلامته .  
ما دام قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا .

١ - المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب  
الجمركي والذي حل محله القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - إذ نصت على أنه :  
" لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات في جرائم التهريب إلا بناء  
على طلب كتابي من مدير مصلحة الجمارك أو من ينييه كتابة في ذلك " . فقد دلت  
على أن ولاية مدير عام مصلحة الجمارك فيما يتعلق بطلب اتخاذ الاجراء في الدعوى  
الجنائية أو رفعها ولاية عامة باعتباره هو وحده الأصل ومن عداه ممن ينييهم  
وكلاء عنه في الطلب ، وأن عموم ولايته هذه تميزه عموم تفويضه لغيره فيما له  
من حق الطلب ، أما الطلب نفسه فالشأن فيه كالشأن في الإذن أو الشكوى  
يجب أن يكون في كل قضية على حدة ، والقول بغير ذلك يؤدي إلى النسوية  
بين الإنابة والطلب وهو ممتنع ، كما أنه لا وجه لقياس الإنابة المنصوص عليها  
في المادة الرابعة سالفه البيان على النذب في حكم قانون الإجراءات لاختلاف  
النصوص التي تحكم موضوع كل منهما مما يقتضي المغايرة بينهما في الحكم .

٢ - المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب  
الجمركي صيغت على غرار المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية التي نصت  
الفقرة الأولى منها على أنه : " لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات  
فيها في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٨٤ من قانون العقوبات إلا بناء



على طلب كتابي من الهيئة أو رئيس المصلحة المحني عليها . والبين من ذلك أن الخطاب فيها موجه من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى والإذن إنما هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية استثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ولا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الاستدلال ومنها مصلحة الجمارك المكلفة أصلا من الشارع بتنفيذ قانون التهريب الجمركي والمنوط بها من بعد توجيه الطلب إلى النيابة العامة بالبدء في إجراءات الدعوى الجنائية ، وهي لا تبدأ إلا بما تتخذه هذه من أعمال التحقيق في سبيل تسيرها تعقبا لمرتكبي الجرائم باستجماع الأدلة عليهم وملاحقتهم برفع الدعوى وطلب العقاب ، ولا تنعقد الحصومة ولا تحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأموري الضبط القضائي أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم . ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأي إجراء آخر تقوم به سلطات الاستدلال ولو في حالة التلبس بالجريمة ، إذ أنه من المقرر في صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الحصومة الجنائية بل هي من الإجراءات الأولية التي تسلس لها سابقة على تحريكها والتي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب رجوعا إلى حكم الأصل في الإطلاق وتحريرا للمقصود في خطاب الشارع بالاستثناء وتحديد المعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الإجراءات الممهدة لنشوتها إذ لا يملك تلك الدعوى غير النيابة العامة وحدها . يزيد هذا المعنى وضوحا أن الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٤ قد حددت الإجراءات في الدعوى الجنائية التي لا تتخذ إلا بالطلب بأنها إجراءات التحقيق التي تباشرها النيابة العامة وذلك بما نصت عليه من أنه : ” وفي جميع الأحوال التي يشترط القانون فيها لرفع الدعوى الجنائية تقديم شكوى أو الحصول على إذن أو طلب من المحني عليه أو غيره لا يجوز اتخاذ إجراءات التحقيق إلا بعد تقديم هذه الشكوى أو الحصول على الإذن أو الطلب “ . وقد كشفت الأعمال التشريعية لهذا النص عن أن الإجراء



المقصود هو إجراء التحقيق الذي تجريه النيابة العامة دون غيرها . وقانون الإجراءات هو القانون العام الذي يتعين الاحتكام إليه ما لم يوجد نص خاص يخالفه . ويؤكد هذا المعنى أن المادة ٣٩ من قانون الإجراءات المعدلة بالقانون رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٩ إذ نصت على أنه : " فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المادة ٩ فقرة ثانية من هذا القانون فإنه إذا كانت الجريمة المتلبس بها مما يتوقف رفع الدعوى العمومية عنها على شكوى فلا يجوز القبض على المتهم إلا إذا صرح بالشكوى من يملك تقديمها ، ويجوز في هذه الحالة أن تكون الشكوى لمن يكون حاضرا من رجال السلطة العامة " . فقد دل ذلك على أنه في الأحوال الأخرى إذا كانت الجريمة المتلبس بها مما يتوقف رفع الدعوى العمومية فيها على إذن أو طلب فإنه يجوز لرجال الضبط القبض على المتهم واتخاذ كافة إجراءات التحقيق هذه قبل تقديم الإذن أو الطلب .

٣ - الأصل في قواعد التفسير أن الشارع إذا أورد مصطلحا معينا في نص ما لمعنى معين وجب صرفه إلى معناه في كل نص آخر يرد فيه . وذلك توحيدا للغة القانون ومنعا للبس في فهمه ، والانبهام في حكمه وتحريا لوضوح خطابه إلى الكافة .

٤ - الخطأ في ذكر مادة العقاب على وجهها الصحيح لا يقدح في سلامة الحكم ، مادام قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ٤ من مارس سنة ١٩٦١ بدائرة مركز عنبيه محافظة أسوان : قاموا بتهريب البضائع الميينة بالمحضر من أداء الرسوم الجمركية المقررة عليها . وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ٢ و ٤ من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ . وقد ادعت مصلحة الجمارك بحق مدني قبل المتهمين وطلبت القضاء لها عليهم متضامنين بمبلغ ١٠١٤ ج و ٧١٠ م على سبيل التعويض . ومحكمة عنبيه الجزئية قضت بتاريخ ٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ عملا بمواد الاتهام



حضوريا بالنسبة إلى المتهم الثالث وحضوريا اعتباريا بالنسبة إلى المتهمين الأول والرابع وغيابيا للمتهمين الثاني والخامس بتغريم كل منهم مائة جنيه ومصادرة البضائع المضبوطة مع إلزامهم متضامتين أن يدفعوا إلى مصلحة الجمارك تعويضا قدره ١٠١٤ ج و ٧١٠ م. فاستأنف هذا الحكم المحكوم عليهم جميعا، ومحكمة أسوان الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بتاريخ ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٤ غيابيا للمتهم الأول وحضوريا للباقي (أولا) بعدم قبول الاستئناف شكلا بالنسبة للمتهم الثاني للتقرير به بعد الميعاد (ثانيا) بالنسبة إلى باقي المتهمين بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض. وبجلسة ١١ من يناير سنة ١٩٦٦ قررت الدائرة الجنائية بمحكمة النقض إحالة الدعوى إلى الهيئة العامة بالمحكمة لتقضى فيها عملا بحكم الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥.

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة التهريب الجمركي قد أخطأ في تطبيق القانون وانطوى على بطلان في الإجراءات أثر فيه وعلى إخلال بحق الدفاع كما شابه فساد في الاستدلال، ذلك بأن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بناء على طلب من مراقب جمرك أسوان استنادا إلى تفويض عام صادر إليه من مدير عام الجمارك بالمخالفة للمادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ التي لا تجيز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراء فيها إلا بناء على طلب كتابي من مدير مصلحة الجمارك أو ممن ينييه كتابة مما لازمه أن تكون تلك الإنابة محددة ونحصر بقضية بعينها بغير إطلاق إذ الإنابة كالندب تأخذ حكمه من حيث التحديد والتخصيص، وبذلك يكون التفويض العام الصادر من مدير عام مصلحة الجمارك إلى مراقب جمرك أسوان الذي صدر منه الطلب قد وقع باطلا. وقد دفع الطاعن ببطلان المحضر المحرر بمعرفة قائد قسم سواحل أسوان لحصوله بغير طلب سابق من مدير عام الجمارك أو ممن ينييه لهذا الغرض وكذلك إهدار



ما جاء فيه من أقوال نسبت إلى الطاعن ، إلا أن الحكم المطعون فيه أبطل هذا المحضر في شقه المتعلق بإجراء الضبط والتفتيش وعول في الوقت نفسه على ما نسب إلى الطاعن من اعتراف محوري فيه ، وبذلك يكون قد جزأ البطلان وأهدر نصا آمرا من النظام العام كما جزأ على الطاعن اعترافه فأخذ منه بإقراره بضبط البضاعة وما كسبته لها وأهدر ما قرره من أنه جلب البضاعة من السودان سنة ١٩٥٤ قبل صدور القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ وقت أن كان "السودان" جزءا من "مصر" ورد على دناعه بأن دليلا ما لم يقيم على صحته ، مما يعتبر تكليفا لاتهم بتقديم الدليل على براءته ، وهو ما لا يجوز ، وكان خليقا بالمحكمة أن تعنى بتحقيق دفاع الطاعن في هذا الخصوص إذ أن ثبوت صحته يبنى عليه نفي الاتهام المسند إليه فضلا عن انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن محضر ضبط واقعة التهريب الجمركي المنسوب إلى الطاعن حرر في ٤ من مارس سنة ١٩٦١ بمعرفة المقدم عبد المجيد حامد خطاب قائد قسم السواحل بناء على تبليغ من قائد مخبرات السواحل ، وقد سئل الطاعن في هذا المحضر في ١٧ من مارس سنة ١٩٦١ ولم يتخذ اجراء آخر حتى صدر الطلب من مراقب جمرك أسوان إلى وكيل النيابة برفع الدعوى الجنائية في ٢٩ من يولييه سنة ١٩٦١ بناء على التفويض العام الصادر إليه بذلك من المدير العام لمصلحة الجمارك في ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٦٠ استنادا إلى المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ فأصدرت النيابة العامة من بعد في ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٦١ أمرها بتقديم القضية لجلسة ٧ من مارس سنة ١٩٦٢ . لما كان ذلك ، وكانت المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي — المطبق على واقعة الدعوى والذي حل محله بعد ذلك القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ — إذ نصت على أنه "لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ اجراءات في جرائم التهريب إلا بناء على طلب كتابي من مدير مصلحة الجمارك أو من ينييه كتابة في ذلك" فقد دلت على أن ولاية مدير عام مصلحة الجمارك فيما يتعلق بطلب اتخاذ الاجراء في الدعوى الجنائية أو رفعها ولاية عامة باعتبارها هو وحده الأصل ومن عداه ممن ينييهم



وكلاء عنه في الطلب ، وأن عموم ولايته هذه تجيز له عموم تفويضه لغيره فيما له من حق الطلب أما الطلب نفسه فالشأن فيه كالشأن في الأذن أو الشكوى يجب أن يكون في كل قضية على حدة ، والقول بغير ذلك يؤدي إلى التسوية بين النيابة والطلب وهو ممتنع . كما أنه لا وجه لقياس النيابة المنصوص عليها في المادة الرابعة سائقة البيان على التنب في حكم قانون الاجراءات لاختلاف النصوص التي تحكم موضوع كل منهما مما يقتضي المغايرة بينهما في الحكم . وما دام القانون قد أطلق الحق لمدير عام الجمارك وكان لا قيد إلا من نص ، فإن تقييد حقه في النيابة وإيجاب تخصيصه بالقضية موضوع الطلب لا يكون له من وجه ولا يعتد به . لما كان ذلك ، وكانت المادة الرابعة سائقة البيان قد صيغت على غرار المادة التاسعة من قانون الاجراءات الجنائية التي نصت الفقرة الأولى منها على أنه ( لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات فيها في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٨٤ من قانون العقوبات إلا بناء على طلب كتابي من الهيئة أو رئيس المصلحة المحني عليها ) ، واليّن من ذلك أن الخطاب فيها موجه من الشارع إلى النيابة العامة بما هي السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية ، باعتبار أن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى والإذن إنما هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية استثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ولا ينصرف فيه الخطاب إلى غير النيابة العامة من جهات الاستدلال ومنها مصلحة الجمارك المكلفة أصلا من الشارع بتنفيذ قانون التهريب الجمركي . والمنوط بها من بعد توجيه الطلب إلى النيابة العامة بالبدا في إجراءات الدعوى الجنائية ، وهي لا تبدأ إلا بما تتخذه هذه من أعمال التحقيق في سبيل تسيرها تعقبا لمرتكبي الجرائم باستجاء الأدلة عليهم وملاحقتهم برفع الدعوى وطلب العقاب ، ولا تنعقد الخصومة ولا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأموري الضبط القضائي أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم . ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأي إجراء آخر تقوم به سلطات الاستدلال ولو في حالة التلبس بالجريمة ، إذ أنه من المقرر في صحيح القانون أن إجراءات



الاستدلال أيا كان من يباشرها لا يعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هي من الإجراءات الأولية التي تسلس لها — سابقة على تحريكها — والتي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب رجوعا إلى حكم الأصل في الإطلاق وتحريها للمقصود في خطاب الشارع بالاستثناء وتحديد المعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الإجراءات الممهدة لنشوتها إذ لا يملك تلك الدعوى غير النيابة العامة وحدها . يزيد هذا المعنى وضوحا أن الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٤ قد حددت الإجراءات في الدعوى الجنائية التي لا تتخذ إلا بالطلب بأنها إجراءات التحقيق التي تباشرها النيابة العامة وذلك بما نصت عليه من أنه ( وفي جميع الأحوال التي يشترط القانون فيها لرفع الدعوى الجنائية تقديم شكوى أو الحصول على إذن أو طلب من المجنى عليه أو غيره لا يجوز إتخاذ إجراءات التحقيق إلا بعد تقديم هذه الشكوى أو الحصول على الإذن أو الطلب ) وقد كشفت الأعمال التشريعية لهذا النص من أن الإجراء المقصود هو إجراء التحقيق الذي تجريه النيابة العامة دون غيرها .

وقانون الإجراءات هو القانون العام الذي يتعين الاحتكام إليه ما لم يوجد نص خاص يخالفه والأصل في قواعد التفسير أن الشارع إذا أورد مصطلحا معينا في نص ما لمعنى معين وجب صرفه إلى معناه في كل نص آخر يرد فيه ، وذلك توحيدا للغة القانون ومنعا للبس في فهمه ، والانبهام في حكمه وتحريها لوضوح خطابه إلى الكافة . ويؤكد هذا المعنى أن المادة ٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٩ إذ نصت على أنه ” فيما عدا لأحوال المنصوص عليها في المادة ” ٩ “فقرة ثنية“ من هذا القانون فإنه إذا كانت الجريمة المتلبس بها مما يتوقف رفع الدعوى العمومية عنها على شكوى فلا يجوز القبض على المتهم إلا إذا صرح بالشكوى من يملك تقديمها ، ويجوز في هذه الحالة أن تكون الشكوى لمن يكون حاضرا من رجال السلطة العامة “ .

فقد دل ذلك على أنه في الأحوال الأخرى إذا كانت الجريمة المتلبس بها مما يتوقف رفع الدعوى العمومية فيها على إذن أو طلب فإنه يجوز لرجال الضبط والقبض على المتهم واتخاذ كافة إجراءات التحقيق هذه قبل تقديم الإذن



أو الطلب . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وإن كان قد أبطل بغير سند من القانون - إجراءات الاستدلال التي اتخذها موظفو الجمارك ، قد أخذ الطاعن باعترافه في محضر الاستدلال الذي حرر قبل الطلب ورتب على ذلك لازمه من إدانته فإنه لا يكون فيما أخذه قد خالف القانون في شيء .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن التهمة المنسوبة إليه بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التهريب التي دانه بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة متبعة مستمدة من اعترافه ، وضبطه في حالة تلبس وهو تهريب البضائع المضبوطة من السودان إلى مصر يوم الضبط الحاصل في ٣ مارس سنة ١٩٦١ - ومحاصرة المراكب التي تحمل البضائع المهربة وإطلاق النار لوقفها بمعرفة رجال السواحل والجريمة في إبانها مما يتضمن بذاته تحديد تاريخ وقوع الجريمة بيوم الضبط حال التهريب ويفيد كذلك الرد على دعوى جلب البضائع المهربة سنة ١٩٥٤ قبل صدور القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ وينفى احتمال انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي - الذي تمت الواقعة في ظله - قد نصت على أنه ( يعاقب على التهريب أو الشروع فيه أو محاولة ذلك بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين ) وقد حل محله القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك وصار نافذاً قبل صدور الحكم المطعون فيه ونص في المادة ١٢٢ منه على أنه ( مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب على التهريب أو على الشروع فيه بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تتجاوز ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين ) وكانت الغرامة التي قضى بها الحكم المطعون فيه وهي مائة جنيه داخلة في الحدود المقررة للغرامة كما نص عليها القانون الجديد .

وكان الخطأ في ذكر مادة العقاب على وجهها الصحيح لا يقدح في سلامة الحكم ما دام قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً ، فإن ذلك لا يقتضى نقض الحكم المطعون فيه كما لا يقتضى تصحيحه إعمالاً للمادة ٥ من قانون العقوبات وذلك للعلة التي تقدمت .



وحيث إنه لما تقدم فإن الهيئة العامة ترى بالأغلبية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ العدول عن الأحكام التي صدرت على خلاف هذا الرأي. ولما كانت الفقرة الأخيرة من هذه المادة قد خوات هذه الهيئة الفصل في الدعوى المحالة إليها ، وكان الحكم المطعون فيه صحيحا ومطابقا للقانون فإنه يتعين رفض الطعن موضوعا .

---



## الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية نقابات

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين صفوت السركي ، ومحمد صبري ، ومحمد عبد المنعم حمزوي ، ونصر الدين عزام .

( ١ )

الطعون أرقام ٢ ، ٣ ، ٤ لسنة ٣٥ القضائية « صحافة » :

( ١ ، ب ) نقابات . " نقابة الصحفيين " . صحافة . انتخاب . قانون .  
نقض . " المصلحة في الطعن " . دفع .

( ١ ) عمالية انتخاب مجلس نقابة الصحفيين تباشرها الجمعية العمومية وتتم على مرحلتين متعاقبتين ( الأولى ) بانتخاب أعضاء مجلس النقابة ( والثانية ) وتبدأ بعد إعلان نتيجة المرحلة الأولى بانتخاب النقيب من بين أعضاء مجلس النقابة . بطلان عملية الانتخاب — في مرحلتها — يلزم عنه إجراء انتخاب جديد لأعضاء مجلس النقابة يعقبه انتخاب النقيب من بين الآخرين بعضوية المجلس .

( ب ) عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحة التنفيذية فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق . مثال لنص وارد في القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين ونص آخر وارد في اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين .



١ — مؤدى نصوص المواد ٤١ ، ٤٣ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين و ١٥ من القرار الوزاري رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٥ باعتماد اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين أن عملية الانتخاب تباشرها الجمعية العمومية وتم على مرحلتين متعاقبتين ( الأولى ) بانتخاب أعضاء مجلس النقابة ( والثانية ) وتبدأ بعد إعلان نتيجة المرحلة الأولى بانتخاب النقيب من بين أعضاء مجلس النقابة . وبطلان عملية الانتخاب — في مرحلتها — يلزم عنه إجراء انتخاب جديد لأعضاء مجلس النقابة يعقبه انتخاب النقيب من بين الفائزين بعضوية المجلس ، وإذ ذاك تكون الفرصة أمام المرشحين — لأى من المركزين — متاحة لهم ومتكافئة غير متأثرة بانتخاب النقيب المسبق . ولما كان الثابت من الوقائع أن انتخاب النقيب قد تم أولاً ثم تلاه انتخاب أعضاء مجلس النقابة بالمخالفة لأحكام القانون واللائحة الداخلية على ما سلف ، فإن عملية الانتخاب تكون قد وقعت باطلة . ولما كان الطاعن والمطعون ضده مرشحين لعضوية مجلس النقابة ومرشحين كذلك — دون غيرها — لمركز النقيب ، ومن ثم تكون مصلحة الطاعن — وهى مناصب قبول الطعن — قائمة تستمد وجودها من الواقع ومن نصوص القانون على السواء ويكون الدفع بانتفاء المصلحة فى غير محله متعيناً رفضه .

٢ — من المقرر أنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد فى القانون والآخر فى لائحته التنفيذية فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً لللائحة التى هى أداة تشريعية أدنى من القانون . ولما كان مؤدى المادتين ٤١ ، ٤٣ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين أن عملية الانتخاب تباشرها الجمعية العمومية وتم على مرحلتين متعاقبتين ( الأولى ) بانتخاب أعضاء مجلس النقابة ( والثانية ) وتبدأ بعد إعلان نتيجة المرحلة الأولى بانتخاب النقيب من بين أعضاء مجلس النقابة ، فإنه لا محل للتحدى بما قضت به المادة ١٤ من اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين المصدق عليها من السيد نائب رئيس الوزراء للثقافة والارشاد القومى من أن عمليات الانتخاب تبدأ بانتخاب النقيب واعتباره عضواً من الأعضاء المطلوب انتخابهم لمجلس النقابة ما لم يكن عضواً من قبل بالمجلس .



## الوقائع

تتلخص وقائع هذه الطعون في أنه بتاريخ ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ عقد المطعون ضده والنقيب السابق والحالي الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين لإجراء الانتخابات السنوية وانتخاب مجلس النقابة الجديد لعام ١٩٦٦ . إلا أن انتخاب النقيب جرى أولا ثم أعقبه انتخاب باقي أعضاء مجلس النقابة واعتبر هوفائزا بعضوية المجلس تبعا لفوزه نقيبا مخالفا بذلك نص المادتين ٤١ ، ٤٣ من قانون نقابة الصحفيين رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ . وقد كان الطاعنون من بين المرشحين في هذه الانتخابات ، الأول مرشحا لمركز النقيب وعضوية مجلس النقابة والثاني والثالث مرشحين لعضوية مجلس النقابة . ولما لم يفوزوا في هذه الانتخابات فقد قرروا بالطعن فيها بطريق النقض طبقا للمادة ٤٥ من القانون السالف الذكر ... إلخ .

## المحكمة

من حيث إن الطعون الثلاثة المنضمة قد استوفت الأوضاع الشكلية المنصوص عليها في المادة ٤٥ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون هو مخالفة القانون ، ذلك بأن انتخاب المطعون ضده نقيبا قد سبق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بالمخالفة لنص المادة ٤٣ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ مما ينبنى عليه بطلان كلا الانتخابين .

وحيث إن محصل وقائع الطعن رقم ٢ سنة ٣٥ ق صحافة كما يبين من الأوراق والمستندات التي أمرت المحكمة بضمها وتلك التي قدمها طرفا الخصومة أنه في يوم ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٥ اجتمعت الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين للنظر في المسائل الواردة بمجدول الأعمال ومن بينها انتخاب النقيب من بين المرشحين الاثنين السيدين حافظ محمود ( المطعون ضده ) و خليل طاهر ( الطاعن ) وانتخاب



سنة أعضاء لمجلس النقابة من بين المرشحين الأربعة عشر ومن بينهم الطاعن والمطعون ضده ، وقد بدأت الجمعية بإجراء عملية انتخاب النقيب فأسفرت عن فوز المطعون ضده ثم عقيبت بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة فأسفرت عن فوز خمسة من المرشحين بعضوية المجلس — لم يكن الطاعن من بينهم — وذلك بخلاف النقيب الذي سبق انتخابه واعتباره عضوا من الأعضاء المطلوب انتخابهم لمجلس النقابة .

وحيث إن المطعون ضده دفع بعدم قبول الطعن لإنتفاء صفة الطاعن كصحفي بسبب نقله من جريدة الجمهورية إلى مؤسسة التجارة في شهر سبتمبر سنة ١٩٦٤ مما يجعل وضعه الصحفي مخالفا للواد ٤ و ٥ و ٦ من قانون نقابة الصحفيين . وكذلك لإنتفاء مصلحته في الطعن لأنه لم يكن من الحاصلين على الأصوات التالية لأصوات الفائزين بعضوية المجلس . لما كان ذلك ، وكان الدفع بإنتفاء صفة الطاعن قد جاء مرسلا غير مستند إلى ما يؤيده ، ويكفي في الرد عليه أن الجمعية العمومية قبلت ترشيح الطاعن لعضوية مجلس النقابة ولمركز النقيب على السواء بغير ما اعترض من أحد على صفته وبالتالي على حقه في الترشيح ، هذا فضلا عن أنه قدم صوة شمسية لبطاقته الصحفية مؤرخة ١٨ مارس ١٩٦٦ وكذا إيصال سداد القسط الثاني من اشتراك النقابة عن سنة ١٩٦٦ مؤرخا ٢٧ أبريل سنة ١٩٦٦ مما مفاده قيام صفته كصحفي ومن ثم يكون هذا الدفع على غير أساس متعينا رفضه . لما كان ذلك ، وكان الدفع بإنتفاء مصلحة الطاعن لعدم حصوله على الأصوات التالية لأصوات الفائزين بعضوية مجلس النقابة مردودا بأنه لما كان الطاعن والمطعون ضده مرشحين لعضوية مجلس النقابة ومرشحين كذلك — دون غيرها — لمركز النقيب ... ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن مؤدى نصوص المواد ٤١ ، ٤٣ من القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين و ١٥ من القرار الوزاري رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٥ باعتماد اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين أن عملية الانتخاب تتم على مرحلتين متعاقبتين تباشرها الجمعية العمومية (الأولى) بانتخاب أعضاء مجلس النقابة (والثانية) وتبدأ بعد إعلان نتيجة المرحلة الأولى — بانتخاب النقيب من بين أعضاء مجلس النقابة . ولما كان بطلان عملية الانتخاب — في مرحلتها —



يلزم عنه إجراء انتخاب جديد لأعضاء مجلس النقابة يعقبه انتخاب النقيب من بين الفائزين بعضوية المجلس ، وإذ ذاك تكون الفرصة أمام المرشحين - لأى من المركزين - متاحة لهم ومتكافئة غير متأثرة بانتخاب النقيب المسبق ، ومن ثم تكون مصلحة الطاعن - وهى مناط قبول الطعن - قائمة تستمد وجودها من الواقع ومن نصوص القانون على السواء ، ويكون الدفع بانتفاء المصلحة فى غير محله متعينا رفضه أيضا . لما كان ذلك ، وكان الثابت فيما تقدم بيانه من وقائع أن انتخاب النقيب قد تم أولا ثم تلاه انتخاب أعضاء مجلس النقابة بالمخالفة لأحكام مواد القانون واللائحة الداخلية على ما سلف ، فإن عملية الانتخاب تكون قد وقعت باطلة ، ولا محل للتحدى بما قضت به المادة ١٤ من اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين المصدق عليها من السيد نائب رئيس الوزراء للثقافة والارشاد القومى بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦٤ والمعمول بها من تاريخ نشرها فى الجريدة الرسمية فى ١١ يناير سنة ١٩٦٥ ، من أن عمليات الانتخاب تبدأ بانتخاب النقيب واعتباره عضوا من الأعضاء المطلوب انتخابهم لمجلس النقابة ما لم يكن عضوا من قبل بالمجلس ، لما هو مقرر من أنه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد فى القانون والآخر فى لائحته التنفيذية فإن النص الأول يكون الواجب التطبيق بإعتباره أصلا لللائحة التى هى أداة تشريعية أدنى من القانون .

وحيث إنه لما تقدم ، فإنه يتعين الحكم برفض الدعين لإنتفاء الصفة والمصلحة والقضاء ببطلان انتخاب أعضاء مجلس نقابة الصحفيين والنقيب الحاصل بتاريخ ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ .

## الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

جلسة ١٨ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، وعمود عباس العمراري ، ومحمد أبو الفضل حفني .

( ٨١ )

الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٦ القضائية

(١) عمل . نقض . ” المصلحة في الطعن “ .

مخالفة الطاعن نص المادة ٦٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بعدم إيداع لائحة النظام الأساسي مكتب العمل . لا جدوى من مجادلته بأن الحكم دانه لعدم وضعه إياها في المكان الذي يباشر فيه العمال نشاطهم مع أن القانون يوجب وضعها في مكان ظاهر من مؤسسة رب العمل ، إذ النص سالف الذكر يوجب عليه الأمرين معا . تخلف أحدهما بفرض حدوثه لا يرفع العقاب عن كاهله .

(ب) حكم . ” تسمييه . ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل “ .

خطأ الحكم في تسمية ورقة بإسمها الصحيح . لا يبييه . طالما أن هذا الخطأ غير مؤثرا فيما استخلصته المحكمة من جوهرها وما تضمنته مقرراتها .

(ج) دفع .

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .



(د) دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “ .

ليس للطاعن أن يعيب على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها .

١ — لما كان الثابت من بيانات الحكم أن الطاعن لم يودع لائحة النظام الأساسي مكتب العمل بالمخالفة لنص المادة ٦٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل ، فلا جدوى بعد ذلك من المجادلة بأن الحكم دانه لعدم وضعه إياها في المكان الذي يباشر فيه العمال نشاطهم مع أن القانون يوجب وضعها في مكان ظاهر من مؤسسة رب العمل ، إذ النص سالف الذكر يوجب عليه الأمرين معا ، وتختلف أحدهما بفرض حدوثه لا يرفع العقاب عن كاهله .

٢ — خطأ الحكم في تسمية ورقة باسمها الصحيح أوفى صفة مقدمها لا يعيبه ، طالما أنه غير مؤثر على ما استخلصته المحكمة من أجورها وما تضمنته لحواها .

٣ — لا يجوز إثارة الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه من تحقيق موضوعي .

٤ — ليس للطاعن أن يعيب على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ بدائرة مركز الخانكة محافظة القليوبية : ( أولا ) لم يحضر عقود عمل من نسختين لكل عامل . ( ثانيا ) لم ينشئ ملفا لكل عامل . ( ثالثا ) لم يضع في مكان ظاهر من مؤسسته لائحة النظام الأساسي للعمل حالة كونه يستخدم ١٥ عاملا فأكثر . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٤٢ و ٤٣ و ٦٨ و ٦٩ و ٢١٥ و ٢٢١ و ٢٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة الخانكة الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائتي قرش عن كل تهمة من التهمتين الأولى والثانية المستدتين إليه بالنسبة لكل عامل وبتغريمه

ماتى قرش عن التهمة الثالثة المسندة إليه . فعارض وقضى في معارضته بتاريخ ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة بنها الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع ذلك بأن الحكم المطعون فيه عول في تدليله على عدد العمال الذين استخدمهم الطاعن على ما قرره محرر المحضر بالجلسة من أنه استقى معلومات في شأنهم من دفتر أجورهم الذى قدمه له الكاتب المختص ، في حين أن الثابت بأقواله أنه اعتمد في ذلك على كشف أجور العمال لا على دفتر الأجور وأن الذى قدمه رئيس العمال لا الكاتب المختص وأنه محرر عن شهر سبتمبر سنة ١٩٦٢ أى قبل تحرير محضر الضبط بثلاثة أشهر مما يشكل عدم استيعاب لواقعة الدعوى والاستناد إلى دليل غير قاطع لأن عدد العمال متغير . كما دانه الحكم في تهمة عدم وضع لأئحة النظام الأساسى على اعتبار أنها لم توجد بالمحل الذى يباشر فيه العمال نشاطهم في حين أن المادة ٦٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ توجب وضعها بمؤسسة رب العمل لا في المحل الذى يباشر العمال فيه النشاط . هذا بالإضافة إلى أن الحكم لم يرد على دفاعه في شأن عدم مسئوليته عن التهم المسندة إليه إذ ضمن دفاعه أن المسئول عنها هو محمد صلاح القرش طبقا لعقد الشركة المحرر بينهما والذي قدمه ضمن مستنداته كما التفت عما دفع به من عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في القضية ١٨٠٧ سنة ١٩٦٣ جنح مستأنفة بنها التى أتهم فيها حسن صالح القرش بالواقعة ذاتها وقضى فيها ببراءته ، وما قرره الحكم من تناقض دفاع الطاعن استنادا إلى أنه دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ثم تقريره بنزوله عن عقد المقابلة لمحمد صالح القرش ينطوى على عدم تفهم لدفاعه المستساغ المتكامل الذى لاتناقض فيه .



وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بقوله : " إنها تحصل فيما أثبتته السيد / رفعت مصطفى المفتش بمكتب العمل بشبرا الخيمة بحضرة المؤرخ ١٩٦٢/١١/٢٤ من أن المتهم لم يقوم بتحرير عقود عمل وإنشاء ملفات للعمال الذين يعملون طرفه كما أنه لم يضع لأئحة بالنظام الأساسي ويودعها مكتب العمل المختص ولم يضع لأئحة جزاءات معتمدة للعمال الذين يعملون طرفه وعددهم ٢٦٢ عاملا " ، أورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال محرر المحضر بالجلسة وأخصها أنه علم بعدد العمال من دفتر استلام أجورهم الذي قدمه الكاتب المختص الذي يعمل طرف المتهم وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الخطأ بفرض حصوله في تسميته ورقة باسمها الصحيح - كشف أو دفتر - أوفى صفة مقدمها - رئيس العمال أو الكاتب المختص - ليس بمؤثر على ما استخلصته المحكمة من جوهرها وما تضمنته فخاها من عدد العمال ما دام الطاعن لا ينازع فيما أثبتته الحكم في خصوص عدد العمال نقلا عنها . أما انسحاب تاريخها إلى ما قبل تحرير المحضر بثلاثة أشهر فإنه لا ينال من توفر هذه الجرائم وقيامها في حق الطاعن مادام أنه لا يدعى ترتب أثر قانوني على ذلك التاريخ من شأنه التأثير على قيام الجريمة ، هذا فضلا عن أنه دفاع جديد لم يسبق له طرحه أو المجادلة فيه بجلسات المحاكمة التي خلت محاضرها منه . والأمر فيه يقتضى تحقيقا ، مما لا يسوغ طرحه لأول مرة أمام محكمة النقض . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الثابت من بيانات الحكم أن الطاعن لم يودع لأئحة النظام الأساسي مكتب العمل بالمخالفة لنص المادة ٦٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل فلا جدوى بعد ذلك من المجادلة بأن الحكم دانه لعدم وضعه إياها في مكان مباشرة العمال لنشاطهم مع أن القانون يوجب وضعها في مكان ظاهر من مؤسسة رب العمل إذ النص سالف الذكر يوجب عليه الأمرين معا وتختلف أحدهما - بفرض حدوثه - لا يرفع العقاب عن كاهله . هذا بالإضافة إلى أن محاضر الجلسات خلت من إثارة هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع حتى يصح القول بالتفات المحكمة عنه . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون له أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه

قد عرض لدفاع الطاعن ورد عليه بقوله "ولا تلتفت المحكمة إلى العقد المقدم من وكيل المتهم بالجلسة الذي تضمن تنازل المتهم لمن يدعى محمد صلاح على عن تنفيذ العملية المسندة إليه من الشركة الأهلية للصناعات المعدنية، ذلك أن المحكمة لا تطمئن إليه بل على العكس من ذلك فقد حرر خصيصا لمحاولة تحسين مركز المتهم في هذه القضية، وكذلك الحال فإن المحكمة لا تطمئن إلى الأقوال التي أدلى بها محمد صلاح على بجلسة المرافعة الذي حاول إبعاد الاتهام عن المتهم ذلك أن ما أدلى به هذا الشاهد يتناقض تناقضا صريحا واضحا مع ما أبداه المتهم من دفاع أمام محكمة أول درجة فهو قد دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في القضية رقم ١٨٠٧ لسنة ١٩٦٣ س بنها المقيمة ضد من يدعى حسين صالح القرش كما قدم حافظة مستندات فيها صورة فوتوغرافية من عقد شركة بين المتهم وآخرين وليس الشاهد في هذه الدعوى منهم" وما أورده الحكم من ذلك سائغ ويستقيم به إطراح دفاع الطاعن في هذا الشأن ، إذ العبرة بما تطمئن المحكمة إلى صحته وتكون به اقتناعها مما يدخل في حدود سلطتها التقديرية دون معقب عليها وبما لها من سلطة في إطراح شهادة شاهد النفي إذا كانت لا تطمئن إلى صحتها ولم ينسب الحكم فيما أورده تناقضا في دفاع الطاعن وإنما كان ذلك منه في سبيل تبرير إطراحه لأقوال شاهد النفي وتناقضا مع دفاع الطاعن الأول أمام محكمة أول درجة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الإطلاع على محاضر الجلسات أن المدافع عن الطاعن لم يثر أمام محكمة الدرجة الثانية دفعا بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بل قصر دفاعه على التكلم في الموضوع ، ومن ثم فلا يجوز له إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه من تحقيق موضوعي . لما كان ذلك ، و كان الطاعن لم يطلب من المحكمة المذكورة ضم قضايا معينة فليس له أن يعيب عليها قعودها عن القيام بأجراء لم يطلبه منها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة .



## جلسة ١٨ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين : مختار رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود المعراوى ، ومحمد أبو الفضل حفي .

( ٨٢ )

### الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٣٦ القضائية

عقوبة . "وقف تنفيذها" . تموين . نقض . "حالات الطعن بالنقض" .  
"الخطأ في تطبيق القانون" .

ورود القيد الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل على العقوبات المنصوص عليها في قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز من جهة عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها . طة ذلك :  
ورود هذا القيد في أصل التشريع الذي صدر قرار وزير التموين إستنادا إليه بناء على التفويض المحدد فيه .

نصت المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ على توقيع عقوبتي الحبس والغرامة في الحدود المبينة بها وبالقيد الواردة فيها ولم تجز الحكم بوقف تنفيذ أى من هاتين العقوبتين ، ثم رخصت لوزير التموين في فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذ هذا القانون . وقد صدر قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز بالاستناد إلى هذا المرسوم ، ونصت المادة ٢٠ منه على إلزام أصحاب المخازن بإمسك سجل مطابق لنموذج معين يثبتون فيه يوميا البيانات الموضحة به ، وأوجبت المادة ٣٨ فيه المعدلة بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ في فترتها الثانية معاقبة من يخالف حكمها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها . ومن ثم فإن العقوبات المنصوص عليها في القرار

المذكور يرد عليها القيد نفسه الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ من جهة عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها باعتبار هذا القيد قد ورد في أصل التشريع الذي صدر قرار وزير التكوين بالاستناد إليه بناء على التفويض المحدد فيه ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ العقوبة \* .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده مع آخر حكم ببراءته بأنهما في يوم ٢٠ مايو سنة ١٩٦٤ بدائرة بندر المطرية : بوصفهما صاحبي مخبز أفرنجي لم يثبتا حركة الدقيق وكافة البيانات المطلوبة قانونا . وطلبت عقابهما بالمادتين ٢٠ و ١/٣٨ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦١ والأمر الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ، ومحكمة المطرية الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٤ عملا بمادتي الاتهام بتغريم المتهم ١٠٠ ج بلامصاريف . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صدور الحكم عملا بالمادتين ٥٦ و ٥٥ من قانون العقوبات . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن الخطأ في القانون ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه قضى بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة التي أنزلها بالمطعون ضده ، مع أن المادة ٥٦

\* هذا المبدأ مقرر في الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٢ بصدد تطبيق قرار وزير التكوين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل .

وفي الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٩ بصدد تطبيق قرار وزير التكوين رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٦٦ .



من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ التي خولت وزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات التي نصت عليها جزاء لمخالفة أحكام القرارات التي يصدرها تطبيقاً للمادة الأولى من هذا المرسوم نصت على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة ، ومن ثم فإن العقوبات التي يحددها وزير التموين بمقتضى القرارات التي يصدرها تنفيذاً للقانون ، ومن بينها القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ مقيدة بهذا الحظر الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فلا يجوز الحكم بوقف تنفيذها .

وحيث إنه لما كانت المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ بعد أن نصت على توقيع عقوبتي الحبس والغرامة في الحدود الميمنة بها ، وبالقيود الواردة فيها ، لم تجز الحكم بوقف تنفيذ أى من هاتين العقوبتين ، ثم رخصت لوزير التموين في فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذاً لهذا القانون ، وقد صدر قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز بالاستناد إلى هذا المرسوم ، ونصت المادة ٢٠ منه على إلزام أصحاب المخازن بإمساك سجل مطابق لنموذج معين يثبتون فيه يوميا البيانات الموضحة به ، وأوجبت المادة ٣٨ منه المعدلة بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ في فقرتها الثانية معاقبة من يخالف حكمها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً . لما كان ذلك ، فإن العقوبات المنصوص عليها في القرار المذكور يرد عليها القيد نفسه الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ من جهة عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها باعتبار هذا القيد قد ورد في أصل التشريع الذي صدر قرار وزير التموين بالاستناد إليه بناء على التفويض المحدد فيه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ العقوبة .

## جلسة ١٨ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة  
المستشارين : محمد صبرى ، وجمال المرصفاوى ، ويطرس زغلول ، ونصر الدين مزام .

( ٨٣ )

الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٦ القضائية

(١) إجراءات المحاكمة :

حضور محام مع الطاعن وحده وإتاحة الفرصة له أن يتناول بكامل الحرية تنفيذ  
ما أسند إليه . حضور محام آخر مع المتهم الثانى فى الدعوى . تعرض المحامى الأخير  
فى مرافعة إلى الطاعن . لا بطلان فى الاجراءات . المتهم الثانى هو صاحب المصلحة  
فى التشكى من ذلك .

(ب) حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معیّب" .

الحكمة إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متج  
فى الدعوى الإعراض عما يديه المتهم فى هذا الشأن بشرط أن تبين علة ذلك .

١ - متى كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن محاميا حضر مع  
الطاعن وحده وأتيح له أن يتناول بكامل الحرية تنفيذ ما أسند إليه ، ثم أعقبه  
محام آخر أشار فى مستهل مرافعته إلى أن زميله اتجه فى دفاعه إلى الأب (الطاعن)  
وأنه سيتجه إلى الابن ( المتهم الثانى ) ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن من أن  
محاميا واحدا قد ترفع عنه وعن المتهم الثانى رغم تعارض مصلحتهما . ولا يغير  
من ذلك كون المحامى الذى خص نفسه بالمدافعة عن المتهم الثانى قد عرج  
فى مرافعته إلى الطاعن ذلك لأن المتهم الثانى هو صاحب المصلحة فى التشكى  
من ذلك .



٢ — من المقرر أن للمحكمة إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متشج في الدعوى أن تعرض عما يبدية المتهم في هذا الشأن بشرط أن تبين علة عدم إجابتها لطلبه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بانهم في يوم ١١/٦/١٩٦٢ بدائرة مركز بلقاس محافظة الدقهلية : أولا : المتهمون جميعا : ضربوا مصطفى محمد عوض عمدا ولم يقصدوا من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موته بأن انفقوا فيما بينهم على ضربه واعتدى عليه المتهم الأول بالضرب بقادوم فوق رأسه وضربه المتهمان الثاني والثالث بأفرع الأشجار فحدثت به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وثانيا : المتهم الثالث أيضا : أحدث عمدا بالسعيد روس محمد عوض الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لحاكمتهم طبقا للسادتين ١/٢٣٦ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات فصدر قراره بذلك . وادعى مدنيا والد المجنى عليه طالبا القضاء له قبل المتهمين متضامنين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات المنصورة قضت بتاريخ ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ غيابيا للمتهم الثالث وحضوريا لباقي المتهمين عملا بمادتي الاتهام بالنسبة إلى المتهمين الأول والثالث ( أولا ) بمعاقبة المتهم الأول ( الطاعن ) بالسجن لمدة ثلاث سنوات و ( ثانيا ) بمعاقبة المتهم الثالث بالحبس مع الشغل لمدة شهر واحد عن التهمة الثانية وبراءته من التهمة الأولى و ( ثالثا ) براءة المتهم الثاني مما نسب إليه . و ( رابعا ) إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إزدادته بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه بطلان في الإجراءات كما انطوى على إخلال بحق الدفاع وقصور في التسييب ، ذلك بأن المحكمة قبلت مدافعا عن الطاعن والمتهم الثانى معا على الرغم من أن المصلحة في الدفاع بينهما متعارضة . كما أنها لم تستجب إلى طلب المدافع عن الطاعن من ضم حرز - " القادوم " الذى قيل باستعماله في الحادث واستدعاء المختصين في الطب الشرعى لمناقشتهم فيما أثاره الدفاع من استحالة حصول إصابة المجنى عليه نتيجة الضرب " بتومة " القادوم المضبوط وذلك لانعدام التناسب بين سطحى " التومة " وإصابة المجنى عليه وقد ردت المحكمة على ذلك بما لا يصلح ردا سائغا لاعتمادها فيما ذهبت إليه على التقرير الطبي الشرعى وهو محل نعى الطاعن مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يستبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الأستاذ على عبد المجيد كان يحضر مع الطاعن وحده بينما كان الأستاذ عثمان زكى يحضر مع المتهم الثانى وبعد أن سمعت المحكمة الشهود ترفع الأستاذ على عبد المجيد عن الطاعن وحده ثم أعقبه الأستاذ عثمان زكى وأشار في مستهل مرافعته أن زميله اتجه في دفاعه إلى الأب - الطاعن - وأنه سيتجه إلى أحمد - المتهم الثانى - ومن ثم يكون قد أصبح ولا محل لما يشيره الطاعن من أن محاميا واحدا قد ترفع عنه وعن المتهم الثانى إذ تولى الأستاذ على عبد المجيد الدفاع عنه وحده وأتيح له أن يتناول بكامل الحرية تفنيد ما أسند إليه . ولا يغير من ذلك كون الأستاذ عثمان زكى الذى خص نفسه بالمدافعة عن المتهم الثانى قد عرج في مرافعته إلى الطاعن ذلك لأن المتهم الثانى هو صاحب المصلحة في التشكى من ذلك وبذا يكون هذا الوجه من الطعن في غيره محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما نعاه الطاعن على ما أورده التقرير الطبي الشرعى خاصا بجواز حدوث إصابة المجنى عليه من الضرب " بتومة " القادوم ولطلب الاحتكام في ذلك إلى كبير الأطباء الشرعيين وفنده في قوله " وحيث إن ما طلبه الدفاع عن المتهمين بشأن الاحتكام إلى كبير الأطباء الشرعيين أو مناقشة الطبيب الشرعى في تقريره بشأن إصابات



المجنى عليه مصطفى محمد عوض لا مبرر له فقد ذكر الطبيب الشرعى فى تقرير الصفة التشريحية بوضوح أن إصابة المجنى عليه مصطفى محمد عوض فى رأسه قد حدثت من الضرب بشدة عليها وهو على قيد الحياة بجسم صلب راض محدود السطح كما ينبىء بذلك شكل الكسر المفتت المنخسف بالقبوة وانتهى فى وضوح إلى أنه ليس هناك ما يمنع من حدوث إصابة المجنى عليه المذكور من ضربه بتومة قادم وأن تلك الإصابة قد حدثت فى الراح من ضربة واحدة واستبعد الطبيب حدوثها من فرع شجرة وحتى لو ضرب بفرع شجرة فإنه يجوز ألا يترك الضرب أثرا بجسم المجنى عليه وختم الطبيب تقريره كما سلف البيان بأن إصابة رأس المجنى عليه هى التى أحدثت بمفردها وفاته وتطمئن المحكمة إلى هذه النتيجة التى انتهى إليها الطبيب معرضة عما أثاره الدفاع بشأن مناقشة الطبيب بشأنها أو الاحتكام إلى كبير الأطباء الشرعيين بصدها " وكان ما أورده الحكم فيما تقدم سائغ ويصلح ردا لتبرير رفض المحكمة - وهى على بينة من دفاع الطاعن - طلب الاحتكام إلى كبير الأطباء الشرعيين أو مناقشة الطبيب الشرعى ، كما هو كاف للرد على ما اتصل بهذا الطلب من دفاع . وواضح أن الحكم لم يستند إلى القادوم المضبوط بذاته ولا إلى قول ما لمن قدمه وقد نفى الطبيب الشرعى الحصول من فرع شجرة وقد فطن بإطراحه لما فى الاستدلال على ثبوت التهمة قبل الطاعن بالقادوم المضبوط والذى نسب فى التحقيق إلى صلة الطاعن به - من تعارض فاستبعد كل أثر لواقعة ضبطه ولمظنة صلة الطاعن به فلم يعد هناك داع للاحتكام إلى كبير الأطباء الشرعيين ، ذلك بأنه من المقرر أن للمحكمة إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى أن تعرض عما يبيده المتهم فى هذا الشأن بشرط أن تبين غلة عدم إجابتها لطلبه وهو ما حدث فى الدعوى المطروحة مما يكون معه هذا الوجه على غير سند . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

## جلسة ١٨ من أبريل سنة ١٩٦٦

بإدارة السيد المستشار / مادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضـور السادة المستشارين :  
مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محفوظ ، ومحمود مياص العمراوى ، ومحمد أبو الفضل حفى .

( ٨٤ )

### الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٦ القضائية

إخفاء أشياء مسروقة . حكم . "تسييبه . تسييب غير معيب" .

يجب لسلامة الحكم بالإدانة فى جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة أن يبين فوق اتصال  
المتهم بالمال المسروق أنه كان يعلم علم اليقين أن المال لا بد منه من جريمة سرقة . مثال  
لتسييب معيب .

إن الواجب لسلامة الحكم بالإدانة فى جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة  
من سرقة المنصوص عليها فى المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات أن يبين فوق  
اتصال المتهم بالمال المسروق أنه كان يعلم علم اليقين أن المال لا بد منه من جريمة سرقة .  
وما كان الحكم قد رتب على ما يبين من شواهد أن الطاعن  
كان فى حالة شك كبير سواء من أمر المال المسروق ، أو من أمر المتهم الذى  
بأمره . ومن ثم فإن تأسيسه بناء على الشواهد ذاتها لعلمه الأكيد بالسرقة ،  
إنما هو تناقض فى التسييب لا يعرف معه أى الأمرين قصد وعلى أيهما اعتمد  
فى إدانته للطاعن . ولا يكفى فى التدليل على توافر القصد الجنائى فى هذا المقام  
أن يورد الحكم أن الطاعن اشترى الغزل المسروق بغير إذن من الشركة المالكة له  
وبلا فاتورة وبأقل من ثمن المثل . خصوصا إذا كان قد أثبت على لسان الطاعن  
أن البائع له الذى اتحل لديه صفة مندوب الشركة وعده بهما ، وأنه هو نفسه كان يجهل  
الحقيقة فى شأن الغزل المسروق ، وخصوصا أيضا إذا كان الحكم لم يورد الدليل  
المعتبر فى هذا الشأن على ثمن المثل . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا  
بما يبطله و يوجب نقضه .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ١٢ من يونيه سنة ١٩٦١ وفي خلال شهرين سابقين على ذلك اليوم بدائرة قسم محرم بك : ( أولا ) المتهمين من الأول حتى الثامن — سرقوا الغزل المبين الوصف والقيمة بالمحضر والمملوك لشركة سالم عمر جمعه من مقر الشركة حالة كون المتهمين من الأول حتى السادس يعملون بها — ( ثانيا ) المتهم التاسع ( الطاعن ) أخفى الأشياء المتحصلة من الجريمة سالفة الذكر مع علمه بذلك . وطلبت عقابهم بالمادتين ٤٤ مكرر و ١٧/٥ و ٧ من قانون العقوبات . وقد ادعى مدنيا أحمد سالم جمعه بصفته المدير المسئول عن شركة سالم عمر جمعه قبل جميع المتهمين وطلب القضاء له بمبلغ ١٥٠٠ ج على سبيل التعويض . ومحكمة جنح محرم بك الجزئية قضت بتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٦٢ عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية حضوريا اعتباريا للمتهمين الرابع والخامس وحضوريا لباقي المتهمين ببراءتهم من التهمة المسندة إليهم ورفض الدعوى المدنية مع إلزام رافعها المصاريف . فاستأنف هذا الحكم المدعى بالحقوق المدنية كما استأنفته النيابة العامة بالنسبة إلى المتهمين جميعا عدا الثالث والثامن . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية — قضت بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٦٦ عملا بمادتي الاتهام حضوريا بالنسبة للمتهمين الأول والثاني والسادس والتاسع وحضوريا اعتباريا بالنسبة للباقيين بقبول الاستئنافين شكلا وفي موضوعهما وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمتهمين الأول والرابع والسابع والتاسع بحبس كل من الثلاثة الأول ثلاثة شهور مع الشغل وحبس المتهم الأخير ( الطاعن ) شهرا واحدا مع الشغل وإلزامهم جميعا متضامنين أن يدفعوا للمدعى بالحق المدني مبلغ ٤٠٠ ج والمصاريف المدنية المناسبة عن الدرجتين ومبلغ خمسة قرش مقابل أتعاب المحاماة بلا مصاريف جنائية وتأيد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن الفساد في الاستدلال ، والقصور في التسبيب ذلك بأن الحكم المطعون فيه أسس إدانة الطاعن في جريمة إخفاء الغزل المتحصل من سرقة على دعائين من اعترافه ومن أقوال من يدعى إبراهيم طایل الذي كان المتهم السابع في الدعوى ، وهما لا تصلحان لإقامتها ، وظاهرهما يفيد حسن نيتهما معا ، وجهلهما بأن الغزل مسروق ، كما أسس الحكم علم الطاعن بالسرقة على الشك ، مع أن العلم بأن المال متحصل من سرقة يجب أن يكون علم اليقين مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام إدانة الطاعن بتهمة إخفاء الغزل المسروق على قوله ( وحيث إنه بالنسبة للمتهم الأخير — الطاعن — فالثابت من الأوراق أن المسروقات قد ضبطت بمصنعه ، وأن علمه بأن هذه البضاعة مسروقة ثابت من أقواله ومن أقوال إبراهيم طایل ، إذ قرر الأخير أنه كان يستلم من الأول مبلغ ٣٠ ج ثمنًا للصندوق في حين أنه يعلم أن سعره يزيد على ٦٠ ج كما وأنه قد أقر في أقواله بأنه يجب أن يكون هناك إذن خاص يرد مع البضاعة وفاتورة بالثمن وأنه في حالة عدم وجودها يكتفى بتوقيع مندوب الشركة على إيصال بالثمن وقد رفض المتهم السابع إعطاءه الإيصال كما أنه لم يقدم له الاذن الخاص والفاتورة الأمر الذي يجعله في حالة شك كبير خاصة وأنه لم يسبق له التعامل معه على حد قوله . وترى المحكمة من كل هذه الظروف أن المتهم الأخير يعلم علم الأكيد بأن المضبوطات التي ضبطت لديه مسروقة ) . وهذا الذي أورده الحكم المطعون فيه غير سائق ذلك بأن الواجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة المنصوص عليها في المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات أن يبين فوق اتصال المتهم بالمال المسروق ، أنه كان يعلم علم اليقين أن المال لا بد متحصل من جريمة السرقة ، وقد رتب الحكم على ما أسلفه من شواهد أن الطاعن كان في حالة شك كبير سواء من أمر المال المسروق ، أو من أمر المتهم الذي باعه ، ومن ثم فإن تأسيسه بناء على الشواهد ذاتها لعلمه الأكيد بالسرقة ، إنما هو تناقض في التسبيب لا يعرف معه أي الأمرين قصد .



وعلى أيهما اعتمد في إدانته للطاعن ، ولا يكفي في التدليل على توافر القصد الجنائي في هذا المقام أن يورد الحكم أن الطاعن اشترى الغزل المسروق بغير إذن من الشركة ولا فاتورة ، وبأقل من ثمن المثل خصوصا إذا كان قد أثبت على لسان الطاعن أن البائع له الذي انتحل لديه صفة مندوب الشركة وعده بهما ، وأنه هو نفسه كان يجهل الحقيقة في شأن الغزل المسروق ، وخصوصا أيضا إذا كان الحكم لم يورد الدليل المعتبر في هذا الشأن على ثمن المثل . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله و يوجب نقضه .

## جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المحققين :  
مختار مصطفى رضوان . ومحمد محمد محفوظ . ومحمود عزيز الدين سالم . وحسين صالح .

( ٨٥ )

### الطعن رقم ١٨٣٤ لسنة ٣٥ القضائية

إصلاح زراعى . عقوبة . "مصادرة" . نقض . " حالات الطعن بالنقض .  
الخطأ فى تطبيق القانون " .

عقوبة المصادرة المنصوص عليها فى المادة ١٧/١ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن  
الإصلاح الزراعى . انصرافها إلى التعويض الذى كان المالك يستحقه مقابل الأرض الواجب  
الاستيلاء عليها . عدم ورودها على الثمن الذى قد يكون قد سمي فى عقود البيع لهذه الأراضى .  
لا محل للقضاء بتلك العقوبة متى كانت ملكية الأرض قد آلت إلى الدولة بغير مقابل بمقتضى  
القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ودون أن يستحق عنها تعويض ما .

يبين من نصوص المواد ١ و ٥ و ٦ و ١٧/١ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨  
لسنة ١٩٥٢ فى شأن الإصلاح الزراعى و ١ و ٣ و ٤ و ٥ من القانون رقم ١٢٧  
لسنة ١٩٦١ المعدل لبعض أحكامه أن عقوبة المصادرة التى نص عليها الشارع  
فى الفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون الأول إنما تنصرف إلى التعويض  
الذى كان المالك يستحقه مقابل الأرض الواجب الاستيلاء عليها ، ومن ثم فهى  
لا ترد على الثمن الذى قد يكون قد سمي فى عقود بيع هذه الأراضى . وإذ نص  
القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ فى المادة الأولى منه على أن "الأراضى  
الزراعية التى تم الاستيلاء عليها طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢  
والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليهما تؤول ملكيتها إلى الدولة دون مقابل"  
ونص فى المادة الثانية منه على أن "يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون"  
فإن عقوبة مصادرة ثمن الأرض الواجب الاستيلاء عليها المنصوص عليها .



في المادة ١٧ سالفه الذكر لا يكون لها محل متى كانت ملكية الأرض قد آلت إلى الدولة بغير مقابل بمقتضى القانون ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ودون أن يستحق عنها تعويض ما . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أوقع على الطاعن عقوبة المصادرة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقضه جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة المصادرة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأتهما في خلال الفترة ما بين ١٩٦١/٧/٢٥ ، ١٩٦١/١٢/٢٨ بدائرة محافظتي بنى سويف والقاهرة : المتهم الأول : وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا في محررين رسميين وكان ذلك بطريق الاصطناع ووضع إمضاءات مزورة بأن أثبت في نهاية كل من عقدي بيع الأراضى الزراعية العرفيين المؤرخين ١٩٥٨/١٢/١ والمسبب صدورهما من المتهم الثانى لأولاده القصر عبارة "نظر" في القضية ٢٤٥ سنة ٥٥ مدنى كلى بنى سويف فى ١٩٥٩/١١/٢٧ ناسبا صدورهما زورا إلى السيد فريد ديمترى ميخائيل كاتب محكمة بنى سويف الكلية المختص وذيل تلك العبارة بإمضاء مزور لذلك الكاتب للتوصل إلى إثبات تاريخ مزور لهذين العقدين سابق على تاريخ نفاذ القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بشأن الإصلاح الزراعى . والمتهم الثانى ( أولا ) اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول فى ارتكاب جريمة التزوير سالفه الذكر بأن اتفق معه على إثبات العبارة المزورة على كل من عقدي البيع العرفيين وقدمهما له قمت جريمة التزوير بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . ( وثانيا ) استعمل المحررين الرسميين سالفى الذكر مع علمه بتزويرهما بأن قدم هذين العقدين والمؤشر عليهما ببيان مزور يفيد سبق تقديمهما فى القضية رقم ٢٤٥ سنة ٥٥ مدنى كلى بنى سويف إلى الادارة المختصة بوزارة الإصلاح الزراعى للاحتجاج بهما على ثبوت تاريخيهما فى تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٦١ . والمتهمان أيضا : وهما ليسا من أرباب الوظائف العمومية ( أولا ) ارتكبا تزويرا فى ورقة رسمية وكان ذلك بطريق الاصطناع بأن حرر المتهم الأول بيانات حافظة مستندات مزورة ضمنها عقدي البيع العرفيين

سألفى الذكر وأعطياها رقم ١٦ دوسيه ودماسها بين مفردات الدعوى المدنية رقم ٢٤٥ سنة ١٩٥٥ كلى بنى سوييف ودون عليها المتهم الأول إقراراً مزوراً يفيد استلام المتهم الثانى للمستندات التى كانت مرفقة ببتلك الحافظة المزورة بتاريخ ١٩٥٩/١/٢٧ ووقع المتهم الثانى بإمضاء له على هذا الإقرار للإيهام بأن تلك الحافظة المزورة هى نفسها الحافظة الأصلية الصحيحة ١٦ دوسيه (ثانياً) : سرقاً أوراقاً متعلقة بالحكومة هى غلاف حافظة المستندات الأصلية المرفقة بالدعوى ٢٤٥ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى بنى سوييف والمعلقة تحت رقم ١٦ دوسيه والمحفوظة فى غرفة المحفوظات بمحكمة بنى سوييف الكلية (ثالثاً) استحصالاً بغير حق على خاتم محكمة بنى سوييف الكلية واستعماله استعمالاً مضراً بمصلحة الحكومة بأن وقعاً به على العبارة المزورة الثابتة على عقدى البيع العرفيين المؤرخين ١٩٥٨/١٢/٢ . (رابعاً) عمداً إلى تعطيل تطبيق أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بشأن الإصلاح الزراعى بأن ارتكبا الجرائم سألفة الذكر ليشتمكن المتهم الثانى من الاحتفاظ بالأرض الزراعية التى تزيد عن القدر المسموح له بتملكه قانوناً . وطلبت إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . سمعت محكمة جنايات بنى سوييف الدعوى وقضت حضورياً فى ١٩٦٤/١١/١٧ عملاً بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٥١ و ١٥٢ و ٢٠٧ و ٢١١ و ٢١٤ من قانون العقوبات و ١ و ١٧/١ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ و ١ و ٣ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ و ٥٥ و ٥٦ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من محمد محمد جمعه وحسن أحمد على سليمان بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبمصادرة ثمن ال ٥٩ ف و ٨ ط و ٦ أسهم الواردة بعقدى البيع المنسوب صدرهما من المتهم الثانى لأولاده والمثبت عليهما تاريخ ١٩٥٨/١٢/٢ وأمرت بإيتاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ.

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ أوقع عليه عقوبة مصادرة ثمن الأرض الزراعية التى تصرف فيها بالبيع ، قد أخطأ فى تطبيق القانون لفضائه بها عليه فى غير مقتضى لها .



وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت - فيما أثبتته في حق الطاعن - أنه عمد إلى تعطيل تطبيق أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بشأن الإصلاح الزراعي بأن ارتكب جرائم التزوير والاشترك فيه والسرقة وغيرها من الجرائم التي دانه بها .

ليتمكن من الاحتفاظ بالأرض الزراعية التي كان يملكها وقت صدور هذا القانون والزائدة عن الحد الأقصى الجائز تملكه ، وقضى بمصادرة ثمن الأرض الزراعية الواردة بعقدى البيع اللذين كانا محلا للتزوير وذلك بالتطبيق لنص المادتين ١/١٧٠ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والمادتين ٣٠١ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ . ولما كان ذلك ، وكان المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي قد نص - عند صدوره - في المادة الأولى منه على أنه " لا يجوز لأى شخص أن يملك من الأراضى الزراعية أكثر من مائتى فدان . وكل عقد يترتب عليه مخالفة هذا الحكم يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله " ونصت المادة الثالثة منه على أن " تستولى الحكومة في خلال الخمس السنوات التالية لتاريخ العمل بهذا القانون على ملكية ما يجاوز مائتى فدان التي يستبقها المالك لنفسه " . ونصت المادة الخامسة منه على أن " يكون لمن استولت الحكومة على أرضه وفقا لأحكام المادة الأولى الحق في تعويض يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية لهذه الأرض مضافا إليها قيمة المنشآت والآلات الثابتة والأشجار " . ونصت المادة السادسة منه على أن " يؤدى التعويض سندات على الحكومة بفائدة سعرها ٣ ٪ تستهلك في خلال ثلاثين سنة وتكون هذه السندات إسمية ... " ونصت الفقرة الأولى من المادة ١٧ منه على أن " يعاقب بالحبس كل من قام بعمل يكون من شأنه تعطيل أحكام المادة الأولى ، فضلا عن مصادرة ثمن الأرض الواجب الاستيلاء عليها " ثم صدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي ونص في المادة الأولى منه على أن " يستبدل بنص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه النص الآتى : " لا يجوز لأى فرد أن يملك من الأراضى الزراعية أكثر من مائة فدان . ويعتبر فى حكم الأراضى الزراعية ما يملكه الأفراد من الأراضى البور والأراضى الصحراوية وكل تعاقد ناقل للملكية يترتب عليه مخالفة هذه الأحكام يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله " ونصت المادة الثالثة منه على أن " تستولى الحكومة على ملكية ما يجاوز الحد

الأقصى الذي يستبقه المالك طبقا للواد السابقة “ ونصت المادة الرابعة منه على أن ” يكون لمن استولت الحكومة على أرضه تنفيذا لأحكام هذا القانون الحق في تعويض يقدر وفقا للأحكام الواردة في هذا الشأن بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه وبمراجعة الضريبة السارية في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ “. كما نصت المادة الخامسة منه على أن ” يؤدي التعويض سندات إسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة وبفائدة قدرها ٤ ٪ سنويا محسوبة من تاريخ الإستيلاء “. لما كان ذلك ، وكان يبين من هذه النصوص أن عقوبة المصادرة التي نص عليها الشارع في الفقرة الأولى من المادة ١٧ سالفه الذكر إنما تنصرف إلى التعويض الذي كان المالك يستحقه مقابل الأرض الواجب الإستيلاء عليها ، ومن ثم فهي لا ترد على الثمن الذي قد يكون قد سمي في عقود بيع لهذه الأراضي ، وإذ ما كان القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٦٤ قد نص في المادة الأولى منه على أن ” الأراضي الزراعية التي تم الإستيلاء عليها طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليهما ، تؤول ملكيتها إلى الدولة دون مقابل “ ونص في المادة الثانية منه على ” أن يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون “ فإن عقوبة مصادرة ثمن الأرض الواجب الإستيلاء عليها — المنصوص عليها في المادة ١٧ سالفه الذكر — لا يكون لها محل ، متى كانت ملكية الأرض قد آلت إلى الدولة بغير مقابل بمقتضى القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ودون أن يستحق عنها تعويض ما . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أوقع على الطاعن عقوبة المصادرة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقضه جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة المصادرة .



## جلسة ١٩ من ابريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين المركي ، ومحمد عبد المنعم حمزوى ، وپطرس زقلول ، ونصر الدين عزام .

(٨٦)

### الطعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٥ القضائية

ملاهى . نقض . " حالات الطعن بالنقض . الخطأ فى تأويل القانون " .

وصف الملاهى . انطباقه على كل محل يرتاده الناس من المحال الواردة بالجدول الملحق بالقانون ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ دون اعتبار لاعداده لأغراض تجارية أو غير تجارية وسواء كان معدا لارتياده من الناس عامة أو من فئة أو أفراد محددين بالذات .

المستفاد من المقابلة بين أحكام القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الملاهى وبين أحكام القوانين واللوائح السابقة عليه ومنها لا تخفى التباينات الصادر بها قرار وزير الداخلية فى ١٢ يولى سنة ١٩١٤ وقرار قومسيون بلدى الاسكندرية فى ٢٠ يولى سنة ١٩٠٤ أن المشرع عند وضعه للقانون ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ رأى تحقيقا لمصالح عامة التوسعة فى دائرة ما يعتبر ملاهى بحيث يشمل كل مكان يرتاده الناس مما ينطبق على أحد المحال الواردة بالجدول الملحق بالقانون دون اعتبار لإعدادده لأغراض تجارية أو غير تجارية وسواء كان معدا لارتياده من الناس عامة أو من فئة أو أفراد محددين بالذات . وموجب ذلك على ما دلت عليه المذكرة الإيضاحية للقانون هو أن حالة تلك المحال واتساع نطاقها تستدعى وضع تنظيم عام يكفل صيانة أرواح الرواد وصحتهم ورعاية الأمن العام ويكفل صيانة الآداب العامة . ونص القانون فى البند السادس من القسم الأول على أن تعتبر من الملاهى " صالات الموسيقى أو الرقص أو الغناء بدون مسرح المخصصة لعدد يزيد على مائتى شخص " ، كما نص فى البند السادس من القسم الثانى على هذه الصالات ولو كانت مخصصة لمائتى شخص أو أقل ، ونص فى القسم الثالث على " صالات

المحاضرات وقاعات الحفلات والتمثيل الخاصة بالهيئات والمؤسسات والجمعيات والمعاهد والمدارس المخصصة لأغراض غير تجارية ، ومؤدى ما تقدم جميعه أنه يكفى لانطباق وصف الملهى على أى صالة أو قاعة أعدت لممارسة أى نشاط مما سبق إيضاحه ومثله إعداد الصالات لإحياء الحفلات والأفراح تحقيقا لغرض الشارع فى إحاطتها بنوع من رقابة نص عليها القانون كغالة للأغراض سالفة البيان . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن إعداد المحل لإحياء حفلات وأفراح يدعى إليها أشخاص معينون بالذات وغير مباح الدخول فيه لغيرهم لا يجعله ملهى فإنه يكون معيبا بالخطأ فى تأويل القانون بما يستوجب نقضه

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ١٩٦٣/٩/٥ بدائرة قسم العطارين : أدار ملهى بدون ترخيص من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٣ و ٣٨ من القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ ومحكمة جناح البلدية قضت حضوريا فى ١٩٦٣/١١/١٤ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ١٠٠ قرش والغلق . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا فى ١٩٦٣/١٢/٢٨ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما نسب إليه . فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض فى ... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه هو أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة إدارة ملهى بدون ترخيص من الجهة المختصة قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه اعتبر المكان الذى يؤجر للغير بقصد إقامة حفلات خاصة فيه لا يعتبر من الملاهى التى يحكمها القانون ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الملاهى وأن الجدول الملحق بهذا القانون لا يتضمن هذا النوع من الأماكن



مع أنها تدخل ضمن ( صالات الموسيقى والرقص والغناء ) الواردة في البند السادس من القسمين الأول والثاني الملحقين بهذا القانون وهي تندرج أيضا ضمن ( صالات المحاضرات وقاعات الحفلات والتمثيل الخاصة بالهيئات والمؤسسات ) وهي الواردة في البند الأول من القسم الثاني لأن المدعويين إلى صالات الأفراح ينشدون فيها سماع الموسيقى والغناء ومشاهدة الرقص كما أنها قاعات للحفلات، وليست صفة العمومية في الحاضرين شرطا لازما لاعتبار المكان ملهى ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بوصف أنه أدار ملهى بدون ترخيص من الجهة المختصة وطلبت عقابه طبقا للواد ١ و ٣ و ٣٨ من القانون ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ — في شأن الملاحى — فقضت المحكمة الجزئية على المطعون ضده بغرامة مائة قرش والغلق ، فاستأنف هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الابتدائي وبراءته مما نسب إليه استنادا إلى القول : ” أما استغلال المكان بتأجيره للغير بقصد إقامة حفلاتهم الخاصة فلا يمكن اعتبار هذه الأما كن من قبيل الملاهى التى يحكمها القانون ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ “ . لما كان ذلك ، وكانت المادة الأولى من القانون ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ — في شأن الملاهى قد نصت على ” تسرى أحكام هذا القانون على الملاهى المبينة أنواعها فى الجدول الملحق ... ولوزير الشؤون البلدية والقروية بقرار منه أن يعدل هذا الجدول بالإضافة أو الحذف أو النقل من قسم إلى آخر “ . كما نصت الفقرة الثالثة من المادة الثانية على ” كما يجوز الترخيص فى إقامة ملاهى خاصة بالهيئات والمؤسسات والجمعيات والمعاهد والمدارس متى كانت ملحقة بالعقار الذى تشغله الهيئة أو المؤسسة أو الجمعية أو المعهد أو المدرسة بشرط عدم استغلالها فى أغراض تجارية ولوزير الشؤون البلدية والقروية أن يعفى تلك الملاهى من بعض أحكام القانون أو القرارات المنفذة له . لما كان ذلك ، وكان المستفاد من المقابلة بين أحكام القانون رقم ٣٧٢ سنة ١٩٥٦ فى شأن الملاهى وبين أحكام القوانين واللوائح السابقة عليه ومنها لائحتى التيارات الصادر بهما قرار وزير الداخلية فى ١٢ يوليه سنة ١٩١٢ وقرار قوميون بلدى الاسكندرية فى ٢٠ يوليه سنة ١٩٠٤ أن المشرع عند وضعه للقانون ٣٧٢ سنة ١٩٥٦ رأى —

تحقيقاً لمصالح عامة التوسعة في دائرة ما يعتبر ملهى بحيث يشمل كل مكان يرتاده الناس مما ينطبق على أحد المحال الواردة بالجدول الملحق بالقانون دون اعتبار لإعداداته لأغراض تجارية أو غير تجارية معد لارتياحه من الناس عامة أو لفئة أو أفراد محددين بالذات، وموجب ذلك على ما دلت عليه المذكرة الإيضاحية للقانون هو أن حالة تلك المحال واتساع نطاقها تستدعي وضع تنظيم عام يكفل صيانة أرواح الرواد وصحتهم ورعاية الأمن العام ويكفل صيانة الآداب العامة . ونص القانون في البند السادس من القسم الأول على أن تعتبر من الملاهي "صالات الموسيقى أو الرقص أو الغناء بدون مسرح المخصصة لعدد يزيد على مائتي شخص" كما نص في البند السادس من القسم الثاني على هذه الصالات ولو كانت مخصصة لمائتي شخص أو أقل ونص في القسم الثالث على "صالات المحاضرات وقاعات الحفلات والتمثيل الخاصة بالهيئات والمؤسسات والجمعيات والمعاهد والمدارس المخصصة لأغراض غير تجارية" ومؤدى ما تقدم جميعه أنه يكفي لانطباق وصف الملهى على أى صالة أو قاعة أعدت لممارسة أى نشاط مما سبق إيضاحه ومثله إعداد الصالات لإحياء الحفلات والأفراح تحقيقاً لغرض الشارع في إحاطتها بنوع من رقابة نص عليها القانون كفالة للأغراض سالفة البيان . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن إعداد المحل لإحياء حفلات وأفراح تدعى إليها أشخاص معينون بالذات وغير مباح الدخول فيه لغيرهم لا يجعله ملهى فإنه يكون معيباً بالخطأ في تأويل القانون بما يستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن بحث موضوع الدعوى ومدى مسئولية المطعون ضده عن إدارة المحل بغير ترخيص فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .



## جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
 محمد محمد محفوظ ، وحسين ساح ، ومحمود عباس العمراري ، ومحمد أبو الفضل حفتي .

( ٨٧ )

### الطعن رقم ٧ لسنة ٣٦ القضائية

- ( أ ) موانع العقاب . مسئولية جنائية .  
 الصمم والبكم ليس من حالات موانع العقاب أو تخفيف المسؤولية .
- ( ب ) محاكمة . ” إجراءاتها ” . تحقيق . ” إجراءاته ” .  
 للحق أو المحكمة إدراك معاني إشارات الأيكم والأصم بنير الاستعانة بنحير . ما دام  
 أنه كان في الاستطاعة تبين معنى تلك الاشارات .
- ( ج ) محاكمة . ” إجراءاتها ” .  
 المحاكمة الجنائية . العبرة فيها بالتحقيق الذي تجريه المحكمة . لوجه للنهي على الاجراءات  
 السابقة عليها التي لم يثرش في شأنها أمام المحكمة .
- ( د ) سبق إصرار .  
 سبق الاصرار . ماهيته ؟
- ( هـ ، و ) حكم . ” تسببيه . تسبيب غير معيب ” .  
 ( هـ ) المحكمة الأخذ بقول الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ،  
 والاتفات عما عداه ، دون الالتزام ببيان حلة ذلك أو بتحديد موضع الدليل  
 من أوراق الدعوى مادام له أصل فيها .
- ( و ) إحالة الحكم في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر .  
 لا يعيبه . مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه منها .

١ - لم ينص القانون على أن مجرد الصمم والبكم من حالات موانع العقاب أو تخفيف المسؤولية .

٢ - ليس ثمة ما يحول بين المحقق أو المحكمة وإدراك معاني إشارات الأبيم والأصم بغير الاستعانة بنحير ينقل إليها معاني الإشارات التي يوجهها المتهم ردا على سؤاله عن الجريمة التي يجري التحقيق معه في شأنها أو يحاكم من أجلها مادام أنه كان باستطاعة المحقق أو المحكمة تبين معنى تلك الإشارات ولم يدع المتهم في طعنه أن ما فهمه المحقق أو المحكمة منها يخالف لما أراده .

٣ - العبرة في المحاكمة الجنائية هي بالتحقيق الذي تجريه المحكمة ، فلا وجه للنعي على الإجراءات السابقة عليها التي لم يثر الطاعن شيئا في شأنها أمام المحكمة .

٤ - سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا ، مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .

٥ - للمحكمة أن تأخذ بقول للشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وأن تلتفت عما عداه دون أن تبين العلة في ذلك ، ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أصل فيها ، وما دام الطاعن لم ينازع في صحة نسبة هذه الأقوال إليه .

٦ - لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه منها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم روض الفرج محافظة القاهرة : شرع في قتل محمد أحمد بنحيت عمدا مع سبق الإصرار بأن عقد العزم على قتله وأعد لهذا الغرض سكينا وتوجه إليه في المخبر



وطعنه بها في ظهوره قاصدا قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقوير الطبي والتي نفذت إلى التجويف الصدري وخأب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بتاريخ ١٧ من مارس سنة ١٩٦٥ عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة خمس سنوات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الشروع في القتل العمد مع سبق الإصرار قد أخطأ في الإسناد وانطوى على خطأ في تطبيق القانون وفساد في الاستدلال ذلك بأنه نسب إلى الشاهد عبده خله جرجس أنه رأى واقعة التعدي على المجنى عليه وعلم بالجاذث السابق في حين أن أقوال هذا الشاهد كما هي مدونة بمحضر الجلسة لاتفيد ذلك ، كما أخطأ الحكم أيضا إذ أورد أن الشاهدين على أحمد طوغان وفضل بطرس بنحيت شهدا بمضمون ما رواه الشاهد السابق والحال أن أقوالهما تخالف مؤدى ما شهد به هذا الشاهد، وما قاله الحكم وهو بمعرض التدليل على قيام ظرف سبق الإصرار في حق الطاعن جاء قاصرا إذ أنه على الرغم من أن التحقيق لم يثبت توافر هذا الظرف فإن الحكم لم يستظهر عنصرى الهدوء والسكينة اللازم توافرها قانونا لقيامه . وفوق ذلك فإن الطاعن أبكم وأصم أى فاقد الإدراك وكال الإرادة مما ينتفى معه القول بتوافر التعقل والتروى لديه . وقد نسب الحكم إليه إعترافا أدلى به لوكيل النيابة المحقق مع أن ما أثبتته هذا الأخير في محضره في هذا الشأن إنما استقاه من الطاعن

بطريق الإشارات وهو بهذه المثابة إجراء يشوبه البطلان لأنه فضلاعن أن وكيل النيابة لم يكشف عن شخصيته له فإنه جعل من نفسه شاهدا وليس محققا وهو بهذه الصفة كان يجب عليه أن يحلف يمينا ثم يشهد أو بالأقل يستعين بنخير في تفسير تلك الإشارات مما لا يصح معه الأخذ بالدليل المستمد منها . وأخيرا فإن الحكم حول على أقوال المجنى عليه في الإدانة في حين أن أقواله التي أدلى بها غير قاطعة في أن الطاعن هو الذي ارتكب الحادث مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : "إنه بينما كان المجنى عليه يبيع الخبز في متجره حضر إليه المتهم ( الطاعن ) حوالى الساعة ٢,٣٠ مساء وطلب إليه شراء كمية من الخبز فاستمهل حتى يبيع للآخرين ممن سبقوه في الحضور فاستاء لذلك وتماسك به ثم تدخل الأهالى وفضوا النزاع وانصرف المتهم إلى سبيله غير أن الحادث حزنه في نفسه وفكر في الانتقام من المجنى عليه فبيت النية على قتله وأعد سكيناً لهذا الغرض ثم توجه حوالى الساعة الرابعة مساء من نفس اليوم إلى المخبز الذى يعمل به المجنى عليه وفاجأه بطعنة شديدة في ظهره نفذت للجل الشوكى قاصداً من ذلك قتله ثم ولى الفرار " وأورد على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه والشهود عبده خله جرجس وعلى أحمد طوغان وفضل بطرس بنحيت ومن التقرير الطبي الشرعى ومن اعتراف الطاعن بالتحقيق بأنه هو الذى أحدث إصابة المجنى عليه وهى أدلة سائغة ولها أصل فى الأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى مارتب عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على المفردات التى أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقاً للطعن أن ما أورده الحكم من أقوال الشاهد عبده خله جرجس من أنه رأى الطاعن وهو يعتدى على المجنى عليه وعلم بالحادث السابق له ماخذه الصحيح من أقواله في تحقيق النيابة . ولما كان من المقرر أن للحكمة أن تأخذ بقول للشاهد فى أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وأن تلتفت عما عداه دون أن تبين العلة فى ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أصل فيها ومادام الطاعن لم ينازع فى صحة نسبة هذه الأقوال إليه ، وكان من المقرر أيضاً أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود



إلى ما أوردته من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه منها ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك . وكان الحكم قد استظهر سبق الإصرار في قوله : ” وبما أن سبق إصرار المتهم على ارتكاب جريمته ثابت كذلك من الضغينة القائمة بينه وبين المجنى عليه على أثر تماسكهما حوالي الساعة ٢,٣٠ الأمر الذي أثار حفيظته هذه ودفعه إلى التفكير في الانتقام من المجنى عليه بقتله فاستل سكيناً لذلك الغرض وتوجه فوراً إلى مقر عمله وفاجأه بتلك الطعنة القاتلة والتي كادت تؤدي بحياة المجنى عليه لولا تداركه بالعلاج “ وما ساقه الحكم فيما تقدم سائغ ويتحقق به ظرف سبق الإصرار كما هو معرف به في القانون ذلك بأن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصاً مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره ، ولا يغير من ذلك الدفع بأن الطاعن أبكم وأصم ومارتبه الدفاع على ذلك من أن هذه الحالة تفقد الطاعن الإدراك وكمال الإرادة وبالتالي ينتفى معها قيام ظرف سبق الإصرار لديه ذلك بأن القانون لم ينص على أن مجرد الصمم والبكم من حالات موانع العقاب وتخفيف المسؤولية . أما ما يثيره الطاعن في شأن بطلان الاعتراف المستق من إشاراته المثبتة بمحضر تحقيق النيابة فردود بأن الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عنه لم يدفع ببطلان هذا الاعتراف ، وإذ كانت العبرة في المحاكمة الجنائية هي بالتحقيق الذي تجريه المحكمة فلا وجه للنعي على الإجراءات السابقة عليها التي لم يثر الطاعن شيئاً في شأنها أمام المحكمة . هذا إلى أنه ليس ثمة ما يحول بين المحقق أو المحكمة وإدراك معاني إشارات الأبكم والأصم بغير الاستعانة بنخبير ينقل إليها معاني الإشارات التي يوجهها المتهم رداً على سؤاله عن الجريمة التي يجري التحقيق معه في شأنها أو يحاكم من أجلها ما دام أنه كان باستطاعة المحقق أو المحكمة أن تبين معنى تلك الإشارات ولم يدع المتهم في طعنه أن ما فهمه المحقق أو المحكمة منها يخالف لما أراده ، أما ما ينعاه الطاعن في شأن تعويل الحكم على أقوال المجنى عليه على الرغم من تردده في روايته فردود بما هو مقرر من أن وزن أقوال الشاهد واعتماد القضاء على قوله من إطلاقات محكمة الموضوع التي لها أن تجزئ أقوال الشاهد وتركن لما تراح إليه منها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

## جلسة ١٩ من ابريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين السركي ، ومحمد صبري ، وبطرس زفلول ، ونصر الدين هزام .

( ٨٨ )

### الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣٦ القضائية

( ا ، ب ، ج ) دعوى جنائية . ” وقف السير فيها “ . دفع . شك .  
بدون رصيد .

( ا ) قاضي الدعوى في القضاء الجنائي هو قاضي الدفع . اختصاصه بالفصل  
في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية ، مادام  
يختص — بحسب الأصل — بالفصل فيها بصفة تبعية . مثال في جريمة  
إصدار شك بدون رصيد .

( ب ) وجوب وقف الدعوى الجنائية إذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة  
الفصل في دعوى جنائية أخرى . تقدير جدية الدفع بالايكاف .  
موضوعي .

( ج ) نفي الطعن على محكمة الموضوع عدم إيقاف الدعوى الجنائية حتى  
تفصل محكمة أخرى في ذات المسألة التي أثارها أمامها والتي فصلت فيها  
في حدود اختصاصها . غير مقبول

( د ، هـ ) محاكمة . ” إجراءاتها “ . محكمة ثاني درجة .

( د ) حجز المحكمة القضية للحكم . عدم التزامها بامادتها إلى المرافعة لإجراء تحقيق فيها .  
( هـ ) محكمة ثاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . هي لا تجري من التحقيقات  
إلا ما ترى لزوما لإجرائه .

١ — الأصل في القضاء الجنائي أن قاضي الدعوى هو قاضي الدفع فتختص  
المحكمة الجنائية وفقا للسادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع



المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية مادامت تختص — بحسب الأصل — بالفصل فيها بصفة تبعية . ولما كان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بأنه وقت إصدار الشيك كان تحت تأثير تهديد المجنى عليه وإكراهه ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفع وأطرحه في تدليل سائع ، وكان تقدير الوقائع التي يستنتج منها توافر ظروف التهديد أو الإكراه المعنوي أو انتفاؤها متعلقا بموضوع الدعوى ، لمحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب عليها ما دام استدلال الحكم سليما يؤدي إلى ما انتهى إليه ، فإنه لا يقبل من الطاعن معاودة الجدل فيما خلصت إليه المحكمة في هذا الشأن .

٢ — المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية وإن أوجبت وقف الدعوى الجنائية إذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى ، إلا أنها لم تقيد حق المحكمة في تقدير جدية الدفع بالايقاف وما إذا كان يستوجب وقف الدعوى أو أنه دفع لا يؤيده الظاهر قصد به عرقلة السير في الدعوى وتأخير الفصل فيها .

٣ — لا يقبل من الطاعن أن ينعى على محكمة الموضوع بعدم إيقاف الدعوى الجنائية حتى تفصل محكمة أخرى في ذات المسألة التي أثارها أمامها كدفع في الدعوى والتي فصلت فيها في حدود اختصاصها .

٤ — من المقرر أن المحكمة متى حجزت القضية للحكم فإنها لا تلتزم بإعادتها إلى المرافعة لإجراء تحقيق فيها .

• — الأصل أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجري من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . ولما كانت المحكمة الاستئنافية لم تر من جانبها حاجة لإجابة طلب التحقيق الذي أبداه الطاعن في مذكرته التي قدمها في فترة حجز القضية للحكم بسماع أقوال شاهدي نفى ، وكان الدفاع من الطاعن قد ترفع في الدعوى بغير أن يطلب سماع شهادتهما أو التصريح بإعلانهما ، فإن ما ينهيه الطاعن على الحكم من قالة الإخلال بحق الدفاع يكون غير سديد .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦١/١٢/٣١ بدائرة قسم العرب : أعطى بسوء نية لمحمد صالح الجازوى شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت مقابله بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه بحق مدنى وطلب القضاء له قبل المتهم بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة بورسعيد الجزئية قضت غيابيا في ١٩٦٢/٩/٢٣ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وألزمته أن يؤدي للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ومصروفات الدعوى المدنية ، فعارض ، وقضى في معارضته في ١٩٦٤/١٠/٥ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة بورسعيد الابتدائية دفع الحاضر مع المتهم بإيقاف الفصل فى الدعوى حتى يفصل فى الدعوى المباشرة المقامة منه ضد المجنى عليه بشأن واقعة الحصول على الشيك بطريق التهديد ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا في ١٩٦٥/١٠/٢٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصروفات المدنية الاستئنافية ومبلغ ثلاثة جنيهات أتعابا للمحاماه ، فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إصدار شيك بدون رصيد قد أخطأ فى القانون وشابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن إنه طلب من محكمة الموضوع إيقاف الفصل فى الدعوى حتى يفصل فى القضية . وفى ٣٨١ سنة ١٩٦٣ جنح العرب التى رفعها بالطريق المباشر ضد المطعون ضده لارتكابه الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات لأنه حصل منه على الشيك موضوع الدعوى المطروحة بطريق الإكراه والتهديد إلا أن المحكمة



مضت في نظر الدعوى ورفضت إيقافها مع وجوب ذلك عملاً بالمادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي توجب وقف الدعوى الجنائية إذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى، ولما كان الفصل في دعوى إعطاء شيك بدون رصيد يتوقف على الفصل في اللجنة المباشرة الخاصة بالحصول على هذا الشيك بطريق التهديد والاكرام فقد كان لزاماً على المحكمة أن توقف الفصل في الدعوى الأولى حين الفصل في الثانية، أما الإخلال بحق الدفاع فمرجعه أن الطاعن طلب في مذكرته التي قدمها في فترة حجز الدعوى للحكم إعادة فتح باب المرافعة لسماع أقوال الأستاذين على حسن عمر وإبراهيم درويش المحامين بسبب أن المحكمة رفضت إجابة طلبه بحجة أنه قصد به تعطيل الفصل في الدعوى لوروده متأخراً في حين أنه وقد صرح للطاعن بتقديم مذكرة بدفاعه فإن من حقه أن يبدي ما يعن له من أوجه دفاع. ثم إن الطاعن دفع بأن الدين الثابت في ذمته قد أثبت في سنيين أحدهما الشيك موضوع الدعوى والآخر سند إذني وكلاهما يحمل تاريخ ١٩٦٠/١٢/٣١ وأنه لا يحق للمطعون ضده أن يستعمل السنيين معاً، إلا أن الحكم أطرح دفاعه ورد عليه رداً غير سائغ. ومن ناحية أخرى فقد تمسك الطاعن في دفاعه بأن السند الإذني يحمل على ظاهره بياناً بما سدد من أصل الدين بحيث لم يبق من قيمته سوى ١٥٠ ج وأن الشيك فضلاً عن الحصول عليه بطريق التهديد لا يمثل أداة وفاء إلا بقدر ما يكون ثابتاً في السند الإذني وطلب من المحكمة تكليف المطعون ضده تقديم السند الإذني إلا أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه أو ترد عليه مع ما لهذا الطلب من أهمية في إظهار جدية دفاع الطاعن القائم على أن الشيك إنما حصل عليه المطعون ضده بطريق التهديد مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة إعطاء شيك بدون رصيد التي دين الطاعن بها، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال المجني عليه ومن تقديم أصل ورقة الشيك وإفادة البنك المسحوب عليه بالرجوع على الساحب. لما كان ذلك، وكان يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن دفع بأنه أصدر الشيك للاستفيد نتيجة إكراه وتهديد منه، كما يبين من الإطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً للطعن أن الطاعن

تقدم بمذكرة في فترة حجز الدعوى للحكم ردد فيها الدفع بإصدار الشيك بطريق الإكراه والتهديد وطلب في ختامها الحكم بقبول الدفع وإلغاء الحكم المستأنف وبراءته من التهمة المسندة إليه واحتياطيا فتح باب المرافعة لسماع شهادة الأستاذين على حسن عمر و ابراهيم درويش المحامين وعلى سبيل الاحتياط الكلى إيقاف الدعوى أو تأجيلها حتى يفصل نهائيا في قضية اللجنة المباشرة رقم ٣٨١ سنة ١٩٦٣ العرب. وقد أودع الطاعن ملف الدعوى حافظة طواها على المستندات التي رأى أنها تؤيد دفاعه . أما اللجنة رقم ٣٨١ سنة ١٩٦٣ العرب فقد رفعها الطاعن بالطريق المباشر بصحيفة أعلنت في ١٩٦٣/١٢/٢٢ جاء فيها أن الطاعن سبق أن أعطى المجنى عليه تحت تأثير عدة عوامل شيكا برقم ٧٩٤٤٢٩ بمبلغ ١٥٥٢ ج يحمل تاريخين أحدهما تاريخ التحرير في ١٩٥٨/٦/١٨ والآخر تاريخ الاستحقاق في ١٩٥٨/١١/١٥ إلا أن المجنى عليه قام بمحو تاريخ الإصدار وقدم بلاغا ضد الطاعن يتهمه فيه بإعطائه شيكا لا يقابله رصيد قائم فرفعت النيابة العامة الدعوى الجنائية ضده وحكم فيها ابتدائيا بالحبس وفي ظل الظروف التي كان يقاسمها الطاعن عقب صدور الحكم من رهبة وخوف وخطر محقق أخذ المجنى عليه يساومه في ثمن تخليصه من هذا الحكم بأن فرض عليه تحرير إقرار بصحة المديونية وبأن يدفع له ٥٢ ج تقدا وأن يحور له بالمبلغ الباقي وقدره ١٥٠٠ ج مستدا إذنيا استحقاق ١٩٦٠/١٢/٣١ وأن يعطيه شيكا عن المبلغ ذاته — علاوة على السند — تاريخه ١٩٦٠/١٢/٣١ ، وبعد أن حصل المجنى عليه على هذه المستندات حرر المخالصة ثم صدر الحكم الاستثنائي في ١٩٦٠/١٢/٢٥ ببراءة الطاعن وتضمنت أسبابه ما يثبت ارتكاب المجنى عليه لجريمتي التزوير والبلاغ الكاذب وانتهى الطاعن إلى اتهام المجنى عليه بمحصوله على الشيك رقم ٣٨٦١٠٣ بطريق التهديد والإكراه ( وهو الشيك موضوع الدعوى المطروحة ) وبارتكاب جريمتي التزوير والبلاغ الكاذب عن واقعة الشيك الأول التي قضى فيها استئنافا بالبراءة وطلب إلزامه بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى الدفع بصدور الشيك عن تهديد وإكراه وأطرحة في قوله : ” وحيث إنه عن حدوث إكراه من المجنى عليه على المتهم ( الطاعن ) للحصول على الشيك محل الدعوى ورفع المتهم



عنه اللجنة المباشرة رقم ٣٨١ سنة ١٩٦٣ العرب فانه لم يثبت وقوع هذا الاكراه والتهديد كما أن الشيك كان مستحق الدفع في ١٩٦٠/١٢/٣١ وأبلغ عنه المجنى عليه الشرطة في ١٩٦١/٣/٦ كما قدمه للبنك في نفس تاريخ الاستحقاق وتبين أنه ليس له رصيد فلو أن المتهم جاد في وقوع إكراه عليه لأبلغ فوراً بهذه الواقعة ولما انتظر حتى عام سنة ١٩٦٣ حتى رفع اللجنة المباشرة ضد المجنى عليه ينسب إليه فيها الاكراه والتهديد والواقعة لم تحدث كما صور وإنما قام هو بتحرير الشيك للمجنى عليه صحيحاً لا إكراه فيه ولا تهديد ثم عرض الحكم إلى طلب وقف الدعوى ورد عليه في قوله "أما عن الطلب الآخر وهو التأجيل أو إيقاف السير في القضية حين الفصل في القضية رقم ٣٨١ سنة ١٩٦٣ جنح العرب فإنه من المسلم به أن القضية المذكورة مرفوعة من المتهم بطريق اللجنة المباشرة ومن المقرر أنه لا يجوز أن يخلق الإنسان لنفسه دليلاً على خصمه خصوصاً وأنه لم يرفع اللجنة المذكورة إلا بعد أن قضى بادائه ابتدائياً في هذه الدعوى ومن ناحية أخرى فإن المحكمة لا ترى في نصوص القانون ما يسعف المتهم في طلبه هذا سواء من ناحية طلب وقف السير في الدعوى أو تأجيلها حتى يفصل في اللجنة رقم ٣٨١ سنة ١٩٦٣ العرب مما يتعين معه رفض هذا الطلب". لما كان ذلك، وكان الأصل في القضاء الجنائي أن قاضي الدعوى هو قاضي الدفع فتختص المحكمة الجنائية — وفقاً للمادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية — بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية ما دامت تختص — بحسب الأصل — بالفصل فيها بصفة تبعية. ولما كان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بأنه وقت إصدار الشيك كان تحت تأثير تهديد المجنى عليه وإكراهه، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفع وأطرحة — كما سلف البيان — في تدليل سائغ، وكان تقدير الوقائع التي يستتج منها توافر ظروف التهديد أو الإكراه المعنوي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب عليها ما دام استدلال الحكم سليماً يؤدي إلى ما انتهى إليه فانه لا يقبل من الطاعنين معاودة الجدل فيما خلصت إليه المحكمة في هذا الشأن. لما كان ذلك، وكانت المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية وإن أوجبت وقف الدعوى الجنائية إذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية

أخرى ، إلا أنها لم تقيد حق المحكمة في تقدير جدية الدفع بالايقاف وما إذا كان يستوجب وقف الدعوى أو أنه دفع لا يؤيده الظاهر قصد به عرقلة السير في الدعوى وتأخير الفصل فيها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عدم جدية الدفع ودلل على ذلك بأن دعوى اللجنة المباشرة رقم ٣٨١ سنة ١٩٦٣ العرب قد رفعها الطاعن في نهاية سنة ١٩٦٣ متهما فيها المجنى عليه بالحصول على الشيك بطريق الإكراه والتهديد في حين أن تاريخ الشيك ١٢/٣١/١٩٦٠ وقدمه المستفيد للبنك في تاريخ استحقاقه وتبين عدم وجود رصيد له فاخطر الشرطة بالجرime في ١٩٦١/٣/٦ ورفعت النيابة العامة الدعوى الجنائية وفصل فيها ابتدائيا بادانة الطاعن واستخلص الحكم من رفع دعوى اللجنة المباشرة بعد مضي نحو ثلاث سنين من تاريخ إصدار الشيك والاختار بالجرime وبعد مدة تزيد عن عام من صدور الحكم الابتدائي بالعقوبة أن الدفع بالايقاف غير جدى قصد به عرقلة السير في الدعوى ، وهو تدليل سائع يؤدي إلى مارتبه عليه الحكم . ومن ناحية أخرى فإنه لما كان موضوع دعوى اللجنة المباشرة — في شقه المتصل بالدعوى المطروحة — قد طرحه الطاعن على محكمة الموضوع كدفع في الدعوى ، فإنه لا يقبل منه بعد ذلك أن ينعى عليها عدم إيقاف الدعوى حتى تفصل محكمة أخرى في ذات المسألة التي أثارها أمامها والتي فصلت فيها في حدود اختصاصها . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن محكمة أول درجة حققت شفوية المرافعة بسماع أقوال المجنى عليه كما أعادت محكمة ثاني درجة سماع أقواله مرة أخرى في حضور الطاعن ومحاميه دون أن يطلب أيهما سماع أقوال شهود آخرين أو التصريح باعلان شهود قفى ثم أدلى الدفاع بمرافعته وبعدها أمرت المحكمة بإقفال باب المرافعة وحجز القضية للحكم والتصريح بمذكرات لمن يشاء . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة متى حجزت القضية للحكم فإنها لا تلتزم بإعادتها إلى المرافعة لأجراء تحقيق فيها ، وكان الأصل أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلاماترى لزوما لإجرائه . ولما كانت المحكمة الاستئنافية لم تر من جانبها حاجة لإجابة طلب التحقيق الذى أبداه الطاعن في مذكرته التى قدمها فى فترة حجز القضية للحكم بسماع أقوال شاهدى قفى ، وكان الدفاع عن الطاعن



قد ترفع في الدعوى بغير أن يطلب سماع شهادتهما أو التصريح بأحدهما، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة الاخلال بحق الدفاع يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكانت الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات التي دين الطاعن بها تتحقق بمجرد اعطاء الشيك للمستفيد مع علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الشيك موضوع الدعوى لا يحمل إلا تاريخا واحدا فانه يكون في حكم القانون التجاري أداة وفاء لا أداة إئتمان ولا عبء بعد ذلك بسبب إصداره أو الغرض من تحريره، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من أن الدين الثابت بالشيك قد حرره كذلك سند إذني يكون دفاعا بعيدا عن محجة الصواب، لأن القانون إنما يعاقب في هذه الجريمة على مجرد الاخلال بالثقة الموضوعة في الشيك بوصفه أداة وفاء تجري مجرى النقود في المعاملات، وبالتالي فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة الفساد في الاستدلال لأنه لم يفتن إلى دفاعه ولم يرد عليه ردا سائغا لا يكون له محل. ولا يجدى الطاعن مادفع به من أنه أوفى بكل قيمة الشيك بحيث لم يبق من قيمته سوى مبلغ ١٥٠ ج، أو ما ينعاه على الحكم من إغفاله الرد على طلبه الخاص بالزام المجنى عليه بتقديم أصل السند إذ أثبت بظاهره المبالغ المسددة — لا يجدى الطاعن ما يثيره في هذا الشأن مادام أنه من جانبه لم يسترد الشيك من المستفيد، وإنما يكون مجال إثارة هذا الدفاع — إن صح — عند المطالبة بقيمة الشيك أمام المحكمة المدنية لا عند المحاكمة الجنائية عن إصداره دون رصيد. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا والزام الطاعن بالمصروفات المدنية ومقابل أتعاب المحاماة.

## جلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين : محمد صبرى ،  
وجمال المصفاوى ، ومحمد عبد المنعم حزاوى ، ونصر الدين حزام .

(٨٩)

### الطعن رقم ١١٥٨ لسنة ٣٥ القضائية

موظفون عموميون . شركات . مؤسسات عامة . دعوى جنائية . "إقامتها" .  
شرط اكتساب العاملين في خدمة مرفق عام صفة الموظف العام : أن يكون المرفق مدارا  
بمعرفة الدولة عن طريق الاستغلال المباشر .  
شركة مياه الاسكندرية مرفق عام لا تديره الدولة عن طريق الاستغلال المباشر . العاملون بها  
لا يعتبرون موظفين أو مستخدمين عامين .  
خضوع العاملين في المؤسسات العامة لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفى الدولة .  
اعتبار الشارع العاملين في الشركات — التى تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة فى مالها بنصيب ما بأية  
صفة كانت — فى حكم الموظفين أو المستخدمين العاملين فى مجال تطبيق نصوص جرمية الرشوة  
والاختلاس فحسب دون سواء فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ إجراءات .

من المقرر أنه لكي يكتسب العاملون فى خدمة مرفق عام صفة الموظف العام  
يجب أن يكون المرفق مدارا بمعرفة الدولة عن طريق الاستغلال المباشر . وشركة  
مياه الاسكندرية على ما يبين من النظام الأساسى لها قد نشأت فى الأصل شركة  
انجليزية ذات مسئولية محدودة منحت امتياز توريد المياه للمدينة ثم رخص لها  
بمقتضى قرار رئيس الجمهورية الصادر فى ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٨ بالاستمرار  
فى العمل كشركة مساهمة تدار عن طريق مجلس إدارتها ، وقد نص فى المادة  
الثالثة من نظامها الأساسى على أن " غرض الشركة توريد المياه طبقا للاتفاقات  
القائمة مع السلطة مانحة الالتزام " . ومن ثم فإن العاملين فى هذه الشركة بعد أن  
تبين أنهم لا يساهمون فى مرفق عام تديره الدولة عن طريق الاستغلال المباشر



لا يعتبرون موظفين أو مستخدمين عامين . ولا يغير من ذلك أن يكون للدولة رقابة وإشرافا على الإدارة المالية للشركة وإلزام الشركة بتقديم كشوف أو بيانات أو فحص حساباتها وفقا لما تقضى به المادة ٧ من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة ، ولا أن يكون موظفوها قد خضعوا طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥٦ لسنة ١٩٥٩ لأحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية ، ذلك بأن أحكام هذا القانون أصبحت تسرى بمقتضى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ على موظفى الشركات والجمعيات والهيئات الخاصة التى يصدر بتحديد لها قرار من رئيس الجمهورية ، وليس من شأن هذا الإشراف وحده دخول موظفى تلك الهيئات فى زمرة الموظفين العموميين . والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وإن قضى بتأميم شركة مياه الاسكندرية وبأيلولة ملكيتها إلى الدولة ، إلا أنه نص على احتفاظ الشركة المؤممة بشكلها القانونى واستمرارها فى مزاولة نشاطها . وكان الشارع قد أفصح فى أعقاب هذا القانون عن اتجاهه إلى عدم اعتبار موظفى وعمال مثل هذه الشركات من الموظفين أو المستخدمين العامين بما نص عليه فى المادة الأولى من لأئحة نظام موظفى وعمال الشركات التى تتبع المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ من سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على عمال وموظفى هذه الشركات واعتبار هذا النظام جزءا متما لعقد العمل ، وقد عاد المشرع إلى تأكيد هذا الحكم بإيراده إياه فى المادة الأولى من لأئحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتى حلت محل اللأئحة السابقة وفى ذلك كله آية بيئة على أن تأميم تلك الشركات وما ترتب عليه من أيلولة ملكيتها للدولة لم يغير من نظامها القانونى أو من طبيعة العلاقة العقدية التى تربطها بالعاملين فيها ، فى حين أن الشارع جرى على خلاف ذلك فى شأن العاملين فى المؤسسات العامة بما نص عليه فى المادة الأولى من لأئحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ فى خضوعهم لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفى الدولة . وكلما رأى الشارع اعتبار العاملين بالشركات فى حكم الموظفين أو المستخدمين العامين فى موطن ما أورد به نصا كالشأن فى جريمة الرشوة واختلاس الأموال الأميرية حيث أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١ من قانون

العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أن يعد في حكم الموظفين في تطبيق نصوص الجريمتين المشار إليهما مستخدمو الشركات التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بتصيب ما بأية صفة كانت ، بفعل هؤلاء العاملين في حكم أولئك الموظفين العاملين في هذا المجال المعين فحسب دون سواء فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية فيما أسبغته من حماية خاصة على الموظف العام .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخرين بأنهم في يوم ٢٠ من يناير سنة ١٩٦١ بدائرة قسم شرق محافظة الاسكندرية : تسببوا من غير قصد ولا عمد في قتل عطية اسماعيل وإصابة الشحات مجدزايد وكان ذلك ناشئاً عن إهمالهم وعدم احتياطهم بأن قام الأول بإزالة القوائم التي كانت تصلب السقف بناء على تكليف من المتهمين الثاني والثالث اللذين أهملوا في الإشراف عليه ونجم عن ذلك سقوط السقف بشركة المياه عليهما فتوفي الأول وأصيب الثاني بالإصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتقرير الطبي . وطلبت عقابهم طبقاً للمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات . ومحكمة باب شرق الجزئية قضت بحضورها في ٣١ مارس سنة ١٩٦٣ عملاً بمادتي الاتهام بالنسبة إلى المتهم الأول والمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهمين الثاني والثالث بحبس المتهم الأول سنة واحدة مع الشغل وكفالة ثلاثمائة قرش لوقف التنفيذ وبراءة المتهمين الثاني والثالث . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية دفع الحاضر مع المتهم : بدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة . وقضت المحكمة المذكورة بحضورها في ٨ مارس سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة . فطعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه — إذ قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة ، قد أخطأ في القانون ذلك بأنه اعتبر المطعون ضده مستخدماً عاماً — بوصفه عاملاً في شركة تقوم على إدارة مرفق عام وخاضعة لقانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية وإشراف الحكومة من الناحية المالية والفنية — وأسبغ عليه الحماية المقررة في الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية في شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية عليه إلا من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة العامة ، في حين أن الشركة التي يعمل بها المطعون ضده هي شركة خاصة فلا يعتبر مستخدموها من المستخدمين العموميين وإن كانت تقوم على إدارة مرفق عام . ولا يغير من هذا النظر أنها قد أمت قبل رفع الدعوى لأن التأميم لا يغير من شكلها القانوني ، ولا استدلال الحكم بما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١١١ من قانون العقوبات من اعتبار المستخدمين في مصلحة موضوعة تحت رقابة الحكومة في حكم الموظفين العامين .

وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن المطعون ضده يعمل نجاراً في شركة مياه الاسكندرية وأن الجريمة المسندة إليه وقعت في ٢٠ يناير سنة ١٩٦١ أثناء تأدية عمله ، وأن الحكم المطعون فيه استجاب إلى الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة تأسيساً على أن المطعون ضده يعتبر مستخدماً عمومياً يتمتع بالحماية الواردة بالمادة ٦٣/٣ من قانون الإجراءات الجنائية وأورد في ذلك قوله "وحيث إنه بتاريخ ٦ سبتمبر سنة ١٩٥٩ صدر القرار الجمهوري رقم ١٤٥٦ لسنة ١٩٥٩ بإخضاع الشركات القائمة على التزامات المرافق العامة لأحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية وبالتالي فإن هذا القرار يسرى على شركة مياه الاسكندرية باعتبارها قائمة على إدارة مرفق عام بمدينة الاسكندرية وهو مرفق المياه بالمدينة كلها .



وحيث إن المستخدم العمومي هو كل شخص له نصيب من الاشتراك في إدارة أعمال الحكومة مهما كان نصيبه في ذلك صغيرا وإنما يشترط فيه إلى جانب ذلك أن يكون ممن تجرى عليهم أحكام الأنظمة واللوائح الخاصة بمعرفة الحكومة، ويستوى في ذلك أن يكون هذا المستخدم في مصلحة تابعة للحكومة أو موضوعة تحت رقابتها وذلك على ما يبين من نص المادة ١/١١١ من قانون العقوبات .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لكي يكتسب العاملون في خدمة مرفق عام صفة الموظف العام يجب أن يكون المرفق مدارا بمعرفة الدولة عن طريق الاستغلال المباشر . ولما كانت شركة مياه الاسكندرية التي يعمل بها المطعون ضده على ما يبين من النظام الأساسي لها قد نشأت في الأصل شركة انجليزية ذات مسئولية محدودة منحت امتياز توريد المياه للمدينة ثم رخص لها بمقتضى قرار رئيس الجمهورية الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٩٥٨ بالاستمرار في العمل كشركة مساهمة تدار عن طريق مجلس إدارتها ، وقد نص في المادة الثالثة من نظامها الأساسي على أن " غرض الشركة توريد المياه طبقا للاتفاقات القائمة مع السلطة مانحة الالتزام " فإن العاملين في هذه الشركة بعد أن تبين أنهم لا يساهمون في مرفق عام تديره الدولة عن طريق الاستغلال المباشر لا يعتبرون موظفين أو مستخدمي عامين ولا يغير من ذلك أن يكون للدولة رقابة وإشرافا على الإدارة المالية للشركة وإلزام الشركة بتقديم كشوف أو بيانات أو فحص حساباتها وفقا لما تقتضيه المادة ٧ من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالترامات المرافق العامة ، ولا أن يكون موظفوها قد خضعوا طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥٦ لسنة ١٩٥٩ لأحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية، ذلك بأن أحكام هذا القانون أصبحت تسرى بمقتضى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ على موظفي الشركات والجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية ، وليس من شأن هذا الإشراف وحده دخول موظفي تلك الهيئات في زمرة الموظفين العموميين . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الصادر في ٢٠ من يولييه سنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وإن قضى بتأميم شركة مياه الاسكندرية —

التي يعمل بها المطعون ضده — وبأيلولة ملكيتها إلى الدولة ، إلا أنه نص على احتفاظ الشركات المؤممة بشكائها القانوني واستمرارها في مزاولة نشاطها .

وكان الشارع قد أفصح في أعقاب هذا القانون عن اتجاهه إلى عدم اعتبار موظفي وعمال مثل هذه الشركات من الموظفين أو المستخدمين العامين بما نص عليه في المادة الأولى من اللائحة نظام موظفي وعمال الشركات التي تتبع المؤسسات العامة الصادرة في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦١ بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ من سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفي وعمال هذه الشركات واعتبار هذا النظام جزءاً ممتماً لعقد العدل ، وقد ماد المشرع إلى تأكيد هذا الحكم بإيراده إياه في المادة الأولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي حلت محل اللائحة السابقة . وفي ذلك كله آية بينة على أن تأميم تلك الشركات وما ترتب عليه من أيلولة ملكيتها للدولة لم يغير من نظامها القانوني أو من طبيعة العلاقة العقدية التي تربطها بالعاملين فيها ، في حين أن الشارع جرى على خلاف ذلك في شأن العاملين في المؤسسات العامة بما نص عليه في المادة الأولى من لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الصادرة في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦١ بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ من خضوعهم لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة . وكلما رأى الشارع اعتبار العاملين بالشركات في حكم الموظفين أو المستخدمين العامين في موطن ما أورد به نصاً كالشأن في جرمي الرشوة واختلاس الأموال الأميرية حيث أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أن يعد في حكم الموظفين في تطبيق نصوص الجزئيتين المشار إليهما مستخدمو الشركات التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت ، بفعل هؤلاء العاملين في حكم أولئك الموظفين العامين في هذا المجال المعين لحسب دون سواه ، فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات .

الجنائية فيما أسبغته من حماية خاصة على الموظف العام . لما كان ما تقدم ، وكان المطعون ضده لا يخضع لأحكام قوانين ونظم الوظائف العامة فلا يعد موظفا عاما ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى اعتباره مستخدما عاما ورتب على ذلك انعطاف تلك الحماية عليه والاستجابة للدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذي صفة ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويتعين لذلك نقضه والقضاء برفض هذا الدفع . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الاستئناف فيتعين أن يكون النقض مقرونا بالإحالة .



## جلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين : حسين المرعي ، ومحمد صبري ، ومحمد عبد المنعم حمزوي ، وبطرس زغلول .

(٩٠)

### الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٣٥ القضائية

(١) ، (ب) قتل خطأ . "خطأ . ضرر . رابطة سببية" . حكم .  
"تسببيه . تسبیب غیر معیّب" .

(١) عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة . إمكان اعتباره خطأ مستقلاً بذاته في جرائم القتل الخطأ . شرط ذلك ؟ أن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها .

(ب) خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لحدوث النتيجة .

تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها . موضوعي .

١ - عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة وإن أمكن اعتباره خطأ مستقلاً بذاته في جرائم القتل الخطأ ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلت بأسباب سائغة على أن خطأ المطعون ضده في مخالفة قرار وزير الداخلية في شأن سرعة السيارات داخل المدن لم يكن في حد ذاته سبباً في قتل المجنى عليه ، فإن رابطة السببية بين الخطأ والنتيجة تكون غير متوافرة ، ويكون الحكم صحيحاً فيما انتهى إليه في هذا الخصوص والنعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون غير سديد .

٢ - من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لحدوث النتيجة . وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر من أقوال شاهدة الرؤية الوحيدة أن المجنى عليه كان أثناء حدوثه عابرا الطريق على مسافة قريبة جدا من السيارة وأن أقوالها تتفق ودفاع المطعون ضده بأنه رأى المجنى عليه على مسافة ثلاثة أمتار ، وكانت المعاينة لاتنفى وقوع الحادث على هذه المسافة ، فإن ماثيره الطاعنة في هذا الصدد ينحل إلى جدل في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦٣ بدائرة قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة : تسبب خطأ في موت محمد أحمد فؤاد وكان ذلك ناشئا عن إهماله ورعونه وعدم مراعاته للقرارات واللوائح بأن قاد سيارته بسرعة فائقة فصدم المجنى عليه حال عبوره الطريق فأحدث إصابته التي أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعى بحق مدني كل من أحمد رءوف عبد الهادي مراد ونعمة الله شرف شمس الدين وطلبا القضاء لهما قبل المتهم وشركة الخطوط الجوية اليابانية بالتضامن بمبلغ ٥٠٠٠ ج على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت حضوريا في ٢٣ فبراير سنة ١٩٦٤ ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية وإلزام المدعين بالحق المدني مصاريفها . فاستأنفت النيابة العامة والمدعيان بالحق المدني هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا في ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنة ( النيابة العامة ) في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة القتل الخطأ المسندة إليه قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأن الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه انتهى في قضائه إلى انقطاع رابطة السببية بين الخطأ والضرر مستندا في ذلك إلى أن الحادث كان لا محالة واقع لاندفاع المجنى عليه نحو السيارة بغير انقباء لآلة التنبيه ، في حين أن سرعة السيارة - بإقرار المطعون ضده - كانت تتجاوز السرعة المسموح بها قانونا وفقا للمادة الأولى من قرار وزير الداخلية الصادر بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ في شأن السيارات وقواعد المرور . ومن ناحية أخرى ، فإن الثابت من المعاينة أن هناك آثار فرامل للسيارة طولها ٣٥ مترا مما مؤداه أن المطعون ضده رأى المجنى عليه على هذه المسافة أو ما يزيد عليها فليس له أن يحتاج بعد ذلك بعنصر المفاجأة لأنه لو قاد السيارة بسرعة معتدلة وفي حدود المقرر قانونا لأمكنه أن يتفادى الاصطدام بالمجنى عليه عندما شاهده على تلك المسافة مما يوفر رابطة السببية بين الخطأ والضرر ويعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : " إن الواقعة تحصل فيما ثبت في محضر الضبط أن السيارة رقم ٣٩٧٤٧ ملاكي القاهرة قيادة المتهم - المطعون ضده - صدمت المجنى عليه فأصابته بجروح أودت بحياته ... وبسؤال صباح محمد حسن صبحي قررت أنها كانت تجلس ومعها المجنى عليه وأخويه بالحديقة الموجودة بوسط شارع العروبة ثم قرر لها المجنى عليه أنه ظمآن وطلب ماء فطلبت إليه الانتظار فلبا غير أنه جرى في غفلة منها عابرا الطريق فصدمته السيارة عند منتصف الطريق وأضافت أن المجنى عليه كان يعبر الطريق جريا وأن السيارة كانت تسير بسرعة كبيرة وأن سائقةها كان يستعمل آلة التنبيه وأن المسافة كانت قصيرة جدا بين السيارة والمجنى عليه ... وبسؤال المتهم قرر أنه كان يقود السيارة المذكورة بسرعة ٨٠ كيلومترا في شارع العروبة ثم فوجيء بالمجنى عليه على مسافة ثلاثة أمتار من السيارة يعبر الطريق جريا



فضغط على الفرامل لإيقاف السيارة فبرأها اصطدمت بالمجنى عليه". وبعد أن أورد الحكم مؤدى التقرير الطبي الموقع على المجنى عليه خلاص إلى انقطاع رابطة السببية بين الخطأ والضرر في قوله: "متى كان الاستفادة من أقوال صباح محمد حسن التي كانت ترافق المجنى عليه أن المجنى عليه غافلها وجرى عابرا الطريق في وقت مرور السيارة فوق الحادث وقد أيد هذا القول دفاع المتهم الذي ذهب إليه من أنه فوجيء بالمجنى عليه جريا ومن ذلك يبين أن السرعة التي كانت عليها السيارة وقت الحادث لم تكن هي سبب الحادث وأن الحادث كان لاحالة واقعا ما دام الثابت أن المجنى عليه هو الذي اندفع أمام السيارة بغير انتباه لآلة تنبيه السيارة وبذلك تنقطع علاقة السببية بين خطأ المتهم وقتل المجنى عليه فتفقد الجريمة أحد العناصر المكونة لها". ومؤدى ما أورده الحكم فيما تقدم أن المجنى عليه قد أخطأ بعبوره الطريق عدوا وقت مرور السيارة وعلى مسافة قريبة منها وبغير انتباه لآلة التنبيه وأن هذا الخطأ كاف في حد ذاته لإحداث النتيجة بحيث يستغرق خطأ المتهم الذي يتمثل في قيادته السيارة بسرعة . لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة تنعى على الحكم إلتفاته عما أسفرت عنه المعاينة من وجود آثار لفرامل السيارة بطول ٣٥ مترا وما تشير إليه هذه الآثار من مشاهدة الجاني للمجنى عليه على هذه المسافة أو ما يزيد عنها . وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن ضابط شرطة النجدة وإن أثبت في المعاينة أن هناك آثار فرامل للسيارة بطول ٣٥ مترا إلا أنه لم يستطع تحديد موضع هذه الآثار بالنسبة إلى مكان إصابة المجنى عليه نظرا إلى عدم وجود أثر دماء تحدد موضع التصادم وانتقل المجنى عليه إلى المستشفى قبل وصول شرطة النجدة إلى مكان الحادث ، وبذلك خلت المعاينة من إثبات أن آثار الفرامل تنتهى في مكان إصابة المجنى عليه وبالتالي فإن ما تثيره الطاعنة من أن المطعون ضده رأى المجنى عليه على هذه المسافة لا يكون له سند في الأوراق . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة . وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر من أقوال شاهدة الرؤية الوحيدة أن المجنى عليه كان أثناء عبوره عابرا الطريق على مسافة قريبة جدا من السيارة وأن أقوالها تتفق ودفاع المطعون ضده بأنه رأى المجنى عليه على مسافة ثلاثة أمتار . ولما كانت المعاينة لا تنفى وقوع الحادث على هذه المسافة . وكان تقدير

توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق — وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره — فإن ما تشيره الطاعة في هذا الصدد ينحل إلى جدل في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة وإن أمكن اعتباره خطأ مستقلا بذاته في جرائم القتل الخطأ ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل بأسباب سائغة على أن خطأ المطعون ضده في مخالفة قرار وزير الداخلية في شأن سرعة السيارات داخل المدن لم يكن في حد ذاته سببا في قتل المجنى عليه ، فإن رابطة السببية بين الخطأ والنتيجة تكون غير متوافرة ، ويكون الحكم صحيحا فيما انتهى إليه في هذا الخصوص والنعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون غير مسديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساح ، ومحمود عباس العمراوى .

( ٩١ )

الطعن رقم ٢١٠١ لسنة ٣٥ القضائية

علامات تجارية .

جريمة تقليد العلامات التجارية . العقاب عليها . شرطه : أن يكون قد تم تسجيل العلامة  
وفقا للقانون .

الشارع حين أورد بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ فى شأن العلامات والبيانات التجارية والقوانين المعدلة له النصوص الخاصة بتنظيم وحماية الملكية الصناعية ضمنا للمصالح المختلفة للتجار والمنتجين والمستهلكين ، الأمر الذى اقتضاه أن ينشئ نظاما خاصا بتسجيل العلامات التجارية — قد فرض فى المادة ٣٣ منه جزاءات لحماية العلامات التجارية التى يكون قد تم تسجيلها وفقا للقانون . ولما كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى وصار إثباتها فى الحكم والتى دين الطاعن من أجلها هى ارتكابه جريمة تقليد علامة تجارية تم تسجيلها طبقا للقانون ، ولما كان القانون قد أوجب على ماسلف بيانه للعقاب على تلك الجريمة أن تكون العلامة مسجلة طبقا للأوضاع المرسومة فى القانون سالف الذكر ، فإنه يتعين عندئذ أن تكون العلامة مسجلة بإدارة تسجيل العلامات التجارية حتى تكون جديرة بالحماية القانونية التى عنها القانون المذكور كما هو مفهوم نصه .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٥ أبريل سنة ١٩٦١ بدائرة قسم الموسيقى : قلد العلامة التجارية المبينة بالمحضر والتي تم تسجيلها طبقاً للقانون على النحو المبين بالمحضر بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٦ و ١/٣٣ و ٣٦ و ٣٦ مكرر و ٤٠ و ٤٠ مكرر و ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة له . ومحكمة جنح الموسيقى الجزئية قضت حضورياً بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٦١ عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ والمصادرة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضورياً بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٦٣ — بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهراً مع الشغل والمصادرة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تقليد علامة تجارية مسجلة قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب ذلك بأن دفاعه بدرجتي التقاضي قام أصلاً على أن العلامة التجارية المسند إليه تقليدها غير مسجلة طبقاً للقانون ورغم أن محكمة الدرجة الثانية أجلت الدعوى عدة مرات لتحقيق هذا الدفاع بالاستعلام عن حقيقة تسجيلها من الجهة المختصة إذ استلزم القانون للعقاب على تلك الجريمة أن تكون العلامة مسجلة طبقاً للأوضاع القانونية المرسومة فيه ومع أهمية هذا الدفاع فإن المحكمة قضت في الدعوى بالإدانة دون انتظار رد إدارة العلامات التجارية في هذا الشأن ودون أن تعن بالرد على هذا الدفاع القانوني مما يعيب حكمها المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ عرض لواقعة الدعوى أخذ يدل على ثبوتها في حق الطاعن في قوله ” ومن حيث إنه

يبين مما تقدم أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً إذ أنه قلد العلامة التجارية المبينة في المحضر تقليداً يخدع فيه العامة وأن هذه العلامة المقلدة مسجلة طبقاً للقانون قاصداً من ذلك تضليل الجمهور وخداعهم". لما كان ذلك، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن مرافعة الطاعن دارت حول عدم تسجيل العلامة التجارية التي رفعت بها الدعوى الجنائية وقد أجلت المحكمة الدعوى عدة مرات انتظاراً لورود استعلامها في شأن تسجيل تلك العلامة من عدمه وأخيراً حجت المحكمة الدعوى وقضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه. لما كان ذلك، وكان الشارع حين أورد بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات والبيانات التجارية والقوانين المعدلة له النصوص الخاصة بتنظيم وحماية الملكية الصناعية ضمناً للمصالح المختلفة للتجار والمتجدين والمستهلكين الأمر الذي إقتضاه أن ينشئ نظاماً خاصاً بتسجيل العلامات التجارية قد فرض في المادة ٣٣ منه جزاءات لحماية العلامات التجارية التي يكون قد تم تسجيلها وفقاً للقانون، وكانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى وصار إثباتها في الحكم والتي دين الطاعن من أجلها هي ارتكابه جريمة تقليد علامة تجارية تم تسجيلها طبقاً للقانون، وإذا ما كان القانون قد أوجب على ما سلف بيانه للعقاب على تلك الجريمة أن تكون العلامة مسجلة طبقاً للأوضاع المرسومة في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩. لما كان ذلك، فإنه يتعين عندئذ أن تكون العلامة مسجلة بإدارة تسجيل العلامات التجارية وإلا كفهوم النص لا تكون جديرة بالحماية القانونية التي عنها القانون سالف البيان. لما كان ذلك، وكان يبين من المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقاً لهذا الوجه من الطعن أنها جاءت خلواً من دليل تسجيل تلك العلامة طبقاً للأوضاع القانونية المرسومة بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩. ولما كان هذا الدفاع مهماً من شأنه لو صح أن يؤثر في كيان الجريمة التي دين بها الطاعن، وكانت المحكمة قد قضت بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بإدانة دون أن ترد على هذا الدفاع فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه. لما كان ما تقدم، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن.

## جلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين المركي ، وجمال المرمفاوي ، وعبد المنعم حمزاوي ، ونصر الدين عزام .

( ٩٢ )

### الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٦ القضائية

( أ ) نقض . " حالات الطعن بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله " .  
حكم . " إصداره " . بطلان .

الدفع ببطلان الحكم بدعوى صدوره بغير مداولة . عدم اندراجه تحت مدلول الخطأ  
في تطبيق القانون أو في تأويله الذي يعطى محكمة النقض سلطة التصدي له من تلقاء نفسها  
لمصلحة المتهم .

( ب ) حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " . دفاع . " الإخلال بحق  
الدفاع " . " ما لا يوفره " .

طلب ضم القضية الذي يتصل بالباض على الجريمة . للحكمة الاتفات منه . عدم  
التزامها بالرد عليه صراحة واستقلالاً . طالما أن الدليل الذي قد يستمد منه ليس  
من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو يوهن من الدليل المستمد من أقوال الشهود  
في الاثبات .

( ج ) نقض . " المصلحة في الطعن " . عقوبة . " العقوبة المبررة " .  
قتل عمد . سبق إصرار .

مجادلة الطاعن في شأن عدم توافر ظرف سبق الإصرار . لا جدوى منه . طالما  
أن العقوبة الموقعة عليه مبررة لجريمة القتل العمد بغير سبق إصرار .

١ — الدفع ببطلان الحكم بدعوى صدوره بغير مداولة لا يندرج تحت مدلول  
الخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله الذي يعطى محكمة النقض سلطة التصدي له



من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لتعلقه بالشروط الإجرائية لصحة الأحكام وإجراءات المحاكمة .

٢ - لما كان طلب ضم القضية يتصل بالباعث على الجريمة وهو ليس من عناصرها أو ركنا من أركانها ، فلا على المحكمة إن هي التفتت عنه ، وهو بهذه المثابة لا يقتضى ردا صريحا مستقلا طالما أن الدليل الذى قد يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدى إلى البراءة أو يوهن من الدليل المستمد من أقوال الشهود في الإثبات .

٣ - لا جدوى للطاعن مما يثيره في شأن عدم توافر ظروف سبق الإصرار طالما أن العقوبة الموقعة عليه - مع استعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات - وهى عقوبة الأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما مبررة بجريمة القتل العمد بغير سبق لإصرار .

## الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٣ يونيه سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز العياط محافظة الجيزة : قتل عبد عمار جزار عمدا ومع سبق الإصرار بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك آلة حادة ( بلطه ) واستدرجه إلى مكان الحادث وانهمال عليه ضربا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الميئنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا لنص المادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . ومحكمة جنايات الجيزة قضت حضوريا بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٦٥ عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ١٧ من قانون العقوبات : بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار قد شابه القصور في بيان نية القتل وظروف سبق الإصرار كما أخل بحق الدفاع بعدم إجابة طلب ضم قضية مقتل ابن عم الطاعن التي اتهم فيها بقتله قريب المجنى عليه والتي اتخذ الحكم من مقتله دعامة لقضائه في الدعوى المطروحة ، وأضاف الطاعن بالجلسة سببا جديدا هو بطلان الحكم لحلو مدوناته مما يفيد صدوره بعد المداولة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد الأدلة على ثبوتها لديه عرض لنية القتل وأثبتها في حق الطاعن في قوله ” وحيث إن نية القتل فهي جد متوافرة لدى المتهم الأول — الطاعن — من حقه على القتل بسبب ارتكاب قريبه جريمة قتل محمود علام ابن عم المتهم الأول ورغبة هذا الأخير الأخذ بالثأر وإعداده سلاحا قاتلا — بلطة — وإخفائها بين طيات ملابسه واستدراجه المجنى عليه إلى مكان الحادث واعتدائه عليه بالضرب بالبلطة أكثر من مرة وفي قسوة بالغة دلت عليها الإصابات الخطيرة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياة القتيل ولاشك أن هذه الأفعال تدل على رغبة المتهم الأول الأكيدة في إزهاق روح المجنى عليه إذ أن النتيجة الحتمية لهذه الأفعال هو الموت لا محالة “ وأورد الحكم من تقرير الصفة التشريحية : ” أن المجنى عليه أصيب بجرحين الأول أسفل يسار الوجه مصحوبا بكسر يسار الفك السفلي والآخر بالأذن اليسرى مارا بالعنق طوله ١٢ سنتيميرا وأن الوفاة نتجت عن هذه الإصابات مجتمعة بما أحدثته من نزيف وصدمة عصبية “ . وما أورده الحكم من ذلك سائغ وكاف في إثبات توافر نية القتل لدى الطاعن كما هو معرف بها في القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر ظرف سبق الإصرار في قوله ” وسبق الإصرار متوافر أيضا من تدبير المتهم أمر الجريمة أخذا بالثأر وإعداده السلاح القاتل واستدراجه القتل والإعتداء عليه أكثر من مرة حتى لفظ أنفاسه “ . وماساقه الحكم فيما تقدم سائغ ويتحقق به ظرف سبق الإصرار ، ومع ذلك

فلا جدوى للطاعن مما يثيره في هذا الخصوص ذلك بأن العقوبة الموقعة عليه — مع استعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات — وهي عقوبة الأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما هي عقوبة مبررة لجريمة القتل العمد بغير سبق إصرار . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن أشار في مرافعته إلى أن الإتهام قام على أن سبب الحادث هو الأخذ بالتأثر لمقتل ابن عم الطاعن الذي اتهم بقتله قريب للمجنى عليه . وكان طلب ضم القضية المشار إليها إنما يتصل بالباعث على الجريمة وهو ليس من عناصرها أوركنا من أركانها ، فلا على المحكمة إن هي التفتت عنه ، وهو بهذه المثابة لا يقتضى ردا صريحا مستقلا طالما أن الدليل الذي قد يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو يوهن من الدليل المستمد من أقوال الشهود في الإثبات . هذا فضلا من أن الحكم قد ركن في بيان الباعث على الجريمة إلى أقوال الشهود بمحضر جلسة المحاكمة — وهو ما لا يجادل الطاعن فيه — ومن ثم لا يقبل منه النعى على الحكم في هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان ما أثاره المدافع عن الطاعن بالجلسة من بطلان الحكم بدعوى صدوره بغير مداولة مردودا بأنه فضلا عن أن هذا الوجه الجديد الذي لم يرد بأسباب الطعن لا يندرج تحت مدلول الخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله الذي يعطى محكمة النقض سلطة التصدي له من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لتعلقه بالشروط الإجرائية لصحة الأحكام وإجراءات المحاكمة ، فإنه يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أنه ثبت فيه ما يلي : ” تمت المرافعة والحكم يصدر آخر الجلسة بعد المداولة وبعدها صدر الحكم الآتي ... ” كما يبين أيضا من الحكم المطعون فيه أن ديباجته قد تضمنت صدوره بعد المداولة ، وهو ما يهدر ذلك النعى . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة  
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين سامح ، ومحمد أبو الفضل حفي .

(٩٣)

### الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٣٦ القضائية

(أ، ب) تموين . امتناع عن بيع سلعة مسعرة . أسباب الإباحة . قصد  
جنائي .

(أ) على التاجر عرض السلع المسعرة للبيع متى توافرت له حيازتها . إنكاره  
أمر وجودها أو إخفاءه لها . إعتباره تمتعاً عن بيعها بالسعر المحدد  
لها جبراً ، ما دام تحديد السعر لا يعرض بداهة عند إخفاء السلعة  
أو إنكار وجودها البتة .

(ب) البحث في أمر الإباحة المستمدة من التنظيم القانوني لتداول السلعة  
أو في انتفاء القصد الجنائي لقيام المبرر المشروع لدى تاجر التجزئة في إلزامه  
حد التوزيع المعقول بين عملائه للسلعة موضوع الطلب . لا محل له إلا إذا  
انتفى من جانبه حبس السلعة عن التداول أصلاً ولم يمتنع عن البيع لذات  
الامتناع قصداً .

١ — إن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨  
لسنة ١٩٥٧ إذ نص في المادة التاسعة منه بإطلاق على معاقبة من يمتنع عن بيع  
سلعة مسعرة بالسعر المقرر ، فرض بذلك على التجار عرض هذه السلع للبيع  
متى توافرت لهم حيازتها بحيث إذا امتنعوا عن البيع منكرين أمر وجود السلعة  
أو مخفين لها حابسيتها عن التداول ، اعتبروا ممتنعين عن بيعها بالسعر المحدد  
لها جبراً ما دام تحديد السعر لا يعرض بداهة عند إخفاء السلعة أو إنكار وجودها  
البتة ، وإلا كانت النتيجة أن يعفوا من العقاب كلما أنكروا وجود السلعة

المسعرة أو امتنعوا عن بيعها لمن يقصد في طلبها من المشتريين إلا الذين يأنسون فيهم أن يشتروها بأكثر من السعر المقرر ، وهو ما لا يمكن أن يكون الشارع قد قصد إليه .

٢ — لا يسار إلى البحث في أمر الإباحة المستمدة من التنظيم القانوني لتداول السلعة ، أو انتفاء القصد الجنائي بقيام المبرر المشروع لدى تاجر التجزئة في إلزامه حد التوزيع المعقول بين عملائه للسلعة موضوع الطلب ، إلا إذا انتفى من جانبه حبس السلعة عن التداول أصلا ولم يمتنع عن البيع لذات الامتناع قصدا . فإذا كان الحكم قد أثبت أن ما طلب إلى الطاعن بيعه من السلع قليل بالقياس إلى ما ثبت له حيازته في مخزنه الذي أخفى فيه السلعة على مشتريها ، فإنه يكون قد أثبت عليه جريمة امتناع عن بيع سلعة مسعرة بأركانها القانونية كافة . وأما كون الطاعن تاجر تجزئة فإنه لا يكسبه حقا في خرق محارم القانون بدعوى التدخل في أوامر الشارع بالتحديد والتقييد .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٤/٩/٢١ بدائرة قسم الجيزة : امتنع عن بيع سلعة مسعرة " أرز " مبين بالأوراق . وطلبت عقابه بالمواد ١٤ و ١٦ و ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ . ومحكمة جناح الجيزة الجزئية قضت بحضورها في ١٩٦٥/٥/٥ عملاء بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة مشرة جنيهات لوقف التنفيذ ومصادرة المضبوطات وشهر ملخص الحكم على واجهة المحل مدة مساوية لمدة العقوبة . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة الجيزة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضورها في ١٩٦٦/٢/٢٦ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن الخطأ في القانون ، ذلك بأن الثابت أن الطاعن تاجر تجزئة ، وعليه بهذه المثابة أن يبيع السلع المسعرة التي يشتريها من تاجر الجملة — والأرز من بينها — مجزأة ، وإلا اضطر إلى ارتكاب جريمة بيعها بأزيد من سعر الجملة الذي اشترى به ، أو لحقته الخسارة في ماله ، أما إذا استعمل حقه في بيع الأرز سائبا فإنه لا يكون قد ارتكب فعلا مؤثما يعاقب عليه قانونا ، وقد بين جدول التسعيرة رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٣ الخاص بمحافظة الخيزة حيث تم الضبط أن حد القطاعي أقل من جوال ، فلا ينظر إلى امتناع الطاعن إلا في هذه الحدود ، ولم يتفطن الحكم المطعون فيه إلى دلالة مسلك الطاعن على انتفاء قصده الجنائي ، لأنه لم يتمتع عن البيع باطلاق بل أصر على البيع بالتجزئة ، لأنه تاجر تجزئة التزم الحدود الواردة في جدول التسعيرة المخاطب به ، والمنشور الدوري الصادر من وزير التموين في ١٩٥٧/٤/٢ والمنشور الصادر منه برقم ٥٢ لسنة ١٩٥٨ اللذين حددا لتاجر التجزئة الكميات التي لا يجوز له أن يبيع زيادة عنها للاستهلكين ، وأن التاجر الذي يلتزم هذه الكميات لا يعتبر مخالفا لأحكام المادتين ٩ و ١٣ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ إذ نفذ هذه التعليمات استنادا إلى الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون المذكور والتي تخول الوزارة الحق في تعيين المقادير التي لا يجوز شراؤها أو تملكها أو حيازتها من أية سلعة أو مادة حتى تسود العدالة في التوزيع ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر في قضائه ، يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله أن مفتش مباحث التموين بعث بشرطى سرى ليشتري أرزا من متجر المتهم ، فعاد إليه ، وقص عليه أنه طلب من المتهم — الطاعن — أن يبيعه غرارة أرز زنة عشرة كيلو جرام أو خمسين كيلو جرام ، فنفى أن لديه أرزا معبأ في غرارات ، فاتجه إليه مفتش التموين وكرر طلبه أكثر من مرة فرد عليه في كل مرة بذات الإجابة ، وأضاف أن ما لديه لا يعدو الكيلو جرام من الأرز السائب . ولما فتش المتجر لم يجد به سوى اثنين كيلو من الأرز السائب ، ولكنه وجد بالخزن المواجه



للتجرب - والذي اعترف الطاعن أنه لم تسع غرارات من الأرز زنة الخمسين كيلو جرام .  
 وإذا سئل الطاعن قرر أنه تاجر تجزئة يبيع الأرز على هذه الصورة بكميات صغيرة  
 حتى يفي بحاجات العملاء . ورد الحكم على دفاعه بأن الثابت من الأوراق  
 أن كمية الأرز المضبوطة تفوق بكثير ما طلب المفتش أو الشرطي شراءه فضلا  
 عن أن القانون يفرض على التاجر بيع السلعة المسعرة متى توافرت له حيازتها  
 دون أن يباح له أن يتعلل في الامتناع عن البيع بعللة . وهذا الذي انتهى إليه  
 الحكم المطعون فيه يتفق وصحيح القانون في الواقع المعروض ، ذلك بأن المرسوم  
 بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ إذ نص  
 في المادة التاسعة منه باطلاق على معاقبة من يمتنع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر  
 المقرر ، فرض بذلك على التجار عرض هذه السلع للبيع متى توافرت لهم حيازتها  
 بحيث إذا امتنعوا عن البيع منكرين أمر وجود السلعة ، أو مخفين لها حاسبين  
 عن التداول ، اعتبروا ممتنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبرا ما دام تحديد  
 السعر لا يعرض بداهة عند إخفاء السلعة أو إنكار وجودها البتة ، وإلا كانت  
 النتيجة أن يعفوا من العقاب كلما أنكروا وجود السلعة المسعرة أو امتنعوا  
 عن بيعها لمن يقصد في طلبها من المشتريين إلا الذين يأنسون فيهم أن يشتروها بأكثر  
 من السعر المقرر ، وهو ما لا يمكن أن يكون الشارع قد قصد إليه ، ولا يسار  
 إلى البحث في أمر الإباحة المستمدة من التنظيم القانوني لتداول السلعة ،  
 أو إلى انتفاء القصد الجنائي لقيام المبرر المشروع لدى تاجر التجزئة في إلزامه  
 حد التوزيع المعقول بين عملائه للسلعة موضوع الطلب إلا إذا انتفى من جانبه  
 حبس السلعة عن التداول أصلا ، ولم يمتنع عن البيع لذات الامتناع قصدا .  
 لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه أثبت أن ما طلب إلى الطاعن بيعه  
 من الأرز قليل بالقياس إلى ما ثبت له حيازته في مخزنه الذي أخفى فيه السلعة  
 على مشتريها فإنه يكون قد أثبت على الطاعن جريمة امتناعه عن بيع سلعة مسعرة  
 بأركانها القانونية كافة ، وكان كون الطاعن تاجر تجزئة لا يكسبه حقا في خرق محارم  
 القانون بدعوى التدخل في أوامر الشارع بالتحديد والتقييد ، فإن الطعن يكون  
 على غير أساس متعينا رفضه .

## جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين صالح .

(٩٤)

### الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٥ القضائية

(أ، ب، ج، د، هـ، و، ز) جريمة . "جريمة الإهمال الجسيم" . "أركانها" .  
موظفون عموميون .

(١) جريمة المادة ١١٦ مكرر (ب) عقوبات . أركانها :  
خطأ جسيم ، وضرر جسيم ، ودابطة سببية .

(ب) الخطأ الجسيم . صوره : ثلاث — منها الإهمال الجسيم  
في أداء الوظيفة .

الإهمال الجسيم في نطاق الأموال والوظائف العامة . ماهيته :  
صورة من صور الخطأ الفاحش ينشأ عن انحراف مرتكبه عن  
السلوك المألوف والمعقول للوظائف العادية في مثل ظروفه .  
قوامه : تصرف إرادي خاطئ يؤدي إلى نتيجة ضارة توقعها  
الفاعل أو كان عليه أن يتوقعها ولكنه لم يقصد إحداثها ولم  
يقبل وقوعها .

السلوك المعقول العادي للوظائف تحكمه الحياة الاجتماعية  
والبيئة والعرف ومألوف الناس في أعمالهم أو طبيعة مهنتهم  
وظروفها . فعوده من بذل القدر الذي يبذله أكثر الناس لها ونا  
في أمور نفسه . اعتبار تصرفه خطأ جدياً .

الإهمال الذي يستوجب عادة الاكتفاء بمؤاخذة الموظف  
تأدياً لا يرقى إلى مرتبة الإهمال الجسيم في حكم المادة ١١٦  
مكرر (ب) عقوبات .

(ج) وجوب التفرقة بين الخطأ الجسيم وبين الغش في المسؤولية الجنائية . كل منهما يمثل وجها مغايرا للاجرام .

اكتفاء المشرع بالخطأ الجسيم في جريمة الإهمال الجسيم ، واستلزامه الغش ركنا معنويا في جريمة الاضرار العمد .

(د) وقوع الإهمال الجسيم بفعل واحد . غير لازم . تحققه بأفعال متعددة إيجابية أو سلبية متلاحقة .

(هـ) الخطأ الذى يقع من الأفراد عموما في الجرائم غير العمدية .  
توافره : بتصرف الشخص تصرفا لا يتفق والحيلة التى تقضى بها ظروف الحياة العادية .

(و) الضرر في جريمة المادة ١١٦ مكرر (ب) عقوبات . ماهيته :  
هو الأثر الخارجى للإهمال الجسيم المعاقب عليه . شروطه :  
أن يكون جسيما ، محققا ، ماديا . تقدير مبلغ الجسامة .  
أمر متروك لقاضى الموضوع .

(ز) وجوب توافر رابطة السببية بين الخطأ الجسيم والضرر الجسيم بحيث تكون جريمة الموظف نتيجة سلوكه — فعلا كان أو امتناعا .

(ح ، ط ) اختلاس أموال أميرية . جريمة . " أركانها " . موظفون عموميون .

(ح) جريمة المادة ١١٢ عقوبات . أركانها : فعل مادي ( هو التصرف في المال ) ومامل معنوى يقترن به ( هونية إضاعة المال على ربه ) .

(ط) مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومى لا يعتبر بذاته دليلا على حصول الاختلاس . جواز أن يكون العجز ناشئا عن خطأ حسابى أو لسبب آخر .



( ي ، ك ، ل ) حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " . إثبات .  
" خبرة "

( ي ) وجوب بناء الأحكام على الجزم واليقين لاعلى الظن والاحتمال .

( ك ) لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة الدلالية لتقارير الخبراء والفصل فيما يوجه إليها من اعتراضات والمفاضلة بينها .

( ل ) المحاكمة الجنائية . تشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . كفايته للقضاء له بالبراءة .

١ — تدل المراحل التشريعية التي مر بها نص المادة ١١٦ مكرر ( ب ) من قانون العقوبات المستحدثة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ وأعماله التحضيرية على أن أعمال حكم هذه المادة يتطلب توافر أركان ثلاثة — هي : خطأ جسيم ، وضرر جسيم ، ورابطة سببيه بين ركني الخطأ الجسيم والضرر الجسيم .

٢ — حدد المشرع للخطأ الجسيم صوراً ثلاث منها — الإهمال الجسيم في أداء الوظيفة . والإهمال الجسيم في نطاق الأموال والوظائف العامة هو صورة من صور الخطأ الفاحش ينبئ عن انحراف مرتكبه عن السلوك المألوف والمعقول للموظف العادي في مثل ظروفه — قوامه تصرف إرادي خاطيء يؤدي إلى نتيجة ضارة توقعها الفاعل أو كان عليه أن يتوقعها ولكنه لم يتصد إحداثها ولم يقبل وقوعها . والسلوك المعقول العادي للموظف تحكمه الحياة الاجتماعية والبيئة والعرف ومألوف الناس في أعمالهم أو طبيعة مهنتهم وظروفها ، فان قعد عن بذل القدر الذي يبذله أكثر الناس تهاونا في أمور نفسه كان تصرفه خطأ جسيماً . وترتيباً على ذلك فان الإهمال الذي يستوجب عادة الاكتفاء بمؤاخذة الموظف تأديبياً لا يرقى إلى مرتبة الإهمال الجسيم الذي إغناه الشارع في نص المادة ١١٦ مكرر ( ب ) من قانون العقوبات . وقد أفصحت المذكرة الإيضاحية للقانون عن معيار هذا الإهمال الجسيم من أنه " بناء المجتمع الجديد يوجب على كل فرد ضرورة التزام الحيطة والحرص على هذه الأموال والمصالح العامة حرصه على ماله ومصلحته الشخصية " .

ذلك أن عدم حرص الموظف على مصالحه الشخصية لا شك مما يلام عليه وينبوعا يجب أن يكون عليه سلوك الرجل العادى الملتفت لشئونه .

٣ — يتعين عدم الخلط بين الخطأ الجسيم والغش — إذ أن كلا منهما يمثل وجهها مغايرا للأجرام يختلف عن الآخر — وإن جاز اعتبار الخطأ الجسيم والغش صنوين في مجال المسؤولية المدنية أو المهنية ، إلا أن التفرقة بينهما واجبة في المسؤولية الجنائية . يؤكد ذلك أن المشرع أدخل بالمادة ١١٦ مكرر (١) عقوبات جريمة الإضرار العمد في ذات التعديل الذى استحدث به جريمة الإهمال الجسيم ، فاستلزم الغش ركنا معنويا في الجريمة الأولى ، واكتفى بالخطأ الجسيم ركنا في الثانية .

٤ — لا يشترط أن يقع الإهمال الجسيم بفعل واحد — بل قد يتحقق بأفعال متعددة إيجابية أو سلبية متلاحقة .

٥ — الخطأ الذى يقع من الأفراد عموما في الجرائم غير العمدية يتوافر متى تصرف الشخص تصرفا لا يتفق والحيلة التى تقضى بها ظروف الحياة العادية . وبذلك فهو عيب يشوب مسلك الإنسان لا يأتية الرجل العادى المتبصر الذى أحاطت به ظروف خارجة مماثلة للظروف التى أحاطت بالمسئول .

٦ — الضرر في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرر (ب) من قانون العقوبات هو الأثر الخارجى للإهمال الجسيم المعاقب عليه ، وشرطه — أن يكون جسيما بدوره . وقد ترك المشرع تقدير مبلغ جسامته لقاضى الموضوع لاختلاف مقدار الجسامة في كل حالة عن غيرها تبعا لاعتبارات مادية عديدة . كما يشترط في الضرر أن يكون محققا ، ذلك أنه أحد أركان الجريمة ولا يؤثم مسلك إذا كان أحد أركان الجريمة فاقدا . كذلك فانه يشترط أن يكون ماديا بحيث يلحق أموال أو مصالح الجهة التى يعمل بها الموظف أو يتصل بها بحكم وظيفته ، أو أموال أو مصالح الأفراد المعهود بها إلى تلك الجهة — والمراد بالمصلحة في هذا المقام — المصلحة المادية — أى المنفعة التى يمكن تقويمها بالمال . ذلك أن الشارع لم يتجه إلى إدخال المصالح الأدبية للأفراد في نطاق الحماية المقررة

في هذه المادة وهي ترى أساسا الأموال العامة والمصالح القومية والاقتصادية للبلاد — سعي وراء بناء مجتمع جديد — أما انعطاف حمايته إلى أموال الأفراد أو مصالحهم المادية المعهود بها إلى جهة عامة فذلك لأن نشاط هذه الأموال إنما يتصل بخطة التنمية الاقتصادية والتنظيم الجديد للمجتمع . وبذلك يستوى أن تكون صورة الضرر انتقاص مال أو منفعة أو تضييع ربح محقق .

٧ — يجب أن تتوافر رابطة السببية بين الخطأ الجسيم والضرر الجسيم بحيث تكون جريمة الموظف نتيجة سلوكه — فعلا كان أو امتناعا .

٨ — فرض القانون العقاب في المادة ١١٢ من قانون العقوبات على عبث الموظف بما يؤتمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط انصراف نيته باعتباره حائزا له إلى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له . وهو معنى مركب من فعل ماضى — هو التصرف في المال — ومن عامل معنوى يقترب به — وهو نية إضاعة المال على ربه .

٩ — من المقرر أن مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي لا يمكن أن يكون بذاته دليلا على حصول الاختلاس لحواز أن يكون ذلك ناشئا عن خطأ في العمليات الحسابية أو لسبب آخر .

١٠ — يجب أن تبنى الأحكام على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال .

١١ — لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقارير الخبراء المقدمة في الدعوى والفصل فيما يوجه إلى تلك التقارير من اعتراضات والمفاضلة بينهما والأخذ بما تراه مما ترتاح إليه وإطراح ما عداه لتعلق هذا الأمر بسلطتها في تقدير الدليل بما لا يجوز معه مجادلتها ومصادرة عقيدتها فيه أمام محكمة النقض .



١٢ — يكفي في المماكات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى له بالبراءة . إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل مادام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت الدهوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفي فبرحت فاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين الأول والثاني والمطعون ضدهم في الطعن المرفوع من النيابة العامة بأنهم بين عام ١٩٦١ ونهاية عام ١٩٦٤ بدائرة قسم محرم بك محافظة الاسكندرية : ( أولا ) المتهم الأول ( الطاعن الأول ) بصفته موظفا عموميا بالجمعية التعاونية الاستهلاكية المملوكة للدولة "رئيس قسم الإنشاءات بالإسكندرية" اختلس مبلغ ٥٢٦٦ ج و ٧٨٧ م لهذه الجمعية وكان قد تسلمه كأمين عليه للصرف منه على عمليات الإنشاءات . ( ثانيا ) المتهمين الثاني والثالث (المطعون ضدهما الأول والثاني) بوصفهما موظفين عموميين بالجمعية المذكورة — عضوي لجنة تسويق الخضروات والفاكهة اختلسا مبلغ ١٠٧٧٠ ج لهذه الجمعية وكانا قد تسلماه كأمينين عليه للصرف منه على مشتريات الجمعية من الخضروات والفاكهة . ( ثالثا ) المتهم العاشر (المطعون ضده الثامن ) بوصفه موظفا عموميا رئيس مجلس إدارة الجمعية المذكورة تسبب بخطئه الجسيم في إلحاق ضرر جسيم بأموالها ومصالحها وكان ذلك ناشئا عن إهماله الجسيم في أداء وظيفته وواجباتها بأن أمر بعد علمه بدلائل الاختلاس بتسوية المبالغ المعلقة بخزانة الجمعية بالإسكندرية قبل مراجعة العمليات التي تم صرف هذه المبالغ عليها والتحقق من صحة مستنداتها مما ترتب عليه التجاوز عن وقائع الاختلاس سالف الذكر وعدم ضبطها في حينها وعدم مطالبة المتهمين الثلاثة الأول بالأموال المختلسة وضياعها على الجمعية . ( رابعا ) المتهمين الرابع والخامس (المطعون ضدهما الثالث والرابع) بوصفهما موظفين عموميين الأخير مدير الجمعية السابق بالإسكندرية والأول بقسم الإنشاءات بها اختلسا مبلغ ١٤٦٥ ج لهذه الجمعية وكانا قد تسلماه

كأمينين عليه للصرف منه على عملية شراء التلاجات . ( خامسا ) المتهم الثامن (المطعون ضده السادس) إشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهمين الرابع والخامس في ارتكاب جريمة الاختلاس المنسوبة إليهما بأن اتفق معهما عليها وساعدهما في الأعمال المصهلة للجريمة مع علمه بها إذ أثبت أنهما لبيع التلاجات للجمعية تزيد على الأثمان الحقيقية وقد وقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وهذه المساعدة . (سادسا) المتهمين التاسع والعاشر (المطعون ضدهما السابع والثامن) بوصفهما موظفين عموميين التاسع رئيس مجلس إدارة المؤسسة التعاونية الاستهلاكية والعاشر رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الاستهلاكية المملوكة للدولة - تسببا بخطئهما الجسيم في إلحاق ضرر جسيم بأموال ومصالح الجهة التي يعملان بها وكان ذلك ناشئا عن إهمالهما الجسيم في أداء وظيفتهما وواجباتهما بأن أغفلا الاستعانة بفنيين لمعاينة وفحص التلاجات التي اشتراها المتهمان الرابع والخامس من المتهم الثامن لتقدير حالتها وقيمتها الحقيقية قبل صرف قيمتها للتمم الثامن مما ترتب عليه ضياع أموال الجمعية التي تمكن المتهمون المذكورون من اختلاسها . (سابعا) المتهم السابع (المطعون ضده الخامس) بوصفه موظفا عموميا أمينا على مخزن ٣ بجميع بالجمعية المذكورة اختلس بضائع قيمتها ١٧٥٠٤ ج و ٤٠٩ م المملوكة لهذه الجمعية وكانت قد سلمت إليه بصفته السابقة . (ثامنا) المتهم العاشر (المطعون ضده الثامن) بوصفه سابق الذكر تسبب بخطئه الجسيم في إلحاق ضرر جسيم بأموال ومصالح الجهة التي يعمل بها وكان ذلك ناشئا عن إهماله الجسيم في أداء وظيفته وواجباتها بأن وافق على تعيين المتهم السابع رغم عدم خبرته بأعمال المخازن وضالة مرتبه " ٥٩٨ قرشا شهريا " أمينا بمفرده على مخزن التجميع رقم ٣ الذي يحتوي على بضائع تقدر قيمتها بمئات الألوف من الجنيهات ولما جرد عهدة ذلك الأمين وعلم المتهم أنه اختلس بضائع من هذا المخزن وأخطر بذلك أغفل اتخاذ أى إجراء بشأنه وتركه يواصل عمله في المخزن مما ترتب عليه استمراره في اختلاس البضائع السالفة الذكر . (تاسعا) المتهمين الحادى عشر والثانى عشر (المطعون ضدهما التاسع والعاشر) بوصفهما موظفين عموميين الأول مدير الجمعية المذكورة والثانى مدير الحسابات بها تسببا بخطئهما الجسيم في إلحاق ضرر جسيم بأموال ومصالح الجهة التي يعملان بها وكان ذلك ناشئا عن إهمالهما الجسيم في أداء وظيفتهما



وواجبنا بأن طلب المتهم الحادى عشر تعيين المتهم السابع رغم ضآلة مرتبه أميناً على مخزن ٣ الذى تبلغ قيمة البضائع فيه مئات الألوف من الجنيهات كما أن المتهمين معاً لم يضعوا نظماً صحيحة لعملية المخازن أو يتابعوا أو يقوموا بالتفتيش بين حين وآخر على أعمال المتهم عبد الحميد الرفاعى رغم تكرار مطالبة المسؤولين فى المخازن والحسابات لهما بإحلال شخص آخر محله ولم يعملوا على نقله من هذا العمل الأمر الذى ترتب عليه اختلاس المتهم السابع البضائع السالفة الذكر والمملوكة للجمعية .

(عاشراً) المتهم السادس - الطاعن الثانى - (أولاً) بوصفه موظفاً عمومياً بقسم الإنشاءات بالجمعية المذكورة اختلس مبلغ ٥٦٢ ج و ٨١٥ م مملوكة لها وكان يسلم إليه كأمين عليه بصفته السابقة لسداد قيمة فواتير لمصلحة التليفونات وللصرف منه على بعض الإنشاءات (ثانياً) ارتكب تزويراً فى محررات رسمية تختص الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية بتحريرها وهى إيصالات سداد قيمة المكالمات التليفونية وذلك بأن قلده عليهما عبارة السداد ذات الثقوب (ثالثاً) استعمل الأوراق المزورة السالفة الذكر بأن قدمها لإدارة حسابات الجمعية التعاونية الاستهلاكية وذلك مع علمه بتزويرها . (حادى عشر) المتهمين الثالث عشر والرابع عشر (المطعون ضدهما الحادى عشر والثانى عشر) بوصفهما موظفين عموميين بالجمعية المذكورة الأول مديراً لوحدة النقل بالاسكندرية والثانى مشرفاً للتابعة بها تسببا بخطئهما الجسيم فى إحداث ضرر جسيم بأموال الجهة التى يعملان بها وكان ذلك ناشئاً عن إهمال جسيم فى أداء وظيفتهما بأن لم يعملوا على تشغيل السيارات المؤجرة من شركة السيد مصيلحى للجمعية فى نقل البضائع تشغيلاً كاملاً يحقق الغرض من تأجيرها ولم يتابعوا استخدام الوحدات المختلفة ولم يمسكوا سجلات كافية لإتمام هذه العملية الأمر الذى ترتب عليه سوء تشغيل واستخدام هذه السيارات مما نجم عنه إضرار بأموال الجمعية قدرها ١٨٧٨ ج و ٨٥٢ م (ثانى عشر) المتهم العاشر (المطعون ضده الثامن) بوصفه موظفاً عمومياً رئيساً لمجلس إدارة الجمعية التعاونية الاستهلاكية تسبب بخطئه الجسيم فى إحداث ضرر جسيم بأموال الجهة التى يعمل بها وكان ذلك ناشئاً عن إهمال جسيم فى أداء وظيفته وواجباتها بأن أمر بحفظ المذكرة المقدمة من رئيس قسم المراجعة بشأن الإهمال فى تشغيل السيارات المؤجرة من شركة السيد مصيلحى للجمعية لنقل البضائع بغير تحقيق ودون اتخاذ أى إجراء جدى لتلافى هذا الإهمال مما ترتب عليه الاستمرار



في سوء تشغيل السيارات والإضرار بأموال الجمعية قدره ١٨٧٨ ج و ٨٥٢ م (ثالث عشر) المتهمين التاسع والعاشر (المطعون ضد هما السابع والثامن) بصفتهما سابقة الذكر تسببا بخطئهما الجسيم في إلحاق ضرر جسيم بمصلحة قومية واقتصادية للبلاد وبأموال ومصالح الجمعية التعاونية الاستهلاكية التي يشرفان عليها وكان ذلك ناشئا عن إهمالهما الجسيم في أداء وظيفتهما بأن أدارا أعمال الجمعية التعاونية الاستهلاكية دون أن يضعوا لذلك تخطيطا سليما أو نظما كفيلة بحسن سير العمل وانتظامه ولم يعملوا على توفير الأجهزة الفنية لمواجهة التوسع في فروع الجمعية الأمر الذي ترتب عليه وقوع جميع الجرائم السالفة الذكر وإلحاق ضرر جسيم بمصالح الجمعية ومصالح البلاد القومية والاقتصادية . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٤٠ و ٤١ و ١١١ و ١/١١٢ و ٢ و ١١٨ و ١١٩ و ٢١١ و ٢١٤ و ١١٦ مكرر (ب) من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بحضور يا بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦٥ عملا بالمواد ١١١ و ١/١١٢ و ٢ و ١١٨ و ١١٩ و ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى الطاعن الأول والمواد ذاتها مع اضافة المواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٢/٣٢ من القانون نفسه بالنسبة إلى الطاعن الثاني (أولا) بمعاقبة الطاعن الأول بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وتغريمه مبلغ ٤٦٢٢ ج و ٥١٧ م (أربعة آلاف وستمائة واثنان وعشرين جنيا ونعمائة وسبعة عشر مليا) وإلزامه برد قيمة ما اختلسه ومقداره ٤٦٢٢ ج و ٥١٧ م (أربعة آلاف وستمائة واثنان وعشرين جنيا ونعمائة وسبعة عشر مليا) . (ثانيا) بمعاقبة الطاعن الثاني بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه مبلغ ٥٦٢ ج و ٨١٥ م (نعمائة واثنان وستين جنيا وثمانمائة وخمسة عشر مليا) وإلزامه برد ما اختلسه ومقداره ٥٦٢ ج و ٨١٥ م (نعمائة واثنان وستين جنيا وثمانمائة وخمسة عشر مليا) عما أسند إليه . (ثالثا) ببراءة باقي المتهمين مما أسند إليهم . فطعن الطاعنان الأول والثاني في هذا الحكم بطريق النقض في ١٩ و ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٥ ولم يقدموا أسبابا لطعنهما ، كما طعنت النيابة العامة في هذا الحكم في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٥ بالنسبة لمن قضى ببراءتهم من المتهمين وقدمت أسبابا لطعنهما في التاريخ ذاته . الخ .

## المحكمة

من حيث إن الطعن المقدم من الطاعنين الأول والثاني كرم منصور أرمانوس ومجد أحمد منير وإن قررا بالطعن في الميعاد إلا أنهما لم يقدموا أسبابا فيكون طعنهما غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من النيابة العامة قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضدهم من جرائم الإختلاس والإهمال الجسيم المسندة إلى كل منهم حسب قرار الإتهام قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، وشابه قصور في التسبيب وفساد في الاستلال وخطأ في الإسناد وبطلان في الإجراءات . وفي ذلك تقول الطاعنة إنه بالنسبة إلى تهمة الإختلاس المسندة إلى المطعون ضدهما الأول والثاني — أقام الحكم قضاءه ببراءتهما على عدة أسباب — منها أنه جاء بتقرير مكتب الخبراء المقدم في ٧ مارس لسنة ١٩٦٥ أن جميع المشتريات الخاصة بهما قد تأيدت بفواتير وهو قول لا أصل له في الأوراق . إذ الثابت من النتيجة النهائية لهذا التقرير أنه ثبت للخبراء أن المطعون ضده الأول لم يقدم فواتير الشراء بالنسبة إلى مبلغ ١٣٦٣ ج ٩٩٣ م . كما أسند الحكم إلى تقرير الخبراء المقدم في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٥ أنه ثبت به أن قيمة العجز في عهدة المطعون ضده الثاني هي مبلغ ٣٧ ج ٥٤٢ م طبقا لكشوف التفريغ ، ثم ذكر في موضع آخر أنه لا يوجد عجز في عهدة هذا المتهم . وما قالته المحكمة في هذا الشأن — فضلا عن أنه مشوب بالتناقض — فإنه يخالف الثابت بالأوراق إذ جاء بتقرير الخبراء سالف الذكر أنه يوجد عجز في كميات الخضر والفاكهة الموردة من هذا المتهم حدد التقرير كميتها دون قيمتها ، ثم قامت النيابة بجلدة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ بتحديد قيمتها بمبلغ ٤١٤ ج ٢٥٢ م . كذلك فإن الحكم أورد أن العجز في عهدة المطعون ضده الأول ضئيل وناقه مما ترى معه المحكمة التجاوز عنه في حين أن تقرير الخبراء أثبت أن قيمة هذا العجز تبلغ ١١٧٠ ج ٦٦٢ م في الخضر و ١١٠ ج ٨٥٥ م في الفاكهة . وقد قال الحكم إن شهود الإثبات لم تمس شهادتهم هذين المتهمين — في حين أن اثنين منهم وهما إبراهيم محمد عبد السميع وأنور محمد قاسم ذكرا بحضور جلدة

٢١ من يونيو ١٩٦٥ أن الكميات الموردة من هذين المتهمين كانت من الأصناف الرديئة وأنهما لم يهتمتا بشرائها من الأصناف الجيدة. كذلك فإن المحكمة استندت في براءة هذين المتهمين إلى استردادها الإيصالات المؤقتة بالمبالغ التي استلمتها لشراء الخضر والفاكهة وأغفلت ما قاله موظف الحسابات بالجمعية من أنه استلمها على مسئوليتهم ولم يتم بمراجعة عملياتهما مراجعة فعلية، ومن ثم يكون استخلاص المحكمة أن استلام المتهمين لهذه الإيصالات يدل على عدم وجود عجز في عهديتهما وتخالصهما — هو استخلاص فاسد . وقالت الطاعنة إنه بالنسبة لتهمة الإختلاس المنسوبة إلى المطعون ضدهم الثالث والرابع والسادس فقد استند الحكم في القضاء ببراءتهم إلى أن تقدير الخبراء لأثمان التلاجات بحاف لسعر السوق وأنهم قدروا أثمانها على أساس الصناديق الخشبية ووحدات التبريد فقط في حين أنهم اعتمدوا في تقدير الأثمان على تحرى سعر السوق وقت الشراء على أساس الخامات التي يصنع منها جسم التلاجة وثمان وحدة التبريد وأجهزة التحكم والتوصيلات الأخرى . وقد قالت المحكمة إنه بالنسبة إلى مبلغ العشرين جنيها التي اتهم المطعون ضده الثالث باختلاسها فإنه كان سلفة سددها عند التحقيق في حين أن الثابت أنه استلم هذا المبلغ للصرف منه على الإنشاءات الخاصة بوحدة تلاجيات الجمعية ولم يرد هذا المبلغ إلا بعد فصله من العمل وبعد أن أثبت الخبراء وجود عجز في عهديته وهو ما يؤكد إختلاسه لهذا المبلغ . وبالنسبة إلى تهمة الإختلاس المسندة إلى المطعون ضده الخامس أمين المخزن رقم ٣ فقد قررت المحكمة بجلسته ٢٨ من يولييه سنة ١٩٦٥ ندب لجنة من الخبراء مكونة من وكيل مكتب الخبراء بالاسكندرية وعضوين أو أكثر بينهما رئيس الجهاز المركزي للحاسبات في شئون المؤسسات بالإنضمام إلى الخبراء الذين قاموا بأعمال الخبرة السابقة بخصوص عهدة هذا المتهم لإعادة فحصها على النحوميين بالقرار . ولكن الثابت من الأوراق أن لجنة الخبرة التي قدمت التقرير الأول كان يرأسها النقيب محمد عبد الحميد كريم وكان من بين أعضائها النقيب حميد الدين محمد وثلاثة من مكتب خبراء وزارة العدل وقد باشرت اللجنة الثانية عملها دون إشراك هذين النقيبين مما يجعل تقريرها باطلا . وعلى الرغم من تمسك النيابة في المذكرة المقدمة منها بالدفع بهذا البطلان إلا أن المحكمة لم تقل كلمتها فيه . وقد قدمت الجمعية إلى لجنة الخبرة الثانية أدونات صرف جديدة لم تعرض على اللجنة الأولى وكان



لها تأثير كبير على الرأي الذى انتهت إليه اللجنة الثانية — وعلى الرغم مما طعنت به النيابة على هذه المستندات فإن المحكمة لم تكن بالرد على هذه المطاعن ولم تبد رأيها فيما قالته الجمعية أمام لجنة الخبرة الأولى من أنه لا توجد مستندات أخرى خاصة بهذا المخزن. واكتفت بالقول بأنها تطعن إلى المستندات الجديدة وهو ما يعيب حكمها بالقصور. وبالسبب إلى تهم الإهمال الجسيم فقد سوى الحكم بين الإهمال الجسيم والغش فخلط بذلك بين جريمتي الإضرار العمدى والإضرار باهمال وأقام قضاءه على أساس أن الإهمال الذى يوجب المساءلة الجنائية هو الذى يثبت فيه أن الجاني قد توقع حصول ضرر من تصرفه الخاطئ. ولكنه لم يكثر به ولم يعبأ بنتيجته. ثم جعلت المناط في ثبوت الضرر من مجرد وقوع جرائم الاختلاس والتفتت عما طلبته النيابة بالجلسة من معاقبة جميع المتهمين بموجب الفقرة الثانية من المادة ١١٦ مكررب. ولم تقل كلمتها في تهمة الإضرار بمركز البلاد الاقتصادى وبالمصالح القومية وفي الضرر الأدبى الجسيم الذى لحق بسمعة هذه الجمعيات باعتبارها مشروعا قوميا كبيرا وضعته الدولة لتنفيذ سياستها الاشتراكية. وقد أسس الحكم قضاءه ببراءة المطعون ضده الثامن من جريمة الإهمال الجسيم المستندة إليه في التهمة الثالثة على أنه لم يقع اختلاس من المطعون ضدهما الأول والثاني وأنه حينما أمر بتسوية معلقات الخزينة حسابيا — لم تكن أمامه أية بوادر اختلاس منهما أو من الطاعن الأول وأن الأمر بالتسوية الحسابية الذى صدر منه كان مقترنا بالأمر بالمراجعة الفنية ، حالة أن الثابت بالأوراق يؤكد أنه كان يعلم بامارات الاختلاس من التحقيق الذى أجرى معه في هذا الشأن بمعرفة محقق المؤسسة قبل أن يصدر الأمر بالتسوية الحسابية — كما أن الأمر بالمراجعة الفنية لم يصدر إلا بتاريخ ١٥ يونيه ١٩٦٥ من إدارة الجمعية بالاسكندرية مما فوت على الجمعية فرصة استرداد المبالغ المختلسة .

وفي واقعة الإهمال في تشغيل السيارات أغفلت المحكمة ما قالته النيابة من أن المطعون ضدهما العاشر والحادى عشر عرضا حالة العمل بوحدة النقل عرضا

خاطئا على المسئولين وصوراها على أنها في حاجة إلى مزيد من سيارات النقل وأن المطعون ضده الثامن أهمل إذ أمر بحفظ المذكرة المقدمة من رئيس قسم المراجعة في شأن الإهمال في تشغيل السيارات المؤجرة وذلك بغير تحقيق . وفي تهمة الإهمال المستندة إلى المطعون ضدهما السابع والثامن في شأن تنظيم العمل في الجمعية قالت المحكمة أنهما لم يتوانيا في وضع الأنظمة الكفيلة بحسن سير العمل وأن السابع ليس من عمله التفتيش على الجمعية أو الاشراف على عملها في حين أن ما وضعاه من أنظمة وتعليمات خاص بالعمل الروتيني فقط وأن المطعون ضده السابع كان يتدخل فعلا في إدارة الجمعية والاشراف عليها وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩ يولييه ١٩٦٢ — والمنشور بالجريدة الرسمية في ٢٥ يولييه ١٩٦٢ — استحدثت المادة ١١٦ مكررب التي تنص على أن " كل موظف تسبب بخطئه الجسيم في الحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الأفراد أو مصالحهم المعهود بها إليها ، بأن كان ذلك ناشئا عن إهمال جسيم في أداء وظيفته أو عن إساءة استعمال السلطة أو عن إخلال جسيم بواجبات الوظيفة — يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين . وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات وغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه إذا ترتب على الجريمة اضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية " . وتدل المراحل التشريعية التي مر بها نص هذه المادة والأعمال التحضيرية له على أن مشروعه كان يعاقب كل موظف عمومي يتسبب خطأ في الحاق ضرر بأموال الجهة التي يعمل بها بأن يكون ذلك ناشئا عن سوء إدارته أو إساءته استعمال السلطة أو إهماله أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة . ثم عدل النص في مشروع لجنة مراجعة التشريعات الجنائية إلى معاقبة كل

موظف عمومي يتسبب خطأ في إلحاق الضرر بأموال الجهة التي يعمل بها بأن يكون ذلك ناشئاً عن إساءة الإدارة أو استعمال السلطة أو أى إخلال جسيم بواجبات وظيفته. وأوصحت اللجنة أنها وإن "أجمعت على صواب حكم النص المقترح من ناحية المبدأ لما قد يترتب على إهمال الموظف من نتائج بالغة الضرر بمصلحة الدولة . إلا أنها رأت كذلك أن التشدد في مساءلة الموظف عن إهماله يرفعها من النطاق التأديبي إلى المسؤولية الجنائية يتطلب درجة معينة من الجسامة في الخطأ تبرر قيام هذه المسؤولية ، بحيث يكون الخطأ صادراً عن إساءة الإدارة أو استعمال السلطة أو عن إهمال جسيم بواجبات الوظيفة . ولا يكفي فيه مجرد توافر صورة من صور الخطأ الواقع من الأفراد في جرائم القتل أو الإصابات الغير عمدية — بعد أن أصبح من المقرر فقها وقضاء وحدة الخطأ الجنائي والخطأ المدني وتأسيس المسؤولية الجنائية كالمسؤولية المدنية على وقوع أى خطأ مهما خفت درجته". كذلك رأت اللجنة أنه إذا كان خطأ الموظف ناشئاً عن نقص في كفاءته الإدارية أو الفنية أو عن قصور في إدراك واجبات الوظيفة — فإنه يتعذر في هذه الحالة تبرير محاكمته جنائياً مهما بلغت قيمة الضرر الناتج عن خطئه . ولهذا الاعتبارات جميعها - صاغت اللجنة النص بحيث يتطلب درجة معينة من الجسامة في الخطأ". ثم اتخذ النص صورة أوضح في التعبير عن هذه المعاني . بفرض مشروع لجنة إدارة التشريع بوزارة العدل بمعاينة كل موظف عمومي يتسبب بخطئه الجسيم في إلحاق ضرر جسيم بمصالح أو أموال الجهة التي يعمل بها أو أى جهة أو فرد يتعامل معها ، بأن كان ذلك ناشئاً عن إساءة الإدارة أو إساءة السلطة أو أى إخلال جسيم بواجبات وظيفته — ثم كان أن خرج النص في صورته النهائية مستبدلاً عبارة الإهمال الجسيم في أداء الوظيفة بعبارة إساءة الإدارة . وجاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون أن هذا النص "قد استحدث نظراً لما يوجب بناء المجتمع الجديد على كل فرد من ضرورة الترام الحيطة والحرص على هذه الأموال والمصالح حرصه على ماله ومصلحته الشخصية . وأنه من الواضح أن النص يشترط الخطأ



الجسيم والضرر الجسيم كركنين متلازمين لوقوع هذه الجريمة. فالخطأ غير الجسيم لا يكفي ولو كان الضرر جسيماً ، والضرر غير الجسيم لا يكفي ولو كان الخطأ جسيماً . وبذلك فإن إعمال حكم هذه المادة يتطلب توافر أركان ثلاثة هي خطأ جسيم وضرر جسيم ورابطة سببية بين ركني الخطأ الجسيم والضرر الجسيم . ولقد حدد المشرع للخطأ الجسيم صوراً ثلاث منها الإهمال الجسيم في أداء الوظيفة وهي محل البحث في هذا الطعن . والخطأ الذي يقع من الأفراد عموماً في الجرائم غير العمدية يتوافر متى تصرف الشخص تصرفاً لا يتفق والحيلة التي تقضى بها ظروف الحياة العادية وبذلك فهو عيب يشوب مسلك الإنسان لا يأتيه الرجل العادي المتبصر الذي أحاطت به ظروف خارجية مماثلة للظروف التي أحاطت بالمسئول . والإهمال الجسيم في نطاق الأموال والوظائف العامة هو صورة من صور الخطأ الفاحش ينبئ عن انحراف مرتكبه عن السلوك المألوف والمعقول للموظف العادي في مثل ظروفه — قوامه تصرف إرادى خاطئ يؤدي إلى نتيجة ضارة توقعها الفاعل أو كان عليه أن يتوقعها ولكنه لم يقصد إحداثها ولم يقبل وقوعها . والسلوك المعقول العادي للموظف تحكمه الحياة الاجتماعية والبيئة والعرف ومألوف الناس في أعمالهم وطبيعة مهنتهم وظروفها فإن قعد عن بذل القدر الذي يبذله أكثر الناس تهاوناً في أمور نفسه كان تصرفه خطأ جسيماً . وترتبط على ذلك فإن الإهمال الذي يستوجب عادة الاكتفاء بمؤاخذة الموظف تأديبياً لا يرقى إلى مرتبة الإهمال الجسيم الذي عناه الشارع في هذا النص . وقد أفصحنا المذكرة الإيضاحية للقانون عن معيار هذا الإهمال الجسيم من "أن بناء المجتمع الجديد يوجب على كل فرد ضرورة التزام الحيلة والحرص على هذه الأموال والمصالح العامة) حرصه على ماله ومصالحته الشخصية". ذلك أن عدم حرص الموظف على مصالحته الشخصية لا شك مما يلام عليه وينبوعاً يجب أن يكون عليه سلوك الرجل العادي الملتفت لشئونه .

وبذلك كله يتعين عدم الخلط بين الخطأ الجسيم والغش إذ أن كلا منهما يمثل وجهها مغايراً للأجرام يختلف عن الآخر — وإن جاز اعتبار الخطأ الجسيم والغش صنوين في مجال المسؤولية المدنية أو المهنية ، إلا أن التفرقة بينهما واجبة في المسؤولية الجنائية — يؤكد ذلك في مجال هذه التشريعات المستحدثة أن المشرع أدخل بالمادة ١١٦ عقوبات مكرر (١) جريمة الإضرار العمد في ذات التعديل الذي استحدث به جريمة الإهمال الجسيم فاستلزم الغش ركناً معنوياً في الجريمة الأولى واكتفى بالخطأ الجسيم ركناً في الثانية. ومن نافلة القول أنه لا يشترط أن يقع الإهمال الجسيم بفعل واحد. بل قد يتحقق بأفعال متعددة إيجابية أو سلبية متلاحقة — أما الضرر وهو الركن الثاني في هذه الجريمة كما سلف فهو الأثر الخارجي للإهمال الجسيم المعاقب عليه وشرطه أن يكون جسيماً بدوره . وقد ترك المشرع تقدير مبلغ جسامته لقاضي الموضوع لاختلاف مقدار الجسامة في كل حالة عن غيرها تبعاً لاعتبارات مادية عديدة — وهو ما يستفاد من أن المشروع الأول لنص المادة ١١٦ مكرر (ب) كان يفرق بين ما إذا كانت قيمة الضرر لا تتجاوز ألف جنيه أو تزيد عنها — مختصاً الحالة الأخيرة بعقوبة أشد من الأولى — ثم عدلته لجنة مراجعة التشريعات الجنائية مشرطة للعقاب أصلاً تتجاوز قيمة الضرر خمسمائة جنيه — قولاً إنهما في مذكرتها أنها رأت أن تشترط في الضرر أن يكون مما تتجاوز قيمته خمسمائة جنيه — تاركة المحاسبة على الضرر الذي تقل قيمته عن هذا التقدير لتحكمها قواعد المسؤولية التأديبية والمدنية . ثم خرج النص في صيغته الحالية مشروطاً الجسامة في الضرر تاركاً تقديره لقاضي الموضوع — كما سلف — تبعاً لكل حالة . كما يشترط في الضرر أن يكون محققاً ذلك أنه أحد أركان الجريمة ولا يؤثم مسلك إذا كان أحد أركان الجريمة فاقداً . كذلك فإنه يشترط في الضرر أن يكون مادياً بحيث يلحق أموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها الموظف أو يتصل بها بحكم وظيفته ، أو أموال أو مصالح الأفراد المعهود بها إلى تلك الجهة . والمراد بالمصلحة في هذا المقام — على ما يتضح من المشروع الأول لنص تلك المادة

— المصلحة المادية — أى المنفعة التى يمكن تقويمها بالمال، ذلك أن الشارع لم يتجه إلى إدخال المصالح الأدبية للأفراد فى نطاق الحماية المقررة فى هذه المادة وهى ترى أساسا الأموال العامة والمصالح القومية والاقتصادية للبلاد — سعيًا وراء بناء مجتمع جديد . أما انعطاف حمايته إلى أموال الأفراد أو مصالحهم المادية الممهودة بها إلى جهة عامة فذلك لأن نشاط هذه الأموال إنما يتصل بخطة التنمية الاقتصادية والتنظيم الجديد للمجتمع . وبذلك يستوى أن تكون صورة الضرر انتقاص مال أو منفعة أو تضييع ربح محقق . أما رابطة السببية فيجب أن تتوافر بين الخطأ الجسيم والضرر الجسيم بحيث تكون جريمة الموظف نتيجة سلوكه — فعلا كان أو امتناعا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى حسب تصوير النيابة العامة لها وعرض إلى أدلة الثبوت والنفى وإلى المستندات وتقارير الخبراء ودفاع المتهمين المقدمة فيها فى بيان مفصل — بنى قضاءه بالنسبة إلى المطعون ضدهما الأول والثانى — على أنه مما يشكك فى صحة التهمة المسندة إليهما أن النيابة اتهمتهما باختلاس مبلغ ١٠٧٧٠ جنيها فى حين أن الثابت من تقارير الخبراء ( مما لا تجادل فيه النيابة ) أن بخلة المبالغ التى صرفت إلى المطعون ضده الأول هى ٩٥٨٨ ج و ١٩٩ م وأن المطعون ضده الثانى صرف إليه مبلغ ١١٩٢ ج و ٦٧ م فكأنهما اختلسا جميع المبالغ المسلمة إليهما فى حين أن الثابت من أقوال شهود الإثبات وتقارير الخبراء أنهما قدما للجمعيات خضرا وفا كهة مختلفة . وقد قدمتهما النيابة إلى المحاكمة قبل أن يضع الخبراء تقريرهم وهذا كله يدل على أنهما لم يختلسا هذا المبلغ ويدل على أن هذه التهمة غير صحيحة . كما قال الحكم إنه وإن أظهر تقرير الخبراء الذين نديتهم النيابة بعض العجز فى مهدة هذين المتهمين إلا أن ذلك كان مرجعه عدم العثور على أذونات التسليم لما اشتروه — وأنه ثبت للمحكمة أن أذونات التسليم الخاصة بالمطعون ضده الثانى والتى استبعدتها الخبراء لعدم تقديمها قد سبق تقديمها لحسابات الجمعية قبل بتحقيقات النيابة بسنتين . كما أن مراجع الحسابات ميشيل بسطوروس أعطى على نفسه إيصالا باستلامها منه . وأن أذونات التسليم الخاصة بهذين المتهمين قد راجعها محاسب



الجمعية رامي فرج وحامد حجاج مدير إدارة الخزينة وأفرغها في كشوف تفصيلية وتبين من تلك المراجعة أنه لا يوجد عجز في عهدة المطعون ضده الثاني وأن العجز ضئيل وتافه في عهدة المطعون ضده الأول بحيث يمكن التجاوز عنه نظرا لكثرة المبيعات ولأنه لا يمكن أن يتحمل مسؤولية فقد بعض تلك الأذونات نتيجة الإهمال في حفظها . وأن شهود الإثبات شهدوا بأن معظم المبيعات كانت من الصنف الجيد والبعض الآخر كان من الصنف المتوسط . وأنه مما يقطع براءة هذين المتهمين أن نظام الحسابات في الجمعية كما تبينته المحكمة من تحقيقاتها ومن الاطلاع على أوراق الدعوى -يجرى على أن من يوكل إليه من مستخدمي الجمعية شراء بضاعة أو القيام بأعمال أخرى يتقدم بإيصال للخزينة موقعا عليه ومعتمدا من مدير الجمعية متضمنا المبلغ الذي يسحبه ثم يودع هذا الإيصال المؤقت بالخزينة ولا يسترده من وقعه إلا بعد مراجعة العملية التي كلف بها - من قلم مراجعة الحسابات بعد أن يقدم لحسابات الجمعية مستندات الصرف بعد اعتمادها من الخزينة التي لا ترد الإيصال إلا بعد إخلاء مسؤوليته . وأنه ثبت للمحكمة أن المطعون ضدهما الأول والثاني قد استردا جميع الإيصالات المؤقتة وقد قدماها إلى المحكمة بجلسة المعارضة في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٤ وأن تلك الإيصالات مرفقة بملف الدعوى مما يفيد مراجعة عملية كل منهما واعتمادها . ولاحظت المحكمة أنه قد تأثر على ظهر الإيصال الخاص بالمطعون ضده الثاني بما يؤكد تسوية حساباته وسداد الفروق الناتجة عن الحسابات وأن أقطع دليل على ذلك أن ميشيل بسطوروس مراجع الحسابات أعطى على نفسه إيصالا لهذا المتهم يفيد أنه استلم منه كافة مستندات عملياته . وانتهت المحكمة إلى أنه ثبت بالدليل القاطع أن كلا من هذين المتهمين لم يختلس شيئا إذ نذبت لجنة من الخبراء أوردوا في تقريرهم أنهم وجدوا كتابا مرصلا من إدارة الجمعية بالقاهرة يفيد أن مبيعات المطعون ضده الثاني بلغت ١٤٣٩ ج و ٢٧٧ م ولما كانت قيمة مشترياته هي مبلغ ١١٩٢ ج فتكون الجمعية قد حققت ربحا من عملياته يصل إلى ٢٠ ٪ . وأنه وإن كان الخبراء لم يتعرضوا إلى عملية المطعون ضده الأول على ضوء هذا الخطاب إلا أن المحكمة تبينت من اطلاعها على جميع المستندات أن إدارة الجمعية كانت قد أرسلت بيانات استخلصتها من كشف المبيعات الشهري عن عملية كل من هذين المتهمين مينا بها قيمة

مبيعاتها في المدة التي تبدأ من الأسبوع الأخير من شهر يونيه ١٩٦٢ حتى يوم ٢٠ أغسطس ١٩٦٢ أي أنها شملت جميع المدة التي عمل فيها المتهمان وهي تشمل مبيعات الخضر والفاكهة في المجمعات والمعسكرات وجاء بها أن مبيعات الأسبوع الأخير من شهر يونيه وهي عملية المطعون ضده الثاني بلغت ١٤٣٩ ج و ٢٧٧ م بما يطابق الخطاب المرسل إلى الخبراء وأن مبيعات شهر يوليه ١٩٦٢ وهي عملية المطعون ضده الأول بلغت ٨٤٣٨ ج وأن عملية المدة من أول أغسطس إلى ٢٠ أغسطس ١٩٦٢ وهي عملية المطعون ضده الأول أيضا بلغت ٢٨٦٩ ج وأن قيمة المبيعات للمعسكرات بلغت ٤٧٦٥ ج وأنه يجمع تلك المبيعات يتضح أنها بلغت ١٧٥١١ ج في حين أن المبلغ الذي تقول النيابة إنهما تسلماه هو ١٠٧٧٠ ج فكانت عمليتهما قد حققت ربحا قدره ٦٧٤١ ج وأن في هذا ما يكفي درأ لكل شبهة عنهما . ثم قالت المحكمة إنه لا يسعها إلا أن تقضى لهذه الأسباب مجتمعة براءة كل منهما وأن ما جاء في تقرير المؤسسة التعاونية عما لاحظته مندوبها من إهمالات في فرع حسابات الاسكندرية وأنها لا تطمئن إلى دقة الكشف المحررة عن مشتريات الخضر والفاكهة فردود بما ثبت من تقرير الخبراء من أن جميع المشتريات قد تأيدت بالفواتير وأما التوزيعات فقد ثبت للمحكمة سلامتها على الوجه المبين بالحكم . ويبين من الاطلاع على المفردات المضمومة إلى ملف الطعن تحقيقا لأسبابه أن الإيصالات المؤقتة التي أشار إليها الحكم المطعون فيه مرفقة بالملف وهي تتضمن جميع البيانات التي أشار إليها فيما تقدم وهو ما لا يجادل النيابة فيه بل في مدلوله . كما يتبين أن المحكمة سألت ثلاثة من الشهود فذكر أولهم ابراهيم عبد الحميد أبو زيد أن الخضر والفاكهة التي كان يتسلمها المتهمان كانت من صنف جيد وأنه نادرا ما كان يجد أسفل القفص تالفا فيرده وشهد ابراهيم محمد عبد السميع أمام المحكمة أن العادة جرت على أن يكون وجه القفص وجوانبه جيدة وأنه توجد أقفاص كلها جيدة وأخرى يكون ثلثاها جيد وأن من سلطته رفض استلام الأصناف الرديئة . كما قرر الشاهد أنور قاسم أن قفص العنب لا بد وأن يحتوي على كمية تالفة وأنه لا يوجد عنب "نمرة واحد" بل لا بد وأن يكون بعضه تالفا وكذلك التين وهذا التلف يأتي من الخدائق على هذا

(م - ٤ - ج)

الوضع . وقد تبين من الاطلاع على تقرير الخبراء المؤرخ ٧ مارس ١٩٦٥ أنه بمراجعة جميع الفواتير والمستندات الخاصة بعملية المشتريات بالنسبة إلى المبالغ المتعلقة بالخزينة تبين أن جملة المبالغ التي استلمها المطعون ضده الأول بلغت ٩٥٨٨ ج و ١٢٩ م وأنه بمراجعة الفواتير اتضح أن قيمتها تساوى المبلغ الكلى. ينقصها مبلغ ١٣٦٣ ج و ٩٩٣ م لم تقدم عنها فواتير. وأن المبالغ المسلمة للمطعون ضده الثانى هى ١١٩٢ ج و ٦٧ م وبمراجعة الفواتير اتضح أن قيمتها تساوى هذا المبلغ . كما تبين من التقرير المؤرخ ١٤/٨/١٩٦٥ أن جميع الأصناف الخاصة بعملية هذين المتهمين كانت غير مسعرة وأنه بمراجعة الفواتير الخاصة بالمطعون ضده الأول التى وافته المحكمة بها تبين أن قيمة المشتريات الواردة بها تعادل المبلغ الذى كان التقرير الأول أثبت عدم تقديم الفواتير المثبتة له وأنه بمراجعة عملية المطعون ضده الثانى للمرة الثانية اتضح أن عملياته حققت ربحاً بواقع ٢٠ ٪ تقريباً وأن هذا يدل على أنه قام بتنفيذ ما كلف به من شراء وتوزيع . وثبت من التقرير المؤرخ فى ٣٠/٩/١٩٦٥ أنه بالاطلاع على التقرير السابق وعلى كشوف التفريغ المقدمة من الجمعية والمحورة بمعرفة رامي فرج وعلى فواتير الشراء المقدمة من المتهمين اتضح وجود زيادة قدرها ٢١٥ ج و ٥١٦ م وعجز قدره ٣٧ ج و ٥٤٢ م فى عهد المطعون ضده الثانى وأنه بعد الاطلاع على الفواتير الخاصة بالمطعون ضده الأول تبين وجود عجز فى الفاكهة قدره ٧٠ ج و ٢٢٠ م وزيادة قدرها ٥٦٧ ج و ٩٨٣ م . ثم عرض الحكم للتدليل على براءة المطعون ضدهما الثالث والرابع من تهمة اختلاس المبالغ التى تسلمهاها للصرف منها على عملية شراء التلاجات وبراءة السادس من تهمة الاشتراك معهما فى تلك الجريمة فى قوله "إن النيابة استندت فى ثبوت تلك التهمة إلى أقوال المطعون ضدهما التاسع والعاشر من أن الأثمان التى دفعت فى شراء التلاجات إلى المطعون ضده السادس غير حقيقية وأنها وصفت فى عقود شرائها بأنها جديدة فى حين أنها قديمة وأن هذه التلاجات قد عرضت على الخبراء فأثبتوا أن أسعارها الحقيقية أقل من الأسعار المتعاقد عليها . وقالت المحكمة إنه ثبت من الاطلاع على عقود شراء تلك التلاجات أنه لم يذكر فيها أنها جديدة أو قديمة وأنه ذكر فى عقد شراء ثلاثة واحدة فقط أنها مستعملة وأن النيابة ندبت أستاذين بكلية الهندسة لتقدير أثمان تلك التلاجات ومدى ملائمتها فقررا أنها عاينا جميع التلاجات التى بجمعات



الاسكندرية واتيها إلى أن تلك الثلاثجات لا تعمل بانتظام مما أدى إلى وجود حشرات بها أتلفت التوصيلات الكهربائية ثم قدرا أثمان تلك الثلاثجات بأسعار تقل عن الأسعار التي باعها بها المطعون ضده السادس إلى الجمعية . كما قدرا الخبراء أثمان ثلاثجات أخرى مبيعة من غيره ورأت النيابة أن هؤلاء المطعون ضدهم اختلسوا الفرق بين الأثمان الحقيقية والأثمان الثابتة في عقود الشراء . وقالت المحكمة إنها لا تطمئن إلى تقدير الخبراء لأثمان تلك الثلاثجات حيث أنهما قدرا ثمن ثلاثتين اشتريتهما إدارة الجمعية من القطاع العام من شركة المحاريت والهندسة بمبلغ ٧٠٠ جنيه لكل منهما وذلك بمبلغ ٢٩٠ جنيتها للأولى ومبلغ ٣٥٠ جنيتها للثانية . وأن هذه التقديرات كانت من الخبراء قبل أن يعرفا مصدر شراء هاتين الثلاثجات وأن المحكمة ترى أن هذه التقديرات مجافية لسعر السوق خاصة وأنها اشتريت بعد شراء الثلاثجات الأخرى بستين وانهت المحكمة إلى أن المطعون ضده التاسع وهو أول من شهد ضد المطعون ضده الرابع وحمل على سياسة شراء الثلاثجات قد نفى علمه بشرائها بأكثر من الثمن الحقيقي أو بوجود تواطؤ بين المطعون ضدهما الثالث والرابع والمطعون ضده السادس وانتهى الحكم إلى أن القول ببيع تلك الثلاثجات بالمزاد لعدم صلاحيتها يدحضه وجودها في المجمعات ومعاينتها بمعرفة الخبراء وأن البيع بالمزاد شمل الصناديق الخشبية فقط كما ثبت لها من الاطلاع على ملفات هذه الثلاثجات وأن خلاصة ما تقدم أنها لا تحمل هؤلاء المتهمين مسؤولية ما بصدد هذه الثلاثجات . لأنه ليست هناك مغالاة في سعرها ولأنها سلمت سليمة إلى الجمعية فأصبحت هي المسؤولة عن صيانتها ومن ثم يتعين براءتهما هما والمطعون ضده السادس الذي ثبت أنه لم يختلس شيئا ولم يثبت أنه ساعد على الاختلاس أو اشترك فيه . أما ما نسبته النيابة في مرافعتها إلى المطعون ضده الثالث من أنه كان باقيا بعهدته مبلغ عشرون جنيتها ولم يسدها إلا عند التحقيق معه فلا محل له في هذه الدعوى لأن جميع السلف التي صحبها الموظفون ومنهم هذا المتهم بدأ الخبراء في تسويتها أثناء التحقيق ومن كانت تثبت عليه ديون كان يسدها وكان هذا المتهم من بين من قاموا بالسداد بعد حصر المبلغ الذي تسلمه ثم قدم مستندات وسدد ما ظهر من فروق عنده ، ومن ثم فإن هذه الواقعة لا تنهض لمساءلته . كما عرض الحكم إلى تهمة الاختلاس من عهدة المخزن رقم ٣ المسندة إلى المطعون ضده

الخامس وأشار إلى أن النيابة سبق أن نذبت لجنة من الخبراء برئاسة النقيب محمد عبد الحميد كريم من المباحث الجنائية العسكرية وعضوية النقيب حميد الدين محمد عريف من سلاح مهمات الجيش وآخرين وأنها قدمت في ١٩٦٤/١٢/١ تقريراً ثبت فيه أنه يوجد عجز في عهدة المتهم هذا قدره ١٧٥٠٤ ج و ٤٠٩ م وزيادة قدرها ٥٢٦٠٥ ج و ٦٧١ م ثبت توريدها للجمعيات وأنه هناك زيادة فعلية قدرها ٧٢٥٥ ج و ٨١٦ م وهي موجودة فعلاً بالمخزن وذلك عن الفترة من ١٩٦٤/٧/٩ التي تسلم فيها هذا المتهم المخزن حتى ١٩٦٤/١١/١٤ وهو الوقت الذي بوشرت فيه المأمورية واعتبرت اللجنة أن هذا المتهم مسئول عن العجز هو ومدير المخزن والمستوئين عن الحسابات نظير إهمالهم في مراجعة عهده . وبعد أن طعن المتهم على تقرير تلك اللجنة ناعياً عليها عدم خبرتها في شئون المخازن الأمر الذي كان من نتيجة وقوعها في أخطاء كثيرة ، قررت المحكمة بجلسته ١٩٦٥/٦/٢٨ ندب وكيل مكتب خبراء وزارة العدل باسكندرية وعضوين أو أكثريندبهما رئيس الجهاز المركزي للحسابات لشئون المؤسسات مع الخبراء الذين قاموا بأعمال الخبرة السابقة لإعادة حصر عهدة المتهم المذكور عن المدة موضوع التقرير السابق وبيان كفاءة البضائع التي وردت إلى الجمعية التعاونية الاستهلاكية باسكندرية سواء ما دخل منها إلى المخزن فعلاً أو ما أرسل من جهات التوريد مباشرة إلى المجمعات والفروع للتوزيع . وأداء المأمورية التي أشار إليها هذا القرار . ثم أدى الخبراء الجدد اليمين أمام المحكمة وبعد أن باشروا مأموريتهم قدموا تقريراً انتهوا فيه إلى أنه ثبت لديهم أن كثيراً من المستندات لم تكن قد قدمت إلى لجنة الخبرة الأولى ومنها أذونات الإضافة والتسليم مما أثر على نتيجة الفحص السابقة بإظهار عجز أو زيادة بغير حق . وأن اللجنة الجديدة قد انتقلت إلى شركة توريد السكر والأرز واطلعت على الأصناف المرسلة من الشركات إلى المجمعات رأساً وانتهت إلى أن اللجنة الأولى وقعت في بعض الأخطاء المادية في التحرير والنقل وأنه تبين لها بعد أداء مأموريتها على الوجه الثابت بالتقرير أن هناك عجزاً بسيطاً في جميع أصناف البقالة والمربي والورق وخلافه هذا الأرز والسكر وقيمة هذا العجز ٩٤ ج و ٩٠٢ م وزيادة في البقول قيمتها ١٥٧ ج و ٧٤٠ م بسبب فقد وضياع بعض الأذونات وأنه بالنسبة إلى السكر فقد وجد عجز قيمته ١١٥ جنيهاً سببه فقد بعض الإيصالات من متعهدى النقل وكذلك الخطأ في الصرف



من العبوات المتشابهة وبالنسبة للأرز وجدت زيادة قيمتها ١٣ ج و ٩٩٥ م عزته إلى نفس الأسباب السابقة . وقد نعى ممثل النيابة أمام محكمة الموضوع على عمل هؤلاء الخبراء وقال إن الجمعية دست عليهم مستندات جديدة لخدمة المتهمين وأنه من اليسير عليها تزوير تلك المستندات ورد الدفاع على ذلك بأن جميع هذه المستندات كانت تحت يد المباحث الجنائية العسكرية ووقع رئيسها عليها فيما علما ما يخص جهات التوريد التي انتقل إليها الخبراء . وقد ناقشت المحكمة رئيس لجنة الخبراء الثانية في ذلك فقال إن ثلاثة أرباع تلك المستندات أو أربعة أحماسها كان موقعا عليها من قبل قائد المباحث الجنائية العسكرية وأن قرار اللجنة كان بإجماع الآراء وأنه شخصيا مقتنع بكل ما جاء في التقرير وأن المستندات الجديدة كانت محل اطمئنانهم . وانتهت المحكمة إلى أنها لا تسير النيابة في مطاعنها على التقرير لأنها استبعدت من التقرير الأول عجزا قدره ١٣٦٠ ج بموافقة النيابة بالجلسة . ولأن أهم ما تضمنه التقرير الأخير هو انتقال اللجنة الجديدة إلى جهات توريد الأرز والسكر واستئزال ما ثبت توريده إلى المجمعات رأسا وهو ما كانت اللجنة السابقة قد اعتبرته عجزا في عهدة المتهم . وأضافت المحكمة أن الخبراء الجدد أظهروا أخطاء واضحة في نقل البيانات وقعت فيها اللجنة الأولى أدت إلى إثبات عجز أو زيادة على خلاف الواقع . وأن اللجنة الجديدة أضافت إلى عهدة المخزن كميات جديدة لم تقدم مستنداتها إلى اللجنة الأولى وهي الأصناف التي وردت من جمعية محافظة الاسكندرية بمحاضر رسمية وقع عليها موظفوا تلك الجمعية ومندوبون عن وزارة التموين حسب استبان للمحكمة من التحقيق الذي أجرته . وأن مثل هذه المحاضر لا يمكن أن ترقى إليها مظنة افتعال لأنها بعيدة عن متناول الجمعية وموظفيها . وخلصت المحكمة إلى " أن تشكيل اللجنة الجديدة والمدة الطويلة التي استغرقتها في عملها على عكس اللجنة الأولى — فيه أكبر الضمان للوصول إلى الحقيقة مما يجعلها توليها ثقها . وأن كمية العجز والزيادة التي أوردها الخبراء في هذا التقرير تدخل في حد المسموح الذي لا يصح أخذ المتهم به نتيجة فقد بعض المستندات وهو غير مسئول عنه . وأنها تحكم مرتاحة ببراءته مما أسند إليه " . وقد تبين لهذه المحكمة من الإطلاع على المفردات أن ما أورده الحكم من بيانات خاصة بهذا المخزن له أصل ثابت من تقارير الخبراء والأوراق .



لما كان ذلك، وكان القانون فرض العقاب في المادة ١١٢ من قانون العقوبات على عبث الموظف بما يؤتمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط انصراف نيته باعتباره حائزاً له إلى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له وهو معنى مركب من فعل مادی هو التصرف في المال ومن هامل معنوى يقترب به وهونية إضاعة المال على ربه . وكان من المقرر أن مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي لا يمكن أن يكون بذاته دليلاً على حصول الاختلاس بلحواز أن يكون ذلك ناشئاً عن خطأ في العمليات الحسابية أو لسبب آخر ، كما أن قيام الموظف بتسوية ما سلم إليه بسبب وظيفته وسداد ما يظهر فيه من عجز فور مطالبته به هو مما تنفي به نية الاختلاس . لما كان ما تقدم ، وكانت الأحكام يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال ، وكان سائر ما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه إنما يتجه أساساً إلى مناقشة أدلة الثبوت في الدعوى وكانت المحكمة قد أقامت قضاءها بعدم توافر أركان جرائم الاختلاس المسندة إلى هؤلاء المتهمين سواء لعدم توافر الركن المادی أو انتفاء نية الاختلاس أو ما ظهر من عجز في مهدة أحد المتهمين وذلك بناء على عناصر سائغة اقتنع بها وجدانها ولها أصل ثابت في الأوراق مما تنفي معه قولة مخالفة هذا الأصل ، وكان لها كامل الحرية في تقدير القوة التدلالية لتقارير الخبراء المقدمة في الدعوى والفصل فيما يوجه إلى تلك التقارير من اعتراضات والمفاضلة بينها والأخذ بما تراه مما ترتاح إليه واطراح ما عداه لتعلق هذا الأمر بسلطتها في تقدير الدليل بما لا يجوز معه مجادلتها ومصادرة صقيدها فيه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك، وكان يكفي في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما تطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفي فبرجحت دفاع المتهم إذ داخلها الريبة في صحة عناصر الإثبات وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره، فإن ما تنعاه الطاعة في هذا الصدد يكون في غير محله .

لما كان ما تقدم ، وكان ما تثيره الطاعنة من إغفال الحكم الرد على الدفع ببطلان تقرير الخبراء الثانى عن فحص عهدة المطعون ضده الخامس مردودا بأنه لم يثبت من محاضر الجلسات سواء فى جلسة حلف اليمين أو المرافعة التى جرت بعد تقديم هذه اللجنة تقريرها أن النيابة أثارت اعتراضا - ما فى شأن تشكيل اللجنة قبل المرافعة فى الموضوع وحتى إقفال بابها . أما ما تقوله من أنها أثارت فى مذكرتها المقدمة إلى المحكمة فإن الثابت من مطالعة هذه المذكرة أنها أبدت فيها اعتراضها على عمل الخبراء فيما نصه : "إن المسئولين عن الجمعية انتهزوا فرصة هدم وجود رئيس لجنة الخبراء الأولى وخبر سلاح المهمات فغرروا بالسادة الخبراء الجدد الذين باثروا المأمورية منفردين دون باقى الخبراء السابقين وتم تزوير ما يقرب من ٢٠٪ إلى ٢٥٪ من المستندات وقدموها للخبراء الذين لم يحاولوا البحث فى مدى صحة هذه المستندات رغم الإقرار الصريح من المتهم والمسئولين فى الجمعية بعدم وجود مستندات أخرى عن المخزن رقم ٣ سوى ما سلم إلى اللجنة الأولى . وما أسهل عملية التزوير والتزييف على المسئولين فى الجمعية وخصوصا فى غيبة رئيس اللجنة الأولى وزميله مما يجعل التقرير منعدم الوجود ومحلا للطعن عليه سواء من ناحية من وضعوه أو موضوعه" . وما قالته النيابة فى هذا الشأن إنما ينصرف إلى التشكيك فى صحة المستندات التى قدمت إلى الخبراء وتزويرها والتغريب بهم وعدم عنايتهم بفحصها وهدفها مما ضمنته مذكرتها هذه حمل المحكمة على إطراح ما انتهى إليه تقرير هؤلاء الخبراء . ولما كان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بأراء الخبراء مهما وجه إليها من مطاعن وذلك متى اطمأنت إليها . لما كان ذلك ، فإن ما تنعاه النيابة العامة على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له من وجه .

وحيث إنه عن تهم الإهمال الجسيم فإن الحكم بعد أن عرض إلى الآراء المختلفة فى تعريفه انتهى إلى ما عول عليه فى قضائه فى أن "درجات الخطأ تتصل بمدى توقع الجانى لما يؤدى إليه مسلكه من نتائج ضارة - فإن كان غير متوقع تلك النتيجة ولم يكن ليتوقعها الناس عادة فهو غير مخطئ - وإن كان غير متوقع لها ولكن بالمراعاة للظروف التى وجد فيها - فإنها متوقعة لدى الشخص العادى .

فإنه مهمل لأنه لم يحتط ولم يتبصر — وإن كان هو نفسه يتوقع تلك النتائج الضارة فعلا ولكنه لم يكثر ليتجنب وقوعها فإن إهماله ليس إهمالا عاديا بل هو إهمال جسيم لأنه توقع النتيجة الضارة ولم يتخذ حذره لتلافيها . أما إذا توقع النتيجة الضارة وارتضاها في تصرفه فهو متعمد لها قاصدا إحداثها ... أما الضرر فإنه شرط أساسي لمعاقبة الجاني في جرائم الإهمال وقد يكون هذا الضرر ماديا أو أدبيا ولكن يشترط أن يكون حقيقيا وأن يكون مباشرا أى مترتبا على الفعل الخاطئ . بفحسامة الضرر ليست ظرفا مشددا بل ركن من أركان الجريمة . فيشترط إذن أن يقع الضرر وأن يكون جسيما . وجسامة الضرر متروكة لتقدير المحكمة مراعية فيه ضخامة الضرر بالنسبة لأموال الفرع الذي يعمل فيه الموظف المهمل إن كان يعمل في فرع ، أو بالنسبة إلى الجهة جميعها إن كان يعمل في إدارة المصلحة أو الجهة جميعها — والمصالح المعتدى عليها التي قد يصيبها ضرر قد تكون مصالح مالية أو اقتصادية أو اجتماعية تسمى إلى سمعة البلاد إساءة بالغة وقد تؤدي إلى الأضرار بسمعة البلاد الاقتصادية أو بمركزها المالي . وانهت المحكمة في تعريفها للإهمال الجسيم ” إنه الإهمال الذي يثبت فيه أن الجاني قد توقع فعلا من تصرفه الخاطئ ضررا ولكنه لم يكثر له ولم يعبأ به ليتجنب هذا الضرر ومن ثم سمي منحرفا أو غير أمين وأنه بدون هذا التفسير يصبح الموظف عرضة للؤاخذة الجنائية عن تصرفات فيها بعض الخطأ عن أضرار لم يتوقعها لمجرد أن الرجل العادي يجب أن يتوقعها مما يترتب عليه إرهاب الموظف وإيقاف لدفة العمل ووضعه في المكان الذي يرى فيه أن يتوارى ويحجم عن البت فيما يراه محققا للمصالح العام مجرد أن رأيه يختلف عما يراه غالبية الناس من هم في مثل عمله وظروفه وقد يكون له دفاع لا يوافقه عليه هؤلاء فمثل هذا الموظف الذي وقع في هذا الإهمال العادي الذي لم يصل إلى حد الانحراف والجسامة بالمعنى سالف الذكر يجب الوقوف عند حد مساءلته إداريا وتاديبيا ولا يصح أن يؤخذ جنائيا بالمادة ١١٦ مكرر ب من قانون العقوبات اللهم إلا إذا كان إهماله جنسيا يصل إلى حد الانحراف وعدم الاكتراث والاستهتار ” . وخلصت المحكمة تطبيقا لهذا التفسير الذي أخذت به وعولت عليه وبعد مناقشة أدلة الاتهام إلى أنه : بالنسبة إلى التهمة الموجهة إلى المطعون ضدهما السابع والثامن فيما يتعلق بعدم استعانتهم بفنيين لمعاينة وفحص التلاجات التي اشتراها المطعون ضدهما الثالث



والرابع من المطعون ضده السادس - لتقدير حالتها وقيمتها الحقيقية قبل صرف ثمنها إلى المطعون ضده السادس . فقد أوردت المحكمة دفاع المتهمين المؤسس على أن القانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الذي عمل به في ١٩٦٢/٨/٥ لا يسرى على واقعة شراء الثلجات الذي تم بتاريخ ١٩٦٢/٥/٧ و ١٩٦٢/٦/١٦ أو على واقعة تسليمها في ١٩٦٢/٦/٢٨ و ١٩٦٢/٧/٢٠ . وأنه من حيث الموضوع فقد أخذت المحكمة بما قرره الدفاع من أن المتهم السابع ليس من اختصاصه التعرض لتلك الجزئيات بصفته رئيس مجلس إدارة المؤسسة التعاونية الاستهلاكية . وأنه بالنسبة إلى المطعون ضده الثامن فقد قدم خطابا من شركة المحاريت والهندسة بتاريخ ١٩٦٢/٤/١ يتضمن أنه توجد صعوبات في الاستيراد وأنها رفعت الأسعار إلى ٧٥٠ جنيها للثلاجة لاضطرارها إلى شراء وحدات التبريد من السوق المحلية . كما قدم خطابا آخر من إدارة المشتريات بالجمعية بتاريخ ١٩٦٢/٢/٣ ورد فيه أن شركات القطاع العام " المحاريت والهندسة ونقل دياب " ليس لديها ثلاجات وأنه يجب على الجمعية أن تساعدها لدى الجهات المسؤولة للحصول على تراخيص استيراد . وأن المطعون ضده الثامن برهذين الخطأين ما بلحات إليه الجمعية من شراء ثلاجات من السوق المحلي بالأسعار المتفق عليها وهي أقل من أسعار القطاع العام . كما قدم المطعون ضده الثامن صورة خطاب مرسل إلى عميد كلية الهندسة بتاريخ ١٩٦٢/٩/٢٥ - بطلب انتداب مهندس لمعاينة الثلجات الموضحة بالخطاب وتقدير أثمانها ومدى صلاحيتها . ورأت المحكمة من ذلك كله أن المطعون ضدهما السابع والثامن " لم يهمل في شيء بالنسبة لموضوع الثلجات لأن أولهما لأشأن له بواقعة شرائها ولأن الثاني حاول جاهدا الاستعانة بالفنيين لمعاينة تلك الثلجات المشتراة وتقدير أثمانها وبيان مدى صلاحيتها للعمل وفضلا عن ذلك فإن تلك التهمة مردودة بما أثبتته هذه المحكمة في تنفيذ تهمة الاختلاس المسندة إلى المتهمين ( المطعون ضدهما الثالث والرابع ) بأنها في غير محلها وأن الأثمان التي دفعت إلى المتهم ( المطعون ضده السادس ) ثمنها للثلاجات ليس فيها مغالاة ولا تتجاوز أثمان السوق وأن تقرير الخبير في هذا الصدد جاء مجافيا لأسعار السوق . . . وأن تلك الثلجات لم تتعطل بل ظلت تعمل شأن باقي الثلجات المشتراة من القطاع العام . . . ومعنى ذلك أنه بصدد جريمة الإهمال فركن الضرر

قد انتفى كلية ومن ثم يكون هذان المتهمان بريئين من التهمة المسندة إليهما من تلك الناحية". وقالت المحكمة أنه بالنسبة إلى التهمة المسندة إلى المطعون ضدهم الثامن والتاسع والعاشر في شأن تعيين المطعون ضده الخامس أمينا لمخزن ٣ على الرغم من عدم خبرته وضآلة مرتبه واغفال الثامن اتخاذ أى إجراء معه بعد علمه باختلاس هذا المتهم بضائع من ذلك المخزن — أن تلك التهمة مردودة "بانتفاء ركن الضرر الجسيم بعد أن ثبت أمام هذه المحكمة من تقرير الخبراء الذين ندبتهم أن المتهم الخامس لم يختلس شيئا وذلك دون حاجة إلى مناقشة دفاع المتهمين في هذا الصدد إذ انهار ركن الضرر كلية". وبالنسبة إلى التهمة المسندة إلى المطعون ضدهما الحادى عشر والثانى عشر في شأن عدم تشغيلهما السيارات المؤجرة من شركة السيد مصيلحى في نقل البضائع تشغيلًا كاملاً يحقق الغرض من تأجيرها مما نجم عنه اضرار بأموال الجمعية تقدر بمبلغ ١٨٧٨ ج و ٨٥٢ م قالت المحكمة أن النيابة استندت في ثبوت هذه التهمة إلى تقرير الخبراء الذى ورد فيه أن هناك فترات في تشغيل السيارات المؤجرة في مختلف الوحدات حيث لم تقم كل وحدة بتشغيل السيارات تشغيلًا كاملاً يشمل كل وقتها ولم تقم بتشغيل سيارات نقل في إحدى الوحدات — وحدة السمك ، وحدة اللحوم ، وحدة المواشى ، وحدة الخضراوات ، وحدة البقالة ، في وقت فراغها في وحدة أخرى واعتبر الخبراء أن تلك السيارات قد أمضت وقتاً ضائعاً بدون عمل حددته بثلاث ساعات يومياً لكل سيارة في المتوسط بالنسبة إلى عدد السيارات المؤجرة وعددها ١٣ سيارة في مدة الفحص من ١٩٦٤/٦/١ حتى ١٩٦٤/١١/١٠ . كما استندت النيابة أيضاً إلى ارتفاع أجور هذه السيارات . ثم انتهت المحكمة إلى أنه بالنسبة لأجور السيارات فقد قرر صاحب الشركة أنه أجر سيارات للجمعية مقابل ٧٥ جنيهاً يومياً لتعمل من الثامنة صباحاً إلى الرابعة مساءً ولما لاحظ أن السيارات تتأخر في العودة عن موعدها شكاً ذلك إلى الجمعية فحورت معه عقداً في أوائل يونيو سنة ١٩٦٤ نص فيه على رفع الأجر إلى عشرة جنيهات على أن تعمل السيارات حتى منتصف الليل . وأنه عن سوء تشغيل السيارات وبقاء بعضها بدون عمل بعض الوقت . فإن المثل الذى ساقه الخبراء لا يصلح أساساً لهذا الاستنتاج في تقدير الأضرار لأنه ليس من المقبول أن السيارة التى تنقل الفاكهة حتى الساعة الواحدة ظهراً يجوز استخدامها بعد ذلك



حتى الساعة الخامسة في نقل المواشي ثم تعود لوحدة الفا كهة لنقل الفا كهة وهي ملوثة بروت المواشي . وأن مدير فرع الجمعية قرر أنها كانت في أشد الحاجة إلى السيارات وخاصة في فصل الصيف لمواجهة ضغط المصطافين فشكا الأمر إلى رئيس مجلس إدارة الجمعية طالبا مزيدا من السيارات مما داه إلى استئجارها وقد أيده الأخير في ذلك وقرر أن السيد وزير التموين هو الذي طلب منه توفير أكبر عدد من السيارات لنقل السلع للمصطافين ولو باستئجار عدد كبير منها فنقد هذا التوجيه وقدم في التحقيقات خطابا من وزارة التموين يؤيد هذا الدفاع — وقال الحكم إن السيد نائب رئيس الوزراء لشئون التموين شهد أمام المحكمة ” بأن الجمعية وقد انشئت لتسد حاجة الجمهور صادفت زحاما من المصيفين فطلب من المسؤولين فيها توفير السيارات واستئجارها لنقل السلع للمستهلكين منذ الصباح الباكر ولتبقى تحت تصرف الجمعية ولو بدون تشغيل وقتا طويلا طالما أنها تبقى تحت تصرف الجمعية لتنقل ما يطلب منها نقله في الوقت المناسب “ وانتهى الحكم إلى ” أن في هذه الأقوال ما يكفي لدفع مسؤولية المتهمين عن بقاء السيارات بعض الوقت بدون تشغيل طالما أنها تبقى على أهبة الاستعداد لتلبية طلبات النقل كلما استدعى الأمر طالما أنها تبقى تحت تصرف الجمعية وفي خدمتها — ومن ثم تكون تهمة الإهمال المسندة لهذين المتهمين في غير محلها تأسيسا على أنه لم يقع هناك ضرر من بقاء بعض السيارات دون تشغيل ولأن زيادة عددها وبقاء بعضها دون تشغيل بعض الوقت كان لحكمة وسياسة رآها كبار المسؤولين عن شئون التموين . وأنه بالنسبة إلى المطعون ضده الثامن وأنه أمر بحفظ المذكرة المقدمة من رئيس قسم المراجعة بشأن الإهمال في تشغيل تلك السيارات — فقد قرر المتهم أنه استطلع رأى السيد وزير التموين فأشار عليه باستئجار تلك السيارات حتى ولو بقي بعضها بدون استخدام بعض الوقت ما دامت تسد حاجة المستهلكين في الوقت المناسب — فوافق على ذلك ... ورأى حفظ المذكرة المعروضة من مراجع الحسابات إذ لم يجد مسؤولية على أمين وحدة النقل ... وقد سئل مدير فرع اسكندرية ومدير حساباتها فأيدا المتهم في دفاعه — كما شهد السيد نائب رئيس الوزراء لشئون التموين بأنه أذن لهم في تأجير عدد كبير من السيارات حتى ولو بقيت دون استخدام بعض الوقت — وإذ تبين ذلك فيكون ركن الخطأ غير قائم في حق المتهم لأنه تصرف في هذا الصدد بما يحقق



تنفيذ الجمعية لإلزاماتها أمام الجمهور وتنفيذا لسياسة تموينية وافق عليها السيد وزير التموين ويكون ركن الضرر غير قائم أيضا . وقالت المحكمة إنه بالنسبة إلى ما أسند إلى المطعون ضده الثامن من أنه أمر بعد علمه بدلائل الاختلاس — بتسوية معلقات الخزينة حسابيا قبل مراجعة العمليات التي تم صرف تلك المبالغ فيها والتحقق من صحة مستنداتها مما ترتب عليه التجاوز عن وقائع الاختلاس وعدم مطالبة الطاعن الأول والمطعون ضدهما الأول والثاني بالأموال المختلصة وضياعها على الجمعية — فإنه عن الشق الخاص بالتجاوز عن وقائع الاختلاس المنسوبة إلى المطعون ضدهما الأول والثاني فإنه يتعين تبرأته منها " تأسيسا على ما ثبت للمحكمة جزما وبقينا من عدم وقوع اختلاس من هذين المتهمين " . أما بالنسبة إلى المطعون ضده الأول — فالثابت أن المطعون ضده الرابع مدير فرع الاسكندرية أصدر أمرا بتشكيل لجنة تتولى أعمال إنشاء الجمعيات واصلاحها تتكون من المطعون ضده الأول وآخرين — ولكن الذي حدث فعلا أن المطعون ضده الأول كان يسحب وحده مبالغ من خزينة الجمعية للصرف منها على تلك الأعمال بموجب إيصالات مؤقتة موقع عليها منه وحده وكان يعتمد عليها كتابة ويقرها ويؤثر عليها المطعون ضده الرابع قبل تقديمها للخرينة لتصرف ما بها من مبالغ . وأنه عندما تسلم المطعون ضده العاشر إدارة الحسابات في نوفمبر ١٩٦٢ وبدأ في جرد خزينة الفرع ومستنداتها لتفصيل الحساب السنوي الذي بدأ في نوفمبر تبين أن هناك مبالغ صرفت من الخزينة ولم تتم تسويتها — فحرر كشفا بذلك واستعلم من إدارة الجمعية بالقاهرة عما يتبعه من إجراءات بالنسبة إلى تلك المبالغ المعلقة . فأرسل رئيس مجلس إدارة الجمعية ( المطعون ضده الثامن ) إلى مدير الفرع خطابا بتاريخ ١٩٦٣/١/٧ يأمره فيه بتسوية هذه المعلقات حسابيا حتى تظهر الميزانية في أدق صورها — وتنفيذا لأمره فقد أدرجت جميع المبالغ المسحوبة في كشف كما أدرجت أوجه صرفها في كشف آخر بدون إجراء مراجعة فنية ، وأرسلت الكشف إلى إدارة الجمعية فقامت بادراجها في ميزانية الجمعية تحت بند المعلقات ، وفي نفس الوقت أمر رئيس مجلس الإدارة بتشكيل لجنة يرأسها المهندس حسين حشيش لمراجعة عملية الإنشاءات مراجعة فنية فقدم له تقريرا بما اكتشفه من عجز فأبلغ النيابة ضد الطاعن الأول . وقد سئل مدير الحسابات بالاسكندرية ومدير الإدارة المالية

بالقاهرة فقرر أن التسوية الحسابية قصد منها الاسراع في إعداد الميزانية وأن التسوية الحسابية تتم بدون إجراء أى مراجعة فنية للمستندات وقد قرر المطعون ضده الثامن إنه بعد أن عرضت عليه مستندات تلك العملية بعد التسوية الحسابية رأى أنها تحتاج إلى مراجعة فنية فأمر بإجرائها . ثم أضاف أن التسوية الحسابية لا تعنى عدم المراجعة الفنية بل إن مؤداها إجراء مراجعة حسابية بين الوارد والمنصرف على أن تجرى مراجعة فنية لما يثور فيه شك . وأن ذلك حدث فعلا . واستطرد قائلا إن التسوية الحسابية تؤكد حصول المراجعة الفنية بدليل الإبلاغ ضد الطاعن الأول عن اختلاسه مبلغ ٤٦٥ جنيهًا الذي ظهر أولاً كعجز عنده قبل مراجعة عهده فنيا بمعرفة المهندس حسين حشيش . كما قرر أن التسوية الخاصة بالمطعون ضدهما الأول والثاني تمت بعد مراجعة حساباتهما بمعرفة رامى فرج وميشيل بسطوروس وحامد حجاج في ١٩٦٣/١٠/٢٤ وأضاف أن التسوية الحسابية لا تفيد التجاوز عن وقائع الاختلاس وإلا لما أمر هو بمراجعة أعمال الانشاءات مراجعة فنية انتهت بثبوت الاختلاس في حق الطاعن الأول . ولما حررت الإدارة في القاهرة خطابا إلى فرع اسكندرية في ١٩٦٣/٩/١٨ وهو مضموم للأوراق تطلب فيه سرعة إرسال مستندات المعلقة مستوفاة من جميع المختصين والفنيين ومعتمدة من مدير الفرع بعد أن مضى شهران على التسوية الحسابية دون إرسال تلك المستندات ثم قال إن التسوية الحسابية ليست بدعة في النظام الحسابي بدليل أن ميزانية ١٩٦٣-١٩٦٤ التي أجريت قد جاء في أحد بنودها بإجراء تسوية حسابية للبائع التي لم يسمح الوقت بالفراغ من مراجعة مستنداتها عند وضع الميزانية وقد قدمت تلك الميزانية في الأوراق وثبت ذلك منها فعلا . و انتهى الحكم بعد سرد تلك الوقائع إلى " أن المطعون ضده الثامن عندما أمر بتسوية المعلقة حسابيا لم يكن أمامه بادر أو دلائل اختلاس من الطاعن الأول أو غيره . وأن الأمر بالتسوية الحسابية لا يفيد التجاوز عن الاختلاسات بدليل أنه في نفس الوقت الذي أمر فيه بالتسوية الحسابية أمر بمراجعة أعمال الطاعن الأول مراجعة فنية أسفرت عن ثبوت جنائية الاختلاس في حقه وكذلك طلب هو والإدارة المالية الاستعلام من فرع اسكندرية عما ظهر من نتائج التسوية وإرسال مستنداتها موقعا عليها من الفنيين بأرائهم - وعلى ذلك فإن الأمر بالتسوية الحسابية لم يسبب اختلاسا أو يرتب أضرارا مالية ولم يتضمن



أمرا بعدم مراجعة الحسابات أو العهد بل على العكس اقترن بضرورة إجراء المراجعة الفنية وقد ثبت من الميزانيات اللاحقة أن المعلقات لها وجود في الميزانيات حتى لا تظهر المبالغ كأرباح في حين أنها لم تتم بعد تصفيتها تصفية نهائية ومن ثم فإن هذه التهمة في غير محلها لانتفاء ركن الإهمال الجسيم ولأن هذا التصرف لم يكن ذا أثر أو دخل في وقوع الاختلاس من الطاعن الأول لأنه كان قد وقع من قبل عرض تلك التسوية ومن قبل أن يأمر المطعون ضده الثامن بإجرائها ومن ثم يتعين تبرأته منها". ثم قال الحكم إنه بالنسبة إلى التهمة المسندة إلى المطعون ضدهما السابع والثامن لأنها تسببا بخطئهما الجسيم في إلحاق ضرر جسيم بالمصالح القومية والاقتصادية وبمصالح الجمعية التي يشرفان عليها بأن أدارا أعمالها دون أن يضعا لذلك تخطيطا سليما أو أنظمة كفيلة بحسن سير العمل وانتظامه " فإن المحكمة سبق أن فسرت الإهمال الجسيم بأنه الخطأ مع التبصر الذي يتوقع فيه إلحاح الضرر الجسيم فعلا ولا يتخذ أى إجراء لتلافيه بل يعمد في تصرفاته الخاطئة باستهتار غير مكترث بوقوع الأضرار. وقد ثبت لهذه المحكمة أنه لم تقع اختلاسات أو أضرار جسيمة إلا بالنسبة إلى الاختلاس الواقع من الطاعنين الأول والثاني" ثم عرض الحكم إلى دفاع المطعون ضده السابع الذي يجعل في أنه عين رئيسا لمجلس إدارة المؤسسة التعاونية الاستهلاكية الذي يضم آخرين منهم مدير عام المؤسسة الذي أعطى في نفس الوقت سلطات مجلس إدارة الجمعية ، وأن مجلس إدارة المؤسسة هو الذي يضع اللائحة الخاصة بالرقابة على الجمعيات وتصدر هذه اللائحة بقرار من رئيس الجمهورية وأن مجلس إدارة المؤسسة أصدر قرارا في ١٨/٤/١٩٦٢ بتأسيس جمعية تعاونية تسمى الجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية لها أن تتعاقد وأن تجري جميع الأعمال والتصرفات اللازمة لتنفيذ الغرض الذي أنشئت من أجله وأن لكل جمعية تعاونية طبقا للقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ مجلس إدارة يتولى شئونها ويديرها - وقدم صورة من قرار إنشاء الجمعية التعاونية الاستهلاكية وانتهى إلى القول بأن الجمعية التعاونية ومجلس إدارتها هو المسئول عن وضع تنظيم وتخطيط لأعمالها وأعمال العاملين فيها وأن عمل رئيس مجلس إدارة المؤسسة قاصر على التوجيه والإرشاد ولا يتدخل في الجزئيات والتفصيلات . وأنه مع ذلك لم يتوان عن أداء واجباته وأنه عندما لاحظ وجود إهمالات في حسابات وتصرفات مدير فرع اسكندرية في أغسطس سنة ١٩٦٢ كلف



مراقب عام الجمعية ومدير الشؤون القانونية بالتحقيق الذي انتهى بإصدار قرار بنقل مدير الفرع وأرسل أوراق التحقيق إلى النيابة الإدارية وأنه لا يسأل عن عملية الثلاثيات لأن أحدا لم يقاتحه في شأنها وأنه مع ذلك فقد تم شراؤها قبل العمل بالمادة ١١٦ مكرر ب . وقال الحكم " أنه استبان للمحكمة من الاطلاع على ملف النيابة الإدارية أن المطعون ضده الساج أصدر أمرا بنقل مدير فرع اسكندرية في ١٨/٨/١٩٦٢ وكلف مراقب عام المؤسسة بالتحقيق معه فقام بإجراء تحقيقات تناولت الإهمال الذي لمسه في أعمال الحسابات والإنشاءات وعملية شراء الخضر والفاكهة ثم أحال هذا التحقيق إلى النيابة الإدارية بتاريخ ٢٧/٣/١٩٦٣ . ثم عرض الحكم إلى دفاع المطعون ضده الثامن في هذه التهمة ويحمل في قوله إنه لم يقصر ولم يهمل في شيء وأن الجمعية لا تتبع النظام الحكومي في البيع والشراء ولا تخضع إلى لائحة المناقصات والمزايدات . وقدم خطابا مؤرخا في ٢٤/٢/١٩٦٥ من عضولجنة إدارة الجمعية مؤكدا هذا الرأي . وأنه وضع لائحة تنظيمية مماثلة لللائحة مركز الشاى الذى كان يديره قبل تعيينه مديرا للجمعية . وهذه اللائحة تبين إختصاص جميع العاملين في الجمعية ولائحة الجزاءات وأن تلك القرارات صدرت تباعا ، ومؤداها أن العمل بالإنشاءات قد نيط بلجنة مشكلة من ثلاثة أحدهما الطاعن الأول - أصدر مدير الفرع قرارا بتشكيلها بحيث لا يجوز أن ينفرد أحدهما بالعمل في وحدة الإنشاءات ، وأن يجب المبالغ من الخزينة يتم بإيصالات معتمدة من مدير الفرع وهى لا تخلى مسئوليته إلا إذا قدم الفواتير المؤيدة للمبالغ التى صرفت وأن من حق فروع الجمعية إذا لاحظت عجزا أو شبه عجز أوقام لديها شك أن تبلغ النيابة العامة وأن مدير كل فرع هو المسئول عن الإشراف والرقابة على أعمال الموظفين والتبليغ عن أخطائهم . ثم أثبتت المحكمة إطلاعها على المستندات التى قدمها وأهمها - محضر إجتماع رؤساء الحسابات في ٢٨/١٢/١٩٦٢ الذى حدد فيه إختصاصات إدارة الحسابات المختلفة ومسئولية كل إدارة عن سلامة التخزين بالمخازن والمجمعات . والثلاثيات والتأكد من حسن سير العمل وأن أى موظف يتسلم نقدية بإيصال مؤقت يجب عليه أن يسوى المبلغ في نفس اليوم أو يقدم مذكرة بما تم وأن الإدارة المالية يتبعها جميع أقسام الحسابات التى عليها أن تمسك دفاتر منتظمة . ثم أوضح المحضر عدد الإدارات المختلفة وإختصاصاتها وواجباتها . ثم قرار رقم ٥٠

لسنة ١٩٦٢ بوضع تنظيم جديد للجمعية أرسلت صورته إلى المؤسسة في ١٤/٣/١٩٦٣ ويتضمن تنظيم الجمعية وفروعها وإنشاء إدارة للتخطيط والمتابعة وهي تقوم بإجراء البحوث ووضع الخطة مع باقي الإدارات بعد الحصول على كافة المعلومات اللازمة لقيام القسم بأبحاثه حتى تكون الجمعية على علم بأحدث النظم التي يمكن تطبيقها . ثم إنشاء قسم المتابعة لتنفيذ الميزانية وتتبع المدير العام وإدارة الشؤون القانونية التي تختص بجميع علاقات الجمعية القانونية مع الغير وإجراء التحقيقات . ثم قسم التفتيش ويقوم بمهمة التفتيش للأطمئنان على حسن سير العمل بالجمعية وهو يشمل التفتيش المالي والإداري ويتبع المدير العام لإدارة العلاقات العامة . ثم إنشاء إدارات تتبع نائب المدير العام للشؤون التجارية ومنها إدارة الخضر والفاكهة وإدارة النقل ويلحق بكل إدارة قسم للحسابات يتولى المراجعة بين ما تم شراؤه وما تم بيعه بحيث لا تصرف الخزنة مبلغا ولا تقوم بتسويته إلا بعد التأشير بحصول الموافقة فعلا كما قدم بيانا بعدد المهندسين بالجمعية وعدة إعلانات في الصحف اعتبارا من أغسطس ١٩٦٣ عن احتياج الجمعية إلى فنيين . ثم خطابات المؤسسة من تاريخ ٢٩/١١/١٩٦١ بطلب مهندسين فنيين للتبريد والمعمار . ثم بيانا تفصيليا مطولا بالمنشورات واللوائح الأخرى المقدمة من هذا المتهم لتنظيم العمل بالجمعية . وخلص الحكم بعد سرد تلك الوقائع إلى "إن هذه المحكمة تنتهي من استعراض تفصيلات دفاع هذين المتهمين وما قدماه من مستندات في الدعوى بصدد جريمة الإهمال . أنه لا محل لمناقشة جرائم الإهمال بصدد ارتكاب جريمة الاختلاس في المخزن رقم ٣ أو في عهدة الخضر والفاكهة أو في عملية الثلاثجات أو في وحدة النقل بعد أن ثبت عدم وجود اختلاسات أو أضرار بالنسبة لتلك التهم جميعا . وأنه بالنسبة إلى تهمة الاختلاس المسندة إلى الطاعنين الأول والثاني فقد ثبت أن الغالبية الغالبة من الأعمال التي قام بها الأول تمت قبل العمل بالمادة ١١٦ مكررب في ٢٥/٧/١٩٦٢ . وأنه بالنسبة إلى الثاني فإن المبلغ الذي نسب إليه اختلاسه لا يتجاوز ٥٦٢ جنيها وأن النظام الذي كان متبعها في أعمال الإنشاءات لو نفذ من إدارة الإسكندرية كما وضع . لحال إلى درجة كبيرة دون وقوع أضرار ... وأنه لو طبق النظام الذي وضعه المطعون ضده الثامن لكان في تطبيقه ضمان بعدم تلاعب الطاعن الأول ... ولما قام منفردا بصرف مبالغ من الخزينة موقعا عليها منه ولما كان أمين الخزينة ليس لها له



لو أنها كانت موقعا عليها من مدير الفرع .. ومن ثم فإن المطعون ضدهما السابع والثامن لم يهمل في وضع الأنظمة التي تكفل عدم التلاعب بأموال الجمعية واختلاصها ... وأنه بالنسبة إلى المطعون ضده الرابع ( مدير الفرع ) فإن النيابة لم تقدمه بتهمة الإهمال عن هذا التصرف ، ولا محل للناقشة في ذلك بعد أن تبين بأن هذا المتهم قد رفعت يده عن العمل في الفرع في أغسطس ١٩٦٢ . وأن المادة ١١٦ مكررب لا تمتد إلى التصرفات السابقة على تاريخ العمل بها " . واستطرد الحكم فقال " إن الأنظمة التي كانت متبعة ... لو طبقت تطبيقا سليما من إدارة الحسابات ومن وحدة المخازن ووحدة الخضر لما حصل التخطيط الذي أظهر وجود اختلاسات لا وجود لها ... وأن المطعون ضدهما السابع والثامن لم يتوانيا عن وضع تخطيطات لمواجهة التوسع في أعمال الجمعية ... " ثم ناقش الحكم المستندات المقدمة منهما والتي سلف بيانها ... وقال " إنه ليس صحيحا أنهما لم يعنيا بتوفير الفنين بالجمعية . وأن ما قدم من مستندات من مدى نشاط الجمعية وأرباحها في فترة عمل المتهمين يدل على أن تلك الفترة لم تنته لا بالاضرار بالاقتصاد القومي ولا بالجمعية بل على العكس فإن أرباحها التي كانت في سنة ١٩٥٧ لا تتجاوز ٤٩١٧٢ جنيها في مركز الشاى أصبحت في سنة ١٩٦٣ - ١٩٦٤ تتجاوز المليون من الجنيئات . وهذا يدل على المجهود الشاق الذي بذله كل منهما في هذا المشروع الحيوى . ثم قال الحكم " إن المطعون ضده السابع لم يكن من عمله التفتيش على المجمعات أو شراء التلاجات أو الخضر أو الإشراف على أعمال الإنشاءات . وأن مهمته هي مراجعة اللوائح والأنظمة التي يضعها مجلس إدارة الجمعية لعرضها على مجلس إدارة المؤسسة لاعتمادها أو تعديلها طبقا لنص المادة ٥٥ من القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بنظام لأئحة العاملين ، كما أن عليه تنفيذ ما يضعه مجلس إدارة المؤسسة من لوائح بنظام الرقابة على الجمعيات طبقا للمادة ٧ من القرار الجمهورى رقم ٢٣٤٧ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء المؤسسة التعاونية الاستهلاكية ... وأنه إذا كان قد تدخل في الإشراف فعلا على فرع الاسكندرية فقد كان دافعه في ذلك تحقيق المصلحة العامة . وليس أدل على ذلك من أنه إذ نأى إلى علمه أمر تلك الإهمالات المنسوبة إلى مدير الفرع - أمر بنقله من الاسكندرية وتحقيق ما ظهر له من إهمالات في الحسابات وأعمال الإنشاءات وحسابات الخضر والفواكه وغيرها وناط ذلك



بمراقب عام المؤسسة ومدير الشؤون القانونية . ثم أحال نتيجة التحقيق إلى النيابة الإدارية التي أقامت الدعوى التأديبية ضد بعض المتهمين وأرجأت البت بالنسبة إلى التهم المسندة إلى الباقين حتى تنتهى النيابة العامة من التحقيق معهم . ومثل هذا التدخل من المتهم يستحق التقدير والتنويه وليس الانتقاد والازدراء .

وانتهت المحكمة إلى أنه ” يستبين من استعراض الوقائع السابقة جميعها انتفاء ما قيل من أن المتهمين التاسع والعاشر ( المطعون ضدهما السابع والثامن ) أهملوا إهمالا جسيما أو لم يضعوا أنظمة لحسن سير العمل بعد أن ثبت أن الأنظمة التي كانت سائدة لو طبقت تطبيقا سليما لما وقع خطأ أو ارتباك ولما أجهد الخبراء أنفسهم إجهادا شاقا كي يستخلصوا نتيجة تلك الحسابات . ولو طبق مدير فرع الإسكندرية تلك التعليمات بالاستعانة بلجنة الإنشاءات مجتمعة بدلا من الطاعن الأول وحده — وهذا سابق على العمل بالمادة ١١٦ مكرر (ب) لكان من المحتمل ألا تقع اختلاسات في هذا الفرع . وفي جميع الأحوال فلم يترتب على تلك الإهمالات الحسابية أو المخزنية أى ضرر اللهم إلا بالنسبة لوحدة الإنشاءات كما سبق البيان ولا يسأل عن ذلك رئيس المؤسسة أو رئيس الجمعية ” . ثم خلاص الحكم إلى ” أنه بعد استعراض وقائع تلك الدعوى وبعد الاستماع إلى شهادة السيد نائب رئيس الوزراء لشؤون التموين . فإن هذه المحكمة ترى أن الجمعية التعاونية وفروعها قد حققت نجاحا في خدمة الشعب لا يمكن أن ينال أو يقلل منه وقوع بعض الإهمالات من جانب قسم حسابات الإسكندرية في فترة إنشاء الجمعيات ” . لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة لا تجادل في صحة إسناد الحكم لما أورده من القرارات المحددة لاختصاصات رئيس مجلس إدارة المؤسسة ورئيس مجلس إدارة الجمعية والعاملين فيها أو في اللوائح والأوامر والمنشورات التي وضعها المطعون ضده الثامن لتنظيم وإدارة الجمعيات أو في اختصاص إدارة التخطيط ؛ وضع خطة العمل مع باقي الإدارات أو في اختصاص المطعون ضده الرابع في إدارة فرع الإسكندرية ومسئوليته عن تطبيق النظام العام الموضوع لعملية الإنشاءات والتي لا تسمح بانفراد الطاعن الأول بها ، أو في أقوال السيد نائب رئيس الوزراء لشؤون التموين أو الشهود الذين أشار الحكم إليهم أو في استلام

ميشيل بسطوروس مستندات وحدة الخضر والفاكهة واسترداد المطعون ضدهما الأول والثاني الإيصالات المؤقتة بالمبالغ التي كانت في عهدتهما والمرفقة بالمفردات . وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضبوطة أن بنيامين شنوده مدير الإدارة المالية قال في شأن التسوية الحسابية إن المطعون ضده الثامن أمره بإجرائها حتى تظهر الميزانية في أدق صورها ثم أمر بمراجعة المستندات بعد ذلك وأنه بخصوص الإنشاءات فقد حول الأمر إلى المهندس المختص ( حسين حشيش ) لمراجعتها وبعد أن قدم تقريراً أثبت فيه أن المبالغ التي صرفها كرم منصور بمبالغ فيها أمر على أثر ذلك بتبليغ النيابة الإدارية من هذا العجز الذي ظهر في عهدة الطاعن الأول ( كرم منصور ) . وأضاف أن من رأيه أنه لو لم تتم التسوية الحسابية ولم تظهر هذه المبالغ المتعلقة في المصروفات لكنت النتيجة أنها تظهر كأرباح وهمية لا تتناسب مع المصروفات وتكون الميزانية لا تمثل المركز الحقيقي للجمعية وأنه "إذا لم تعمل تسوية فلا تعمل ميزانية" . "وأن الإيصالات المؤقتة لا ترد إلى الموظفين إلا بعد توريد البضاعة ومراجعة المستندات" . كما قرر مدير عام الجمعية وله سلطات مجلس الإدارة كما سلف . أن الجمعية لا تتقيد بالنظم الحكومية سواء في تعيينات الموظفين أو في إدارة أعمالها وقال السيد نائب رئيس الوزراء لشئون التموين أمام المحكمة أنه طلب من القائمين على الجمعيات أن يكسروا اللوائح وأن الجمعيات حققت رسالتها في حدود إمكانياتها البشرية ومستوى العاملين الثقافي والاجتماعي والأخلاقي وظروف إنشائها وما طرأ عليها من توسع سريع وأن الجمعيات المماثلة في بلاد أخرى تبلغ نسبة السرقات والاختلاسات فيها ١٠٪ — ويعتبرها المسؤولون عنها أنها ناجحة وأن تشديد الرقابة لن يكون له من نتيجة سوى تقليل المبيعات وإبعاد المستهلكين — وأنه في سنة ١٩٦٣ سمع من رئيس المؤسسة أن حسابات الإنشاءات غير دقيقة وطلب تحويل المسئول إلى النيابة الإدارية وحول إليها فعلا وعلم منه أنه استجمل تلك النيابة مرة أخرى وأنه فيما يتعلق بعملية الخضر والفاكهة فإنها تسير بطريقة بدائية ويتحكم فيها المنتج وتاجر الجملة في شأن أصنافها وتعبئتها وأن الجمعية لم تخالف القوانين واللوائح وأنه هو الذي أمر باستئجار سيارات النقل لسد حاجة المستهلكين

ولو بقيت بعض الوقت بدون عمل ونفى وجود أية فوضى في جمعية اسكندرية .  
 لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى  
 وأحاط بعناصرها ووازن بين أدلة الثبوت والنفي فيها واستخلص بحق عدم توافر  
 أركان جريمة الإهمال الجسيم في حق المتهمين بارتكابها وأورد ما أدلى به نائب  
 رئيس الوزراء لشئون التموين في حدود رأيه من تزكية للقائمين على إدارة تلك  
 الجمعيات باعتباره المهيم على شئون التموين وله سلطة الإشراف والتوجيه  
 على الجمعيات ومن اختصاصه أن يلم الما ما كافيًا ومسئولا بكل ما يتعلق بها .  
 فإن من حق محكمة الموضوع أن تعول على تلك الشهادة وأن توليها ثقها واطمئنانها .  
 أما ما تقوله النيابة من قصور الحكم في إبداء رأيه في الأضرار الأدبية التي وقعت  
 وفي تهمة الأضرار بالمصالح الاقتصادية والقومية التي وجهتها إلى المتهمين بإحدى  
 الجلسات وبعد تقديمهم إلى المحاكمة عن الجرائم المحددة في قرار الإتهام .  
 فإنه فضلا عن أن النيابة لم تبين ماهية تلك الأضرار وكيف أنها وقعت نتيجة  
 للجرائم المسندة إلى المتهمين ولم تقم دليلا على أن هذه الأضرار كانت محقة فعلا  
 وليست احتمالية ، فإن الثابت من الحكم أنه حيثما نفى حصول ضرر للجمعيات  
 فقد تحدث عنه بصفة عامة ومؤدى عدم توافره في جرائم الاختلاس وهي الأصل  
 في الإتهام أنه ينسحب تبعا إلى نفى حصول أية أضرار بالمصالح الاقتصادية  
 والقومية للبلاد ومع ذلك فإن الحكم إذ عرض إلى التهمة المسندة إلى المطعون  
 ضدهما السابع والثامن المؤسسة على أنهما تسببا في إلحاق ضرر جسيم بمصلحة  
 قومية واقتصادية للبلاد فإنه يتحدث عن تلك الأضرار بصفة عامة أيضا فقال  
 "إن ما تقدم من مستندات عن مدى نشاط الجمعية وأرباحها في فترة المتهمين  
 بالجمعية وبالمؤسسة يدل على أن تلك الفترة لم تنته لا بالأضرار بالاقتصاد القومي  
 ولا بالجمعية" . وهو ما ينعطف على باقي المتهمين الذين كانوا يعملون في الجمعيات  
 في فترة رئاسة المطعون ضدهما السابع والثامن لم التي انتهت بعدم وقوع أضرار  
 بالاقتصاد القومي — ويكفى للرد على ما نسب إلى هؤلاء المتهمين من التسبب



في تلك الأضرار الوهمية . لما كان ذلك ، فإنه لا يكون هناك محل لرمى الحكم بما رمت به الطاعنة . وكل ما تنعاه في هذا الشأن إنما ينحل في حقيقته إلى جدل موضوعي في تقدير أدلة البراءة التي اطمأنت إليها المحكمة وركنت إلى الأخذ بها والتعويل عليها وهو ما لا يجوز إثارتة أو المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين السركي ، ومحمد مبري ، وجمال المصفاوي ، ونصر الدين حزام .

(٩٥)

### الطعن رقم ١٩٦٤ لسنة ٣٥ القضائية

موظفون عموميون . شركات . مؤسسات عامة . دعوى جنائية . "إقامتها" .

العاملون بشركة أتوبيس المنوفية لا يعتبرون موظفين أو مستخدمين عامين . تأميم هذه الشركة  
بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وما ترتب عليه من أيلولة ملكيتها للدولة لم يغير من نظامها القانوني  
أو من طبيعة العلاقة العقدية التي تربطها بالعاملين فيها . مريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية  
على موظفي وعمال هذه الشركة .

خضوع العاملين في المؤسسات العامة لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة .

اعتبار العاملين بالشركات — التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بتعيين  
ما بآية صفة كانت — في حكم الموظفين أو المستخدمين العاملين في مجال تطبيق نصوص جرمي الرشوة  
والاختلاس لحسب دون سواء فلا تتجاوز إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ إجراءات .

القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وإن قضى  
بتأميم شركة أتوبيس المنوفية وأيلولة ملكيتها إلى الدولة ، إلا أنه نص على احتفاظ  
الشركات المؤممة بشكلها القانوني وعلى استمرارها في مزاولة نشاطها . وقد ألحق  
قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ — بإنشاء المجلس الأعلى  
للمؤسسات العامة — تلك الشركة بالمؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي ، وأفصح  
الشارع في أعقاب هذا القانون عن اتجاهه إلى عدم اعتبار موظفي وعمال مثل  
هذه الشركات من الموظفين أو المستخدمين العاملين بما نص عليه في المادة الأولى

من لأئحة نظام موظفى وعمال الشركات التى تتبع المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ - من سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفى وعمال هذه الشركات واعتبار هذا النظام جزءا متما لعقد العمل . وقد عاد الشارع إلى تأكيد هذا الحكم بإيراده إياه فى المادة الأولى من لأئحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتى حلت محل تلك اللأئحة السابقة ، وفى ذلك كله آية بيته على أن تأميم تلك الشركات وما ترتب عليه من أيلولة ملكيتها للدولة لم يغير من نظامها القانونى أو من طبيعة العلاقة العقدية التى تربطها بالعاملين فيها ، فى حين أن الشارع جرى على خلاف ذلك فى شأن العاملين فى المؤسسات العامة بما نص عليه فى المادة الأولى من لأئحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ من خضوعهم لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفى الدولة . وكلما رأى الشارع اعتبار العاملين بالشركات فى حكم الموظفين أو المستخدمين العاملين فى موطن ما أورد به نصا كالشأن فى جريمة الرشوة واختلاس الأموال الأميرية حيث أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أن يعد فى حكم الموظفين العموميين - فى تطبيق نصوص الجريمتين المشار إليهما مستخدمو الشركات التى تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة فى مالها بنصيب ما بأية صفة كانت ، بفعل هؤلاء العاملين فى حكم أولئك الموظفين العاملين فى هذا المجال المعين فحسب دون سواء ، فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية فيما أسبغته من حماية خاصة على الموظف العام .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم أول طنطا : سرق السلال ومحتوياته المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوك لنظيره حنفى عباد . وطلبت عقابه بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات . ومحكمة قسم أول طنطا الجزئية قضت حضوريا فى ٣ أكتوبر سنة ١٩٦٤ عملا بمادة



الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل والتفاد . فاستأنف المتهم هذا الحكم . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة طنطا الابتدائية دفع الحاضر مع المتهم بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة . وقضت المحكمة المذكورة حضوريا في أول نوفمبر سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة ، قد أخطأ في القانون ذلك بأنه اعتبر المطعون ضده مستخدما عاما — بوصفه عاملا في شركة مؤمنة آلت ملكيتها إلى الدولة بصفتها العامة — وأسبغ عليه الحماية المقررة في الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية في شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية عليه إلا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة ، في حين أن التأميم لم يغير من العلاقة التعاقدية التي تربط الشركات المؤمنة بالعاملين فيها .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن المطعون ضده يعمل محصلا بشركة أوتوبيس المنوفية وأن الجريمة المستندة إليه قد وقعت منه في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ أثناء تأدية عمله وأن الحكم المطعون فيه قد استجاب للدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة في قوله : ” وحيث إنه تبين لهذه المحكمة أن المتهم — المطعون ضده — يعمل بشركة أمت وأصبحت مملوكة للدولة بصفتها العامة مما ترى معه أن تعبير المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية بشأن المستخدم العام إنما يندرج فيه المتهم وأمثاله بصرف النظر عن طبيعة القانون الذي يحكم علاقته بالجهة التي يعمل فيها ، ذلك أن المشرع قد قصد من إيراد المادة ٦٣ إجراءات هو إسباغ نوع من الحماية على مستخدمى الدولة ، والحكمة التي توخاها الشارع بإيراد هذا النص كما تتوافر بصدد من تعنيهم هذه العبارة في مفهومها القديم فهي تتوافر أيضا بالنسبة لمستخدمى الشركات المؤمنة بالمفهوم الجديد الذي لا بد وأن يؤخذ به حتى يتحقق قصد الشارع لما سبق الإبانة عنه من أن هذه الشركات أضحت مملوكة

للدولة بصفقتها العامة ومن ثم كان الدفع فى محله متعين القبول . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الصادر فى ٢٠ من يوليه سنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وإن قضى بتأميم شركة أوتوبيس المنوفية — التى يعمل بها المطعون ضده — وأيلولة ملكيتها إلى الدولة ، إلا أنه نص على احتفاظ الشركات المؤتممة بشكلها القانونى وعلى استمرارها فى مزاولة نشاطها . ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ الصادر فى ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة قد ألحق تلك الشركة بالمؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى . وكان الشارع قد أفصح فى أعقاب هذا القانون عن اتجاهه إلى عدم اعتبار موظفى وعمال مثل هذه الشركات من الموظفين أو المستخدمين العامين بما نص عليه فى المادة الأولى من لائحة نظام موظفى وعمال الشركات التى تتبع المؤسسات العامة الصادرة فى ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٦١ بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ — من سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفى وعمال هذه الشركات واعتبار هذا النظام جزءاً متمازاً لعقد العمل ، وقد عاد المشرع إلى تأكيد هذا الحكم بإيراده إياه فى المادة الأولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة فى ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتى حلت محل تلك اللائحة السابقة ، وفى ذلك كله آية بيّنة على أن تأميم تلك الشركات وما ترتب عليه من أيلولة ملكيتها للدولة لم يغير من نظامها القانونى أو من طبيعة العلاقة العقدية التى تربطها بالعاملين فيها ، فى حين أن الشارع جرى على خلاف ذلك فى شأن العاملين فى المؤسسات العامة بما نص عليه فى المادة الأولى من لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة فى ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦١ بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ من خضوعهم لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفى الدولة . وكلما رأى الشارع اعتبار العاملين بالشركات فى حكم الموظفين أو المستخدمين العامين فى موطن ما أورد به نصاً كالشأن فى جرمية الرشوة واختلاس الأموال الأميرية حيث أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أن يعد فى حكم الموظفين العموميين — فى تطبيق نصوص الجزئيتين المشار إليهما مستخدمو الشركات التى تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة

في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت ، بفعل هؤلاء العاملين في حكم أولئك الموظفين العاملين في هذا المجال المعين فحسب دون سواء ، فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما أسبقته من حماية خاصة على الموظف العام . وإذا ما كان المطعون ضده لا يخضع لأحكام قوانين ونظم الوظائف العامة ، فلا يعد موظفا عاما ، فان الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى اعتباره مستخدما عاما ورتب على ذلك انعطاف تلك الحماية عليه والاستجابة للدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذي صفة ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويتعين لذلك نقضه والقضاء برفض هذا الدفع . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الاستئناف ، فيتعين أن يكون النقض مقرونا بالإحالة .



## جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين السركي ، وجمال المرمفاوي ، ومحمد عبد المعم حمزوي ، وبطرس زغلول .

( ٩٦ )

### الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٦ القضائية

(أ، ب) عقوبة . ارتباط . إصابة خطأ . كلاب . استئناف .

( ١ ) العبرة في تحديد العقوبة المقررة لأشد الجرائم التي يقضى بها على الجاني بالتطبيق للسادة ٣٢ عقوبات هي بتقدير القانون للعقوبة الأصلية وفقا لترتيبها في المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ عقوبات لا بما يقدره القاضي في الحكم على ضوء ما يرى من أحوال الجريمة ، ودون تحويله سن وتطبيق عقوبة لم يقررها أى القانونين يستمدها من الحدين الأقصى والأدنى الأشدين في كليهما . اتحاد العقوبتين درجة ونوعا . وجوب المقارنة بينهما على أساس الحد الأقصى للعقوبة الأصلية دون اعتداد بالحد الأدنى .

العقوبة المقررة لجريمة الجرح الخطأ أشد من تلك المقررة لجريمة ترك كلب بالطريق دون مقود أو كامة .

(ب) قضاء الحكم المستأنف بتفريم المتهم خمسة جنيات عن الجريمة الأولى ( الجرح الخطأ ) وعشرة جنيات عن الجريمتين الأخريين ( ترك كلب بالطريق بدون مقود أو كامة وعدم قيده بالسجل الخاص ) . استئناف الحكم من المتهم وحده . قضاء الحكم المطعون فيه بتعديل الحكم المستأنف وتقريره عشرة جنيات عن الجرائم الثلاث مع تطبيق المادة ١/٣٢ عقوبات بالنسبة إلى الجريمتين الأوليين ومعتبرا الثانية هي صاحبة العقوبة الأشد . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه على ألا يجاوز حد العقوبة الحد الأدنى الذي قضى به الحكم المستأنف وذلك بتفريم المتهم خمسة جنيات عن التهمتين الأوليين وعشرة جنيات عن التهمة الثالثة .

١ — العبرة في تحديد العقوبة المقررة لأشد الجرائم التي يقضى بها على الجاني بالتطبيق للمادة ٣٢ من قانون العقوبات هي بتقدير القانون للعقوبة الأصلية وفقاً لترتيبها في المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ من قانون العقوبات ، لا وفقاً لما يقدره القاضي في الحكم على ضوء ما يرى من أحوال الجريمة ، ودون تحويله سن وتطبيق عقوبة لم يقرها أى القانونين يستمدها من الحدين الأقصى والأدنى الأشدين في كليهما فإن اتحدت العقوبتان درجة ونوعاً تعين المقارنة بينهما على أساس الحد الأقصى للعقوبة الأصلية دون اعتداد بالحد الأدنى . وإذا نص القانون على عقوبتين أصليتين لكل من الجرائم المرتبطة كان الاعتبار بالحد الأقصى المقرر للعقوبة الأعلى درجة ولو كانت العقوبة الأدنى درجة — التخيرية في الجريمتين — مقيدة بحد أدنى ، ذلك بأن العقوبة الأعلى درجة تمثل أبلغ ما يهدد الجاني من شدة في حين أن العقوبة الأدنى درجة وإن تمثل فيها قصارى ما يأمله المجرم من رحمة بيد أنه يظل معرضاً لتطبيق الحد الأقصى للعقوبة الأعلى درجة ، ومن ثم كان تيقن درء ذلك الخطر أولى من التعلق بمجرد أمل محل نظر . ولما كان يبين أن عقوبتي الجريمتين الأوليين ( الجرح الخطأ وترك الكلب في الطريق دون مقود أو كرامة ) وإن اتحدتا في الدرجة والنوع وفي خيار القاضي في إيقاع أحدهما أو كليهما ، واتفقتا في الحد الأقصى للغرامة وفي الحد الأدنى للحبس إلا أنهما اختلفتا في الحد الأقصى للحبس فهو أشد في الأولى منه في الأخرى ، وفي الحد الأدنى للغرامة فهو أشد في الأخرى منه في الأولى . ومن ثم فإن تلك الجريمة الأولى هي صاحبة العقوبة الأشد المتعين القضاء بها دون غيرها عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات .

٢ — لما كان الحكم المستأنف قد قضى بتغريم المطعون ضده ( المتهم ) خمسة جنيهاً عن الجريمة الأولى ( الجرح الخطأ ) وهي تدخل في نطاق الغرامة الجائز توقيعها عن هذه الجريمة — وعشرة جنيهاً عن الجريمتين الأخريين ( ترك الكلب في الطريق دون مقود أو كرامة وعدم قيده بالسجل الخاص ) ، وكان المحكوم عليه هو الذى استأنف وحده ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المطعون ضده عشرة جنيهاً عن الجرائم الثلاث معملاً الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى الجريمتين

الأولين ومعتبرا الثانية هي صاحبة العقوبة الأشد من الأولى في حين أن العكس هو الصحيح ، مما كان يقتضى القضاء بالعقوبة المقررة للجريمة الأولى إعمالا للفقرة آتية الذكر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه وتصحيحه على أن لا يجاوز حد العقوبة ذلك الحد الذى قضى به الحكم المستأنف وذلك بتغريم المطعون ضده خمسة جنيهاً عن التهمتين الأوليين وعشرة جنيهاً عن التهمة الثالثة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ١٤ يونيه سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم مصر الجديدة : ( ١ ) تسبب خطأ فى إصابة على محمد على وكان ذلك ناشئة عن إهماله وعدم تحرزه بأن ترك كلبه بالطريق دون مقود وكلمة فعض المجنى عليه وحدثت به الإصابات المبينة بالتقرير الطبى . ( ٢ ) ترك كلبه بالطريق دون مقود أو كلمة . ( ٣ ) لم يقيد كلبه بالسجل الخاص . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات والقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ وقرار الزراعة . ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت غيابيا فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٤ عملا بمادة الاتهام والمادة ١/٣٢ من قانون العقوبات بتغريم المتهم خمسة جنيهاً عن التهمة الأولى وعشرة جنيهاً عن التهمتين الثانية والثالثة . فعارض المحكوم عليه فى هذا الحكم . وقضى فى معارضته بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٤ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا فى ١٥ فبراير سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم عشرة جنيهاً عن التهم الثلاث إعمالا للمادة ١/٣٢ ع بالنسبة للجريمتين الأوليين . فطعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض . الخ .



## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجرائم الجرح الخطأ وترك كلبه بالطريق دون مقود أو كمامة وعدم قيده بالسجل الخاص ، وقضى بتغريمه عشرة جنهات عن هذه الجرائم ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه انتهى إلى تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات في شأن الجريمتين الأوليين وأنزل على المطعون ضده العقوبة المقررة لثانيتين باعتبارها الأشد وحصرها في النطاق الذى قدره عنها الحكم الابتدائي بدعوى أنه لا يسوغ مضارة المتهم — المطعون ضده — باستئنائه ، في حين أن العقوبة المقررة للجريمة الأولى بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ هي الواجبة الاعتبار بمثابة الأشد ، وكان لزاما المعاقبة عنهما بالغرامة المقضى بها ابتدائيا عن الجريمة الأولى وقدرها خمسة جنهات أخذا بمنطق الحكم المطعون فيه من قيام الارتباط بين الجريمتين المشار إليهما ، والمعاقبة عن الجريمة الثالثة بالغرامة المقضى بها ابتدائيا عن هذه الأخيرة والجريمة الثانية معا وقدرها عشرة جنهات وبهذا وذاك لا يربو مجموع ما يقضى به استئنافيا عما قضى به ابتدائيا .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بوصف أنه في يوم ١٤/٦/١٩٦٤ بدائرة قسم مصر الجديدة : ( ١ ) تسبب خطأ في إصابة على محمد على بأن ترك كلبه بالطريق العام دون مقود وكمامة فعقر المجنى عليه وحدثت به الاصابات الميينة بالتقرير الطبي ( ٢ ) ترك كلبه بالطريق دون مقود أو كمامة ( ٣ ) لم يقيد كلبه بالسجل الخاص . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات ، والقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن الكلاب ومرض الكلب ، وقرار وزير الزراعة الرقم ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ فدانت محكمة أول درجة حضوريا عن تلك الجرائم الثلاث وعاقبته عن أولها بتغريمه خمسة جنهات وعن الآخرين بتغريمه عشرة جنهات عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات لوقوعهما لغرض واحد ولما بينهما من ارتباط لا يقبل التجزئة . ولما أن استأنف ، قضى الحكم

المطعون فيه بتغريمه عشرة جنيهاً عن تلك الجرائم جميعاً إعمالاً للفقرة الأولى من تلك المادة في شأن الجريمتين الأوليين لنشوءهما عن فعل واحد على تقدير أن الثانية تكون ركن الخطأ في الأولى ، وأنها هي — أي الجريمة الثانية — ذات العقوبة الأشد ، وتأسيساً على عدم جواز الصعود بمقدار الغرامة عن القدر المقضى به ابتدائياً عن الجريمة الثانية درء المضارة المتهم باستئنافه لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات التي أعملها الحكم المطعون فيه تقضى بأنه إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها ، وكانت العقوبة المقررة للجريمة الأولى — الجرح الخطأ — المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات — المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ المطبقة على واقعة الدعوى الثابتة في الحكم — هي الحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين ، وكانت عقوبة الجريمة الثانية — ترك الكلب في الطريق دون مقود أو كمامة — المنصوص عليها في المادة ١٤ من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن الكلاب ومرض الكلب هي الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تزيد على خمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين ، وكان يبين من ذلك أن عقوبتي الجريمتين وأن اتحدتا في الدرجة والنوع وفي خيار القاضي في إيقاع إحداها أو كليهما واتفقتا في الحد الأقصى للغرامة وفي الحد الأدنى للحبس ، إلا أنهما اختلفتا في الحد الأقصى للحبس فهو أشد في الأولى منه في الأخرى وفي الحد الأدنى للغرامة فهو أشد في الأخرى منه في الأولى . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في تحديد العقوبة المقررة لأشد الجرائم التي يقضى بها على الجاني بالتطبيق للمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، هي بتقدير القانون للعقوبة الأصلية وفقاً لترتيبها في المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من قانون العقوبات ، لا وفقاً لما يقدره القاضي في الحكم على ضوء ما يرى من أحوال الجريمة ، ودون تحويله سن وتطبيق عقوبة لم يقرها أي القانونين يستمدداً من الحدين الأقصى والأدنى الأشدين في كليهما . فإن اتحدت العقوبتان درجة ونوعاً تعين المقارنة بينهما على أساس الحد الأقصى للعقوبة الأصلية دون اعتداد بالحد الأدنى . وإذا نص القانون على عقوبتين أصليتين لكل من الجرائم المرتبطة — كما هي واقع الحال في الدعوى المطروحة —

كان الاعتبار بالحد الأقصى المقرر للعقوبة الأعلى درجة ولو كانت العقوبة الأدنى درجة — التخييرية في الجريمتين — مقيدة بحد أدنى ، ذلك بأن العقوبة الأعلى درجة — وهي الحبس في الواقعة المطروحة — تمثل أبلغ ما يهدد الجاني من شدة في حين أن الغرامة وإن تمثل فيها قصارى ما يأمله المجرم من رحمة بيد أنه يظل معرضاً لتطبيق الحد الأقصى للعقوبة الأعلى درجة ، ومن ثم كان يتقن درء ذلك الخطر أولى من التعاقب بمجرد أمل محل نظر . لما كان ذلك ، وكانت عقوبة الغرامة المقررة في القانونين للجريمتين الأوليين متحدة في الحد الأقصى إلا أن هذا الحد بالنسبة إلى عقوبة الحبس أشد في الجريمة الأولى منه في الثانية ، ومن ثم فإن تلك الجريمة الأولى هي صاحبة العقوبة الأشد المتعين القضاء بها دون غيرها عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات . ولما كان الحكم المستأنف قد قضى بتغريم المطعون ضده خمسة جنيئات عن الجريمة الأولى — وهي تدخل في نطاق الغرامة الجائز توقيعها عن هذه الجريمة — وعشرة جنيئات عن الجريمتين الآخرين . وكان المحكوم عليه هو الذي استأنف وحده . وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المطعون ضده عشرة جنيئات عن الجرائم الثلاث . عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٢ المشار إليها بالنسبة إلى الجريمتين الأوليين ومعتبراً الثانية هي صاحبة العقوبة الأشد من الأولى في حين أن العكس هو الصحيح ، مما كان يقتضي القضاء بالعقوبة المقررة للجريمة الأولى إعمالاً للفقرة آتية الذكر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه وتصحيحه على أن لا يتجاوز حد العقوبة ذلك الحد الذي قضى به الحكم المستأنف ، وذلك بتغريم المطعون ضده خمسة جنيئات عن التهمتين الأوليين المرتبطتين بعشرة جنيئات عن التهمة الثالثة .



## جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الحشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
عبد مبرى ، وجمال المرحفاري ، ومحمد عبد المنعم حمزوي ، ونصر الدين عزام .

(٩٧)

الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٦ القضائية

(١ ، ب ، ج) قوة الشيء المقضى .

(١) إتحاد السبب في الدعويين — كشرط للحجية — مقتضاه أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم عنها هي بعينها الواقعة التي كانت محلا للحكم السابق . كون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى ، أو اتحادها معها في الوصف القانوني ، أو كون الواقعتين كلتيهما حلقة من سلسلة وقائع متماثلة ارتكبها المتهم لغرض واحد . غير كاف للقول بوحدة السبب .

(ب) متى يصح القول بوحدة الغرض ؟ عند اتحاد الحق المعتدى عليه .

(ج) جواز اختلاف السبب على الرغم من وحدة الغرض .

١ — إتحاد السبب في الدعويين — كشرط للحجية — مقتضاه أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم عنها هي بعينها الواقعة التي كانت محلا للحكم السابق ، فلا يكفي للقول بوحدة السبب أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى أو أن تتحد معها في الوصف القانوني أو أن تكون الواقعتان كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع متماثلة ارتكبها المتهم لغرض واحد — إذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التي يمتنع معها القول بوحدة السبب في كل منهما .

(م — ٥ — ج)

٢ — لا يصح القول بوحدة الغرض فيما يتعلق بالأفعال عند تكررها إلا إذا اتحد الحق المعتدى عليه .

٣ — قد يختلف السبب على الرغم من وحدة الغرض متى كان الاعتداء المتكرر على الحق قد وقع بناء على نشاط إجرامى خاص .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٦/١/١٩٦٣ بدائرة قسم الظاهر : بدد مبلغ النقود المبينة القدر بالمحضر والمملوك لمحمد حسين محمد حامى الكفراوى إضرارا به والمسلم إليه على سبيل الوكالة لتسليمه للمجنى عليه بقصد تحصيله من مستأجرى العقارات ملكه فاختمه لنفسه . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنيا قبله طالبا إلزامه بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة الظاهر الجزئية دفع الحاضر مع المتهم ( أولا ) بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ( ثانيا ) عدم جواز إثبات واقعة إستلام المبالغ المبددة بغير الكتابة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا فى ١٨/٤/١٩٦٤ عملا بمادة الإتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ١٠ ج عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . ( وأغفلت القضاء بمبلغ التعويض فى المنطوق ) فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت حضوريا فى ٢١/١١/١٩٦٥ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تبديد مال سلم إليه على سبيل الوكالة قد خالف القانون إذ لم يستجب لما دفع به من عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى اللجنة رقم ٧٥٣ سنة ١٩٦٣ جنح هابدين التى قضت فيها بالبراءة فى ٢٨ من يناير ١٩٦٣ وهو تاريخ لاحق

لهذا الذى أسندت إليه فيه التهمة موضوع الدعوى المطروحة وكذا الشأن بالنسبة لما دفع به من عدم جواز إثبات واقعة إستلام المبالغ التى قيل بتبديدها بغير الكتابة إذ أن أقوال البوابين لا تكفى لإثباتها .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أورد مؤدى اطلاع المحكمة على الصورة الرسمية للحكم الصادر فى اللجنة رقم ٧٥٣ سنة ١٩٦٣ عابدين ثم عرض بعد ذلك للدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى اللجنة سالفة الذكر وفنده فى قوله "إن واقعة الدعوى تختلف عن تلك التى سبق طرحها للفصل فيها باللجنة ٧٥٣ سنة ١٩٦٣ عابدين سالفة الذكر لاختلاف المجنى عليه فى كل من الدعويين وبالتالي اختلاف المال المبدد ، فقد يكون المتهم غير آثم فى حق المجنى عليها فى تلك اللجنة إلا أنه آثم فى حق المجنى عليه فى هذه الدعوى ولا شك أن ثمة استقلالاً وانفصالاً بين مال الشريكين فى العمارة ١٧ شارع محمد محمود رغم شيوع الملكية حيث إن الإرادة تنقسم بحصة كل من الشريكين فيه وما يقال من حصة أحد الشريكين النقدية لا يقال عن حصة الآخر وقد تلاقى حصة أحد الشريكين مصيراً غير ما تلاقى حصة الآخر . ثم إن المتهم قد لا تثبت وكالته فى التحصيل عن أحد الشريكين وتثبت مع ذلك عن الآخر ، ولا شك فيما تقدم بالإضافة إلى أن للدعى المدنى فى هذه الدعوى مالا آخر لا تشاركه فيه أخته ألفت الكفراوى ، وهو العمارة ١٣ شارع محمود فهمى المعمارى بالمسكاكينى وقد نيط بالمتهم تحصيل إيراداتها أيضاً بالوكالة عن المدعى المدنى وحده استقلالاً عن شقيقته المذكورة ، ولا شك أن فى ذلك ما ينفى قيام رابطة لا تقبل التجزئة بين واقعة هذه الدعوى واللجنة ٧٥٣ سنة ١٩٦٣ عابدين ويتعين لذلك رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها" . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فى مدوناته فى شأن قضية اللجنة رقم ٧٥٣ لسنة ١٩٦٣ عابدين ، وموضوعها تبديد الطامن لمبلغ ٣٨ ج خاص بشقيقة المجنى عليه فى الدعوى المطروحة من إيجار العمارة رقم ١٧ شارع محمد محمود بباب اللوق عن شهرى ديسمبر سنة ١٩٦٢ ويناير سنة ١٩٦٣ يبين منه أن واقعتهما مختلفة عن موضوع الدعوى المنظورة وهو تبديد الطامن حصة المجنى عليها فى إيجار العمارة سالفة الذكر عن هذين الشهرين وحصيلته إيجار عمارة أخرى



يستقل بملكيتها المحبى عليه وحده ويتولى الطاعن إدارتها بطريق الوكالة ، ذلك أن لكل من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها الغيرية التي يتمتع معها إمكان القول بوحدة الواقعة ، وكان الحكم قد استظهر في منطق سائغ أن الواقعتين لا يقوم بينهما من الارتباط المعنوي ما يقتضى النظر إليهما على اعتبار أن كلا منهما جزء من عمل جنائى واحد ، فإن الحكم إذا انتهى من بعد إلى رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً بما ذلك أنه من المقرر أنه لا يصح هذا الدفع في المواد الجنائية إذا لم يتوافر شرط اتحاد السبب ، في الدعويين ويجب للقول باتحاد السبب أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم عنها هي بعينها الواقعة التي كانت محلاً للحكم السابق ، ولا يكفي للقول بوحدة السبب في الدعويين أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى ، أو أن تتحد معها في الوصف القانونى أو أن تكون الواقعتان كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع متماثلة ارتكبتها المتهم بغرض واحد إذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التي يتمتع معها إمكان القول بوحدة السبب في كل منهما كما هو شأن الدعوى الماثلة ، كما أنه لا يصح القول بوحدة الغرض فيما يتعلق بالأفعال عند تكررها إلا إذا اتحد الحق المعتمد عليه فإذا اختلفا وكان الاعتداء عليه قد وقع بناء على نشاط إجرامى خاص — كما استظهره الحكم المطعون فيه بحق — فإن السبب لا يكون واحداً على الرغم من وحدة الغرض ومن ثم فيكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد في غير محله . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم بعد أن استعرض المستندات المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية قد عرض للدفع المبدئى من الطاعن بعدم قبول إثبات الوكالة إلا بالكتابة ورد عليه في قوله : ”إن وكالة المتهم من المدعى المدنى ثابتة من أوراق موقعة من المتهم سلم فيها بأنه يقبض مرتباً عن إدارة عمارتى المدعى المدنى ، ومن بديهيات القانون أن الإدارة تقتضى التحصيل عملاً بالمادة ٢/٧٠١ مدنى ، ولا يتصور عقلاً أن يدعى المتهم إشرافه على البوابين وقيامهم بالتحصيل لحساب المالك دون أن يحصل منهم ما حصلوه كما أنه لم يكن ثمة داع مطلقاً لأن يحرر المتهم كشوف حسابات ويستوقع المالك المحبى عليه على مخالصات نتيجة الحساب ثم ينص في كل كشف على تفصيل سداد الإيراد دون إشارة إطلاقاً إلى أن هذا السداد كان من البوابين للمالك ثم يحتفظ المتهم لنفسه بصورة من تلك الكشوف ، لم يكن ثمة داع مطلقاً

لأن يباشر المتهم كل هذه الأمور ما لم يكن بذلك يقدم كشفا عن حساب وكالته عن المجنى عليه تلك الوكالة التي ثبتت صراحة بتوقيع المتهم على قبضه أجرة عن إدارة العمارة . ومما يؤيد ذلك أيضا أنه لو صح منطق المتهم بأن كان يقوم برصد حسابات بإملاء المجنى عليه لما كان هناك ما يستدعي حصول المتهم على نسخة من كشف الحساب إلا أن يكون مستهدفا بذلك إثبات براءة ذمته وكان يتعين مسaire لهذا المنطق أن يكون البوابون طرفا في كشف الحسابات ما داموا بهم المحصلون ولا تبرأ ذمتهم قبل المالك إلا بخالصة منه لهم عما وردوه له من الإيراد وما أورده الحكم سائق ويستقيم به الرد على دفع الطاعن في هذا الشأن ذلك بأن الأوراق المقدمة في الدعوى والتي لا ينازع الطاعن في صحتها صريحة في إثبات علاقته بالمدعى بالحقوق المدنية كوكيل بالأجر في إدارة عقارية . ولا أثريب على المحكمة في استنادها إلى هذه الأوراق فيما انتهت إليه . لما كان كل ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

## جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
مختار مصطفى وضوان ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمود عباس العمراوى ، ومحمد أبو الفضل حفي .

( ٩٨ )

### الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٦ القضائية

( ١ ، ب ، ج ، د ) ارتباط . عقوبة . قتل خطأ . إصابة خطأ .

( ١ ) توافر حالة عدم القابلية للتجزئة بين الجرائم المستندة إلى المتهمة لوحدة المشروع الجنائي والغاية .  
ويجوز توقيع عقوبة واحدة عليه هي عقوبة أشد الجرائم .

( ب ) عقوبة أشد الجرائم المنسوبة إلى الجنائي . هي العقوبة المقررة لأشدّها في نظر القانون  
من العقوبات الأصلية وطبقاً لترتيبها في المواد ١٠ و ١١ و ١٢ عقوبات ، لأحسب  
ما يقدره القاضي .

القانون الذي يقرر للفعل المؤثم عقوبة الحبس بغير تخيير مع عقوبة أخرى أخف ،  
أشد من ذلك الذي يقرره عقوبة الحبس أو الغرامة .

العقوبة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٤ عقوبات المعدلة أشد من  
العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٣٨ / ١ عقوبات المعدلة .

( ج ) لا انطباق لسادة القانونية الخاصة بالجريمة الأخف في حالة تعدد الجرائم الناتجة عن فعل  
واحد . هل ذلك ؟ الجنائي يعتبر أنه قصد ارتكاب الجريمة الأشد عقوبة دون غيرها .

( د ) العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة تجب العقوبة  
الأصلية المقررة للجرائم المرتبطة .



١ — من المقرر أنه متى توافرت حالة عدم القابلية للتجزئة بين الجرائم المستندة إلى المتهم لوحدة المشروع الجنائي بالإضافة إلى وحدة الغاية حقت عليه عقوبة واحدة بحكم القانون وهي عقوبة أشد الجرائم المنسوبة إليه إعمالاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات .

٢ — العبرة في تحديد عقوبة أشد الجرائم المنسوبة إلى الجاني هي بتقدير القانون ذاته لها — أي العقوبة المقررة لأشدها في نظر القانون من العقوبات الأصلية وطبقاً لترتيبها في المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ من قانون العقوبات — لا حسب ما يقدره القاضي بالحكم فيها . وبالتالي فإن القانون الذي يقرر للفعل المؤثم عقوبة الحبس بغير تخيير مع عقوبة أخرى أخف أشد من ذلك الذي يقرر له عقوبة الحبس أو الغرامة . ولما كانت العقوبة المقررة لجريمة الإصابة الخطأ إذا نشأ عنها إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ هي الحبس وحده وجوباً على القاضي ، فهي أشد من العقوبة المقررة لجريمة التسبب خطأ في موت شخص واحد المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ وهي الحبس الذي لا تقل مدته عن ستة أشهر أو الغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه تخيراً للقاضي مما مفاده انفساح الأمل والرجاء للجاني في هذه الحالة الأخيرة بتوقيع عقوبة الغرامة عليه بدل الحبس بعكس الجريمة الأولى التي يتعين فيها توقيع عقوبة الحبس إلزاماً .

٣ — الأصل أن الجاني في حالة تعدد الجرائم الناتجة عن فعل واحد يعتبر أنه إنما قصد ارتكاب الجريمة الأشد عقوبة دون غيرها فلا تطبق عليه المادة القانونية الخاصة بالجريمة الأخف .

٤ — من المقرر أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية المقررة للجرائم المرتبطة بها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخر بأنهما في يوم ٨ من يناير سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز ببا : الأول ( أولا ) قتل خطأ فايز على حسن وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم مراعاته للقوانين بأن قاد سيارته بحالة ينجم عنها الخطر فاصطدم بسيارة المتهم الثاني وتسبب ذلك في إصابة المجنى عليه بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته . ( ثانيا ) تسبب خطأ في جرح كاملات طاهر العش وحسن عبد الحميد ومصطفى وعصمت أحمد وأحمد محمد بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله ورعونته وعدم مراعاته للقوانين بأن قاد سيارته بحالة ينجم عنها الخطر فاصطدم بسيارة المتهم الثاني وتسبب ذلك في وقوع الحادث وإصابة المجنى عليهم بالإصابات الميمنة بالتقرير الطبي ( ثالثا ) قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر على الأرواح والأموال . والثاني : قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر على الأرواح والأموال . وطلبت عقابهما بالمادتين ٢٣٨ و ٣٢٢/٢٤٤ عقوبات وبالمواد ١ و ٢ و ٨١ و ٨٨ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ والمادة ١/٢ من قرار وزير الداخلية . ومحكمة ببا الجزئية قضت بحضوريا بتاريخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٤ عملا بمواد الاتهام بالنسبة إلى المتهمين مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول بحبس المتهم الأول شهرا واحدا مع الشغل والنفاذ عن التهم الثلاث الموجهة إليه وتغريم المتهم الثاني ٥٠٠ قرش عن التهمة الموجهة إليه . فاستأنف هذا الحكم كل من النيابة العامة والمحكوم عليه الأول . ومحكمة بنى سويف الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا بتاريخ ٦ من مارس سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف . فطعن في النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من حبس المطعون ضده شهرا واحدا مع الشغل والنفاذ عن التهم الثلاث المسندة إليه وهي تسببه في قتل شخص خطأ وإصابته أكثر

من ثلاثة أشخاص بخطئه وقيادته سيارة بحالة ينجم عنها الخطر قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه نزل بعقوبة الحبس المقررة لجريمة القتل الخطأ باعتبارها أشد تلك الجرائم — من الحد الأدنى المقرر لها بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ وهي ستة أشهر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه انتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي لأسبابه فيما قضى به بالنسبة إلى المطعون ضده بعد إعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات من معاقبته بالحبس شهرا واحدا مع الشغل والنفاذ عن التهم الثلاث المسندة إليه وهي إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص بخطئه وتسببه خطأ في موت شخص آخر وقيادته سيارة بحالة ينجم عنها الخطر . ولما كان من المقرر أنه متى توافرت حالة عدم القابلية للتجزئة بين الجرائم المسندة إلى المتهم لوحدة المشروع الجنائي بالإضافة إلى وحدة الغاية حقت عليه عقوبة واحدة بحكم القانون وهي عقوبة أشد الجرائم المنسوبة إليه إعمالا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وكانت العبرة في تحديد عقوبة أشد الجرائم المنسوبة إلى الجاني هي بتقدير القانون ذاته لها — أي العقوبة المقررة لأشدها في نظر القانون من العقوبات الأصلية وطبقا لترتيبها في المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من قانون العقوبات — لاحسب ما يقدره القاضي بالحكم فيها وبالتالي فإن القانون الذي يقرر للفعل المؤثم عقوبة الحبس بغير تخيير مع عقوبة أخرى أخف أشد من ذلك الذي يقرر له عقوبة الحبس أو الغرامة . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة الإصابة الخطأ إذا نشأ عنها إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ — والتي تحكم واقعة الدعوى — هي الحبس وحده وجوبا على القاضي ، فهي أشد من العقوبة المقررة لجريمة التسبب خطأ في موت شخص واحد المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ وهي الحبس الذي لا تقل مدته عن ستة أشهر أو الغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه تخيرا للقاضي ، مما مفاده انفساح الأمل والرجاء للجاني في هذه الحالة الأخيرة بتوقيع عقوبة الغرامة عليه بدل الحبس ، بعكس الجريمة الأولى التي يتعين فيها توقيع عقوبة الحبس إلزاما . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن الجاني في حالة تعدد الجرائم



الناجمة عن فعل واحد يعتبر إنما قصد ارتكاب الجريمة الأشد عقوبة دون غيرها فلا تطبق عليه المادة القانونية الخاصة بالجريمة الأخف . لما كان ذلك ، وكانت عقوبة الحبس شهرا واحدا مع الشغل المقضى بها على المطعون ضده داخلة في نطاق العقوبة المقررة بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لجريمة التسبب خطأ في إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص باعتبارها الجريمة ذات العقوبة الأشد في نظر القانون ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعي عليه في هذا الصدد على غير أساس ولا محل للقول بالتقيد بالحد الأدنى لعقوبة الحبس المقررة للجريمة الأخف وهي جريمة قتل شخص واحد خطأ موضوع التهمة الأخرى ما دامت هذه الجريمة قد عدت أنها الجريمة الأخف عقوبة في نظر القانون ، ولأن في إباحة ذلك خلقا لعقوبة جديدة مستمدة من الجمع بين النصين وليس تطبيقا لأيهما مما لا سند له من القانون وبما يتنافر مع نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات التي توجب توقيع العقوبة المقررة للجريمة الأشد ، فضلا عما هو مقرر من أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية المقررة للجرائم المرتبطة بها .

وحيث إنه لما تقدم ، يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

## جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
مختار مصطفى رضوان ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساح ، ومجد أبو الفضل حقي .

( ٩٩ )

الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٣٦ القضائية

( أ ، ب ) ضرب أفضى إلى موت . فاعل أصلي . مسئولية جنائية . حكم .  
”تسببه . تسبب معيب“ . اتفاق .

( أ ) مسالة الجاني بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضى إلى الموت . شرطه :  
أن يكون هو محدث الضربة أو الضربات التي أفضت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك  
أو أن يكون قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا  
للغرض الاجرامى الذى اتفق معه عليه ولولم يكن هو محدث الضربة أو الضربات  
التي سببت الوفاة .

( ب ) وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين ، وأن يؤسس هذا  
الجزم على الأدلة التي توردها المحكمة والتي يجب أن تبين مؤداها في الحكم  
بيانا كافيا يبين منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ، وإلا كان  
الحكم قاصرا .

١ - من المقرر أن الجاني لايسال بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضى إلى  
الموت إلا إذا كان هو الذى أحدث الضربة أو الضربات التي أفضت إلى الوفاة  
أو ساهمت في ذلك ، أو أن يكون هو قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه  
ثم باشر معه الضرب تنفيذا للغرض الاجرامى الذى اتفق معه عليه ولولم يكن هو  
محدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو  
الذى أحدثها . ولما كان الحكم غير قائم على أن هناك اتفاقا بين المتهمين الثلاثة  
على مقارفة الضرب ، وكانت المحكمة فيما ذكرته من بيان لواقعة الدهوى حسبا

حصلتها من التحقيقات وسطرته في صدر الحكم ، وفيما أوردته في تحصيلها لأقوال الشهود الذين اعتمدت على أقوالهم في قضائها بالادانة ، لم تحدد الضربات التي وقعت من كل من الطاعنين ، وكان ما أوردته عن تقرير الصفة التشريحية لا يفيد أن جميع الضربات التي أحدثها الطاعنون قد ساهمت في إحداث الوفاة ، بل يبين منه أن الإصابات التي وجدت بالمجنى عليه متعددة ساهم بعضها في إحداث الوفاة والبعض الآخر لم يساهم فيها . فان الحكم إذ رتب مسؤولية الطاعنين عن الحادث ودان كلامهم باعتبارهم فاعلين بضرب المجنى عليه عمدا ضربا أدى إلى وفاته يكون قاصرا (\*) .

٢ — الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين ، وأن يؤسس هذا الجزم على الأدلة التي توردها المحكمة والتي يجب أن تبين مؤداها في الحكم بيانا كافيا يبين منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة . وإذا ما كان الحكم قد جاء خلوا مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بالدليل الذي استنبطت منه معتقدها في الدعوى ، فانه يكون قاصرا البيان .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ١٩٦٤/٢/٣ بدائرة مركز طامية محافظة الفيوم : قتلوا عمدا عبد اللطيف أبو سيف عبد اللطيف بأن ضربه بعضى فوق رأسه وعلى أجزاء متفرقة من جسمه قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الفيوم قضت حضوريا بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٦٥ عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات . وذلك على اعتبار

(\*) هذا المبدأ مقرر أيضا في الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٩ .



أن المتهمين في الزمان والمكان سألني الذكر ضربوا عمدا عبد اللطيف أبوسيف عبد اللطيف بعصى فوق رأسه وعلى مواضع مختلفة من جسمه فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدوا من ذلك قتله ولكن نشأ عن الإصابات كسور بالعظام وتهتك بالمخ وزيف وصدمة عصبية أفضت إلى موته . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدم محامى الطاعنين الأول والثاني تقريرا بالأسباب أما الطاعن الثالث فلم يقدم أسبابا ... الخ .

### المحكمة

من حيث إن الطعن المقدم من الطاعنين الأول والثاني قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان المذكوران على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجرمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه القصور في التسيب والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه انتهى في قضائه إلى مساءلتهما مع الطاعن الثالث عن مقارفة الجريمة دون أن يحدد الذى أحدث منهم الإصابات التى أدت إلى وفاة المجنى عليه ، مع أن مؤدى ارتكاب الواقعة بغير سبق لإصرار جعل التهمة شائعة بين المتهمين عندما يتعذر تحديد محدث تلك الإصابات .

وحيث إنه من المقرر أن الجانى لا يسأل بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضى إلى الموت إلا إذا كان هو الذى أحدث الضربة أو الضربات التى أفضت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك ، أو أن يكون هو قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا للغرض الإجرامى الذى اتفق معه عليه واو لم يكن هو محدث الضرب أو الضربات التى سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذى أحدثها . لما كان ذلك ، وكان الحكم لا يقوم على أن هناك اتفاقا بين المتهمين الثلاثة على مقارفة الضرب ، وكانت المحكمة فيما ذكرته من بيان لواقعة الدهوى حسبما حصلت من التحقيقات وسطرتها في صدر الحكم ، وفيما أوردته في تحصيلها لأقوال الشهود الذين اعتمدت على أقوالهم في قضائها بالإدانة ، لم تحدد الضربات التى وقعت من كل

من الطاعنين ، وكان ما أوردته عن تقرير الصفة التشريحية لا يفيد أن جميع الضربات التي أحدثها الطاعنون قد ساهمت في إحداث الوفاة ، بل يبين منه أن الإصابات التي وجدت بالمجنى عليه متعددة ساهم بعضها في إحداث الوفاة والبعض الآخر لم يساهم فيها . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم إذ رتب مسئولية الطاعنين عن الحادث ودان كلا منهم باعتبارهم فاعلين بضرب المجنى عليه عمدا ضربا أدى إلى وفاته يكون قاصرا في بيان الأسباب التي بنى عليها ، ولا يرفع هذا العوار ما ذكرته المحكمة في ختام حكمها من أنه قد ثبت لها إعتداء المتهمين الثلاثة على المجنى عليه وأنهم أحدثوا به الإصابات التي برأسه والتي أدت إلى وفاته ، ذلك بأن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين وأن يؤسس هذا الجزم على الأدلة التي توردها المحكمة والتي يجب أن تبين مؤداها في الحكم بيانا كافيا يبين منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة . وإذا ما كان الحكم قد جاء خلوا مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بالدليل الذي استنبطت منه معتقدها في الدعوى ، فإنه يكون قاصر البيان . لما كان ذلك ، فإنه يتعين قبول الطعن ونقض الحكم والإحالة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى وذلك بالنسبة إلى الطاعنين الأولين والطاعن الثالث الذي لم يقدم أسبابا لطعنه لوحدة الواقعة وإنصال وجه النعي به .

## جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
محمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين سامح ، ومحمود عباس العمراوى .

( ١٠٠ )

### الطعن رقم ١٨٦٨ لسنة ٣٤ القضائية

( ١ ، ب ) التماس إعادة النظر .

( ١ ) الحالات الأربع الأولى الواردة في المادة ٤٤١ إجراءات يجمعها معيار  
محدد أساسه أن الواقعة الجديدة المسوقة لإعادة نظر الدعوى  
إما أن يبنى عليها بذاتها ثبوت براءة المحكوم عليه بوجود المدعى قتله  
حيا أو بقيام التناقض بين حكاين بحيث يستتبع منه براءة أحد المحكوم  
عليهما ، وإما أن يبنى عليها انهيار أحد الأدلة المؤثرة في الحكم بالإدانة  
كالحكم على الشاهد أو الخير بالعقوبة المقررة لشهادة الزور أو الحكم  
بتزوير ورقة قدمت في الدعوى أو إلغاء الأساس الذى بنى عليه الحكم .

قصد المشرع من الحالة الخامسة الواردة بالمادة المذكورة على ضوء  
الأمثلة التى ضربتها المذكرة الإيضاحية أن تدل بذاتها على براءة المحكوم  
عليه أو يلزم عنها سقوط الدليل على إدانته أو على تحمله التبعة الجنائية .  
عدم الاكتفاء فيها بعبول مجرد لشاهد أو متهم عما سبق أن أدلى به  
لدى محكمة الموضوع دون أن يصاحب عبوله ما يحسم بذاته الأمر ويقطع  
بترتيب أثره في ثبوت براءة المحكوم عليه .

( ب ) لا يكفي لإعادة النظر في الدعوى الادعاء بأن المحكمة التى أصدرت  
الحكم كانت مخطئة في فهم الوقائع وتقدير الأدلة التى كانت  
مطروحة أمامها .



١ — يبين من نص المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية التي حددت حالات طلب إعادة النظر ومما ورد بمذكرتها الإيضاحية ومن المقارنة بينها وبين نص القانون الفرنسى المستمدة منه أن الحالات الأربع الأولى التي وردت في المادة المشار إليها ، وهى حالات منضبطة يجمعها معيار محدد أساسه أن الواقعة الجديدة المسوغة لإعادة نظر الدعوى إما أن يبنى عليها بذاتها ثبوت براءة المحكوم عليه بوجود المدعى قتله حيا أو بقيام التناقض بين حكيمين بحيث يستتج منه براءة أحد المحكوم عليهما ، وإما أن يبنى عليها انهيار أحد الأدلة المؤثرة في الحكم بالإدانة كالحكم على الشاهد أو الخبير بالعقوبة المقررة لشهادة الزور أو الحكم بتزوير ورقة قدمت في الدعوى أو إلغاء الأساس الذى بنى عليه الحكم . والملاحظ أن القانون المصرى كان في صدد تحديد الحالات التي يجوز فيها طلب إعادة النظر أكثر تشددا من القانون الفرنسى ، إذ بينما تنص الفقرة الأولى من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على ” وجوب وجود المدعى قتله حيا “ لاعتباره وجها لإعادة النظر ، يترخص القانون الفرنسى فيكتفى بظهور أوراق من شأنها إيجاد الأمارات الكافية على وجوده حيا . وقد كان النص الفرنسى أمام الشارع المصرى وقت وضع قانون الإجراءات الجنائية ومع ذلك فقد أثر احتراماً لمجبة الأحكام الجنائية ألا يكتفى بتطلب مجرد ظهور الدليل على وجود المدعى قتله حيا بل أوجب وجوده بالفعل حيا ، مما يؤكد أنه يتطلب الدليل الجازم القاطع بذاته في ثبوت براءة المحكوم عليه أو سقوط دليل على إدانته . ولما كان من غير المقبول — على هدى ما تقدم — أن يتشدد الشارع في الحالات الأربع للمادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ليفتح الباب على مصراعيه في الحالة الخامسة التي تستوجب بعمومها ما تقدمها ، وإنما قصد بها في ضوء الأمثلة التي ضربتها المذكرة الإيضاحية والتي تدل بذاتها على براءة المحكوم عليه أو يلزم عنها سقوط الدليل على إدانته أو على تحمله التبعة الجنائية ، وباستصحاب سياسة التشريع والقاعدة العامة التي أرشد الشارع إلى عناصرها في الفقرات السابقة عليها — أن تكون نصا احتياطيا ابتغاء أن يتدارك بها ما عساه أن يفلت من صور تتحاذى معها ولا تنفك عنها والتي قد يتعذر فيها إقامة الدليل على الوجه المتطلب قانونا ، كوفاة الشاهد أو عتبه أو تقادم الدعوى الجنائية قبله أو لغير ذلك من حالات شبيهة مما لازمه عدم الاكتفاء فيها بجدول مجرد لشاهد

أو متهم عما سبق أن أدلى به لدى محكمة الموضوع دون أن يصاحب عدوله ما يحسم بذاته الأمر ويقطع بترتيب أثره في ثبوت براءة المحكوم عليه ، وهو ما يقيم موازنة عادلة لا إفراط فيها أو تفريط بين حق المحكوم عليه وصالح المجتمع الذي يضره المساس من غير سبب جازم بقوة الشيء المقضي فيه جنائيا وهي من حالات النظام العام التي تمس مصلحة المجتمع والتي تقضى بوضع حد لنزاع فصل فيه القضاء نهائيا ، وهو ما سجلته المادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية حين نصت على أنه لا يجوز الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائيا بناء على ظهور أدلة جديدة أو ظروف جديدة أو بناء على تغيير الوصف القانوني للجريمة ، فأصبح بذلك حكم القضاء عنوان حقيقة هي أقوى من الحقيقة نفسها مما لا يصح معه النيل منها بمجرد دعوى غير حاسمة ، كما أنه لا يجوز أن تكون محلا للمساومة بين الأفراد . والقول بغير ذلك مضية لوقت القضاء وهيبته ومجلبة لتناقض أحكامه ما بقى الأمر معلقا بمشينة المحكوم عليهم كلما حلا لهم تجديد النزاع وإعادة طرحه على القضاء .

٢ - الأصل أنه لا يكفي لإعادة النظر في الدعوى الادعاء بأن المحكمة التي أصدرت الحكم كانت مخطئة في فهم الوقائع وتقدير الأدلة التي كانت مطروحة أمامها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة طالبي إعادة النظر وآخر بأنهم في يوم ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ بدائرة مركز سنورس محافظة الفيوم : ضربوا مع سبق الإصرار والترصد عبد الستار مصطفى عبد الله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلف لديه من جراء إحداها عاهة مستديمة هي فقد عظمى بقبوة الرأس لن يملأ في المستقبل بالعظام بل بنسيج ليفي وما ضاعف هذه الإصابات من صعوبة في النطق وشلل بالطرف العلوي الأيمن . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة ٢/٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقررت بذلك . ومحكمة جنايات الفيوم قضت بتاريخ ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٤ عملا بالمادتين ٢٣٢ و ٢/٢٤٠ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين

الثلاثة بالأشغال الشاقة لمدة أربع سنوات وإلزام المتهمين الثلاثة متضامنين أن يدفعوا للمدعى المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض، وقضت محكمة النقض بتاريخ ۲ من مارس سنة ۱۹۶۵ برفضه . وبتاريخ ۲۸ من يولييه سنة ۱۹۶۵ قدم وكيل طالبي إعادة النظر طلبا إلى السيد النائب العام لإعادة النظر في الحكم النهائي الصادر بإداتهما طبقا للفقرة الخامسة من المادة ۴۴۱ من قانون الإجراءات الجنائية والحق به طلبا آخر بتاريخ ۱۱ من أكتوبر سنة ۱۹۶۵ وأسس الطلب على الوقائع والأوراق التي ظهرت من التحقيق الذي أجرته النيابة العامة في شأن طلبي إعادة النظر سالف الذكر استنادا إلى أنه حدثت وظهرت بعد الحكم النهائي في الدعوى وقائع وأوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة تخلص فيما يلي : ( أولا ) أن المجني عليه ووالده أقرا في مجلس الصلح الذي عقد قبل صدور الحكم في موضوع الدعوى ببراءة المحكوم عليهما سالف الذكر ، وأن الإتهام ملفق لهما . ( ثانيا ) أن مجلس صلح آخر عقد بهيئة تحكيم في يوم ۱۲ يونيو سنة ۱۹۶۵ بعد أن قضى برفض الطعن المرفوع عن الحكم الصادر في الدعوى وقد انتهى هذا المجلس إلى إلزام عائلة المجني عليه دفع مبلغ ألف جنيه . ( ثالثا ) أن المجني عليه ووالده أقرا أمام المجلس الأخير بأن المحكوم عليهما سالف الذكر لم يكونا موجودين بمكان الحادث وقت ارتكابه وأن الإتهام قد ألصق بهما لمجرد الرغبة في الإنتقام منهما والحرص على إمكان الحصول على ما عساه أن يقضى به من تعويض . ( رابعا ) أن أعضاء مجلس الصلح يشهدون بما تقدم . ( خامسا ) أن وكيل المحكوم عليهما قد حصل بعد تقديم طلبه الأول على تسجيل صوتي للمجني عليه سجل فيه بمكتبته إقراره الصريح بأن المحكوم عليهما المذكورين لم يعتديا عليه . ( سادسا ) أن المجني عليه قد أقر بعد تقديم الطلب الأول أيضا بموجب إقرار موقع عليه منه ومحرر بخط شقيق له بأن المحكوم عليهما المذكورين لم يعتديا عليه وأن الاتهام ملفق لهما . وقد أجرت النيابة العامة تحقيق الأمر ثم رفع السيد النائب العام طلب إعادة النظر مع التحقيقات المشار إليها إلى اللجنة المتصوص عليها في المادة ۴۴۳ من قانون الإجراءات الجنائية التي أصدرت قرارها بتاريخ ۱۷ من مارس سنة ۱۹۶۶ بقبوله وإحالة إلى محكمة النقض الخ .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وتلاوة التقرير وسماع أقوال النيابة العامة والخصوم وشهادة من حضر من الشهود والتحقيقات التي أجريت بالجلسة والمداولة قانونا .

من حيث إن الطلب قد استوفى المراحل التي يتطلبها القانون .

وحيث إنه يبين من وقائع الطلب أنه بنى على الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، وأساسه عدول المجنى عليه عن شهادته التي أدلى بها أمام محكمة الموضوع من إتهام المتهمين الثاني والثالث في الدعوى ( مصطفى عبد القوي سليمان وزكي حسن سليمان ) عدولا مسجلا عليه بإقرار كتابي وتسجيل صوتي وشهادة المحكمين . وقد أجرت هذه المحكمة تحقيقا أصر فيه المجنى عليه على شهادته التي سبق أن أدلى بها أمام محكمة الموضوع من إتهام المتهمين — المحكوم عليهما — طالبي إعادة النظر ، كما ظاهره والده مصطفى عبد الله في هذا الشأن .

وحيث إن المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية قد حددت حالات طلب إعادة النظر بنصها على أنه : ” يجوز طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في مواد الجنايات والجناح في الأحوال الآتية : ( ١ ) إذا حكم على المتهم في جريمة قتل ، ثم وجد المدعى قتله حيا . ( ٢ ) إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة ، ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة عينها ، وكان بين الحكمين تناقض بحيث يستتبع منه براءة أحد المحكوم عليهما . ( ٣ ) إذا حكم على أحد الشهود أو الخبراء بالعقوبة لشهادة الزور وفقا لأحكام الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات ، أو إذا حكم بتزوير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى ، وكان للشهادة أو تقرير الخبير أو الورقة تأثير في الحكم . ( ٤ ) إذا كان الحكم مبنيًا على حكم صادر من محكمة مدنية أو من إحدى محاكم الأحوال الشخصية وألغى هذا الحكم . ( ٥ ) إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومة توقيت المحاكمة ، وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه “ . وجاء في المذكرة الإيضاحية

للقانون — تعليقا على الفقرة الخامسة التي هي سند الطالبين في طلبهما — أنه "نص فيها على صورة عامة تنص عليها أغلب القوانين الحديثة وهي حالة ما إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق المذكورة ثبوت براءة المحكوم عليه . ومثل ذلك ما لو ثبت بعد الحكم على متهم أنه كان مصابا بالعاقة في عقله وقت ارتكابها أو أنه كان مجبوسا في هذا الوقت أو عثر على الشيء المسروق لدى المجنى عليه أو عثر على إيصال برد الأمانة" وقد استمد الشارع حكم المادة سالفة البيان من المادة ٤٤٣ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي بعد تعديلها بالقانون الصادر في ٨ يونيو سنة ١٨٩٥ التي صار موضعها المادة ٦٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي الجديد الصادر بالقانون الرقيم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٧ — وبين من نص القانون المصري ومما ورد بمذكرته الإيضاحية ومن المقارنة بينه وبين نص القانون الفرنسي أن الحالات الأربع الأولى التي وردت في المادة ٤٤١ المشار إليها ، وهي حالات منضبطة يجمعها معيار محدد أساسه أن الواقعة الجديدة المسوغة لإعادة نظر الدعوى إما أن ينبنى عليها بذاتها ثبوت براءة المحكوم عليه بوجود المدعى قتله حيا أو بقيام التناقض بين حكاين بحيث يستتبع منه براءة أحد المحكوم عليهما ، وإما أن ينبنى عليها انهيار أحد الأدلة المؤثرة في الحكم بالإدانة كالحكم على الشاهد أو الخبير بالعقوبة المقررة لشهادة الزور أو الحكم بتزوير ورقة قدمت في الدعوى أو إلغاء الأساس الذي بنى عليه الحكم . والملاحظ أن القانون المصري كان في صدد تحديد الحالات التي يجوز فيها طلب إعادة النظر أكثر تشددا من القانون الفرنسي إذ بينما تنص الفقرة الأولى من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على "وجوب وجود المدعى قتله حيا" لإصابته وجها لإعادة النظر ، يترخص القانون الفرنسي فيكتفى بظهور أوراق من شأنها إيجاد الأمارات الكافية على وجوده حيا ، وقد كان النص الفرنسي أمام الشارع المصري وقت وضع قانون الإجراءات الجنائية ومع ذلك فقد أثر احتراماً لمجىة الأحكام الجنائية ألا يكتفى بتطلب مجرد ظهور الدليل على وجود المدعى قتله حيا بل أوجب وجوده بالفعل حيا ، مما يؤكد أن التشريع القائم لدينا لا يقبل الدليل المحتمل ، بل إنه يتطلب الدليل الحازم القاطع بذاته في ثبوت براءة المحكوم عليه أو سقوط الدليل على إدانته . ولما كان من غير المقبول — على هدى ما تقدم —

أن يتشدد الشارع في الحالات الأربع للمادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ليفتح الباب على مصراعيه في الحالة الخامسة التي تستوعب بعمومها ما تقدمها ، وإنما قصد بها — في ضوء الأمثلة التي ضربتها المذكرة الإيضاحية والتي تدل بذاتها على براءة المحكوم عليه أو يلزم عنها سقوط الدليل على إدانته أو على تحميله التبعة الجنائية ، وباستصحاب سياسة التشريع والقاعدة العامة التي أرشد الشارع إلى عناصرها في الفقرات السابقة عليها — أن تكون نصا احتياطيا ابتغاء أن يتدارك بها ما عساه أن يفلت من صور تتحاذى معها ولا تنفك عنها والتي قد يتعذر فيها إقامة الدليل على الوجه المتطلب قانونا ، ك وفاة الشاهد أو عتبه أو تقادم الدعوى الجنائية قبله أو لغير ذلك من حالات شبيهة مما لازمه عدم الإكتفاء فيها بعدول مجرد لشاهد أو متهم عما سبق أن أدلى به لدى محكمة الموضوع دون أن يصاحب عدوله ما يحسم بذاته الأمر ويقطع بترتيب أثره في ثبوت براءة المحكوم عليه ، وهو ما يقيم موازنة عادلة لا إفراط فيها أو تفريط بين حق المحكوم عليه وصالح المجتمع الذي يضره المساس في غير سبب جازم بقوة الشيء المقضى فيه جنائيا وهي من حالات النظام العام التي تمس مصلحة المجتمع والتي تقضى بوضع حد لتزاع فصل فيه القضاء نهائيا ، وهو ما سجلته المادة ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية حين نصت على أنه لا يجوز الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائيا بناء على ظهور أدلة جديدة أو ظروف جديدة أو بناء على تغيير الوصف القانوني للجريمة ، فأصبح بذلك حكم القضاء عنوان حقيقة هي أقوى من الحقيقة نفسها مما لا يصح معه النيل منها بمجرد دعوى غير حاسمة ، كما أنه لا يجوز أن تكون محلا للمساومة بين الأفراد . والقول بغير ذلك مضية لوقت القضاء وهيئته ومجلبه لتناقض أحكامه ما بقى الأمر معلقا بمشبهة المحكوم عليهم كلما حلا لهم تجديد النزاع وإعادة طرحه على القضاء . لما كان ما تقدم ، وكان الثابت من مدونات الحكم — موضوع الطلب — أنه عرض لواقعة عدول المجنى عليه أمام مجلس الصلح الأول فحسمها باطراحها تأسيسا على عدم حضور المجنى عليه عند إجراء ذلك الصلح وعلى أن عقده المقدم في الدعوى لا يفيد أن طالبي إعادة النظر لم يرتكبا الجريمة . وكان الأصل أنه لا يكفي لإعادة النظر في الدعوى الإدعاء بأن المحكمة التي أصدرت الحكم كانت مخطئة في فهم الوقائع وتقدير الأدلة التي كانت مطروحة أمامها ، ومن ثم



يكون هذا الشق من أوجه الطلب هو في حقيقته من قبيل ذلك النعى الذى لا يقبل عرضه على محكمة النقض كوجه من أوجه طلب إعادة النظر . ولما كان عدول المجنى عليه أمام هيئة المحكمين التى عقدت بعد الحكم عما سبق أن أدلى به أمام محكمة الموضوع باعتباره واقعة جديدة لم تكن معلومة وقت المحاكمة — لا يبدو أن يكون مجرد دليل احتمالى لا ينهض بذاته وجهها لطلب إعادة النظر ما لم يصاحب هذا العدول ما يقطع فى ترتيب أثره فى إهدار الحقيقة التى سجلها الحكم — وهوما خلت الأوراق من قيامه ، ولا يشفع فى ذلك ترديد هذا العدول أمام مجلس التحكيم أو تسجيله على المجنى عليه سواء بمجهاز التسجيل أو بإقرار كتابى ما دام أن ذلك العدول لا يتضمن بذاته دليلا معتبرا مقبولا يسوغ به طلب إعادة النظر فى الحكم البات الذى صدر بإدانة الطالبين ، ومن ثم يتعين عدم قبول الطلب .

## جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٦٦

بقيادة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
مختار مصطفى رضوان ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساح ، ومجد أبو الفضل حفي .

( ١٠١ )

### الطعن رقم ٩١ لسنة ٣٦ القضائية

(١) مأمورو الضبط القضائي . تهريب جمركي . جمارك .

اعتبار القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٥ — في شأن منع تهريب البضائع — كافة موظفي الجمارك وعملها من رجال الضبطية القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم .  
تأكيد الشارع هذه الصفة لهم في المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية المبدلة وفي القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي . القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك قضى في المادة ٢٥ منه باعتبار موظفي الجمارك الذين يصلون بتحديد وظائفهم قرار من وزير الخزانة من مأموري الضبط القضائي في حدود اختصاصهم . هذا القانون لم يلغ القانون ٩ لسنة ١٩٥٥ فظلت أحكامه نافذة وسارية المفعول . بقاء صفة الضبط القضائي التي أسبغها على موظفي وعمل الجمارك أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم إلى أن يصدر قرار وزير الخزانة استنادا إلى القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فينحصر عن لم ترد وظيفته به صفة مأمور الضبط القضائي بينما تستمر هذه الصفة بالنسبة إلى كل موظف أدرج عمله في ذلك القرار باعتباره قرارا كاشفا ومحددا للوظائف التي يعتبر العاملون فيها من مأموري الضبط القضائي .

(ب) جمارك . تهريب جمركي . قبض . تفتيش .

لموظفي الجمارك — الذين منحوا صفة الضبط القضائي طبقا لأحكام القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ — في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية ، أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق . عدم تطلب الشارع بالنسبة إلى الأشخاص توافر قبود القبض

والفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية . يكفى أن تقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والفتيش في تلك المناطق حالة تتم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها .  
الشبهة المقصودة ؟ تقديرها موضوعي .

١ — يبين من الرجوع إلى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ في شأن منع تهريب البضائع والذي تضمن على استقلال بعض الأحكام الإجرائية الواجب اتباعها في سبيل تنظيم إجراءات القبض والفتيش وغيرها ، أنه نص في المادة السابعة منه على اعتبار كافة موظفي الجمارك وعمالها من رجال الضبطية القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظيفتهم ، ثم جاء الشارع في المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٣ يؤكد هذه الصفة لهم بما نص عليه من اعتبار النصوص الواردة في القوانين والمراسيم الأخرى في شأن تخويل بعض الموظفين اختصاص مأموري الضبط القضائي بمثابة قرارات صادرة من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص ، ثم ردد القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي ذلك الحكم حين أضفى صفة الضبط القضائي على موظفي الجمارك وكل موظف يصدر بتعيينه قرار من وزير المالية والاقتصاد وإذا صدر القرار الجمهوري بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك أكد بدوره المبدأ سالف البيان حين نص في المادة ٢٥ منه على أنه يتبرموظفوا الجمارك الذين يصدر بتحديد وظيفتهم قرار من وزير الخزانة من مأموري الضبط القضائي وذلك في حدود اختصاصهم .  
والقانون المشار إليه حين عدد في مادته الثانية القوانين التي رأى إبطال العمل بأحكامها لم ينص على إلغاء القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ باعتباره قانونا إجرائيا بحتم ولا يمت بصلة إلى تلك القوانين الموضوعية التي ألغيت ومن بينها اللائحة الجمركية الصادرة في ٢ من أبريل سنة ١٨٨٤ والقوانين المعدلة لها وعلى أساس أنه لا يدخل في نطاق تلك القوانين الموضوعية المعدلة اللائحة الجمركية إذ هو قانون يتميز بطابع إجرائي خاص عاجل قواعد وأحكام التهريب من الوجهة الإجرائية على استقلال ودون الأخذ بقواعد قانون تحقيق الجنايات على إطلاقها بالنظر إلى الصفة المدنية التي كانت بارزة حين إصداره في أفعال وجرائم التهريب ، ومن شأن ما تقدم أن تظل أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ حية نافذة وسارية المفعول ، بما مؤداه أن تبقى صفة الضبط القضائي التي أسبغها على موظفي وعمال



الجمارك أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم قائمة ولاحقة بهم جميعا بما يعطيهم الحق في مزاوله واجبات وظيفتهم في ضوءها . وليس من شأن أحكام المادة ٢٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن تخلع عنهم كلهم أو بعضهم تلك الصفة قبل أن يصدر القرار الوزاري المحدد للوظائف التي يتمتع بها شاغلوها ، فاذا صدر ذلك القرار الوزاري القائم على أساس تفويض تشريعي ينحسر عن لم ترد وظيفته به صفة مأمور الضبط بينما تستمر هذه الصفة بالنسبة إلى كل موظف أدرج عمله في ذلك القرار باعتباره قرارا كاشفا ومحددا للوظائف التي يعتبر العاملون فيها من مأموري الضبط القضائي ومقيدا من وقت نفاذه لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ .

٢ - يؤخذ من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية ، أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق ، وأن الشارع بالنظر إلى طبيعة التهريب الجمركي وصلته المباشرة بصالح الخزانة العامة ومواردها وبمدى الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير لم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبينة له في نطاق الفهم القانوني للبادئ المقررة في القانون المذكور ، بل إنه تكفى أن تقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها - في الحدود المعرف بها في القانون - حتى يثبت له حق الكشف عنها . والشبهة المقصودة في هذا المقام هي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود في حدود دائرة المراقبة الجمركية وتقدير ذلك منوط بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٦٣ بدائرة قسم الميناء بمحافظة الاسكندرية : جلب جواهر مخدرة "حشيشا" بدون ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة . وطلبت إلى مستشار الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٣/١ - ٢ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند رقم ١٢ من الجدول رقم (١) المرافق . فقرر بذلك . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات الاسكندرية دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض والتفتيش . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٤ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٣/١ - ٢ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم (١) المرافق بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة ، وقد ردت المحكمة في أسبابها على الدفع قائلة بأنه في غير محله متعينا رفضه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة جلب جواهر مخدرة بدون ترخيص كتابي من الجهة المختصة قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إجراءات تفتيشه استنادا إلى أن من أجراه لم يكن يملكه بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - بإصدار قانون الجمارك - الذي وقعت الجريمة المسندة إليه في ظله ورفضت المحكمة هذا الدفع بقوله إن المادة ٢٦ من القانون المشار إليه إنما تبيح لموظفي الجمارك إجراء التفتيش واتخاذ كل ما يرونه من إجراءات وتدابير في نطاق الدائرة الجمركية وأنه وقد صح تفتيش الطاعن وكشف هذا التفتيش عن جريمة من جرائم القانون العام فإنه يصح الأخذ بنتيجته التي كانت ثمرة إجراء مشروع في ذاته . وهذا الذي ذهب إليه المحكمة غير سديد في القانون ذلك بأن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وضع أحكاما مغايرة للأحكام المنصوص عليها في قوانين الجمارك

التي الغاها والتي كانت تسبغ على موظفي الجمارك قاطبة صفة مأموري الضبط القضائي في شأن الجرائم المنصوص عليها فيها فنص في مادته الخامسة والعشرين على ألا تمنح تلك الصفة إلا لموظفي الجمارك الذين يصدر بتحديد وظيفتهم قرار من وزير الخزانة وهو ما يتعين معه تفسير أحكام المادة ٢٦ في ضوءها وقصر إباحة اتخاذ الإجراءات الواردة بالمادة الأخيرة على الموظفين الذين اكتسبوا صفة مأموري الضبط القضائي بموجب القرار الذي يصدر من وزير الخزانة تنفيذا لأحكام المادة الأولى وهو ما لم يصدر إلا في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٣. ومن ثم تنتفي تلك الصفة عن كافة موظفي الجمارك في الوقت الذي وقعت فيه الجريمة التي دين الطاعن بها ويسقط عن تولى تفتيشه الحق في إجراءاته. وهو ما تبطل به إجراءات التفتيش وكل ما ترتب عليه من آثار ونشأ عنه من دلائل ويستوجب نقض الحكم المطعون فيه وببرئة الطاعن مما أسند إليه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة لها أصلها في الأوراق استمدتها مما شهد به كل من الشهود محمد حسن وصفي الجراد بمحطة الركاب البحرية ومصطفى عبد اللطيف جميعي مأمور الجمرک ومصطفى عبد العزيز مصطفى المراجع بالجرمك ومما أثبتته وكيل النيابة المحقق في محضره في شأن وصف الحزام المضبوط مع الطاعن ومحتوياته وما اتخذته من إجراءات أخرى ومما تضمنته الاقوال المقدم من المتهم وجواز سفره ومما أثبتته تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي وبعد أن أورد الحكم مضمون كل دليل من هذه الأدلة عرض للدفع المبدي من الطاعن وأثبتته ورد عليه في قوله: "وحيث إن الدفاع عن المتهم ( الطاعن ) دفع ببطلان القبض والتفتيش بمقولة: وفضلا عن ذلك فإن شاهدي الإثبات الأول والثاني لم تخول لهما صفة مأموري الضبط القضائي إلا بموجب قرار وزارة الخزانة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٣ الصادر بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٣ بشأن تحديد وظائف مأموري الضبط القضائي. ولما كان الحادث قد وقع بتاريخ ١٩٦٣/٨/٢٨ فإنه لم يكن يسوغ لهما اتخاذ أي إجراء من إجراءات التفتيش قبل المتهم. وأضاف الدفاع أن الشاهد الأول وقد تبين أن المتهم يخفي حشيشا في الحزام فانه كان يتعين عليه إخطار النيابة العامة بالحادث



وترك الحزام بالحالة التي كان عليها دون فكها إذ أنه غير مختص بال ضبط الجرائم الجمركية فإذا ما ظهرت أمامه جريمة تدخل في نطاق القانون العام امتنع عليه اتخاذ أى إجراء من إجراءات التفتيش ، وهو إذ خالف القانون وفك الحزام فانه بذلك يكون قد أتى بإجراء باطلا يبطل الدليل المستمد منه . وحيث إن الدفع بآدى الذكر مردود بما نصت عليه المادة ٢٦ من القرار الجمهورى بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك المعمول به وقت الحادث ويجرى نصها على هذا النحو "لموظفى الجمارك الحق فى تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية وفى الأماكن والمستودعات الخاضعة لإشراف الجمارك ، وللجمارك أن تتخذ كافة التدابير التى تراها كفيلة بمنع التهريب داخل الدائرة الجمركية" ولما كان شاهد الإثبات الأول من موظفى الجمارك ويعمل جرادا بمحطة الركاب البحرية بجمرك الاسكندرية ومنوطا به اتخاذ التدابير الجمركية بالنسبة لركاب البواخر الذين يصلون إلى ميناء الاسكندرية ، فانه يسوغ له بمقتضى النص المذكور تفتيش هؤلاء الركاب داخل الدائرة الجمركية ، وإذ كان الشاهد المذكور قد قام بتفتيش المتهم فى الدائرة الجمركية التى يعمل بها بمقتضى الحق المخول " فان إجراء هذا التفتيش يندو صحيحا فى القانون . فإذا ما عثر أثناء هذا التفتيش المشروع على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها بقانون آخر فإنه يصح الاستشهاد بهذا الدليل فى تلك الجريمة على أساس أنه ثمرة إجراء مشروع فى ذاته ولم يرتكب فى سبيل الوصول إليه أية مخالفة ، وبناء على ذلك يكون ضبط الحزام الذى وجد حول خصر المتهم بعد الاشتباه فى كونه يحوى حشيشا إجراء صحيحا إذ كان نتيجة إجراء مشروع فإذا ما تولت سلطة التحقيق بعد ذلك فض هذا الحزام وثبت أنه يحوى حشيشا صح الاستشهاد بهذا الدليل فى جريمة جلب جواهر مخدرة إلى الأراضى المصرية ، وفضلا عن أن شاهد الإثبات الأول يحق له تفتيش الأشخاص فى حدود الدائرة الجمركية التى يعمل بها كصریح النص آنف الذكر فإنه لم يقم بتفتيش المتهم إلا بعد أن قامت الدلائل على أنه يخفى أشياء محظورا إدخالها إلى الأراضى المصرية على نحو ما هو ثابت فى أقواله وبعد أن أذن مأمور الجمرك بإجراء هذا التفتيش . ومن ثم يندو الدفع فى غير محله حقيقا بالرفض " لما كان ذلك ، وكان يبين من الرجوع إلى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ فى شأن منع تهريب البضائع والذى

تضمن على استقلال بعض الأحكام الإجرائية الواجب اتباعها في سبيل تنظيم إجراءات القبض والتفتيش وغيرها ، أنه نص في المادة السابعة منه على اعتبار كافة موظفي الجمارك وعمالها من رجال الضبطية القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم ثم جاء الشارع في المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٣ يؤكد هذه الصفة لهم بما نص عليه من اعتبار النصوص الواردة في القوانين والمراسيم الأخرى في شأن تحويل بعض الموظفين اختصاص مأموري الضبط القضائي بمثابة قرارات صادرة من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص ثم ردد القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي ذلك الحكم حين أضفى صفة الضبط القضائي على موظفي الجمارك وكل موظف يصدر بتعيينه قرار من وزير المالية والاقتصاد . وإذ صدر القرار الجمهوري بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك أكد بدوره ترديد المبدأ سالف البيان حين نص في المادة ٢٥ منه على أنه "يعتبر موظفو الجمارك الذين يصدر بتحديد وظائفهم قرار من وزير الخزانة من مأموري الضبط القضائي وذلك في حدود اختصاصهم" ولما كان القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه حين عدل في مادته الثانية القوانين التي رأى إبطال العمل بأحكامها لم ينص على إلغاء القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ في شأن منع تهريب البضائع باعتباره قانونا إجرائيا بحسب ولا يمت بصلة إلى تلك القوانين الموضوعية التي ألغيت ومن بينها اللائحة الجمركية الصادرة في ٢ من أبريل سنة ١٨٨٤ والقوانين المعدلة لها - وعلى أساس أنه لا يدخل في نطاق تلك القوانين الموضوعية المعدلة لللائحة الجمركية إذ هو قانون يتميز بطابع إجرائي خاص خارج قواعد وأحكام التهريب من الوجهة الإجرائية على استقلال ودون الأخذ بقواعد قانون "تحقيق الجنايات" على إطلاقها بالنظر إلى الصفة المدنية التي كانت بارزة - حين إصداره - في أفعال وجرائم التهريب . ولما كان من شأن ما تقدم أن تظل أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ حية نافذة وسارية المفعول بما مؤداه أن تبقى صفة الضبط القضائي التي أسبغها على موظفي وعمال الجمارك أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم قائمة ولا صفة بهم جميعا وبما يعطيهم الحق في مزاولة واجبات ووظائفهم في ضوءها وليس من شأن أحكام المادة ٢٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن تخلع عنهم كلهم أو بعضهم تلك الصفة قبل أن يصدر القرار الوزاري المحدد للوظائف



التي يتمتع بها شاغلوها فإذا صدر ذلك القرار الوزاري - القائم على أساس تفويض تشريعي - تحسّر عن لم ترد وظيفته به صفة مأمور الضبط بينما تستمر هذه الصفة بالنسبة إلى كل موظف أدرج عمله في ذلك القرار باعتباره قرارا كاشفا ومحددا للوظائف التي يعتبر العاملون فيها من مأموري الضبط القضائي ومقيدا - من وقت نفاذه - لأحكام القانون رقم ۹ لسنة ۱۹۰۵ . لما كان ذلك، وكان يؤخذ من استقراء نصوص المواد من ۲۶ إلى ۳۰ من القانون رقم ۶۶ لسنة ۱۹۶۳ أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين أسيغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق . وأن الشارع - بالنظر إلى طبيعة التهريب الجمركي ووصلته المباشرة بصالح الخزانة العامة ومواردها وبمدي الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير - لم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبينة له في نطاق الفهم القانوني للبادئ المقررة في القانون المذكور، بل إنه يكفي أن تقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تنم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها - في الحدود المعرف بها في القانون - حتى يثبت له حق الكشف عنها . لما كان ذلك، وكانت الشبهة المقصودة في هذا المقام هي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود في حدود دائرة المراقبة الجمركية، وتقدير ذلك منوط بالقائم بالتفتيش تحت اشراف محكمة الموضوع . ولما كان يبين مما أثبتته الحكم المطعون فيه أن التفتيش الذي وقع على الطاعن إنما تم في نطاق الدائرة الجمركية وبعد أن قامت لدى الموظفين المختصين اعتبارات قوية - على نحو ما هو وارد بمذونات الحكم - تدعو إلى الاشتباه في توافر فعل التهريب الجمركي في حقه وأن الجراد محمد حسن وصفي هو الذي أجرى التفتيش بحضور مأمور الجمارك مصطفى عبد اللطيف جميعي والمراجع مصطفى عبد العزيز مصطفى وكلهم من مأموري الضبط القضائي بموجب القانون رقم ۹ لسنة ۱۹۰۵ وكذلك قرار وزير الخزانة رقم ۷۱ لسنة ۱۹۶۳ باعتبار بعض



موظفى الجمارك من مأمورى الضبط القضائى ، ومن ثم يكون التفتيش صحيحا  
وإذ أنتج هذا التفتيش دليلا يكشف عن جريمة جلب جواهر مخدر فإنه يصح  
الاستشهاد بهذا الدليل على تلك الجريمة على اعتبار أنه نتيجة إجراء مشروع  
قانونا . لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون على صواب فيما انتهى  
إليه من رفض الدفع وإدانة الطاعن .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه  
موضوما .

## جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة  
المستشارين : محمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساع ، ومحمود عباس العراوى ، ومحمد  
أبو الفضل حفى .

( ١٠٢ )

### الطعن رقم ٢١٠٩ لسنة ٣٥ القضائية

( ا ، ب ) رد القضاة عن الحكم . نقض . ” الطعن بالنقض . ما لا يجوز  
الطعن فيه من الأحكام “ .

( ا ) عدم جواز الطعن بالاستئناف أو بالنقض فى الأحكام التحضيرية  
والتهديدية وكذلك الصادرة فى مسائل فرعية إلا مع الحكم الصادر فى الدعوى  
الأصلية .

متى يجوز الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع  
على حدة ؟ إذا انبنى عليها منع السير فى الدعوى الأصلية .

الأحكام الصادرة فى طلبات رد القضاة فى المواد الجنائية . طبيعتها :  
أحكام صادرة فى مسائل فرعية خاصة بتشكيل المحكمة . عدم جواز  
الطعن فيها بالنقض استئلا عن الأحكام الصادرة فى موضوع الدعوى  
الأصلية .

( ب ) اعتبار المحنى عليه — ولو لم يكن مدعىا بحقوق مدنية — قبا يتعلق بطلب  
الرد بمثابة خصم فى الدعوى . عدم انفتاح باب الطعن بطريق النقض  
له — فيما يتعلق بهذا الطلب باعتباره فرما عن الخصومة الأصلية —  
إلا بصدور حكم ينهى الخصومة فى موضوع الدعوى الجنائية وبعد  
أن تكون الدعوى قد استنفدت جميع طرق الطعن العادية . لا استثناء  
من هذه القاعدة إلا بالنسبة إلى الأحكام التى ينبنى عليها منع السير  
فى الدعوى .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن الأحكام الصادرة في طلبات رد القضاة في المواد الجنائية هي أحكام صادرة في مسائل فرعية خاصة بتشكيل المحكمة ، فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض استقلالاً عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى الأصلية ، وذلك على أساس أنها وإن كانت منية للخصومة في دعوى الرد إلا أنها لا تنهى الخصومة في الدعوى الأصلية التي تفرع الرد عنها . وقد تأكد المبدأ الذي قرره هذه المحكمة بما نص عليه في المادة ٤٠٥ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه : ” لا يجوز قبل أن يفصل في موضوع الدعوى استئناف الأحكام التحضيرية والتمهيدية الصادرة في مسائل فرعية ” . وكذلك بما نص عليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض من أنه : ” لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا انبنى عليها منع السير في الدعوى ” . والمقصود بهذين النصين هو عدم إجازة الطعن بالاستئناف أو بالنقض في الأحكام التحضيرية والتمهيدية وكذلك الأحكام الصادرة في مسائل فرعية إلا مع الحكم الصادر في الدعوى الأصلية ، كما أن المقصود بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي يبنى عليها منع السير في الدعوى والتي أجازت المادة ٣١ المذكورة الطعن فيها بطريق النقض على حدة إنما هي الأحكام التي من شأنها أن تمنع السير في الدعوى الأصلية . ولا محل للقول بأن إجازة استئناف أحكام الرد في قانون المرافعات تستتبع إجازة الطعن فيها بطريق النقض ، إذ أن هذا القول إن كان له محل في الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية التي تخضع لقانون المرافعات فلا محل له في الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية والتي تخضع لقانون الإجراءات الجنائية ، وذلك : ( أولاً ) لأن الحكم الصادر في دعوى الرد من الدائرة الجنائية غير قابل للاستئناف ، ولأن من المقرر أن الدعوى الجنائية بطبيعتها تقتضى سرعة الفصل فيها لاعتبارات تتعلق بالأمن والنظام ، وقد تداول الشارع هذا المعنى في عدة نصوص من قانون الإجراءات الجنائية وذلك بتحديد مواعيد الطعن وتبسيط إجراءات نظر الدعوى ، وفيما نص عليه صراحة — كما سبق القول — من عدم إجازة الطعن في الأحكام الصادرة في مسائل فرعية إلا مع الحكم الصادر في الدعوى الأصلية ( ثانياً ) لأن من المقرر أيضاً في المواد الجنائية أن لا يرجع إلى قانون المرافعات إلا عند عدم وجود نص في قانون الإجراءات الجنائية أو للإعانة على ( م - ٦ - ج )



تجلية غموض أحد نصوص هذا القانون وتفهم مرماه إذا كانت أحكامه هـو لا تساعد على تفهمه ، أما ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية من اتباع الإجراءات والأحكام المقررة في قانون المرافعات — فالمقصود به — كما تدل عليه صياغة النص — هو الإجراءات الخاصة بتقديم طلب الرد ونظره حتى الفصل فيه ، أما إجراءات الطعن في الحكم الصادر في طلب الرد فانها تخضع للقواعد الخاصة بها التي أوردها الشارع في قانون الإجراءات الجنائية . ولما كان الحكم المطعون فيه صادر في طلب رد قاضي المحكمة الجزئية التي أقيمت أمامها الدعوى الجنائية ، ولم يصدر الحكم في موضوع الدعوى الأصلية بعد ، فإن الطعن يكون غير جائز .

٢ — نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٨ من قانون الإجراءات الجنائية على اعتبار المحنى عليه — ولو لم يكن مدعيا بمحقوق مدعية — فيما يتعلق بطلب الرد بمثابة خصم في الدعوى — توصلا إلى تقرير حقه في هذا الطلب والطعن على الحكم فيما يتعلق به وحده ، فهو بهذه المثابة — وفي نطاق طلب الرد — شأنه شأن سائر الخصوم ، لا يفتح له أساسا باب الطعن بطريق النقض فيما يتعلق بهذا الطلب باعتباره فرعا عن الخصومة الأصلية ، إلا بصدور حكم ينهى الخصومة في موضوع الدعوى الجنائية وبعد أن تكون الدعوى قد استنفدت جميع طرق الطعن العادية . أما ما يسبق ذلك من ضروب الخطأ أو وجوه التظلم فقد يتهى الحكم في الموضوع لصالح الخصم فلا تكون له مصلحة في الطعن عليه والتمسك بما كان يشكو منه ، فإذا لم يرفع الحكم النهائي الخطأ الذي يتمسك به الخصم فعندئذ يجيز له القانون الطعن فيه من يوم صدوره لإصلاح كل خطأ سواء في ذلك ما وقع في الحكم ذاته أو ما بني عليه واتصل به ، ولا استثناء من هذه القاعدة إلا فيما نصت عليه المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بالنسبة إلى الأحكام التي يبنى عليها منع السير في الدعوى وهو منع مطلق لا سبيل إلى عـود الدعوى الأصلية إلى المحكمة التي فصلت فيها إلا عن طريق الطعن بالنقض في الحكم الصادر منها قبل الفصل في الموضوع ، مما يختلف عن الوقف المؤقت الذي يترتب على تقديم طلب الرد والذي من شأنه أن يعيق الدعوى الأصلية عن السير مؤقتا حتى يحكم في طلب الرد نهائيا .

## الوقائع

تتلخص وقائع هذا الطعن في أن الطاعن قدم بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٦٤ إلى رئيس محكمة طنطا الابتدائية طلبا برد السيد قاضي محكمة جنح بندر المحلة الكبرى الجزئية عن نظر قضية اللجنة رقم ٣٣٦٨ سنة ١٩٦٣ بندر المحلة المرفوعة منه بالطريق المباشر ضد آخرين لارتكابهم تزويرا في محركات عرقية مقدمة منه في القضية رقم ٥٣ سنة ١٩٦٣ كلى طنطا واستعمالهم تلك المستندات مع دألمهم بتزويرها . ومحكمة طنطا الابتدائية ( دائرة الجنح والمخالفات المستأنفة ) قضت حضوريا علنيا بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٦٥ برفض طلب الرد وألزمت رافعه بمصاريفه وأمرت بتغريمه مائة جنيه . فطعن وكيل الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

من حيث إن النيابة العامة قد دفعت بعدم جواز الطعن في الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الرأي الذي جرى قضاء هذه المحكمة على مقتضاه هو أن الأحكام الصادرة في طلبات رد القضاة في المواد الجنائية هي أحكام صادرة في مسائل فرعية خاصة بصحة تشكيل المحكمة ، فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض استقلالا عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى الأصلية ، وذلك على أساس أنها وإن كانت منية للخصومة في دعوى الرد إلا أنها لا تنهى الخصومة في الدعوى الأصلية التي تفرع الرد عنها . وقد تأكد المبدأ الذي قرره هذه المحكمة بما نص عليه في المادة ٤٠٥ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه " لا يجوز قبل أن يفصل في موضوع الدعوى استئناف الأحكام التحضيرية والتهديدية الصادرة في مسائل فرعية " . وكذلك بما نص عليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض من أنه " لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا انبنى

عليها منع السير في الدعوى " والمقصود بهذين النصين هو عدم إجازة الطعن بالاستئناف أو بالنقض في الأحكام التحضيرية والتمهيدية وكذلك الأحكام الصادرة في مسائل فرعية إلا مع الحكم الصادر في الدعوى الأصلية، كما أن المقصود بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي يبنى عليها منع السير في الدعوى والتي أجازت المادة ٣١ المذكورة الطعن فيها بطريق النقض على حدة إنما هو الأحكام التي من شأنها أن تمنع السير في الدعوى الأصلية . ولا محل للقول بأن إجازة استئناف أحكام الرد في قانون المرافعات تستتبع إجازة الطعن فيها بطريق النقض ، إذ أن هذا القول إن كان له محل في الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية التي تخضع لقانون المرافعات فلا محل له في الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية والتي تخضع لقانون الإجراءات الجنائية ، وذلك أولاً لأن الحكم الصادر في دعوى الرد من الدائرة الجنائية غير قابل للاستئناف ، ولأن من المقرر أن الدعوى الجنائية بطبيعتها تقتضي سرعة الفصل فيها لاعتبارات تتعلق بالأمن والنظام ، وقد تداول الشارع هذا المعنى في عدة نصوص من قانون الإجراءات الجنائية وذلك بتحديد مواعيد الطعن وتبسيط إجراءات نظر الدعوى ، وفيما نص عليه صراحة — كما سبق القول — من عدم إجازة الطعن في الأحكام الصادرة في مسائل فرعية إلا مع الحكم الصادر في الدعوى الأصلية ، وثانياً لأن من المقرر أيضاً في المواد الجنائية أن لا يرجع إلى قانون المرافعات إلا عند عدم وجود نص في قانون الإجراءات الجنائية أو للاعانة على تجلية غموض في أحد نصوص هذا القانون وتفهم مرماه إذا كانت أحكامه هو لا تساعد على تفهمه ، أما ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية من اتباع الإجراءات والأحكام المقررة في قانون المرافعات — فالمقصود به — كما تدل عليه صياغة النص — هو الإجراءات الخاصة بتقديم طلب الرد ونظره حتى الفصل فيه ، أما إجراءات الطعن في الحكم الصادر في طلب الرد فإنها تخضع للقواعد الخاصة بها التي أوردها الشارع في قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه صادر في طلب رد قاضي المحكمة الجزئية التي أقيمت أمامها الدعوى الجنائية ، ولم يصدر الحكم في موضوع الدعوى الأصلية بعد فإن الطعن يكون غير جائز ، ولا يغير من ذلك أن يكون الطاعن قد باشر إجراءات طلب الرد باعتباره المجنى عليه في الدعوى الأصلية —



بعد أن قضى فيها بإثبات تركه لدهواه المدنية — إذ أن الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٨ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على اعتبار المجنى عليه — ولو لم يكن مدعياً بحقوق مدنية — فيما يتعلق بطلب الرد بمثابة خصم في الدعوى ، توصلنا إلى تقرير حقه في هذا الطلب والطعن على الحكم فيما يتعلق به وحده ، فهو بهذه المثابة — وفي نطاق طلب الرد — شأنه شأن سائر الخصوم ، لا يفتح له أساساً باب الطعن بطريق النقض فيما يتعلق بهذا الطلب باعتباره فرعاً عن الخصومة الأصلية إلا بصدور حكم ينهى الخصومة في موضوع الدعوى الجنائية وبعد أن تكون الدعوى قد استنفدت جميع طرق الطعن العادية . أما ما يسبق ذلك من ضروب الخطأ أو وجوه التظلم فقد ينتهى الحكم في الموضوع لصالح الخصم فلا تكون له مصلحة في الطعن عليه والتمسك بما كان يشكو منه فإذا لم يرفع الحكم النهائي الخطأ الذي يتمسك به الخصم فعندئذ يجيز له القانون الطعن فيه من يوم صدوره لإصلاح كل خطأ سواء في ذلك ما وقع في الحكم ذاته أو ما بني عليه واتصل به ، ولا استثناء من هذه القاعدة إلا فيما نصت عليه المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بالنسبة إلى الأحكام التي يبنى عليها منع السير في الدعوى وهو منع مطلق لا سبيل إلى عود الدعوى الأصلية إلى المحكمة التي فصلت فيها إلا عن طريق الطعن بالنقض في الحكم الصادر منها قبل الفصل في الموضوع ، مما يختلف عن الوقف المؤقت الذي يترتب على تقديم طلب الرد والذي من شأنه أن يعيق الدعوى الأصلية من السير مؤقتاً حتى يحكم في طلب الرد نهائياً. لما كان ما تقدم ، وكانت الدعوى مازالت قائمة أمام المحكمة التي رفعت إليها — حتى تستأنف نظرها والسير فيها بعد الفصل في طلب الرد ، فإن الطعن بطريق النقض في الحكم الذي جاء مقصورياً على دعوى الرد وحدها ، يكون غير جائز .

وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن مع مصادرة الكفالة طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

## جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، وحسين ساح ، ومحمد أبو الفضل حفي .

( ١٠٣ )

### الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٣٦ القضائية

( ١ ) نقض . ” الطعن بالنقض ” . ” ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام ” .

الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع . عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض ،  
إلا إذا اتبني عليها منع السير في الدعوى . مثال .

( ب و ج ) اختصاص . نظام عام . بطلان .

( ب ) الاختصاص في المسائل الجنائية . تحدده بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة ،  
أو الذي يقيم فيه المتهم ، أو الذي يقبض عليه فيه . هذه الأماكن قسائم  
متساوية لا تفاضل بينها .

( ج ) تعلق القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية كلها بالنظام العام .

١ - نصت المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات  
وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه لا يجوز الطعن بطريق النقض  
في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا اتبني عليها منع السير  
في الدعوى . ولما كان الحكم الصادر من محكمة السويس المستأنفة بعدم  
الاختصاص المكانى بنظر الدعوى بالنسبة إلى المطعون ضده لوقوع جريمة إنتاج  
المواد الكحولية في الاسكندرية التي يقيم بها سينقل الدعوى إلى محكمة الاسكندرية  
المختصة ، فإن الحكم المطعون فيه لا يبنى عليه منع السير في الخصومة . ومن ثم  
يكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

٢ - نصت المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه يتعين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه . وهذه الأما كن قسائم متساوية في القانون لا تفاضل بينها .

٣ - القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام العام . والاختصاص المكاني كذلك - بالنظر إلى أن الشارع في تقريره لها سواء تعلقت بنوع المسألة المطروحة أو بشخص المتهم أو بمكان الجريمة ، قد أقام تقريره على اعتبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة ، وقانون الإجراءات الجنائية إذ أشار في المادة ٣٣٢ منه إلى حالات البطلان المتعلقة بالنظام العام لم يبينها بيان حصر وتحديد ، بل ضرب لها الأمثال . وما جاء في الأعمال التحضيرية قولاً باعتبار البطلان المتعلق بعدم مراعاة قواعد الاختصاص المكاني من أحوال البطلان النسبي لا يحتاج به ولا يقوم مقام مراد الشارع فيما استنه على جهة الوجوب .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١١ يونيه سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم السويس : تهرب من دفع رسوم الانتاج على الكحول المبين بالمحضر . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٥ و ٧ و ١٨ و ٢٠ و ٢١ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ . ومحكمة جناح السويس الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٦٤ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسة جنهات وغلق محله مدة خمسة عشر يوما وإلزامه بأداء الرسوم المستحقة . عارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٤ بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة السويس الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٦٥ - بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم اختصاص المحكمة محليا بتنظر الدعوى بلا مصاريف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .



## المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون بمقولة إن المحكمة قضت في الدعوى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها المكانى تأسيسا على أن الجريمة وقعت في الاسكندرية من مقيم فيها ، لا في السويس مع أن هذا النوع من الاختصاص لا تعلق له بالنظام العام ، فما كان للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها بغير دفع يبيد به المتهم الذى سقط حقه في الدفع طبقا للمادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية لحصول الإجراء في حضور محام له وبغير اعتراض منه في إبانته وبفرض وجوب القضاء به من تلقاء نفس المحكمة فإن وحدة الجريمة المنسوبة إلى المتهمين في الدعوى ، وأحدهما يقيم في السويس ، وكشف الجريمة فيها كان يبرر اختصاص محكمة السويس بنظر الدعوى الأمر المستفاد من نص المادة ١٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية في مفهومها المخالف . ومن ثم فإن محكمة السويس الكلية إذ قضت بعدم اختصاصها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة كانت قد أقامت الدعوى الجنائية على المطعون ضده المقيم بالاسكندرية وآخر مقيم بالسويس بأنها أنتجا مشروبا كحوليا لم يدفع عنه رسم الإنتاج المقرر . ومحكمة أول درجة قضت ببراءة المتهم الآخر الذى ضبط لديه المشروب في السويس تأسيسا على أن المطعون ضده هو منتج و بائعه باعترافه ودانت هذا الأخير وحده وقضت ببراءة المتهم الآخر الذى صار حكم البراءة نهائيا بالنسبة إليه بعدم الطعن فيه بالاستئناف والمحكمة الاستئنافية قضت بناء على استئناف المطعون ضده الذى انفرد بالخصومة بعدم اختصاصها مكانا بالنسبة إليه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نصت على أنه لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا انبنى عليها منع السير في الدعوى ، وكان الحكم الصادر من محكمة السويس المستأنفة بعدم الاختصاص المكانى بنظر الدعوى بالنسبة إلى المطعون ضده لوقوع جريمة إنتاج المواد الكحولية في الاسكندرية التى يقيم بها سينقل الدعوى إلى محكمة الاسكندرية

المختصة ، فإن الحكم المطعون فيه لا يثبت عليه منع السير في الحصومة ، ولا تملك محكمة الاسكندرية قانونا الحكم بعدم اختصاصها مكانا بنظر الدعوى ذلك بأن المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه يتعين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه ، وكانت هذه الأما كن قسائم متساوية في القانون لا تفضل بينها ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد أصابت صحيح القانون فيما قضت به من عدم اختصاصها مكانا في شأن المتهم الذي انعقدت الحصومة الجنائية لمحاكمته ، لأن القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام العام . والاختصاص المكاني كذلك . بالنظر إلى أن الشارع في تقريره لها سواء تعلقت بنوع المسألة المطروحة ، أو بشخص المتهم ، أو بمكان الجريمة ، قد أقام تقريره على اعتبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة ، وكان قانون الإجراءات الجنائية إذ أشار في المادة ٣٣٢ منه إلى حالات البطلان المتعلقة بالنظام العام لم يبينها بيان حصر وتحديد ، بل ضرب لها الأمثال ، وكان ما جاء في الأعمال التحضيرية قولاً باعتبار البطلان المتعلق بعدم مراعاة قواعد الاختصاص المكاني من أصول البطلان النسبي لا يحتاج به ولا يقوم مقام مراد الشارع فيما استنه على جهة الوجوب ، ومتى زالت وحدة الجريمة بانحسار الحصومة عن المتهم الآخر المقيم في السويس ، وانحصرت في المطعون ضده وحده ، فقد زال الموجب الذي كان يجيز لها الاختصاص بنظر الدعوى على وجه الانفراد أو الاشتراك ، وبالتالي فلا محل للاستشهاد بنص المادة ١٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية في مفهومه المخالف . لما كان ما تقدم ، فإن قضاء محكمة السويس بعدم اختصاصها بنظر الدعوى يكون صحيحاً ، ولا يمنع من السير في الدعوى ، ومن ثم فإن الطعن المقدم من النيابة العامة يكون غير جائز .

## جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : حسين المركي ، ومحمد صبرى ، وبطرس زفلول ، ونصر الدين عزام .

( ١٠٤ )

### الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٣٦ القضائية

( أ ، ب ) دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ . إجراءات المحاكمة .

( ١ ) الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكناً . للمحكمة أن تقرر تلاوة أقوال الشاهد إذا تعذر سماعه أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .  
تمسك الدفاع عن الطاعن في ختام مرافحته بسماع أقوال الشاهد ومناقشته فيها .  
طلب النيابة العامة القبض على الطاعن في حالة إجابة طلبه وتأجيل الدعوى .  
اضطرار محامي الطاعن إلى التنازل عن طلبه . عدم تحقق المعنى الذي قصده الشارع في المادة ٢٨٩ إجراءات المعدلة .

( ب ) حق الدفاع بخول للتم ابداء ما يبين له من طلبات التحقيق مادام أن باب المرافعة لا زال مفتوحاً . نزول الطاعن عن طلب سماع الشاهد لا يسلبه حقه في العدول عن ذلك النزول والتمسك بتحقيق طلبه ما دامت المرافعة لا زالت دائرة .

١ — الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكناً ، وإنما يصح للمحكمة أن تقرر تلاوة شهادة الشاهد إذا تعذر سماع شهادته أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين الأسباب التي حالت دون سماع أقوال الشاهد ، وكان الدفاع قد تمسك في ختام مرافحته بسماع أقواله ومناقشته فيها فطلبت النيابة العامة القبض على الطاعن في حالة إجابة طلبه وتأجيل الدعوى مما أحاط محامي الطاعن بالخرج واضطره إلى التنازل عن طلبه وهو ما لا يحقق



المعنى الذى قصده المشرع فى المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ عندما خول للحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة إذا تعذر سماع الشاهد أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .

٢ — حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم يخول له ابداء ما يعن له من طلبات التحقيق ما دام أن باب المرافعة لازال مفتوحا ، فنزول الطاعن عن طلب سماع الشاهد لا يسلبه حقه فى العدول عن ذلك النزول والتمسك بتحقيق طلبه ما دامت المرافعة ما زالت دائرة . وإذا ما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن استنادا إلى أقوال الشاهد الغائب بغير أن يسمع شهادته على الرغم من إصرار الدفاع على طلب مناقشته فى ختام مرافعته ، فإن الحكم يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع مما يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٢٨ مارس سنة ١٩٦١ بدائرة قسم الموسيقى محافظة القاهرة : قلد أختاما لإحدى جهات الحكومة هى الختم الخاص بتقدير رسوم المحكمة المختلطة وختم تسجيل التاريخ وختم محكمة مصر الابتدائية . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيود والوصف الواردين بقرار الاتهام ، فقرر بذلك ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٥ عملا بالمواد ٣/٢٠٦ و ٣٠ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل سنتين ومصادرة الأختام المضبوطة . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينصاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تقليد أختام إحدى الجهات الحكومية قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن تمسك لدى محكمة الموضوع بسماع أقوال شاهد الإثبات الغائب إلا أن المحكمة فصلت في الدعوى بغير أن تسمع شهادته ، ولا يغير من الأمر أن يكون الدفاع قد نزل عن هذا الطلب عند ما طلبت النيابة العامة القبض على الطاعن في حالة تأجيل الدعوى مادام أنه عاد وأصر عليه في طلباته الختامية .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على محضر جلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦٥ أن الدفاع اكتفى في مستهل الجلسة بتلاوة أقوال شاهد الإثبات الغائب فأمرت المحكمة بتلاوتها إلا أنه عاد في ختام مرافعته إلى التمسك بسماع أقوال الشاهد فطلبت النيابة العامة القبض على الطاعن في حالة إجابته إلى طلبه وتأجيل نظر الدعوى وإزاء ذلك استغنى الدفاع عن طلبه وصمم على طلب البراءة ثم أثبت في نهاية المحضر عدول الدفاع بغير قيد أو شرط وبعد ذلك حجزت المحكمة الدعوى للحكم بجلسة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٥ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكناً ، وإنما يصح للمحكمة أن تقرر تلاوة شهادة الشاهد إذا تعذر سماع شهادته أو قبيل المتهم أو المدافع عنه ذلك . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين الأسباب التي حالت دون سماع أقوال الشاهد . وكان الدفاع قد تمسك في ختام مرافعته بسماع أقواله ومناقشته فيها فطلبت النيابة العامة القبض على الطاعن في حالة إجابة طلبه وتأجيل الدعوى مما أحاط محامي الطاعن بالحرج واضطره إلى التنازل عن طلبه وهو ما لا يحقق المعنى الذي قصده المشرع في المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات

الجناية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ عند ما خول للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة إذا تعذر سماع الشاهد أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . وفضلا عما تقدم فإن مؤدى العبارة التى أثبتها الدفاع فى نهاية محضر الجلسة أنه عدل عن الاستغناء عن سماع الشاهد الغائب مما مفاده الإصرار على سماع أقواله . ولما كان حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم ينحول له إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق مادام أن باب المرافعة لا زال مفتوحا ، فإن نزول الطاعن عن طلب سماع الشاهد لا يسلبه حقه فى العدول من ذلك النزول والتمسك بتحقيق طلبه ما دامت المرافعة مازالت دائرة . وإذا ما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن استنادا إلى أقوال الشاهد الغائب بغير أن يسمع شهادته على الرغم من إصرار الدفاع على طلب مناقشته فى ختام مرافعته ، فإن الحكم يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع مما يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن فى تقريرى أسباب طعنه .



## جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
فخار رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، وحسين ساح ، ومحمود عباس العمراوى .

( ١٠٥ )

### الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٦ القضائية

( أ ) عقوبة . أسباب الإباحة . ” الدفاع الشرعى ” . ظروف مخففة .

لا ارتباط بين تطبيق كل من المادتين ١٧ و ٢٥١ عقوبات . كل ما تقتضيه المادة ٢٥١ هو ألا تبلغ العقوبة الموقعة الحد الأقصى المقرر للجريمة . للمحكمة توقيع العقوبة التي تراها مناسبة نازلة بها في الحد المقرر بالمادة ١٧ . لها إذا ما رأت أن التجاوز كان في ظروف تقتضى الزول بالعقوبة إلى مادون هذا الحد — أن تعد المتهم معذورا طبقا لأداة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تصل إلى الحد الأدنى .  
اعتبار المحكمة الطاعن متجاوزا حدود الدفاع الشرعى وإعمالها في حق المادة ٢٥١ عقوبات . تزيدها بإضافة المادة ١٧ عقوبات . ليس للطاعن التحدى بالظروف المخففة التي تنص عليها تلك المادة .

( ب ) تحقيق . ” إجراءاته ” . نيابة عامة .

النص الوارد بمجموعة الأوامر العسكرية الذى يقضى بلزوم حضور مندوب من البوايس الحربى عند القبض أو التحقيق أو التفتيش الذى تباشره السلطات المدنية مع رجال الجيش لا يناط بالنيابة العامة ولا يقيد حقها في مباشرة سلطاتها .

( ج ) وصف التهمة . قتل عمد . ضرب أفضى إلى الموت .

تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد إلى ضرب أفضى إلى الموت دون تنبيه المتهم أو المدافع عنه . لا إخلال بحق الدفاع .

( د ) أسباب الإباحة . ” الدفاع الشرعى ” . محكمة الموضوع .

الدفاع الشرعى : هو استعمال القوة اللازمة لرد الاعتداء . تقدير التناصب بين القوة وبين الاعتداء . مرضوعى .

( هـ ) دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره “ .

إغفال الحكم التعرض لدفع قانوني ظاهر البطلان . لا يعيبه .

١ — لا ارتباط بين تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات الخاصة بالظروف المخففة وبين المادة ٢٥١ الخاصة بالعدر القانوني المتعلق بتجاوز حدود الدفاع الشرعي — وكل ما تقتضيه المادة ٢٥١ هو ألا تبلغ العقوبة الموقعة الحد الأقصى المقرر للجريمة التي وقعت وفي حدود هذا القيد يكون للمحكمة أن توقع العقوبة التي تراها مناسبة نازلة بها في الحد المقرر بالمادة ١٧ عقوبات إلا إذا وجدت أن ذلك لا يسعها نظرا لما استبانته من أن التجاوز كان في ظروف تقتضي النزول بالعقوبة إلى ما دون هذا الحد فعندئذ فقط يكون عليها أن تعد المتهم معذورا طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تصل إلى الحد الأدنى . ولما كانت المحكمة قد رأت اعتبار الطاعن متجاوزا حدود الدفاع الشرعي وأعملت في حقه المادة ٢٥١ من قانون العقوبات فإن ما زيدت به من إضافة المادة ١٧ عقوبات يكون نافلا ولا جدوى للطاعن من التحدى بالظروف المخففة التي تنص عليها تلك المادة .

٢ — إن النص الوارد بمجموعة الأوامر العسكرية لسنة ١٩٥٧ والذي يقضى بأنه يلزم عند القبض أو التحقيق أو التفتيش الذي تبشره السلطات المدنية مع رجال الجيش حضور مندوب من البوليس الحربي في جميع الأحوال — لا يناطب النيابة ولا يضمنى أى قيد على حقها في مباشرة سلطاتها التي لا يحكمها إلا قانون الإجراءات الجنائية . — وهو لا يعدو أن يكون إجراء لتنظيم كيفية التعاون بين السلطات المدنية والعسكرية في حالات التحقيق التي تبشرها السلطات المدنية مع رجال الجيش .

٣ — الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تخصيصها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم وذلك بشرط أن تكون الواقعة المادية

المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساما للوصف الجديد — ومتى كان مرد التعديل الذي أجرته المحكمة هو عدم قيام الدليل على توافر نية القتل لدى الطاعن، فإن الوصف الذي نزلت إليه في هذا النطاق حين اعتبرت الطاعن مرتكبا جريمة الضرب المفضى إلى الموت لا جريمة القتل العمد — هذا التعديل لا يجافي المنطق السليم في شيء ولا يعطى الطاعن حقا في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع إذ أن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة بتنبيه المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل في الوصف نتيجة استبعاد أحد العناصر للجريمة التي رفعت بها الدعوى .

٤ — الدفاع الشرعى هو استعمال القوة اللازمة لرد الاعتداء ، وتقدير التناسب بين تلك القوة وبين الاعتداء الذى يهدد المدافع أمر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع بحسب الوقائع المعروضة عليها متى بنت قضاءها في ذلك على أسباب سائغة .

٥ — الدفع القانوني الظاهر البطلان لا يستحق ردا خاصا، ولا يعيب الحكم إغفال التعرض له .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٣/٨/٢١ بدائرة قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة : قتل جلال مصطفى فهمى عمدا بأن أطلق عليه عدة أعيرة نارية من مسدس كان يحمله قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنه في الزمان والمكان السالفي الذكر شرع في قتل فتحى إبراهيم الشراكى وعلاء الدين عبدالسلام الشراكى وعبد حنفى محمود بأن أطلق عليهم عدة أعيرة نارية قاصدا قتلهم وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو عدم إحكام الرماية وطلبت إلى السيد مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات فقرر بذلك . وادعى مدنيا والد المجنى عليه طالبا القضاء له بمبلغ ٢٠٠٠ ج على سبيل التعويض قبل المتهم والسيد نائب القائد العام للقوات المسلحة



والسيد وزير الحربية المسئولين عن الحقوق المدنية متضامين . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٦٦ عملا بالمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ منه بمحاكمة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات وإلزامه بأن يدفع مع المسئولين بالحقوق المدنية (نائب القائد العام للقوات المسلحة ووزير الحربية) متضامين مبلغ ألف وخمسمائة جنيه للدعى بالحق المدني والمصروفات المدنية المناسبة ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماه . وذلك على اعتبار أن المتهم فى الزمان والمكان سالفى الذكر أطلق عمدا عيارين نارين على المجنى عليه ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الإصابات أودت بحياته . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الضرب الذى أفضى إلى الموت قد شابه خطأ فى تطبيق القانون وبطلان فى الإجراءات وفساد فى الاستدلال وقصور فى التسبيب وإخلال بحق الدفاع وخطأ فى الإسناد ذلك أنه على الرغم مما اتهمت إليه المحكمة من أن الطاعن كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه فإنها دانت وأخذته على مقنضى تفكيرها الهادئ المطمئن دون مراعاة ظروفه الشخصية التى أحاطت به والتى يرجع فى تقديرها إليه وحده وانتهت فى تدليل غير سائغ إلى أنه تجاوز حقه فى الدفاع وقست الاعتداء إلى مراحل ثلاث دون أن يكون لهذا التقسيم أساس من المنطق ولم تفتن إلى أنه لم يكن هناك أى عدا بين الطاعن وبين المجنى عليه يحدوه إلى إطلاق النار عليه . وقد أقيمت الدعوى الجنائية ضد الطاعن بوصف القتل العمد المقترب بجناية الشروع فيه بيد أن المحكمة دانت بهمة الضرب المفضى إلى الموت دون أن تلفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل ومن جهة أخرى فقد استبعدت جريمة الشروع فى القتل اعتبارا بأن الطاعن إنما كان يقصد من إطلاق النار مجرد الإرهاب فكان أولى بها أن تصرف ذلك إلى واقعة القتل أيضا خاصة وأن الطاعن يجيد تصويب الأسلحة النارية بحكم عمله وقد تمسك الدفاع بقيام التعارض بين الدليلين القولى والفنى إذ أن مؤدى أقوال الشهود أن الطاعن لم يطلق على المجنى عليه سوى عيار

واحد في حين أن المثلث بتقرير الصفة التشريعية أنه أصيب في فمه ثم في ركبته مما يفيد تعدد الأضرار التي أصابته وعلى الرغم من أن هذا الدفاع جوهرى فقد ردت عليه المحكمة رداً غير سائق استندت فيه إلى أن المجنى عليه قد يكون مال بوجهه إلى أسفل وهو يجرى إلى السور فأصيب في فمه من العيار الذى أطلقه الطاعن في نفس اتجاه العيار الأول واعتمدت في ذلك على أقوال الشاهد أحمد عامر السيد في حين أنه شهد بأن الطاعن لم يطلق سوى عيار واحد . كذلك فإن الدفاع من المسئول عن الحقوق المدنية كان قد دفع ببطلان التحقيقات عملاً بنص الفقرة (١) من البند ١٥ من الباب الأول من الفصل الأول من مجموعة الأوامر العسكرية لسنة ١٩٥٧ والتي تنص على أنه يلزم عند القبض أو التحقيق أو التفتيش الذى تباشره السلطات المدنية مع رجال الجيش حضور مندوب من البوليس الحربي في جميع الحالات — إلا أن الحكم خلا من التعقيب على هذا الدفع مما يخل بحق الدفاع ، ولو التفتت المحكمة إليه لتغير وجه الرأى في الدعوى وعلى الرغم من أن المحكمة طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات فإنها أوقعت على الطاعن أقصى عقوبة الحبس المنصوص عليها في المادة ٢٥١ من ذلك القانون دون أن تنزل بها إلى الحد المنصوص عليه في المادة ١٧ — وكل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله : ” إن الطاعن يسكن في الطابق الأرضى في أحد المنازل بينما يسكن فتحى الشواكى أحد المجنى عليهم في الطابق الثالث من ذات المنزل وحدث في اليوم السابق على الحادث أن حصلت مشادة بينهما بسبب الأطفال نزل خلالها فتحى الشواكى من مسكنه واشتبك في عراك مع الطاعن انتهى بحادث إصابات بالأول الذى توجه إلى قسم مصر الجديدة وحرر ضده محضر الجنبه رقم ٥٤٢٩ لسنة ١٩٦٣ مصر الجديدة ورأى أن يرد على هذا الاعتداء وتلك الإهانة التى لحقت به من الطاعن أمام جميع الجيران فاستنجد ببعض أقاربه وأصدقائه ومنهم المجنى عليه ولم يحضروا في مساء يوم الحادث ينوون إهانة الطاعن وتأديبه والتعدي عليه تجمعوا في مدخل العمارة التى يقيم فيها وطرقوا باب مسكنه وفاجأوه وهو يرتدى ملابسه الداخليه بتوجيه الشتائم له فتوهم أمام تجمعهم أن في الأمر خطراً داهماً يهدده إنهم تمكنوا منه فأحضر مسدسه الحكومى وأطلق منه عدة أضرار للارهاب وتمكن بذلك من

إبعادهم إلى الطريق العام إلا أنهم إذ كانوا مستمرين في تبادل السباب معه مهددين بالتعدى عليه أطلق صوبهم عدة أعيرة نارية متعمدا إصابتهم دون أن يقصد إزهاق روح أحد منهم فأصاب المجنى عليه في ركبته وفكه ورقبته فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . واستند الحكم في إدانة الطاعن إلى أقوال الشهود والتقرير الطبي الشرعى وما ثبت من المعاينة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى على النحو المتقدم بما تتوافر به جميع الأركان القانونية لجريمة الضرب المفضى إلى الموت التي انتهى إلى إدانة الطاعن بها وأورد على ثبوتها في بحقه أدلة سائنة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ولها أصل ثابت في الأوراق — مرضى لما دفع به الطاعن من أنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس واستعرض المبادئ القانونية للدفاع الشرعى وانتهى إلى أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه . ثم تحدث عن جسامة الاعتداء الذى وقع من الطاعن في قوله : ” وحيث إن استعمال حق الدفاع الشرعى كما سبق القول يجب أن يتناسب مع جسامة الاعتداء وبعبارة أخرى يجب أن يكون بالقدر اللازم لدفع الاعتداء وقد ثبت من التحقيقات ومن معاينة المحكمة لمحل الحادث أن إطلاق النار من جانب المتهم تم على مراحل ثلاث : المرحلة الأولى — أمام باب شقته وقد تعمد فيه إطلاق مسدسه لتهويل المعتدين على حد قول الشهود ولم يقصد إصابة أحد منهم فأصاب الحائط ونجح في حملهم على التراجع للخلف . والمرحلة الثانية — أطلق فيها أعبرته بنوع من الإرهاب دون قصد إصابة أحد وقد أصاب عامودا تحت الباب ونجح في حمل المعتدين على التراجع حتى وقفوا أمام مدخل المنزل وكان بعضهم يحتوى بالسور والمجنى عليه يقف بجوارهم في الممر وأنه وإن كانت حالة الخطر والتهديد به لم تختلف نهائيا من جانب فتحي الشواكى وزملائه بدليل تجمعهم بجوار السور واستمرار شتائمهم للثمة ودعوته للقدوم إليهم لمنازلته إن كان رجلا — إلا أن وسيلة الدفاع وقد تضاءلت جسامة الخطر كان يجب أن تقف عند حد ما يسمح بمنع تجديد الهجوم وإيقاقه — فلما شارب المسدس دون إطلاقه كان يكفى لذلك وإطلاق الأعيرة في الهواء للإرهاب كان يكفى حتما لإيقاف المعتدين ولكن المتهم لم يكتف



بذلك بل وجه عباراته نحو المجنى عليه الذي كان يقف في الممر فأصابه صرّة في ركبته وصرّة في فمه...". ثم استورد الحكم فنفي نية القتل عن الطاعن وخلص إلى أنه قد أصاب المجنى عليه عمدا ولم يكن يقصد قتله إلا أن إصابته أودت بحياته مما يتعين معه معاقبته طبقا لنص المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات... وقال "إنه نظرا للظروف التي أحاطت بالمتهم والتي رأت معها المحكمة أنه تجاوز حدود الدفاع الشرعي المنصوص عليها في المادة ٢٥١ من قانون العقوبات تجاوزا واضحا وأكيدا فإنها ترى استعمال الرأفة معه إعمالا للمادة ١٧ من قانون العقوبات".

لما كان ذلك، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصل في الأوراق — وكان ما استخلصته المحكمة من أن الاعتداء على الطاعن وبالتالي ما قام به من أفعال الدفاع عن نفسه قد مر بمراحل ثلاث — ثابت من أقوال الشهود والمعاينة التي أجرتها المحكمة وذلك على ما يبين من المفردات المضمومة إلى ملف الطعن، وكان الدفاع الشرعي هو استعمال القوة اللازمة لرد الاعتداء، وتقدير التناسب بين تلك القوة وبين الاعتداء الذي يهدد المدافع أمر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع بحسب الوقائع المعروضة عليها متى بنت قضاءها في ذلك على أسباب سائغة، وكان الحكم قد وازن بين جسامته الاعتداء والقوة التي استعملها الطاعن في دفعه واستند في تقدير تجاوزه حدود الدفاع الشرعي إلى أسباب سائغة مقبولة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها، فإنه لا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض. لما كان ما تقدم، وكان الثابت من أقوال الشاهد أحمد عامر السيد في تحقيق النيابة أن الطاعن أطلق عيارين على المجنى عليه وأنه أصيب وهو يجري نحو السور كما ثبت من تقرير الصفة التشريعية أنه أصيب في فمه وفي ركبته من عيارين — فإن قوله الخطأ في الإسناد والتناقض بين الدليل القولي واللفظي تكون متفية. لما كان ذلك، وكان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد

الواقعة بعد تجميعها إلى الوصف الذى ترى أنه الوصف القانونى السليم وذلك بشرط أن تكون الواقعة المسادية الميئة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هى بذاتها الواقعة التى اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد — ومتى كان مرد التعديل الذى أجرته المحكمة هو عدم قيام الدليل على توافرية القتل لدى الطاعن فإن الوصف الذى نزلت إليه فى هذا النطاق حين اعتبرت الطاعن مرتكباً جريمة الضرب المفصلى إلى الموت لجريمة القتل العمد — هذا التعديل لا يجافى المنطق السليم فى شىء ولا يعطى الطاعن حقاً فى إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع إذ أن المحكمة لا تلتزم فى مثل هذه الحالة بتبليغ المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل فى الوصف نتيجة استبعاد أحد العناصر للجريمة التى رفعت بها الدعوى. لما كان ذلك، وكان نص الأمر العسكرى الذى تمخى به الطاعن لا يخاطب النيابة ولا يصفى أى قيد على حقها فى مباشرة سلطاتها التى لا يحكمها إلا قانون الإجراءات الجنائية — وهو لا يعدو أن يكون إجراء لتنظيم كيفية التعاون بين السلطات المدنية والعسكرية فى حالات التحقيق التى تباشرها السلطات المدنية مع رجال الجيش وفضلاً عن أن الطاعن لم يتمسك بالدفع ببطلان إجراءات التحقيق على ما يبين من محضر جلسة المحاكمة، فإن هذا الدفع لا يعدو أن يكون دفعا قانونياً ظاهراً بالبطلان لا يستحق رداً خاصاً ولا يعيب الحكم إغفال التعرض له. لما كان ما تقدم، وكان لا ارتباط بين تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات الخاصة بالظروف المخففة وبين المادة ٢٥١ الخاصة بالعدر القانونى المتعلق بتجاوز حدود الدفاع الشرعى وكل ما تقتضيه المادة ٢٥١ هو ألا تبلغ العقوبة الموقعة الحد الأقصى المقرر للجريمة التى وقعت وفى حدود هذا القيد يكون للمحكمة أن توقع العقوبة التى تراها مناسبة نازلة بها فى الحد المقرر بالمادة ١٧ عقوبات إلا إذا وجدت أن ذلك لا يسعها نظراً لما استبانته من أن التجاوز كان فى ظروف تقتضى النزول بالعقوبة إلى ما دون هذا الحد فعندئذ فقط يكون عليها أن تعدد معذوراً طبقاً للمادة ٢٥١ المذكورة

وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تصل إلى الحد الأدنى . ولما كانت المحكمة قد رأت اعتبار الطاعن متجاوزا حدود الدفاع الشرعى وأعملت في حقه المادة ٢٥١ من قانون العقوبات فإن ما تزايدت به من إضافة المادة ١٧ عقوبات يكون نافلا ولا جدوى للطاعن من التحدى بالظروف المخففة التي تنص عليها تلك المادة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا وفضله موضوعا .

---



## جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة  
المستشارين : مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، وحسين ساح ، ومحمود العمراوى .

( ١٠٦ )

### الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٦ القضائية

( أ ) نهب .

جريمة النهب المنصوص عليها في المادة ٣٦٦ عقوبات . لا يشترط فيها أن يكون  
النهب حاصلا من عصابة ذات تنظيم خاص . جواز وقوعها من جماعة تفتقر إلى مثل  
هذا التنظيم .

ركن القوة الإجبارية في تلك الجريمة . مثال لتحقيقه .

( ب ) تجمهر .

شروط قيام التجمهر قانونا ؟

مناط العقاب على التجمهر وشروط تضامن المتجمهرين في المسؤولية عن الجرائم التي  
تقع تنفيذا للغرض منه : هو ثبوت عليهم بهذا الغرض ، وأن تكون نية الاعتداء  
قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى قتلوا فرضهم المذكور ، وأن تكون الجرائم التي  
ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ولم تكن جرائم مستقل بها أحد  
المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للأمر ، وأن تقع جميعها  
حال التجمهر .

١ — يستوى في القانون أن يكون النهب حاصلا من عصابة ذات تنظيم خاص  
أو من جماعة تفتقر إلى مثل هذا التنظيم . ولما كان ينطبق على حشد الطاعنين  
وصف الجماعة ، وكان ما اجترموه من أعمال القوة قد ارتكبوه علنا وجهارا وبلغ

من العنف الذي اتسم به ما حدا بالأهليين إلى الهروب من طريقهم وأرهب المجنبي عليه وحمله مكرها على الرضوخ له وهو ما يكفي لتحقيق ركن القوة الإجبارية في مفهوم المادة ٣٦٦ من قانون العقوبات .

٢ — حددت المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ في شأن التجمهر شروط قيام التجمهر قانونا في أن يكون مؤلفا من خمسة أشخاص على الأقل وأن يكون الغرض منه ارتكاب جريمة أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل باستعمال القوة والتهديد باستعمالها . ومناطق العقاب على التجمهر وشرط تضامن المتجمهرين في المسؤولية عن الجرائم التي تقع تنفيذا للغرض منه هو ثبوت علمهم بهذا الغرض . فيشترط لقيام جريمة التجمهر المؤثم بالمادتين سالفتي الذكر اتجاه غرض المتجمهرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص إلى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذا لهذا الغرض وأن تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور ، وأن تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ولم تكن جرائم استقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للأمر ، وقد وقعت جميعها حال التجمهر .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ١٣ من أغسطس سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز الزقازيق محافظة الشرقية : اشتركوا وآخرين مجهولين في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص كان الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال حالة كونهم يحملون أسلحة "فؤوس وكوريكات" من شأنها إحداث الموت إذ استعملت بصفة أسلحة ، وذلك بأن توجهوا متجمهرين صوب أهالي عزبة فيصل قاصدين حرقها ونهبها وإتلافها فوقعت الجرائم الآتية بقصد تنفيذ الغرض المقصود منه التجمهر : (أولا) وضعوا النار عمدا في حظيرة حسن اسماعيل عطا الله المينة الوصف والقيمة بالتحقيقات والمملوكة للجنبي عليه سالف الذكر .

( ثانيا ) بصفقتهم عصابة نهبوا بالقوة الإجبارية الأشياء الآتية المبينة الوصف والقيمة بالتحقيقات والمملوكة للمجنى عليه سالف الذكر . ( ثالثا ) أضروا عمدا بدون مقتضى بحيوان من دواب الركوب ( الجمل المملوك للمجنى عليه سالف الذكر ) ضرا كبيرا بأن طعنوه بآلة حادة فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي البيطري . ( رابعا ) أتلفوا عمدا مسكن المجنى عليه سالف الذكر بأن حطموه بالفؤوس والكوريكات فأحدثوا به التلفيات المبينة وصفا وقيمة بالتحقيقات . وبتاريخ ٢٤ من مايو سنة ١٩٦٥ أحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢ و ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر و ١٢٩ و ١٣٣ و ١٣٦ و ١/١٣٧ و ٢٥٣ و ١/٣٥٥ و ١/٣٦١ و ٣٦٦ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنيا طالبا القضاء له قبل المتهمين متضامين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات والأتعاب . ومحكمة جنات الزقازيق قضت حضوريا في ٩ فبراير سنة ١٩٦٦ عملا بالمواد ٢ و ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ و ٢٥٣ و ١/٣٥٨ و ١/٣٦١ و ٣٦٦ و ٣٢٢ من قانون العقوبات بمعاينة كل من الطاعنين بالأشغال الشاقة خمس سنوات وإلزامهم متضامين أن يدفعوا إلى المدعى المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ومصروفات الدعوى المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة عنها . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الطاعنين في حالة تجمهر وحملهم مسئولية ما وقع من جنايات الحريق والإتلاف العمدين قد أخطأ في الإسناد وفي تطبيق القانون وشابه القصور والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعنين أثاروا في دفاعهم هدم توافر عنصر اكتمال العدد اللازم قانونا في جريمة التجمهر استنادا إلى ما شهد به الشاهدان إبراهيم عيسى عطا الله وعبد اللطيف عبد الرحمن عطا الله من أنهما لم يبصرا الطاعن الخامس وهو يضع النار إلا بعد انصراف باقي الطاعنين ، ولكن الحكم أطرح هذا الدفاع وأسند إلى هذين الشاهدين بأن قيام الطاعن الخامس بأشغال النار في الحظيرة كان أثناء ارتكاب



رفاقه وقبل انصرافهم للجرائم الأخرى ، في حين أن أقوال هذين الشاهدين جاءت خلوا من ذلك بل هي صريحة في الدلالة على أن واقعة إشعال النار كانت لاحقة لوقوع السرقة والإتلاف وتالية لانصراف المتجهرين وهي واقعة مستقلة في زمان وقوعها عن الوقائع الأخرى ، كما أن الحكم فضلا عن أنه لم يستظهر في بيانه لواقعة الدعوى الأركان القانونية لجريمة التجاهر بأسانيد لها أصولها الثابتة في الأوراق فقد فاتته الإحاطة بما قرره محكمة النقض في هذا الصدد من أنه يشترط لمسئولية الشركاء في التجاهر عما يقع فيه من جرائم أن تكون تلك الجرائم قد وقعت تنفيذا للغرض المراد منه وهو ما لم يتوافر قيامه في صورة الدعوى ، ثم إن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ دان الطاعنين بجريمة الإتلاف الحاصل من مصابة بالقوة الاجبارية وفقا لنص المادة ٣٦٦ من قانون العقوبات إذ أن المراد بالتهب أو الإتلاف في مفهوم هذا النص هو ذلك الحاصل من العصابات التي تتخذ شكل التنظيم وأما التجمع العارض فلا يدخل في هذه الدعوى وأن القوة الاجبارية التي تصاحب هذا النوع من الإتلاف فشرطها أن يقع العنف على الأشخاص وليس على الأشياء وهو ما لم يتوافر ثبوته في واقعة الدعوى ، وأخيرا فإن الطاعنين أثاروا أيضا في دفاعهم بأنهم كانوا بعيدين عن مكان الحادث وفي أماكن ومدن أخرى وأشهدوا شهود نقي أيدهم في دفاعهم إلا أن الحكم التفت عن هذا الدفاع الجوهرى ولم يرد عليه بما يفنده وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله أنه في يوم الحادث مساء أهالى بلدة غزالة وأثار حفيظتهم اعتداء بعض من أهالى عزبة فيصل على رئيس العمل رجب أحمد الشترى وإتلاف أدوات الرش في مشجرة سابقة حدثت في ظهيرة يوم الحادث فأشاعوا بين الأهالي من بلدتهم أن إصابات المصابين منهم في تلك المشجرة جسيمة وانتشرت بينهم الدعوى إلى النار والانتقام من أهالى عزبة فيصل وكان أن تجمعوا لتوهم في حشد كبير كان المتهمون الخمسة (الطاعنون) من أفرادهم بعد أن حمل كل منهم ما أمكنه الحصول من عصي وفؤوس وأدوات الحفر "الكوريكات" وغيرها من أدوات الزراعة المعتادة والتي يمكن أن تستعمل في ارتكاب جرائم الإعتداء على النفس ومن شأنها إحداث الإصابات والموت إذ استعملت كأسلحة

ثم توجهوا قاصدين ارتكاب جرائم الإعتداء على النفس والمال إلى عزبة فيصل للثأر والانتقام منهم وكان من وقائع تنفيذ هذا القصد الإجرامى الذى صمم عليه هذا الحشد من أهالى غزالة والذى زاد عدده عن الخمسة أشخاص على وجه اليقين أن بدأ فى ارتكاب جرائمه فتوقف عند منازل عائلة عطا الله التى ينتمى إليها السيد عبد اللطيف عبد الرحمن عطا الله الذى تشاجر مع رئيس عمالهم رجب أحمد الشترى وهاجم ذلك الجمع منزل حسن إسماعيل عطا الله الذى كان وقتئذ أمام منزله لاستطلاع إصابة قريبه وما أن شاهد هذا الجمع قادما نحو العزبة فى طريقه إليه فى مظاهرة شريرة حتى سارع بالهرب داخل منزله وإغلاق بابه إلا أن الجمع المتجمهر عمد إلى تحطيم باب المنزل ونوافذه والدخول إليه وتخريب امتعته ونهب وسرقة أكثرها والاعتداء على مواشيه وإحداث إصابات ببعضها ولم يكتفوا بذلك بل عمدوا إلى إشعال النار عمدا بعد ذلك فى حظيرة مواشيه مما أدى إلى احتراق بعضها ونفوقه وإصابة البعض الآخر ثم فروا لائذين بالفرار بعد أن ارتكبوا تلك الجرائم تنفيذا للغرض الذى هدف إليه تجمهرهم غير المشروع، واستند الحكم فى ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة فى حق الطاعنين إلى ما أثبتته مأمور مركز الزقازيق فى محضره تبليغا للحادث ومعلوماته عنه وإلى أقوال شهود الإثبات ومن بينهم الشاهدين إبراهيم عيسوى عطا الله وعبد اللطيف عبد الرحمن عطا الله فقد حصل أقوال أولهما بما يفيد رؤيته أثناء وقوفه بسطح منزله للطاعنين الخمسة وهم بين الحشد الكبير من أهالى بلدة غزالة أثناء قدومه وفى طريقة إلى منزل ابن عمه حسن إسماعيل عطا الله وأفراده يحملون الفؤوس والبلطات والمحافر (الكوريكات) ثم اقتحام هذا الجمع ومن بينهم الطاعنين لهذا المنزل بعد تحطيم أبوابه ونوافذه وسرقة الأمتعة منه وما انتهى إليه الأمر من مشاهدته للطاعن الخامس وهو يعمد قبل انصراف الجمع وعلى مشهد من باقى الطاعنين إلى تساق اللوح المعد لتقصيب الأرض (قصابية) ووصوله إلى سطح المنزل المذكور وإشعاله النار فى سقف حظيرة الماشية وأجمل الحكم أقواله الشاهد الثانى عبد اللطيف عبد الرحمن عطا الله بما مؤداه أنه شاهد الطاعنين الخمسة من بين الجمع القادم نحو عزبة فيصل مرردا ما شهد به الشاهد السابق ومؤكدا بأن الطاعنين الخمسة مع غيرهم من أهالى بلدة غزالة هم الذين ارتكبوا حوادث الاتلاف والنهب والسرقه والحريق العمدا التى أسفر عنها الحادث ، وأورد الحكم



ما استظهره من معاينة مكان الحادث وآثاره من وجود القصابية التي ذكرها الشاهدان الأولان والتي تسلفها الطاعن الخامس لإشعال النار في حظيرة الماشية ملقاة بجوارها ومن إمكان الرؤية من مكان وقوف الشاهد الأول لكافة ما وقع من حوادث وأثبت الحكم بعد ذلك مؤدى التقارير الطبية التشريحية البيطرية . وبعد أن أورد الحكم دفاع الطاعنين في شأن عدم توافر أركان جريمة التجمهر القانونية المسندة إليهم لعدم إكمال العدد الذي حدده القانون بما شهد به الشهود من أنهم لم يروا سوى أربعة من الطاعنين وأن الطاعن الخامس حضر بعد انصرافهم عرض الحكم إلى هذا الدفاع ورد عليه بما يفنده في قوله : "ومن حيث إنه يستخلص مما تقدم من أدلة الثبوت أن المتهمين الخمسة (الطاعنين) كانوا ضمن جمهرة أكثر عددا من أهالي ناحية غزاله قامت في أذهانهم فكرة الانتقام وارتكاب جرائم السرقة والنهب وإتلاف الأمتعة والمواشي لأهالي عزبة فيصل إثر ما أشيع بينهم من حصول اعتداء أهالي عزبة فيصل وعلى الأخص عائلة عطا الله التي ينتمى إليها حسن إسماعيل عطا الله فتجمعوا حاملين أدوات وآلات زراعية من الفؤوس والعصى والبلط والحفارات وهي أدوات من شأنها إحداث الموت إذا استعملت كأسلحة قاصدين ارتكاب هذه الجرائم إلى ناحية عزبة فيصل حتى إذا صادفوا حسن إسماعيل عطا الله في الطريق ولاحظوا هروبه إلى منزله وإغلاق بابه دونهم عمدوا إلى مهاجمته وتحطيم بابه ونوافذه واقتحام حجراته وإتلاف محتوياتها من أثاث ومؤون وسرقة بعضها ولم يكتفوا بذلك بل أشعل أحدهم النار قبل انصرافهم في حظيرة مواشيه مما أدى إلى نفوق بعضها وإصابة الآخر نتيجة الحريق وإتلاف الحظيرة ذاتها وإحتراق سقفها وسقوطه" . واستطرد الحكم من ذلك إلى القول : "وبذلك تكون جميع أركان التجمهر المؤتم تطبيقا للمادتين ٢ و ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ قد توافرت في حق المتهمين ، ولا يقدح في ذلك ما أثاره الدفاع من أن الشاهدين إبراهيم عيسوى عطا الله وعبد اللطيف عطا الله لم يشاهدا المتهم الخامس ( الطاعن الخامس ) إلا بعد انصراف الباقيين ذلك أن المتهم الخامس لم يكن المكمل لعدة الخمسة أشخاص فإن عدة المتجمهرين كانت تربوا على المائة شخص من أهالي غزاله هذا فضلا عما شهد به الشاهدان بالجلسة من أن المتهم الخامس أشعل النار في الحظيرة أثناء قيام الباقيين بارتكاب باقي الجرائم وقبل انصرافهم" . لما كان



ذلك ، وكان يبين من الرجوع إلى أقوال الشاهدين إبراهيم عيسوى عطا الله وعبد اللطيف عبد الرحمن عطا الله بمحضر جلسة المحاكمة أن ما أورده الحكم من تلك الأقوال وهو بمعرض مرده لمؤدى أدلة الثبوت له أصله الصحيح من أقوالهما التى أدليا بها أمام المحكمة وأن ما استدل به الحكم من تلك الأقوال فى رده على ما آثاره الطاعنون فى دفاعهم من عدم اكتمال النصاب العددي الذى استلزمه القانون للتأثير على جريمة التجمهر إنما يلتزم والمعنى الذى استخلصه من روايتهما بمحضر الجلسة ويتفق مع ما سجله من شهادتهما وليس فيه ثمة مساس بظاهر دلالة أو خطأ فى تفهم شهادتهما ويكفى ما ردد به الحكم فى هذا الشأن لحمل قضائه بإدانة الطاعنين بجريمة التجمهر والجرائم التى وقعت أثناءه والمسندة إليهم ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعنون فى هذا الصدد من دعوى الخطأ فى الإسناد والفساد فى الاستدلال لا يكون له محل . وأما ما ينعاه الطاعنون على الحكم من قالة الخطأ فى تطبيق القانون ، فإنه لما كانت المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ فى شأن التجمهر حددتا شروط قيام التجمهر قانونا فى أن يكون مؤلفا من خمسة أشخاص على الأقل وأن يكون الغرض منه ارتكاب جريمة أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو التأثير على السلطات فى أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها وأن مناط العقاب على التجمهر وشروط تضامن المتجمهرين فى المسؤولية عن الجرائم التى تقع تنفيذا للغرض منه هو ثبوت علمهم بهذا الغرض ، وكان يشترط إذن لقيام جريمة التجمهر المؤثم بالمادتين الثانية والثالثة من القانون سالف البيان اتجاه غرض المتجمهرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص إلى مقارفة الجرائم التى وقعت تنفيذا لهذا الغرض وأن تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور وأن تكون الجرائم التى ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامى من طبيعة واحدة ولم تكن جرائم مستقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدى إليها السير الطبيعى للأمر وقد وقعت جميعها حال التجمهر . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل بوضوح على توافر تلك العناصر الجوهرية السالف بيانها فى حق الطاعنين وكان ما أورده الحكم فى مجموعه ينبنى بجلاء عن ثبوتها فى حقهم ، وكانت دلالة ما أثبتته من أن الطاعنين الخمسة كانوا

ضمن جمع من أهالى قرية غزالة بلغ تعدادهم ما ينيف على المائة شخص ووقرت في أذهانهم فكرة الانتقام من أهالى عزبة فيصل وأن يعيشوا فيها فسادا بارتكاب جرائم السرقة والنهب والإتلاف والاضرار بالماشية لما شاع بينهم من وقوع إعتداء من الأهاليين بها وخاصة عائلة عطا الله على أحد مواطنيهم فتجمعهم وحاملين أدوات وآلات زراعية ومتزودين بفؤوس وعصى وبلط وحفارات وهى أدوات من شأنها إحداث القتل إذا استعملت في الاعتداء وعموا شطرمساكن هذه القرية قاصدين ارتكاب هذه الجرائم وهاجموا منزل حسن اسماعيل عطا الله وحطموا بابه ونوافذه واقتحموا حجراته وأتلفوا محتوياته وسرقوا بعضها وأشعل خامسهم النار قبل انصرفهم وعلى مرأى منهم وتحت سمعهم وبصرهم في حظيرة الماشية مما أدى إلى نفوق بعضها واصابة الآخر، ولما كانت دلالة ما استظهره الحكم في مدوناته على نحو ما سلف كافية لبيان أركان التجمهر على ما هو معرف به في القانون وعلى ثبوتها في حق الطاعنين وإذ ما كانت جناية الحريق العمد التي دانهم الحكم بها بوصفها الجريمة ذات العقوبة الأشد إعمالا لنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات قد وقعت نتيجة نشاط إجرامى من طبيعة واحدة وحال التجمهر ولم يستقل بها أحد المتجمهرين لحسابه وكان وقوعها بقصد تنفيذ الغرض من التجمهر ولم تقع تنفيذا لقصد سواه ولم يكن الإلتجاء إليها بعيدا عن المؤلف الذى يصح أن يفترض معه أن غيره من المشتركين في التجمهر قد توقعوه بحيث تسوغ محاسبتهم عليه باعتباره من النتائج المحتملة من الاشتراك في تجمهر محظور عن إرادة وعلم بغرضه وكان لا تريب على الحكم إن هو ربط جناية الحريق تلك بالغرض الذى قام من أجله هذا الحشد واجتمع أفراد متجمهرين لتنفيذ مقتضاه . لما كان ذلك، فإن ما يشير الطاعنون في هذا الصدد ينحل إلى منازعة موضوعية في العناصر السائغة التي استقت منها المحكمة معتقدها في الدعوى ويرتد في حقيقته إلى جدل موضوعي في تقديرها للأدلة المقبولة التي أوردتها وفي مبلغ إطمئنانها إليها وهو ما لا يجوز مصادرة المحكمة في عقيدتها في شأنه والخوض فيه أمام محكمة النقض، ومن ثم فإن منعى الطاعنين في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ما تقدم، وكان يستوى في القانون أن يكون النهب حاصلا من عصابة ذات تنظيم خاص أو من جماعة تفتقر إلى مثل هذا التنظيم وكان ينطبق على حشد الطاعنين وصف الجماعة وهو ما لا يريب فيه، وكان ما اجترمه الطاعنون

من أعمال القوة قد ارتكبه علنا وجهارا وبلغ من العنف الذي اتسم به ما حدا بالأهاليين إلى الهروب من طريقهم وأرهب المجنى عليه وحمله مكرها على الرضوخ له وهو ما يكفي لتحقيق ركن القوة الاجبارية في مفهوم المادة ٣٦٦ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الخصوص لا يكون سديدا . فضلا عما تقدم فإنه لا جدوى من منعاهم في هذا الصدد ما دام أن العقوبة المنتمى بها عليهم مبررة عن جريمة الحريق العمد بالتطبيق لنص المادة ٢٥٣ من قانون العقوبات . لما كان ما تقدم ، وكان ما يعيه الطاعنون على الحكم من التفاته عن دفاعهم الموضوعي الجوهرى المؤسس على إنكار وجودهم بمكان الحادث وبعدهم عنه وقت وقوعه وما أدلى به شهود نفيهم في هذا الشأن ومن عدم تضمن مدوناته ردا عليه فردود بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أن محكمة الموضوع لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المتعلق بموضوع الدعوى والرد عليه على استقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم . لما كان ذلك ، وكان لاجتراح على المحكمة إن هي أغفلت التعرض لدفاع الطاعنين الموضوعي الذي أثاروه بجلسة المحاكمة ورددوه بأسباب طعنهم وهدفوا به إلى إثارة الشبهة والشك في صحة الإتهام المسند إليهم ، وكان لا يعيب الحكم سكوته عن التعرض لشهادة شهود النفى لأن مؤدى هذا السكوت أن المحكمة أطرحتها إطمئنانا منها لأقوال شهود الإثبات . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون محاولة لإعادة الجدل في ثبوت أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ، ومن ثم فإن منعاهم في هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
محمد صبرى ، وجمال المرصفاوى ، وبطرس زغلول ، ونصر الدين عزام .

(١٠٧)

الطعن رقم ٢١١٥ لسنة ٣٥ القضائية

حكم . " تسببيه . تسبیب معيب " . تموين . سجلات .

حكم الادانة : وجوب اشماله على بيان الواقعة المتوجبه للعقوبة بيانا تحقق به أركان  
الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة على ثبوت وقوع الفعل من المتهم ومؤداها .

مدم استظهار الحكم ما إذا كان المتهم من المكلفين بمسك السجلات طبقا لأحكام قرار وزير  
التموين رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ أو طبقا للقرار رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ رغم اختلاف العقوبة  
فى كلا القرارين . عيب يوجب نقضه .

الأصل أن كل حكم بالادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة  
للعقوبة بيانا تحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة على  
ثبوت وقوع الفعل من المتهم ومؤداها كى يتضح وجه الاستدلال بها . ولما كان  
الحكم الابتدائى المكمل والمعدل بالحكم المطعون فيه لم يفصح بمدونات عن ماهية  
التوكيل الذى لم يحتفظ فيه المطعون ضده بالسجلات للوقوف على ما إذا كان  
الأخير من وكلاء الشركات التى تتولى انتاج المواد البترولية والزيوت المعدنية  
أو استيرادها أو توزيعها الذين توجب عليهم المادة الثالثة من قرار وزير  
التموين رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ مسك سجلات معينة والاحتفاظ بها بصفة مستمرة  
بمقار مستودعات ومخازن الشركات والوكلاء المعاقب على مخالفة حكمها بمقتضى  
المادة العاشرة من هذا القرار ، وأن المطعون ضده من المكلفين بمسك سجلات  
طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ،

والذين أوجبت عليهم المسادة الأولى من القرار رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ الاحتفاظ بالسجلات مقرر العمل الذي اقتضى مسكها والمعاقب على مخالفة حكمها بمقتضى الفقرة الأولى من مادته الثالثة . ولما كانت العقوبة المنصوص عليها في القرار الأول تخالف تلك التي أوردها القرار الثاني ، وكان نطاق تطبيق أى القرارين يتحدد بالوصف القانونى لمنشأة الجاني ، وهو ما لم يستظهره الحكم المطعون فيه ، مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ويتعين معه نقضه والاحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٩ يولييه سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز شبراخيت : ( أولا ) لم يحتفظ بالسجلات الميينة بالمحضر بمقرر التوكيل . ( وثانيا ) أثبتت بالسجلات سالفه الذكر بيانات لا تطابق الواقع . وطلبت عقابه بالمادتين ٣ و ١ من القرار ١١ لسنة ١٩٥٣ والقرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٠ . ومحكمة شبراخيت الجزئية قضت بحضورها في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٤ عملا بمادتي الاتهام بالنسبة إلى التهمة الأولى والمادة ٣٠٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى التهمة الثانية ببراءة المتهم من التهمة الثانية وتغريمه ١٠٠ ج عن التهمة الأولى . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، ومحكمة دمنهور الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضورها في ١٢ يناير سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم خمسة جنيهات . فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة عدم الاحتفاظ بالسجلات الميينة بالمحضر في مقرر التوكيل ، وقضى بمعاقبته بغرامة خمسة جنيهات ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أعمل في حق ( ٢ - ٢ - ج )

المطعون ضده المادتين ٣ و ١ من قرار وزير التموين رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ في شأن الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات ومستندات النقل الخاصة بمواد التموين في حين أن الواقعة المرفوعة عنها الدعوى الجنائية — وهي عدم احتفاظه في مقر التوكيل بالسجلين المطابقين للنموذجين رقمي ٢١ و ٢٢ بترول — تنطبق عليها المواد ١ و ٣ و ١٠ من قرار وزير التموين رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن تقديم بيانات عن المواد البترولية والزيوت المعدنية ومسك سجل خاص بها المعدل بالقرارين رقمي ٢٥٣ لسنة ١٩٦٢ و ١٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، وبهذا لا يجوز أن تقل عقوبة الغرامة عن مائة جنيه .

وحيث إن النيابة العامة قد أقامت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بوصف أنه : ” (١) لم يحتفظ بالسجلات الميمنة بالمحضر بمقر التوكيل (٢) أثبت بالسجلات سالفه الذكر بيانات لا تتطابق الواقع “ . وطلبت عقابه بالمادتين ١ و ٣ من قرار وزير التموين رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ والقرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٠ فدانت محكمة أول درجة في الجريمة الأولى عملاً بهاتين المادتين وقضت بتغريمه مائة جنيه ، وببراءته من التهمة الثانية ، وإذ استأنف قضى الحكم المطعون فيه بتعديل الحكم المستأنف والنزول بمقدار الغرامة إلى خمسة جنيهات إعمالاً للمادتين المشار إليهما وتأسيساً على أن العقوبة التي أوقعها الحكم المستأنف على المطعون ضده تجاوز الحد الأقصى للعقوبة المقررة . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن كل حكم بالادانة يجب أن يشمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة على ثبوت وقوع الفعل من المتهم ومؤداها كي يتضح وجه الاستدلال بها ، وكان الحكم الابتدائي المكمل والمعدل بالحكم المطعون فيه لم يفصح بمدوناته عن ماهية التوكيل الذي لم يحتفظ فيه المطعون ضده بالسجلات للوقوف على ما إذا كان الأخير من وكلاء الشركات التي تتولى إنتاج المواد البترولية والزيوت المعدنية أو استيرادها أو توزيعها الذين توجب عليهم المادة الثالثة من قرار وزير التموين رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ مسك سجلات معينة والاحتفاظ بها بصفة مستمرة بمقار مستودعات ومخازن الشركات والوكلاء ، المعاقب على مخالفة حكمها بمقتضى المادة العاشرة من هذا القرار ، أو أن المطعون ضده من المكلفين بمسك سجلات طبقاً لأحكام



المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ، والذين أوجبت عليهم المادة الأولى من القرار رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ الاحتفاظ بالسجلات في مقر العمل الذي اقتضى مسكها والمعاقب على مخالفة حكمها بمقتضى الفقرة الأولى من مادته الثالثة . ولما كانت العقوبة المنصوص عليها في القرار الأول تخالف تلك التي أوردها القرار الثانى ، وكان نطاق تطبيق أى من القرارين يتحدد بالوصف القانونى لمنشأة الجاني ، وهو ما لم يستظهره الحكم المطعون فيه ، مما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى ذلك الحكم . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

---

## جاسدة ١٠ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين المركي ، وجمال المصفاوي ، ومحمد عبد المنعم حمزوي ، وبطرس زقلول .

( ١٠٨ )

### الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٣٦ القضائية

مواد مخدرة . دعوى جنائية . " إقامتها " . مسئولية جنائية . " الاعفاء منها " .  
حكم . " تسييبه . تسييب معيب " .

تقدم متعاطى المواد المخدرة من تلقاء نفسه للصحة للعلاج . عدم جواز إقامة الدعوى  
الجنائية عليه .

فعود الحكم عن استظهار حالة الإدمان لدى المتهم وتقدمه من تلقاء نفسه للعلاج وأثر ذلك  
على إعفائه من المسؤولية . قصور .

مفاد نص الفقرة السادسة من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ —  
في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها — ألا تقام الدعوى  
الجنائية على من يتقدم من متعاطى المواد المخدرة من تلقاء نفسه للصحة للعلاج .  
ولما كان الثابت من الإطلاع على الأوراق أن الطاعن تقدم لمكتب القاهرة  
التابع لإدارة مكافحة المخدرات لعلاج من الإدمان وأحيل إلى الكشف الطبي  
فقرر إحالته للصحة للعلاج وفيد بسجل المدمنين بالإدارة حتى خلا محل في الصحة  
فأحيل إليها ونسب إليه إحراز المخدر وقت دخوله إليها . ولما كان الحكم لم يعن  
باستظهار حالة الإدمان لدى الطاعن وتقدمه من تلقاء نفسه للعلاج وأثر ذلك  
على إعفائه من المسؤولية في حكم الفقرة السادسة من المادة ٣٦ المشار إليها ،  
مما يعيبه بالقصور بما يوجب نقضه وإحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٠ يونيو سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز الخانكة محافظة القليوبية : أحرز بقصد التعاطي جواهر مخدرة ( أفيونا ) بدون تذكرة طبية وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند الأول من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون . فقرر بذلك . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات بنها دفع الحاضر مع المتهم ببطلان التفتيش . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا في ٩ فبراير سنة ١٩٦٥ عملا بمواد الإتهام والمواد ١/٥٥ - ٢ و ١٧ و ٥٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل ستة أشهر وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط وأمرت بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور هذا الحكم على أن يكون الإيقاف شاملا لجميع الآثار الجنائية المترتبة على هذا الحكم . وقد ردت على الدفع قائلة إنه يتعين رفضه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر بقصد التعاطي قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الطاعن تقدم من تلقاء نفسه إلى المصلحة بوصفه من متعاطي المخدرات للعلاج الأمر الذي كان من مقتضاه ألا تقام عليه الدعوى الجنائية طبقا لنص الفقرة السادسة من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة ومدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن - وهو أبكم - طلب بلسان المدافع عنه تبرئته على أساس أنه من متعاطي المواد المخدرة وأنه تقدم من تلقاء نفسه للعلاج . ورد الحكم على هذا



الدفاع في قوله " وحيث إن المشرع باستحداثه نص المادة ٣٧/٦ من القانون إنما رمى إلى تشجيع المدمنين على الإقبال على هذا العلاج الذى ينحصر أساسا في سحب ما كمن بأبدانهم من مواد مخدرة ترسبت فيها دون أن يخشوا تجريما لما كانوا يتعاطونه من مواد محرمة فإذا كان الثابت أن المتهم قد أخفى قطعة الأفيون في جواره الذى كان يرتديه عندما تقدم إلى المصلحة بقصد تعاطيها فإن لسلطة الاتهام أن تقيم عليه الدعوى الجنائية لما ينطوى عليه عمله هذا على جريمة الإحراز التى تنتفى معها الحكمة التى رعى إليها المشرع من الاعفاء من العقوبة مما يتعين معه رفض ما أثاره الدفاع في هذا الصدد " لما كان ذلك ، وكان مفاد نص الفقرة السادسة من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ — فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها — ألا تقام الدعوى الجنائية على من يتقدم من متعاطى المواد المخدرة من تلقاء نفسه للصحة للعلاج . وكان الثابت من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن تقدم لمكتب القاهرة التابع لإدارة مكافحة المخدرات لعلاج من الإدمان وأحيل إلى الكشف الطبى فقرر إحالته للصحة للعلاج وذلك بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٦٣ وقيد بسجل المدمنين بالإدارة حتى خلاصه فى المصلحة فأحيل إليها فى ١٠ يونيو سنة ١٩٦٣ ونسب إليه إحراز المخدر وقت دخوله إليها . ولما كان الحكم لم يعن باستظهار حالة الإدمان لدى الطاعن وتقدمه من تلقاء نفسه للعلاج وأثر ذلك على إعفائه من المسؤولية فى حكم الفقرة السادسة من المادة ٣٦ المشار إليها مما يعيب الحكم بالقصور بما يوجب نقضه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : جمال المرصفاوى ، ومحمد عبد المنعم حزاوى ، ويطرس زغلول ، ونصر الدين هزام .

( ١٠٩ )

### الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٣٦ القضائية

أحداث مشردين . تشرد . جريمة . حكم . ” تسببيه . تسبیب معيب “ .

تشرد الحدث ببيانه مادة فى الطرقات . من جرائم العادة . يلزم لتوافرها ثبوت تكرار فعل مبيت الحدث فى الطرقات .

قعود الحكم عن استظهار توافر ركن العادة . قصور .

تنص الفقرة ( و ) من المادة الأولى من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ فى شأن الأحداث المشردين على أنه : ” يعتبر الحدث مشردا إذا كان يبيت عادة فى الطرقات “ . ومقتضى ذلك أن الجريمة التى تقع بالمخالفة لهذا النص هى من جرائم العادة التى لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها ، بمعنى أنه يجب لتوافرها أن يثبت تكرار فعل مبيت الحدث فى الطرقات . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بالجريمة المذكورة دون أن يستظهر توافر ركن العادة فيها ، فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٩٦٤/٧/٢٥ بدائرة بندردمنهور : عد متشردا بأن كان يبيت فى الطرقات . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٦ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ . ومحكمة دمنهور الجزئية قضت بحضورها

في ١٩/١/١٩٦٥ عملاً بمواد الاتهام والمادة ٢/٦٧ من قانون العقوبات بإيداع المتهم دار التربية الاجتماعية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة دمنهور الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً في ١٥/٣/١٩٦٥ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

### المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو أنه — إزدانه بجريمة التشرّد لأنه كان يبيت في الطرقات — جاء قاصراً في التسبب ذلك بأنه لم يستظهر توافر ركن العادة في حقه وهو ركن لازم لقيام تلك الجريمة .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك بأنه لما كانت الفقرة ” و “ من المادة الأولى من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ في شأن الأحداث المشردين تنص على أنه يعتبر الحدث مشرداً إذا كان يبيت عادة في الطرقات وكان مقتضى ذلك أن الجريمة التي تقع بالمخالفة لهذا النص هي من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها بمعنى أنه يجب لتوافرها أن يثبت تكرار فعل مبيت الحدث في الطرقات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بالجريمة المذكورة دون أن يستظهر توافر ركن العادة فيها فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .



## جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/مادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد محمد محفوظ ،  
ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساح ، ومحمود عباس العمراني .

( ١١٠ )

### الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٣٦ القضائية

( ١ ) قبض . تفتيش . مأمورو الضبط القضائي .

القبض . ماهيته ؟

تفتيش الشخص . ماهيته ؟

رجل الشرطة . رجال السلطة العامة وليس من مأموري الضبط القضائي . ليس له  
أن يجري قبضا أو تفتيشا . كل ماله هو إحضار الجاني في الجرائم المتلبس بها وتسليمه  
إلى أقرب مأمور ضبط قضائي .

( ب ) استيقاف . قبض .

الاستيقاف . ماهيته ؟ . شرطه : ألا تتضمن إجراءاته تعرضا ماديا للحرى عنه يمكن  
أن يكون فيه مساس بحريته الشخصية أو اعتداء عليها .

( ج ) حكم . " تسليبه . تسليب معيب " .

تساند الأدلة في المواد الجنائية . سقوط أحدها أو استبعاده . تعدد التعرف على مبلغ  
الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي اتهم إليه المحكمة أو التعرف على ما كانت  
تنهى إليه لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم . وجوب إعادة النظر في كفاية  
باقي الأدلة لعدم الادانة .

١ — القبض على الإنسان إنما يعني تقييد حريته والتعرض له بإمساكه وحجزه ولولفترة يسيرة تمهيدا لاتخاذ بعض الاجراءات ضده . وتفتيش الشخص يعني البحث والتنقيب بجسمه وملابسه بقصد العثور على الشيء المراد ضبطه . وقد حظر القانون القبض على أى إنسان أو تفتيشه إلا بترخيص منه أو بإذن من سلطة التحقيق المختصة ، فلا يجوز للشرطى — وهو ليس من مأمورى الضبط القضائى — أن يباشر أيا من هذين الاجراءين ، وكل ماخوله القانون إياه باعتباره من رجال السلطة العامة أن يحضر الجانى فى الجرائم المتلبس بها — بالتطبيق لأحكام المادتين ٣٧ و٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية — ويسلمه إلى أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائى ، وليس له أن يجرى قبضا أو تفتيشا . ولما كان الثابت فى الحكم يدل على أن الطاعن لم يقبض عليه إلا لمجرد اشتباه وجل الشرطة فى أمره ، ومن ثم فإن القبض عليه وتفتيشه قد وقعا باطلين .

٢ — الاستيقاف قانونا لا يعدو أن يكون مجرد إيقاف إنسان وضع نفسه موضع الريبة فى سبيل التعرف على شخصيته ، وهو مشروط بالألا تتضمن إجراءاته تعرضا ماديا لاتجرى عنه يمكن أن يكون فيه مساس بحريته الشخصية أو اعتداء عليها .

٣ — الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت إليه المحكمة أو التعرف على ما كانت تنهى إليه لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم بما يتعين معه إعادة النظر فى كفاية باقى الأدلة لدعم الإدانة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٠ من أغسطس سنة ١٩٦٤ بدائرة بندردمنهور : شرع فى سرقة الأقمشة المبينة الوصف بالأوراق والمملوكة لشركة بيع المصنوعات وأوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو ضبطه

والجريمة متلبس بها حالة كونه حائدا. وطلبت عقابه بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٣١٨ و ٣٢١ و ٣/٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات. ولدى نظر الدعوى أمام محكمة بندر دمنهور دفع المتهم ببطلان التفتيش وما ترتب عليه. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءة المتهم — وقد أخذت المحكمة بالدفع الذى أبداه المتهم. فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم. ومحكمة دمنهور الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢٩ من مارس سنة ١٩٦٥ عملا بمواد الاتهام بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبلإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل والنفاذ. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة شروع في سرقة قد أخطأ في تطبيق القانون وفي الإسناد كما شابه الفساد في الاستدلال ذلك بأنه عول في الإدانة على الدليل المستمد من القبض والتفتيش على الرغم من بطلانها إذ لم يكن الطاعن عندما قبض عليه الشرطى "محمد محمد السيد عوض" في أية حالة من حالات التلبس التى تجيز القبض عليه وتفتيشه. كما أنه ليس من حق ذلك الشرطى — وهو ممن لا يتمتعون بصفة الضبط القضائى التى تجيز في حالات معينة إجراء القبض والتفتيش — أن يباشر أيا من هذين الاجراءين، وليس بصحيح في القانون ما ذكره الحكم من أن الاجراء الذى اتخذه الشرطى في صورة هذه الدعوى يعتبر استيقافا إذ أن الثابت من أقواله كما أثبتتها المحكمة أنه تصدى للطاعن حال وقوفه وتحسس جسمه بيديه ولما استراب فيها رفع عنه جلبابه فرأى القماش المسروق وهو ما يفيد بذاته أن قبضا وتفتيشا وقعا منه بالفعل على الطاعن. هذا بالإضافة إلى أن الحكم قد استنبط من أقوال الطاعن اعترافا عول عليه بدوره في الإدانة في حين أنه اعتصم بالانكار طيلة مراحل التحقيق والمحاكمة، وما كان يجوز أن يتخذ الحكم من إنكاره دليلا عليه أو أن يتخذ من أقوال موظف الشركة المجنى عليها واستعرافه على ثوب القماش المضبوط دليلا قبله إذ أن تعرفه لم يكن ليتم لولا ارتاع الثوب من على جسد الطاعن على أثر القبض والتفتيش الباطلين وكل ذلك مما يعيب الحكم بما يبطله ويستوجب نقضه.



وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله إنها "تتحصل فيما ورد بإشارة النجدة من أن مصطفى مصطفى البسطويسى كاتب أول شركة بيع المصنوعات قد أبلغ بضبط لص وأنه لدى وصول شرطى النجدة لمكان الحادث وجد المبلغ ممسكا بالمتهم عبد اللطيف محمد الزناتى وهو يحمل ثوب قماش توركلين قدره أربعون مترا ، وقد قرر المبلغ أن الشرطى محمد محمد السيد عوض قد ضبط المتهم خارج باب محل الشركة ومعه الثوب المسروق وثمانه ١١ ج ، وإذ سئل المتهم عبد اللطيف محمد الزناتى قرر أنه كان يفحص ثوب القماش خارج باب الشركة لوفرة الرؤية " واستند الحكم فى إدانة الطاعن الى أقوال الشرطى محمد السيد عوض وإلى اعتراف الطاعن بضبط الثوب المسروق فى حيازته وإلى أقوال كاتب أول الشركة مصطفى البسطويسى . وبعد أن أورد الحكم مضمون كل دليل من هذه الأدلة عرض للدفع المبدى من المدافع عن الطاعن ببطلان القبض والتفتيش لعدم قيام ما يبرر إجراءهما قانونا ورد عليه بقوله " ومن حيث إنه أخذا بأقوال الشاهد محمد السيد عوض التى توضح أمام محكمة أول درجة فانه يتضح تماما أنه لم يقم بالتفتيش وإنما توافرت له مظاهر من المتهم تبرره لاستيقافه وهى كما عرفت محكة النقض أن يكون المتهم قد وضع نفسه مواضع الشبهات والريب والحال فى هذه الواقعة أن الذى حدث من هذا الشاهد هو استيقافه للمتهم حينما بدت له المظاهر من المتهم والتى شهد بها آنفا ومن ثم يكون ما دفع به من بطلان التفتيش على غير أساس من الواقع والقانون ، ويكون ما أدلى به هذا الشاهد أثر استيقاف المتهم صحيح فى القانون وبذا تكون الأدلة قد تضافرت جميعها على قيام المتهم بارتكاب الحادث " لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم أن الشرطى محمد السيد عوض قرر بحضر ضبط الواقعة أنه شاهد الطاعن يقف مضطربا على مقربة من باب فرع شركة بيع المصنوعات بدمنهور فتقدم إليه وسأله — فى الوقت الذى كان يتحسس فيه جسمه — بيده — عن علة هذا الارتباك وتبين له فى هذه الأثناء وجود شئ موثوق على جسده أسفل جلبابه وكشف عنه فآلفاه ثوبا من القماش فقبض عليه واقتاده إلى مقر الشركة حيث عرض الأمر على السيد مصطفى البسطويسى فأخبره أن القماش المضبوط مسروق من الشركة ، وأنه لما أن سئل بمحكمة أول درجة أضاف أن الطاعن كان يهم بركوب سيارة الأمنيوس العامة المتجهة إلى أبى حمص وأنه رأى جانبا من القماش

يرز من أسفل الجلباب فأمسك به ورفع منه جلبابه ووجد القماش المسروق موثوقا حول جسده برباط . ولما كان هذا الذي أثبتته الحكم إنما يفيد أن الشرطى قد قبض بالفعل على الطاعن وقتشه ، إذ القبض على الإنسان إنما يعنى تقييد حريته والتعرض له بإمساكه وحجزه ولو لفترة يسيرة تمهيدا لاتخاذ بعض الإجراءات ضده ، كما أن تفتيش الشخص يعنى البحث والتنقيب بجسده وملابسه بقصد العثور على الشيء المراد ضبطه . ولما كان القانون قد حظر القبض على أى إنسان أو تفتيشه إلا بترخيص منه أو بإذن من سلطة التحقيق المختصة ، وكان لا يجوز لمثل الشرطى المذكور — وهو ليس من مأمورى الضبط القضائى — أن يباشر أيا من هذين الإجراءين ، وكل ما خوله القانون إياه باعتباره من رجال السلطة العامة أن يحضر الجانى فى الجرائم المتلبس بها — بالتطبيق لأحكام المادتين ٣٧ و ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية — ويسلمه إلى أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائى وليس له أن يجرى قبضا أو تفتيشا على نحو ما فعل فى واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الثابت فى الحكم على الوجه المتقدم يدل على أن الطاعن لم يقبض عليه إلا لمجرد اشتباه رجل الشرطة فى أمره ومن ثم فإن القبض عليه وتفتيشه قد وقع باطلين . وليس بصحيح ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن الشرطى إنما استوقف الطاعن على أثر المظاهر التى بدت له عليه إذ أن الاستيقاف قانونا لا يعدو أن يكون مجرد إيقاف إنسان وضع نفسه موضع الريبة فى سبيل التعرف على شخصيته وهو مشروط ألا تتضمن إجراءاته تعرضا ماديا للتحرى عنه يمكن أن يكون فيه مساس بحريته الشخصية أو إعتداء عليها ، وهو ما لا يتفق ووقائع الدعوى المطروحة التى تضمنت قبضا ثم تفتيشا بالمعنى الوارد فيما تقدم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ اعتبر ما وقع من رجل الشرطة ليس قبضا على الرغم مما انطوى عليه من اعتداء على الحرية الشخصية يكون قد أخطأ فى تأويل القانون على الوجه الصحيح ويكون ما أسفر عنه تفتيش الطاعن من ضبط القماش باطلا كذلك وبالتالى فلا يعتد بشهادة من قام بهذين الإجراءين الباطلين — التى اعتمد عليها الحكم — ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد استند فى الإدانة أيضا إلى ما وصفه بأنه اعتراف من الطاعن بضبط الثوب المسروق فى حيازته وإلى أقوال كاتب أول فرع الشركة المحبى عليها بدمهور ، إذ أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة

يكل بعضها بعضها بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي اتته إليه المحكمة أو التعرف على ما كانت تنتهي إليه لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم بما يتعين معه إعادة النظر في كفاية باقي الأدلة لدعم الإدانة . هذا فضلا عن أنه يبدو من مراجعة مدونات الحكم أن المحكمة لم تتحدث عن هذين العنصرين من عناصر الإثبات القائمة في الدعوى كدليلين قائمين بذاتهما ومنفصلين عن تلك الإجراءات الباطلة التي اتخذت وأسفرت من ضبط الثوب المسروق ، ولا هي كشفت في وضوح وبطريق الجزم عن ظروف ومدلول اعتراف الطاعن ومأخذه ومدى استقلاله وشهادة كاتب أول الشركة عن الضبط والتفتيش الباطلين ، وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه والاحالة .

---



## جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
محمد صبرى ، وجمال المرصفاوى ، وبطرس زغلول ، ونصر الدين عزام .

( ١١١ )

### الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٣٦ القضائية

(١) نقض . ”الحكم فى الطعن“ . محكمة الإحالة . ”اختصاصها“ . قوة  
الشيء المقضى .

نقض الحكم وإعادة المحاكمة . أثره : إعادة الدعوى إلى محكمة الإحالة بحالتها  
التي كانت عليها قبل صدور الحكم المتقوض . عدم تقييد هذه المحكمة بما ورد فى الحكم  
الأول ولا بحكم النقض فى شأن تقدير وقائع الدعوى بكامل حريتها .

(ب) نقض . ”أسباب الطعن“ . محكمة الإحالة . قوة الشيء المقضى .  
النهى على حكم محكمة الإحالة بمجرد مخالفته اتجاهها ورد فى حكم محكمة النقض فى شأن  
تقدير وقائع الدعوى . غير صحيح . ضرورة أن يكون عمل المخالفة صالحا بذاته لأن  
يكون وجها للطعن على الحكم .

(ج) خطأ . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . محكمة الموضوع .  
تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . موضوعي .

(د) حكم . ”تسبيبه . تسبيب غير معيب“ .

لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من جماع الأدلة والعناصر  
المطروحة أمامها حسبما يؤول إليه اقتناعها واطراح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع  
بصحتها . مادام استخلاصها سائقا .

(هـ) إثبات . ”اعتراف“ . حكم . ”تسبيبه . تسبيب غير معيب“ .  
لمحكمة الموضوع تجزئة الدليل ولو كان اعترافا والأخذ منه بما تلمنن إليه واطراح  
ما عداه .

١ - نقض الحكم وإعادة المحاكمة يعيد الدعوى إلى محكمة الإحالة بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض . فلا تنقيد بما ورد في الحكم الأول في شأن تقدير وقائع الدعوى ولا يقيد بها حكم النقض في إعادة تقديرها بكامل حريتها .

٢ - لا يصح النعي على حكم محكمة الإحالة بمجرد مخالفته اتجاهها ورد في حكم محكمة النقض في شأن تقدير وقائع الدعوى ، إلا إذا كان محل المخالفة صالحا بذاته لأن يكون وجهها للطعن على الحكم .

٣ - تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا ، هو مما يتعلق بموضوع الدعوى .

٤ - لمحكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٥ - لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها - أن تجزئ الدليل ولو كان اعترافا ، وتأخذ منه بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها الأولى بأنها في أول يولييه سنة ١٩٥٨ بدائرة قسم باب شرقى : تسببت بغير قصد ولا عمد في وفاة على عبده أبو شال وكان ذلك ناشئا عن إهمالها وعدم احتياطها بأن قادت سيارتها بسرعة وبطريقة ينجم عنها الخطر دون أن تستعمل آلة التنبيه أو الفرامل فاصطدمت بالمجنى عليه وأحدثت به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعى والتي أودت بحياته . وطلبت عقابها بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعى الطاعنون مدنيا قبل المتهمة

وشركة براندراكسى للتأمين بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية طالبن إلزامهما متضامين بمبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض. ومحكمة باب شرق الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٥٩ عملا بمادة الاتهام (أولا) برفض الدفع المبدئى من المسئولة عن الحقوق المدنية بعدم قبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية (وثانيا) بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٢٠ ج لوقف التنفيذ وإلزامها هى والمسئولة عن الحقوق المدنية بأن يدفعوا بالتضامن للمدعين بالحقوق المدنية خمسة آلاف جنيه والمصاريف المدنية المناسبة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات. فاستأنف هذا الحكم كل من المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية والمدعون بها. ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٩ عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم من التهمة المسندة إليها ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعيها بالمصروفات المدنية عن الدرجتين. فطعن المدعون بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض، وقضت محكمة النقض بتاريخ ٢٧ يونيه سنة ١٩٦١ بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى الدعوى المدنية وإحالة القضية إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية لتحكم فيها مجددا هيئة استئنافية أخرى مع إلزام المطعون ضدها بالمصروفات. ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة جديدة — قضت فى ١٥/١١/١٩٦٤ بقبول استئناف كل من المتهم والمسئولة بالحقوق المدنية والمدعية بالحقوق المدنية شكلا وفى موضوع الدعوى المدنية بإلغاء الحكم المستأنف (أولا) بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر تلك الدعوى بالنسبة للمسئولة بالحقوق المدنية (وثانيا) برفض دعوى المدعين بالحقوق المدنية وألزامهم بالمصاريف المدنية عن الدرجتين ومبلغ مائتى قرش أتعاب محاماه. فطعن المدعون بالحقوق المدنية فى هذا الحكم للمرة الثانية بطريق النقض... الخ.



## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى المدنية قبل المطعون ضدها الأولى وبعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر تلك الدعوى بالنسبة لمصلحة التأمين المطعون ضدها الثانية قد شاب خطأ في القانون وفساد في الاستدلال وقصور في التسيب ، ذلك بأن محكمة الإعادة في حكمها المطعون فيه قد أقامت قضاءها برفض الدعوى المدنية على إطراح أقوال شاهد الإثبات في شأن قيادة المتهم لسيارتها بسرعة غير عادية وعلى نفى خطأ المتهم الثابت في روايتها عن الحادث مع أن محكمة النقض سبق أن حكمت بنقض الحكم الاستثنائي الصادر من هيئة أخرى والمؤسس على هذين الأمرين فما كان للحكم المطعون فيه بعد ذلك أن يحكم على خلاف حكم النقض الحائز لقوة الشيء المقضي به . ومن ناحية أخرى فقد أطرح الحكم شهادة شاهد الرؤية فيما يتعلق بتصويره للحادث واستند في ذلك إلى أن أقوال الشاهد مبناها الاستنتاج لأنه قرر أنه يظن أن المجنى عليه كان يعبر الطريق من الجانب الأيمن للجانب الأيسر في حين أن الثابت من الاطلاع على أقوال الشاهد أنه استعمل في شهادته كلمة "يظهر" التي تفيد المشاهدة مما يعيب استدلال الحكم بالفساد . ثم إن المحكمة استخلصت من تعارض تصوير الشاهد لواقعة الدعوى مع ما ديات الحادث مبررا لإطراح شهادته مع أنه ليس ثمة ما يمنع من أن يتمكن الشاهد من رؤية الحادث دون أن يتحقق من معرفة خط سير المجنى عليه قبل التصادم كما أن استدلال الحكم بأقوال هذا الشاهد على نفى سرعة السيارة لا يتفق وما قرره الشاهد — وحصله الحكم — من سماعه صوت صدمة شديدة . كذلك استخلص الحكم من تحقق الشاهد من قائدة السيارة دليلا على أنها لم تكن تقود سيارتها بسرعة كبيرة مع أن الثابت من أقوال الشاهد — على ما سجله حكم النقض — أن تهدئة السيارة كان لاحقا على وقوع الحادث مما مفاده أنها كانت — قبل الحادث — تسير بسرعة كبيرة هذا إلى أن الحكم أغفل دلالة ما قاله المتهم في محضر الضبط من مشاهدتها المجنى عليه يعبر الطريق من الطوار الأيسر إلى الطوار الأيمن وهو ما يفيد رؤيتها للمجنى عليه على مسافة ٥٥ مترا باعتبار أن سرعة السيارة خمسة أضعاف سرعة المسافة وأن عرض الطريق ١٦ مترا وكان الحادث على مسافة ١١ مترا

من الطوار الأيسر ولا يقوم من فساد استدلال الحكم في هذا الشأن استناده إلى تقصير محقق الشرطة في تحديد المسافة بين السيارة والمجنى عليه قبل الحادث وعدم تحريه الدقة في تسطير أقوال المتهمه واقتراضه جهلها اللغة العربية لمجرد توقيعها بالحروف الأجنبية . ثم إن الحكم لم يعرض إلى الصورة الأخرى من صور الخطأ التي اقترقتها المتهمه من عدم استعمالها لجهاز التنبيه قبل الحادث على ما جاء بأقوال الشاهد ، كما استدل بعدم وجود آثار فرامل للسيارة على نقي السرعة مع أن خلو الطريق من هذه الآثار يدل على سرعة السيارة ، وأخذ — على خلاف الثابت بالأوراق — بما قرره شقيق المتهمه من مرافقته لها وقت الحادث . ومع أن الحكم المستأنف استند إلى هذه الأمور الثلاثة في قضائه بإدانة المتهمه وإلزامها بالتعويض فإن الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد على ما أورد، الحكم الابتدائي في هذا الشأن مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى واستعرض أقوال الشهود والمتهمه وما دلت عليه المعاينة والتقارير الطبية خلص إلى قوله : "وحيث إنه بين مما تقدم ، أن الدليل في الأوراق قبل المتهمه يقوم على ما ذكره إبراهيم إبراهيم أبو غزالة وما قالت به المتهمه بمحضر ضبط الواقعة . وأنه بالنسبة لأقوال إبراهيم إبراهيم أبو غزالة فتد ذكر بأنه عبر الطريق من الجهة اليمنى إلى الجهة اليسرى وفور وصوله إلى الجانب الأيسر سمع صوت اصطدام قوى وشاهد سيارة المتهمه تهدئ من سيرها وسمع من يجلس بجوارها يطلب إليها مواصلة السير ومفاد تلك الأقوال أن صوت الاصطدام هو الذي نبه الشاهد إلى وقوع الحادث فالتقى ببصره إليه وشاهد ما تخلف عن الحادث بعد اصطدام المجنى عليه بالسيارة ، فإذا قال الشاهد بعد ذلك برؤيته للحادث وقت وقوعه فهو غير حريص في ذلك القول ، ويؤكد ذلك أنه عندما سئل عن تعليقه للحادث قال بأنه يظن أن المجنى عليه كان يعبر الطريق من الجانب الأيمن إلى الجانب الأيسر وكلمة يظن هذه تدل في ذاتها دون ما حاجة إلى دليل آخر على أن تصوير الشاهد للحادث مبناه الاستنتاج ولا يستند إلى رؤيته للحادث لحظة وقوعه كما أنه قال بعدم معرفته لجزء السيارة التي اصطدم به المجنى عليه ويزيد من ذلك التأكيد أن ماديات الدعوى تقطع بأن المجنى عليه ما كان يعبر الطريق من الجانب الأيمن للجانب الأيسر كرواية الشاهد

وإنما كان يجتازه من الاتجاه المضاد أى — الجانب الأيسر إلى الجانب الأيمن وفق ما قالت به المتهمه وآية ذلك أن اصابات المجنى عليه كلها بالجانب الأيمن الأمر الذى يدل على عبور الطريق من الجهة اليسرى للجهة اليمنى كما أن آثار الاصطدام كلها برفف السيارة الأيسر ولا توجد آثار اصطدام بالرفرف الأيمن وتستخلص المحكمة بذلك أن الشاهد ابراهيم ابراهيم أبو غزالة لم ير الحادث لحظة وقوعه وإنما سمع صوت الاصطدام الناشئ عنه فانقبه واتجه بناظره إلى مكان الحادث فشاهد ما تخلف فيه من آثار وتمكن من سماع الحديث الذى دار بين المتهمه وجارها وتحقق من أن التى تقود السيارة سيدة وترى لذلك الأخذ بجزء من أقواله وهو الخاص بما رآه وسمعه عقب سماعه صوت الاصطدام وتطرح ما جاء بباقي أقواله من رؤيته للحادث لحظة وقوعه ومن أن سيارة المتهمه كانت تسير بسرعة كبيرة لأنه مادام لم ير الحادث إلا بعد وقوعه والسيارة بمكان الحادث مهدئة السير واقفة فلم يكن فى استطاعته أن يرى السيارة قبل الحادث ليتحقق من سرعتها وقد قرر كذلك صراحة أنه لا يعرف فى أمر تقدير سرعة السيارات ولأن ماديات الدعوى تؤكد أيضا أن المتهمه لم تكن تقود سيارتها بسرعة كبيرة وآية ذلك أن هذا الشاهد قد رأى السيارة فى مكان الحادث على مسافة قريبة منه مكتته من سماع الحديث الذى دار بين المتهمه وجارها وطلب الأخير منها الاستمرار فى المسير ودلالة ذلك القول أن المتهمه تمكنت من تهدئة السيارة فى مكان الحادث على مقربة من الشاهد ودون أن تحتاج إلى مسافة طويلة حتى تتمكن من تهدئة سرعة السيارة كما أن المعاينة أظهرت عدم وجود آثار فرامل بمكان الحادث وتلك النتيجة إن دلت على شيء فإنما على عدم زيادة سرعة سيارة المتهمه لأنها لو كانت مسرعة فى قيادتها للسيارة وأرادت تهدئة تلك المسرعة فى مكان الحادث لترك ذلك آثار فرامل ظاهرة بسطح الطريق ولمسافات طويلة أما ولم يعثر على آثار الفرامل بسطح الطريق فذلك قاطع الدلالة على أن سرعة سيارة المتهمه كانت فى النصاب العادى المسموح به قانونا ومكنتها تلك السرعة المعتادة من التهدئة فى مكان الحادث دون حدوث آثار للفرامل بسطح الطريق... وبالنسبة لأقوال المتهمه وتصويرها للحادث وقولها فى موضع مشاهدتها للمجنى عليه يتعجل عبور الطريق من الجانب الأيسر إلى الجانب الأيمن للحاق بسيارة الأتوبيس أو فى موضع آخر بعدم رؤيتها له وبأنها فوجئت



باصطدامه بجانب السيارة أو رفر فيها الأيسر واصطدام رأسه بالزجاج الأمامي فترى المحكمة أن المحقق لم يعن باستيضاح مقدار المسافة التي كانت بين السيارة والمجنى عليه عند رؤية المتهم له كما تميل إلى الاعتقاد بأنه لم يتحر الدقة في تسطير أقوال المتهم وهي الأجنبية التي لا تجيد اللغة العربية بل لا تكاد تعرفها والتي وقعت على أقوالها محضر ضبط الواقعة باللغة الأجنبية وتستخلص المحكمة من أقوال المتهم ومن ماديات الدعوى أنها لم تر المجنى عليه على مسافة تمكنها من تجنب الاصطدام به ذلك لأن الثابت من أقوال المتهم والتي تطمئن إليها المحكمة لمطابقتها ماديات الدعوى ولما قال به شقيقها قسطنطين بأن سيارة أوتوبيس كانت تقف إلى يسار الطريق وخرج المجنى عليه من خلفها يريد اللحاق بسيارة أوتوبيس تقف بالجهة اليمنى ، وما من شك في أن السيارة التي كانت تقف إلى يسار الطريق حجبت المجنى عليه عن المتهم لحظة تركه الطوار الأيسر ولم يظهر أمامها إلا بعد عبوره مسافة من الطريق تضاف إليها المسافة التي كانت تعبرها سيارة المتهم من الجانب الأيمن للطريق فيكون من عرض الطريق أمثارا معدودات لا تمكن المتهم من السيطرة على السيارة وتجنب الاصطدام بالمجنى عليه المتوقع الذي عبر الطريق في عجلة من أمره والذي لم يستطع إيقاف خطواته المسرعة فجأة ان رأى خطرا وشيك الوقوع بل يستمر في اندفاعه لخطوات قبل أن يتمكن من ذلك أيضا . ويؤيد ذلك أيضا ما أثبتته المحقق عند معاينته لسيارة المتهم من وجود عجلة القيادة في الجانب الأيمن لا الأيسر الذي توجد فيه عجلات القيادة في أغلب السيارات فبالنظر إلى وجود عجلة القيادة في هذا الجانب وجلس شقيق المتهم إلى يسارها وخروج المجنى عليه مندفعاً من الجانب الأيسر للطريق متجهاً للناحية المقابلة ووقوع الحادث بعد منتصف الليل وآثار عنصر المفاجأة من تعطيل الحواس لفترة قبل أن يملك المرء زمام أمره ثانية كل ذلك دلائل تؤيد ما اطمانت إليه المحكمة من أن المتهم لم تبصر المجنى عليه إلا على مسافة قصيرة لم تتمكن معها من تجنب الاصطدام به " ثم خلصت المحكمة إلى القول "وحيث إنه متى كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمانت من أقوال المتهم وماديات الدعوى إلى أن المجنى عليه قد أخطأ كل الخطأ بعبوره الطريق مندفعاً وقبل أن يتبصر مواقع قدميه ويلتفت إلى اليمين واليسار ليتأكد من خلو الطريق من السيارات وأنه بخطئه هذا قد تسبب في وقوع الحادث وأنه لا يمكن نسبة أى خطأ إلى جانب المتهم التي كانت تفود

سيارتها بسرعة معتادة وفوجئت باندفاع المجنى عليه وظهوره في الطريق على مسافة قصيرة لا يمكنها معها تجنب الاصطدام به ومن ثم فقد انهار ركن الخطأ وانتفت بالتالي المسؤولية المدنية التي أساسها الخطأ". لما كان ذلك، وكان الأصل أن نقض الحكم وإعادة المحاكمة يعيد الدعوى إلى محكمة الإحالة بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض، فلا تنقيد بما ورد في الحكم الأول في شأن تقدير وقائع الدعوى ولا يقيدها حكم النقض في إعادة تقديرها بكامل حريتها. ولما كان الطاعنون ينعون على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون لمجرد مخالفته قضاء محكمة النقض، وكانت هذه المخالفة — بفرض وقوعها — لا يصح أن تكون وجها للطعن إلا إذا كان محل المخالفة المدعاة يصلح في ذاته لأن يكون وجها للطعن على الحكم، فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد يكون غير سديد. ومع ذلك فإن البادى من مراجعة حكم النقض والحكم المطعون فيه أنه ليس ثمة تعارض بينهما لأن الوقائع التي اعتمدت عليها محكمة الإحالة في نفي الخطأ عن المتهم وفي إلقاء تبعة الحادث على خطأ المجنى عليه وحده تخالف تلك التي عول عليها الحكم المنقوض والتي كانت محلا لقضاء محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسؤولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى، وكانت محكمة الموضوع قد استخلصت من الأدلة السائغة التي أوردتها أن الحادث إنما يرجع إلى خطأ المجنى عليه وحده بعبوره الطريق مندفعاً قبل أن يتحقق من خلوه من السيارات فاصطدم بالرُفرف الأيسر لسيارة المتهم وأن الأخيرة لم ترتكب ثمة خطأ يستوجب مساءلتها إذ كانت تقود سيارتها بسرعة عادية مكنها من تهدئتها في مكان الحادث بالذات دون أن تترك آثار فرامل بسطح الطريق، ولم تأخذ بتصوير شاهد الإثبات من وقوع الحادث أثناء عبور المجنى عليه للطريق من جانبه الأيمن إلى الجانب الأيسر فصدمته المتهم بسيارتها التي كانت تقودها بسرعة كبيرة نظراً لما استبانته من أن أقواله إنما بنيت على مجرد الاستنتاج فضلاً عما ثبت لديها من تناقض تصويره مع المعاينة والتقرير الطبي. ولما كان الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها

في الأوراق — كما هي واقع الحال في الدعوى المطروحة — فإنه لا يقبل من الطاعنين المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال المتهم من عدم مشاهدتها للجنى عليه قبل الحادث وأنها فوجئت باصطدامه بالجانب الأيسر من سيارته وأطرح ما أثبت في موضع آخر من أقوالها بأنها رآته يتعجل عبور الطريق من الجانب الأيسر إلى الجانب الأيمن ، وبررت أطراحها لهذا الشق من أقوال المتهم بأسباب سائغة . ولما كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة الدعوى — ولما في سبيل ذلك أن تجزئ الدليل — ولو كان اعترافا — وتأخذ منه بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه ، فإنه لا يجوز للطاعنين مصادرتها في عقيدتها أو مجادلتها في عناصر اطمئنانها . لما كان ذلك ، وكان يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ، وكان ما أثبتته الحكم المطعون فيه من أن الحادث يرجع إلى خطأ المجنى عليه وحده كاف في ذاته للرد على ما أورده الحكم المستأنف من أسباب الإدانة ، فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد ينحل إلى جدل في تقدير أدلة الدعوى مما لا يقبل إثارته أمام هذه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة وإلزام الطاعنين المصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماة .



## جاسة ١٦ من مايو سنة ١٩٦٦

برياسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساح ، ومحمود عباس العمراني .

( ١١٢ )

### الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٣٦ القضائية

(١) دخان .

المراد بالصانع أو التاجر أو صاحب الحانوت أو المخزن المخاطبين بأحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة الدخان المعدل بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٤٤ : هو صاحب الأمر بحسب النظام الموضوع للنشأة في الاشراف الفعلي والمنوط به الاختصاص بتنفيذ ما فرضه القانون .

(ب) دخان . غش . عقوبة . " مصادرة " . نقض . " حالات الطعن بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون " .

مجرد حيازة الدخان المغشوش أو المخلوط بجرمة في ذاته ، والمصادرة فيها وجوبية .

١ — البين من نص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة الدخان المعدلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ — أن المراد بالصانع أو التاجر أو صاحب الحانوت أو المخزن المخاطبين بأحكام هذا القانون هو صاحب الأمر بحسب النظام الموضوع للنشأة في الإشراف الفعلي على المصنع أو محل التجارة أو الحانوت أو المخزن والمنوط به الاختصاص بتنفيذ ما فرضه القانون .

٢ — الواضح من نص المادة السادسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة الدخان المعدة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ أن المشرع جعل مجرد حيازة الدخان المغشوش أو المخلوط بجريمة في ذاته وأن المصادرة فيها وجوبية فهي من قبيل ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهي على هذا الاعتبار إجراء "بوليسي" لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة . ولما كان الحكم المطعون فيه إذفاته القضاء بمصادرة الدخان المضبوط على الرغم من ثبوت غشه ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالقضاء بمصادرة الدخان المضبوط .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة "عزت محمد عجور" بأنه في يوم ١٣ من يناير سنة ١٩٦١ بدائرة مركز بسيون : بوصفه تاجرا أحرز دخانا "عطوس" مغشوشا وغير مطابق للمواصفات القانونية . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٣ و ٦ و ٨ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ والمادتين ٨ و ١٢ من القرار الوزاري . وأمام محكمة بسيون الجزئية أدخلت النيابة العامة المطعون ضده بصفته مديرا لشركة الدفراوى مسئولا عن الجريمة وقضت المحكمة بتاريخ ٢ من مايو سنة ١٩٦١ عملا بالمادة ٣٠٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهم الأول وبمواد الاتهام بالنسبة إلى المتهم الثانى حضوريا للأول وغايبا للثانى براءة الأول وتغريم الثانى عشرة جنيهات والمصادرة . فعارض المحكوم عليه غايبا ، وقضى فى معارضته بتاريخ ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٦ من أبريل سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه . فطعنّت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إحرازه — بوصفه تاجرا — دخانا مغشوشا قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه استند إلى أن الثابت بمحضر الصلح المؤرخ ١٩٤٦/١/٢٠ ، الثابت التاريخ قبل وقوع الجريمة ، أن المطعون ضده هو المدير الإداري للشركة وأن المستشار الفني — وهو شخص آخر خلافاً — هو المسئول عن الأعمال الفنية فيها ، في حين أن مدير الشركة وحده باعتباره الممثل القانوني لها هو المسئول عن الجريمة . كما أغفل الحكم القضاء بمصادرة الدخان المغشوش وفقاً لما تنص به الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات .

وحيث إنه يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز الدخان المغشوش بوصفه تاجرا استنادا إلى أن الثابت بمحضر الصلح المعدل لنظام الشركة والثبت التاريخ قبل وقوع الجريمة — أن المطعون ضده يشغل وظيفة المدير الإداري للشركة وأن آخر يدعى عبد السلام الدفراوي يشغل وظيفة المستشار الفني لها وهو المسئول عن أعمالها الفنية وعن صناعة الدخان موضوع الجريمة . لما كان ذلك ، وكانت المادة السادسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة الدخان المعدلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ قد نصت في فقرتها الأولى على أنه : ” مع مراعاة أحكام المادتين ٦ مكررا و ٧ يعاقب كل صانع أو تاجر أو صاحب حانوت أو مخزن يحرز دخانا مغشوشا أو مخلوطا بالحبس لمدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلا عن الحكم بمصادرة الدخان موضوع الجريمة “ . وظاهر من هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المراد بالصانع أو التاجر أو صاحب الحانوت أو المخزن المخاطبين بأحكام هذا القانون هو صاحب الأمر بحسب النظام الموضوع للنشأة في الإشراف الفعلي على المصنع أو محل التجارة أو الحانوت أو المخزن والمتوط به الاختصاص بتنفيذ ما فرضه القانون . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة بما لها من سلطة مطلقة في تقدير أدلة الدعوى قد اطمانت وانهت بأسباب سائغة لها أصلها



الثابت بمحضر الصلح إلى أن المتهم ليس له أى إشراف فعلى على تصنيع الدخان موضوع الجريمة الذى انتجته الشركة وربت على ذلك عدم مساءلته عن الجريمة وانتهت إلى أن المستشار الفنى للشركة هو المسئول عن أعمالها الفنية وعن صناعة الدخان فيها باعتبارها صاحب الإشراف الفعلى على مصنع الشركة فلأنها لا تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون وبذلك يكون ما تنعاه الطاعنة فى هذا الوجه على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الواضح من نص المادة السادسة سالفة الذكر أن المشرع جعل مجرد حيازة الدخان المغشوش أو المخلوط بجريمة فى ذاته وأن المصادرة فيها وجوبية فهى من قبيل ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهى على هذا الاعتبار إجراء " بوليسى " لا مفر من اتخاذه فى مواجهة الكافة . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ فاته القضاء بمصادرة الدخان المضبوط على الرغم من ثبوت غشه ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالقضاء بمصادرة الدخان المضبوط .

## جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة : وبحضور السادة المستشارين :  
جمال المرمقاوى ، ومحمد عويد المنعم حمزاوى ، وبطرس زغلول ، ونصر الدين عزام .

( ١١٣ )

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٦ القضائية

(أ، ب) تعد . مواد مخدرة . قصد جنائى . حكم . "تسليميه . تسليم غير معيب" .

جريمة التعدى المنصوص عليها فى المادة ٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا يلزم  
لقيامها توافر قصدا جنائيا خاصا ، كناية توافر القصد الجنائى العام .

تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائى فى تلك الجريمة . غير لازم . طالما أن  
المتهم لم يجادل فى شأنه ، وكانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم تكشف عن توافره لديه .

١ — لم يشترط المشرع لقيام جريمة التعدى المنصوص عليها فى المادة ٤٠  
من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها  
والإتجار فيها ، قصدا جنائيا خاصا ، بل يكفى أن يتوافر فيها القصد الجنائى  
العام وهو إدراك الجانى لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة .

٢ — لا جناح على الحكم إن هو لم يتحدث استقلالاً عن القصد الجنائى  
فى جريمة التعدى المنصوص عليها فى المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠  
فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها ، طالما أن المتهم  
لم يجادل فى شأنه ، وكانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم تكشف عن توافره لديه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ١٤/٩/١٩٦٣ بدائرة قسم حلوان محافظة القاهرة : قاوموا بالقوة والعنف وتعدوا على الموظف العمومي النقيب بديع عبد الحليم دياب معاون مباحث حلوان والمستخدمين العموميين المرافقين له وهم رجال الشرطة السريين محمود عبد اللطيف أبو المجد وفهمى عبده سراج ورياض حسنين محمود ويوسف حلمى طه وعبد السميع محمد خليل وعبد حسين أحمد خليل حالة كونهم من القائمين على تنفيذ أحكام قانون المواد المخدرة رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وكان ذلك أثناء تأديتهم لوظيفتهم وبسببها بأن اعتدوا عليهم وقاوموهم بالقوة والعنف فأحدثوا بهم الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية المرفقة عندما توجهوا لتنفيذ أمر نيابة المخدرات الصادر بضبط وتفتيش شخص ومسكن المتهم الأول فخالوا بينهم وبين إتمام تنفيذ هذا الأمر على الوجه الأكمل . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمادة ٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا في ١٨/٤/١٩٦٥ عملا بالمادة ٤٠/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ٦٠ والمادة ١٧ من قانون العقوبات (أولا) بمعاقبة المتهم الأول بالحبس مع الشغل لمدة سنتين و (ثانيا) بمعاقبة كل من باقى المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض... إلخ.

## المحكمة

من حيث إن الطاعن الثانى وإن قرر بالطعن إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه فيتعين عدم قبول طعنه شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من باقى الطاعنين قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن مبنى ما ينعاه هؤلاء الطاعنون على الحكم المطعون فيه هو أنه — إذ دانهم بجريمة مقاومة موظفين عموميين بالقوة والعنف والتعدى عليهم بمناسبة



القيام بالتفتيش عن مخدرات قد ران عليه القصور ذلك بأنه لم يستظهر القصد الجنائي الخاص الذي يجب توافره لدى الطاعنين وهو علمهم بالمهمة التي كان يقوم بها المجني عليهم ، فضلا عن ذلك فهو لم يأخذ بدفاع الطاعنين بشأن التناقض بين أقوال الشهود واختلاف رواياتهم في مراحل التحقيق المختلفة مما يجعلها غير صالحة للاستدلال بها ، ولا هو غنى بالرد على هذا الدفاع .

وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بارتكابها في قوله : ” إن الضابط بديع دياب وبعض رجال الشرطة توجهوا بإذن من النيابة لضبط وتفتيش المتهم الأول — الطاعن الأول — بحثا عن مخدرات وما أن رأهم هذا الأخير حتى نادى على باقي المتهمين وأمرهم بالحضور ومعهم عصي فنفذوا ما أمرهم به واعتدوا على الضابط والقوة المرافقة له بالضرب والحقوق بهم إصابات مختلفة ولم يمكنهم من إتمام القبض والتفتيش “ . وبعد أن ساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو أدلة مستمدة من أقوال رجال الشرطة المجني عليهم ومن تقارير الكشف الطيبة عرض لدفاع الطاعنين فأطرحه أطمئنا منه إلى أقوال شهود الإثبات . لما كان ذلك ، وكان المشرع لم يشترط لقيام جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قصدا جنائيا خاصا بل يكفي أن يتوافر فيها القصد الجنائي العام وهو إدراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يصح استخلاص القصد الجنائي العام — ما دام المتهم لم يجادل في توافره من قول قاضي الموضوع بثبوت الواقعة التي يعاقب عليها ، وكان محضر جلسة المحاكمة قد خلا من أي دفاع للطاعنين في هذا الشأن ، فإنه لا على الحكم إن هو لم يتحدث عن هذا القصد استقلا طالما أن واقعة الدعوى كما أثبتتها على النحو السالف بيانه تكشف عن توافره لدى الطاعنين ، ومن ثم يكون النعي على الحكم بالقصور في بيان القصد الجنائي غير مديد . لما كان ذلك ، وكان التناقض بين أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، وكان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود

فأخذ منها بما تظمن إليه وتطرح مالا تظمن إليه منها ما دام تقدير الدليل موكولا إلى اقتناعها وحدها ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه بصدد تحصيل الحكم لأقوال الشهود قد سلمت من التناقض فإن ما يثيره الطاعن من ذلك لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة لأدلة الثبوت في الدعوى مما لا يجوز مصادرتها في اعتقادها بشأنه ولا المجادلة فيه أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
بحال المرفقاوى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، وطارس زغلول ، ونصر الدين عزام .

( ١١٤ )

### الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٣٦ القضائية

نصب . بيع ملك الغير . حكم . ” تسييبه . تسييب غير معيب “ .

جريمة النصب . لا قيام لها إلا على الغش والاحتيال بطرق موجهة إلى المجنى عليه نخلعه  
وغشه .

تأسيس المتهم دفاعه على عسدم توافر عنصر الاحتيال لأن المجنى عليه حين تعاقد معه كان يعلم  
أنه غير مالك للمعار المبيع . إدانة الحكم له على أساس أن تصرفه في مال لا يملك التصرف فيه  
طريق من طرق النصب القائم بذاته لا يشترط فيه وجود طرق احتيالية . قصور .

جريمة النصب لا تقوم إلا على الغش والاحتيال بطرق يجب أن تكون موجهة  
إلى المجنى عليه نخلعه وغشه وإلا فلا جريمة . ومن ثم فإذا كان دفاع المتهم  
قوامه عدم توافر عنصر الاحتيال في الدعوى لأن المجنى عليه حين تعاقد معه  
كان يعلم أنه غير مالك لما تعاقد معه عليه ، فإن الحكم إذ دانه بجريمة النصب  
على أساس أن التصرف في مال لا يملك التصرف فيه هو طريق من طرق النصب  
قائم بذاته لا يشترط فيه وجود طرق احتيالية — يكون قاصرا في بيان الأسباب  
التي أقيم عليها ، لأن ما قاله لا ينهض ردا سائغا على هذا الدفاع .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٥٨/٦/٣ بدائرة قسم الرمل : دخل أرضاً في حيازة أرسطو كانيكس بيلا فاكس بقصد منع حيازتها بالقوة . وطلبت عقابه بالمادة ١/٣٦٩ من قانون العقوبات . وادعت كل من هيللا بيلا فاكس ومارى بيلا فاكس مدنياً قبل المتهم طالبتين إلزامه بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة الرمل الجزئية قضت بحضورها في ١٩٦٢/١٠/٢٧ عملاً بمادة الاتهام وبعد تعديل وصف التهمة إلى أن المتهم باع ملك الغير بحبسه شهراً واحداً مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للدعيتين بالحق المدني مبلغ ثلاثين جنياً على سبيل التعويض والمصاريف المناسبة ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة اسكندرية الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت بحضورها في ١٩٦٣/١٠/٥ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بشطريه بالنسبة للعقوبة والتعويض المدني وألزمت المتهم المصاريف المدنية الاستئنافية فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة النصب قد أخطأ في تطبيق القانون وذلك لعدم توافر عنصر الاحتيال في الدعوى لعلم المتصرف إليه بأن الطاعن لا يملك المبيع وأن البيع كان صورياً وقد أغفلت المحكمة هذا الدفاع — الذي ساقه الطاعن تبرئة لاساحته — على الرغم من جوهريته فلم تعن بالرد عليه مما يعيب قضاءها بالقصور الذي يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن جريمة النصب لا تقوم إلا على الغش والاحتيال والطرق التي يبيتها المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات — والتي دين بها الطاعن . كوسائل للاحتيال يجب أن تكون موجهة إلى المجنى عليه لخدعه وغشه وإلا فلا جريمة ، وإذن فإذا كان دفاع المتهم قوامه عدم توافر عنصر الاحتيال (م - ٨ - ج)

في الدعوى لأن المجنى عليه حين تعاقد معه كان يعلم أنه غير مالك لما تعاقد معه عليه ، فإن الحكم إذ دانه بجريمة النصب على أساس أن التصرف في مال لا يملك التصرف فيه هو طريق من طرق النصب قائم بذاته لا يشترط فيه وجود طرق احتيالية — هذا الحكم يكون قاصرا في بيان الأسباب التي أقيم عليها إذ أن ما قاله لا ينهض ردا سائغا على الدفاع الذي تمسك به المتهم . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن ضمن دفاعه أن البيع الصادر منه لحسنين محمد حسنين وعبد الله على عيد وهو بيع صوري ولم يستول على مال لأى منهما وأنها كانا يعلمان بحقيقة وضع الأرض وأن القصد من تحرير عقدى البيع هو استطلاع موقف مصلحة الشهر العقارى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعرض لهذا الدفاع ويتناوله بالرد يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يتعين معه القضاء بنقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى مع إلزام المدعين بالحقوق المدنية المصروفات المدنية وما يقابل أتعاب المحاماة .

## جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
مختار مصطفى يونسوان ، ومحمود مزيالدين سالم ، ومحمود عباس العراوى ، ومحمد أبو الفضل حنفى .

( ١١٥ )

الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٥ القضائية

(١، ب) عقوبة . "مصادرة" . دخان .

(١) المصادرة . الغرض منها ؟

طبيعتها ، قد تكون عقوبة اختيارية تكميلية ، أو وجوبية يقتضيها النظام العام ،  
أو من قبيل التعويضات المدنية في بعض القوانين الخاصة .

(ب) جعل المشرع الحكم بقيمة الدخان المهرب يدبلا عن المصادرة في حالة عدم ضبطه  
في حكم المادة الرابعة من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ التى حل محله القانون  
رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ . هى بهذه المثابة عقوبة تنطوى على  
عنصر التعويض . على المحكمة القضاء بها ما دامت تتعلق بشئ خارج بطبيعته  
من دائرة التأمل . للجنى عليه صفة فى المطالبة بها كتعويض أمام درجات القضاء  
المختلفة حتى فى حالة الحكم بالبراءة .

(ج) تعويض . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . حكم .

الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة . جواز الحكم به فى حالة  
القضاء بالبراءة . شرط ذلك : ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة  
أصلا أو على عدم صحة إسنادها إلى المتهم أو على عدم كفاية الأدلة على ثبوتها .



١ — المصادرة إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بجريمة — قهرا عن صاحبها وبغير مقابل — وهى عقوبة اختيارية تكميلية فى الجنايات والجناح إلا إذا نص القانون على غير ذلك — فلا يجوز الحكم بها إلا على شخص ثبتت إدانته وقضى عليه بعقوبة أصلية . وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهى على هذا الاعتبار تدير وقائى لا مفر من اتخاذه فى مواجهة الكافة . كما قد تكون المصادرة فى بعض القوانين الخاصة من قبيل التعويضات المدنية إذا نص على أن تؤول الأشياء المصادرة إلى المجنى عليه أو خزانة الدولة كتعويض عما سببته الجريمة من أضرار .

٢ — المادة الرابعة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ الذى حل محله القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ إذ نصت على أنه ” يضبط الدخان المهرب ويصادر فإذا لم يضبط يضاف إلى التعويض الواجب الحكم به قيمة هذا الدخان “ فقد دلت على أن المشرع جعل الحكم بقيمة الدخان المهرب بديلا عن المصادرة فى حالة عدم ضبطه ، وبذلك تكون بهذه المثابة عقوبة تنطوى على عنصر التعويض ، فهى بوصفها الأول تكون تديرا وقائيا يجب على المحكمة أن تحكم بها ما دامت تتعلق بشيء خارج بطبيعته من دائرة التعامل ، وهى بوصفها الثانى توفر للمجنى عليه صفة فى المطالبة بها كتعويض وفى أن يتبع حقه فى ذلك أمام درجات القضاء المختلفة حتى فى حالة الحكم بالبراءة . ولما كان للطاعة ( مصلحة الجمارك ) مصلحة مؤكدة فى المطالبة بمصادرة الدخان اللبى موضوع الاتهام ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل القضاء بها سواء باعتبارها إجراء وقائيا يجب اتخاذه أو بوصفها من قبيل التعويضات المدنية ، فإنه يكون قد جانب صحيح القانون بما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه والقضاء بمصادرة الدخان المضبوط .

٣ — إنه وإن كان الأصل أن الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة فيجوز الحكم به فى حالة القضاء بالبراءة ، إلا أن شرط ذلك ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا أو على عدم صحة إسنادها إلى المتهم أو على عدم كفاية الأدلة على ثبوتها ، لأنه فى هذه الحالة لا تملك المحكمة أن تحكم

بالتعويض على أحد لأن المسئوليتين الجنائية والمدنية تتطلبان معا إثبات حصول الواقعة من جهة وإثبات صحة إسنادها إلى صاحبها من جهة أخرى . ولما كان مؤدى ما قضى به الحكم المطعون فيه من براءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية قبلهما تأسيسا على بطلان القبض والتفتيش الواقع عليهما أن المحكمة استبعدت الدليل المستمد من هذا الإجراء والذي لا يوجد في الدعوى دليل سواء فتكون الواقعة التي أسس طلب التعويض عليها قد فقدت دليل إسنادها إلى المتهمين وصحة نسبتها إليهما — فلا تملك المحكمة الحكم عليهما بالتعويض عنها . ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بعدم قضائه للطاعة بالتعويض المدنى المضبوط على غير أساس من القانون ويتعين رفضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في يوم ٩ من أبريل سنة ١٩٦٢ بدائرة بندر المنصورة : (أولا) استوردا وأحرزا الدخان الليبي المعروف بالطرابلسي . (وثانيا) قاما بتهريب البضائع "الدخان" الممين بالحضر . وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ والمواد ١ و ٢ و ٤ من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ . وقد ادعت مصلحة الجمارك بحق مدنى قبل المتهمين وطلبت القضاء لها عليهما بمبلغ ٤٩٦ ج و ٥٠٠ م على سبيل التعويض . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة بندر المنصورة الجزئية دفع المتهمان ببطلان التفتيش والقبض . والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا بتاريخ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية وألزمت المدعية المصروفات وقد أخذت المحكمة في أسبابها بالدفع قائلة إنه في محله . فاستأنفت المدعية بالحق المدنى هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بتاريخ ٢١ من يونيو سنة ١٩٦٤ بحضوريا للأول وغايبيا للثاني بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة المصاريف المدنية . فطعننت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من مصلحة الجمارك بصفتها مدعية بالحقوق المدنية هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضدهما من تهمة حيازة دخان ليبي وتهريبه ورفض الدعوى المدنية المقامة منها ضدهما قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه أسس قضاءه على بطلان الضبط مع أن تلك الحالة تستوى مع حالة عدم الضبط التي أوجبت المادة الرابعة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ الحكم فيها بتعويض يعادل قيمة الدخان صلاوة على التعويض الواجب الحكم به طبقا للمادة الثالثة من ذلك القانون . كما أغفل الحكم القضاء بمصادرة الدخان المضبوط مع أنه ثبت من التحليل أنه من النوع الليبي المحظور حيازته وتداوله قانونا — ومصلحة الطاعة في المطالبة بهذه المصادرة قائمة باعتبار أن التعويض يعد بديلا عنها في حالة عدم ضبط الدخان .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى فيما يجهل فيما أثبتته معاون المباحث من أن الرقيب . . والخبر . . أبلغاه أنهما شاهدا المتهمين — المطعون ضدهما — يستقلان عربية من عربات الركوب ويحملان بها غرارتين من الجوت فرا بهما أمرهما واشتبها في أن تكون محتويات الغرارتين من الأشياء المسروقة فقاما بمناظرة محتوياتهما فوجداهما دخانا جافا مما يستعمل في صناعة الدخان المعسل فقاما بضبطهما وأصطحباهما إلى القسم وقد قرر المتهمان أنهما اشتريا الدخان من شخص عيناه . وثبت من التحليل أن المضبوطات من النوع الطرابلسي . وتدخلت مصلحة الجمارك في الدعوى مطالبة بتعويض مدني قدره ٤٩٦ ج و ٥٠٠ م تأسيسا على المادة ٣ من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ . وقد أنكر المتهمان ما استند إليهما ودفعا ببطلان القبض والتفتيش لوقوعهما في غير الأحوال المصرح بها قانونا وأخذت المحكمة بهذا الدفع وقضت ببراءتهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما . لما كان ذلك ، وكانت المصادرة إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بجريمة — قهرا عن صاحبها وبغير مقابل — وهي عقوبة اختيارية تكميلية في الجنايات والجناح إلا إذا نص القانون على غير ذلك — فلا يجوز الحكم بها



إلا على شخص ثبتت إدانته وقضى عليه بعقوبة أصلية . وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة . كما قد تكون المصادرة في بعض القوانين الخاصة من قبيل التعويضات المدنية إذا نص على أن تؤول الأشياء المصادرة إلى المجنى عليه أو خزانة الدولة كتعويض عما سببته الجريمة من أضرار . لما كان ذلك ، وكانت المادة الرابعة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ الذي حل محله القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ إذ نصت على أنه ” يضبط الدخان المهرب ويصادر فإذا لم يضبط يضاف إلى التعويض الواجب الحكم به قيمة هذا الدخان “ فقد دلت على أن المشرع جعل الحكم بقيمة الدخان المهرب بديلا عن المصادرة في حالة عدم ضبطه وبذلك تكون بهذه المثابة عقوبة تنطوي على عنصر التعويض ، فهي بوصفها الأولى تكون تدبيرا وقائيا يجب على المحكمة أن تحكم بها ما دامت تتعلق بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل . وهي بوصفها الثانية توفر للمجنى عليه صفة المطالبة بها كتعويض وفي أن يتبع حقه في ذلك أمام درجات القضاء المختلفة حتى في حالة الحكم بالبراءة . لما كان ذلك ، وكان يبين مما سلف بيانه أن للطاعة مصلحة مؤكدة في المطالبة بمصادرة الدخان اللببي موضوع الاتهام ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل القضاء بها سواء باعتبارها إجراء وقائيا يجب اتخاذه أو بوصفها من قبيل التعويضات المدنية ، فإنه يكون قد جانب صحيح القانون بما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه والقضاء بمصادرة الدخان المضبوط . لما كان ما تقدم ، وكان النعي على الحكم المطعون فيه بعدم قضائه للطاعة بالتعويض المدني المضبوط مردودا بأنه وإن كان الأصل أن الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة فيجوز الحكم به في حالة القضاء بالبراءة إلا أن شرط ذلك ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا أو على عدم صحة استنادها إلى المتهم أو على عدم كفاية الأدلة

على ثبوتها لأنه في هذه الحالة لا تملك المحكمة أن تحكم بالتعويض على أحد لأن المسئولين الجنائية والمدنية تتطلبان معا إثبات حصول الواقعة من جهة وإثبات صحة إسنادها إلى صاحبها من جهة أخرى. لما كان ذلك، وكان مؤدى ما قضى به الحكم المطعون فيه من براءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية قبلهما تأسيسا على بطلان القبض والتفتيش الواقع عليهما أنها استبعدت الدليل المستمد من هذا الإجراء والذي لا يوجد في الدعوى دليل سواه، فتكون الواقعة التي أسس طلب التعويض عليها قد فقدت دليل إسنادها إلى المتهمين وصحة نسبتها إليهما — فلا تملك المحكمة الحكم عليهما بالتعويض عنها. ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه في هذا الشرط من وجه الطعن على غير أساس من القانون ويتعين رفضه .

---

## جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
محمد صبرى ، وجمال المرصفاوى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين عزام .

(١١٦)

### الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٦ القضائية

عمل . تأمينات اجتماعية .

عدم انطباق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على علاقة الجمعية التعاونية الصناعية لعمال تجهيز  
ونقل اللحوم بأعضائها . علة ذلك : هذه الجمعية ليست بصاحب عمل .

الجمعية التعاونية الصناعية لعمال تجهيز ونقل اللحوم ، ليست بصاحب عمل  
بالنسبة لأعضائها — فى خصوص تطبيق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية  
رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة للطاعن بأنه فى يوم ١٩٦٣/١١/٤ بدائرة قسم مينا البصل  
محافظة الاسكندرية : لم يقم بالتأمين على العمال المذكورين بالحضر — ٢ — لم يعد  
فى محل العمل سجلات للأجور . وطلبت معاقبته بالمواد ١ و ٢ و ١٨ و ٤٥  
١٠٨ و ١١٠ و ١١١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة مينا البصل  
الجزئية قضت بحضورها فى ١٩٦٤/١١/٣ بتغريم المتهم مائة قرش عن كل تهمة  
على أن تتعدد الغرامة بشأن التهمة الأولى فقط بقدر عدد العمال الذين وقعت فى شأنهم  
المخالفة وعددهم ٤١٣ عاملا . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية



الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا في ١٠/٢/١٩٦٥ — أولا : بالنسبة للتهمة الأولى بعدم جواز الاستئناف . وثانيا : بالنسبة للتهمة الثانية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف ، فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو أنه — حين قضى بعدم جواز استئنافه بالنسبة إلى التهمة الأولى التي دانه بها الحكم الابتدائي وهي عدم قيامه بالتأمين على العمال المذكورين بالمحضر لأن الجريمة مخالفة ، وحين أيد ذلك الحكم في إدانته من التهمة الثانية وهي عدم إعداد سجل قيد أجور هؤلاء العمال — قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن من وصفهم الحكم بأنهم عمال تابعون للجمعية التعاونية التي يمثلها الطاعن — ورتب على ذلك أن الحكم الابتدائي حين دان الطاعن عن التهمة الأولى لم يخطئ صحيح القانون فامتنع عليه حق الاستئناف — ليسوا إلا أعضاء في تلك الجمعية التي أنشئت لتحقيق أغراض مختلفة مبتغاها تحسين أحوال أعضائها الاجتماعية والاقتصادية ومن ثم فهم في علاقتهم بها لا يعتبرون عمالا ولا تعد هي بالتالي بالنسبة إليهم رب عمل حتى ينطبق في شأنهم قانون التأمينات الاجتماعية ، فعمل هؤلاء — وهو ” السلخ والبشكرة ” — بعيد عن سلطة الجمعية وإشرافها إذ هم يؤدونه في المجزر لحساب الغير ، وكل ما تقوم به الجمعية هو أن توزع عليهم بما فيهم رئيسها — الطاعن — ما ينالونه من أجر يتغير من أسبوع لآخر . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية على الطاعن بوصف أنه في يوم ٤/١١/١٩٦٣ بدائرة قسم مينا البصل محافظة الاسكندرية (١) لم يقيم بالتأمين على العمال المذكورين بالمحضر (٢) لم يعد في محل العمل السجلات المقررة ” سجلات قيد الأجور ” وطلبت معاقبته بالمواد ١ و ٢ و ١٨ و ٤٥ و ١٠٨ و ١١٠ و ١١١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة أول درجة بعد أن رأت أن الواقعة موضوع التهمة الأولى قد أصبحت مخالفة بمقتضى نص المادة ١٣٥ من القانون

رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — قضت حضوريا بتغريم الطاعن مائة قرش من كل تهمة على أن تتعدد الغرامة بشأن التهمة الأولى بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة وعددهم ٤١٣ عاملا . وإذا استأنف الطاعن هذا الحكم فقد قضى الحكم المطعون فيه حضوريا (أولا) بالنسبة للتهمة الأولى بعدم جواز الاستئناف (ثانيا) بالنسبة للتهمة الثانية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن مفتش العمل تحقق من أن الجمعية التعاونية الإنتاجية لعمال تجهيز ونقل اللحوم ارتكبت الجريمتين سالفتي الذكر ، وأورد دفاع الطاعن القائم على أن الحكم المستأنف قد أخطأ في تطبيق القانون لأنه لا يعدو أن يكون رئيسا لجمعية تكونت من عمال سلخ الذبائح هدفها العمل على منع استغلال التجار لهم والقيام على توزيع حصيلة أجور عمليات الذبح والسلخ التي تتم في المجزر أسبوعيا على أعضائها كل بمقدار حصته وما ينال كل منهم غير ثابت ولا هو محدد ويتغير من أسبوع لآخر ومن ثم فإن الجمعية ولا هو بالتالي يعتبر صاحب عمل حتى تسري عليه أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الذي قدم للحاكم بمقتضاه ، بعد أن أورد الحكم ما تقدم وبين أنه لا يجوز للطاعن استئناف الحكم الصادر في موضوع التهمة الأولى — وهي مخالفة — إلا لخطأ في تطبيق القانون راح يقيم قضاءه بعدم جواز استئناف ذلك الحكم لسلامته في القانون حين أخضع الطاعن لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية على قوله ” وحيث إن الثابت من مطالعة عقد تأسيس الجمعية أنها أنشئت في ١٨/٧/١٩٦٢ باسم الجمعية التعاونية الصناعية لعمال تجهيز ونقل اللحوم وورد بهذا العقد الهدف من إنشاء الجمعية في المادة السادسة من العقد وهو تحسين حال أعضائها اقتصاديا واجتماعيا وتحقيقا لهذا الغرض تقوم بالأعمال الميئنة بالعقد ومنها إقامة المصانع التعاونية وامتلاك وسائل الإنتاج المختلفة وإدارتها وتشغيلها وصيانتها ... الخ وانتخبت الجمعية سكرتيرا وأميناً للصندوق وأقر المؤسسون النظام الداخلي للجمعية ولقانون الجمعيات التعاونية ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ وأحكام قانون الجمعيات رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٤ والقرار الجمهوري ١٤٣١ لسنة ١٩٦٠ والقرار الجمهوري ١٣٤٨ لسنة ١٩٦٠ كجائدين من مطالعة كشف أجور العمال الأسبوعية

قيمة أجر كل عامل بالجمعية. ولما كان ذلك ، فإن الجمعية التعاونية الصناعية لعمال تجهيز ونقل اللحوم لها شخصية مستقلة عن شخصية أعضائها الذين وإن كانوا أعضاء فيها إلا أنهم في ذات الوقت عمال يعملون بالجمعية لقاء أجر في خدمة صاحب العمل وهي الجمعية على النحو الذي أفصحت عنه محكمة أول درجة .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من مراجعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن وعلى الخصوص عقد التأسيس الابتدائي والنظام الداخلي للجمعية التعاونية الصناعية لعمال تجهيز ونقل اللحوم التي يمثلها الطامن أنه يشترط في عضو الجمعية أن يكون من المشتغلين في صناعة تجهيز ونقل اللحوم ، وأن أموال الجمعية تتكون من رأس مال مصدره أسهم يكتب بها الأعضاء ومن الأموال الاحتياطية المكونة طبقا لنظامها ، وأن الغرض من إنشاء الجمعية — عدا ما أشار إليه الحكم المطعون فيه في هذا الصدد — هو تحسين أمور الخدمة الجزرية والتعاقد تعاونا مع تجار الماشية على عمليات الذبح وتجهيز اللحوم التي تذبح بالمجزر ونقلها إلى أنحاء المحافظة والقيام بتنظيم عمليات العمال البشاكرة وتدريب العمال على السلخ الآلي . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر الضبط أن محرره عول في إثبات الواقعة على ما تبين له من أن ٤٤٣ عاملا مدرجين بكشوف القبض المسلمة إلى سكرتير الجمعية لم تقم الجمعية بالتأمين عليهم ولم تعد سجلات لقيدهم أجورهم وفقا لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، وكان الثابت مما سلف إirاده من أعراض الجمعية أنها لا تعدو — في خصوصية واقعة الدعوى — أن تكون نائبا عن أعضائها من عمال تجهيز ونقل اللحوم في اقتضاء أجورهم من تجار الماشية ، وسواء كان هؤلاء الأعضاء الذين نسب إلى الجمعية بسببهم مخالفة قانون التأمينات الاجتماعية أصحاب مهن حرة أو هم عمال لدى تجار الماشية — فإن الجمعية لا تعد بالنسبة لهم صاحب عمل . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ١٨ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المطبق على واقعة الدعوى تنص على أنه "يكون التأمين في المؤسسة



الزاميا بالنسبة لأصحاب الأعمال والعمال" فإن الطاعن بوصفه ممثلا للجمعية — لا يكون ملزما بالتأمين كما لا يلزم بالتالي بإعداد سجلات قيد الأجور وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ حين قال بموافقة الحكم المستأنف لتصحيح القانون ورتب على ذلك عدم جواز استئناف الطاعن لما قضى به ابتدائيا عن التهمة الأولى . لما كان ذلك ، فإنه يتعين على هذه المحكمة عملا بنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض نقض الحكم المطعون فيه وتصحيح الخطأ ، ومقتضى هذا التصحيح هو تبرئة الطاعن مما هو منسوب إليه بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

---

## جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/مادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد محفوظ ،  
 محمود عزيز الدين سالم ، وحسين صالح ، ومحمود عباس العمراري .

( ١١٧ )

الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٦ القضائية

( ا ) تفتيش ” إذن التفتيش . إصداره “ .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . أمر موكول إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . لا يلزم أن يكون الإذن مسبقا بتحقيق تجريه سلطة التحقيق . متى كانت هذه السلطة قد اتصلت بالواقعة اتصالا صحيحا وتحققت من وقوع الجريمة المطلوب استصدار الإذن عنها وصلة المطلوب تفتيشه بها .

( ب ) تفتيش . ” إذن التفتيش . تنفيذه “ .

صدر إذن النيابة بتفتيش منهم . لأمر الضبط القضائي المتدب لإجرائه تنفيذه أينما وجده . طالما كان ذلك المكان في دائرة اختصاصه هو ومصدر الإذن .

( ج ) حكم . ” تسبيله . تسبيل غير معيب “ .

التناقض بين أقوال الشهود . لا يعيب الحكم . ما دام قد استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصا سائغا .

١ — من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع — دون اشتراط لأن يكون الإذن مسبقا بتحقيق تجريه سلطة التحقيق متى كانت هذه السلطة قد اتصلت بالواقعة اتصالا صحيحا وتحققت من وقوع الجريمة المطلوب استصدار الإذن عنها وصلة المطلوب تفتيشه بها .

٢ — من المقرر أنه متى صدر إذن النيابة بتفتيش متهم كان لمأمور الضبط القضائي المتدرب لإجرائه أن ينفذه عليه أينما وجده ، طالما كان ذلك المكان في دائرة اختصاص كل من مصدر الإذن ومن قام بإجراءات تنفيذه .

٣ — التناقض بين أقوال الشهود — بفرض وجوده — لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم باب شرق محافظة الاسكندرية : أحرز بقصد الاتجار جواهر مخدرة "حشيشاً" في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٢ و ١/٧ و ١/٣٤ و ٢-١ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق . فقرر ذلك . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات الاسكندرية دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض والتفتيش لعدم جدية التحريات . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها بتاريخ ١٩ من أبريل سنة ١٩٦٥ عملاً بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه مصري ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . وقد ردت المحكمة في أسبابها على الدفع قائلة إنه في غير محله . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار مع سابقة الحكم عليه في جريمة مماثلة قد شابه القصور والتناقض في التسييب والخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ذلك بأن المدافع عن الطاعن تمسك بالدفع ببطلان التفتيش لصدور الإذن به بغير إجراء تحقيق يكشف عن جدية التحريات ، وأن ما تضمنته محضر تحريات ضابط مكتب المخدرات من إبصار هذا الأخير الطاعن وهو يتسلم المخدرات إنما يجعله



في حالة تلبس كانت تغنيه عن استصدار الإذن بتفتيش الطاعن وما رد به الحكم على هذا الدفاع جاء معينا بالقصور . كما أن الضابط أجرى ضبط الطاعن وتفتيشه في الطريق العام في حين أن الإذن اقتصر على تفتيشه شخصيا وتفتيش محله . ثم إن الحكم عول على أقوال الضابط والكونستابل على الرغم من اختلافهما في وقت الضبط والتفتيش وعدم إتساقهما مع أقوال زوجة الطاعن التي قالت بأن هذا الأخير تم ضبطه في منزله وقتش فيه — وأطرح الحكم أقوالها بأسباب غير كافية . وأخيرا فإن ما دلل به الحكم على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن لا يصلح تدليلا على ثبوته في حقه كما أغفل الحكم الرد على ما أثاره الطاعن في شأن عدم إمكان تلوث المطواة بالمخدر بالصورة التي ضبطت بها واحتمال اصطناع هذا التلوث بها قبل تسليمها للنياحة العامة ، وهو مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال الضابط والكونستابل ومن تقرير تحليل المضبوطات وهي أدلة مائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب به الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض إلى ما أثاره الطاعن في شأن عدم جدية التحريات في قوله : ”وحيث إن الثابت من محضر التحريات أن الضابط النقيب عادل سالم أثبت فيه أن التحريات السرية التي قام بها واستوثق من صحتها دلته على أن المتهم وقد ذكر اسمه وشهرته وأنه صاحب محل خردوات بشارع الأفغانى رقم ٤ بالحضرة يتجر في المواد المخدرة وأنه قام فعلا بمراقبته فتأكد من صحة هذه التحريات ومن ثم فقد استصدر إذن النيابة العامة بتفتيشه وتفتيش محله لضبط ما يحوزه من مواد مخدرة فاستجابت له النيابة العامة وهي سلطة التحقيق لما رأته من جدية هذه التحريات والمحكمة تقر النيابة على ذلك لأنها تعتبر تلك التحريات كافية وجدية ومن ثم فإن القول بعدم جديتها يكون منهار الدعامة“ وما قاله الحكم من ذلك وأسس عليه قضاءه بصحة إجراءات القبض والتفتيش وسلامتها صحيح في القانون ويستقيم به رفض الدفع ببطلانها ، ذلك بأنه من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل

الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع — دون ثمة اشتراط لأن يكون الإذن مسبوقا بتحقيق تجريه سلطة التحقيق متى كانت هذه السلطة قد اتصلت بالواقعة اتصالا صحيحا وتحققت من وقوع الجريمة المطلوب استصدار الإذن عنها وصلة المطلوب تفتيشه بها، وإذا ما كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره فأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن — كما هي الحال في الدعوى — فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت في بيانه لواقعة الدعوى أن الإذن بضبط الطاعن وتفتيشه قد جاء مطلقا من قيد إجرائه بحله وقد تم ضبط الطاعن وتفتيشه في الطريق العام . ولما كان من المقرر أنه متى صدر إذن النيابة بتفتيش متهم كان لما مور الضبط القضائي المشتد لإجرائه أن ينفذه عليه أينما وجده طالما كان ذلك المكان في دائرة اختصاص كل من مصدر الإذن ومن قام بإجراءات تنفيذه وهو ما لم يجعده الطاعن في طعنه . أما ما يثيره الطاعن من اختلاف الشاهدين — الضابط والكونستابل — في شأن وقت الضبط والتفتيش وعدم اتساق أقوالهما مع أقوال الزوجة التي أطرحتها المحكمة ، ما يثيره من ذلك مردود بأن معناه في هذا الخصوص ينطوي على مصادرة لحرية المحكمة في تقدير الدليل الذي أخذت به وعولت عليه . ولما كان التناقض بين أقوال الشهود بفرض وجوده لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا، وكانت المحكمة قد عولت في حكمها بالإدانة على أقوال الضابط والكونستابل وأطرحت أقوال الزوجة للأسباب التي أوردتها والتي اطمانت إليها ووثقت بها، فإن منعى الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا . أما ما يثيره الطاعن في شأن عدم إمكان تلوث المطواه بالمخدر بالصورة التي ضبطت بها واحتمال اصطناع التلوث بها فهو من قبيل الجدل الموضوعي في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى، مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس مما يتعين رفضه موضوعا .

## جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
محمد صبرى ، وجمال المرمقوى ، وطارق زغلول ، ونصر الدين عزام .

( ١١٨ )

الطعن رقم ٦١١ لسنة ٣٦ القضائية

إيجار اما كن . امتناع عن تخفيض أجرة . قصد جنائى . حكم . "تسييبه .  
تسييب معيب" .

مثال لتسييب قاصر على توافر القصد الجنائى فى جريمة الامتناع عن تخفيض الأجرة .

إذا كان الطاعن قد تمسك فى دفاعه أمام محكمة الموضوع بأنه قد راعى نسبة تخفيض الإيجار المنصوص عليها فى القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ عند تقدير أجور الأمكنة موضوع النزاع التى أجرت بعد العمل بهذا القانون وأنه قد نص على ذلك فى عقود الإيجار الخاصة بهذه الأمكنة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اقتصر فى أطراح هذا الدفاع على إثبات أن الأمكنة المذكورة قد أعدت للسكنى بعد صدور هذا القانون ، ولم يعتد بما تضمنته عقود الإيجار خاصة بمراعاة تخفيض الأجرة عملاً بهذا القانون ، قولاً بأن ذلك لا يعدو أن يكون تحايلاً على القانون ، دون أن تجرى المحكمة تحقيقاً فى هذا الشأن تستظهر به عدم حصول هذا التخفيض على هدى من أجرة المثل على الرغم مما لذلك من أثر على توافر القصد الجنائى لجريمة الامتناع عن تخفيض الأجرة طبقاً للمادة الثانية من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ التى دان الطاعن بها — يكون معيباً بالقصور الذى يستوجب نقضه .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣ يناير سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم الدقي : امتنع عن تخفيض الإيجار بملكه بشارع محمد شكرى رقم ٦ بالعجوزة . وطلبت معاقبته بالمواد ٥ و ٢٢ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ و ٢ من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة الدقي الجزئية قضت حضوريا في ٢٣ يناير سنة ١٩٦٣ ببراءة المتهم مما أسند إليه . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة الجيزة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا في ١٢/١/١٩٦٦ وباجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم خمسين جنيتها عملا بالمادة ٢ من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة الامتناع عن تخفيض الأجرة بملكه إعمالا للقانون رقم ١٦٨ سنة ١٩٦١ قد جاء مخالفا للقانون ذلك بأن العقار المذكور قد تم بناؤه وإعداده للسكنى قبل ١٢ يونيه سنة ١٩٥٨ — تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ — ومن ثم فلا يسرى عليه التخفيض الذى نص عليه القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ لسابقة تخفيض الأجرة وفقا للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ الأمر الذى نص عليه فى عقود الإيجار .

وحيث إن الواضح من مدونات الحكم المطعون فيه أن الأمكنة — موضوع النزاع — وإن كان قد انتهى بناؤها وإعدادها للسكنى بعد ١٢ يونيه سنة ١٩٥٨ — تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ — إلا أن البدء فى إنشائها كان سابقا على صدور هذا القانون . وكان وضع هذه الأمكنة بالنسبة لسريان قوانين تخفيض الأجرة محل خلاف فى فقه القانون المدنى مرده

إلى الخلاف في تأويل ما نص عليه فيها من عدم سر يان كل منها على المباني التي يبدأ في إنشائها بعد العمل بأحكامها فمن قائل بأن المباني التي بدئ في إنشائها قبل ١٢ يونيو سنة ١٩٥٨ ولم تتم إلا بعد ذلك التاريخ يسرى عليها القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ أى أن أجرتها تنخفض بنسبة ٢٠٪ من أجرة المثل في ١٢ يونيو سنة ١٩٥٨ وذلك بدلالة مفهوم المخالفة من نص المادة الخامسة مكرر (٤) المضافة إلى قانون تأجير الأماك بالرقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ والتي وردت عبارتها أيضا بنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة مكرر (٥) المضافة بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١. وبذلك تكون المباني المذكورة خاضعة في تخفيض أجرتها للقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وللنانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ معا فتخفض أجرتها بنسبة ٢٠٪ ابتداء من أول يولييه سنة ١٩٥٨ طبقا للقانون الأول ثم يستمر التخفيض ساريا بالنسبة عينها من أجرة الأساس ذاتها ابتداء من أول ديسمبر سنة ١٩٦١ طبقا للقانون الثاني إذ لا تختلف نسبة التخفيض ولا أجرة الأساس في القانونين طالما أن الأجرة لم تتغير، وذهب رأى آخر إلى أن الأمكنة موضوع النزاع إنما تخضع للقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ إذ أنها أعدت للسكنى في ظله . ولا مقام للأخذ بمفهوم المخالفة إزاء صريح نص القانون الذي حدد نطاق تطبيقه وجعله عن الأماك التي انتهى البناء فيها وأعدت للسكنى فعلا بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وهو شأن العقار موضوع الدعوى المطروحة . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد تمسك في دفاعه — أمام محكمة الموضوع — بأنه قد راعى نسبة التخفيض المنصوص عليها في القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ عند تقدير أجور الأمكنة — موضوع النزاع — التي أجرت بعد العمل بهذا القانون وأنه قد نص على ذلك في عقود الإيجار الخاصة بهذه الأمكنة ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في أطراح هذا الدفاع على إثبات أن الأمكنة المذكورة قد أعدت للسكنى بعد صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ولم يعتد بما تضمنته عقود الإيجار خاصة بمراعاة تخفيض الأجرة المنصوص عليها في هذا القانون بقوله إن ذلك لا يعدو أن يكون

تحيلاً على القانون دون أن تجرى المحكمة تحقيقاً في هذا الشأن تستظهر به عدم حصول هذا التخفيض على هدى من أجرة المثل لما لذلك من أثر على توافر القصد الجنائي لجريمة الامتناع عن تخفيض الأجرة طبقاً للسادة الثانية من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ التي دان الطاعن بها مما يكون الحكم معه معيباً بالقصور الذي يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث بقية أوجه الطعن .



## جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين المرعي ، وجمال الرصافى ، ومحمد عبد المنعم حمزوى ، ونصر الدين عزام .

( ١١٩ )

### الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٦ القضائية

( ١ ) مفرقات . قصد جنائى . باعث .

القصد الجنائى فى جريمة إحراز المفرقات . تحققه بثبوت علم المحرز  
بأن ما يحوزه مفرق أو مما يدخل فى تركيبه . إثبات نيته فى استعمال  
المفرق فى التخريب والاتلاف . غير ضرورى . لاشان للقصد الجنائى بالباحث  
على الاحراز .

( ب ) حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " . دفاع . " الإخلال بحق  
الدفاع . ما لا يوفره " .

طلب ضم قضية تدعى لرأى قانونى . الرد عليه صراحة . غير واجب .  
طالما أن المحكمة طبقت القانون على الواقعة تطبيقاً صحيحاً .

( ج ، د ) تفتيش . حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " . إثبات .  
" اعتراف " .

( ج ) للقاضى الأخذ بجميع عناصر الإثبات المستقلة عن التفتيش الباطل والمؤدية إلى  
النتيجة التى أسفر عنها .

( د ) تقدير قيمة الاعتراف الصادر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة  
هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها . موضوعى .

( هـ ) محكمة الجنايات . " الإجراءات أمامها " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .

عدم سلوك المتهم الطريق الذي رسمه قانون الإجراءات لإعلان شهوده .  
لا تريب على المحكمة إن هي أعرضت عن طلب سماعهم بجلسة المحاكمة .

( و ) دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .

الطلب الجازم الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه . هو الذي يصير عليه مقدمه ولا ينفك من التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية .

١ — القصد الجنائي في جريمة إحراز المفرقات يتحقق دائماً متى ثبت علم المحرز بأن ما يحزره مفرق أو مما يدخل في تركيب المفرقات ، ولا ضرورة بعد ذلك لإثبات نيته في استعمال المفرق في التخريب والاتلاف . كما أن القصد الجنائي لا شأن له بالباعث على الاحراز .

٢ — من المقرر أن طلب ضم قضية تدعيها لرأي قانوني لا يقتضي رداً صريحاً من المحكمة ، طالما أنها طبقت القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً .

٣ — إن بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضي بجميع عناصر الأثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها هذا التفتيش .

٤ — تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال صدرت منه صحيحة غير متأثرة بهذا الإجراء الباطل ، جاز لها الأخذ بها .

٥ — رسم قانون الإجراءات الجنائية في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ طريق إعلان الشهود الذين تطلب النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمتهم سماع

شهادتهم أمام محكمة الجنايات . ولما كان الطاعن لم يتبع هذا الطريق فلا تريب على المحكمة إذا هي أعرضت عن طلب سماع شاهدي النفي اللذين طلب سماعهما بجلعة المحاكمة ولم تستجب إليه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم المعادي محافظة القاهرة : أحرز مادة مفرقة ( بارود أسود ) قبل الحصول على ترخيص بذلك . وطلبت من مستشار الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١٠٢ / ١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض والتفتيش وما ترتب عليهما من إجراءات . وقضت المحكمة المذكورة حضوريا في ١٦ فبراير سنة ١٩٦٥ عملا بمادة الاتهام والمادتين ١٧ و ٣٠ من قانون العقوبات بمعاقبته المتهم بالسجن ثلاث سنين ومصادرة المفرقات المضبوطة . وقد ردت على الدفع قائلة إنه في محله إلا أنه ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحرار مادة مفرقة ( بارود أسود ) بغير ترخيص قد شابه بطلان في الإجراءات وإخلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب وفساد في الاستدلال كما أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن المحكمة لم تستجب إلى ما طلبه المدافع عن الطاعن من تأجيل نظر الدعوى لسماع أقوال الضابط شاهد الإثبات الذي تخلف عن الحضور وأقوال ضابطي المفرقات والذخيرة كشاهدي نفي في خصوص التعرف على حقيقة المادة المضبوطة باعتبارها وسيلة الطاعن في قطع الأجبار مستندة في رفض هذا الطلب



إلى نزول الطاعن عن سماع شهادة الضابط شاهد الإثبات مع أن المدافع عنه هو الذى يستطيع التعرف على وجه الفائدة من سماع تلك الشهادة . كما أن المحكمة لم تبرر علة التفاتها عن الطلب الخاص بسماع شاهدى النفى . واعتبر الحكم اعتراف الطاعن — الذى صدر عنه فى غمرة إجراءات القبض الباطلة — دليلا مستقلا قائما بذاته دون أن يذكر مبررات ما ذهب إليه فى هذا الخصوص كما دان الطاعن طبقا للمادة ١٠٢ "١" من قانون العقوبات على الرغم مما ثبت من أنه يستعمل المادة المضبوطة فى قطع الأحجار من الحجر الذى يستغله ويكون بذلك قد خالف المبدأ الذى أرسته محكمة النقض فى هذا الشأن . هذا وقد تمسك الطاعن بأنه يستعمل ما ضبط معه فى قطع الأحجار وهو عمله الذى يعول عليه فى كسب رزقه وقدم للمحكمة الملف المطبوع من قضية الجناية رقم ٥٦ سنة ١٩٥٢ المعادى لتضم المحكمة أصلها الذى حوى تحقيق دفاع مماثل لدفاع الطاعن إلا أنها لم تلتفت إلى هذا الطلب مما يشكل إخلالا بحق الدفاع يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ — الذى تمت المحاكمة فى ظله — قد عدل المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بما ينحول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ويستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل على ذلك . وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المتهم — الطاعن — قد استغنى عن سماع أقوال شاهد الإثبات الغائب وأمرت المحكمة بتلاوتها فتليت بموافقة النيابة والمتهم ولم يبد المدافع عن الطاعن اعتراضا على ذلك بل ترفع فى الدعوى مما مفاده أنه عدل عن التمسك بهذا الطلب . وكان الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع باجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصير عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه فى طلباته الختامية ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه من النعى يكون على غير أساس . أما ما ينهض فى شأن التفات المحكمة عن طلب التأجيل لسماع أقوال ضابطى المفرقات بوصفهما شاهدى نفى فردود بأن قانون الإجراءات الجنائية قد رسم فى المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ طريق إعلان الشهود الذين تطلب النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمتهم سماع شهادتهم أمام

محكمة الجنايات . ولما كان الطاعن لم يتبع هذا الطريق فلا تثريب على المحكمة إذا هي أعرضت عن طلب سماع شاهدي النفي اللذين طلب سماعهما بجلسة المحاكمة ولم تستجب إليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن انتهى إلى قبول الدفع المبدى من الطاعن بطلان إجراءات القبض والتفتيش عرض لاعتراف الطاعن في تحقيقات النيابة من أنه كان يحمل صفيحة بها المادة المضبوطة معه واعتبره دليلاً قائماً بذاته مستقلاً عن واقعة القبض والتفتيش الباطلين واعتمد عليه في قضائه — وهو مصيب في ذلك — إذ أن بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضي بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها هذا التفتيش ومن هذه العناصر اعتراف المتهم بحيازة المواد المفرقة المضبوطة بحضور النيابة اللاحق لإجراء التفتيش . هذا فضلاً عن أن تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على إثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الإجراء الباطل — كما هو الشأن في الدعوى المطروحة — جاز لها الأخذ بها ، ومن ثم يكون ما يعنيه على الحكم في هذا الصدد في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن الخاص بالتكييف القانوني للواقعة في قوله ” وهذه المادة تعتبر من المفرقات طبقاً لقرار وزير الداخلية المؤرخ ١٩٥٠/٩/٢ المعدل بالقرار الصادر في ١٩٥٥/٦/٢ إذ أن حيازة مثل هذه المادة من شأنه أن يعرض حياة الأفراد وأموالهم للخطر مما يستلزم الحصول على ترخيص بها ولا محل للأخذ بما يطلبه الدفاع من اعتبار الواقعة حيازة ذخيرة لأن الأخذ بهذا الوصف يستلزم أن يثبت للمحكمة بالدليل القاطع أن المتهم كان يحوزها بهذا القصد وهذا ما لم تبيّنه المحكمة من التحقيقات ” وما أورده الحكم فيما تقدم سائغ وتتوافر به جريمة إحراز المفرقات التي دان الطاعن بها ، ذلك بأن القصد الجنائي في هذه الجريمة يتحقق دائماً متى ثبت علم المحرز بأن ما يحوزه مفرق أو مما يدخل في تركيب المفرقات ولا ضرورة بعد ذلك لإثبات نيته في استعمال المفرق في التخريب والإتلاف . كما أن القصد الجنائي لا شأن له بالباعث على الإحراز ، ومن ثم يكون هذا الوجه

من النعي غير سديد. لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أن طلب ضم قضية تدعيما لرأى قانوني لا يقتضي ردا صريحا من المحكمة طالما أنها طبقت القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا. كما هي الحال في الدعوى المطروحة. إذ البادى من دفاع الطاعن أنه قصد من تقديم ملف الدعوى المماثلة لدعواه تدعيم دفاعه القانوني من أن الواقعة لا تعدو أن تكون واقعة إحراز ذخيرة لا تنطبق عليها المادة ١٠٢ "١" من قانون العقوبات، ومن ثم فلم تكن المحكمة بحاجة إلى الرد على هذا الطلب بأكثر من تطبيق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا - وهو ما لم تخطئ فيه - ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد من حالة الإخلال بحق الدفاع في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



## جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
مختار رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، وحسين سماح ، ومحمود العمراري .

( ١٢٠ )

الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٦ القضائية

حكم . "تسببيه . تسبیب معیب" . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير  
الدليل" .

الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . إبداءها  
الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة . خضوع تسببها في ذلك لرقابة محكمة  
النقض . مثال .

من المقرر أن الشهادة المرضية وإن كانت لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة  
الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، إلا أن المحكمة متى أبدت  
الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة — فإن تسببها في ذلك  
يخضع لرقابة محكمة النقض . ولما كانت المحكمة وهي في سبيل تبيان دعة  
اطراحها للشهادة المرضية المقدمة قد اقتضت على القول بأن الأمراض الواردة  
بها وإن جعلت تنفيذ عقوبة الحبس مع الشغل على الطاعن متعذراً إلا أنها لا تمنعه  
من حضور جلسات المعارضة ، دون أن تستظهر درجة جسامه هذه الأمراض  
وهل هي من الشدة بحيث تمنعه من المثول أمام المحكمة ، فضلاً عن أنها فيما ذهبت  
إليه لم تأت بسند مقبول ترجع فيه إلى رأى فني يقوم على أساس من العلم  
أو من الفحص الطبي ، فإن حكمها يكون معيباً بما يوجب نقضه .

## الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر ضد الطاعن متهما إياه بأنه في يوم ٢٥ يولييه سنة ١٩٦١ بدائرة قسم الأوبىكية : أعطاه شيكا لا يقايله رصيد قائم . وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات مع إلزامه أن يدفع له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف والأتعاب . ومحكمة جنح الأوبىكية قضت غيابيا بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦١ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة تحسنة جنهات لإيقاف التنفيذ بلا مصاريف جنائية وإلزامه أن يدفع إلى المدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومبلغ ثلاثة جنهات أتعابا للحاماة . فعارض المتهم وقضى في معارضته بتاريخ ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه بلا مصاريف . فاستأنف المتهم هذا الحكم في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٦٥ باعتبارها كان لم تكن . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى باعتبار معارضته في الحكم الغيابي الاستئنافي كأن لم تكن ، قد شابه القصور والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن محامى الطاعن حضر بالجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة وطلب تأجيل نظرها لمرض الطاعن الثابت بالتقرير الطبي الذى قدمه ، غير أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب استنادا إلى أن التقرير المقدم قاصر على إثبات تضرر تنفيذ عقوبة الحبس على الطاعن لمرضه ولا يفيد أن هذا المرض يمنعه من حضور جلسة المعارضة ، مع أن البت فيما إذا كان مرض

الطاعن يعد عذرا سائغا له من عدم حضور الجلسة أولا يعد كذلك هو من المسائل الفنية التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها بنفسها دون الاستعانة برأى خبير فيها، وكان يتعين على المحكمة أن تستوضح الطبيب الشرعى فى هذا الشأن حتى يكون استدلالها سليما .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن محاميا حضر عن الطاعن فى الجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته فى الحكم الغيابى الإستثنائى الصادر ضده ، وقدم للمحكمة صورة تقرير طبي تحدثت عنه فى حكمها الذى أصدرته فى الجلسة ذاتها باعتبار المعارضة كأن لم تكن والذى استندت فيه إلى قولها وحيث إن المتهم ( الطاعن ) لم يحضر أولى جلسات نظر المعارضة رغم إعلانه مع تابعه وذلك دون عذر مقبول ، ذلك أن الشهادة المرضية التى قدمها وكيله إذ انتهى الطبيب الشرعى فيها إلى أن الأمراض التى ذكرها فى تقريره تجعل من المعتذر تنفيذ عقوبة الحبس مع الشغل عليه ، لم ينته فيها إلى أنها تمنعه من حضور جلسات نظر معارضته ، ومن ثم فإن عذره للتخلف عن الحضور بالجلسة يكون غير مقبول ويتعين الحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الشهادة المرضية وإن كانت لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة إلا أن المحكمة متى أبدت الأسباب التى من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التى رتبها الحكم عليها . ولما كانت المحكمة وهى فى سبيل تبيان علة إطراحها للشهادة المقدمة قد اقتصر على القول بأن الأمراض الواردة بها وإن جعلت تنفيذ عقوبة الحبس مع الشغل على الطاعن متعذرا إلا أنها لا تمنعه من حضور جلسات المعارضة ، دون أن تستظهر درجة جسامه هذه الأمراض وهل هى من الشدة بحيث تمنعه من المثول أمام المحكمة ، فقول المحكمة على النحو المشار إليه يجعل حكمها قاصر البيان ، هذا إلى أنها إذ فعلت ذلك لم تأت بسند مقبول لما انتهت إليه فهى لم ترجع فيه إلى رأى فنى يقوم على أساس من العلم أو من الفحص الطبي ، ومن ثم يكون الحكم معيبا بما يوجب نقضه والإحالة ، وإلزام المطعون ضده المصروفات المدنية ، بغير حاجة إلى بحث باقى ما يثيره الطاعن فى طعنه .



## جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/ توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمد أبو الفضل حفي .

( ١٢١ )

الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٣٦ القضائية

دفع . تفتيش . حكم . "تسبيه . تسبيب معيب" .

الدفع يبطلان التفتيش . من أوجه الدفاع الجوهرية . وجوب الرد عليه ، وإلا كان الحكم  
قاصرا .

جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع يبطلان التفتيش هو من أوجه الدفاع  
الجوهرية التي يتعين الرد عليها . وإذ كان الحكم لم يرد على هذا الدفع  
فإنه يكون قاصرا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في ليلة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٦٢ بدائرة  
مركز بلفاس محافظة الدقهلية : ( أولا ) المتهمين جميعا : - قتلوا أبو صالح المجادى  
عمدا بأن توحهوا إلى مسكنه وفاجأوه وأطلق عليه المتهم الأول عيارين ناريتين  
من بندقية معبأة كان يحملها قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة  
بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وقد اقترنت هذه الجناية بجناية  
أخرى هي أنهم في الزمان والمكان سالفى الذكر شرعوا في سرقة الترمود المبينة  
بالمحضرة ولزوجته عجزه محمد على حالة كون المتهم الأول يحمل سلاحا ظاهرا  
بندقية معبأة وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادتهم فيه هو فرارهم خشية

ضبطهم . ( ثانيا ) المتهم الأول أيضا : - ١ - أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا بندقية لي أنفيلد ٢ - أحرز ذخيرة " طلفتين " مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازته وإحرازه . وطابت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الإتهام . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٤ عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٣١٦ و ٢٣٤ و ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين جميعا بالإضافة إلى المواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٣ المرفق و ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الأول : ( أولا ) بمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة عما نسب إليه . ( ثانيا ) بمعاينة كل من باقي المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات . ( ثالثا ) بمصادرة السلاح والذخيرة المضبوطين . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

من حيث إن الطعن المقدم من الطاعنين الأول والثالث والرابع قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إنه مما ينعاها الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجريمة القتل العمد المقترن بجناية الشروع في سرقة بحمل سلاح قد شابه القصور في التسيب ذلك أنه عول في إدانتهم فيما عول عليه على أن السلاح الذي استعمل في الحادث ضبط في منزل الطاعن الأول . ومع تمسك الدفاع ببطلان هذا التفتيش والنتيجة التي أسفر عنها من ضبط ذلك السلاح فيه لأنه تم بعد إذن من النيابة ، فإن الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد على هذا الدفاع الجوهرى . كذلك فإن الطاعن الأول يدفع بأن القتل حدث في مكان آخر غير المكان الذى وجدت فيه جثة القتيل مما يرجح معه أن يكون قد قتل بالأعيرة المطلقه من خفراء الزراعات

المجاورة مستدلا بما أسفر عنه التحقيق من عدم وجود دماء غزيرة في مكان الجثة وأيده الطاعن الثاني في ذلك إلا أن الحكم لم يرد على ذلك أيضا وهو ما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما يجمل في أن المجنى عليه كان يقيم في منزل يطل على الخلاء وليس له باب وكان يتخذ من إحدى حجراته مكانا لوضع أصناف البقالة التي يتجر فيها وفي ليلة الحادث تركته زوجته وتوجهت إلى عرس قريب لها وإذا كان المجنى عليه جالسا بمفرده في منزله أقبل عليه الطاعنون الذين كانوا قد اتفقوا على قتله وسرقة ما في منزله من نقود ولما أحس بهم وأمسك بالطاعن الأول أطلق عليه الأخير النار فأرداه قتيلا وبفتيش منزل الطاعن الأول عثر فيه على بندقية صالحة للاستعمال واعترف الطاعنان الثاني والثالث بارتكاب الحادث مع الطاعن الأول وبأن تلك البندقية هي التي استعملت في قتل المجنى عليه ، واستند الحكم في إدانة الطاعنين فيما استند إليه إلى ضبط تلك البندقية في منزل المجنى عليه وقد ثبت من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع تمسك ببطلان تفتيش منزل الطاعن الأول وضبط البندقية فيه لحصوله بدون إذن من النيابة كما دفع الحاضر عن الطاعنين الأول والثاني بأن المجنى عليه لم يقتل بمنزله لأنه لا توجد آثار دماء بالجثة مما يرجح معه أن القتل حدث في مكان آخر وأن المجنى عليه أصيب من أعيرة خفراء الزراعة وثقلت الجثة من مكان ارتكاب الجريمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يعرض للدفع ببطلان التفتيش ولم يرد عليه على الرغم من أنه اعتمد فيما اعتمد عليه في الإدانة على نتيجة التفتيش التي أسفرت عن ضبط البندقية - التي قيل بأنها استعملت في الحادث - في منزل الطاعن الأول . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الدفع ببطلان التفتيش هو من أوجه الدفاع الجوهرية التي يتعين الرد عليها وإذا كان الحكم لم يرد على هذا الدفع فإنه يكون قاصرا . لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن الأول قد تمسك في دفاعه ( م - ۹ - ج )



بأن قتل المجنى عليه حصل في مكان غير الذي وجدت به الجثة بدليل أن المأمور لاحظ عند معاينته لها عدم وجود دماء غزيرة تحتها تتناسب مع الإصابات التي بها مما يكذب الطاعنين الثاني والثالث في اعترافهما من أنهما والطاعن الأول قتل المجنى عليه في هذا المكان ، وكانت المحكمة لم تفند هذا الدفاع الذي لو صح فقد يترتب عليه تغيير وجه الرأي الذي انتهت إليه ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن — وذلك بالنسبة إلى الطاعنين الأول والثالث . والرابع وإلى الطاعن الثاني أيضا الذي قرر بالطعن ولم يقدم أسبابا لطعنه وذلك لاتصال وجه الطعن به وذلك عملا بالمادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

## جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة  
المستشارين : مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمد  
أبو الفضل حفي .

( ١٢٢ )

### الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٣٦ القضائية

نقض . ” التقرير بالطعن ” . ” أسباب الطعن . إيداعها ” .

شرط قبول الطعن : أن تودع أو تصل أسبابه قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون  
فيه أو قلم كتاب محكمة النقض في الميعاد القانوني

تقديم تقرير الأسباب إلى قلم كتاب محكمة أخرى غير مختصة أو إلى المحامي العام لدى محكمة  
النقض ، لا ينتج أثره القانوني .

جرى قضاء محكمة النقض على أنه يجب لقبول الطعن أن تودع أو تصل أسبابه  
قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أو قلم كتاب محكمة النقض  
في الميعاد القانوني الذي حددته الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧  
لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . ومن ثم فإن  
تقديم تقرير الأسباب في الميعاد إلى قلم كتاب محكمة أخرى وهي غير مختصة ،  
أو إلى المحامي العام لدى محكمة النقض وهو لا يمثل قلم كتاب محكمة النقض —  
لا ينتج أثره القانوني .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٣ يونيه سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز ميت غمر محافظة الدقهلية : أحرز بقصد الاتجار مخدرا "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٤ و (١) و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٢٠٦ سنة ١٩٦٠ والبند رقم ١٢ من الجدول رقم ١/ المرافق . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٤ بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٤ وقدم محاميه تقريرا بأسباب هذا الطعن في ٢٠ يناير سنة ١٩٦٥ لقلم كتاب نيابة جنوب القاهرة فأرسلته النيابة المذكورة إلى مكتب المحامي العام حيث وصله في ٢٣ يناير سنة ١٩٦٥ ثم أحيل من المكتب المذكور إلى نيابة المنصورة الكلية فوصلها في ١٠ فبراير سنة ١٩٦٥ .

## المحكمة

من حيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بتاريخ ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ من محكمة جنايات المنصورة وأن المحكوم عليه قرر بالطعن فيه بالنقض أمام مأمور سجن المنصورة في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، بيد أنه أودع الأسباب التي بنى عليها طعنه قلم كتاب نيابة جنوب القاهرة في ٢٠ من يناير سنة ١٩٦٥ وأرسلتها النيابة المذكورة إلى المحامي العام لدى محكمة النقض فبلغته في ٢٣ من يناير سنة ١٩٦٥ حيث أمر بإحالتها إلى نيابة المنصورة الكلية فلم تصل إليها إلا في ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٥ . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يجب لقبول الطعن أن تودع أو تصل أسبابه قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أو قلم كتاب محكمة النقض في الميعاد القانوني الذي حددته الفقرة الأولى من المادة ٣٤



من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، أى فى ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى أو من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة أو من تاريخ الحكم الصادر فيها . لما كان ما تقدم ، وكان تقديم تقرير الأسباب إلى قلم كتاب نيابة جنوب القاهرة الكلية — وهى نيابة غير مختصة بتلقى تقارير أسباب الطعن بالنقض من المحكوم عليهم إلا إذا تعلقت الطعون بالأقضية الواقعة فى دائرة اختصاصها — فى الميعاد لا ينتج أثره القانونى ، إذ العبرة هى بتاريخ وصول تقرير الأسباب إلى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم أو إلى قلم كتاب محكمة النقض ، وكان المحامى العام لدى محكمة النقض لا يمثل — بافتراض وصول التقرير إليه فى الميعاد القانونى — قلم كتاب محكمة النقض ، وكان تقرير الأسباب إنما وصل قلم كتاب محكمة المنصورة الابتدائية — وهو قلم الكتاب المختص أصلا بتلقى التقرير — فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٥ أى بعد فوات الميعاد القانونى المنصوص عليه فى الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ والذى ينقضى فى ٢١ من يناير سنة ١٩٦٥ فإن الطعن يكون — بالتطبيق لأحكام المادة ١/٣٩ من ذات القانون — غير مقبول شكلا .

## جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين السركي ، ومحمد صبري ، وجمال المرصاوي ، ومحمد عبد المنعم حمزوي .

( ١٢٣ )

### الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٦ قضائية

هتك عرض . حكم . "تسييبه . تسييب معيب" .

( ١ ) تميز جنائية هتك العرض المنصوص عليها في المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات عن الجنحة المنصوص عليها في المادة ١/٢٦٩ منه : بركن القوة أو التهديد . هذا الركن لا يقتصر على استعمال القوة أو التهديد . تحققه بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه . اندراج طاعة العقل بين تلك الصور .

( ب ) البله طاعة في العقل ، يوقف نمو الملكات الذهنية دون بلوغ مرحلة النضج الطبيعي . طاعة العقل : عدم طلبها فقد المصاب الإدراك والإرادة معا . توافرها : يفقد أحدهما . بها ينعدم الرضاء الصحيح في جريمة هتك العرض .

١ - ركن القوة أو التهديد هو الذي يميز جنائية هتك العرض المنصوص عليها في المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات عن الجنحة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ من هذا القانون . وركن القوة أو التهديد في تلك الجنائية لا يقتصر على استعمال القوة المادية بل يتحقق بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه فيندرج بينها طاعة العقل التي تعدم الرضاء الصحيح .

٢ - البله طاعة في العقل يوقف نمو الملكات الذهنية دون بلوغ مرحلة النضج الطبيعي ، ولا يتطلب في طاعة العقل أن يفقد المصاب الإدراك والإرادة معا ، وإنما تتوافر بفقد أحدهما . وإذا ما كان الأمر المطعون فيه قد اقتصر

في التدليل على توافر الرضا لدى المجنى عليها في جنائية هتك العرض باستظهار إدراكها للنواحي الجنسية بغير أن يبحث خصائص إرادتها وإدراكها العام توصلا للكشف عن رضاها الصحيح الذي يجب تحققه لاستبعاد ركن القوة أو التهديد من جنائية هتك العرض ، فإن الأمر يكون قد استخلص توافر الرضا لدى المجنى عليها من دلائل لا تكفي بذاتها لحمل النتيجة التي رتبها عليها مما يجعله معيبا بالقصور بما يتعين معه نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٤/٣/٧ بدائرة قسم باب شرق محافظة الاسكندرية : هتك عرض كاميليا على شحاته بالقوة والتي لم تبلغ ستة عشر عاما كاملا بأن طرحها أرضا وجردها من سرواتها ولاس بقضيبه فرجها ودبرها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٦٨ - ٢ من قانون العقوبات . وبتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٦٥ أصدر مستشار الإحالة أمره بإحالة المتهم إلى محكمة الجناح المختصة عملا بالمادة ١/٢٦٩ من قانون العقوبات . فطعنت النيابة العامة في هذا الأمر بطريق النقض... إلخ.

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الأمر المطعون فيه أنه إذ انتهى إلى إحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة المسندة إلى المطعون ضده جنحة قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه أسس قضاءه على أن المطعون ضده وقد هتك عرض المجنى عليها التي لم تبلغ سنها ثمانى عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد فإن الفعل المسند إليه يكون الجنحة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات ، في حين أن الثابت من التقرير الطبي الشرعى - حسبما أورده الأمر - أن المجنى عليها مصابة بنقص عقلى من نوع البله الذى يفقدها القدرة على التمييز وهو ما يقتضى اعتبار الفعل المسند إلى المتهم جنائية منطبقة على المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات لأن حالة:



البلة تجعل صاحبها مسلوب الإرادة. ومن ناحية أخرى فما كان للأمر المطعون فيه أن يفند رأى الخبير الفنى إلا بأسباب فنية تمهله ، أما وقد أ طرح تقرير الطبيب الشرعى بغير أن يستعين بخبير غيره فإنه يكون معيبا مستوجبا نقضه .

وحيث إن الأمر المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله أن المطعون ضده سبق أن هتك عرض المجنى عليها بأن ألقاها أرضا ولا مس بقضيبه فرجها ودبرها وأزال بكارتها وأن المجنى عليها لم تبلغ أهلها بهذه الواقعة وأنه كرر فعلته معها يوم الحادث . وأثبت التقرير الطبى الشرعى إصابة المجنى عليها بنقص فى قواها العقلية من نوع البلة الذى يفقدها القدرة على التمييز . لما كان ذلك ، وكان الأمر قد أ طرح التقرير الطبى الموقع على المجنى عليها فى قوله : ” وحيث إنه لا يعتمد بما جاء بالتقرير الطبى الشرعى من نقص فى قواها العقلية يفقدها القدرة على التمييز فى سرد مسلسل الحوادث بتفصيلاتها إذ واضح من وقائع الدعوى وملابساتها ما تطمئن معه المحكمة أن هتك العرض قد تم بدون قوة أو تهديد بل برضاء تام من المجنى عليها التى لم تبلغ سنها ثمانى عشرة سنة كاملة وإن إجاباتها كانت تدل على تمام إدراكها عن النواحي الجنسية مما يدل على سبق إتيانها برضاها أكثر من مرة من هذا المتهم“ . ثم استطردت المحكمة بعد ذلك إلى القول : ” وحيث إن الواقعة وقد ثبتت على الوجه المتقدم تندرج تحت نص المادة ٢٦٩/١ من قانون العقوبات وتعتبر جنحة مما يتعين إحالة المتهم — المطعون ضده — إلى محكمة الجنح المختصة لمحاكمته طبقا لهذا النص“ . لما كان ذلك ، وكان ركن القوة أو التهديد هو الذى يميز جنائية هتك العرض المنصوص عليها فى المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات عن الجنحة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ من هذا القانون . وكان من المقرر أن ركن القوة أو التهديد فى تلك الجنائية لا يقتصر على استعمال القوة المادية بل يتحقق بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه فيندرج بينها عاهة العقل التى تعدم الرضا الصحيح . لما كان ما تقدم ، وكان التقرير الطبى الشرعى — كما أورده الأمر — المطعون فيه — قد أثبت إصابة المجنى عليها بنقص عقلى من نوع البلة الذى يفقدها القدرة على التمييز . وكان الأمر قد أ طرح ذلك التقرير اعتمادا على أن إجابات المجنى عليها فى محضر تحقيق النيابة العامة تنبئ عن إدراكها التام للنواحي الجنسية . ولما كان البلة عاهة فى العقل يوقف نمو الملكات الذهنية

دون بلوغ مرحلة التضج الطبيعي ، وكان لا يتطلب في عاهة العقل أن يفقد المصاب الإدراك والارادة معا وإنما تتوافر بفقد أحدهما . وإذا ما كان الأمر المطعون فيه قد اقتصر في التدليل على توافر الرضا لدى المجنى عليها باستظهار إدراكها للنواحي الجنسية بغير أن يبحث خصائص إرادتها وإدراكها العام توصلا للكشف عن رضاها الصحيح الذي يجب تحقيقه لاستبعاد ركن القوة أو التهديد من جنائية هتك العرض ، فإن الأمر يكون قد استخلص توافر الرضا لدى المجنى عليها من دلائل لا تكفي في ذاتها لحمل النتيجة التي رتبها عليها ، فضلا عن هذا ، فإنه كان على هيئة الإحالة وهي تواجه التقرير الطبي الشرعي في مسألة فنية — هي حالة المجنى عليها العقلية — أن تستند في تنفيذها إلى أسباب فنية تحمله وأن تتخذ ما تراه من الوسائل بلوغا إلى غاية الأمر فيها ، أما وهي لم تفعل فإن أمرها يكون معيبا بالقصور بما يتعين معه نقضه وإحالة القضية إلى مستشار الإحالة لنظرها من جديد .

## جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل بونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين المرعي ، ومحمد صبري ، وجمال المرصفاوي ، ومحمد عبد المنعم جزاوي .

( ١٢٤ )

### الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٦ القضائية

ارتباط . عقوبة "عقوبة أصلية . عقوبة تكميلية" . "مصادرة" . سلاح .  
نقض . "حالات الطعن بالنقض . مخالفة القانون" .

العقوبة المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة يجب العقوبة الأصلية لما عداها  
من جرائم مرتبطة . عدم امتداد هذا الجلب إلى العقوبات التكميلية المنصوص عليها في تلك الجرائم .  
عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن  
الأسلحة والذخائر المعدل ، طبيعتها : عقوبة نوعية . وجوب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة  
لما ترتبط به جريمة حمل السلاح الناري من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد .

الأصل أن العقوبة المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة  
تجب العقوبة الأصلية لما عداها من جرائم مرتبطة ، إلا أن هذا الجلب لا يمتد  
إلى العقوبات التكميلية المنصوص عليها في تلك الجرائم . ولما كانت جريمة حمل  
سلاح ناري في أحد الاجتماعات التي دين المطعون ضده بها — وهي إحدى  
الجرائم المرتبطة — معاقبا عليها بالمادتين ١١ مكررا و ٢٩ من القانون رقم ٣٩٤  
لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ،  
٧٥ لسنة ١٩٥٨ . وكانت المادة ٣٠ من القانون المشار إليه تنص على أنه :  
"يحكم بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال وذلك  
علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة" . ولما كانت عقوبة



المصادرة هي عقوبة نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، فإنه يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما ترتبط به هذه الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بمصادرة السلاح مع وجوب الحكم بها إعمالا لنص المادة ٣٠ من القانون سالف البيان يكون قد خالف القانون بما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بتوقيع عقوبة المصادرة بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المحكوم بها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٤/٧/٢٣ بدائرة مركز طامية : (أولا) تسبب خطأ في جرح شعبان عبوده السيد وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه ومخالفته اللوائح والقوانين بأن أطلق أعيرة نارية داخل القرى بقصد الإرهاب على مقربة من المجنى عليه فأصابه عيار منها فحدثت به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعى . (وثانيا) : أطلق طبنجة داخل القرى . (وثالثا) حمل سلاحا ناريا أثناء أحد الاجتماعات . وطلبت عقابه بالمواد ١/٢٤٤ و ٢/٣٧٩ من قانون العقوبات و ١١ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ . ومحكمة سنورس الجزئية قضت حضوريا في ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٥ عملا بالمواد ١/٢٤٤ و ٢/٣٧٩ من قانون العقوبات و ١١ مكرر و ٢٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٥٨ مع تطبيق المادة ٤/٣٢ من قانون العقوبات بتغريم المتهم خمسة جنهات ومصادرة المسدس المضبوط . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القيوم الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا في ١٩ من أبريل سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من تغريم المتهم خمسمائة قرش وإلغائه فيما عدا ذلك . فطعن الطاعنة ( النيابة العامة ) في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجرائم الجرح الخطأ وإطلاق مسدس داخل القرى وحمل سلاح ناري في أحد الاجتماعات قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم أعمل المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضى بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم وهي جريمة الجرح الخطأ إلا أنه أغفل القضاء بعقوبة المصادرة مع وجوب الحكم بها طبقاً للمادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجرائم الجرح الخطأ وإطلاق "مسدس" داخل القرى وحمل سلاح ناري في أحد الاجتماعات التي دان المطعون ضده بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أعمل في حق المطعون ضده المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه العقوبة المقررة لأشد الجرائم التي دانه بها وهي جريمة الجرح الخطأ ، وكان الأصل أن العقوبة المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية لما عداها من جرائم مرتبطة ، إلا أن هذا الجلب لا يمتد إلى العقوبات التكميلية المنصوص عليها في تلك الجرائم . ولما كانت جريمة حمل سلاح ناري في أحد الاجتماعات التي دين المطعون ضده بها — وهي إحدى الجرائم المرتبطة — معاقبا عليها بالمادتين ١١ مكررا و ٢٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ . وكانت المادة ٣٠ من القانون المشار إليه تنص على أنه "يحكم بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة"

وإذ ما كانت عقوبة المصادرة هي عقوبة نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، فإنه يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما ترتبط به هذه الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بمصادرة السلاح مع وجوب الحكم بها إعمالاً لنص المادة ٣٠ من القانون سالف البيان ، يكون قد خالف القانون بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بتوقيع عقوبة المصادرة بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المحكوم بها .



## جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / مادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين السركي ، ومحمد صبري ، وجمال المرصفاوي ، ومحمد عبد المنعم حمزاوي .

(١٢٥)

### الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٣٦ القضائية

وصف التهمة . فش . بن . تقض . ” حالات الطعن بالنقض . الخطأ  
في تطبيق القانون“ .

الزام المحكمة بانزال حكم القانون الصحيح على الواقعة كما رفعت إليها غير مقيدة في ذلك بالوصف  
الذي تسببه النيابة عليها . مثال في جريمة غش بن .

المحكمة مقيدة بأن تنزل حكم القانون الصحيح على الواقعة كما رفعت إليها غير  
مقيدة في ذلك بالوصف الذي تسببه النيابة عليها . ولما كان الحكم المطعون فيه  
قد أيد الحكم الابتدائي الذي دان المطعون ضده - لعرضه بنا مغشوشا - طبقا  
لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ دون أن يتبين أن مناط تأييم فعل الغش  
في سلعة البن هو تشريع خاص صدر به قرار وزير التموين رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢  
في شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن - استمدادا من الحق المخول له بالمرسوم  
بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين - قد نصت المادة السادسة  
منه على أنه ”ويحظر بقصد الاتجار خلط البن أخضرا كان أو مطحونا بأية مادة  
أخرى أو الشروع في ذلك كما يحظر بقصد الاتجار حيازة الشاي أو البن مخلوطا  
على النحو سالف الذكر أو بيعه أو عرضه للبيع“. وكانت المادة التاسعة من القرار  
المذكور تقضي بمعاينة كل من يخالف أحكامه بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر  
ولا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها  
أو بإحدى هاتين العقوبتين . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى عند فصله

في الاستئناف المرفوع من النيابة العامة بتغريم المطعون ضده خمسمائة قرش والمصادرة قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ كان يقتضي نقضه وتصحيحه ، إلا أنه نظرا إلى أن مدوناته قد خلت من بيان وجه الغش مما يعجز هذه المحكمة عن إعمال القانون على واقعة الدعوى كما صار لإثباتها بالحكم إعمالا صحيحا ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في يوم ٢٣/٣/١٩٦٤ بدائرة مركز السنطة : عرضا للبيع بنا مغشوشا على النحو المبين بتقرير التحليل المرفق مع عليهما بغشه ، وطلبت معاقبتهما بالمواد ٢ و ٧ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة السنطة الجزئية قضت غيابيا في ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٤ عملا بمواد الاتهام بتغريم كل من المتهمين ٥٠٠ قرش والمصادرة . فعارض المحكوم عليهما في هذا الحكم وقضى في معارضتهما بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف كل من المتهم الأول والنيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا في ٢٩ مارس سنة ١٩٦٥ بعدم قبول استئناف المتهم الأول شكلا للتقرير به بعد الميعاد وبقبول استئناف النيابة شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم الأول وتأيدته فيما عدا ذلك . فطعنتم الطاعنة ( النيابة العامة ) في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى ما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ أيد الحكم الابتدائي القاضي بتغريم المطعون ضده الثاني — في جريمة عرض بن مغشوش للبيع — بغرامة مقدارها خمسمائة قرش قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه وقد استأنفت النيابة العامة الحكم الابتدائي فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يجرى على واقعة الدعوى أحكام القرارات الوزارية رقمي ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ ،

و٥٦ لسنة ١٩٦٤ الصادرين في شأن تنظيم وتعبئة الشاي والبن استمدادا من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، غير مقيد في ذلك بأن الاستئناف كان للسوابق ، لما هو مقرر من أن استئناف النيابة العامة يعيد طرح الدعوى من جميع نواحيها دون تقييد بطلباتها .

وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية على كل من شحاته عبد الغنى شحاته وعبد الغنى شحاته الشافعي بوصف أنهما في يوم ١٩٦٤/٣/٢٣ بدائرة مركز السنطة عرضا للبيع بنا مغشوشا على النحو المبين بتقرير التحليل المرفق مع علمهما بغشه وطلبت عقابهما بالمواد ٢ و ٧ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بتفريم كل منهما ٥٠٠ قرش والمصادرة ، فلما عارضا قضى في معارضتهما برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف أولهما كما استأنفت النيابة العامة ، ومحكمة ثانية درجة قضت حضوريا بعدم قبول استئناف المتهم الأول شكلا للتقرير به بعد الميعاد وبقبول استئناف النيابة شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم الأول شحاته عبد الغنى شحاته وتأييده فيما عدا ذلك .

وحيث إن تقرير أسباب الطعن لم يرد به مطعن على الحكم المطعون فيه فيما قام عليه قضاؤه الموضوعي بتبرئة المتهم الأول شحاته عبد الغنى شحاته ، ومؤدى ذلك أن النعى لا يقوم إلا في خصوص العقوبة المقررة بها على المطعون ضده — عبد الغنى شحاته الشافعي . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي الذي دان المطعون ضده — لعرضه بنا مغشوشا — طبقا لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ دون أن يتبين أن مناط تأثيم فعل الغش في سلعة البن هو تشريع خاص صدر به قرار وزير التموين رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن — استمدادا من الحق المخول له بالمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين — قد نصت المادة السادسة منه على أنه ” ويحظر بقصد الاتجار خلط البن أخضرا كان أو مطحونا بأية مادة أخرى أو الشروع في ذلك كما يحظر بقصد الاتجار حيازة الشاي أو البن مخلوطا على النحو سالف الذكر أو بيعه أو عرضه للبيع “ لما كان ذلك ، وكانت المادة التاسعة من القرار المذكور تقضى بمعاينة كل من يخالف أحكامه بالحبس مدة لا تقل



عن ستة أشهر ولا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين . وكانت المحكمة مقيدة بأن تنزل حكم القانون الصحيح على الواقعة كما رفعت إليها غير مقيدة في ذلك بالوصف الذي تسبغه النيابة عليها ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى عند فصله في الاستئناف المرفوع من النيابة العامة بتغريم المطعون ضده — عبد الغنى شحانه الشافعى — خمسمائة قرش والمصادرة قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ كان يقتضى نقضه وتصحيحه ، إلا أنه نظرا إلى أن مدوناته قد خلت من بيان وجه الغش مما يعجز هذه المحكمة عن إعمال القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها بالحكم إعمالا صحيحا ، فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .

---

## جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/ توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمد أبو الفاضل حفتي .

( ١٢٦ )

### الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٣٦ القضائية

(اوبوج) علامات تجارية . تقليد . حكم . "تسبيبه . تسبیب معيب" .

(١) تسجيل العلامة التجارية هو مناط الحماية التي أسبغها القانون على ملكيتها الأدبية . عدم استفادة مالك العلامة من تلك الحماية إلا إذا كانت مسجلة .

(ب) تسجيل العلامة ركن في جريمة تقليدها أو استعمالها بسوء قصد . على الحكم استظهاره وإلا كان أمرا .

(ج) المراد بالتقليد : المحاكاة التي تدعو إلى تضليل الجمهور . العبرة في استظهاره هي بأوجه الشبه بين العلامتين الصحيحة والمقلدة دون أوجه الخلاف .

١ — تسجيل العلامة التجارية هو مناط الحماية التي أسبغها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على ملكيتها الأدبية بتأيم تقليدها أو استعمالها من غير مالكها ، وبذلك لا يفيد مالك العلامة من تلك الحماية إلا إذا كانت مسجلة .

٢ — تسجيل العلامة ركن في جريمة تقليدها أو استعمالها بسوء قصد ، ومن ثم يتعين على الحكم استظهاره وإلا كان قاصرا في بيان الواقعة المستوجبة للعقاب .

٣ — المراد بالتقليد هو المحاكاة التي تدعو إلى تضليل الجمهور ، والعبرة في استظهاره هي بأوجه الشبه بين العلامتين الصحيحة والمقلدة دون أوجه الخلاف .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ١٩٦٦/١/٢٢ بدائرة قسم محرم بك: الأول: زور علامة تم تسجيلها طبقا للقانون. والثاني والثالث: استعمالا بسوء القصد علامة مزورة. الثالث أيضا: وضع بسوء القصد على منتجات علامة مملوكة لغيره. وطلبت عقابهم بالمادة ٣٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤. ومحكمة جنح محرم بك الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٩٦١/١١/١٩ بحبس كل من المتهمين ستة مع الشغل وكفالة ٥٠٠ ق لإيقاف التنفيذ بلا مصاريف جنائية. عارضوا، وفي أثناء نظر المعارضة دفع الحاضر عن المتهم الثالث (الطاعن) بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في اللجنة ١٣ سنة ١٩٦١ أمن دولة. ونقضت المحكمة المذكورة بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٦٤ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع رفضا وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه فاستأنف المحكوم عليهم هذا الحكم. ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٥ حضوريا للأول والثاني وحضوريا اعتباريا للثالث بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المستأنف بلا مصروفات. عارض استئنافهم عليه غيابيا، وقضى في معارضته بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٣ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه بلا مصاريف جنائية. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

## المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن في الوجه الثاني من الطعن القصور في التسبيب، ذلك بأن الحريمتين المسندتين إليه من استعمال العلامة المقلدة ووضعها بسوء قصد على منتجات غير مملوكة لصاحب العلامة لا قيام لهما قانونا، إلا إذا ثبت أن العلامة المقلدة قد سجلت طبقا لأحكام قانون العلامات التجارية رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ وإلا امتنعت حمايتها، ولم يثبت أن شيئا من ذلك قد اتبع بالنسبة إلى العلامات التي قيل بتقليدها، وقد دفع الطاعن بذلك إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع مع جوهريته مما يعيبه بما يبطله ويوجب نقضه.



وحيث إن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الصادر في شأن العلامات التجارية والذي دين الطاعن بمقتضاه بعد أن عرف العلامة التجارية ماهي في المادة الأولى منه ، نص في المادة الثالثة على أنه يعتبر من قام بتسجيل العلامة التجارية مالكا لها دون سواه ، ولا تجوز المنازعة في ملكية العلامة إذا استعملها من قام بتسجيلها بصفة مستمرة خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل دون أن ترفع عليه بشأنها دعوى حكم بصحتها ، ثم نظم في المادة السادسة وما بعدها إجراءات التسجيل ونص في المادة ٣٣ منه على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة من عشرة جنيهات إلى ٣٠٠ ج أو بإحدى هاتين العقوبتين :

( ١ ) كل من زور علامة تم تسجيلها طبقا للقانون أو قلدها بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور وكل من استعمل بسوء القصد علامة مزورة أو مقلدة .

( ٢ ) كل من وضع بسوء القصد على منتجاته علامة مملوكة لغيره . لما كان ذلك ، فإن الشارع يكون قد بين في غير لبس أن تسجيل العلامة هو مناط الحماية التي أسيغها على ملكيتها الأدبية بتأثير تقليدها أو استعمالها من غير مالكيها ، والمراد بالتقليد المحاكاة التي تدعو إلى تضليل الجمهور ، والعبرة في استظهاره هي بأوجه الشبه بين العلامتين الصحيحة والمقلدة دون أوجه الخلاف ، ولا يفيد مالك العلامة من الحماية الجنائية التي بسطها القانون إلا إذا كانت مسجلة ، ومن ثم فإن تسجيل العلامة يعتبر ركنا في جريمة تقليدها بالمعنى المتقدم ، أو استعمالها بسوء القصد ، يتعين على الحكم استظهاره وإلا كان قاصرا في بيان الواقعة المستوجبة للعقاب كما افترضته المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكان الحكم المطعون فيه قد فاته استظهار هذا البيان ، فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث الوجه الأول من الطعن .

## جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمود عباس العمراري .

( ١٢٧ )

### الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٣٦ القضائية

( ا ، ب ) محكمة الجنايات . تصد . دعوى جنائية . ” إقامتها ” .

- ( ا ) حق محكمة الجنايات في إقامة الدعوى الجنائية عن جناية أرجنة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها استثناء من مبدأ الفصل بين سلطى الاتهام والمحاكمة . هذا الحق محدود بتحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو المستشار المنوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي قصدت لها .  
للجهة التي تجري التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسب إترأى لها .
- ( ب ) على محكمة الجنايات تأجيل الدعوى الأصلية حتى يتم التصرف في الدعوى الجديدة التي قصدت لها . عليها إذا أحيلت إليها وكانت مرتبطة بالدعوى الأصلية ارتباطاً لا يقبل التجزئة أن تحيل الدعوى معاً إلى محكمة أخرى .

١ - الأصل هو الفصل بين سلطى الاتهام والمحاكمة حرصاً على الضمانات الواجب أن تحاط بها المحاكمات الجنائية ، إلا أنه أجاز بمقتضى المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية من باب الاستثناء فيما أجازته لمحكمة الجنايات - لدواع من المصلحة العليا ولا اعتبارات قدرها المشرع نفسه - وهي بصد الدعوى المعروضة عليها - أن تقيم الدعوى الجنائية عن جناية أو جنة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها ، ولا يترتب على استعمال هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المنوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي قصدت لها ، ويكون بعدئذ للجهة التي تجري التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسب إترأى لها .

٢ — يجب على محكمة الجنايات تأجيل نظر الدعوى الأصلية المعروضة عليها حتى يتم التصرف في الدعوى الجديدة التي تصلحت لها . فإذا أحيلت إليها وكانت مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة بالدعوى الأصلية تعين عليها إحالة الدعويين إلى محكمة أخرى .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعتين بأنهما في يومى ١٥ و ١٧/٩/١٩٥٨ بدائرة قسم مصر القديمة محافظة القاهرة: (أولا) المتهم الاول ١ — بوصفه موظفا عموميا (موظفا بحسابات مستشفى المنيل) ارتكب تزويرا في ورقتين أميريتين هما استثمارة صرف مبلغ ١١٣٠ ج و ٥٣٣ م وشيك رقم ٩٢٢٣٤ منسوب صدوره من مستشفى المنيل الجامعى على بنك مصر حال تحريره المختص بوظيفته بأن اصطنع هاتين الورقتين ووقع عليهما بمضاعات مزورة نسبها كذبا للموظفين المختصين بتحريرهما (٢) بوصفه موظفا عموميا ارتكب تزويرا في أوراق رسمية هما صحيفتين من الدفتر ٢٢٤ ع . ح صرفيات حال تحريره المختص بوظيفته بأن اقترع صحيفتين منه ووضع بدلا منهما ورقتين أخرتين أثبت فيهما على خلاف الحقيقة — صرف الاستثمارة والشيك المبيينين بالتهمة الأولى (٣) بوصفه موظفا عموميا اختلس ورقتين من الدفتر ٢٢٤ ع . ح المسلم إليه بسبب وظيفته حالة كونه أمينا عليه (٤) اشترك بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة مع المتهم الثانى الموظف العمومى فى الاستيلاء على مبلغ ١١٣٠ ج و ٥٣٣ م للدولة المصرية بأن اتفق معه وحرضه على ذلك وساعده بأن سلمه الاستثمارة والشيك المزورين فقام بصرفهما ووقعت الجريمة بناء على هذا الاشتراك (ثانيا) المتهم الثانى . (١) بوصفه موظفا عموميا استولى بغير حق على مبلغ ١١٣٠ ج و ٥٣٣ م للدولة المصرية (٢) استعمل الاستثمارة والشيك المزورين السالفي الذكر مع علمه بتزويرهما بأن قدمهما لبنك مصر مع علمه بتزويرهما لصرف قيمتهما (٣) بوصفه موظفا عموميا استولى بغير حق على مال للدولة هو الاستثمارة المزورة سالفة الذكر — (ثالثا) المتهمان الأول والثانى (١) بوصفهما موظفين عموميين شرعا فى الاستيلاء على مال للدولة هو



"المستندين ٨٩١ و ٩١٠ لمستشفى المنيل الجامعي" بأن طلبا إلى شديد مجد شديد الموظف بالمستشفى المذكور تسليمهما إليهما للاستيلاء عليهما وأوقف أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادتهما وهو ضبطهما والجريمة متلبس بها (٢) اشتركا وآخر مجهول بطريق الاتفاق والتحرير في ارتكاب تزوير في ورقة أميرية هي الصحيفة رقم ١٢/ من الدفتر ٨١ ع. ح ماهيات بأن اتفقا معه على إثبات صرف الاستمارة المزورة تحت رقم ٧٨٦ على خلاف الحقيقة ففعل المجهول ذلك ووقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وذلك التحريض . وأحالتهم على محكمة الجنايات لحاكمتهما بالمواد ١/٤٠ — ٢ — ٣ و ٤١ و ٤٥ و ٤٦ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة طلبت النيابة العامة تعديل وصف التهمة بإضافة مبلغ ٨١٢ ج و ٧٣ م إلى المبلغ المختلس ودفع الحاضر مع المتهم الثاني بعدم قبول الدعوى الجديدة لعدم ورودها بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة بعد أن سمعت الدعوى قضت بحضورها في ١٤ فبراير سنة ١٩٦٦ عملا بالمواد ١/٤٠ — ٢ — ٣ و ٤١ و ١١١ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ و ١٥١ و ١٥٢ و ٢١٣ و ٢١٤ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٢/٣٢ منه بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات وبغزلهما من وظائفهما وإلزامهما متضامتين برد مبلغ ١١٣٠ ج و ٥٣٣ م وبتغريم كل منهما مبلغ ١١٣٠ ج و ٥٣٣ م . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول إن النيابة العامة أحالت مباشرة للمحكمة الدعوى رقم ٤٩٠ سنة ١٩٥٥ أمن الدولة التي اتهم فيها مع الطاعن الأول باختلاس مبلغ ٨١٢ ج و ٧٣ م موضوع الشيك رقم ٩٢٢٣٤ والتزوير والاشتراك فيه ، حال نظر القضية الأصلية رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٨ جنايات مصر القديمة للارتباط بين الدعويين ، وقد دفع الطاعن بعدم قبول هذه الدعوى بعد أن سلب القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ النيابة العامة حق الإحالة المباشرة وضمت

المحكمة هذا الدفع للوضوح إلا أنها عادت وبجلسة ١٩٦٦/١/٤ وقبل أن تفصل في الدعوى الأصلية وقررت إقامة الدعوى الجنائية ضده والطاعن الأول بالنسبة للدعوى الجديدة وإحالتها إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها ورغم ذلك واصلت المحكمة بنفس الهيئة السير في الدعوى الأصلية وفصلت فيها بإدانة الطاعنين ، وهو خطأ ومخالفة للقانون لأن الفقرة الأخيرة من المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية توجب إحالة القضية كلها إلى محكمة أخرى ما دامت المحكمة لم تكن قد فصلت في الدعوى الأصلية المرتبطة مع الدعوى الجديدة ارتباطاً لا يقبل التجزئة ورأت التصدي لها لعلّ قيام سبب من أسباب التنحي المنصوص عليها بالمادة ٢٤٧ إجراءات .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٨ جنایات مصر القديمة قبل الطاعنين بوصف أنهما باعتبارهما موظفين عموميين استوليا بغير حق على مبلغ ١١٣٠ ج و ٥٢٣ م للدولة موضوع الشيك رقم ٩٢٢٣٤ وارتكبا تزويراً فيه وفي استمارة الصرف والدفاتر المعدة لإثبات عملية الصرف واختلاس أوراق منها والاشتراك في ذلك وأحالتهم إلى محكمة الجنایات بالوصف سالف البيان ، ويبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أنه في أثناء سير الدعوى أمام محكمة الجنایات وبجلسة ١٩٦٣/٣/١٣ طلبت النيابة تعديل وصف التهمة بإضافة مبلغ ٨١٢ ج و ٧٣ م الذي صرفه المتهمان بالشيك رقم ٩١٧٤٤ موضوع الدعوى رقم ٤٩٠ سنة ١٩٥٥ أمن الدولة المضمومة إلى المبلغ المختلس موضوع الدعوى الأصلية لوحدة الغرض الإجرامى الذى يحتويه قصد المتهمين ، وقد دفع الحاضر عن الطاعن الثانى بعدم قبول الدعوى الجديدة بعد أن سلب القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ النيابة العامة حق الإحالة المباشرة فضمت المحكمة هذا الدفع للوضوح ، إلا أنها عادت وبجلسة ١٩٦٤/١/٤ وقبل أن تفصل في الدعوى الأصلية وقررت (أولاً) إقامة الدعوى الجنائية ضد المتهمين بالنسبة لمبلغ ٨١٢ ج و ٧٣ م موضوع القضية رقم ٤٩٠ سنة ١٩٥٥ أمن الدولة طبقاً لمواد الاتهام المقامة بها الدعوى الأصلية وإحالتها إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها طبقاً للمادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية ( ثانياً ) التأجيل لجلسة ١٩٦٦/١/٨ لنظر القضية الأصلية ثم واصلت المحكمة — وبفس الهيئة التى تصدت للدعوى الجديدة — السير

في نظر الدعوى الأصلية وفصلت فيها بإدانة الطاعنين . لما كان ذلك ، وكان الأصل هو الفصل بين ملطقي الاتهام والمحكمة حرصا على الضمانات الواجب أن تحاط بها المحاكم الجنائية ، إلا أنه أجاز بمقتضى المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية من باب الاستثناء فيما أجازته لمحكمة الجنايات - لدواع من المصلحة العليا ولا اعتبارات قدرها المشرع نفسه - وهي بصدد الدعوى المعروضة عليها - أن تقيم الدعوى الجنائية عن جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها ، ولا يترتب على استعمال هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدرت لها ، ويكون بعدئذ للجهة التي تجرى التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يترأى لها ، وإذا كانت المحكمة لم تفصل في الدعوى الأصلية - حين التصدى - وكانت مرتبطة مع الدعوى الجديدة ارتباطا لا يقبل التجزئة - وجب إحالة القضية كلها إلى محكمة أخرى ، بمعنى أنه يجب على المحكمة تأجيل الدعوى الأصلية حتى يتم التصرف في الدعوى الجديدة التي تصدرت لها فإذا أحيلت إليها وجب عليها إحالة الدعويين إلى محكمة أخرى . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة رغم تصديها للدعوى الجديدة وإصدار قرارها فيها بإقامة الدعوى الجنائية ضد المتهمين وإحالتها إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها ، ورغم ما تضمنه قول النيابة العامة من ترشيح لحالة الارتباط بين الدعويين - واصلت السير في الدعوى الأصلية التي لم تكن قد فصلت فيها من بعد وحكت نفس الهيئة في موضوعها دون أن تستظهر أمر الارتباط لإثباتها أو نفيها وتقول كلمتها فيه رغم ترشيح ظروف الحال له حتى تنتهي بالتالى لتقرير صلاحيتها أو عدم صلاحيتها لنظر الدعوى ، فإن حكمها قد جاء مشوبا بالقصور الذى أدى به إلى مخالفة القانون ، ولا يؤثر في هذا القول أن الدفاع عن المتهمين قبل المرافعة في الدعوى الأصلية ولم يعترض على السير في المحاكمة لأن ما أجرته المحكمة - على ما سلف ذكره - وقع مخالفا للنظام العام لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية لا اعتبارات سامية تتصل



بصلاحية المحكمة بنظر الدعوى برمتها ، وإذ هي لم تفعل يكون حكمها قد خالف القانون ومعيبا بالقصور مما يحجب محكمة النقض عن بسط رقابتها في شأن صلاحية المحكمة في الفصل في الدعوى الأصلية .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول هذا الوجه دون حاجة إلى بحث وجوه الطعن الأخرى ، ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة إلى الطاعنين لحسن سير العدالة .

---

## جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
محمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساح ، ومحمود عباس العمراوى .

( ١٢٨ )

الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٦ القضائية

( ١ ) إيجار أماكن . امتناع عن تخفيض أجرة .

دلالة مفهوم المخالفة لنص المادة ٥ مكررا و ٢٤ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧  
المضافة إليه بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ أن مقصود الشارع منها أن يدخل في نطاق  
تطبيقها المباني التي بديء في إنشائها قبل ١٢ يونيو سنة ١٩٥٨ سواء أعلت للسكنى قبل  
أو بعد هذا التاريخ .

( ب ) إيجار أماكن . حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" .

للحكمة الركون في تكوين عقيدتها عن حقيقة تاريخ إتمام إنشاء المكان المؤجر  
وإعدادة للسكنى إلى ما تستظهره من جماع العناصر المطروحة عليها بطريق الاستنتاج  
والاستقرار وكافة المكنات العقلية .

( ج ) صورية . إثبات . محكمة الموضوع .

تقدير أدلة الصورية . موضوعي .

١ — المادة الخامسة مكررا ( ٤ ) من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧  
المضافة إليه بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ والتي يسرى مفعولها اعتبارا من ١٢ يونيو  
سنة ١٩٥٨ — إذ نصت على أنه " ... ولا يسرى التخفيض المشار إليه فيما تقدم  
بالنسبة إلى ما يأتى : ( أولا ) المباني التي يبدأ في إنشائها بعد العمل بأحكام هذا  
القانون ... " فقد دلت وبمفهوم المخالفة على أن مقصود الشارع منها أن يدخل

في نطاق تطبيقها المباني التي بدئ في إنشائها قبل ١٢ يونيو سنة ١٩٥٨ وسواء أعدت للسكنى قبل هذا التاريخ أو بعده . ولما كان من المسلم به بين الطرفين أن العقار قد أنشئ قبل التاريخ المذكور ، فإنه حتى بفرض صحة ما يشيره الطاعن من أنه لم يعد للسكنى إلا بعد هذا التاريخ فإن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ يكون هو الذي يحكم الواقعة ، وما دام قد أجرى التخفيض على مقتضاه فلا محل لإعمال التخفيض المنصوص عليه بالقانون ١٦٨ لسنة ١٩٥١ إذ لا تختلف نسبة التخفيض ولا أجزاؤه الأساس في كلا القانونين طالما أن الأجرة لم تتغير .

٢ - لا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذي تستند إليه المحكمة صريحا ومباشرا في الدلالة على ما تستخلصه منه ، بل لها أن تركز في تكوين عقيدتها عن حقيقة تاريخ إتمام إنشاء المكان المؤجر وإعدادة للسكنى إلى ما تستظهره من جماع العناصر المطروحة عليها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة المحكمات العقلية ، وهو أمر تستقل باستخلاصه ولا تصادر في تقريره مادام استخلاصها سليما ولا يخرج عن مقتضى العقل والمنطق .

٣ - من المقرر أن كفاية أدلة الصورية مما يستقل به قاضي الموضوع .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة " ... .. " بأنه في يوم أول مارس سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم الدقي : امتنع عن تخفيض الإيجار من عقد الإيجار المبين بالمحضر رغم تنبيهه إلى ذلك . وطلبت عقابه بالمادة ٥ مكرر من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ والمادة ٢ من القانون الأخير . وادعى " ... .. " بحق مدني ، وطلب القضاء له قبل المتهم باعتباره مسئولا عن الحقوق المدنية بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة الدقي الجزئية قضت بحضورها في ١٥ يونيو سنة ١٩٦٣ ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية مع إلزام رافعها المصاريف ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المدعي بالحق المدني هذا



الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا في ٢٧ يناير سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المدعى بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو القصور في التسيب والإخلال بحق الدفاع والفساد في الإسناد والاستدلال ومخالفة القانون ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي الصادر ببراءة المطعون ضده من تهمة الامتناع عن تخفيض الأجرة وبرفض الدعوى المدنية لأسبابه دون أن يعنى بالرد على دفاع الطاعن الجوهري ومستنداته الهامة التي قدمها إلى المحكمة الاستئنافية والتي تثبت أن العقار موضوع النزاع لم يتم بناؤه وإعداده للسكنى إلا بعد ١٢/٦/١٩٥٨ تاريخ العمل بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ . ومن ثم يسرى عليه التخفيض المنصوص عليه في القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه أغفل الشهادة المقدمة منه والتي تثبت توصيل التيار الكهربى إلى شقته في ١٤/١٠/١٩٥٨ ، وأن عقد إيجاره محرر في ٦/٨/١٩٥٨ ، وأن تواريخ نفاذ عقود الإيجار الأخرى لاحق على ١٢/٦/١٩٥٨ كما أن أول ساكن بالعمارة لم يشغل سكنه إلا في ١/٧/١٩٥٨ ولم يسر التيار الكهربى في المصعد إلا في ٧/٧/١٩٥٨ ، كذلك فإن إخطار مصلحة الأموال المقررة عن المبنى في ٢٩/٣/١٩٥٨ لا يعنى أن البناء قد تم في ذلك التاريخ بل على العكس فإن المستفاد من الكشف المقدمة أن البناء لم يتم إلا قبل ١/١١/١٩٥٨ وأن الفاتورة المؤرخة ١٤/١/١٩٥٨ بسداد تكاليف التيار الكهربى للعمارة لا تعدو أن تكون مقايضة للتكاليف التي تحصل مقدما أما توصيل التيار بالفعل فلم يحدث إلا في ٢/٧/١٩٥٨ ، وأخيرا فقد استند الحكم إلى ما ورد بعقود الإيجار من إجراء التخفيض بواقع ٢٠٪ طبقا للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ بالمخالفة لنص المادة السادسة من قانون إيجار الأماكن الذي يقضى ببطلان كل اتفاق من شأنه رفع الأجرة عن الحد القانونى وهو بطلان من النظام العام .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجمله أن وكيل الطاعن أبلغ أن موكله استأجر من المتهم الشقة رقم ١٥١ بعمارة كائنة بالدقي بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٥٨/٨/٦ على أن يسرى الإيجار اعتباراً من ١٩٥٨/١٠/١ لأن العمارة لم تكن قد أعدت للسكنى فعلاً وقت تحرير العقد ، ولما صدر القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ رفض المتهم إجراء التخفيض بزعم أن العمارة سرى عليها التخفيض المقرر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ حالة أن العمارة لم يكن قد تم إنشاؤها إلا بعد صدور هذا القانون . وأن المتهم أنكر ما أسند إليه وقرر أن جميع شقق العمارة سرى عليها تخفيض القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ، ثم خلاص الحكم إلى القضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية تأسيساً على أن العقار محل النزاع قد انتهى بناؤه وأعد للسكنى فعلاً وشغله بعض المستأجرين قبل ١٩٥٨/٦/١٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وأن المطعون ضده طبق التخفيض المنصوص عليه في هذا القانون وأنه لا وجه لتطبيق التخفيض المقرر بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ مستنداً في ذلك إلى قوله : " إن المحكمة ترجح دفاع المتهم لما استبان لها من الاطلاع على الكشف الرسمي المستخرج من سجلات مصلحة الأموال المقررة بأن العقار محل الدعوى قد أخطر عنه في ١٩٥٨/٢/٢٩ وأن مبناه قد تم عدا عدد ٢ فيلا خصصتا لسكن المالكين فضلاً عن الفاتورة الرسمية الصادرة من إدارة الكهرباء في ١٩٥٨/١/١٤ بسداد ثمن تكاليف إيصال التيار الكهربائي للعمارة ، هذا إلى ماورد في شهادتي إدارة الكهرباء والغاز من أن السيدة فاطمة توفيق والسيد مصطفى كمال المستأجرين بالعمارة قد تم تركيب عداد كهربائي واتصل التيار بسكن كل منهما في ١٩٥٨/٥/٨ و ١٩٥٨/٦/١٠ وهذه التواريخ جميعها سابقة على ١٩٥٨/٦/١٢ تاريخ العمل بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ الأمر الذي تستدل منه المحكمة على أن العقار محل النزاع قد انتهى البناء فيه وأعد فعلاً للسكنى وشغله بعض المستأجرين قبل ١٩٥٨/٦/١٢ ولا مراء في أن إدخال التيار الكهربائي إلى العمارة وإلى شققها أقطع في الدلالة على سكنها من التاريخ الموضوع على عقود الإيجار كبدائية لتنفيذها سيما وأن التاريخ المرصود على جل هذه العقود سابق على ١٩٥٨/٦/١٢ هذا إلى أن الثابت أن العمارة تحوى أكثر من مصعد بدليل ما ورد في مستندات الشاكين أنفسهم من أن هناك تياراً آخر سرى في المصعد ابتداءً من ١٩٥٨/٧/٧ غير التيار الذي

سرى ابتداء من ١٩٥٨/٩/١٦ . ومن حيث إن ما أثاره الشاكون عن أنهم أذعنوا للقيد الذي ألحقه المتهم بعقد كل منهم والذي يتضمن النص على قيمة الأجرة المتفق عليها وقيمة التخفيض طبقا للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ثم صافي الأجرة بعد التخفيض، هذا الذي أثاره الشاكون لا تأخذ المحكمة به ذلك أن تلك البنود وردت بعقود الإيجار في بيان مفصل وذيها المستأجرون بتوقيعهم ولا يستساغ تصور إجبار الشاكين على التوقيع بما لهم من مكانة سيما وأن المحكمة تبينت من الاطلاع على عقد إيجار السيد محمد عبد السلام حسن أنه وقع على البند الملحق يوم ١٩٥٨/٦/٢٤ وهو تاريخ تحرير العقد بالرغم من أن الإيجار يسرى ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٥٨ الأمر الذي يفت في الادعاء بالصورية ويقوى الاعتقاد بجديّة تلك البنود، وثمة أمر آخر استخلصته المحكمة من مراجعة عقود الإيجار هو أنه مرفق ببعضها إيصالات بأن المتهم أعاد إلى المستاجر ما يعادل ٢٠٪ من قيمة التأمين مما يعد قرينة على أنه جرت محاسبة بين المالك وبين المستاجر أثر صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ حول مبلغ التأمين المدفوع من الأول إلى الثاني بما يعادل ٢٠٪ منه . ومن حيث إنه مما تقدم يستقيم في وجدان المحكمة أن العقار موضوع الدعوى أنشئ قبل العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ . ولما كان القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ قد حدد في المادة ( ٥ ) نطاق تطبيقه فنص على أنه يسرى على الأماكن التي أنشئت بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ . لما كان ذلك، فإن التهمة المنسوبة إلى المتهم لا تقوم في حقه لتخلف عناصرها . لما كان ذلك ، وكانت هذه النتيجة التي انتهت إليها محكمة الموضوع مستساغة من مقدماتها ، وكان الأصل أن أساس الأحكام الجنائية إنما هو حرية قاضي الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى فما دام بين في حكمة أنه لم يقض بالبراءة إلا بعد أن ألم بتلك الأدلة ووزنها فلم يقتنع وجدانه بصحتها فلا تجوز مصادرته في اعتقاده ولا المجادلة في حكمة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل إذ هو لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها ومبلغ اطمئنان محكمة الموضوع إلى ما ارتاحت إليه في شأنها وليست ملزمة من بعد بتعقب الطاعن في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على استقلال على كل جزئية يبدىها أو شبهة يثيرها ، إذ اطمئنانها إلى الأدلة التي عول عليها الحكم الابتدائي الذي أيدته لأسبابه يدل على اطراحها لجميع



الاعتبارات التي سبقت لملها على عدم الأخذ بها ، كما أنه لا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذي تستند إليه المحكمة صريحا ومباشرا في الدلالة على ما تستخلصه منه بل لها أن تركز في تكوين عقيدتها عن حقيقة تاريخ إتمام إنشاء المكان المؤجر وإعداده للسكنى إلى ما تستظهره من جماع العناصر المطروحة عليها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة السمكات العقلية وهو أمر تستقل باستخلاصه ولا تصادر في تقريره ما دام استخلاصها سليما ولا يخرج عن مقتضى العقل والمنطق — وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره — كما أنه لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم يبنى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضى فيكفى أن تكون في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة ، ومتى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى حقيقة تاريخ انتهاء البناء وإعداده للسكنى وأن الطاعن قد حصل على التخفيض المنصوص عليه بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ واطرحت ما دفع به من صورية التخفيض الذى أجرى بأدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، وكان من المقرر أن كفاية أدلة الصورية مما يستقل به قاضى الموضوع . متى كان ذلك ، فإنه لا يقبل من الطاعن مجادلة في تقدير هذه الأدلة أو مصادرة محكمة الموضوع . هذا بالإضافة إلى أن المادة الخامسة مكررا ( ٤ ) من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المضافة إليه بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ والتي يسرى مفعولها اعتبارا من ١٢/٦/١٩٥٨ إذ نصت على أنه ” ... ولا يسرى التخفيض المشار إليه فيما تقدم بالنسبة إلى ما يأتى : ( أولا ) المباني التي يبدأ في إنشائها بعد العمل بأحكام هذا القانون ... ” فقد دلت وبمفهوم المخالفة على أن مقصود الشارع منها أن يدخل في نطاق تطبيقها المباني التي بدئ في إنشائها قبل ١٢/٦/١٩٥٨ وسواء أعدت للسكنى قبل أو بعد هذا تاريخ . لما كان ما تقدم ، وكان من المسلم به بين الطرفين أن المقار قد أنشئت قبل ١٢/٦/١٩٥٨ — فإنه حتى بفرض صحة ما يثيره الطاعن من أنه

لم يعد للسكنى إلا بعد هذا التاريخ فإن القانون سالف الذكر رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ يكون هو الذى يحكم واقعة الدعوى ، وما دام قد أجرى التخفيض على مقتضاه فلا محل لإعمال التخفيض المنصوص عليه بالقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ إذ لا تختلف نسبة التخفيض ولا أجر الأساس فى كلا القانونين طالما أن الأجرة لم تتغير . لما كان ذلك ، فإنه لا جدوى للطاعن من كافة ما يثيره بأوجه الطعن من أن العين المؤجرة إليه لم يتم إعدادها للسكنى إلا بعد ١٢ يونيو سنة ١٩٥٨

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة مع إلزام الطاعن بالمصروفات المدنية ومقابل أتعاب المحاماه .

## جاسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٦٦

برياسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، وحسين ماسح ، ومحمد أبو الفضل حفتي .

( ١٢٩ )

الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٦ القضائية

(أ،ب) معارضة . "الحكم فيها" . إعلان .

(١) بطلان الحكم الذي يصدر في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن بناء على إعلان  
المتهم لجهة الإدارة أو في مواجهة النيابة العامة .

(ب) إعلان المعارض بواسطة قلم الكتاب وقت تقريره بالمعارضة — بالجلسة  
التي حددت أولا لنظر معارضته . انتهاء أثره بعدم حضوره تلك الجلسة  
وعدم صدور حكم في غيبته . الحكم في معارضته بعد ذلك بناء على إعلانه  
لجهة الإدارة لجلسة تالية . غير صحيح .

١ — استقر قضاء محكمة النقض على أن إعلان المتهم لجهة الإدارة أو في مواجهة  
النيابة العامة لا يصح أن يبنى عليه إلا الحكم الذي يصدر غيابيا ويكون قابلا  
للمعارضة فيه . وإذن فالحكم الذي يصدر في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن بناء  
على هذا الإعلان ، يكون باطلا .

٢ — إعلان المعارض بواسطة قلم الكتاب وقت التقرير بالمعارضة — بالجلسة  
التي حددت أولا — لنظر معارضته ، ينتهي أثره بعدم حضوره تلك الجلسة وعدم  
صدور حكم فيها في غيبته ، ومن ثم فلا يصح — من بعد — الحكم في معارضته  
بناء على إعلانه إلى جهة الإدارة لجلسة تالية .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٨ بدائرة قسم الوايلي : بدد الدراجة الميينة بالمحضر وصفا وقيمة والمملوكة لحنفي محمود محمد والتي لم تسلم إليه إلا على سبيل العارية فاختمها لنفسه إضرارا بالمجنى عليه . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الوايلي الجزئية قضت غيابيا في ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٨ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وتغريمه ثلاثمائة قرش وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ . فعارض، وقضى في معارضته بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٥٩ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيابيا بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فعارض المحكوم عليه، وقضى في معارضته بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٦٥ باعتبارها كأن لم تكن . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه بطلانه ، ذلك بأنه قضى في معارضة المتهم باعتبارها كأن لم تكن بناء على إعلانه بلجهة الإدارة ، مع أنه من المقرر أن إعلان المعارض للحضور لجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه الصادر بناء على هذا الإعلان يكون باطلا .

وحيث إن هذا الطعن صحيح . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن إعلان المتهم بلجهة الإدارة أو في مواجهة النيابة العامة لا يصح أن يبنى عليه إلا الحكم الذي يصدر غيابيا ويكون قابلا للمعارضة فيه ، واذن فالحكم الذي يصدر في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن بناء على هذا الإعلان يكون باطلا ، ولا يغير من ذلك إعلان المعارض بواسطة قلم الكتاب وقت التقرير بالمعارضة

بالجلسة التي حددت أولا لنظر المعارضة ، لأن هذا الإعلان ينتهي أثره بعدم حضوره تلك الجلسة وعدم صدور حكم فيها في غيبته، وإذا كان الثابت من الأوراق أن المعارض لم يحضر أول جلسة ، ثم أجلت الدعوى عدة مرات لإعلانه ، دون أن يعلن إلا إلى جهة الإدارة ، في إحدى الجلسات السابقة على الجلسة التي نظرت فيها الدعوى وصدر الحكم ، فإن هذا الحكم الصادر في المعارضة يكون في الواقع حاصلًا بغير إعلان البتة ، ومن ثم يقع باطلا متعينا-نقضه .

---

## جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :  
مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، وحسين سامح ، ومحمد أبو الفضل حنفي .

( ١٣٠ )

الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٣٦ القضائية

حكم . " إصداره " . استئناف . " معارضة استئنافية " .

على المحكمة الاستئنافية إذا رأت القضاء في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بإلغاء  
حكم البراءة أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة وإلا كان باطلا .

المعارضة في الحكم الغيابي من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة  
إلى المعارض بحيث إذا رأت المحكمة أن تقضي في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي  
الصادر بإلغاء حكم البراءة فإنه يكون من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر  
بإجماع آراء القضاة ، لأن الحكم في المعارضة وإن صدر بتأييد الحكم الغيابي  
الإستئنافي إلا أنه في حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة  
أول درجة . ولما كان يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر بتأييد  
الحكم الغيابي الإستئنافي المعارض فيه من المطعون ضدها والقاضي بإلغاء الحكم  
الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر أنه صدر بإجماع آراء القضاة  
خلافا لما تقضي به المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن من شأن  
ذلك أن يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابي  
الإستئنافي القاضي بإلغاء البراءة ، وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء  
وفقا للقانون ، مما يتعين معه نقضه وإلغاء الحكم الإستئنافي الغيابي وتأييد الحكم  
المستأنف الصادر ببراءة المطعون ضدها .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها وأخرى بأنهما في يوم ٢٩ من يونيو سنة ١٩٦٣ بدائرة قسم أول طنطا : المتهمة الأولى ( أولا ) حاولت المتهمة الثانية على ارتكاب الفجور والدعارة ( ثانيا ) استغلت بغاء وفجور المتهمة الثانية على النحو المبين بالتحقيقات ( ثالثا ) عدت متشردة بأن لم يكن لها وسيلة مشروعة للعيش . والمتهمة الثانية : ( أولا ) حرضت فتاة على ارتكاب الفجور والدعارة وسهلت لها وساعدتها على النحو المبين بالتحقيقات ( ثانيا ) اعتادت ممارسة الفجور والدعارة ( ثالثا ) عدت متشردة بأن لم تكن لها وسيلة مشروعة للعيش . ومطلبت عقابهما بالمواد ١ / ب و ٦ / ب و ٩ / ح و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ والمادتين ٢ و ٤ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة قسم أول طنطا الجزئية قضت بتاريخ ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية حضوريا للأولى وغيابيا للثانية ببراءة المتهمتين مما أسند إليهما . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم ومحكمة طنطا الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت غيابيا بتاريخ ٢٤ من يناير سنة ١٩٦٥ عملا بمواد الاتهام بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وباجماع الآراء بمعاينة المتهمة الأولى بالحبس مع الشغل لمدة سنة وتغريمها مائة جنيه والغلق والمصادرة وإنذارها بأن تغير أحوال معيشتها التي تجعلها في حالة تشرد ومعاينة المتهمة الثانية بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر وتغريمها خمسة وعشرين جنيا وإنذارها بأن تغير أحوال معيشتها التي تجعلها في حالة تشرد . فعارضت المتهمة الأولى ( المطعون ضدها ) وقضى في معارضتها بتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٦٥ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه وأمرت بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه صدر باطلا لعدم النص فيه على صدوره بإجماع آراء القضاة الذين أصدروه طبقا لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه من المطعون ضدها والقاضى بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تقضى به المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه "إذا كان الإستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة" ولما كان من شأن ذلك - كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - أن يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابي الإستثنائي القاضى بإلغاء البراءة ، وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقا للقانون . ولا يكفى في ذلك أن يكون الحكم الغيابي الاستثنائي القاضى بإلغاء حكم البراءة قد نص على صدوره بإجماع آراء القضاة ، لأن المعارضة في الحكم الغيابي من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة إلى المعارض ، بحيث إذا رأت المحكمة أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بإلغاء حكم البراءة ، فإنه يكون من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، ولأن الحكم في المعارضة وإن صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي إلا أنه في حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم الاستثنائي الغيابي وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة المطعون ضدها .

## جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
مختار مصطفى رضوان ، وعبد محمد محفوظ ، وحسين ساح ، ومحمد عباس العمراوى .

(١٣١)

الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٣٦ القضائية

مأمورو الضبط القضائي . " اختصاصهم " . نيابة عامة .

للضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمدير يات الأمن العام بما فيهم ضباط مكاتب المباحث الجنائية بالأقسام والبنادر والمراكز يختلف رتبهم — سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة جميع أنواع الجرائم — حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة — هذه الولاية مصدرها نص المادة ٢٣ إجراءات . الأحكام التي تضمنها قرار وزير الداخلية رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم مصلحة الأمن العام وفروعها وكذلك القانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ في شأن نظام هيئة البوليس — أحكام نظامية — لا شأن لها بأحكام الضبط القضائي التي تكفل قانون الإجراءات بتنظيمها . لا محل للقياس بين وضع ضباط مكاتب المباحث الجنائية وبين وضع أعضاء النيابة الذين يباحثون نيابات تختص بنوع معين من الجرائم . حلة ذلك : هذه النيابة أنشئت بمقتضى قرارات من وزير العدل يصدرها بناء على تفويض تشريعي من قانون الإجراءات والسلطة القضائية .

البيان من نص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية — بعد تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣ — أن الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمدير يات الأمن بما فيهم ضباط مكاتب المباحث الجنائية بالأقسام والبنادر والمراكز يختلف رتبهم قد منحهم القانون سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة مما مؤداه أن يكون في متناول اختصاصهم ضبط جميع الجرائم ما دام أن قانون الإجراءات الجنائية حينما أضفى عليهم صفة الضبط القضائي يلم يرد أن يقيدوا



لديهم بأى قيد أو يحد من ولايتهم فيجعلها قاصرة على نوع معين من الجرائم لاعتبارات قدرها تحقيقا للمصلحة العامة . فولاية ضبط مكاتب المباحث الجنائية ولاية عامة مصدرها نص المادة ۲۳ من قانون الإجراءات الجنائية التي تكفلت بتعداد من يعتبرون من مأموري الضبط القضائي . ومن ثم فإن تلك الولاية بحسب الأصل إنما تنبسط على جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة ، لما هو مقرر من أن إضفاء صفة الضبط القضائي على موظف ما في صدد جرائم معينة لا يعنى مطلقا سلب تلك الصفة في شأن هذه الجرائم عينها من مأموري الضبط القضائي ذوى الاختصاص العام . ولا ينال من هذا النظر ما اشتمل عليه قرار وزير الداخلية رقم ۱۱۵ لسنة ۱۹۶۰ المعدل بالقرار رقم ۱۵ لسنة ۱۹۶۳ — في شأن تنظيم مصلحة الأمن العام وفروعها — من أحكام ، فهو محض قرار نظامي لا يشتمل على ما يمس أحكام قانون الإجراءات الجنائية وليس فيه ما ينحول وزير الداخلية حق إصدار قرارات بمنح صفة الضبط القضائي أو سلب أو تقييد هذه الصفة عن ضابط معين بالنسبة إلى نوع أو أنواع معينة من الجرائم . كما أن المادة ۱۶۰ من القانون رقم ۲۳۴ لسنة ۱۹۵۵ في شأن نظام هيئة البوليس لم تنحول لوزير الداخلية سوى سلطة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكامه وهي جميعها أحكام نظامية لا شأن لها بأحكام الضبط القضائي التي تكفل قانون الإجراءات الجنائية بتنظيمها . ولا محل للقياس بين وضع ضباط مكاتب المباحث الجنائية وبين وضع أعضاء النيابة العامة الذين يلحقون بنيابات تختص بنوع معين من الجرائم مثل نيابة الشئون المالية . ذلك بأن تلك النيابات الخاصة إنما أنشئت بمقتضى قرارات من وزير العدل يصدرها بناء على تفويض تشريعي من قانون الإجراءات الجنائية والسلطة القضائية خلافا للقرارات التي يصدرها وزير الداخلية ونيط بها اختصاص نوعي معين بخلاف رجال الضبط القضائي ذوى الاختصاص العام .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٦ مارس سنة ١٩٦٤ بدائرة بندر المحلة الكبرى محافظة الغربية : حاز جواهر مخدرة " حشيشاوأفيونا " وكان ذلك بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/١ و ٢ و ١/٣٤ - ٢ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به . فقرر بذلك . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات طنطا دفع الحاضر مع المتهم بطلان الاجراءات . والمحكمة المذكورة قضت بحضور يا بتاريخ ١٢ من مايو سنة ١٩٦٥ عملا بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٤ - ١ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة وباقي المضبوطات وقد ردت المحكمة في أسبابها على الدفع قائلة بأنه غير صحيح متعينا رفضه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ذلك بأنه رفض الدفع ببطلان إجراءات الضبط والتفتيش التي قام بها النقيب فتحى حبيب حنا معاون المباحث الجنائية ببندر المحلة الكبرى مع أنه كان قد تجاوز فيما اتخذه من إجراءات حدود اختصاصه الوظيفي المعقود له بمقتضى قرار وزير الداخلية رقم ١١٥ سنة ١٩٦٠ المعدل بالقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الصادر في شأن تنظيم مصلحة الأمن العام وفروعها وما قاله الحكم تبريرا لقضائه برفض هذا الدفع غير سديد ذلك لأنه بصدد قرار وزير الداخلية سالف البيان لم يعد لضباط المباحث الجنائية ولاية في ضبط جرائم المخدرات بعد أن ورد في هذا القرار من أحكام باختصاص كل وحدة من الوحدات المختلفة بما في ذلك قسم المباحث الجنائية وقسم مكافحة المخدرات - التي تتكون

منها مصلحة الأمن العام، ثم إن الوضع بالنسبة إلى هؤلاء الضباط لا يختلف في الواقع عن وضع أعضاء النيابة العامة عندما يلحقون بنيابات تختص بنوع معين من الجرائم إذ أنهم لا يملكون الإذن بالتفتيش في الجرائم الأخرى التي تخرج عن اختصاصهم. كما أن الطاعن كان قد دفع بتلقيق التهمة عليه لخصومة مستحكمة بينه وبين معاون المباحث المشار إليه بسبب امتناع الطاعن عن العمل معه كمرشد وقدم تدليلاً على صحة هذا الدفاع حافظاً بمسئداته وأخرى أودعها الدعوى رقم ٥٧٤٩ لسنة ١٩٦٤ جنايات بندر المحلة الكبرى التي كانت منظورة مع الدعوى المطروحة، ولكن الحكم أطرح ما أثاره الطاعن من دفع ودفاع في هذا الصدد بأسباب غير سائغة وعرض الحكم إلى موضوع الشكاوى المقدمة من الطاعن بما يفيد أن المحكمة لم تفهم حقيقة دفاعه في شأن تلقيق الاتهام ضده وهذا ما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز مواد مخدرة بقصد الاتجار التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها، عرض إلى ما دفع به الطاعن من بطلان إجراءات الضبط والتفتيش ورد عليه بما مفاده أن الضباط حينما قام بتلك الإجراءات كانت له صفة مأموري الضبط القضائي بوجه عام بالنسبة إلى جميع الجرائم بدوائر اختصاصهم طبقاً لنص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية واستطرد الحكم قائلاً في هذا الصدد بأن ما جاء بقرار وزير الداخلية رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الصادر في شأن تنظيم مصلحة الأمن العام وفروعها من تخصيص مكاتب مكلفة المخدرات بتنفيذ قانون مكافحة المخدرات لا يعدو في الحقيقة أن يكون تنظيمياً بحثاً غايته جمع الأجهزة العاملة في ميدان البحث الجنائي بالمحافظة وتوحيدها تحت قيادة موحدة وهو بهذه الصورة ليس من شأنه أن ينقل ضابط المباحث الجنائية الذي قام بالإجراءات من مأمور ضبط قضائي له بمقتضى القانون اختصاص عام إلى مأمور من ذوي الاختصاص النوعي الخاص إذ لا يتم ذلك إلا بمقتضى قانون أو مرسوم وما جاء بهذا القرار الوزاري من تنظيم بين أقسامه المتعددة لا تأثير له على ما نص عليه في المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية من أحكام



في هذا الصدد. وما قاله الحكم فيما تقدم صحيح في القانون ذلك بأنه لما كان البين من نص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية - بعد تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣ - أن الضباط العاملين بمصلحة الأمن وفي شعب البحث الجنائي بمديرية الأمن بما فيهم ضباط مكاتب المباحث الجنائية بالأقسام والبنادر والمراكز يختلف رتبهم قد منحهم القانون سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة مما مؤداه أن يكون في متناول اختصاصهم ضبط جميع الجرائم ما دام أن قانون الإجراءات الجنائية حينما أضفى عليهم صفة الضبط القضائي لم يرد أن يقيدوا لديهم بأي قيد أو يحدد من ولايتهم فيجعلها قاصرة على نوع معين من الجرائم لاعتبارات قدرها تحقيقا للمصلحة العامة. لما كان ذلك، وكانت ولاية ضباط مكاتب المباحث الجنائية هي ولاية عامة مصدرها نص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية التي تكفلت بتعداد من يعتبرون من مأموري الضبط القضائي، فإن تلك الولاية بحسب الأصل إنما تنبسط على جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة لما هو مقرر من أن إضفاء صفة الضبط القضائي على موظف ما في صدد جرائم معينة لا يعنى مطلقا سلب تلك الصفة في شأن هذه الجرائم عنها من مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام. ولا ينال من هذا النظر ما اشتمل عليه قرار وزير الداخلية رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ سالف البيان من أحكام، فهو محض قرار نظامي لا يشتمل على ما يمس أحكام قانون الإجراءات الجنائية وليس فيه ما ينحول وزير الداخلية حق إصدار قرارات بمنح صفة الضبط القضائي أو سلب أو تقييد هذه الصفة عن ضابط معين بالنسبة إلى نوع أو أنواع معينة من الجرائم. كما أن المادة ١٦٠ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ في شأن نظام "هيئة البوليس" لم تنحول لوزير الداخلية سوى سلطة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكامه وهي جميعها أحكام نظامية لا شأن لها بأحكام الضبط القضائي التي تكفل قانون الإجراءات الجنائية بتنظيمها. لما كان ذلك، وكان لا محل لما ذهب إليه الطاعن من القياس بين وضع ضباط مكاتب المباحث الجنائية وبين وضع أعضاء النيابة العامة الذين يلحقون بنيابات تختص بنوع معين من الجرائم - مثل نيابة الشئون المالية - ذلك بأن تلك النيابة الخاصة إنما أنشئت بمقتضى قرارات من وزير العدل يصدرها بناء على تفويض تشريعي من قانون الإجراءات

الجنائية والسلطة القضائية خلافا للقرارات التي يصدرها وزير الداخلية ونيط بها اختصاص نوعي معين بخلاف رجال الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام . لما كان ذلك كله ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض الدفع ببطلان الإجراءات التي قام بها ضابط المباحث الجنائية ببندر المحلة الكبرى للأسانيد التي ارتكن عليها يكون قد أصاب صحيح القانون ، ويكون النعي عليه في غير محله . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد عرض إلى ما أثاره الطاعن في دفاعه بمجلسة المحاكمة من وجود خصومة بينه وبين النقيب فتحي حبيب حنا معاون المباحث الجنائية ببندر المحلة الكبرى حررت عنها عدة شكاوى قدمها ورد عليه في قوله ” وحيث إن واقعة إحراز المتهم المخدر وباقي المضبوطات قد ثبتت أخذاً بشهادة جهود الإثبات السابقين المؤيدة بتقرير التحليل تلك الأقوال التي تطعن إليها المحكمة وتأخذ بها ولا قيمة أراءها لما قال به المتهم والدفاع من تخصيصه معاون المباحث استناداً إلى الشكاوى المقدمة بحجة ” تخوفه ” منه ففضلاً عن أنه ليس من بين الشكاوى السابقة على هذا الحادث أية شكاوى معينة الوقائع ضد هذا الضابط بالذات فإن الذي يؤخذ من مجموع الشكاوى ومن القضايا الأخرى المتهم فيها أنها لا تنطوي على خصومة بل مؤداها شكاية من الرقابة المحكمة حول نشاطه في الاتجار بالجواهر المخدرة وتفتيش مسكنه عدة مرات من جهاز الشرطة ” . لما كان ذلك ، وكان يبين من دفاع الطاعن على هذا النحو أنه إنما قصد به تجريحا لأقوال شاهد الإثبات المشار إليه وهو ما لا يقتضي بحسب الأصل من المحكمة رداً صريحاً مستقلاً لما هو مقرر من أنه متى أخذت محكمة الموضوع بشهادة شاهد فإن ذلك يعني أنها أطرحت كافة الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ومع ذلك فإن المحكمة على ما سلف بيانه قد تناولت دفاع الطاعن وردت عليه بأسباب سائغة وتعرضت لموضوع الشكاوى المقدمة من الطاعن لإثبات خصومته مع ضابط الشرطة بما ينبيء عن أنها لم تخطيء في فهم وجه استدلال الطاعن بتلك الشكاوى وأنها قدرتها ألم ترفيها ما يغير رأيها في الأدلة القائمة ضده وإذ كانت المحكمة غير

ملزمة بتتبع دفاع المتهم والرد عليه في كل جزئية يثيرها أو استنتاج يستنتجه إذ الرد يستفاد دلالة من الأدلة التي بينتها وأخذت بها. لما كان ما تقدم، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل ولا يعدو أن يكون جدلا في وقائع الدعوى وتقدير أدلة الشبوت فيها مما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض. لما كان ما تقدم جميعه، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

---



## جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
 محمد صبرى ، وجمال المرصفاوى ، ومحمد عبد الحليم حزاوى ، ونصر الدين عزام .

( ١٣٢ )

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٣٦ القضائية

( ١ ) قتل عمد . اقتران .

شروط تغليب العقاب عملاً بالمادة ٢٣٤/٢ عقوبات : استقلال الجريمة المقترنة  
 من جنائية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما . وقوع الجنايات المتعددة  
 لغرض واحد أو تحت تأثير ثورة إجرامية واحدة . غير لازم .

( ب ) حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معیّب" . جريمة . "أركانها" . باعث .

ال باعث ليس ركناً من أركان الجريمة ولا عنصراً من عناصرها . الخطأ فيه لا يؤثر  
 في سلامة الحكم . ما دام أنه لم يتخذ منه دليلاً في الإدانة .

١ — يكفي لتغليب العقاب عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون  
 العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جنائية القتل وتميزها عنها  
 وقيام المصاحبة الزمنية بينهما ، ولا أهمية لما إذا وقعت الجنايات المتعددة  
 لغرض واحد أو تحت تأثير ثورة إجرامية واحدة ، إذ العبرة هي بتعدد الأفعال  
 وتميزها عن بعضها البعض بالقدر الذي يعتبر به كل منهما مكوناً لجريمة مستقلة  
 عن الأخرى .

٢ — باعث على الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصراً من عناصرها ،  
 وذلك فالخطأ فيه لا يؤثر في سلامة الحكم مادام أنه لم يتخذ منه دليلاً في الإدانة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٤ يناير سنة ١٩٦٤ بناحية مركز إيتاي البارود محافظة البحيرة : قتل محمد فتحى عبد المجيد درويش عمدا مع سبق الإصرار بأن صمم على قتله وأطلق عليه عيارا ناريا من بندقية التي كان يحملها قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنه في الزمان والمكان سالف الذكر شرع في قتل عبد المجيد محمد درويش عمدا مع سبق الإصرار بأن صمم على قتله وأطلق عليه عيارا ناريا من بندقية قاصدا قتله فأخطأه وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإداعته فيه هو عدم إحكام الرماية وهو الأمر المنطبق على المواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ١/٢٣٤ — ٢ من قانون العقوبات ، فصدر قراره بذلك . وادعت حميدة منصور أبوهندى من نفسها وبصفتها وصية على ولديها القاصرين عبد المجيد وفتحية — مدنيا قبل المتهم طالبة إلزامه بتعويض قدره ألف جنيه . كما ادعى عبد المجيد محمد درويش مدنيا قبله طالبا إلزامه بتعويض قدره مائة جنيه . ومحكمة جنايات دمنهور قضت بحضورها في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٥ عملا بالمادتين ١/٢٣٤ — ٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة — بعد أن استبعدت ركن سبق الإصرار — وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني حميدة منصور أبوهندى عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها قصر المرحوم محمد فتحى عبد المجيد درويش مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض مع المصروفات المدنية ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة وألزمته أيضا بأن يدفع للمدعى بالحق المدني عبد المجيد محمد درويش مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض والمصروفات المدنية ومبلغ ثلاثة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجناية القتل العمد المقترن بجناية شروع في قتل قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون وشابه خطأ في الاسناد وقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم طبق في حقه المادة ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات باعتبار أن جناية القتل العمد التي اقترفها قد اقترنت بها جناية شروع في قتل مما يقتضى استقلال كل من الجنايتين عن الأخرى بعنصرها المادى والمعنوى والحال أن ما أثبتته المحكمة في بيانه لواقعة الدعوى من أن فكرة التخلص من المجنى عليهما قد نبئت لدى الطاعن في وقت واحد يستتبع اعتبار ما وقع منه مظهرا متعددا لقصد استهداف إحداث نتيجة واحدة ، وجدوى هذا النظر أن الحكم طبق المادة ١٧ من قانون العقوبات وقضى بمعاقة الطاعن بالأشغال الشاقة المؤبدة ومن شأن استبعاد الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات وتطبيق الفقرة الأولى منها أن تصبح العقوبة الموقمة غير جائزة قانونا . ثم إن الحكم أثبت في مدوناته أن الطاعن أقر بوجود خلاف بينه وبين المجنى عليهما بيد أن الثابت بالأوراق أن أقوال الطاعن قد خلت في جميع مراحل التحقيق من القول بوجود خلاف بينه وبين القتيل ويكون ما أورده الحكم في هذا الخصوص قد جاء على خلاف الأصل الثابت بالأوراق . ومن ناحية أخرى فقد أثار الطاعن في مذكرته التي قدمها بجلسته المحاكمة أن رواية الشرطى محمد عبدالرؤوف الكاشف بأنه ضبط بيد الطاعن أربعة أظرف عند محاولة حشو سلاحه لإعادة إطلاقه على المجنى عليه الثانى إنما هي رواية غير صحيحة ودلل على كذبها بأن مأمور المركز لم يشرف في محضره إلى أن الشرطى ضبط هذه الطلقات أو أنه قدمها له بل إن الاستفادة من هذا المحضر أن معاون الشرطة هو الذى ضبط تلك الطلقات عند تفتيش جيوب الطاعن بمركز الشرطة . ولما كان دفاع الطاعن في هذا الشأن له أهمية خاصة بالنسبة لواقعة الشروع في القتل فقد كان لزاما على المحكمة أن تعرض له وأن ترد عليه أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " حدث في حوالى الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم ١٩٦٤/١/٤ أن ركب المتهم على محمد



أبو شادي — الطاعن — سيارة أمينيوس من بلده ناحية صفط خالد قاصدا مركز إيتاي البارود وظل بالموضع المخصص للدرجة الأولى في مقدمة السيارة وكان يحمل كعاده بنديته الخرطوش صيار ١٢ بروحين المرخص له بإحرازها وبعد أن سارت السيارة مسافة قليلة صعد إليها المجني عليهما مجد فتحمى عبد المجيد درويش وعبد المجيد مجد درويش وبقيهما أيضا في مقدمة السيارة وكانا يقصدان كذلك مركز إيتاي البارود لنضاء مصالحة لهما ولما وصلت السيارة إلى موقفها بإيتاي البارود نحو الساعة ٩ صباحا وهم المجني عليهما بمغادرتها ثبت لدى المتهم فكرة التخلص منهما أخذا بالثأر لاتهام ثانيهما وآخرين بقتل كل من أخيه عوض مجد أبو شادي وابن عمه عبد المنعم على أبو شادي وهي الواقعة التي تحورت عنها قضية الجناية ٢٠٩٠ سنة ١٩٦٣ إيتاي البارود فوضع داخل بنديته طلقتين ناريتين ثم غادر السيارة من بابها الخلفي وما أن أبصر بالمجني عليه الأول مجد فتحمى عبد المجيد درويش ينزل منها من بابها الأمامي حتى صوب نحوه سلاحه الناري وأطلق عليه صارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته فخاف المجني عليه الثاني عبد المجيد مجد درويش فأسرع بالفرار من مكان الحادث وجرى فتقبه المتهم وأطلق عليه صارا من بنديته قاصدا قتله فأخطأ واستمر المجني عليه في فراره يتبعه المتهم الذي كان يهم عندئذ بوضع طلقات نارية أخرى في بنديته إلى أن تمكن المجني عليه من دخول مفهى مجد مجد القفاص الذي أغلق بابها حتى يحول بينه وبين المتهم . وقد أقبل عندئذ الشرطي مجد عبد الرؤوف الكاشف وتمكن من القبض على المتهم ومعه البندقية المستعملة في الحادث وفي يده أربع طلقات نارية “ وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال المجني عليه الثاني والشرطي مجد عبد الرؤوف الكاشف ومجد مجد القفاص ومن الاطلاع على قضية الجناية رقم ٢٠٩٠ سنة ١٩٦٣ إيتاي البارود وما دلت عليه المعاينة وما ورد بتقرير الصفة التشريحية وهي أدلة سائفة تتوافر فيها العناصر القانونية للجريمتين اللتين دين الطاعن بهما وتؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من نفي على الحكم في خصوص عدم انطباق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات على الوقائع التي دين بها مردودا بما أورده الحكم في ” أن المتهم — الطاعن — إذ أطلق على كل من المجني عليهما صارا

ناريا فانه بذلك يكون مرتكبا لجنايتين لاقترافه فعلى مستقلين أولهما يكون جنائية قتل والثاني يكون جنائية شروع في قتل ، وأن كل جنائية متميزة عن الجنائية الأخرى ونظرا لتوافر رابطة الزمنية بين هاتين الجنايتين فيتعين تطبيق حكم المادة ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات على اعتبار أن جنائية قتل محمد فتحي عبد المجيد درويش قد اقترنت بها جنائية الشروع في قتل عبد المجيد محمد درويش " وما ذهب إليه الحكم من ذلك صحيح في القانون ، ذلك بأنه يكفي لتغليظ العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جنائية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما ، ولا أهمية لما إذا وقعت الجنايات المتعددة لغرض واحد أو تحت تأثير ثورة إجرامية واحدة ، إذ العبرة هي بتعدد الأفعال وتميزها عن بعضها البعض بالتقدير الذي يعتبر به كل منهما مكونا لجريمة مستقلة عن الأخرى . وإذا ما كان الثابت من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم أن الطاعن أطلق النار على المجنى عليه الأول حال نزوله من السيارة فأرداه قتيلا ثم تبع المجنى عليه الآخر في طريق فراره وأطلق عليه عيارا ناريا آخر قاصدا قتله فأخطاه ، فتكون كل من الجنايتين قد ارتكبت في مسرح واحد وبفعل مستقل متميز عن الآخر وجمعت بينهما رابطة الزمنية مما يحقق معنى الاقتران المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ، ويكون الحكم قد طبق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من قالة الخطأ في الاسناد في شأن ما نسبته إليه الحكم من إقراره بوجود خلاف بينه وبين المجنى عليهما مع أن أقواله خلت من القول بوجود خلاف بينه وبين المجنى عليه الأول فإنه مردود بأنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن الطاعن أقر في محضر تحقيق النيابة العامة بأن المجنى عليه الأول وأولاده وأولاد أخيه قد اتهموا بقتل شقيقه وابن عمه وأنه كان يوم الحادث في طريقه إلى مركز الشرطة ليقدم بلاغا ضد عائلة درويش من بين أفرادها المجنى عليهما — يطلب فيه أخذ التعهد عليهم بعدم الاعتداء عليه ، ومقاد هذا القول إقرار الطاعن بوجود خلاف بينه وبين تلك العائلة إثر اتهام بعض أفرادها بقتل أخيه وابن عمه ، ومن ثم فإن ما أثبتته الحكم من لسان الطاعن في هذا الشأن يكون له سند صحيح بالأوراق مما ينفي عن الحكم قالة الخطأ في الاسناد . ومن ناحية أخرى فإنه لما كان

ما يشير الطاعن في هذا الصدد إنما يتعلق بالباعث على الجريمة ، وكان الباعث ليس ركنا من أركان الجريمة أو عنصرا من عناصرها والخطأ فيه — بفرض وقوعه — لا يؤثر في سلامة الحكم ما دام أنه لم يتخذ من سبب الجريمة دليلا في إدانة الطاعن وما دام أن الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من قصور لإلتفاته عن التصدي لما ساقه من قرائن تشير إلى عدم صحة ما رواه الشاهد محمد عبد الرؤوف الكاشف بشأن ضبطه للطلقات الأربع بيد الطاعن ، ما ينعاه الطاعن من ذلك مردود بأنه يبين من الاطلاع على المفردات أن مأمور المركز وإن ضمن محضره ما يفيد أنه استلم تلك الطلقات من معاون الشرطة إلا أن الثابت من محضر المعاونة أنه أفصح عن استلامه لتلك الطلقات من الشرطي المذكور وأنه أخبره بضبطها بيد الطاعن إثر مقارفته للجريمة . ومن ثم فإنه ليس ثمة تناقض بين ما قرره الشاهد وبين الثابت بمحضر ضبط الواقعة . ولما كان دفاع الطاعن في هذا الشأن فضلا عن عدم إتساقه مع الثابت بالأوراق فإنه من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا يقبل منه أمام محكمة النقض ، وهو باعتباره من أوجه الدفاع الموضوعية لم تكن المحكمة ملزمة بالرد عليه استقلالا اكتفاء بأخذها بأدلة الإثبات القائمة في الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق الحشن نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين :  
محمد مبرى ، وجمال المرصقاري ، ويطرس زغلول ، ونصر الدين مزام .

( ١٣٣ )

### الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٦ القضائية

( أ ، ب ) رسم انتاج - عقوبة - تعويض - دعوى مدنية .

( أ ) التعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الإنتاج . طبعها :  
تضمنات مدنية فضلا عن كونها جزاءات تأديبية تكفل العقوبات المقررة  
لجرائم الخاصة بهذا القانون . وجوب الحكم بها في جميع الأحوال  
بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى .

( ب ) الخزانة العامة التدخل في المعاري أمام المحاكم الجنائية للطالبة بالتعويضات  
المنصوص عليها في قانون رسم الانتاج .

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن التعويضات المنصوص عليها في قانون  
رسم الإنتاج الصادر به مرسوم ٧ يولييه سنة ١٩٤٧ هي تضمنات مدنية فضلا  
عن كونها جزاءات تأديبية تكفل العقوبات المقررة للجرائم الخاصة بهذا القانون  
ويحكم بها في كل الأحوال بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى (١) .

٢ - للخزانة العامة التدخل في الدعاوى أمام المحاكم الجنائية للطالبة  
بالتعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الإنتاج الصادر به مرسوم ٧ يولييه  
سنة ١٩٤٧ . ولما كان الثابت أن وزير الخزانة تدخل مدعيا بالحقوق المدنية  
أمام محكمة الدرجة الأولى طالبا القضاء له على المطعون ضده بالتعويض ، ولما  
لم يقض له بطلباته استأنف هذا الحكم إعمالا للسادة ٤٠٣ إجراءات ، فإن الحكم  
المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه من غير ذي صفة يكون  
قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه (٢) .

(١) ، (٢) هذا المبدأ مقرر أيضا في الطعن ٣٦٩ لسنة ٣٦ القضائية جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠ .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ١٩٦٢/١١/٦ بدائرة بندر دمياط: (أولاً) عرض للبيع كحولا درجة الكحولية فيه تنقص عن ٩٠٪ من الحجم . (وثانياً) حاز كحولا لم يؤد عنه رسوم الإنتاج أو الاستهلاك . (وثالثاً) قام بتقطير الكحول خفية . وطلبت معاقبته بالمواد ١ و ١٢ و ١٥ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ والمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ . وادعى السيد / وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك — مدنياً قبل المتهم طالبا إلزامه بمبلغ ١٩٣ ج و ٦٠٠ م على سبيل التعويض . ومحكمة جناح دمياط الجزئية قضت غيابيا فى ١٩٦٤/٣/٢٦ براءة المتهم ومصادرة المواد الكحولية المضبوطة ورفض الدعوى المدنية وألزمت رافعها مصروفاتها . فاستأنف المدعى بالحق المدنى هذا الحكم . ومحكمة دمياط الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا فى ١٩٦٥/١/١٩ بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه من غير ذى صفة . فطعن المدعى بالحق المدنى فى هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى — بعدم قبول الاستئناف المرفوع من الطاعن شكلاً لرفعه من غير ذى صفة — قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه اعتبر أن معنى التعويض الوارد فى المادة ٢١ من القانون ٣٦٣ سنة ١٩٥٦ — بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول — ليس كما هو مفهوم اللفظ الوارد فى هذا النص مقابل ضرر نشأ عن جريمة بالفعل بل هو فى الواقع جزاء جنائى أى عقوبة، ورتب الحكم المطعون فيه على ذلك أنه إذا أخطأت المحكمة فى توقيع هذه العقوبة التى نص عليها القانون فسبيل تصحيح ذلك أن يكون للنياية العامة وحدها حق الطعن على هذا الحكم مع أن التعويض الوارد فى المادة ٢١ من القانون سالف الذكر مما يحق للطاعن المطالبة به إذ هو مقابل ما ضاع على الدولة من رسوم أو كان عرضة للضياع بسبب مخالفة الجانى للقانون ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بوصف أنه (١) عرض للبيع كحولا درجة الكحولية فيه تنقص عن ٩٠ ٪ من الحجم (٢) حاز كحولا لم يؤد عنه رسم الإنتاج أو الاستهلاك (٣) قام بتقطير الكحول خفية . وطلبت مقابله وفقا لأحكام المواد ٢٠ و ٢١ و ٢٢ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ والمادة الأولى من المرسوم بقانون ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى أدعى الطاعن بالحقوق المدنية قبل المطعون ضده وطلب إلزامه بمبلغ ١٩٣ ج و ٦٠٠ م (مائة وثلاثة وتسعين جنيا وستائة مليم) وقضت محكمة الدرجة الأولى ببراءة المطعون ضده ومصادرة المواد الكحولية ورفض الدعوى المدنية وألزمت رافعها مصروفاتها فاستأنف الطاعن هذا الحكم في خصوص حقوقه المدنية أمام محكمة الدرجة الثانية فقضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه من غير ذى صفة استنادا إلى قوله "أن التعويض المشار إليه في المادة المذكورة وفي القوانين الأخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم ليس كما هو مفهوم اللفظ جزاء جنائي أى عقوبة ومن ثم فإن التعويض المذكور هو مزية من الغرامة والتضمينات يلحظ فيه غرضان (الأول) تأديب الجاني على ما وقع منه مخالفا للقانون (والثاني) تعويض الضرر الذى تسبب في حصوله برصيد ما يتحصل منها لحساب مصلحة الضرائب على وجه التخصيص ويترتب على اعتبار التعويض المذكور عتوبة ينطوى على عنصر التعويض أنه في صدد علاقة النيابة العامة بها فتعتبر من قبيل العقوبات فلا يشترط لأحكامها أن يتدخل الحاضر عن مصلحة الجمارك ويدعى وقوع ضرر ويقيم من نفسه مدعى مدنيا في الدعوى لأن طلب الحكم بها حق للنيابة العامة وحدها وهى التى تقوم بتحصيلها وفقا للقاعدة الخاصة بتحصيل المبالغ المستحقة لخزانة الدولة فإن أخطاء المحكمة في توقيع العقوبة التى نص عليها القانون كان للنيابة العامة وعدها سلطة الطعن على هذا الحكم ."

وحيث إن المادة ٢٠ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ — بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول — قد نصت على "مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ يحكم بالاغلاق نهائيا في حالة عدم الإخطار المنصوص عليه في المادتين ٥ و ٦



أو عدم الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة ٧ ويحكم بإغلاق  
المعمل أو المصنع أو المحل عند مخالفة باقي أحكام هذا القانون لمدة لا تقل  
عن خمسة عشر يوما ولا تزيد على ستة أشهر وبأداء الرسم الذي يكون مستحقا  
في جميع الحالات ولو لم تضبط المنتجات . ويحكم أيضا بمصادرة المنتجات  
والمواد المنصوص عليها في البنود أ وب وج من الفقرة الأولى من المادة ١٨  
وكذلك الآلات والأجهزة والأنايق والدنان والأوعية وغيرها المنصوص عليها  
في الفقرة الثانية من تلك المادة . ويجوز الحكم بمصادرة المنتجات المنصوص  
عليها في البند (د) من الفقرة الأولى من المادة ١٨ وكذلك وسائل النقل  
المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من تلك المادة . فإذا ارتكبت مخالفة جديدة  
لأحكام هذا القانون أو القرارات الوزارية المنفذة له خلال سنة من تاريخ  
الحكم نهائيا في المخالفة الأولى يحكم بإغلاق المعمل أو المصنع أو المحل مدة لا تقل  
عن سنة ويجوز الحكم بالإغلاق نهائيا على نفقة المخالف " كما نصت المادة الأولى  
من المرسوم بقانون ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ — في شأن العقوبات التي توقع  
على المخالفات الخاصة بالإنتاج — على " كل مخالفة للقوانين أو المراسيم الخاصة  
بالإنتاج أو اللوائح الصادرة بتنفيذها يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز  
سنة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين، وذلك مع  
عدم الإخلال بتوقيع الجزاءات الأخرى المنصوص عليها " ونصت المادة ٢١  
من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ السالف الذكر على " مع عدم الإخلال بالعقوبات  
المنصوص عليها في المواد السابقة يجوز الحكم على المخالف بأداء تعويض للخرانة  
العامة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة وإذا تعذر معرفة مقدار الرسم  
قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد على ألف جنيه وفي حالة العود خلال سنة  
يضاعف الحد الأقصى للتعويض " وهو نص خاص يستقل عن العقوبات الواردة  
بالمادة الأولى من المرسوم بقانون ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٢٠ من القانون  
٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر قصد به الشارع على ما هو ظاهر من عباراته  
تعويض الخزانة العامة عما ضاع عليها من الرسوم أو ما كان عرضة للضياع عليها  
بسبب مخالفة القانون . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٧ من المرسوم الصادر  
في ٧ من يولييه سنة ١٩٤٧ — برسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول — وهو  
الذي ألغى وحل محله القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ قد نصت على " لا يتخل الحكم

بالعقوبات المنصوص عليها آتفاً بجواز الحكم على المخالف بدفع تعويض لخزانة الحكومة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة التي حرمت منها الخزانة وإذا تعذرت معرفة مقدار الرسوم قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد على ٥٠٠ جـ“ وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن التعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الانتاج الصادر به مرسوم ٧ من يولييه سنة ١٩٤٧ هي تضمينات مدنية فضلاً عن كونها جزاءات تأديبية تكمل العقوبات المنصوص عليها في الجرائم الخاصة بهذا القانون ويحكم بها في كل الأحوال بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى. ومن ثم فإن تدخل من يمثل الخزانة في الدعوى أمام المحاكم الجنائية للطالبة بهذا التعويض يكون جائزاً، وكان الحكم المطعون فيه على الرغم من تدخل الطامن مدعياً بالحقوق المدنية أمام محكمة الدرجة الأولى طالبا القضاء له على المطعون ضده بمبلغ ١٩٦ جـ و ٦٠٠ م لم يقض له بطلباته فاستأنف هذا الحكم، وكانت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على ”يجوز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح من المدعى بالحقوق المدنية“ فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً من غير ذي صفة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه. ولما كان هذا الخطأ قد حجب عن نظر الدعوى فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة.

## جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
محمد صبرى ، وجمال المصفاوى ، ومحمد عبد المنعم حزارى ، وپطرس زغلول .

( ١٣٤ )

### الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٦ القضائية

(١) تموين . مسئولية جنائية .

المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لم يزوج بين مسئولية صاحب المحل وبين  
مسئولية مديره . استقلال كليهما فى المسئولية التى تقوم على اقتراض قانونى مبناء  
الاشراف على المحل .

(ب) تحقيق . ” إجراءاته “ .

الأحوال التى يوجب فيها القانون سماع أقوال المتهم : أو استجوابه فى مرحلة  
التحقيق الابتدائى : عند القبض عليه فمادام الأمر مأمور الضبط القضائى . أو عند  
حضوره لأول مرة فى التحقيق . أو قبل إصدار أمر بحبسه احتياطيا . أو قبل النظر  
فى مد هذا الحبس .

(ج) نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها “ .

تسيب الاجراءات التى جرت فى المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصلح أن يكون  
سببا للطعن على الحكم .

(د) محكمة ثانى درجة . ” الإجراءات أمامها “ . إجراءات المحاكمة .

محكمة ثانى درجة تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق . هى لا تجرى من التحقيق  
إلا ما ترى لزوما لاجرائه . عدم التزامها إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام  
محكمة أول درجة . تقرير المحكمة من تلقاء نفسها بسماع أحد الشهود . قرار تحضيرى  
صادر منها فى صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . لها العدول عنه .



١ — الشارع إذ نص في المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين على أن " يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها ، فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضت العقوبة على الغرامة المبينة في المواد ٥٠ إلى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون . وتكون الشركات والجمعيات والهيئات مسئولة بالتضامن مع المحكوم عليه بقيمة الغرامة والمصاريف " . قد دل على أنه لا يزوج بين مسئولية صاحب المحل وبين مسئولية المدير بل تجرى نصوصه على استقلال كليهما في المسئولية فلا ترفع عن صاحب المحل إذا عين له مدير ، لأن مسئولية كليهما تقوم على اقتراض قانوني مبناه الإشراف على المحل .

٢ — لا يوجب القانون سماع أقوال المتهم أو استجوابه في مرحلة التحقيق الابتدائي إلا إذا كان مقبوضاً عليه نفاذاً لأمر من مأمور الضبط القضائي أو عند حضوره لأول مرة في التحقيق ، أو قبل إصدار أمر بحبسه احتياطياً ، أو قبل النظر في مد هذا الحبس .

٣ — العبرة في الأحكام هي بالاجراءات التي تحصل أمام المحكمة . فتعييب الاجراءات التي جرت في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصلح أن يكون سبباً للطعن على الحكم .

٤ — محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيق إلا ما ترى لزوماً لإجرائه ولا تلتزم إلا بسمع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة . ولما كان يبين من محاضر جلسات محكمة الدرجة الثانية ومن المفردات أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب — في تلك الجلسات أو في المذكرة المرخص له في تقديمها — سماع شهادة محرر المحضر ، مما يعد معه الطاعن نازلاً عن سماع شهادته ، فإن المحكمة لا تكون مخطئة إن هي عولت على ما أثبتته في محضره دون سماعه مادام أن ما جاء في ذلك المحضر كان

مطروحا على بساط البحث في الجلسة ، ولا يؤثر في ذلك أن تكون المحكمة قد قررت من تلقاء نفسها سماع شهادة محور المحضر ثم عدلت عن تنفيذ قرارها لأنه لا يبدو قرارا تحضيريا منها في صدد تجهيز الدعوى وجميع الأدلة فيها لا تتولد عنه حقوق للتصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في المدة من ١٩٦٤/٧/٢٢ إلى ١٩٦٤/٧/٢٩ بدائرة قسم ثان طنطا : بصفقتهم أصحاب مخبز أفرنكي : ( أولا ) انتجوا خبزا شاميا بدون ترخيص من وزارة التموين . ( ثانيا ) الأول بصفته المدير المسئول والباقون أصحاب مخبز أفرنكي لم يثبتوا حركة الدقيق الفاجر بالسجل الخاص وفقا للقانون . وطلبت عقابهم بالمواد ٢٠ و ٣٠ و ٣٨ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ و ٥٦ و ٥٧/٢ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ومحكمة جناح طنطا الجزئية قضت بحضورها في ١٩٦٥/٤/٨ عملا بمواد الإتهام ( أولا ) بحبس كل من المتهمين ستة أشهر وتغريمه مائة جنيه عن التهمة الأولى ومصادرة الخبز المضبوط وأمرت بشهر ملخص الحكم بحروف كبيرة على واجهة المحل لمدة ستة أشهر وكفالة خمسة جنيهات لوقف تنفيذ عقوبة . الحبس و ( ثانيا ) بتغريم كل منهم مائة جنيه عن التهمة الثانية . فاستأنف المتهمون هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت بحضورها في ١٩٦٥/١٠/٣١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة صناعة خبز شامى بغير ترخيص ، وعدم إثبات حركة الدقيق الفاجر بالسجل المعد لذلك قد انطوى على بطلان في الإجراءات وخطأ في الاستناد وفساد في الاستدلال وقصور في التسيب وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه قضى

في الدعوى على الرغم من رفعها دون سبق سماع أقوال الطاعن أو في القليل دعوته لذلك ، وأنه أسند إليه ابتناء دفاعه على اعتقاده بأن ترخيص المخبز يجيز صناعة الخبز الشامي ، في حين أنه لم يبد هذا الدفاع أو يواجه بالتهمة في التحقيق الابتدائي أو النهائي ، وأن محكمة أول درجة بعد أن قررت إعادة الدعوى إلى المرافعة لمناقشة محضر المحضر والتقصى عن انصراف الترخيص إلى صناعة الخبز الشامي بالإضافة إلى الأفرنكي ، عادت فنكصت عن تنفيذ قرارها وأقامت قضاءها على افتراض أن الترخيص لا يجيز إنتاج الصنف الأول في حين أنه يجيزه لأن الصنفين يصنعان من الدقيق الفاتر ، ولأن سجل المخبز معد لإثبات ما ينتجه من كليهما ، ثم قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف دون الاستماع إلى ذلك الشاهد ، وأن الحكم اعتبر الطاعن من مالكي المخبز لمجرد قول مرسل من متهم آخر في حين أن الأمر لم يتجاوز مقاضاة شقوية لم تنته إلى دخوله في الشركة ، وبفرض صحة هذا القول ، فإن الملكية تكون للشركة بمثابقتها شخصيا اعتباريا وتختصر المسؤولية في الشريك النائم على إدارتها ، والذي صدر الترخيص باسمه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى في قوله : "لأنه وردت إلى مكتب تموين الغربية شكوى من مجهول ضمنها أن المتهمين يقومون بإنتاج الخبز الشامي بدون ترخيص وأنه لا يوجد من شهر سجل لقيد حركة الدقيق فقام السيد نصير محمد نصير مفتش التموين بالتفتيش على مخبز المتهمين حيث وجد به كمية من الخبز الشامي فقام بضبطها وبضبط السجل الخاص بالمخبز وقد تبين أنه لم يثبت فيه أي بيان عن الدقيق ابتداء من ١٩٦٤/٧/٢٢ حتى تاريخ التفتيش الحاصل في ١٩٦٤/٧/٢٩" واستند الحكم في إدانة الطاعن إلى ما أثبتته مفتش التموين في محضر الضبط وإلى قول الطاعن فيه بأنه كان يحسب أن الترخيص ينصرف كذلك إلى صناعة الخبز الشامي وإلى ما أسفر عنه كتاب مديرية التموين من أن الترخيص لا يسيغ إلا صناعة الخبز الأفرنكي دون الشامي. لما كان ذلك ، وكان القانون لا يوجب سماع أقوال المتهم أو استجوابه في مرحلة التحقيق الابتدائي إلا إذا كان مقبوضا عليه نفاذا لأمر من مأمور الضبط القضائي أو عند حضوره لأول مرة في التحقيق ، أو قبل



إصدار أمر بحبسه احتياطياً ، أو قبل النظر في مد هذا الحبس فضلاً عن أن ما ينهيه الطاعن في هذا الصدد إنما يتجه إلى تعييب الإجراءات التي جرت في المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصلح أن يكون سبباً للطعن على الحكم لأن العبرة في الأحكام هي بالإجراءات التي تحصل أمام المحكمة ، ومن ثم يكون هذا النعي غير سديد . لما كان ذلك ، وكان يبين من أوراق المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاتاً للطعن أن الطاعن قد سمعت أقواله في محضر الشرطة الرقيم ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ فعمل إنتاج الخبز الشامي بأنه حسب أن الترخيص يبيح صناعة هذا الخبز بالإضافة إلى الخبز الأفرنكي ، كانت قالة الخطأ في الإسناد بلا سند . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند إلى ما أفادت به مديرية التموين من أن الترخيص مقصور على الخبز الأفرنكي دون الشامي ، كان ما أثاره الطاعن بصدد قرار المحكمة بالاستعلام في هذا الشأن غير ذي محل . لما كان ذلك ، وكانت محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق ولا تجرى من التحقيق إلا ما ترى لزوماً لإجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، وكان يبين من محاضر جلسات هذه المحكمة ومن المفردات ، أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب — في تلك الجلسات أو في المذكرة المرخص له في تقديمها — سماع شهادة محرر المحضر ، مما يعد من الطاعن تنازلاً عن سماع شهادته ، فإن المحكمة لا تكون مخطئة إن هي عولت على ما أثبتته في محضره دون سماعه مادام أن ما جاء في ذلك المحضر كان مطروحاً على بساط البحث في الجلسة ، ولا يؤثر في ذلك أن تكون المحكمة قد قررت من تلقاء نفسها سماع شهادة مفتش التموين ثم عدلت عن تنفيذ قرارها لأنه لا يعدو قراراً تحضيرياً منها في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة فيها لا تتولد عنه حقوق للمحكوم توجب حتماً العمل على تنفيذه صوتاً لهذه الحقوق ، ومن ثم يكون النعي على الحكم في هذا الصدد غير صحيح . لما كان ذلك ، وكان الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أثبت في صدر أسبابه — وصف كل من التهمتين المسندتين إلى الطاعن وسائر المتهمين معه بمثابرتهم جميعاً أصحاب الخبز ، ثم أورد هذه الصفة في بيانه واقعة الدعوى ، وكان يبين من المفردات ومن محاضر الجلسات أن الطاعن قد أقر في محضر الشرطة آنف الذكر بمشاركته في ملكية المخبز ثم لم ينكص من بعد ذلك عن إقراره ويتنصل من هذه الصفة ، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا

النعي الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الشارع إذ نص في المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين على أن "يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضرت العقوبة على الغرامة الميمنة في المواد ٥٠ إلى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون . وتكون الشركات والجمعيات والهيئات مسئولة بالتضامن مع المحكوم عليه بقيمة الغرامة والمصاريف" قد دل على أنه لا يزوج بين مسئولية صاحب المحل وبين مسئولية المدير بل تجري نصوصه على استقلال كليهما في المسئولية فلا ترفع عن صاحب المحل إذا عين له مدير ، لأن مسئولية كليهما تقوم على افتراض قانوني مبناه الإشراف على المحل ، وإذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الطاعن من أصحاب المحل ؛ كان رمى الحكم بالخطأ في تطبيق القانون غير سديد . لما كان ما تقدم ، كان الطعن متعين الرفض موضوعاً .

## جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين ..  
محمد صبرى ، وجمال المرصفاوى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، وبلترس زغلول .

(١٣٥)

الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٦ القضائية

(١) تموين . مسئولية جنائية .

متى يصلح الغياب عذرا في مجال تطبيق المادة ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ؟ إذا كان من شأنه أن يحول دون منع وقوع المخالفة .

(ب) تموين . خبز . قانون . "قانون أصلح" .

القرار الصادر من وزير التموين بفتحوض وزن الرغيف لا يثنى لأصحاب المخازن  
مركزا أو رخصا أصلح من القانون القديم .

(ج) تموين . خبز . حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" .

الحكم الصادر بالأداة في جريمة صنع خبز يقل وزنه عن الحد المقرر قانونا . يكفى  
لسلامته إثبات أن المتهم صنع في مخبزه أرغفة ناقصة الوزن ووضعها به وأحرزها  
بأى صفة .

١ - الغياب لا يصلح بذاته عذرا - في مجال تطبيق المادة ٥٨ من المرسوم  
بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين - إلا إذا كان من شأنه أن  
يحول دون منع وقوع المخالفة . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يرفى بمجرد غياب  
الطاعن وقت الحادث ما يحول دون قيامه بواجب المراقبة لمنع وقوع المخالفة ،  
فإنه إذ التفت عن دفاع الطاعن وقضى عليه بعقوبتي الحبس والغرامة معا يكون  
على صواب في تطبيق القانون .



٢ — إن تخفيض وزن الرغيف لم يقصده رعاية جانب أصحاب المخازن ولا يترتب عليه التيسير عليهم أو التخفيف من أعبائهم المادية أو زيادة أرباحهم، إنما الهدف من إصداره تحقيق اعتبارات اقتصادية بحجة تتصل بسياسة الحكومة فلا تتأثر به. إذا التعديل في الوزن مصلحة لأصحاب المخازن ولا تنشئ لهم مركزا أو وضعاً يكون أصحح له من القانون القديم، وبذلك يكون القرار القديم هو الذي يسرى على واقعة الدعوى دون غيره تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات.

٣ — يكفي لسلامة الحكم في جريمة صنع خبز يقل وزنه عن المقرر قانوناً أن يثبت أن الطاعن صنع في مخبزه أرغفة ناقصة الوزن ووضعها في الخبز وأحضرها بأي صفة.

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بانهما في يوم ١٩٦٥/٣/٧ بدائرة مركز ديرب نجم: صنعا خبزاً بلدياً يقل متوسط وزن الرغيف فيه عن الوزن المقرر قانوناً حال كون الأول مالكا للمخبز والثاني خراطاً به. وطلبت عقابهما بالمواد ٢٤ و ٣/٢٦ و ٢٧ و ٣/٣٨ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرارات ١٠٩ لسنة ١٩٥٨ و ٦٣ لسنة ١٩٦٠ و ٧٤ لسنة ١٩٦١ و ١٣٨ لسنة ١٩٦٣. ومحكمة ديرب نجم الجزئية قضت حضورياً في ١٩٦٥/١٠/٢١ عملاً بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين ستة أشهر وكفالة خمسة جنيئات لكل لوقف التنفيذ وغرامة مائة جنيه والمصاريف مع شهر ملخص الحكم بأحرف كبيرة على واجهة المحل لمدة ستة أشهر وعلى نفقتهما. فاستأنف المتهمان هذا الحكم. ومحكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً في ١٩٦٥/١٢/١٢ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن من جريمة صنع خبز بلدى يقل عن الوزن المقرر قانونا قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب ذلك بأنه قضى على الطاعن بالحبس والغرامة معا مع أنه كان غائبا عن المخبر بسبب مرضه ولم يتمكن من منع وقوع المخالفة وكان يتعين من أجل ذلك القضاء عليه بالغرامة فقط وفقا للمادة ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ — انلخص بشئون التموين — هذا إلى أنه قد صدر بعد وقوع الجريمة قرار وزير التموين رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ بتاريخ ٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ وقرر تخفيض وزن الرغيف البلدى في محافظة الشرقية وترتب على ذلك أن أصبح الخبز المضبوط جميعه زائدا عن الوزن الوارد في القرار الأخير بعد حساب نسبة السماح وقدرها ٥ ٪. مما يوجب الحكم ببراءة الطاعن وفقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات التى تقضى باتباع القانون الأصح للمتهم . كذلك فقد حددت المادة ٢٣ من القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ الصادر من وزير التموين المعدلة بالقرار ١٢٤ لسنة ١٩٥٧ نسبة الرطوبة في الخبز البلدى ساخنا ٤٠ ٪ و ٣٩ ٪. باردا كما نصت المادة ٣٥ من القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدلة بالقرارين ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ و ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على طريقة تعرف مواصفات الخبز وذلك بإرسال العينات لبيان نسبة الرطوبة على الوجه الوارد في النص وقد دفع المتهم الآخر فى الدعوى أن الخبز المضبوط من النوع المسلوق وطلب عرضه على النيابة العامة إلا أن مفتش التموين باع الخبز المضبوط وقد دفع الطاعن بأن عدم تحليل الخبز المضبوط يترتب عليه استحالة التحقق من ثبوت القصد الجنائى فى جريمة صنع خبز أقل من الوزن المقرر قانونا وهو تعمد إقصاص وزن الرغيف إضرارا بالمستهلك . إلا أن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع أو يرد عليه بما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة — صنع خبز بلدى يقل وزنه عن المقرر قانونا — التى دان الطاعن بها وأقام عليها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال مفتش تموين محافظة الشرقية من شأنها

أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها ورد الحكم على دفاع الطاعن من عدم تمكنه من منع وقوع المخالفة لغيابه ومرضه في قوله "وحيث إن المتهم الأول ( الطاعن ) قدم لمحكمة أول درجة شهادة طبية مؤرخة في ١٩٦٥/٣/٤ تفيد شكواه من جرح رضى بالأنف مع التهاب خلوى جاء بالوجنة وحرارته ٣٩ وسمجات رضية بالركبتين ويحتاج للملازمة الفراش لمدة أسبوعين حتى يبرر غيابه عن المخبز وقت المخالفة . وحيث إن هذه المحكمة لا تظمن للشهادة الطبية المذكورة لأنها مؤرخة في ١٩٦٥/٣/٤ ولم يقدمها المتهم إلا بجلسته ١٩٦٥/١٠/٧ دون أن يقدمها وقت التحقيق وتلفت عنها . وحيث إنه لا محل لتطبيق المادة ٥٨ من القانون المطبق في حق المتهم الأول بسبب غيابه عن المخبز وقت الضبط إذ أن مسئولية صاحب المخبز ومديره مفترضة إلا إذا أثبت أنه بسبب الغياب أو امتعالة الواقعة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة فتقتصر العقوبة على الغرامة في هذه الحالة وعلى ذلك فغياب المتهم الأول ( الطاعن ) وقت المخالفة لا يكفي لأعمال المادة ٥٨ في حقه إذ لا بد أن يثبت مع الغياب أنه لم يتمكن من منع وقوع المخالفة ولم يثبت لهذه المحكمة أن المتهم الأول لم يتمكن من منع وقوع المخالفة " وهو رد سليم لما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة أن الغياب لا يصلح بذاته عذرا إلا إذا كان من شأنه أن يحول دون منع وقوع المخالفة، وكان الحكم لم ير في مجرد غياب الطاعن وقت الحادث ما يحول دون قيامه بواجب المراقبة لمنع وقوع المخالفة، فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن دفاع الطاعن وقضى عليه بعقوبتي الحبس والغرامة معا يكون على صواب في تطبيق القانون . أما ما ينعاه الطاعن على الحكم من عدم أخذه بأحكام قرار وزير التكوين رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ الصادر في ٦ ديسمبر بعد وقوع الجريمة بتخفيض وزن الرغيف باعتباره القانون الأصلح للمتهم — فردود بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة أن تخفيض وزن الرغيف لم يقصد به رعاية جانب أصحاب المخازن ولا يترتب عليه التيسير عليهم أو التخفيف من أعبائهم المادية أو زيادة أرباحهم إنما المهدف من إصداره تحقيق اعتبارات اقتصادية بحسب متصل بسياسة الحكومة فلا تتأثر بهذا التعديل في الوزن مصلحة لأصحاب المخازن ولا تنشأ للمتهم مركزا أو وضعاً يكون أصلح له من القانون القديم وبذلك يكون القانون القديم هو الذي يسرى على واقعة الدعوى دون غيره تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان



الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن المخبز كان ينتج خبزا بلديا طريا ناقص الوزن عن الوزن المقرر قانونا، مما مفاده أنه أ طرح دفاع الطاعن، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يكفي لسلامة الحكم في الحاقه بجريمة صنع خبز يقل وزنه عن المقرر قانونا أن يثبت أن الطاعن صنع في مخبزه أرغفة ناقصة الوزن ووضعها في المخبز وأحزها بأى صفة، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من فساد الاستدلال والقصور يكون على غير أساس . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون في غير محله ويتعين رفضه موضوعا .

---

## جلسة ٦ من يونيه سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار | توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة . وبحضور السادة المستشارين :  
مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، وحسين ساح ، ومحمد أبو الفضل حفي .

( ١٣٦ )

### الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٦ القضائية

( أ ) مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . " مسئولية مالك البناء " .  
" مسئولية المقاول " . قتل خطأ .

لا شأن لمسئولية مالك البناء المفترضة قبل الغير بتعويضه عن الضرر الذي يحدثه  
تدمره بالمسئولية الفعلية للمقاول الذي أنشأ عن إقامته دون مراعاة الأصول الفنية  
في تشييده .

( ب ) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . تحقيق .  
" إجراءاته " .

لمحكمة الموضوع الأخذ بتعرف الشهود على المتهم ولو لم يجز مرضه في جمع من أشباهه .  
ما دامت قد اطبأت إليه .

١ - المسئولية المفترضة لمالك البناء قبل الغير بتعويضه عن الضرر الذي  
يحدثه تدمره لا شأن لها بالمسئولية الفعلية للمقاول الذي أنشأ عن خطأ إقامته  
دون مراعاة الأصول الفنية في تشييده ، لأن المسئولية المفترضة في جانب المالك  
ضمانة مقررة لمصلحة الغير تقوم بقيام موجبها على الدوام ، وليست رخصة يتحمل بها  
المقاول الذي أخطأ في تشييده بل يظل مسئولاً قبل المالك طبقاً للضمان  
المقرر في المادة ٦٥١ من القانون المدني كما يكون مسئولاً عما يحدثه تدمره  
بنخطئه الفعلي من ضرر للمالك أو غيره ، وللمالك حق الرجوع عليه انتهاء بما يلزم  
بأدائه من تعويض للغير ابتداء .

٢ - لم يرسم القانون للتعرف صورة خاصة يبطل إذا لم يتم عليها . فمن حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشهود على المتهم ولو لم يجز عرضه في جمع من أشباهه ما دامت قد اطمأنت إليه . إذ العبرة هي باطمئنان المحكمة إلى صدق الشهود أنفهمهم .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر حكم ببراءته بأنهما في يوم ١٩٦٤/٥/٢٢ بدائرة قسم مينا البصل : تسببا خطأ في موت رمضان جابر وآخرين بأن كان ذلك ناشئا عن إهمالهما وعدم احترازهما بأن أقام البناء الموضح بالمحضر لجابر رفاعي مجد بطريقة غير فنية فسقط البناء وتسبب في حدوث إصابات المجنى عليهم التي أدت إلى وفاتهم . وطلبت عقابهما بالمادة ٣/٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعى مدنيًا والد المجنى عليه "رمضان جابر" طالبا القضاء له بمبلغ ٥٠٠٠ ج على سبيل التعويض ووالد المجنى عليها "بدرية سعفان" طالبا القضاء له بمبلغ ٢٥٠٠ ج على سبيل التعويض والمصاريف والأتعاب وذلك قبل المتهمين متضامنين . ومحكمة جنح مينا البصل الجزئية قضت بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢٩ عملاً بمادة الاتهام . ( أولا ) بحبس المتهم ( الطاعن ) ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهاً لوقف التنفيذ . ( ثانياً ) لإلزامه أن يدفع لكل من المدعين بالحق المدني تعويضاً قدره ثلاثمائة جنيه والمصاريف المدنية المناسبة وجنيهاً مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفه المدعيان بالحق المدني ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بتاريخ ١٩٦٥/١١/١٠ ( أولا ) بالنسبة إلى الدعوى الجنائية بقبول استئناف المتهم شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به عليه من العقوبة بلا مصاريف جنائية . ( وثانياً ) وفي الدعوى المدنية بقبول استئناف المتهم والمدعين بالحق المدني شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من التعويض إلى إلزام المتهم وحده بأنه يدفع لكل من المدعين بالحق المدني مبلغ ٥٠٠ جنيه على سبيل التعويض



والمصاريف المدنية المناسبة لذلك عن الدرجتين ومبلغ ٢٠٠ ق مقابل أتعاب المحاماة لكل منهما ورفض ما عدا ذلك من الطلبات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

نحيث إن مبنى الطعن الفساد في الاستدلال ، والقصور في التسييب ، ومخالفة الثابت في الأوراق ، والإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الحكم المطعون فيه اقترض اقتراضين خاطئين رتب على ثبوتهما إدانة الطاعن تأسيسا على أنه بنى الشرفة التي سقطت نتيجة عدم مراعاة الأصول المتبعة في تشييدها : ( أولها ) أن بناء الشرفة وحده هو الذي يقتضى عمل خرسانة . ( وثانيهما ) أن الأعمال التي اعترف الطاعن بإتمامها وهي ترميم دورة المياه لا تقتضيه ، مع أن التقرير الفني قاطع الدلالة في فساد الاقتراض الأول فيما أثبتته من أن المالك قام بتغيير بعض أسقف منزله إلى أسقف من الخرسانة المسلحة ، فلم تكن الشرفة وحدها هي التي يحتاج في تشييدها إلى عمل خرسانة ، خصوصا أن كشف الحساب خلا من الإشارة إلى الشرفة فإن التكاليف المقررة وهي أربعة وسبعون جنيها لا يمكن أن تشمل مصاريف إنشائها ، وقد طلب الدفاع عن الطاعن بجلعة ١٩٦٥/٦/٢٢ إجراء المعاينة لمعرفة ما إذا كانت كمية المسلح التي يمكن قياسها تدخل في أعمال الشرفة ، ولكن المحكمة لم تستجب له ، ولم ترد عليه ، كما أن الحكم المطعون فيه اعتمد ضمن أدلة الإدانة على شهادة الشاهدين " باتعة نصر " و " فاطمة شحاتة " اللتين تقطنان بنفس المنزل على أن الطاعن هو الذي كان يشرف على بناء الشرفة ، وأنهما استعرفتا عليه ، مع أن هذا الإستعراف وقع باطلا ، لأنه لم يجرى نتيجة عرض قانوني للتهم في جمع من أشباهه ، كما وأن الشاهدين لم تسألا أمام محكمة أول درجة على الرغم من تأجيل الدعوى لإعلانهما ضمن شهود الإثبات ، وقد فات الحكم أن يورد في أسبابه ما يوجب إطراح شهادة شاهدي النفي " إبراهيم محمود حسن " و " محمد محمود عبد المجيد " وقد دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة من المطعون ضدهما إذ أنهما بصفتها مالكين للبناء يسألان مسؤولية مفترضة عن الضرر الناشئ عن سقوطه ، وبالتالي لا يجوز لها نقل هذه

المسئولية إلى غيرهما عن طريق الإدعاء المدني ضده ، ولكن الحكم المطعون فيه خلا من إيراد هذا الدفع أو الرد عليه ، مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله أنه بتاريخ ١٩٦٤/٥/٢٢ سقطت شرفة من الدور الثاني للنزل الكائن بشارع المعاون المتفرع عن شارع الشيخ طهوم بالورديان والمملوك لمن يدعى " رفاعي محمد رفاعي " على أربعة من الصبية الذين كانوا يلعبون في الشارع فقتلتهم ومن بينهم " رمضان جابر محمد رفاعي " ابن المدعى بالحقوق المدنية الأول و " رتيبة سحافان رفاعي محمد " ابنة المدعى بالحقوق المدنية الثاني ، وأن الطاعن لم يكذب بفرغ من إقامة هذه الشرفة من خمسة عشر يوما سابقة على الحادث غير مراعاة الأصول الفنية في إنشائها حتى سقطت نتيجة الثقل العادي على الصبية الذين كانوا يلعبون فقتلتهم ، ودل الحكم على هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الأدلة وهي أقوال المدعين بالحقوق المدنية ، وشهادة كل من فاطمة شحاته شلبي وباتعة نصر على اللتين تعرفتا على الطاعن ، ودلالة كشف الحساب المقدم من المدعين بالحقوق المدنية والذي أقر الطاعن بصدوره عنه وتضمنه حساب بعض المواد التي تدخل في التسليح دون تحديد للبناء الذي يراد تشييده ، فضلا عما جاء في التقرير الفني من عدم التزام الأصول الفنية في إقامة الشرفة " حيث لم يعمل للبلاطة التثبيت الكافي بحوائط الواجهة كما أن الكوابيل لم يوفر لها أي تثبيت بالحائط مما أدى إلى سقوطها نتيجة ثقلها العادي " ولما كان يبين من المساق المتقدم بأن الحكم المطعون فيه اعتمد بصفة أساسية في قضائه بالإدانة على أقوال شهود الإثبات من جهة أن الطاعن وحده هو الذي قام ببناء الشرفة ، وعلى التقرير الفني من جهة أنه لم تتبع الأصول الفنية في بنائها فسقطت نتيجة الثقل العادي ، واعتمد على كشف الحساب قرينة معززة باعتباره يتضمن بيانا عن مواد تدخل في التسليح الذي يقتضيه إنشاء الشرفة ، وهذا مستفاد بالدلالة الصريحة لعبارة الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه ، وأن محكمة أول درجة لم يفتها الإشارة في سؤالها للمدعين بالحقوق المدنية إلى أن كشف الحساب لا يتضمن بيانا صريحا لنوع البناء المراد تشييده بالحرسانة ، مما مفاده أن هذا التحديد لنوع البناء خارج عن نطاق تسييب الحكم واقتناع المحكمة ، أما ما استورد إليه

الحكم المطعون فيه من أن الشرفة وحدها هي التي يحتاج في تشييدها إلى عمل حرسانة فاعتبار عام من نوافل التسييب غير مؤثر في استدلال الحكم فلا يعيبه ، وبذلك يكون الحكم قد أسس قضاءه على يقين ثبت لا على افتراض لم يصح ، ومن ثم فإن قالة الفساد في التسييب أو مخالفة الثابت في الأوراق لا يكون لها من وجه . ولما كان الطاعن قد طلب الخبرة والمعاينة أمام محكمة أول درجة في مذكرتيه اللتين قدمهما إليها دون أن يعاود طلبه أمام المحكمة الاستئنافية فإنه يعتبر قد تنازل عنه ، ومن ثم فإن دعوى الإخلال بحقه في الدفاع تكون مستفية . ولما كان من المقرر قانونا في تفسير المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يمس ذلك بحقه في الاعتماد على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات الأولية مادامت مطروحة على بساط البحث في الجلسة ، وكان الطاعن لم يصر على سماع الشاهدين أمام محكمة أول درجة ، ولم يطلب إلى المحكمة الاستئنافية استدعاءهما ، فإنه يعدمتازلا عن سماعهما ، ومن ثم فإن دعوى الإخلال بحقه في الدفاع في هذا الخصوص لا تصح . ولما كان القانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة يبطل إذا لم يتم عليها ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشهود على المتهم ولو لم يجر عرضه في جمع من أشباهه مادامت قد اطمأنت إليه ، إذ العبرة هي باطمئنان المحكمة إلى صدق الشهود أنفسهم ، فلا وجه لما يشير الطاعن في هذا الصدد . ولما كان تسييب حكم الإدانة أخذا بأدلة الثبوت هو بعينه تسييب لإطراح الأخذ بشهادة النفي ، فإن النفي على الحكم بالقصور لعدم إirاده هذه الشهادة والرد عليها يكون على غير أساس . ولما كانت المسؤولية المفترضة لمالك البناء قبل الغير بتعويضه عن الضرر الذي يحدثه تهدمه لا شأن لها بالمسؤولية الفعلية للقاوول الذي أنشأه عن خطأ إقامته دون مراعاة الأصول الفنية في تشييده ، لأن المسؤولية المفترضة في جانب المالك ضمانا مقرر لمصلحة الغير تقوم بقيام موجبها على الدوام ، وليست رخصة



يتحمل بها المفاوض الذي أخطأ في تشييده بل يظل مسئولاً قبل المالك طبقاً للضمان المقرر في المادة ٦٥١ من القانون المدني كما يكون مسئولاً عما يحدثه تدممه بخطئه الفعل من ضرر للمالك أو غيره ، وللمالك حق الرجوع عليه انتهاء بما يلزم بأدائه من تعويض للغير ابتداءً ، ومن يلزمه الضمان قانوناً لا يجوز له أن يحتج على مضمونه بإسقاط ضمانه الذي يبيح له الرجوع عليه مما تسبب هو فيه بخطئه — لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

---

## جلسة ٦ من يونيه سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ؛ وبحضور السادة المستشارين :  
مختار مصطفى رضوان ، ومجد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساح .

( ١٣٧ )

الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٣٦ القضائية

( ١ ) ضرب أفضى إلى الموت . حكم . ”تسببه . تسبب غير معيب“ .

التقارير الطبية لا تدل بذاتها على نسبة إحداث الإصابات إلى المتهم . جواز الاستناد إليها كدليل مؤيد لأقوال الشهود .

(ب) إثبات . ”إعتراف“ . محكمة الموضوع .

لمحكمة الموضوع الأخذ بإعتراف المتهم في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ولو عدل عنه بعد ذلك ، متى أطمأنت إليه .

١ — من المقرر أن التقارير الطبية وإن كانت لا تدل بذاتها على نسبة إحداث الإصابات إلى المتهم ، إلا أنها تصح كدليل مؤيد لأقوال الشهود في هذا الخصوص ، فلا يعيب الحكم إستناده إليها .

٢ — لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بإعتراف المتهم في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ولو عدل عنه بعد ذلك متى أطمأنت إلى صحة اعترافه ومطابقته للحقيقة والواقع .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز السنطة محافظة الغربية : ضرب عمدا زينب على حسن فحدثت بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أودت بحياتها ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موتها . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/٢٣٦ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت بحضور يا بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٦٥ عملا بمادة الإتهام بمعاينة المتهم بالسجن خمس سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرime الضرب المفضي إلى موت قد أخطأ في الاسناد وشابه قصور في التسبيب ذلك بأنه عول في الإدانة على أقوال عبد السلام على حسن وزوجته في التحقيقات رغم مخالفتها لشهادتهما في الجلسة ومع احتمال أن تكون المجنى عليها قد أصيبت من "طوبة" طائشة أقيت عليها أثناء المشاجرة، كما أن الحكم استند إلى اعتراف نسب إلى الطاعن في محضر جمع الاستدلالات في حين أنه أنكره كلية في تحقيق النيابة بقوله إنه مدموس عليه في الدعوى، ثم إن الحكم لم يبين سنده في الأخذ بتقرير الطبيب الشرعي مع ما جاء به من أن الوفاة كانت نتيجة الإصابة بما أحدثته من كسور بالجمجمة وتهتك وزيف بالمدعى في الوقت الذي أثبت التقرير أن الكسر الموصوف "بالقوس الزيجومي" الإيمن من الممكن حدوثه من نفس الضربة التي أحدثت الكسور السابقة كما أنه من الممكن أيضا حدوثه نتيجة سقوط المجنى عليها على الأرض واصطدام رأسها بها عقب تلقيها الضربة وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرime الضرب المفضي إلى موت التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها



في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن تقرير الصفة التشريحية وما قرره كل من الطاعن وشقيقه بمحضر الضبط وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة للواقعة حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصل في الأوراق ولها في سبيل ذلك أن تعول في قضائها على رواية للشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالفت قولاً آخر له إذ مرجع الأمر في ذلك إلى اطمئنانها إلى ما تأخذه به دون ما تعرض عنه فلا يقبل من الطاعن نعيه على الحكم أخذه بأقوال الشاهدين اللذين أشار إليهما في طعنه والتي أدليا بها في التحقيقات رغم مخالفتها لشهادتهما في الجلسة أو اطراحه التصوير الذي أورده الطاعن للحادث لما في هذا من مصادرة لحرية محكمة الموضوع في وزن أقوال الشهود وتكوين عقيدتها في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم أنه اطمأن إلى الاعتراف المنسوب إلى الطاعن بمحضر ضبط الواقعة وبني عليه قضاءه إلى جانب أدلة الثبوت الأخرى التي أخذ بها مجتمعة في غير ما لبس أو قصور . ولما كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ولو عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحة اعترافه ومطابقته للحقيقة والواقع ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يدعى في طعنه وقوع تناقض بين الدليل القولي والدليل الفنى فليس له عندئذ أن ينعى على الحكم أخذه بتقرير الطبيب الشرعى لما هو مقرر من أن التقارير الطبية وإن كانت لا تدل بذاتها على نسبة إحداث الإصابات إلى المتهم إلا أنها تصح كدليل مؤيد لأقوال الشهود في هذا الخصوص فلا يعيب الحكم استناده إليها . لما كان ذلك ، وكان لا يقدح في هذا النظر ما أورده الطاعن تقلا عن التقرير الطبي الشرعى

في شأن إمكان حدوث الكسر الموصوف "بالقوس الزيجومي" الأيمن من نفس الضربة التي أحدثت الكسور الأخرى أو من سقوط المجنى عليها على الأرض واصطدام رأسها بها عقب تلقيها هذه الضربة ذلك لأن الطاعن في هذه الحالة يعد مسئولاً عن جناية الضرب المفرض إلى موت المجنى عليها لأنه لو لم تكن تلك الضربة لما سقطت المجنى عليها على الأرض واصطدام رأسها بها . ومن ثم فإن معنى الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

---

## جلسة ٦ من يونيه سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
مختار مصطفى رضوان ، وعمود مزي الدين سالم ، وحسين سامح ، ومحمد أبو الفضل حفي .

( ١٣٨ )

### الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٣٦ القضائية

( ١ و ب ) استئناف . "التقرير بالاستئناف" . "نطاقه" . محكمة ثانية درجة .  
نيابة عامة .

( ١ ) تقرير الاستئناف هو المرجع في تعرف حدود ما استؤنف بالفعل من  
أجزاء الحكم .

( ب ) استئناف النيابة العامة وإن كان لا يتخصص بسببه إلا أنه يتحدد حتما بموضوعه .  
المحكمة الاستئنافية لا تتصل بغير الموضوع الذي طرح لديها بموجب تقرير  
الاستئناف ، مهما شاب ما لم يطرح من الموضوعات الأخر من عيب الخطأ  
في القانون . مثال .

١ — تقرير الاستئناف هو المرجع في تعرف حدود ما استؤنف بالفعل  
من أجزاء الحكم .

٢ — من المقرر أن استئناف النيابة العامة ، وإن كان لا يتخصص بسببه ،  
إلا أنه يتحدد حتما بموضوعه ، فلا تتصل المحكمة الاستئنافية بغير الموضوع الذي  
طرح لديها بموجب تقرير الاستئناف ، مهما شاب ما لم يطرح من الموضوعات  
الأخر من عيب الخطأ في القانون . فإذا كان البين من تقرير الاستئناف  
المرفوع من النيابة العامة أنه جاء لعللة الثبوت فيما لم يثبت لدى محكمة أول درجة  
من وقائع الدعوى التي قضى فيها بالبراءة — مما لازمه قصره في موضوعه على



هذا النطاق وذلك للدلالة الصريحة للقيّد الذي وضعت النيابة العامة في تقريرها وعدم إمكان صرفه إلى ما قضى فيه بالإدانة من التهم ، دون أن يقدح في هذا النظر أن يكون تحديد استئناف النيابة في موضوعه قد سبق لعله الثبوت مساق السبب ، لأن العبرة بالحقائق والمعاني لا بالألفاظ والمباني — فإن تعرض المحكمة الاستئنافية للتهمة الثانية الموجهة إلى المتهم بإلغاء وقف التنفيذ ولو وقع القضاء به مخالفا للقانون ، إنما هو تصد لواقعة لم تتصل بها بموجب تقرير الاستئناف وقضاء بما لم تطلبه النيابة العامة المستأنفة ، مما يعيب حكمها ويوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخر حكم ببراءته بأنهما في يوم ٢ أكتوبر سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم أول طنطا : ( أولا ) الأول بصفته تاجر تجزئة وصاحب الخانات والثاني باعتباره مدير الخانات المسئول امتنعا عن بيع سلعة مسعرة "صابون لو كس" وورق بافرة (ثانيا) حازا بقصد البيع "شايًا" دون أن يكون معبأ في عبوات مبيّن على كل منها باللغة العربية بشكل واضح اسم المستورد والمعبى ونوع السلعة والجهة المستورد منها وسعر البيع للمستهلك والوزن الصافي . وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٩ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ والمادة الأولى من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة جنح طنطا المستعجلة قضت بحضوريا بتاريخ ٧ يناير سنة ١٩٦٥ عملا بالمادتين ٩٥ و ٥٥ من المرسوم بقانون ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات ببراءة المتهم الثاني مما أسند إليه وببراءة المطعون ضده من التهمة الأولى المسندة إليه وبتغريمه مائة جنيه ومصادرة الشاي المضبوط عن التهمة الثانية وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة هذا الحكم نهائيا بلامصاريف . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت بحضوريا بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من وقف تنفيذ العقوبة عن التهمة الثانية المسندة إلى المتهم وتأيدته فيما عدا ذلك بلامصاريف جنائية . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن سلطة المحكمة الاستئنافية في نظر الدعوى الجنائية مقيدة بالجزء من الدعوى موضوع الاستئناف حسبما حدد في تقريره ، وتقرير الاستئناف المرفوع من النيابة العامة قد نص فيه صراحة على أنه للثبوت ، وهذه الكلمة صريحة دلالتها على تحديد نطاق الاستئناف بحيث لا ينصرف إلا إلى الوقائع التي نسبت إلى المتهمين وقضى فيها بالبراءة لعدم الثبوت ، ولا يصادف محلا بالنسبة إلى التهمة الثانية المنسوبة إلى المتهم الأول المقضى فيها بالادانة ، ومن ثم فإن قضاء المحكمة الاستئنافية بالغاء وقف تنفيذ عقوبة الغرامة المقضى بها في هذه التهمة يكون تعرضا منها لواقعة لم تتصل بها بموجب تقرير الاستئناف ، ولم تطرح أمامها ، مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه وتصحيحه .

وحيث إن النيابة العامة قد أسندت إلى المطعون ضدهما بأنهما في يوم ١٠/١١/١٩٦٤ (أولا) الأول بصفته تاجر تجزئة وصاحب حانوت والثاني باعتباره مديرا للhanوت المسئول امتنعا عن بيع سلعة مسعرة "صابون لوكس" وورق بفرقة (ثانيا) حازا بقصد البيع "شاي" دون أن يكون معبأ في عبوات مبين على كل منها باللغة العربية بشكل واضح اسم المستورد ونوع السلعة والجهة المستورد منها وسعر البيع للمستهلك والوزن الصافي وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٩ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والمادة الأولى من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمادتين ٥ و ٩ من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٦ . ومحكمة أول درجة قضت حضوريا في ١٧/١/١٩٦٥ ببراءة المتهم الثاني مما أسند إليه وببراءة الأول من التهمة الأولى وتغريمه ١٠٠ ج والمصادرة عن التهمة الثانية وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا . فقررت النيابة العامة في ١٣ من يناير سنة ١٩٦٥ الطعن على هذا الحكم بالاستئناف ضد المتهمين معا وأوردت في تقرير الطعن أنه للثبوت ، وحددت المقصود من طعنها في مذكرتها بأسباب الاستئناف بأنها تطلب "من محكمة ثاني درجة أن

تقضى بالغاء الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به من براءة المتهم الثانى مما هو مسند إليه وبما قضى به من براءة المتهم الأول من التهمة الأولى الموجهة إليه وإنزال أقصى العقوبة على المتهمين " ولم تتعرض بشئ للحكم فيما قضى به من إدانة المطعون ضده الأول عن التهمة الثانية الخاصة بتعبئة الشاى . لما كان ذلك ، وكان الاستئناف — بنص المادة ٤٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية — يحصل بتقرير فى قلم دآب المحكمة التى أصدرت الحكم المستأنف ، فان هذا التقرير يكون هو المرجع فى تعرف حدود ما استؤنف بالفعل من أجزاء الحكم ، وكان من المقرر أن استئناف النيابة العامة ، وإن كان لا يتخصص بسببه ، إلا أنه يتحدد حتما بموضوعه ، فلا تتصل المحكمة الاستئنافية بغير الموضوع الذى طرح لديها بموجب تقرير الاستئناف مهما شاب ما لم يطرح من الموضوعات الأخرى من عيب الخطأ فى القانون ، وكان البين من تقرير الاستئناف المرفوع من النيابة العامة أنه جاء لعللة الثبوت فيما لم يثبت لدى محكمة أول درجة من وقائع الدعوى التى قضى فيها بالبراءة ، مما لازمه قصره فى موضوعه على هذا النطاق ، وذلك للدلالة الصريحة للقيد الذى وضعته النيابة العامة فى تقريرها ، وعدم إمكان صرفه إلى ما قضى فيه بالادانة من التهم ، ولا يقدح فى هذا النظر أن يكون تحديد استئناف النيابة فى موضوعه قد سبق لعللة الثبوت مساق السبب ، لأن العبرة هى بالحقائق والمعانى لا بالألفاظ والمباني ، ولأن هذا القيد لا يتصور وروده على غير ما قضى فيه بالبراءة من وقائع الدعوى ، ومن ثم فان تعرض المحكمة الاستئنافية للتهمة الثانية الموجهة إلى المتهم الأول بالغاء وقف التنفيذ ولو وقع القضاء به مخالفا للقانون — إنما هو تصد لواقعة لم تتصل بها بموجب تقرير الاستئناف ، وقضاء بما لم تطلبه النيابة العامة — وهى الخصم المستأنف — مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة المقضى بها .



## جلسة ٦ من يونيو سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الحسن نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين:  
مختار مصطفى رضوان ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساح ، ومحمد أبو الفضل حفي .

(١٣٩)

### الطعن رقم ٦٩٣ لسنة ٣٦ القضائية

(١) تأمينات اجتماعية . عمل . حكم . "تسبيبه . تسبيب معيب" .

وقوع الالتزامات التي فرضها قانون التأمينات الاجتماعية في المواد ١٨ و ١٠٨ و ١٠٨ على عاتق صاحب العمل . هذا الوصف في الخطاب به ركن في الجريمة التي قد تنسب إليه . سكوت الحكم عن بيان هذا الوصف . قصور .

(ب) حكم . "تسبيبه . تسبيب معيب" .

وجوب بناء الأحكام الجنائية على الأدلة التي يقتنع منها القاضي بإدانة المتهم أو براءته صادرا في ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلا في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره . مثال .

١ - القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الصادر في شأن التأمينات الاجتماعية قد وضع ما افترضه من الالتزامات المنصوص عليها في المواد ١٨ و ١٠٨ و ٧٣ و ١٠٨ منه على عاتق صاحب العمل ، وبمثله جرت نصوص القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي حل محله ، وهذا الوصف في الخطاب به ركن في الجريمة التي قد تنسب إليه . ومن ثم فإن سكوت الحكم عن بيان صفة الطاعن التي أوجبت انطباق قانون التأمينات الاجتماعية عليه ، يعيبه بالقصور .

٢ - من المقرر أن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الأدلة التي يقتنع منها القاضي بإدانة المتهم أو براءته صادرا في ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلا في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ، ولا يصح

بمحال أن تبني على رأى لغير من يصدر الحكم . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين سنده فيما ذهب إليه من عدم كفاية العقد المسجل على صحة دعوى الطاعن من أن المطعن مؤجر إلى غيره ، ولم يفصح عن وجه استدلاله بأن العقد المذكور اصطنع لخدمة الدعوى ، فإنه يكون قاصر البيان مشوباً بعيب الفساد في الاستدلال مما يبطله ويوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز البليتا : ١ - لم يقيم بالتأمين في المؤسسة على عماله ٢ - لم يورد الاشتراكات إلى المؤسسة خلال الفترة المحددة ٣ - لم يقدم للمؤسسة الاستثمارات ٤ - لم يعد في محل العمل سجلاً للأجور . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ١٨ و ٤٥ و ٥٥ و ٧٢ و ٧٣ و ١٠٨ و ١١٠ و ١١١ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة جنح البليتا الجزئية قضت بحضوره بتاريخ ١٩٦٤/٩/٢٦ عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم عشرة جنهات بلا مصاريف . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة سوهاج الابتدائية - بيئة استئنافية - قضت غايياً بتاريخ ١٩٦٤/٤/١٦ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فعارض وقضى في معارضته بتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٤ بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه بلا مصاريف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن القصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع ، فقد انحصر دفاع الطاعن أمام محكمة الموضوع في أنه لا يدير المطعن الذي نسب إليه استخدام عمال فيه لا بنفسه ولا بواسطة غيره ، ودلل على ذلك بمقدار إيجار هذا المطعن ثابت التاريخ في ١٩٦٣/٨/٦ أى قبل تحرير المحضر في ١٩٦٤/١/٢٥ ولا يعقل أن يصطنع دليلاً في مصاحته قبل نشوء الدعوى الموجبة لاصطناعه ،

كما ارتكن على شهادة النفى فى القضية رقم ١٦١٨ لسنة ١٩٦٤ س سوهانج والى كانت منظورة بذات الجلسة ، و إلى الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٣١٢ سنة ١٩٦٤ جنح البلىنا ببراءة أحد شركائه من التهمة نفسها ، وقد صار هذا الحكم نهائيا ، مما يستفاد منه التناقض بين الحكيم ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يشر إلى هذا الدفاع ، ولم يرد عليه ، مما يعيبه بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائى المأخوذ بأسبابه أنه اقتصر فى بيان الواقعة والتدليل عليها والرد على دفاع الطاعن بقوله ” وحيث إن الواقعة فى يقين المحكمة مستخلصة من الأوراق هو أن الأستاذ جبالى عبدالله جبالى مفتش مكتب العمل حرر محضرا بتاريخ ٢٥ من يناير سنة ١٩٦٤ نسب فيه إلى المتهم التهم الواردة بالوصف . وسئل المتهم بمحضر استدالات الشرطة فى ١١ فبراير سنة ١٩٦٤ فدفع المتهم بتأجير المساكنة إلى آخرين وأن هؤلاء ليسوا عمالا وهو ما لا تقتنع به المحكمة لأن مفتش العمل قام وأكد فيه استخلاصه بالإضافة إلى أن عقد الإيجار ليس دليلا قاطعا لهدم الاتهام . وحيث إن أركان التهم قد توافرت فتعاقب المحكمة المتهم بمواد الاتهام طبقا للمادة ٣٠٤/٢ “ وقد أضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك قوله ” إن المحكمة لا تطمئن إلى صحة دفاع المعارض لأن العقد المسجل الذى قدمه دفاعا فى الدعوى هو فى حقيقته مصطنع لخدمة الدعوى “ . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الصادر فى شأن التأمينات الاجتماعية والذى جرت الواقعة فى ظله — قد وضع ما افترضه من الالتزامات المنصوص عليها فى المواد ١٨ و ٤٥ و ٧٣ و ١٠٨ منه على عاتق صاحب العمل ، وبمثله جرت نصوص القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذى حل محله ، وهذا الوصف فى الخطاب به ركن فى الجريمة التى قد تنسب إليه ، وكان الواجب بنص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يبين الحكم الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتوافر به أركان الجريمة التى يسأل المتهم عنها ، وكان سكوت الحكم من بيان صفة الطاعن التى أوجبت انطباق نص القانون الذى دين بمقتضاه قصورا يعيبه ، وكان هذا المأخذ مما يتسع له وجه الطعن ، وكان الحكم المطعون فيه — فوق ذلك — قد أطرح دفاع الطاعن المؤسس على تأجيره المطعن لغيره ممن قيل إنهم يعملون لديه عمالا فيه بمقتضى عقد مسجل ،



استنادا إلى ما استظهره مفتش العمل من صفة العمالة فيهم ، وكان من المقرر أن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الأدلة التي يقتنع منها القاضي بإدانة المتهم أو براءته صادرا في ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلا في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشارك فيها غيره ، ولا يصح بحال أن تبنى على رأى لغير من يصدر الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين سنده فيما ذهب إليه من عدم كفاية العقد المسجل على صحة دعوى الطاعن من أن المطحن مؤجر إلى غيره ، ولم يفصح عن وجه استدلاله بأن العقد المذكور اصطنع للخدمة الدعوى ، فانه يكون قاصر البيان مشوبا بعيب الفساد في الاستدلال ، مما يبطله ويوجب نقضه .

---

## جلسة ٦ من يونيه سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حميد السركي ، ومحمد صبري ، وجمال المرصافي ، وبطرس زغول .

( ١٤٠ )

### الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٣٦ القضائية

(أ، ب) حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . مواد مخدرة . نقض .  
"المصلحة في الطعن" .

(١) لا ينال من سلامة الحكم إثباته في مدوناته أن الدفاع طلب من باب  
الاحتياط اعتبار التهمة إحرازاً للتعاظم على الرغم من أن الثابت يحضر جلسة  
المحاكمة أنه اقتصر على طلب البراءة . ما دام أنه لم يعول على دفاع الطامن  
وإنكاره للتهمة والتفت صراحة من دفاع محاميه واستخلص في تدليل سائح  
أن الإحراز كان بقصد التعاظم .

(ب) عدم التزام محكمة الموضوع بالرد على دفاع لم يبدأ أمامها .

(ج) قبض . تفتيش . دفع .

الدفع بطلان القبض والتفتيش . طبيعته : دفع قانوني مختلط بالواقع .  
شرط إثباته أمام محكمة النقض ؟ أن يكون قد دفع به أمام محكمة الموضوع ،  
أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان .

١ — إنه وإن كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطامن  
قد اقتصر على طلب البراءة ، وأن الحكم قد أثبت في مدوناته أن الدفاع طلب  
من باب الاحتياط اعتبار التهمة إحرازاً للتعاظم ، إلا أن ذلك لا ينال من سلامة  
الحكم ما دام أنه لم يعول على دفاع الطامن وإنكاره للتهمة والتفت صراحة

عن دفاع محاميه واستخلص في تدليل سائق أن الإحراز كان بقصد التعاطي ونفى عن الطاعن الاتجار . ومن ثم فلا مصلحة للطاعن من المبادلة فيما انتهى إليه الحكم من ذلك .

٢ - الدفع ببطلان القبض والتفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع ، وهي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان ، نظرا إلى أنها تقتضى تحقيقا تنحسر عنه وظيفة محكمة النقض .

٣ - محكمة الموضوع غير مطالبة بالرد على دفاع لم يبد أمامها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢ من أغسطس سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم الرمل محافظة الإسكندرية : أحرز بقصد الاتجار جواهر مخدرة ( حشيشا ) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ١/٣٤ و ١/٣٥ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت حضوريا في ٢٣ مايو سنة ١٩٦٥ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ١/٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند رقم ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل مدة سنتين وتغريمه مبلغ ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . وذلك على اعتبار أن المتهم في الزمان والمكان سالف الذكر أحرز بقصد التعاطي جواهر مخدرة "حشيشا" . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز جواهر مخدر بقصد التعاطي في غير الأحوال المصرح بها قانونا قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور كما انطوى على فساد في الاستدلال وخالف الثابت في الأوراق



ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع في المذكرة المقدمة منه إلى مستشار الإحالة ببطلان القبض والتفتيش لانتفاء حالة التلبس التي تميزها غير أن المحكمة لم تعرض لهذا الدفع أو تشر إلى إثارته أمامها ، فضلا عن أن أقوال الشهود لا تكفي للتدليل على توافر حالة التلبس ، كما أن ما قرره الشاهد الثاني بمجلسة المحاكمة من أنه لا يذكر موضوع الدعوى من شأنه عدم التعويل على أقواله ، ومن ناحية أخرى فقد أورد الحكم أن المدافع عن الطاعن طلب احتياطيا اعتبار الواقعة إحرازا بقصد التعاطي وهو ما لم يصدر عنه ، ومن ثم تكون المحكمة قد كونت عقيدتها من عنصر خلت منه أوراق الدعوى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله ” إن النقيب سعد عبد الحليم قطاره معاون قسم الرمل أثبت في محضره المؤرخ ١٩٦٢/٨/٢ أنه أثناء قيامه للأمورية سرية ومعه الشرطي السري محمد عطوه وأثناء مرورهما بشارع مصطفى كامل شاهد المتهم يسرع بإخراج شيء من جيبه وهو في حالة إرتباك وهو يلقي به على الأرض ويحاول الفرار فأسرع بالتقاطه فوجده قطعة كبيرة من مادة الحشيش مغلقة فأمر الشرطي السري بالإسراع بضبط المتهم ففعل وقتشه فلم يجد معه مخدرات أخرى فقبض عليه وأبلغ بالحادث حيث قامت النيابة بالتحقيق ” وساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال النقيب سعد عبد الحليم قطاره والشرطي السري محمد عطوه وما ثبت من تقرير التحليل وهي أدلة سائغة لها أصلها الثابت في الأوراق وتؤدي إلى رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محاضر الجلسات أن الطاعن لم يدفع ببطلان القبض عليه وتفتيشه . وكانت محكمة الموضوع غير مطالبة بالرد على دفع لم يبد أمامها . وكان الدفع ببطلان القبض والتفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وهي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان نظرا إلى أنها تقتضي تحقيقا تنحصر عنه وظيفة هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى من توافر المظاهر الخارجية التي أحاط الطاعن بها نفسه طواعية واختيارا ، وهي مظاهر تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة وتتوافر بها حالة التلبس فإن القبض عليه يكون قد وقع صحيحا لا مخالفة فيه للقانون .

ولما كانت المحكمة قد عولت على أقوال الشرطى السرى مجد عطوه في التحقيقات، وكان للحكمة أن تأخذ بأقوال الشهود في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة، فإن ما ينمى الطاعن من ذلك لا يكون له محل. لما كان ذلك، وكان ما ينمى الطاعن على الحكم من خطئه في تحصيل دفاع المدافع عنه بالجلسة مردودا بأنه وإن كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد اقتصر على طلب البراءة، وأن الحكم قد أثبت في مدوناته أن الدفاع طلب من باب الاحتياط إعتبار التهمة إحرارا للتعاطى، إلا أن ذلك لا ينال من سلامة الحكم مادام أنه لم يعول على دفاع الطاعن وإنكاره للتهمة والتفت صراحة عن دفاع محاميه واستخلص في تدليل سائق أن الإحرار كان بقصد التعاطى ونفى عن الطاعن الإتيار، ومن ثم فلا مصلحة للطاعن من المجادلة فيما انتهى إليه الحكم من ذلك. لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

## جلسة ٦ من يونيه سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد مبري ، وجمال المرمقاري ، وطلوس زغلول ، ونصر الدين عزام .

( ١٤١ )

### الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٣٦ القضائية

( أ ، ب ) نقض . ” التقرير بالطعن ” . ” أسباب الطعن . إيداعها ” .

( أ ) الممول عليه في خصوص إثبات إيداع أسباب الطعن قلم الكتاب هو بما يصدر من هذا القلم ذاته من بيان بحصول إيداع الأسباب في تاريخ معين بعد توقيعها من المختص . أية تأشيرة من خارج هذا القلم لا تقوم مقام هذا البيان ولو كانت من أحد أعضاء النيابة العامة .

( ب ) التقرير بالطعن في الحكم : هو مناط اتصال المحكمة به ، وتقديم الأسباب في الميعاد الذي حدده القانون : شرط لقبوله . التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يفنى عنه .

١ - من المقرر أنه عندما يشترط القانون لصحة الدامن بوصفه عملا إجرائيا شكلا معيناً فإنه يجب أن يستوفي هذا العمل الاجرائي بذاته شروط صحته الشكلية دون تكملة بوقائع أخرى خارجة عنه . ولما كان الممول عليه في خصوص إثبات إيداع الأسباب قلم الكتاب هو بما يصدر من هذا القلم ذاته من بيان بحصول إيداع الأسباب في تاريخ معين بعد توقيعها من المختص ، فإنه لا يصح أن يقوم مقام هذا البيان أية تأشيرة من خارج هذا القلم — ولو كانت من أحد أعضاء النيابة العامة لانعدام ولايتهم في هذا الخصوص . وإذا ما كانت النيابة العامة وإن قررت بالطعن في الميعاد القانوني ، إلا أنها لم تراع في تقديم أسباب طعنها الأصول المقررة لإثبات حصول الإيداع قلم الكتاب ولم تقدم ما يدل على سبيل القطع بحصوله في التاريخ الذي قالت به ، فإن الأسباب تكون قد خلت من مقومات قبولها ويتعين لذلك القضاء بعدم قبول الطعن شكلا .



٢ — جرى قضاء محكمة النقض على أن التقرير بالطعن بالنقض في الحكم هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي يبنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٧/١٠/١٩٦٠ بالمطرية : تسبب بغير قصد ولا تعمد في إصابة مجد عيد وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه وعدم اتباع اللوائح بأن قاد سيارة بسرعة كبيرة وبكيفية ينجم عنها الخطر ولم يستعمل آلة التنبيه والفرامل في حينها فصدم المجنى عليه وأحدث به الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي والذي لا يمكن تحديد علاجه بعد . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات . وادعى بحق مدني "عبد ربه أمين عليوه" بصفته وليا طبيعيا على ابنه المجنى عليه وطلب القضاء له بمبلغ ٥٠٠٠ ج قبل المتهم ووزارة الحربية على سبيل التعويض . ومحكمة الزيتون الجزئية قضت في ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٣ عملا بمادة الاتهام ، حضوريا اعتباريا بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ وباعتبار المدعى بالحق المدني تاركا لدعواه المدنية مع إلزامه مصروفاتها . فاستأنف المتهم هذا الحكم . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة القاهرة الابتدائية دفع الحاضر مع المتهم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٤ ( أولا ) بقبول الاستئناف شكلا ( ثانيا ) برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ( ثالثا ) بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل . فعارض المحكوم عليه وقضى في معارضته بتاريخ ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٥ بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه والحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة . فطعن الطاعنة ( النيابة العامة ) في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا في ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٥ وقررت النيابة العامة الطعن فيه بطريق النقض في ٢٧ مايو سنة ١٩٦٥ وأرقت بتقرير الطعن تقريرا بأسبابه مؤرخا ٢٩ مايو سنة ١٩٦٥ موقعا عليه من رئيس نيابة شرق القاهرة ، إلا أن هذا التقرير لا يحمل ما يدل على إثبات تاريخ إيداعه السجل المعد لهذا الغرض قلم الكتاب . كما يبين من الاطلاع على كتاب نيابة شرق القاهرة رقم ٤٥٤ الموجه إلى المحامي العام لدى محكمة النقض بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٦٦ أن أسباب هذا الطعن لم تثبت في دفتر إثبات التاريخ . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن التقرير بالنقض في الحكم هو مناط انصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي يبنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه . وكان من المقرر أنه عند ما يشترط القانون لصحة الطعن بوصفه عملا إجرائيا شكلا معينا ، فإنه يجب أن يستوفى هذا العمل الإجرائي بذاته شروط صحته الشكلية دون تكملة بوقائع أخرى خارجة عنه . ولما كان الممول عليه في خصوص إثبات إيداع الأسباب قلم الكتاب هو بما يصدر من هذا القلم ذاته من بيان بمحصول إيداع الأسباب في تاريخ معين بعد توقيعها من المختص ، فإنه لا يصح أن يقوم مقام هذا البيان أية تأشيرة من خارج هذا القلم — ولو كانت من أحد أعضاء النيابة العامة لانعدام ولايتهم في هذا الخصوص . وإذا ما كانت النيابة العامة وإن قررت بالطعن في الميعاد القانوني ، إلا أنها لم تراعى في تقديم أسباب طعنها الأصول المقررة لإثبات حصول الإيداع قلم الكتاب ولم تقدم ما يدل على سبيل القطع بمحصوله في التاريخ الذي قالت به ، فإن الأسباب تكون قد خلت من مقومات قبولها ويتعين لذلك القضاء بعدم قبول الطعن شكلا .

## جلسة ٦ من يونيه سنة ١٩٦٦

بقيادة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
محمد صبرى ، وجمال المرمقارى ، وبطرس زغلول ، ونصر الدين عزام .

( ١٤٢ )

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٦ القضائية

( أ ) اجراءات المحاكمة .

الأصل في المحاكمة الجنائية أنها تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في  
الجلسة . تحميم ترديد أقوال الشهود . لاجدرى منه ، سواء تخلفوا أم حضروا ، متى  
كانت تلك الأقوال مسلبة من الخصوم في الدعوى .

القانون لا يخول الخصم طلب إعادة سماع الشهود إلا ايضاحا أو تحقيقا للوقائع  
التي أدرا شهادتهم عنها .

( ب ، ج ) حكم . ” تسببيه . مالا يعيب الحكم في نطاق التدليل “ .

( ب ) الخطأ في بيان مصدر الدليل لا يضيع أثره . نسبة الحكم أقوال الشاهد  
إلى جلسة المحاكمة في حين أنه أدلى بها في التحقيق الابتدائي . لا ينال  
من سلامته .

( ج ) الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم . مالم يتناول من الأدلة ما يؤثر في  
عقولة المحاكمة .

( د ) أسباب الإباحة . ” الدفاع الشرعى “ . محكمة الموضوع .

تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعي .



١ - الأصل أن المحاكمات الجنائية إنما تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة ، إلا أنه متى كانت أقوال الشهود مسالمة من الخصوم في الدعوى انتفت الجدوى من تحميم ترديد هاسواء أكانوا قد تخلفوا أم حضروا ، كالشان في الدعوى المطروحة حيث أفصح الدفاع عن الطاعنين بجلسة المرافعة الأخيرة عن الاستغناء عن سماع شهادة شهود الإثبات اكتفاء بأقوالهم السابق الادلاء بها في التحقيق الابتدائي ، وكذلك في إحدى جلسات المحاكمة بين يدي الهيئة ذاتها . وإذا كان القانون لا ينحول الخصم طلب إعادة سماع الشهود إلا إيضاحا أو تحقيقا للوقائع التي أدوا شهادتهم عنها ، وكان الدفاع عن الطاعنين لم يرجع عما أبداه إلى حين اقفال باب المرافعة ، فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه من انطوائه على بطلان في الاجراءات يكون غير سديد .

٢ - من المقرر أن الخطأ في بيان مصدر الدليل لا يضيع أثره ، فلا ينال من سلامة الحكم أن ينسب أقوال الشاهد إلى جلسة المحاكمة في حين أنه أدلى بها في التحقيق الابتدائي .

٣ - الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم إلا إذا تناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .

٤ - من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها مما تستقل به محكمة الموضوع ما دام استدلالها يؤدي إلى النتيجة التي تخلص إليها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٦٤ بدائرة بندر كفر الشيخ محافظة كفر الشيخ : المتهم الأول : أحدث عمدا بعلى عثمان الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلف لديه من جرائها حادثة مستديمة هي فقد جزء من عظام القبوة بالحدارية اليمنى والعظم القدي في مساحة أبعادها حوالي ٦ X ٤ مم نتيجة التربةنة الأمر الذي اقتضته حالته التي نشأت عن

إصابته مع كسور شخصية متشعبة من الفقد العظمى وممتدة بالجمجمة والحدار الأيمن وتقدر العاهة بحوالى ١٥ - ٢٠ ٪ والمتهم الثانى : أحدث عمدا بمحمد على عثمان الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى التى تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة هى فقد جزء من عظام القبوة بالحدارية اليمنى فى مساحة مستديرة الشكل تقريبا بقطر حوالى ٢,٥ سم نتيجة عملية التربةنة الأمر الذى اقتضته حالته التى نشأت عن إصابته وتقدر العاهة بحوالى ١٠ - ١٢ ٪. وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات فقرر بذلك . وقد ادعى بحق مدنى المجنى عليه الثانى وطلب القضاء له قبل المتهم الثانى بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة . كما ادعى أيضا بحق مدنى المجنى عليه الأول وطلب القضاء له قبل المتهمين متضامين بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت حضوريا فى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٥ - عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية - ببراءة المتهمين مما أسند إليهما مع رفض الدعوى المدنية الموجهة قبلهما وإلزام كل من المدعين بالحق المدنى مصاريف دعواه المدنية . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعنين - المدعين بالحقوق المدنية - ينعيان على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة كل من المطعون ضدهما من تهمة الضرب الذى نشأت عنه عاهة مستديمة ورفض الدعوى المدنية الموجهة قبلهما وإلزام كل من الطاعنين مصاريف دعواه ، قد انطوى على بطلان فى الإجراءات وقصور وتناقض فى التسبيب وفساد فى الاستدلال وخطأ فى الإسناد ، ذلك بأن المحكمة إذ استمعت إلى شهود النفى وأجمعت عن الاستماع إلى شهود الإثبات على الرغم من حضورهم ، قد أخلت بقاعدة ابتناء الأحكام الجنائية على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بالجلسة وهى حين ذهبت إلى تبرئة المطعون ضده الثانى بقوله إنه كان فى حالة دفاع شرعى لم تعن ببيان هذه الحالة على الرغم من انتفاؤها ، لأن المطعون ضده الأول قد عمد إلى ضرب الطاعن الأول عند ما خف إلى ابنه - الطاعن الآخر -

على إثر سقوطه على الأرض نتيجة ضرب المطعون ضده الآخر . كما ذهب الحكم إلى أن الشاهد محمد أحمد صيد الجواد — رأى الطاعن الثاني يلقي قاسا ويلتقط منجلا ويعدو خلف المطعون ضده الثاني حتى أدركه واعتدى عليه ، وأبصر بالطاعن الأول يضرب المطعون ضده الأول دون أن يعتدى الأخير على أى من الطاعنين ، فى حين أن خلو المطعون ضده الأول من أية إصابة يتفق على ضربه الطاعن الأول إياه . هذا إلى أن الحكم قد أرجع شهادة جمعه أبو المجد بدوى إلى محضر الجلسة مع أن المحكمة لم تسمعه ، وأسند إليه رؤيته المزعون ضده الثانى يلتقط مدراة فى حين أنه قرر فى التحقيق أن المدراة كانت فى يده منذ البداية . كما علل الحكم الحادث بمشادة ثارت إبان ضم الطاعنين معصولا معجوزا عليه حين طالبهما المطعون ضده الأول بوصفه حارسا عليه ، بأداء الدين المعجوز من أجله ، وهى تعلقة لا سند لها من الأوراق .

وحيث إن الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة استمعت فى أولها التى جرت فى ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٥ إلى شهادة الطاعنين — المدعين بالحقوق المدنية — وسائر شهود الإثبات فى حضرة المدافع عنهما ، وبجلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٦٥ — التى أصدرت فيها الهيئة ذاتها الحكم المطعون فيه — حضر شهود الإثبات جميعا فاستفتت النيابة العامة والدفاع عن الطاعنين والمدافعون عن المطعون ضدهما — المتهمين — بأقوال شهود الإثبات بالتحقيق الإبتدائى وبالجلسة ، فقلبت شهادتهم . وبعد أن استمعت المحكمة إلى شهود النفى ترافعت النيابة العامة والدفاع عن الطاعنين طلب القضاء بالتعويض . لما كان ذلك ، فإنه وإن كان الأصل أن المحاكمات الجنائية إنما تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى الجلسة ، إلا أنه متى كانت أقوال الشهود مسامة من الخصوم فى الدعوى ، انتفت الجدوى من تختم ترديدتها سواء أكانوا قد تخلفوا أم حضروا ، كالشأن فى الدعوى المطروحة حيث أفصح الدفاع عن الطاعنين بجلسة المرافعة الأخيرة عن الاستغناء عن سماع شهادة شهود الإثبات إكتفاء بأقوالهم السابق الإدلاء بها فى التحقيق الإبتدائى ، وكذلك فى إحدى جلسات المحاكمة بين يدى الهيئة ذاتها . وإذ كان القانون لا ينحول الخصم طلب إعادة سماع الشهود إلا إيضاها أو تحقيقا للوقائع التى أدوا شهادتهم عنها . وكان الدفاع عن الطاعنين لم يرجع عما أبدى

(٢-١٢-ج)



إلى حين إقفال باب المرافعة ، فإن ما ينعاه الطاعنان في هذا الشأن يكون غير  
سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى  
كما صورتها النيابة العامة وحصل مؤدى أدلتها ودفاع المطعون ضدهما ، خلص من شهادة  
شهود الإثبات والنفى إلى عدم اطمئنانه إلى أقوال الطاعن الأول من أن المطعون ضده  
الأول هو الذى أحدث إصابته ، وإلى اطمئنانه إلى صحة رواية المطعون ضده الآخر  
من أنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه ونفس عمه — المطعون ضده الأول —  
وأنه لم يركن إلى الاعتداء على الطاعنين إلا بعد أن ابتدره ثانيهما بالاعتداء عليه  
بمنجل أصابه بثلاث إصابات وتابعه محاولا تكرار الاعتداء عليه وهلى عمه دون  
أن يكون في وسعه حينذاك الاحتماء برجال السلطة العامة مخافة أن يدع عمه فريسة  
للتطاعنين ينالان منه بذلك السلاح المدجج به الثانى ، فلم يجد هذا المطعون ضده  
سبيلا لدفع ذلك الخطر المحدق به وبعمه إلا باعتداء مماثل فالتقط مدراة وضرب بها  
الطاعنين . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستتج منها  
قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها مما تستقل به محكمة الموضوع ما دام  
استدلالها يودى إلى النتيجة التى تخلص إليها — وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره —  
ومن ثم ينحل نعى الطاعنين إلى جدل موضوعى ينأى عن رقابة محكمة النقض .  
لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل شهادة شاهد الإثبات محمد أحمد عبد الجواد  
في أنه أبصر بالطاعن الثانى يلقي بفأس ثم يلتقط منجلا ويعدو خلف المطعون ضده  
الثانى حتى أدركه واعتدى عليه فأمسك الأخير بمدراة وضربه بها ، كما أبصر  
الطاعن الأول يضرب المطعون ضده الأول ، وتقى اعتداء الأخير على أى من  
الطاعنين . وإذا كان ما أثبتته الحكم على لسان هذا الشاهد من رؤيته الطاعن  
الأول يضرب المطعون ضده الأول لا يتنافر وقول الطاعنين بعدم إصابته ما دام  
الحكم لم يسند إلى الشاهد أن ذلك الضرب قد خلف أية إصابة ، ومن ثم كان  
النعى عليه بالتناقض غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الخطأ  
في بيان مصدر الدليل لا يضيع أثره ، فلا ينال من سلامة الحكم أن ينسب  
أقوال الشاهد إلى جلسة المحاكمة في حين أنه أدلى بها في التحقيق الابتدائى .  
كما أن الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم إلا إذا تناول من الأدلة ما يؤثر  
في عقيدة المحكمة ، وكان حمل المطعون ضده الثانى ابتداء مدراة ، على ما ذهب  
إليه الطاعنان ، أو إمساكه إياها ، على ما جاء بالحكم ، لم يكن له أى اعتبار

في النتيجة التي انتهت إليها المحكمة من أن المطعون ضده الثاني لم يركن إلى الاعتداء على الطاعنين إلا دفعا لابتدار ثانيهما بالعدوان عليه وإصابته ومتابعته محاولا تكراره عليه وعلى عمه ، إذ كان يستوى في هذا المقام أن تكون المدراة من البداية في يده أو أنه التقطها ابتغاء درء الخطر المحقق به وبصاحبه . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لم تعرض لسبب الحادث إلا في مجال بيان الواقعة على الصورة التي ساقها الاتهام ، بيد أنها لم تأخذ بذلك التصوير ولم تورد لذلك السبب أي ذكر في صدد النتيجة التي انتهت إليها ، ومن ثم يكون ما ينعاه الطاعنان في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون متعين الرفض موضوعا مع مصادرة مبلغ الكفالة وإلزام الطاعنين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

## جلسة ٦ من يونيه سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
محمد صبرى ، وجمال المرفاوى ، وبطرس زفلول ، ونصر الدين عزام .

( ١٤٣ )

### الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٣٦ القضائية

تأمينات اجتماعية . عمل . عقوبة . وصف التهمة .

جريمة عدم تقديم صاحب العمل الاستثمارات لهيئة التأمينات الاجتماعية المنصوص عليها في القانون  
٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا تتمتع فيها عقوبة الغرامة بقدرة على العمل .

نصت الفقرة الأولى من المادة ١٢٦ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن  
التأمينات الاجتماعية على أنه " على كل صاحب عمل أن يقدم للهيئة الكشف  
والبيانات والإخطارات والاستثمارات وأن يحتفظ لديه بالدفاتر والسجلات التي  
يتطلبها تنفيذ هذا القانون وذلك وفقا للشروط والأوضاع والمواعيد التي يحددها  
قرار من وزير العمل ببناء على اقتراح مجلس الإدارة " وأوجبت المادة ١٣  
من القانون المذكور على صاحب العمل تقديم البيانات التي أشارت إليها إلى الهيئة  
العامة للتأمينات وذلك على الاستثمارات التي تعدها الهيئة في المواعيد المبينة بالمادة  
كما نصت المادة ١٣٤ من القانون المشار إليه على أنه : " يعاقب بغرامة لا تقل  
عن مائة قرش ولا تتجاوز ألف قرش من يخالف أحكام المواد ١٣ ، ٣٦ ، ٣٧ ،  
٣٨ ، ٦١ ، ٦٩ ، ٧٤ ، ١٠٤ ، ١٢٦ " . وقد فرض الشارع عقوبة الغرامة  
بغير تعدد في الحدود المبينة بالمادة ١٣٤ على من يخالف أحكام المادتين ١٣ ،  
١٢٦ — موضوع التهمة الثانية التي أسندت إلى المطعون ضده . ولما كان من  
المقرر أن المحكمة لا تنقيد بمواد الاتهام التي تطلب النيابة العامة تطبيقها بل عليها  
تطبيق نصوص القانون على الواقعة التي فصل فيها الحكم تطبيقا صحيحا ، فإنه كان



يتعين تطبيق المادة ١٣٤ سالفه البيان على التهمة الثانية والقضاء بالغرامة دون تعددها بقدر عدد العمال . ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالنسبة إلى ما قضى به في التهمة الثانية والحكم بمقتضى المواد ١٣ ، ١٢٦ ، ١٣٤ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وذلك بإلغاء ما قضى به من تعدد الغرامة بتعدد عدد العمال بالنسبة إلى التهمة المشار إليها .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٤/٥/٢١ بدائرة قسم التل الكبير:

- ١ — لم يقيم بالتأمين على عماله الميينين بالمحضر لدى هيئة التأمينات الاجتماعية
- ٢ — لم يقدم الاستثمارات المبينة بالمحضر لهيئة التأمينات الاجتماعية .

وطلبت عقابه بالمواد ٤ و ١٢٦ و ١٣٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ومحكمة الاسماعيلية الجزئية قضت غيابياً في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٤ عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم ١٠٠ قرش من كل تهمة عن كل عامل . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ أول مارس سنة ١٩٦٥ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم . كما استأنفته النيابة العامة . ومحكمة الاسماعيلية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً في ١٠ مايو سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئنافين شكلاً وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه قد أخطأ في تطبيق القانون حين قضى على المطعون ضده بغرامة قدرها مائة قرش مع تعددها بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة من جريمة — عدم تقديم الاستثمارات الخاصة بعماله لهيئة التأمينات الاجتماعية — مع أن الغرامة لا تتعدد بالنسبة إلى هذه الجريمة مما يعيب الحكم ويوجب نقضه وتصحيحه وفقاً للقانون .

وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بوصف أنه

١ - لم يقيم بالتأمين على عماله المبيتين بالمحضر لدى هيئة التأمينات الاجتماعية

٢ - لم يقدم الاستثمارات المبينة بالمحضر لهيئة التأمينات الاجتماعية . وطلبت

عقابه عملا بالمواد ٤ و ١٢٦ و ١٣٥ من القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ الخاص

بالتأمينات الاجتماعية - فقتضى الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم

المطعون فيه على المطعون ضده بغرامة مائة قرش عن كل تهمة عن كل عامل .

لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ١٢٦ من القانون ٦٣

لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية قد نصت على أنه "على كل صاحب

عمل أن يقدم للهيئة الكشف والبيانات والاختبارات والاستثمارات وأن يحتفظ

لديه بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون وذلك وفقا لشروط

والأوضاع والمواعيد التي يحددها قرار من وزير العمل بناء على اقتراح مجلس

الادارة" . وأوجبت المادة ١٣ من القانون المذكور على صاحب العمل تقديم

البيانات التي أشارت إليها إلى الهيئة العامة للتأمينات وذلك على الاستثمارات

التي تعدها الهيئة في المواعيد المبينة بالمادة . كما نصت المادة ١٣٤ من القانون

المشار إليه على أنه : "يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز ألف قرش

من يخالف أحكام المواد ١٣ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٦١ ، ٦٩ ، ٧٤ ، ١٠٤ ،

١٢٦" . لما كان ذلك ، وكان الشارع قد فرض عقوبة الغرامة بغير تعدد

في الحدود المبينة بالمادة ١٣٤ - على من يخالف أحكام المادتين ١٣ و ١٢٦ -

موضوع التهمة الثانية التي أسندت إلى المطعون ضده - وكان من المقرر

أن المحكمة لا تنقيد بمواد الاتهام التي تطلب النيابة العامة تطبيقها بل عليها تطبيق

نصوص القانون على الواقعة التي فصل فيها الحكم تطبيقا صحيحا لما كان ذلك ،

فإنه كان يتعين تطبيق المادة ١٣٤ سالفه البيان على التهمة الثانية والفضاء

بالغرامة دون تعددها بقدر عدد العمال . ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه

قضا جزئيا وتصحيحه بالنسبة إلى ما قضى به في التهمة الثانية والحكم بمقتضى

المواد ١٣ و ١٢٦ و ١٣٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وذلك بإلغاء ما قضى به

من تعدد الغرامة بقدر عدد العمال بالنسبة إلى التهمة المشار إليها .

## جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
 حسين السركي ، ومحمد صبرى ، وبطرس زقلول ، ونصر الدين مزام .

( ١٤٤ )

الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٣٦ القضائية

( ١ ، ب ) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" .

( ا ) جمع الحكم بين عدة متهمين في مقام التدليل على ثبوت التهمة لوحدة الواقعة المنسوبة إليهم . لا يؤثر في سلامته .

( ب ) للحكمة الأخذ بأقوال متهم على آخر متى اطمانت إليها . ولو لم يكن في الدعوى من دليل سواها .

١ - من المقرر أنه لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون في مقام التدليل على ثبوت التهمة قد جمع بين عدة متهمين لوحدة الواقعة المنسوبة إليهم .

٢ - من حق المحكمة أن تأخذ بأقوال متهم على آخر متى اطمانت إليها ولو لم يكن في الدعوى من دليل سواها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في خلال سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم بولاق محافظة القاهرة : المتهم الأول : سرق شهادات الميلاد والأخبار والأشياء الأخرى الميينة بالمحضر والمتعلقة بالحكومة حالة كونه حافظا لها . والمتهمين الأول والثاني . ( أولا ) سرقا البطاقات الشخصية الميينة بالمحضر والمملوكة للدولة حالة كونهما حافظين لها ( ثانيا ) اشتركا مع متهم آخر ( سبق الحكم عليه ) بالتحرير



والاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجرائم المنسوبة إليه بأن حرضاه واتفقا معه على ارتكاب تلك الجرائم وساعده في ارتكابها بأن قدما له البطاقات الشخصية وشهادات الميلاد والأخبار والأشياء الأخرى المسروقة تمت هذه الجرائم بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١/٤٠-٢-٣-٤ و١٥١ و٢/١٥٢ و٦/٢٠٦ و٢١١ و٢١٢ و١/٣٣٦ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٤ عملا بمواد الاتهام والمادتين ٣٠ و١/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالسجن مدة ثلاث سنوات . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

## المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنه لم يودع أسبابا ، ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلا .  
وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة سرقة البطاقات الشخصية المملوكة للدولة والاشتراك مع متهم آخر في الدعوى في جريمة تزوير أوراق رسمية ونصب قد شابه البطلان وقصور التسبيب والخطأ في تطبيق القانون كما انطوى على فساد في الاستدلال وخطأ في الإسناد وذلك بأنه لم يبين الجرائم التي اشترك الطاعن في ارتكابها ودانته عنها كما خلا من بيان الأفعال التي تكون الاشتراك في حق الطاعن ولم يعرض لمركزه في الدعوى استقلالا عن غيره من المتهمين . كما لم يبين ما ضبط لدى الطاعن وحده من أوراق ، ودانته بجريمة سرقة بطاقات شخصية مع أنه لم يضبط لديه شيء منها . هذا إلى أن النيابة العامة أسندت إلى الطاعن ورقة أوراق بوصفه حافظا لها وتسليمها إلى المتهم الأول في الدعوى إلا أن الحكم مع استبعاده حفظ الطاعن لهذه الأوراق مما كان لازمه نفي اشتراكه مع المتهم الأول فيما ارتكبه من جرائم فقد دان الطاعن على

هذا الأساس معولا في ذلك على ما ضبط لديه من أوراق في منزله مع أن بعض هذه الأوراق خاص ببيانات عن بطاقته الشخصية وبعضها خاص برخصة قيادة سيارة باسمه والباقي من الأوراق لا يدل على اشتراكه في الجرائم المستندة إلى المتهم الأول . وقد اتخذ الحكم من أقوال هذا المتهم دليلا على الطاعن مع أنها لم تعزز بأدلة أخرى وقد جرحها الطاعن بأن عمله بمصلحة الأحوال المدنية يجعله على اتصال بمن يترددون عليها — ومنهم المتهم المشار إليه — ومن الجائز أنه قصد الإيقاع به ومع ذلك لم يعرض الحكم لهذا الدفاع الذي استقل به الطاعن . وأخيرا فقد نسب الحكم إلى المتهم الأول أنه أرشد عن منزل الطاعن واتخذ من ذلك دليلا على إدانته مع أن الأوراق قد خلت مما أسنده الحكم إليه مما يعينه ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مردودة إلى أصلها في الأوراق استمدها من أقوال النقيب جميل مصطفى عزيز والمقدم حسن عادل أحمد وبدير عبد الحافظ محمد وحسن محمود سامي مديرا لأقسام الهندسية بمصلحة سك النقود ومن اعتراف المتهم الأول محمد حمدان أحمد في تحقيقات النيابة وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها الحكم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون في مقام التذليل على ثبوت التهمة قد جمع بين عدة متهمين لوحدة الواقعة المنسوبة إليهم . ومن حق المحكمة أن تأخذ بأقوال متهم على آخر متى اطمأنت إليها ولولم يكن في الدعوى من دليل سواها . وإذا ما كان مفاد ما اطمأن إليه الحكم من أقوال المتهم الأول لإثبات الإتهام على الطاعن هو الرد الضمني على دفاعه من أن المتهم الأول ربما قصد الإيقاع به ، فإن ما يثيره الطاعن من نفي في هذا الخصوص لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها

تحقيقا للطعن أن النقيب جميل مصطفى عزيز قور في محضر تحقيق النيابة أن المتهم الأول محمد حمدان أحمد وصف له محل إقامة الطاعن في مقابر الخليفة . ولما كان الحكم قد نقل عن أقوال ذلك الشاهد أن المتهم الأول أرشده إلى منزل الطاعن ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من مخالفة الثابت في الأوراق يكون قد ورد على غير محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

---



## جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / مادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين السركي ، ومحمد مبري ، وبطرس زقلول ، ونصر الدين عزام .

( ١٤٥ )

### الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٦ القضائية

(١) حكم . "تسييه . تسييب معيب" . نقض . " حالات الطعن  
بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون " . مستشار الإحالة .

ليس للقاضي الجوء في تقدير من المتهم إلى أهل الخبرة أو ما يراه بنفسه إلا إذا كانت  
سنة غير محققة بأوراق رسمية .

(ب) اختصاص . "تتازع الاختصاص . التنازع السلي" . "طلب تعيين  
الجهة المختصة" . مستشار الإحالة . محكمة الأحداث .

قرار مستشار الإحالة — خطأ — إحالة المتهم إلى محكمة الأحداث رغم ثبوت أن سنة  
وقت الحادث كانت تزيد على خمس عشرة سنة . قرار في ظاهره غير مه للخصومة ، إلا أنه  
سيقابل حتماً بحكم من محكمة الأحداث بعدم اختصاصها . وبحسب اعتبار الطعن المقدم  
من النية العامة طلباً بتعيين الجهة المختصة وقبول هذا الطلب على أساس وقوع تنازع  
سلي بين مستشار الإحالة وبين محكمة الأحداث وتعيين محكمة الجنايات المختصة  
للفصل في الدعوى .

١ — الأصل أن القاضي لا يلجأ في تقدير من المتهم إلى أهل الخبرة أو ما يراه  
بنفسه إلا إذا كانت من المتهم غير محققة بأوراق رسمية ، ومن ثم فإن قرار مستشار  
الإحالة حين استند في تقدير من المطعون ضده إلى تقرير مفتش الصحة على الرغم  
من ثبوت هذه السن من واقع دفتر المواليد — وهو ورقة رسمية — كانت مطروحة  
بالدعوى ودون أن يعرض لها جاء به من بيان ويحسمه ، يكون قد أخطأ  
في الاستدلال وفي تطبيق القانون .

٢ — قرار مستشار الإحالة — خطأ — إحالة المطعون ضده إلى محكمة الأحداث وإن يكن في ظاهره قرارا غير منه للتصومة ، إلا أنه سيقابل حتماً بحكم من محكمة الأحداث بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لما ثبت من أن سن المتهم وقت ارتكاب الحادث كانت تزيد على خمس عشرة سنة، ومن ثم فقد وجب — حرصاً على العدالة أن يتعطل سيرها — اعتبار الطعن المقدم من النيابة العامة طلباً بتعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى وقبول هذا الطلب على أساس وقوع النزاع السلي بين مستشار الإحالة — بجهة تحقيق — وبين محكمة الأحداث — بجهة قضاء — وتعيين محكمة الجنايات المختصة للفصل في الدعوى .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٥ من أغسطس سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز ديروط محافظة أسيوط : ( أولاً ) تسبب خطأ في إصابة شقيقه عماد أحمد عمر بإهماله وعدم احترازه بأن عبث بسلاح ناري معمر دون حيلة فانطلق منه مقذوف أصاب المجنى عليه وأحدث إصابته الموصوفة بالتقرير الطبي . و ( ثانياً ) أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً ذا ماسورة مصقولة من الداخل "بندقية خرطوش" . و ( ثالثاً ) أحرز ذخائر "طلقة" مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصاً له في حيازة السلاح أو إحرازه . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ٦ و ١/٢٦ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرافق . وبتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٦٥ أمر مستشار الإحالة بإحالة المتهم إلى محكمة أحداث ديروط لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين في أمر الإحالة . وذلك عملاً بالمادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية . فطعن الطاعنة ( النيابة العامة ) في هذا الأمر بتاريخ ... الخ .

## المحكمة

من حيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة هو أن القرار الصادر من مستشار الاحالة بإحالة المطعون ضده إلى محكمة الأحداث استنادا إلى تقرير مفتش الصحة بتقدير سنه بأقل من خمس عشرة سنة وقت ارتكاب الحادث على خلاف ما ثبت من الأوراق من أن سنه تزيد على ذلك ، قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النيابة العامة طلبت إلى مستشار الاحالة إحالة المطعون ضده إلى محكمة الجنايات لارتكابه جرائم القتل الخطأ وإحراز السلاح والذخيرة بغير ترخيص الميينة بتقرير الاتهام ، فأمر مستشار الاحالة بإحالة إلى محكمة الأحداث مستندا في ذلك إلى ما تضمنه تقرير مفتش الصحة من أن المطعون ضده لم يكن عند ارتكاب الحادث قد بلغ الخامسة عشرة سنة من عمره . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن وكيل النيابة المحقق أطلع على دفتر مواليد ناحية العوامر وتبين له أن "عمراً أحمد عمر قناوى" — المطعون ضده — مولود بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٤٧ ، ومن ثم يكون سنه عند ارتكاب الحادث الذي وقع في ٥ أغسطس سنة ١٩٦٤ قد تجاوز خمس عشرة سنة . ولما كان الأصل أن القاضى لا يلجأ في تقدير سن المتهم إلى أهل الخبرة أو ما يراه بنفسه إلا إذا كانت سن المتهم غير محققة بأوراق رسمية ، فإن قرار مستشار الاحالة حين استند في تقدير سن المطعون ضده إلى تقرير مفتش الصحة على الرغم من ثبوت هذه السن من واقع دفتر المواليد — وهو ورقة رسمية — كانت مطروحة بالدعوى ودون أن يعرض لما جاء به من بيان ويحسمه يكون قد أخطأ في الاستدلال وفي تطبيق القانون . لما كان ما تقدم ، وكان قرار مستشار الاحالة — خطأ — إحالة المطعون ضده إلى محكمة الأحداث وإن يكن في ظاهره قرارا غير منه للخصومة ، إلا أنه سيقابل حتماً بحكم من محكمة الأحداث



بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لما ثبت من أن سن المتهم وقت ارتكاب الحادث كانت تزيد على خمس عشرة سنة ، ومن ثم فقد وجب — حرصا على العدالة أن يتعطل سيرها — اعتبار الطعن المقدم من النيابة العامة طلبا بتعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى وقبول هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السلبي بين مستشار الاحالة ( بجهة تحقيق ) وبين محكمة الأحداث ( بجهة قضاء ) وتعيين محكمة جنائيات أسيوط للفصل في الدعوى .

---

## جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/ توفيق أحمد الحشن نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين :  
مختار مصطفى رضوان ، وعمود عزيز الدين سالم ، وحسين ساح ، ومجد أبو الفضل حفي .

(١٤٦)

### الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٣٦ القضائية

حكم . "تسبيبه . تسبیب معيب" .

متى يكون الحكم مشوباً بالغموض والابهام؟ إذا جاءت أسبابه مجملة أو غامضة فيما أثبتته أو نفتته من وقائع ، سواء كانت متعلقة ببيان أركان الجريمة أو ظروفها أو كانت بصدد الرد على أوجه الدفاع الهامة أو الدفوع الجوهرية ، أو كانت متصلة بعناصر الإدانة على وجه العموم ، أو كانت أسبابه يشوبها الاضطراب الذي ينبىء عن اختلال فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة .

يكون الحكم مشوباً بالغموض والابهام متى جاءت أسبابه مجملة أو غامضة فيما أثبتته أو نفتته من وقائع ، سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة أو ظروفها أو كانت بصدد الرد على أوجه الدفاع الهامة أو الدفوع الجوهرية أو كانت متصلة بعناصر الإدانة على وجه العموم ، أو كانت أسبابه يشوبها الاضطراب الذي ينبىء عن اختلال فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة — مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني ويعجز بالتالى محكمة النقض عن إعمال رقابتها على الوجه الصحيح . فإذا كان الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وتدليله عليها لم يبين أى التهم الأربع المسندة إلى الطاعن هي التي ثبتت عليه وأوقع عليه عقوبتها ، واقتصر في قضائه على الإشارة بعبارة مبهمـة إلى أن "التهمة" المسندة إلى كل من المتهمين ثابتة قبله ، دون أن يعرض لدفاع الطاعن وموقفه من الاتهام الذي

وجه إليه فيما كان مطروحا على المحكمة من تهم أقيمت عنها الدعوى الجنائية ،  
مما لا يبين منه أن المحكمة قد فهمت واقعة الدعوى على الوجه الصحيح ولا يتحقق  
معه الغرض الذي قصده الشارع من تسييب الأحكام — فإنه يكون مشوبا  
بالغموض والابهام والقصور الذي يعيبه بما يستوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وأخرى بأنهما في يوم ٩ أبريل سنة ١٩٦٢  
بدائرة قسم اللبان : المتهم الأول ( الطاعن ) حرض على ارتكاب الفجور  
والدعارة وسهل للمتهم الثانية ارتكاب الفجور والدعارة على النحو المبين  
بالمحضر . ( ٢ ) عاون المتهم الثانية على ارتكاب الفجور والدعارة على النحو  
المبين بالمحضر . ( ٣ ) أدار محلا للفجور والدعارة مينا بالمحضر . ( ٤ ) عد متشردا  
بأن اتخذ لنفسه وسيلة غير مشروعة للتعيش . المتهم الثانية : ( ١ ) اعتادت  
ممارسة الفجور والدعارة على النحو المبين بالمحضر ( ٢ ) اتخذت لنفسها وسيلة  
غير مشروعة للتعيش بأن اتخذت من ممارسة الفجور والدعارة وسيلة للتعيش .  
وطلبت عقابهما بالمواد ١ / ١ و ١ / ٦ و ١ / ٨ و ٩ / ح و ١٠ و ١٢ و ١٥ من القانون  
رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . والمواد ١ / ٢ و ١ / ٤ و ٨ و ٩ من المرسوم بقانون ٩٨  
لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة جناح اللبان الجزئية قضت بحضورها بتاريخ ٢٨ فبراير  
سنة ١٩٦٥ — عملا بـ مواد الاتهام ( أولا ) حبس الطاعن ثلاث سنوات  
مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ وتغريمه مائة جنيه ووضع تحت  
مراقبة الشرطة لمدة ثلاث سنوات عند إمكان التنفيذ عليه في المكان الذي يحدده  
وزير الداخلية أو من ينوبه في ذلك مع النفاذ وخلق المحل ومصادرة المضبوطات  
عن جميع التهم المنسوبة إليه . ( ثانيا ) حبس المتهم الثانية ستة شهور مع الشغل  
وكفالة عشرين جنيا لوقف التنفيذ وتغريمها عشرين جنيا ووضعها لمدة  
ستة شهور تحت مراقبة الشرطة عند إمكان التنفيذ عليها في المكان الذي يحدده  
وزير الداخلية أو من ينوبه في ذلك مع النفاذ عن التهمتين . فاستأنف المحكوم



عليهما هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا في ٩ يونيو سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن هذا في الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ أيد الحكم الابتدائي لذي قضى بإدانته بجرائم التحريض على ارتكاب الفجور وتسهيل الدعارة ومعاونة أنثى على ممارسة الدعارة وإدارة محل للفجور والدعارة كإدانته بجريمة التشرذم — قد شابه القصور والغموض، ذلك بأنه لم يبين أى التهم الأربع المستندة إلى الطاعن هي التي ثبتت في حقه وقضى بمعاقبته عنها .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن التحريات التي تضمنها المحضر المؤرخ ١٩٦٢/٤/٦ دلت على أن المتهم الأول ( الطاعن ) يستأجر ثلاثة محال يديرها للدعارة نظير أجر يتقاضاه وتساعد في ذلك المتهم الثانية وآخرتين فأذنت النيابة بتاريخ ١٩٦٢/٤/٨ بتفتيش هذه المحال ، وتنفيذا لهذا الإذن أثبت النقيب عبد القادر عبد الحميد فراج معاون مكتب الآداب في محضر الضبط المؤرخ ١٩٦٢/٤/٩ الساعة ٢ صباحا أنه توجه إلى مكان الضبط وبصحبته قوة من شرطة المكتب فشاهد المتهم الأول يتقابل مع السيد زكى محمود وبعد حديث بينهما خرجت المتهم الثانية من محل المتهم الأول وصاحبت السيد زكى محمود إلى محله الثانى بشارع قاصد كريم حوالى الساعة ١ صباحا وبعد دخولها المحل بنحو خمس دقائق تقدم محرر محضر الضبط نحو المحل الأخير وبدخوله إليه وجد السيد زكى محمود بحالة اختلاط جنسى مع المتهم الثانية وأجرى ضبط قطعة القماش التي وجدت مفروشة على الأرض والتي تبين من التقرير الطبي الشرعى أنها تحوى مواد منوية . وقد شهد السيد زكى محمود بمحضر الشرطة وبالتحقيقات وبجلسة ١٠ مارس سنة ١٩٦٣ بأن المتهم الأول عرض عليه ارتكاب الفحشاء مقابل ريال دفعه إليه فصاحبته المتهم الثانية إلى محل آخر واختلط معها جنسيا كما اعترفت المتهم الثانية بمحضر الشرطة بالوقائع سالفة الذكر وبأنها تتعيش

من الدعارة . وقد أورى الدوسيه الخاص بها بمكتب الآداب أنه سبق ضبطها في أحوال مماثلة آخرها في القضية رقم ٨٢٨ سنة ١٩٥٩ اللبان ، كما اعترف المتهم الأول بذات المحضر بأنه قضى عليه في حالة مماثلة بالحبس والمراقبة وأورى الدوسيه الخاص به بمكتب الآداب أنه يقتاد الرجال والنسوة لإرتكاب الفحشاء وتم ضبطه في حالات مماثلة آخرها القضية رقم ٣٩٩٠ سنة ١٩٦٠ اللبان وانتهى الحكم إلى إدانة المتهمين وذلك بقوله : ” ومن ثم تكون التهمة المستندة لكل من المتهمين ثابتة قبله وتقضى المحكمة بمعاقبتهما بالمواد ١/١ و ٨/٦ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٢ و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ والمواد ١ و ١/٢ و ٤ و ٨ و ٩ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ على الوجه المبين بالمنطوق “ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ينبغي ألا يكون الحكم مشوبا بإجمال أو إبهام مما يتعذر معه تبين مدى صحة الحكم من فساد في التطبيق القانوني وعلى واقعة الدعوى ، وهو يكون كذلك كلما جاءت أسبابه بمحالة أو غامضة فيما أثبتته ، أو تفتت من وقائع سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة أو ظروفها أو كانت بصدد الرد على أوجه الدفاع الهامة أو الدفع الجوهري أو كانت متصلة بعناصر الإدانة على وجه العموم أو كانت أسبابه يشوبها الاضطراب الذي ينبىء عن اختلال فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني ويعجز بالتالي محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح . ولما كان الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وتدليله عليها لم يبين أى التهم الأربع المستندة إلى الطاعن هي التي ثبتت عليه وأوقع عليه عقوبتها ، واقتصر في قضائه على الإشارة بعبارة مبهمه إلى أن ” التهمة “ المستندة إلى كل من المتهمين ثابتة قبله ، دون أن يعرض لدفاع الطاعن وموقفه من الاتهام الذى وجه إليه فيما كان مطروحا على المحكمة من تهم أقيمت عنها الدعوى الجنائية ، مما لا يبين منه أن المحكمة قد فهمت واقعة الدعوى على الوجه الصحيح ولا يتحقق معه الغرض الذى قصده الشارع من تسييب الأحكام . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالغموض والابهام والقصور مما يعيبه بما يستوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن . ولما كان القصور الذى شاب الحكم يتناول مركز المحكوم عليها الثانية فإنه يتعين لحسن سير العدالة نقض الحكم بالنسبة إليها أيضا .

## جلسة ١٣ من يونيه سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عباس العراري ، ومحمد أبو الفضل حفي .

( ١٤٧ )

### الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٣٦ القضائية

حكم . "بياناته" . "بيانات الديباجة" . "تاريخ إصداره" .

خلو الحكم من تاريخ إصداره . أثره : بطلانه بكامل أجزائه بما في ذلك المنطوق .

إحالة الحكم المطعون فيه في منطوقه إلى منطوق الحكم المستأنف الباطل لخلوه من تاريخ إصداره .  
بطلانه هو الآخر ، ولو كان مستوفيا لشروط صحته ومستكملا ما فات الحكم المستأنف من نقص  
في بياناته ومنشأ لنضائه أسبابا خاصة به .

جرى قضاء محكمة النقض على أن ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب  
أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .  
وإذ كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه  
الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان  
الحكم ذاته لا استحالة إسناده إلى أهل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه بما  
في ذلك المنطوق الذي هو في واقع الحال الغاية من الحكم والنتيجة التي تستخلص  
منه وبدونه لا يقوم للحكم قائمة ، وذلك لما هو مقرر من أن الحكم يكون مجوعا  
واحدا يكمل بعضه بعضا . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ حال منطوقه إلى  
منطوق الحكم المستأنف على الرغم من بطلانه لخلوه من تاريخ إصداره قد انصرف  
أثره إلى باطل ، وما بني على باطل فهو باطل ، وكان لا يعصم الحكم المطعون  
فيه استيفاءه لشروط صحته واستكمال ما فات الحكم المستأنف من نقص في بياناته



الجمهوريّة وإنشاءه لقضائه أسبابا خاصة به ما دام أنه أحال إلى منطوق الحكم المستأنف الباطل مما يؤدي إلى استقالة البطلان إلى الحكم المطعون فيه ذاته بما يعيبه ويوجب نقضه .

## الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ بدائرة قسم شبرا محافظة القاهرة: - تسببا بغير قصد ولا تعمد في قتل أحمد حسن أبوزيد وآخرين وإصابة صادق أمين حسين وآخرين وكان ذلك ناشئا عن إهمالهما وعدم احتياطهما أو مراعاتهما اللائح بأن أوقف المتهم الأول القطار رقم ٢٠٩ من المرور من البلوك المعين عليه رغم خلو الطريق وسمح في نفس الوقت لقطار رقم ١٧ بالمرور من بلوك ٣ رغم عدم خلو الطريق بأن عبر المتهم الثاني ( الطاعن ) بالقطار رقم ١٧ قيادته بلوك ٣ ولم ينتفت إلى الضوء الأوتوماتيكي للسيمافور ٣ الذي يمنع عنه المرور أوتوماتيكيا فاصطدم القطار ١٧ بالقطار ٢٠٩ ووقع الحادث على النحو المبين بالتحقيقات وحدثت بالمجنى عليهم الإصابات الميمنة بالتقارير الطبية والتي أودت بحياة الأولين . وطلبت عقابهما بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات . وقد ادعى بحق مدني : رسمية أحمد الطونجي من نفسها وبصفقتها وصية على القاصرين عبد الوهاب وعبد العزيز ولدى المرحوم أحمد حسن أبوزيد وبدرية محمد الوصيفي ( والدته ) وطلبوا القضاء لهم قبل المتهمين والهيئة العامة لشئون السكك الحديدية بصفقتها مسئولة عن الحقوق المدنية متضامين بمبلغ ستة آلاف جنيه على سبيل التعويض - كما ادعى حسن حسن الكمار بصفته وصيا على محمد ومحمود وثناء أولاد المرحوم محمد حسن الكمار ونفيسة حسن الدسوقي ( والدته ) وهانم على دبور ( أرملته ) وطلبوا القضاء لهم قبل المتهمين والهيئة العامة لشئون السكك الحديدية بصفقتها مسئولة عن الحقوق المدنية متضامين بمبلغ ألفين من الجنيهات وذلك على سبيل التعويض . ومحكمة جناح شبرا الجزئية قضت عملا بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات حضوريا للمتهم الأول وحضوريا اعتباريا للثاني ( أولا ) بحبس المتهم الأول ستة شهور مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ ( ثانيا ) بحبس المتهم الثاني ثلاثة شهور مع الشغل

وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ ( ثالثا ) إلزام المتهمين متضامنين مع الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية أن يدفعوا إلى رسمية أحمد الطونجي عن نفسها وبصفقتها وصية على ولديها القاصرين عبد الوهاب وعبد العزيز ولدى المرحوم أحمد حسن أبو زيد وبدرية محمد الوصيفي والدته مبلغ ٥٠٠ ج خمسمائة جنيه ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة على أن تقسم بينهم على حسب الفريضة الشرعية . ( رابعا ) إلزام المتهمين متضامنين مع الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية بأن يدفعوا إلى حسن حسن الكمار بصفته وصيا على محمد ومحمود وثناء أولاد المرحوم محمد حسن الكمار ونفيسه حسن الدسوقي بصفقتها والدته وهانم على دبور أرملته مبلغ خمسمائة جنيه ومصاريف الدعوى المدنية ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة يقسم بينهم على حسب الفريضة الشرعية . فاستأنف هذا الحكم كل من المتهمين والمدعين بالحقوق المدنية والمستول عنها . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٦٥ بقبول الاستئنافات شكلا وفي الموضوع بالنسبة للدعوى الجنائية بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة وأمرت بوقف تنفيذها مدة ثلاث سنوات تبدأ من صدور الحكم وبالنسبة إلى الدعوى المدنية وبإجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المتهمين متضامنين مع الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية بأن يدفعوا للدعين بالحق المدني المستأنفين ألفي جنيه والمصاريف المناسبة عن الدرجتين ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد منطوق حكم محكمة أول درجة فيما انتهى إليه من إدانته قد شابه البطلان لخلو هذا الحكم الأخير من تاريخ صدوره مما يعيبه بما يبطله . ومن ثم يكون استناد الحكم المطعون فيه إلى ذلك المنطوق قد وقع باطلا .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه يحمل تاريخ إصداره وقد أنشأ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها وانتهى في منطوقه إلى تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة . ويبين من الحكم الابتدائي أنه خلا من تاريخ صدوره .

لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا — وإذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة إسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه . وكان بطلان الحكم نخلوه من تاريخ إصداره إنما ينبسط أثره حتما إلى كافة أجزائه بما في ذلك المنطوق الذي هو في واقع الحال الغاية من الحكم والنتيجة التي تستخلص منه وبدونه لا يقوم للحكم قائمة ، وذلك لما هو مقرر من أن الحكم يكون مجموما واحدا يكمل بعضه بعضا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ أحال منطوقه إلى منطوق الحكم المستأنف على الرغم من بطلانه نخلوه من تاريخ إصداره قد انصرف أثره إلى باطل ، وما بني على باطل فهو باطل — وكان لا يعصم الحكم المطعون فيه استيفاءه لشرائط صحته واستكمال ما فات الحكم المستأنف من نقص في بياناته الجوهرية وإنشاءه لقضائه أسبابا خاصة به ما دام أنه أحال إلى منطوق الحكم المستأنف الباطل مما يؤدي إلى استطالة البطلان إلى الحكم المطعون فيه ذاته بما يعيبه ويوجب نقضه . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الطاعن وإلى المحكوم عليه الآخر على السيد يحيى والمسئولة عن الحقوق المدنية لا اتصال هذا النعي بهما والإحالة مع إلزام المطعون ضدهم المصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .



## جلسة ١٣ من يونيه سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة : وبحضور السادة المستشارين :  
حسين المرعي ، ومحمد عبد المنعم حمزاري ، وبطرس زغلول ، ونصر الدين عزام ،

( ١٤٨ )

الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٣٦ القضائية :

محكمة الجنايات . ” الإجراءات أمامها “ . إجراءات المحاكمة . حكم .  
” تسببه . تسبب معيب “ . دفاع . ” الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ .

المحاكمات الجنائية تقوم أساساً على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة في مواجهة  
المتهم وتسمع فيها الشهود إثباتاً ونفيًا ، اذ دام سماعهم ممكناً . القانون — حين رسم الطريق الذي  
يتبعه المتهم في اعلان الشهود الذين يرى مصلحة في سماعهم أمام محكمة الجنايات — لم يتجه إلى  
الاخلال بتلك الأسس الجوهرية .

طلب المدافع من الطاعن استدعاء باقي شهود الواقعة — الذين أشار إليهم شاهد الاثبات  
لأول مرة في شهادته بجلسة المحاكمة — لسماع أقوالهم . عدم اجابة هذا الطلب واغفال الحكم  
الرد عليه . عيب .

لم يتجه القانون — حين رسم الطريق الذي يتبعه المتهم في اعلان الشهود الذين  
يرى مصلحة في سماعهم أمام محكمة الجنايات — إلى الاخلال بالأسس الجوهرية  
للمحاكمات الجنائية التي تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة  
في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود إثباتاً ونفيًا مادام سماعهم ممكناً ثم تجمع بين  
ما استخلصه من شهاداتهم وبين عناصر الاستدلال الأخرى في الدعوى والمطروحة  
على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها في الدعوى . ولما كان من  
شهود الواقعة من لم يستبن أمره إلا بجلسة المحاكمة لأول مرة ، فلم يستطع المتهم  
معرفة من قبل حتى يطلب إلى مستشار الإحالة إعلانه أو يقوم هو بهذا الإجراء

إذا لم يدرج اسمه بقائمة الشهود ، فإن ذلك يبيح له أن يطلب إلى المحكمة سماعه أو في القليل التصريح له بإعلانه . فإذا كان المدافع عن الطاعن قد طلب أصليا البراءة واحتياطيا استدعاء باقي شهود الواقعة الذين أشار إليهم الضابط في شهادته بجلدة المحاكمة ، فإن الحكم إذ أغفل هذا الطلب فلم يجبه أو يرد عليه — يكون معيبا مستوجبا نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٤/٢/١٩٦٥ بدائرة مركز بسبون محافظة الغربية : حاز جواهر مخدرة " حشيشا وأفيونا " وكان ذلك بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الاحالة احواله على محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/١ و ٢ و ٣٤/١ — أو ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق ، فصدر قراره بذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا في ١٣ يناير سنة ١٩٦٦ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون السالف الذكر والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبتغريمه خمسمائة جنيه وبمصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احرار جواهر مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانونا قد أخل بحقه في الدفاع وشابه القصور ، ذلك بأن المدافع عنه طلب سماع باقي شهود الواقعة الذين أشار إليهم الضابط في شهادته بجلدة المحاكمة غير أن الحكم أغفل هذا الطلب ولم يعرض له بالرد .

وحيث إنه يبين من مطالعة محضر جلدة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طلب أصليا البراءة واحتياطيا استدعاء باقي شهود الواقعة لسماع أقوالهم بعد تحليفهم

اليمن وهؤلاء الشهود شقين الشق الأول باقى أفراد القوة وقد قرر الضابط اليوم أنهم ثلاثة أشخاص . . . . .” كما يبين أيضا أن الضابط قرر أن رجال القوة التى كانت تراقبه وقت الضبط كانوا ثلاثة أو أربعة خلاف الشرطى السرى الذى تضمنته قائمة الشهود . لما كان ذلك ، وكان القانون حين رسم الطريق الذى يتبعه المتهم فى اعلان الشهود الذين يرى مصاحته فى سماعهم أمام محكمة الجنايات لم يقصد ذلك إلى الإخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية والتى تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود سواء لاثبات التهمة أو لنفيها ، مادام سماعهم ممكنا ، ثم تجمع بين ماتستخلصه من شهاداتهم وبين عناصر الاستدلال الأخرى فى الدعوى والمطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها فى الدعوى . لما كان ذلك ، وكان شهود الواقعة من الشرطة السريين المرافقين للضابط لم يستينوا إلا فى قوله ، لأول مرة ، بجلسة المحاكمة ، وهو ما لم يكن يستطيع المتهم معه معرفته من قبل حتى يطلب إلى مستشار الإحالة اعلانهم أو يقوم هو بهذا الإجراء إذا لم تدرج أسمائهم بقائمة الشهود . ويصح له بالتالى أن يطلب إلى المحكمة سماعهم ، أو فى القليل التصريح له باعلانهم ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل هذا الطلب فلم يجبه أو يرد عليه ، فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر للطعن .



## جلسة ١٣ من يونيه سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق الحشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين السركى ، محمد عبد المنعم حمزاوى ، وطرس زقلول ، ونصر الدين عزام .

( ١٤٩ )

### الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٣٦ القضائية

صيادلة . نقض . " حالات الطعن بالنقض . الخطأ فى تطبيق القانون " .

مهنة الصيدلة — كما عرفها القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ — قاصرة على أعمال تجهيز الدواء  
أو تركيبه أو تجزئته . عدم شمولها أفعال حفظ الأدوية أو بيعها أو عرضها للبيع .

الواضح من تعريف القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ لمزاولة مهنة الصيدلة أنه  
قصرها على أفعال تجهيز الدواء أو تركيبه أو تجزئته دون ما عداها من أفعال لحفظ  
الأدوية أو بيعها أو عرضها للبيع فقد عاجل أمرها بنصوص أخرى . ومن ثم فإن  
الحكم المطعون فيه إذ اعتبر حيازة الأدوية بقصد البيع وبيعها — مزاولة لمهنة  
الصيدلة وعاقب الطاعنين تبعاً لذلك بعقوبة الحبس المقررة فى المادة ٧٨ من القانون  
المذكور لمزاولة مهنة تلك المهنة دون أن تكون أسمائهم مقيمة بسجل الصيادلة  
بوزارة الصحة العمومية وفى جدول نقابة الصيادلة ، يكون قد أخطأ صحيح القانون  
مما يستوجب نقضه .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم فى شهر فبراير سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم  
بولاى محافظة القاهرة : (الأول) : حاز بقصد الاتجار جواهر مخدرة (حقن مندرين)  
فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً (والثانى) أولاً : ارتكب تزويراً فى أوراق أميرية

هي بطاقات الأدوية المبينة بالمحضر والخاصة بالمؤسسة العامة للأدوية وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن محام تلك البطاقات البيانات الموضحة لتاريخ انتهاء صلاحية بعض الأدوية للاستعمال وأثبت بدلا منها بيانات مزورة تفيد امتداد ذلك الأصل إلى تاريخ لاحق للتاريخ الحقيقي مع علمه بتزويرها (ثانيا) غش عقارا طبيا (سلفاديازين) بأن أنتجه من مادة الاسبيرين وأعدده للبيع مع علمه بغشه. والمتهمين جميعا: (أولا) زاولوا مهنة الصيدلة دون أن تكون أسمائهم مقيمة بسجل الصيدلة بوزارة الصحة العمومية أو بمجدول نقابة الصيدلة. (وثانيا) غشوا العقاقير الطبية المبينة بالمحضر "حقن البنسلين ومشتقاته" بأن استحصلوا على زجاجات فارغة لهذه العقاقير وعباؤها بمادة الشا والبنسلين بقدر غير مطابق لمواصفات التعبئة ولصقوا عليها بطاقات العلامات التجارية الخاصة بالمصانع المنتجة وأعدوها للبيع مع علمهم بغشها وفسادها. (وثالثا) استحصلوا على زجاجات البنسلين الفارغة ومشتقاته والملوكة للمؤسسة العامة للأدوية وعباؤها بمواد ضارة بالإنسان "نشا وبنسلين" ولصقوا عليها البطاقات الخاصة ببيانات التعبئة الصحيحة مع علمهم بخالفة التعبئة لتلك البيانات. (ورابعا) باعوا وعرضوا للبيع البنسلين المغشوش والعقاقير الطبية الفاسدة الأخرى المبينة بالمحضر والضارة بصحة الإنسان مع علمهم بفسادها وغشها. (وخامسا) توصلوا بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على تقود جمهور المرضى وذويهم وكان ذلك بطريق الاحتيال لسلب بعض ثروة الغير باستعمال طرق احتيالية بأن عرضوا عليهم العقاقير الفاسدة سالفة الذكر على أنها أدوية صحيحة للاستعمال وسلبوا بذلك تقودهم. وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم على محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٣٣٦ من قانون العقوبات و ١ و ٢ و ١٧ و ١/٣٤ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والجدول الأول المرافق بند ٥٢ والقرار الوزاري رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٦١ وجنحة بالمواد ١ و ٢ و ١/٣ - ٢ و ٥ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ و ١ و ٧٨ و ٨١ و ٨٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ والجدول المرافقة. فقرر بذلك. ومحكمة جنابات القاهرة قضت في ١٩٦٥/١٢/٦ غيابيا بالنسبة إلى المتهمين الخامس والسابع وحضوريا بالنسبة إلى الباقيين عملا بالمواد ١ و ٧٨ و ٨٤ من القانون رقم ٧٢٧ لسنة ١٩٥٥ بالنسبة إلى المتهمين جميعا عدا السادس و ١ و ٢٧ و ٢٨

و ٣٣ و ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ و ٢١ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٤١ و ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الخامس والسابع مع تطبيق المادة ٣٠ منه لمصادرة المضبوطات (أولا) معاقبة المتهمين الأربعة الأول بالحبس مع الشغل مدة ستة شهور عن التهمة الثانية المسندة إليهم "مزاولة مهنة الصيدلة بدون ترخيص" (وثانيا) معاقبة المتهمين الخامس والسابع بالحبس مع الشغل لمدة سنة عن التهم الأولى والثانية والثالثة المسندة إليهم (وثالثا) براءة المتهم السادس من جميع التهم المسندة إليه وبراءة باقي المتهمين من باقي التهم المسندة إليهم (ورابعا) مصادرة جميع المضبوطات . وذلك على اعتبار أن المتهمين جميعا في شهر فبراير سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم بولاق وشبرا والساحل ومصر الجديدة زاولوا مهنة الصيدلة دون أن تكون أسماؤهم مقيمة بسجل الصيدلة أو بمجدول نقابتها وأن المتهمين الخامس والسابع في شهر فبراير سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم بولاق غشا البنسايين ومشتقاته واستحصلا على زجاجاته الفارغة على الوجه السالف الذكر . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجريمة مزاولة مهنة الصيدلة دون أن تكون أسماؤهم مقيمة بسجل الصيدلة و بمجدول نقابة الصيدلة قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه اعتبر ما أسند إليهم من حيازة الأدوية أو عرضها للبيع أو بيعها مزاولة لمهنة الصيدلة في حين أن القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ الذي يحكم الواقعة قد عرف مهنة الصيدلة في مادته الأولى بأنها تجهيز أو تركيب أو تجزئة أي دواء أو عقار أو نبات طبي أو مادة صيدلية وهو ما لم يتوافر في الدعوى المطروحة مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة أنه عرف ما يعتبر مزاولة لتلك المهنة في الفترة الثانية من مادته الأولى بأنها تجهيز أو تركيب أو تجزئة أي دواء أو عقار أو نبات طبي أو مادة صيدلية تستعمل من الباطن أو الظاهر أو بطريق الحقن لوقاية الإنسان أو الحيوان من الأمراض أو علاجه منها أو توصف بأن لها هذه المزايا . وعالج القانون



في المادة ٧١ منه أمر حفظ المواد الدوائية والمتحصلات الأقربازينية والمستحضرات الصيدلانية وبيعها وطرحها وعرضها للبيع والاتجار فيها وأفرد عقوبة لمزاولة مهنة الصيدلة وعقوبات أخرى لما يرتكب من مخالفات أخرى للقانون . وواضح من تعريف القانون لمزاولة مهنة الصيدلة أنه قصرها على أفعال تجهيز الدواء أو تركيبه أو تجزئته دون ما عداها من أفعال لحفظ الأدوية أو بيعها أو عرضها للبيع فقد عاجل أمرها بنصوص أخرى . لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر حيازة الأدوية بقصد البيع وبيعها مزاولة لمهنة الصيدلة وعاقب الطاعنين تبعاً لذلك بعقوبة الحبس المقررة في المادة ٧٨ من القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٥٥ لمزاولتهم لتلك المهنة دون أن تكون أسمائهم مقيمة بسجل الصيدلة بوزارة الصحة العمومية وفي جدول نقابة الصيدلة ، يكون قد أخطأ صحيح القانون مما يستوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعنون . ولما كانت المحكمة بقضائها هذا قد قعدت عن بحث ما عساه تكونه الأفعال المسندة إلى الطاعنين من جرائم أخرى غير التي دانتهم بها خطأ . وكانت محكمة الموضوع غير مقيمة بالوصف الذي تعطيه النيابة للواقعة — وهو الذي دين به الطاعنون — ولها بل من واجبها أن تصف الواقعة المطروحة أمامها وصفها الصحيح في القانون . لما كان ذلك، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

## جلسة ١٣ من يونيه سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، ومحضر السادة المستشارين : مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، ومحمود عباس المراوى .

(١٥٠)

الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٣٦ القضائية

(١) تزوير . "تزوير الأوراق الرسمية" .

جريمة تزوير الأوراق الرسمية . صدرها فعلا من الموظف العمومي المختص بتحريرها .  
غير لازم . كفاية إعطاء الورقة المصطنعة شكل المحررات الرسمية ومظهرها ونسبة  
صدرها كذبا إلى موظف عام للايهام برسميتها .

(ب) إثبات "إثبات بوجه عام" . محكمة الموضوع .

لمحكمة الموضوع تكوين عقيدتها مما تظنن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى . عدم  
التزامها باتباع طرق معينة في الإثبات ، إلا في الحالات التي نص عليها القانون .

(ج، د) تزوير . مضاهاة . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

(ج) عدم تنظيم المضاهاة في نصوص أمرة يترتب على مخالفتها البطلان سواء في قانون  
الاجراءات أو في قانون المرافعات .

(د) الدفع بتعيب إجراءات المضاهاة التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة .  
عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(هـ) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . حكم . "تسبيله" .  
تسبيل غير تعيب .

على محكمة الموضوع سماع ما يبيد المتهم من أوجه الدفاع وتحققها . متى يحق لها  
الاعراض عن ذلك ؟ إذا وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير  
منتج في الدعوى . شرط ذلك ؟ أن تبين العلة .

١- لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر فعلاً من الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة بل يكفي أن تعطى هذه الورقة المصطنعة شكل المحررات الرسمية ومظهرها وأن لا ينسب صدورها كذباً إلى موظف عام للايهام برسميتها ولو أنها لم تصدر في الحقيقة عنه. ويكفي في هذا المقام أن تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها بما يوهم أنه هو الذي باشر إجراءاته في حدود اختصاصه بحيث يتوفر لها من المظهر والشكل ما يكفي لأن يخدع به الناس .

٢ - لمحكمة الموضوع أن تعتمد في تكوين عقيدتها على ما نظمته إلى من أدلة وعناصر في الدعوى وأنها في سبيل ذلك ليست ملزمة بأن تتبع طرقاً معينة في الإثبات إلا في الحالات التي نص عليها القانون .

٣ - لم ينظم المشرع - سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات المدنية والتجارية - المضاهاة في نصوص آمرة يترتب على مخالفتها البطلان .

٤ - لا يصح إثارة الدفع بتعيب إجراءات المضاهاة التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة لأول مرة أمام محكمة النقض .

٥ - إنه وإن كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما بيديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقها ، إلا أنه إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٨ بدائرة مركز تلا محافظة المنوفية: (أولاً) اشترك بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة مع آخر مجهول في تزوير محرر رسمي باصطناع عبارة "٨٥٦ سنة ١٩٥٧ أداء" المؤشر بها على عقد الإيجار المبرم بينه وبين إبراهيم عيد الفضلي المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٤



والموقع عليه بإمضاء مزور لأحد موظفي الحكومة وذلك بأن حرضه واتفق معه على إنشائه ووضع إمضاء مزورا عليه وساعده بأن أملى عليه بياناته فقام المجهول باصطناع المحرر ووقع عليه بإمضاء نسبه زورا لمحمود السيد محمد كاتب محكمة تلا المختص بتحريره فتحت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق وتلك المساعدة (ثانيا) ارتكب تزويرا ماديا في محرر عرفى هو عقد الإيجار المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٤ السالف الذكر بأن اصطنعه على خلاف الحقيقة ووضع عليه إمضاء وختم مزورين وذلك بأن أنشأه ونسب صدوره كذبا لإبراهيم عيد الفضيلي وبصم عليه بختم مقلد لختمه ووقعه بتوقيع نسبه زورا إلى السيد عيد الله بصفته شاهدا على العقد (ثالثا) استعمل المحرر المبين بالتهمتين الأولى والثانية مع طامه بتزويره بأن قدمه للمحكمة تلا الجزئية في القضية المدنية رقم ٢٠١ سنة ١٩٥٨ تلا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٢٠٦ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٢١٥ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت بحضور يا بتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٦٦ عملا بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٢٠٦ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم تزوير محرر عرفى هو عقد الإيجار المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٤ المبرم بينه وبين إبراهيم عيد الفضيلي والاشتراك في تزوير محرر رسمى باصطناع عبارة "٨٥٦ سنة ١٩٥٧ أداء" المؤشر بها على ذلك العقد واستعمال هذين المحررين قد أخطأ في تطبيق القانون وانطوى على بطلان في الإجراءات واخلال بحق الدفاع وشابه القصور في التسبب ذلك بأن شرط العقاب على التزوير في المحرر الرسمى بطريق الاصطناع أن يكون المحرر منسوبا إلى موظف عمومى وأن يعطى شكل المحررات الرسمية ولكن الحكم المطعون فيه افترض أن من حرر عبارة "٨٥٦ سنة ٥٧ أداء" قصد نسبتها إلى موظف عمومى مختص وأن التوقيع غير المقروء الممهورة به هو لمحمود السيد بالذات كاتب محكمة تلا وذلك بغير سند من الأوراق وبغير أن يبين الحكم

مصدر الدليل الذى استخلص منه ما انتهى إليه فى هذا الشأن وخاصة أن تلك العبارة لا تفيد معنى التأشير بالنظر وليس عليها توقيع منسوب إلى موظف عمومى أو ختم لهيئة رسمية وهى فى الوقت نفسه محررة بالقلم الكوينا وليس هناك ما يمنع من أن يكون محررها وكيل المحامى الذى تولى استصدار أمر الأداء وأن يكون التوقيع المذيلة به له وهو لا يمكن معه اعتبار الواقعة — على ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه — اشتراكا فى تزوير أوراق رسمية ، هذا بالإضافة إلى أن المدافع عن الطاعن طلب من محكمة الموضوع إعادة إجراء المضاهاة على توقيعات صحيفة للكاتب محمود السيد موقع بها على أوراق رسمية تنفيذا لما طلبه خير قسم بحوث التزييف والتزوير فى هذا الصدد ولكن المحكمة رفضت الاستجابة لهذا الطلب على الرغم من جوهريته . كما أقام الحكم قضاءه فى خصوص تزوير عقد الايجار على ماورد بتقرير ذلك القسم من أن بصمى المستاجر ابراهيم عيد الفضيل الموقع بهما عليه قد أخذتا من قالب ختم غير القالب الذى أخذت منه البصمتان الموقع بهما على محضر تحقيق اللجنة رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٥٨ تلا المتخذ أساسا للمضاهاة ، فى حين أن الختم المضاهى عليه نقش فى سنة ١٣٧٤ هجرية التى تبدأ فى ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٥٤ وتنتهى فى ١٨ من أغسطس التالى وهو ما يحتمل معه ألا يكون الختم الذى أجريت عليه تلك المضاهاة وجود فى وقت تحرير عقد الايجار سالف الذكر وينبىء عن وجود ختم آخر للمستاجر سابق على سنة ١٣٧٤ هجرية وهو ما يعيب إجراءات المضاهاة ويبطلها ويعيب الحكم تبعاً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة كافية مردودة إلى أصلها الثابت فى الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها استمدها من أقوال شهود الإثبات ومن تقرير قسم بحوث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى ومما قرره كتية محكمة تلا الجزئية الذين أشار إليهم من أن التأشيرة المصطنعة المزورة لم تصدر من أى منهم ومن عقد الايجار المقدم من المستاجر ابراهيم عيد الفضيل فى الدعوى رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٨ مدنى تلا باعتباره العقد الصحيح الذى ينظم العلاقة الايجارية فيما بينه وبين الطاعن والذى (م - ١٢ - ج)

لم يطعن عليه عند نظر تلك الدعوى بمطعن ما واخلالى من إيراد البند المضاف بالعقد المزور المعطى رقم "حادى عشر" المتضمن بأن منقولات لم ترد بالعقد الأصيل والتزام المستأجر برد الحديقة المؤجرة فى نهاية مدة الايجار وإلا التزم بدفع التعويض المشار إليه. وأورد الحكم مؤدى أقوال الكاتب محمود السيد محمد بما يفيد أن الطاعن كان تقدم إليه بطلب مرفق به عقد إيجار لاستصدار أمر أداء ضد المستأجر إبراهيم عيد الفضيلي واستصدر بالفعل الأمر من القاضى المختص وقام بالتأشير بخطه على العقد - تنفيذاً للتعليمات المبلغة إلى المحاكم بما يفيد النظر فى أمر الأداء رقم ٨٥٦ لسنة ١٩٥٧ ووقع على ذلك ثم سحب الطاعن العقد وأكد أنه لم يحرر العبارة المؤشر بها على نسخة عقد الايجار المقدم من الطاعن فى الدعوى رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٨ مدنى تلا أو يوقع عليها وأن تلك العبارة وهذا التوقيع مزوران عليه بقصد تحقيق مصلحة للطاعن والتدليل على صحة العقد وتدعيم مطالبه فى تلك الدعوى ، كما أورد الحكم مضمون أقوال المستأجر إبراهيم الفضيلي بما مؤداه أنه كان قد استأجر حديقة من الطاعن بموجب عقد مؤرخ فى أول ديسمبر سنة ١٩٥٤ احتفظ كل منهما بصورة منه لديه ثم عمد الطاعن إلى إخفاء الصورة التى اختص بها واصطنع صورة غيرها مزورة أضاف إليها بنداً جديداً ضمنه تحميله الترامات الجديدة لم تكن واردة بالعقد الصحيح ووقع عليها بختم مزور عليه وصدرها بتأشيرة مصطنعة نسبها زوراً إلى المستأجر المشار إليه بغية التدليل على أنها النسخة الأصلية الصحيحة وأقام عليه بموجبها الدعوى رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٨ مدنى تلا التى رفعها من جانبه بتقديم العقد الصحيح الذى كان تحت يده وبالطعن بالتزوير على عقد الايجار المقدم من الطاعن وماتوج به من عبارة تفيد النظر فى أمر الأداء رقم ٨٥٦ لسنة ١٩٥٧ وحصل الحكم أقوال حسن السيد عباد الله بما مؤداه أن التوقيع المنسوب إليه على عقد الايجار المطعون عليه بالتزوير لم يصدر منه وأنه لم يحضر مجلس تحرير ذلك العقد ثم أوجز الحكم مضمون تقرير قسم بحوث الترييف والتزوير بما تمحصله أن الكاتب محمود السيد محمد لم يحرر العبارة المزورة المنسوبة إليه وأن التوقيع المذيلة به ليس له وأن توقيع حسن السيد عباد الله على العقد مزور عليه كذلك بطريق النقل كما أن بصمة ختم المستأجر قد أخذت من قالب ختم آخر غير ختمه الموقع به فى الجلسة ٢٩٠ سنة ١٩٥٧ وبعد أن أطرغ الحكم - للأسباب السائغة التى



ساقها ما تمسك به الطاعن من جهل بمحدث العبارة المزورة التي جاءت بأولى صفحات عقد الإيجار المطعون عليه بالتزوير — انتهى إلى أن هذه النسخة لم تكن هي التي قدمت إلى قلم كتاب محكمة تلا الجزئية لاستصدار أمر الأداء رقم ٨٥٦ لسنة ١٩٥٧ على أساسها وأن التأشير عليها بعبارة "٨٥٦ لسنة ١٩٥٧ أداء" والتوقيع المذيلة به والتي نسبت إلى الكاتب المختص باستصدار أوامر الأداء بمحكمة تلا في ذلك الوقت وهو محمود السيد محمد ليس له بل نسب إليه كموظف عمومي للايهام بأن العقد صحيح وبأنه هو العقد الذي سبق استصدار أمر الأداء بموجبه ثم خلص إلى أن الطاعن هو صاحب المصلحة الأولى في مقارفة التزوير وأنه استعان لتنفيذ ما قصد إليه حتى يحصل من المستاجر على المبلغ موضوع الدعوى رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٨ مدنى تلا التي جعل من العقد المزور سنداً لها . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر فعلاً من الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة بل يكفي أن تعطى هذه الورقة المصطنعة شكل المحررات الرسمية ومظهرها وأن ينسب صدورها كذباً إلى موظف عام للايهام برسميتها ولو أنها لم تصدر في الحقيقة عنه ويكفى في هذا المقام أن تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها بما يوهم أنه هو الذي باشر إجراءاته في حدود اختصاصه بحيث يتوفر لها من المظهر والشكل ما يكفي لأن يخدع به الناس . ولما كان الحكم قد أثبت — استناداً إلى الأدلة السائغة الكافية المشار إليها فيما تقدم — أن العبارة المصطنعة "٨٥٦ لسنة ٥٧ أداء" التي نسبت إلى موظف عمومي إنما تمت بتدبير الطاعن ومشاركته لمجهول في اصطنامها والتوقيع عليها وأنها قد اتخذت من مظاهر الرسمية ما يكفي لأن يخدع الجمهور بها . واستبعد بما له من سلطة تقديرية — التصوير الذي نادى به الطاعن ، فإنه لا مجال لما يثيره في الشق الأول من الطعن من منازعة لا تعدو في ذاتها المجادلة في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اقتناع المحكمة بها وهو ما يستقل به قاضى الموضوع مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد رد على ما طلبه الدفاع من إعادة إجراء المضاهاة بقوله "وحيث إن المحكمة وقد اطمأنت إلى أدلة الثبوت السابق بيانها فإنها تعرض عن إنكار المتهم الذي لجأ إليه للفرار من الاتهام ولا ترى محلاً لإجابته إلى طلب عملية المضاهاة ذلك أنه وقد ثبت لهذه المحكمة أن نسخة عقد الإيجار المقدمة من المستاجر هي نسخة صحيحة صادرة من المؤجر

”المتهم“ وموقع عليها منه فهمى التى كانت تحكم العلاقة بين طرفى العقد — وقد ثبت من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أن النسخة المقدمة من المتهم تحمل بصمة ختم مزورة على المستأجر وإمضاء نسب زورا إلى حسن السيد عباد الله كشاهد وبذا يكون أمر التزوير مقطوعا به بلا حاجة إلى إجراء المضاهاة “ وما أورده الحكم فيما تقدم يفيد أن المحكمة قد رأت فى الإجراء أمرا غير منتج فى الدعوى وليس من شأنه التأثير فى عقيدتها بعد أن اطمأنت إلى ثبوت تزوير واصطناع المحرر الرسمى المنسوب إلى الكاتب محمود السيد محمد استنادا إلى الأدلة التى ساقها .

ولما كان من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أنه إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة وهو ما أوضحه الحكم بما يستقيم به أطراح ذلك الدفاع . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من منازعة حول كيفية مضاهاة بصمة ختم المستأجر إبراهيم عيد الفضيلي مردودا بأنه من المقرر قانونا أن لمحكمة الموضوع أن تعتمد فى تكوين عقيدتها على ما تطمئن إليه من أدلة ومناصر فى الدعوى وأنها فى سبيل ذلك ليست ملزمة بأن تتبع طرقا معينة فى الإثبات إلا فى الحالات التى نص عليها القانون — وكان المشرع سواء فى قانون الإجراءات الجنائية أو فى قانون المرافعات المدنية والتجارية لم ينظم المضاهاة فى نصوص أمرة يترتب على مخالفتها البطلان ، فإن اعتماد الحكم على نتيجة المضاهاة التى أجراها خبير قسم بحوث التزييف والتزوير وقارن فيها بين بصمة ختم المستأجر على العقد المطعون عليه بالتزوير وبين بصمة ختمه الموقع به فى تحقيق اللجنة رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٥٨ تلا يكون صحيحا ولا مخالفة فيه للقانون . هذا فضلا عن أنه لما كان الدفع بتعيب إجراءات المضاهاة التى تمت فى المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصح إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض والبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أنه لا الطاعن أو المدافع منه قد أبدى أى منهما اعتراضا على ذلك الإجراء . لما كان

ذلك ، وكان الأصل أن لمحكمة الموضوع كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث بما فيها تقارير الخبراء، وكانت المحكمة قد وثقت في تقرير قسم بحوث التزييف والتزوير وأخذت به فلا يجوز مصادرتها فيما خلصت إليه من ذلك .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



## جلسة ١٣ من يونيه سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
مختار مصطفى رضوان ، محمد محمد محفوظ ، محمود عزيز الدين سالم ، ومحمد أبو الفضل حفي.

(١٥١)

### الطعن رقم ٧٣٣ لسنة ٣٦ القضائية

(١) إستئناف . "نطاقه" . دعوى مدنية .

نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعه .

إستئناف النيابة العامة لا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية إلا في خصوص  
الدعوى الجنائية فحسب . تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى المدنية والأمر بإحالتها  
إلى المحكمة المدنية المختصة رغم صيرورة القضاء برفضها نهائياً بعدم الطعن عليه من المدعية  
بالحقوق المدنية . مخالف للقانون .

(ب) قتل خطأ . رابطة سببية . حكم . "تسببيه" . تسبب معيب .

رابطة السببية بين إصابات الجنى عليه وبين وفاته ركن في جريمة القتل الخطأ .  
إقتضاؤها أن يكون الخطأ متصلاً بالقتل إتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع  
القتل بغير وجود هذا الخطأ . ويوجب إثبات توافره بالاستناد إلى دليل قتي .

١ - من المقرر أن نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعه . ومن ثم فإن  
استئناف النيابة العامة وهي لاصفة لها في التحدث إلا عن الدعوى الجنائية  
ولا شأن لها بالدعوى المدنية - لا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية إلا  
في خصوص الدعوى الجنائية دون غيرها ، طبقاً لقاعدة الأثر النسبي للطعن .  
ولما كانت الدعوى المدنية قد انحسم الأمر فيها برفضها ، وصيرورة هذا القضاء  
نهائياً بعدم الطعن عليه ممن يملكه وهي المدعية بالحقوق المدنية وحدها ، فإن  
تصدي المحكمة الاستئنافية للدعوى المدنية والأمر بإحالتها إلى المحكمة المدنية

المختصة ، يكون تصديا منها لما لا تملك القضاء فيه ، وفصلا فيما لم ينقل إليها ولم يطرح عليها مما هو مخالف للقانون . ويكون الحكم المطعون فيه معينا من هذه الناحية بما يتعين معه القضاء بنقضه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة .

٢- رابطة السببية بين إصابات المجنى عليه وبين وفاته ركن في جريمة القتل الخطأ كما هي معرفة في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ، وهي تقتضى أن يكون الخطأ متصلا بالقتل اتصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير وجود هذا الخطأ مما يتعين إثبات توافره بالاستناد إلى دليل قى لكونه من الأمور الفنية البحث . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الطاعن بجريمة قتل المجنى عليه خطأ قد فاتته أن يبين إصابات المجنى عليه التي لحقت به بسبب اصطدام السيارة به ، وأن يدل على قيام رابطة السببية بين هذه الإصابات وبين وفاة المجنى عليه استنادا إلى دليل قى ، فإنه يكون قاصر البيان في خصوص الدعوى الجنائية ويتعين لذلك القضاء بنقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم المطرية محافظة القاهرة : تسبب بغير قصد ولا عمد في قتل سعيد جمعة يس خطأ وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة بغير علم منه بفن قيادتها ورجع بها إلى الورا دون أن يستعمل آلة التنبيه ودون تأكده من خلو الطريق فصدم المجنى عليه وأصيب بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أدت إلى وفاته . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات . وقد ادعت (زوجة المجنى عليه) بحق مدنى قبل المتهم وطلبت القضاء لها قبله وهيئة النقل العام بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية بمبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة الزيتون الجزئية قضت بحضورها بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٦٥ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية مع إلزام رافعتها بمصروفاتها . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة القاهرة

الإبتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٥ عملا بمادة الاتهام بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وباجماع الآراء بالغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم سنة مع الشغل وإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة لنظرها . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والخطأ في القانون ، ذلك بأنه دانه بتهمة القتل الخطأ دون أن يشير إلى الكشف الطبي الموقع على المجنى عليه ، ولم يعن بوصف الإصابة التي حدثت وعلاقتها بالوفاة . كما تصدى للدعوى المدنية بإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة مع أنها لم تكن معروضة على المحكمة الاستئنافية إذ أن المدعية بالحقوق المدنية لم تستأنف الحكم الصادر من محكمة أول درجة برفض دعواها تلك ، واستئناف النيابة العامة لا ينقل إلى المحكمة الاستئنافية سوى الدعوى الجنائية وحدها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الطاعن بجريمة قتل المجنى عليه خطأ قد فاتته أن يبين إصابات المجنى عليه التي لحقت به بسبب اصطدام السيارة به ، وأن يدل على قيام رابطة السببية بين هذه الإصابات وبين وفاة المجنى عليه استنادا إلى دليل فني لأن هذه الرابطة ركن في جريمة القتل الخطأ كما هي معرفة في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات التي دين بمقتضاها ، وهي تقتضي أن يكون الخطأ متصلا بالتمثل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير وجود هذا الخطأ ، مما يتعين إثبات توافره بالاستناد إلى دليل فني لكونه من الأمور الفنية البحتة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان في خصوص الدعوى الجنائية ويتعين لذلك القضاء بنقضه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على الأوراق أن محكمة الدرجة الأولى قضت حضوريا في ١٢ يناير سنة ١٩٦٥ ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية ، فاستأنفت النيابة العامة — دون المدعية بالحقوق المدنية — هذا الحكم . ولما كان من المقرر



أن نطاق الإستئناف يتحدد بصفة رافعة ، فإن استئناف النيابة العامة — وهي لا صفة لها في التحدث إلا عن الدعوى الجنائية ولا شأن لها بالدعوى المدنية — لا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية إلا في خصوص الدعوى الجنائية دون غيرها ، طبقا لقاعدة الأثر النسبي للطعن . ولما كانت الدعوى المدنية قد انحصرت الأمر فيها برفضها ، وصيرورة هذا القضاء نهائيا بعدم الطعن عليه ممن يملكه . وهي المدعية بالحقوق المدنية وحدها ، فإن تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى المدنية والأمر بإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة ، يكون تصديا منها لما لا تملك القضاء فيه ، وفصلا فيما لم ينقل إليها ولم يطرح عليها مما هو مخالف للقانون ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا من هذه الناحية أيضا بما يتعين معه القضاء بنقضه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة .

## جلسة ١٤ من يونيه سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
محمد صبرى ، وجمال المرصفاوى ، ومحمد عبد المنعم جزاوى ، ونصر الدين عزام .

( ١٥٢ )

### الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٦ قضائية

( أ ) دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “ . حكم . ” تسببيه .  
تسبيب غير معيب “ .

ترأى الدفاع عن التمسك بطلب التأجيل لإعلان شاهد التفتي وذلك بمواصلته المرافعة  
في الموضوع دون إصرار عليه في ختام مرافعته . دلالة : عدم جدية هذا الطلب وتنازله  
عنه ضمنا . عدم التزام المحكمة بالرد عليه عند إطراحه .

( ب ) محكمة الجنايات . ” الإجراءات أمامها “ . إجراءات المحاكمة .

فقرود الطاعن عن سلوك الطريق الذى رسمه قانون الاجراءات لسماع شهوده — الذين  
لم تدرج أسمائهم في قائمة الشهود — أمام محكمة الجنايات . لا تريب على المحكمة  
إن هي فصلت في الدعوى دون سماعهم .

( ج ، د ) علاقة السببية . ضرب أفضى إلى الموت . حكم . ” تسببيه . تسبيب  
غير معيب “ . محكمة الموضوع . قصد احتمالى .

( ج ) علاقة السببية في المواد الجنائية : علاقة مادية تبدأ بالفعل الذى اقترفه الجانى  
وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا  
ما أتاه عمدا .

مسئولية الضارب عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الاصابة التى أحدثها  
ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراعى في العلاج أو الاممال فيه . ما لم  
يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم الاصابة .

( د ) علاقة السببية . تقديرها موضوعى .

( هـ ) أسباب الإباحة . "الدفاع الشرعى" . نقض . "أسباب الطعن" .  
ما لا يقبل منها .

الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .  
ما دامت الدعوى كما أثبتها الحكم لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها .

١ — تراخى الدفاع عن التمسك بطلب التأجيل لإعلان شاهد النفى حين بدئ  
بنظر الدعوى ، وما أعقب إبداء الطلب من مواصلة هيئة الدفاع المرافعة  
في الموضوع دون إصرار على طلب سماع الشاهد ، إنما يفيد أن الدفاع لم يكن جادا  
في هذا الطلب وأنه قد تنازل عنه ضمنا بالمرافعة في موضوع الدعوى دون أن  
يصر عليه في ختام المرافعة ، ومن ثم فهو لا يستأهل من المحكمة ردا إن هي أطرحته .

٢ — إذا كان الطاعن لم يسلك الطريق الذى رسمه القانون في المواد ١٨٥ و ١٨٦  
و ١٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى الشهود الذين يطلب من محكمة  
الجنایات سماعهم ولم تدرج أسماءهم في قائمة الشهود ، فلا تريب على المحكمة إن  
هي فصلت في الدعوى دون سماع أقوال هؤلاء الشهود .

٣ — علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذى اقترفه  
الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة  
لفعله إذا ما أتاه عمدا . وبذلك فالضارب مسئول عن جميع النتائج المحتمل  
حصولها عن الإصابة التى أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترامى في  
العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية .

٤ — علاقة السببية مسألة موضوعية ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ، ومتى  
فصل فيها إثباتا أو نفيًا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ، ما دام قد أقام قضاءه في ذلك  
على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه .

هـ — لا يقبل الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى لأول مرة أمام محكمة النقض  
ما دامت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة  
ولا ترشح لقيامها .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١٩٦٣/٩/٢ بدائرة قسم امبابية محافظة الجيزة: (الأول) ضرب رجب عتريس عمدا بأن طعنه بسكين فأحدث به الإصابات الميينة بالكشف الطبي الشرعى ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موته . (والأول والثاني) : أحدثا عمدا بعتريس حنين الإصابات الميينة بالكشف الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للوصف والقيد الواردين بقرار الاتهام ، فصدر قراره بذلك ، وادعى مدنيا والد المجنى عليه الأول بصفته وليا طبيعيا عليه طالبا القضاء له قبل المتهم الأول بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات الجيزة قضت حضوريا في ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٦ (أولا) بمعاقبة الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة سنة عن التهمة الأولى وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية (وثانيا) ببراءته مما أسند إليه من ضرب المجنى عليه الثاني (وثالثا) ببراءة المتهم الثاني مما أسند إليه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد أخطأ في القانون وشابه قصور في البيان وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن تمسك لدى محكمة الموضوع بسماع أقوال شاهد النفى حلمى فرج عقل غير أن المحكمة قضت بإدانة الطاعن دون أن تسمع شهادته أو تبين حلة رفضها هذا الطلب . كما دفع الطاعن بانقطاع رابطة السببية بين إصابته المجنى عليه ووفاته إلا أن المحكمة أطرحت الدفع وذهبت في ردها إلى أن الامتصاص التوكسيمي العفن المصاحب للجرح ليس من شأنه أن يقطع رابطة السببية لأنه لولا الجرح ما كانت الوفاة وهو رد غير سديد في القانون ، لأن السببية — على ما استقر عليه القضاء — تقوم على عنصرين عنصر مادي والآخر

معنوى وقد اعتمدت المحكمة في ردها على العنصر المادى وحده وحجبت نفسها عن بحث العنصر المعنوى فلم تبين العوامل التى طرأت على الجرح وسببت الوفاة وهل نشأت عن إهمال من المجنى عليه أو إهمال فى العلاج وهل الإهمال مألوف يمكن توقعه أو أنه من النوع الجسيم الذى لا يمكن توقعه . ومن ناحية أخرى فإنه وإن كان الطاعن لم يدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى إلا أن وقائع الدعوى توفر عناصر الدفاع الشرعى عن النفس لأن فى إصابة الطاعن بجروح أثبتتها التقرير الطبى وفيما قرره شاهد النفى من مشاهدته المجنى عليه ووالده يقذفان الطاعن وإخوته بأوانى زجاجية ما يوفر حالة الدفاع الشرعى فكان يتعين على المحكمة أن تعرض لهذه الحالة التى ترشح لها وقائع الدعوى وتقول كلمتها فيها ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا مستوجبا نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله ” إنه فى يوم ١٩٦٣/٩/٣ حوالى الساعة التاسعة والنصف مساء بدائرة قسم إمبابة محافظة الجيزة قامت مشاجرة بين رجب عتريس — المجنى عليه — وعتريس حسانين محمد موسى وبين محمد إسماعيل كفافى — الطاعن — وآخرين بسبب أن الثانى يستأجر محلا أعده للإقامة من إسماعيل كفافى ويرغب المؤجر وأولاده رفع القيمة الإيجارية وكان من نتيجة ذلك أن استل محمد إسماعيل كفافى سكيناً طعن بها عمدا رجب عتريس داخل محل الإقامة المذكور وأحدث به إصابة طعنية حيوية بمقدم جدار الصدر نافذة إلى التجويف موصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته وقد نقل المجنى عليه المذكور للمستشفى لإسعافه بالعلاج حتى توفى متأثرا بإصاباته وقد اخطرت النيابة بالحادث فتولت التحقيق ، واستند الحكم فى إدانة الطاعن إلى أقوال المجنى عليه وعتريس حسانين محمد موسى وإلى تقرير الصفة التشريحية . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن ثلاثة من المحامين أثبتوا حضورهم مع الطاعن ولم يبد أحدهم طلبا ما بشأن تأجيل الدعوى لإعلان شهود تفى وقد استجوبت المحكمة الطاعن ثم استمعت إلى شهادة شاهد الإثبات ومرافعة النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية مرافعة المحامى الأول عن الطاعن الذى ناقش أدلة الدعوى وانتهى إلى طلب البراءة أو التأجيل لإعلان

شاهد نفى وبعد ذلك ترفع المحاميان الآخران في الموضوع وأصرّا على طلب البراءة . لما كان ذلك ، وكان تراخى الدفاع عن التمسك بطلب التأجيل لإعلان شاهد النفي حين بدئ بنظر الدعوى ، وما أعقب إبداء الطلب من مواصلة هيئة الدفاع المرافعة في الموضوع دون إصرار على طلب سماع الشاهد ، إنما تفيد أن الدفاع لم يكن جادا في هذا الطلب وأنه قد تنازل عنه ضمنا بالمرافعة في موضوع الدعوى دون أن يصر عليه في ختام المرافعة . ولما كان تنازل الدفاع عن طلب إبداء دون إصرار عليه لا يستأهل من المحكمة ردا حين أطراحها له ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . وفضلا عن هذا ، فإنه لما كان الطاعن لم يسلك الطريق الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى الشهود الذين يطلب من محكمة الجنايات سماعهم ولم يدرج مستشار الإحالة أسماؤهم في قائمة الشهود ، فإنه لا تريب على المحكمة إن هي فصلت في الدعوى دون سماع أقوال ذلك الشاهد . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن إذ عرض إلى رابطة السببية بين الإصابة والوفاة قال " إ . لوفاة كانت نتيجة الإهمال في العلاج الثابت من تقرير الطبيب الشرعي " وقد عرض الحكم إلى دفاع الطاعن في هذا الشأن وأطرحه في قوله " حيث إ . الدفاع عن المتهم المذكور الطاعن — دفع بانقطاع السببية وهو دفع في غير محله لتوافر السببية بين الفعل المنسوب إلى المتهم الأول ( الطاعن ) وبين النتيجة وهي وفاة رجب عتريس . ولا عبرة بما قيل من حصول امتصاص توكسيمي عفن في جرح المجنى عليه المذكور لأن ذلك ليس من شأنه أن يقطع رابطة السببية لأنه لولا الجرح ما كانت الوفاة وهي النظرية المعمول بها في القانون المصري في صدد السببية وهي نظرية تكافؤ أو تعادل الأسباب " . وما انتهى إليه الحكم سديد في القانون ، ذلك بأنه من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي إقترفه الجاني وترتبط به من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا ، وكانت هذه العلاقة مسألة موضوعية في دقاضي الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها إثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه وإذا ما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه أحدث بالمجنى عليه عمدا إصابة



الصدر بأن طعنه بسكين ، ودلل على توافر رابطة السببية بين الإصابة والوفاة بما حصله من تقرير الصفة التشريحية من إصابة المجنى عليه بجرح طعنى حيوى بمقدم جدار الصدر نفذ إلى التجويف الصدرى وأن الوفاة إصابية جنائية نشأت عن إمتصاص توكسىمى عفن مضاعف لإصابة الصدر ، وكان ما نقله الحكم عن التقرير الطبى له أصله الصحيح من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ، فإن الطاعن يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة التى أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترانخى فى العلاج أو الإهمال فيه ، ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية وهو ما لم يقل به الطاعن ، ومن ثم فإن ما ينمى الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعى ، وكانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها حالة الدفاع الشرعى ولا ترشح لقيامها ، فإنه لا يقبل من الطاعن أن يثير هذا الدفاع لأول مرة أمام هذه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

## جلسة ١٤ من يونيه سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين : جمال المرصفاوى ، ومحمد عبد المنعم جزاوى ، وبطرس زفلول ، ونصر الدين عزام .

(١٥٣)

### الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٣٦ القضائية

(أ) نقض . ”الطعن بالنقض“ . ”ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام“ .  
استئناف . دعوى مدنية .

إنتلاق باب الاستئناف . أثره : إمتناع الطعن فى الحكم بطريق النقض .  
ليس لدعى المدعى استئناف الحكم الصادر ضده إذا كان التعويض المطالب به لا يربو على النصاب الانتهاى للقاضى الجزئى . الطعن بالنقض فى هذا الحكم يكون ممتعا .

(ب) تبديد .

جريمة تبديد المحجوزات . وقوعها من الخارس ، متى قصد إخفاء المتقولات المحجوزة عن أصحاب الحقوق فيها . من هم أصحاب الحقوق فيها : الدائر الحاجز والمدين المحجوز عليه ومالك المتقولات إذا حكم له بأحقيتها .

(ج) حكم . ”تسييبه . ما لا يعيب الحكم فى نطاق التدليل“ . نقض .  
”المصلحة فى الطعن“ .

خطأ الحكم فى بيان تاريخ وقوع الجريمة . لا يعيبه . ما دام الطاعن لا يدعى بإتقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

(د) حكم . ”تسييبه . تسييب غير معيب“ .

التناقض الذى يعيب الحكم : هو ما قهتار به أسبابه بحيث يمحى البعض ما يثبت الآخر .

١ — متى إنغلق باب الاستئناف إمتنع الطعن فى الحكم بطريق النقض .  
وإذ كان لا يجوز للدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده  
متى كان التعويض المطالب به لا يربو على النصاب الاتهائى للقاضى الجزئى  
عملا بنص المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية — فانه لا يكون  
له الطعن فى هذه الحالة بطريق النقض .

٢ — من المقرر قانونا أن جريمة تبديد المحجوزات تقع من الحارس متى  
قصد إخفاء المنقولات المحجوزة من أصحاب الحقوق فيها وهم الدائن الحاجز  
والمدين المحجور عليه ومالك المنقولات إذا حكم له بأحققتها .

٣ — الخطأ فى بيان تاريخ وقوع الجريمة لا أثر له فى الحكم ، ولا مصلحة  
للطاعن من المنازعة فيه ما دام لا يدعى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

٤ — التناقض الذى يعيب الحكم هو ما تهازبه أسبابه بحيث يحو البعض  
ما يثبت الآخر .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بانهم فى يوم ١٩٦٣/١٠/٢٩ بدائرة  
قسم الظاهر محافظة القاهرة : الأول والثانى : بددا الأشياء المينة الوصف  
والقيمة بالمحضر والمملوكة لفاطمة صالح حجازى إضرارا بها والمسلمة إليهما على  
سبيل الوديعة لحراستها فاختلساها لنفسيهما . والثالث : اشترك مع الطاعنين  
بالاتفاق والمساعدة فى تبديد المحجوزات سالفة الذكر . وطابت عقابهم بالمواد  
٤٠ و ٤١ و ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهمين  
الأول والثالث بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات  
والأتعاب . ومحكمة الظاهر الجزئية قضت فى ١٩٦٥/٤/١٧ حضورا باعتبارها بالنسبة  
إلى المتهم الأول وغايبا بالنسبة إلى المتهمين الثانى والثالث عملا بالمادة ٣٤١  
من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والثانى وبها وبالمادة ١/٤٠ — ٣



منه بالنسبة إلى المتهم الثالث بحبس كل منهم سنة مع الشغل وكفالة ٥٠ ج خمسون جنيا لوقف التنفيذ وإلزام الأول والثالث منهم متضامنين بأن يدفعوا إلى المدعية بالحقوق المدنية مبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فعارض المتهمان الثانى والثالث فى هذا الحكم وقضى فى معارضتهما فى ١٩٦٥/٦/٥ بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه . فاستأنف المتهمون الثلاثة هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا فى ١٩٦٦/٢/٢٠ بقبول الاستئنافات شكلا وفى الموضوع ( أولا ) بالنسبة للتهمين الأول والثانى ( الطاعنين ) برفضها وتأييد الحكم المستأنف و ( ثانيا ) بالنسبة للمتهم الثالث بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة هذا المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله وألزمت المدعية بالحق المدنى مصروفاتها . فطعنت المدعية بالحق المدنى فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

(أولا) عن الطعن المقدم من المدعية بالحقوق المدنية :

حيث يبين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بوصف أنه اشترك مع آخرين بالاتفاق والمساعدة فى تبديد محجوزات وأثناء نظر الدعوى أمام المحكمة الجزئية أدعت الطاعنة مدنيا قبل المطعون ضده وأحد المتهمين بمبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت بالتضامن بينهما . فقضت تلك المحكمة بالزامهما متضامنين بمبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم . قضت المحكمة الاستئنافية حضوريا بالنسبة للمطعون ضده بإلغاء الحكم المستأنف وبراءته مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله . فطعنت المدعية بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض .

وحيث إن المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن يتبع فى الفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الاجراءات المقررة فى ذلك القانون فتجرى أحكامه على تلك الدعوى فى شأن المحاكمة والأحكام وطرق الطعن

فيها ما دامت فيه نصوص خاصة بها . ولما كانت المادة ٤٠٣ من القانون ذاته أجازت للدعى بالحقوق المدنية استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا . فلا يجوز للدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يربو على النصاب الا نهائى للقاضى الجزئى وبالتالى لا يكون له الطعن عن هذه الحالة بطريق النقض — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لأنه حيث يتعلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض إذ لا يعقل أن يكون الشارع قد أقفل باب الاستئناف في هذه الدعوى لتفاهة قيمتها وفي الوقت ذاته يحجز الطعن فيها بطريق النقض . وإذا ما كانت الطاعة في دعواها المدنية أمام المحكمة الجزئية قد طالبت بتعويض قدره قرش واحد وهو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الا نهائى لتلك المحكمة فإن حكمها يكون غير جائز استئنافه . ولتالى غير جائز الطعن فيه بطريق النقض . لما كان ما تقدم، فيتعين الحكم بعدم جواز الطعن المقدم من المدعية بالحقوق المدنية .

( ثانيا ) عن الطعن المقدم من المتهمين .

حيث أن الطعن المقدم من المتهمين قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين عن جريمة — تبديد منقولات محجوزة — قد شابه خطأ في تطبيق القانون وفساد في الاستدلال وقصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع كما أنه معيب بالتناقض ومخالفة الثابت في الأوراق، ذلك بأنه نسب إلى الطاعنين أنهما بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٣ بددا المنقولات المحجوز عليها والتي كانت قد سلمت إليهما على وجه الوديعة لحراستها مع أن الثابت أن هذه المنقولات قد حجز عليها في يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٣ في مدينة الإسكندرية وحدد لبيعها يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٣ وعين الطاعن الاول حارسا عليها ثم استصدر أمرا بنقلها إلى القاهرة في يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٣ ونقلها وقد شكا المحجوز عليه بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٦٣ من إخفاء هذه المنقولات عن المكان المين بأمر النقل بقصد تهريبها ثم حصل الحجز عليها ثانية بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٣ وعين الطاعن الثانى حارسا عليها وبذلك فلم يقع التبديد في التاريخ الذى أثبتته الحكم إذ أنه تاريخ الأمر الذى

تقدم به الطاعن الأول لنقل المحجوزات ، كما أن الطاعن الثاني لم يكن قد اتصل بأمر هذه المنقولات بعد وعلى الرغم من أن الطاعن الأول رفض الحراسة وعين الطاعن الثاني حارسا عليها ثم نقلها بمقتضى أمر نقل ثم حصل بعد ذلك بيعها قضائيا إلا أن الحكم اقتصر على بيان وقائع الدعوى ودان الطاعنين عن جريمة التبيد مع أن هذه الوقائع لا تدل على مقارنة الطاعنين بالجريمة . كذلك التفت الحكم عن طلب الطاعنين بإعادة الدعوى للرافعة لتقديم ما يدل على وجود حجز ثالث بقالة أنه قصد من هذا الطلب تعطيل الفصل في الدعوى وأنه بفرض وجوده لا يسقط مسئولية الطاعنين مع أن هذا الرد من الحكم إبداء للرأى في دلائل لم يطرح عليه ، هذا إلى أن الحجز الأخير قد انتهى الأمر فيه إلى بيع المنقولات المحجوزة . كما أن الحكم قضى ببراءة المتهم الذى نسب إليه الاشتراك في التبيد مع الطاعنين على أساس أنه أعاد المنقولات المحجوزة إلى المكان الذى نقلت منه بمقتضى أمر النقل الذى كان الطاعن الأول قد استصدره وعلى الرغم من أن هذه المنقولات قد وقع عليها الحجز بعد ذلك ونقلها الطاعن الثاني إلى مكان آخر بمقتضى أمر نقل مما يستوى به مركز الشريك والطاعن الأول ، إلا أن الحكم دانه عن جريمة التبيد . كذلك اعتبر الحكم أن الطاعن الثاني عين حارسا منضما على المنقولات المحجوزة مع الطاعن الأول مع أن الحكم أثبت أنه رفض الحراسة وقد انتهت حراسته بتعيين الطاعن الثاني حارسا ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة تبديد منقولات محجوز عليها التى دان الطاعنين بها وأقام عليها فى حقهما أدلة مستمدة من محضر الحجز الحاصل على المنقولات وتعيين الطاعن الأول حارسا عليها ومن محضر جرد المنقولات الحاصل بعد الحجز السابق وتعيين الطاعن الثانى حارسا عليها ومن حكم استبدال المدين المحجوز عليه بالطاعنين حارسا على هذه المنقولات وما تبين من عدم وجودها عندما أراد المدين المحجوز عليه استلامها من الطاعن الأول ومن محضر عدم وجود سكن للطاعن الثانى عندما أرادت المدعية بالحقوق المدنية استلام المنقولات المحجوزة المحكوم لها بأحققتها وهى أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة



التي رتبها عليها الحكم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانوناً أن جريمة تبديد المحجوزات تقع من الحارس متى قصد إخفاء المنقولات المحجوزة عن أصحاب الحقوق فيها وهم الدائن الحاجز والمدين المحجوز عليه ومالك المنقولات إذا حكم له بأحقيتها ، وكان يكفي أن تقتنع المحكمة من أى دليل سائق أو قرينة تقدم إليها بثبوت حصول التبديد . وكان الحكم قد أقام الدليل السائق على أن الطاعنين قصدا إخفاء المنقولات المحجوزة عن المدعية بالحقوق المدنية ومن المحجوز عليه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الخطأ في تاريخ وقوع الجريمة لا أثر له على الحكم ، وكان الطاعنان لا يذهبان إلى انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة فإنه لا مصلحة لهما من المنازعة حول تاريخ وقوع التبديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على طلب الطاعنين بإعادة الدعوى إلى المرافعة بتقديم ما يدل على حصول حجز آخر على المنقولات المحجوزة في قوله ” إنه طلب قصد به منع المحكمة من الفصل في الدعوى وبفرض وجوده فإنه لا يسقط مسئوليتهما ” وهو رد سائق يستقيم به الحكم ما دام أنه قد انتهى إلى أن الطاعنين قصدا من الإجراءات التي اتخذوها من قبل هذا الحجز المقول بمحصله إخفاء المنقولات المحجوزة عن المدعية بالحقوق المدنية مالكة المنقولات وعن المحجوز عليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عول في قضائه ببراءة المتهم الثالث في الدعوى افتقارها إلى الدليل على اشتراكه مع الطاعنين في جريمة التبديد المنسوبة إليهما ، وكان من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم ما هو تهاربه أسبابه بحيث يمحو البعض ما يشبهه الآخر ، فإن النعي على الحكم بتناقض أسبابه يكون على غير أساس . وما ينعاه الطاعنان على الحكم من إثبات انضمام الطاعن الثاني للأول في الحراسة بما يفيد بقاء حارسا مع أن هذه الحراسة قد رفعت عنه ، مردود بما هو ثابت من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن من أن حراسة الطاعن الأول لم ترفع عنه بمقتضى محضر الجرد سالف الذكر . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

## جلسة ١٤ من يولييه سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين : حسين السركي ، ومحمد عبد المنعم حمزوي ، وبطرس زقزل ، ونصر الدين حزام .

(١٥٤)

### الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٣٦ قضائية

إشتراك . "مساعدة" . ضرب أفضى إلى الموت . حكم . "تسببه" .  
تسبب معيب .

الإشتراك بالمساعدة . متى يتحقق ؟ إذا ثبت أن الشريك قصد الإشتراك في الجريمة وهو عالم بها ، بأن تكون لديه نية التدخل مع الفاعل تدخلا مقصودا يتجاوب صداه مع فعله . وأن يساعد في الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها مساعدة تتحقق بها وحدة الجريمة . مثال .

الإشتراك بالمساعدة لا يتحقق إلا إذا ثبت أن الشريك قصد الإشتراك في الجريمة وهو عالم بها ، بأن تكون لديه نية التدخل مع الفاعل تدخلا مقصودا يتجاوب صداه مع فعله ، وأن يساعد في الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها مساعدة تتحقق بها وحدة الجريمة . ومتى كانت المحكمة — وإن خلصت في قضائها إلى أن وفاة المجني عليه قد نشأت عن إصابة واحدة ، ونفت حصول إتفاق بين المتهمين على ارتكاب الحادث — قد أسست مسئوليتهم جميعا على ما قالته من علمهم بارتكاب الفاعل — وهو مجهول من بينهم — للجريمة ومساعدته بقصد معاونته على ارتكابها ، دون أن تدلل على قصد اشتراكهم في الجريمة التي دأبوا بها وأنهم كانوا وقت وقوعها عالمين بها قاصدين إلى الإشتراك فيها وذلك ببيان عناصر اشتراكهم ومظاهره بأفعال إيجابية صدرت عنهم تدل على هذا الإشتراك وتقطع به — فإن ذلك لا يتوافقه الإشتراك

بالمساعدة ولا يتحقق به معنى وحدة الجريمة كما هي معرفة في القانون ، ولا يكفي لمساءلة كل من الطاعنين عن الوفاة التي نشأت عن إصابة بعينها لم يعرف محدثها . ومن ثم فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه (\*) .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في ليلة ١٣/١٠/١٩٦١ بدائرة مركز أشمون محافظة المنوفية : المتهمين من الأول إلى السابع ( أولا ) ضربوا حسين محمد بدوي عمدا فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدوا من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موته ( وثانيا ) بصفقتهم موظفين عموميين — المتهم الأول رئيس مكتب مكافحة المخدرات بشين الكوم والآخرين من مخبريه — : استعملوا القسوة مع عبد الرازق مصيلحي دخان وبركات محمد بركات ومحمود عبد النبي عبد الكريم اعتمادا على سلطة وظائفهم بأن اعتدوا عليهم بالضرب فأحدثوا بهم الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي . والمتهم الثامن : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا " حشيشا " في غير الأحوال المصرح بها قانونا . والمتهمين التاسع والعاشر : تعديا على رئيس مكتب مخدرات شين الكوم ومخبريه — المتهمين من الأول إلى السابع والقائمين على تنفيذ قانون مكافحة المخدرات أثناء تأدية وظائفهم وبسببها وقاوموهم بالقوة والعنف . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للسنتين ١/٢٣٦ و ١٢٩ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين من الأول إلى السابع والمواد ١ و ٢ و ٧ و ١/٣٤ — أ و ٣٦ و ١/٤٠ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول ١ المرافق . فصدر قراره بذلك . وادعى مدنيا كل من توفيق حسين بدوي عن نفسه وبصفته وصيا على مصطفى وحسنية — قاصري المجنى عليه حسين محمد بدوي وعبد الحميد ومحمد السعيد وفاطمة ( أولاده ) ونبيه زهران ( زوجته ) وطلبوا القضاء لهم قبل المتهمين السبعة الأول متضامين

(\*) هذا المبدأ مقرر أيضا في الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٣٦ قضائية جلسة ١٩٦٦/٦/٢٧



ووزارة الداخلية بصفتها المسئولة عن الحق المدني بمبلغ ١٠٠٠٠ ج عشرة آلاف جنيه والمصاريف والأتعاب ومحكمة جنايات شبين الكوم عدلت وصف التهمة الأولى المسندة إلى الطاعنين — إلى أنهم اشتركوا مع مجهول من بينهم في ضرب المجنى عليه ولم يقصدوا من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موته . ثم قضت المحكمة المذكورة حضوريا في ٢٧ مارس سنة ١٩٦٦ عملا بالمواد ٣/٤٠ و ٤١ و ١/٢٣٦ و ١٢٩ و ٢٢ من قانون العقوبات بالنسبة إليهم ( أولا ) بمعاينة كل منهم بالسجن لمدة ثلاث سنين وإلزامهم مع وزير الداخلية المسئول عن الحقوق المدنية متضامنين أن يدفعوا لتوفيق حسين بدوى عن نفسه وبصفته وصيا على مصطفى وحسنية قاصرى المرحوم حسين محمد بدوى — وعبد الحميد ومحمد السعيد فاطمة أولاد المرحوم حسين محمد بدوى ونبيه زهران مبلغ ثلاثة آلاف جنيه تعويضا، منها مبلغ ألف وخمسمائة جنيه متاصفة بين القاصرين مصطفى وحسنية وألف جنيه متاصفة بين نبيه زهران وفاطمة حسين بدوى — و ٥٠٠ ج مثالثة بين توفيق وعبد الحميد ومحمد السعيد أولاد المرحوم حسين محمد بدوى والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . ( وثانيا ) ببراءة المتهم الصابع مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله ( وثالثا ) ببراءة كل من المتهمين الثامن والتاسع والعاشر مما أسند إليهم ( رابعا ) بمصادرة المادة المخدرة المضبوطة . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بالاشتراك بطريق المساعدة في جريمة الضرب المفضى إلى الموت قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه وشابه القصور في التسبيب ذلك بأنه وقد نفى وجود اتفاق بين المتهمين وخلص إلى أن إصابة العنق وحدها هي التي أحدثت وفاة المجنى عليه وأن محدثها مجهول من بينهم فقد كان مقتضى ذلك عدم مساءلتهم عن الضرب المفضى إلى الموت لا بوصف كونهم فاعلين أو شركاء فيه ، وإنما يسألون فقط عن الفعل الجنائي الذي ثبت في حق كل منهم أخذا بالقدر المتيقن . وفوق ذلك وإذا كان القانون لا يعاقب على الاشتراك بالمساعدة إلا إذا ارتبطت هذه

المساعدة بالفعل الأصلي المكون للجريمة ، إلا أن الحكم خلا من بيان عناصر هذا الارتباط ومظاهره وكيف أن الضرب المنسوب إلى كل من المتهمين قد ساعد في أحداث إصابة العنق التي أدت إلى الوفاة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بالصورة التي ارتسمت لديه ، دان الطاعنين بجريمة الاشتراك مع مجهول من بينهم في ضرب المجنى عليه حسين محمد بدوى الذى أفضى إلى موته وذلك في قوله "ومن حيث إنه لما كان الثابت من التقرير الطبي الشرعى من أن الإصابات التي أحدثت الوفاة هي إصابة العنق لأنها تحدث من مثل الضغط عليه بأصابع اليد وأن الوفاة نشأت عن اسفكسيا الحنق ، وكان يحدث هذه الإصابات غير معين من بين هؤلاء المتهمين ، إذ لم يجزم أحد من شهود الواقعة بحدث تلك الإصابات القاتلة ، ومن ثم فلا يمكن مساءلة أى من المتهمين عن هذه الجريمة باعتباره فاعلا أصليا خصوصا وأنه لم يثبت سبق اتفاقهم على ارتكابها . ومن حيث إنه لا شك أن الإصابات التي التي أدت إلى وفاة حسين بدوى قد حدثت أثناء وجوده بغرفة نائب المأمور ، يدل على ذلك أن المجنى عليه المذكور أقتيد من أمام المقهى حيث ضرب أولا إلى نقطة المرور سائرا على قدميه ولما بلغ المركز أدخل إلى حجرة نائب المأمور بينما كان يمشى على قدميه ولم يذكر أحد أنه حتى ذاك الوقت قد فقد القدرة على الحركة أو أصابه إصاء شديدة ، ومن ثم فإن المحكمة تنتهى إلى أن الضرب الذى أدى إلى الوفاة قد حدث في تلك الحجرة أثناء الاعتداء الواقع من المتهمين الستة الأول - الطاعنين - على المجنى عليه المذكور وهؤلاء الستة جميعا مسئولون عن ذلك الضرب الذى نتجت عنه الوفاة باعتبارهم شركاء بالمساعدة مع واحد من بينهم غير معين ذلك أنهم أوقعوا الضرب على المجنى عليه وكان كل منهم عامدا إحداث الضرب والمساس بجسم المجنى عليه لما يقع من زملائه من اعتداء تحت بصره وسمعه قاصدا المساهمة في الضرب عن إدراك ووعى لما يقع منه هو من اعتداء ولما يقوم به باقى زملائه من اعتداء كذلك وهم جميعا على علم بصفتهم إذ يعملون في مكتب مخدرات شبين الكوم مرءوسين للثبم الأول . ولا يشترط في حالة الاشتراك بالمساعدة سبق حصول اتفاق بين الجناة ، إذ المساعدة إحدى وسائل الاشتراك في الجريمة منصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من قانون العقوبات التي لم تستلزم

حصول اتفاق وإنما كل ما اشترطته هو حصول المساعدة بأي طريق في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكابها، متى كان ذلك فإنه لا يهتم معرفة الضارب محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة، إذ المتهمون مشاركون بالمساعدة لواحد من بينهم فيسألون عن تلك النتيجة بصفتهم شركاء فكل ما اشترطه القانون لتحقيق الاشتراك بالمساعدة أن يكون الشريك عالماً بارتكاب الفاعل للجريمة وأن يساعده بقصد المعاونة على إتمام ارتكابها في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكابها ولا يشترط قيام الاتفاق بين الفاعل والشريك في هذه الحالة إذ لو كان ذلك لازماً لما كان هناك معنى لأن يفرد القانون فقرة خاصة يعنى فيها ببيان طرق المساعدة وشروط تحقق الاشتراك بها مع سبق النص في الفقرة الثانية على تحقيقه بمجرد الاتفاق مع الفاعل على ارتكاب الجريمة". لما كان ذلك، وكان الاشتراك بالمساعدة لا يتحقق إلا إذا ثبت أن الشريك قصد الاشتراك في الجريمة وهو عالم بها، بأن تكون لديه نية التدخل مع الفاعل تدخلا مقصودا يتجاوب صداه مع فعله، وأن يساعد في الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها مساعدة تتحقق بها وحدة الجريمة. ولما كانت المحكمة قد خلصت في قضائها إلى أن وفاة المجنى عليه قد نشأت عن إصابة واحدة، هي إصابة العنق، ونفت حصول اتفاق بين المتهمين على ارتكاب الحادث، ولم تدل على قصد اشتراك الطاعنين في الجريمة التي دأبوا بها وأنهم كانوا وقت وقوعها عالمين بها قاصدين إلى الاشتراك فيها وذلك ببيان عناصر اشتراكهم ومظاهره بأفعال إيجابية صدرت عنهم تدل على هذا الاشتراك وتقطع به، بل أسست مسئوليتهم جميعاً على ما قالته من علمهم بارتكاب الفاعل — وهو مجهول من بينهم — ومساعدته بقصد معاونته على ارتكابها، فإن ذلك لا يتوافر به الاشتراك بالمساعدة ولا يتحقق به معنى وحدة الجريمة كما هي معرفة في القانون، ولا يكفي لمساءلة كل من الطاعنين عن الوفاة التي نشأت عن إصابة بعينها لم يعرف محدثها. لما كان ما تقدم، فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى.



## جلسة ١٤ من يونيه سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن ، نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين المركي ، ومحمد عبد المنعم حمزاوي ، وبطرس زقزلول ، ونصر الدين مزام .

( ١٥٥ )

### الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٣٦ القضائية

( اوب ) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" .

( ١ ) عقيدة المحكمة إنما تقوم على الممانى لا الألفاظ والمباني .

( ب ) إيراد الحكم — وهو في معرض تبرير اطراحه لأقوال شهود التني — علة تخالف الواقع . لا يعبئه . ما دام قد أبدى عدم اطمئنانه الى أقوالهم ولم يكن لهذه الواقعة تأثير في عقيدة المحكمة والنتيجة التي انتهت إليها .

( ج ) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . إثبات . "شهود" .

للمحكمة الأخذ بأقوال الشاهد في التحقيقات وإن خالفت أقواله بحجة المحاكمة .  
عدم التزامها ببيان العلة .

( د ) نقض . "الطعن بالنقض" . "المصلحة في الطعن" . عقوبة .  
"العقوبة المبررة" .

لا مصلحة للطامن في المجادلة في انطباق المادة ٢٤١ عقوبات التي أخذ بها الحكم .  
ما دام قد أثبت في حقه أنه ضرب المجنى عليه ضرباً أذى بجسمه ، وكانت العقوبة التي أوقعها عليه داخلة في نطاق العقوبة المقررة للضرب المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ عقوبات .

١ — عقيدة المحكمة إنما تقوم على الممانى لا الألفاظ والمباني ، وبذلك لا يضير الحكم أن يورد على لسان الشاهد أن المجنى عليه أ كد له صدور الاعتداء

من الطاعن في حين أن الثابت في الأوراق أنه شهد بأن المجنى عليه قرر له باعتداء الطاعن عليه . لأن المعنى المشترك بين التعبيرين وأجد وهو إخبار المجنى عليه للشاهد باعتداء الطاعن عليه .

٢ — لا يقدح في سلامة الحكم أن يكون قد ذهب وهو في معوض تبرير إطرأه لأقوال شهود النفي إلى إيراد علة تخالف الواقع ، ما دام قد أبدى عدم اطمئنانه إلى أقوالهم ولم يكن لهذه الواقعة تأثير في عقيدة المحكمة والنتيجة التي انتهت إليها .

٣ — للمحكمة أن تأخذ بشهادة الشاهد في التحقيقات وإن خالفت أقواله بجلية المحاكمة دون أن تكون ملزمة ببيان العلة .

٤ — لا يجدى الطاعن أن يجادل في انطباق المادة ٢٤١ من قانون العقوبات التي أخذ بها الحكم ، ما دام الحكم قد أثبت في حقه أنه ضرب المجنى عليه ضرباً أحدث أذى بجسمه ، وكانت العقوبة التي أوقعها عليه داخلة في نطاق العقوبة المقررة للضرب المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ عقوبات .

## الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ١٢/٥/١٩٦٤ بدائرة مركز بليس محافظة الشرقية : الأول : أحدث عمداً بمسعد إبراهيم إبراهيم الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي نشأ عن إحداها وهي إصابة قمة الرأس عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام الجمجمة تقدر بحوالي ثمانية في المائة (٨/٠) . والمتهم الثاني : أحدث عمداً بمسعد إبراهيم إبراهيم إصابة العين اليمنى الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوماً . والمتهمين جميعاً : أتلوا عمداً المتقولات المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة لإبراهيم إبراهيم فبر . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ١/٢٤٠ و ١/٣٦١ من قانون العقوبات ، فصدر قراره بذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت بحضورها في ٢٧/٤/١٩٦٦ عملاً بالمادة ١/٢٤١

من قانون العقوبات (أولا) بمعاينة الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة سنة عن التهمة الأولى المسندة إليه بوصف أنه ضرب المجنى عليه فأحدث به إصابة أعجزته من أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما (ثانيا) براءة المتهمين جميعا من باقى التهم المسندة إليهم . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة الضرب الذى أعجز المجنى عليه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما قد أخطأ فى الإسناد وفى تطبيق القانون ذلك بأنه أسند إلى الشاهد السيد محمد السيد — على خلاف الثابت فى الأوراق — أنه قرر أن المجنى عليه قد أكد له صدور الاعتداء من الطاعن كما ذكر — على خلاف الواقع — أن شهادة شاهدى الطاعن قد تناقضت مع واقع الدعوى وأقوال الطاعن نفسه فى خصوص وقت وقوع الحادث مما جعله لا يقيم لها وزنا فيما سبقت فيه . كما علل مدول المجنى عليه ووالده عن أقوالهما التى قيلت فى التحقيقات بأن صلحا قد تم بين القرينين فى حين أن أوراقه الدعوى خلو من ذلك . هذا فضلا عما تردى فيه الحكم من ناحية الخطأ فى تطبيق القانون إذ أهدر شهادة شاهدى النفى بمقولة إنها لا تقطع فى نفي اشتراك الطاعن فى المشاجرة فى حين أنه يكفى فيها أن تودى إلى التشكيك فى هذا الصدد . كما أن الحكم المذكور قد دان الطاعن — أخذا بالقدر المتيقن فى حقه — طبقا للمادة ٢٤١ من قانون العقوبات فى حين أنه كان يتعين عليه تطبيق المادة ٢٤٢ . لأنها هى التى تمثل ذلك القدر الذى أثبتته الحكم فى جانب الطاعن إذ لم يثبت من التقارير الطبية أن إصابات المجنى عليه قد احتاجت لعلاج مدة تزيد على عشرين يوما . وذلك فيما عدا إصابة العاهة التى لم يسأل عنها الطاعن .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه حين حصل مؤدى شهادة الشاهد السيد محمد السيد أوردها بما يتفق والثابت فى الأوراق من أن المجنى عليه قرر له باعتداء الطاعن عليه، ومن ثم فلا يضيره إن قال بعد ذلك على لسان الشاهد المذكور أن المجنى عليه أكد له صدور الاعتداء من الطاعن إذ أن هذا التقرير من جانب



الحكم لم يكن بذى أثر في عقيدة المحكمة التي تقوم على المعاني لا على الألفاظ والمباني والمعنى المشترك بين التعبيرين واحد وهو إخبار المجنى عليه للشاهد باعتداء الطاعن عليه ، ومن ثم فلا يكون لهذا الوجه محل . أما ما يثيره الطاعن في شأن إهدار شهادة الشفيع ، فردود بما هو مقرر من أنه لا يقدح في سلامة الحكم أن يكون قد ذهب وهو في معرض تبرير اطراحه لأقوال شهود الشفيع إلى القول على خلاف الواقع — بفرض صحة ما يدعيه الطاعن — أنها تناقض واقع الدعوى وأقوال الطاعن في خصوصية وقت وقوع الحادث ما دام قد أبدى عدم اطمئنانه إلى أقوالهم ولم يكن لهذه الواقعة تأثير في عقيدة المحكمة والنتيجة التي انتهت إليها . كما أنه لا يسوغ مطالبة القاضي الجنائي بالأخذ بدليل معين — فيما عدا الأحوال التي قيده القانون فيها بذلك — لأن العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه ، ومن ثم فيكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان لا تريب على الحكم المطعون فيه إن هو ذهب في تقرير جدول المجنى عليه عن اتهام الطاعن في أقواله التي أدلى بها بجلسة المحاكمة إلى وقوع صلح بينهما مادام أن له أن يأخذ بشهادة الشاهد في التحقيقات وإن خالفت أقواله بجلسة المحاكمة دون أن يكون ملزما ببيان العلة في ذلك إذ مدار الأمر على اطمئنانه واقتناعه ، ومن ثم يكون هذا الوجه غير سديد . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه ضرب المجنى عليه ضربا أحدث أذى بجسمه ، وكانت العقوبة التي أوقعها عليه داخلية في نطاق العقوبة المقررة للضرب المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، ومن ثم فلا تكون له مصلحة من وراء قوله بعدم انطباق المادة ٢٤١ التي أخذ بها الحكم . لما كان كل ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

موضوعا .

## جلسة ٢٠ من يونيه سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة  
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين سائح ، ومحمود  
عباس العبراري .

(١٥٦)

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٦ القضائية

(أ، ب) دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع ” . ” مالا يوفره ” . حكم .  
” تسببيه . تسبیب غیر معیّب ” .

(أ) الدفاع الجوهري . متى تلتزم المحكمة بالرد عليه ؟ إذا كان جدياً يشهد له  
الواقع ويسانده .

(ب) الالتفات للحكم عن الرد على دفاع ظاهر البطلان وبعيد عن محجة العوالب .  
لا يصيبه .

(ج) تفتيش . ” الرضا بالتفتيش ” .

الرضا بالتفتيش . لاحكمة استبانته من وقائع الدعوى وظروفها واستنتاجه من دلائل  
مؤدية إليه .

(د) اختصاص . سرقة .

وقوع أفعال السرقة المستندة إلى المتهم في دائرة أكثر من محكمة . انعقاد الاختصاص  
لكل محكمة وقع فيها جزء من أعمال السرقة المعاقب عليها .

١ — يشترط في الدفاع الجوهري كما تلتزم المحكمة بالالتفات إليه والرد عليه  
أن يكون مع جوهريته جدياً يشهد له الواقع ويسانده ، وأما إذا كان عارياً  
عن دليله بل كان الواقع يكذبه فإن المحكمة تكون في حل من الالتفات عنه دون  
أن تناوله في حكمها ، ولا يعتبر إسكوتها عنه إخلالاً بحق الطاعة في الدفاع  
ولا قصوراً في حكمها .

٢ — يكفى فى الرضا بالتفتيش أن تكون المحكمة قد استبانت من وقائع الدعوى وظروفها واستنتجته من دلائل مؤدية إليه .

٣ — من المقرر أنه إذا وقعت أفعال السرقة المسندة إلى المتهم فى دائرة أكثر من محكمة فإن الاختصاص فى هذه الحالة يكون معقودا لكل محكمة وقع فيها جزء من أعمال السرقة المعاقب عليها .

٤ — لا يعيب الحكم التفتاته عن الرد على دفع ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها فى يوم من مدة سابقة على ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٢ بدائرة مصر الجديدة : سرفت النقود والأشياء الميينة بالمحضر وصفا وقيمة والمملوكة لأديب حنا خليل جامع وآخرين من مسكنهم حالة كونها تعمل خادمة بالأجرة طرف المجنى عليه وتمت السرقة إضرارا بهذا الأخير . وطلبت عقابها بالمادة ١/٣١٧ — ٢ من قانون العقوبات وادعى المجنى عليهم مدنيا طالبين القضاء لهم قبل المتهم بمبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت بحضورها فى ١٧ مايو سنة ١٩٦٤ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ وبالزامها بأن تؤدى للدعين بالحق المدنى أربعة آلاف ومائتى جنيه والمصاريف المناسبة للدعوى المدنية ومبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنفت المتهمه هذا الحكم . ومحكمة التماهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضورها فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وتأيدته فيما عدا ذلك وألزمت المتهمه بالمصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض . الخ .



## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة بجريمة السرقة وإلزامها بالتعويض عنها قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع ذلك بأن المحكمة قد أخطأت في قضائها برفض الدفع ببطلان إجراء القبض والتفتيش المبني على إذن صادر من وكيل نيابة غير مختص مكانيا بإصداره استنادا إلى إقرار الطاعنة برضاها بذلك التفتيش في حين أن هذا الإقرار لم يصدر عن علم بظروف التفتيش وأن من يجريه ليس له حق في إجرائه وفضلا عن ذلك فإن هذا الإقرار قد جاء لاحقا بعدم إتمام التفتيش ، كما أن الحكم لم يعن بالرد على ما أثاره المدافع عن الطاعنة أمام المحكمة الاستئنافية من عدم اختصاص محكمة مصر الجديدة الجزئية مكانيا بنظر الدوى ، هذا وأن من شأن قول الشاهدة فتحة أحمد محمود — بأن مورث المدعين بالحقوق المدنية سلم للطاعنة مبلغ الأربعة آلاف جنيه المتهمة بسرقة — أن يجعل تلك الجريمة غير متكاملة عناصرها القانونية ، ثم إن الحكم لم يعن بتحقيق دفاع الطاعنة القائم على أنها كانت متزوجة بالمورث سالف البيان بعقد عرفي وأنه وإشهاد إسلامه كان من ضمن أوراق سلمها الضابط أثناء التفتيش للورثة ومع جوهرية هذا الدفاع فلم يرد عليه الحكم بما يبرر إطراره ، وأخيرا فإن الحكم التفت عن الرد على مادفت به الطاعنة من عدم قبول الدعوى المدنية لرفعها من غير ذي صفة بسبب اختلاف الدين بين الورثة رافعيها وبين مورثهم الذي مات مسلما وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة السرقة التي دان الطاعنة بها وأورد مؤدى أقوال الشهود وظروف وملابسات إصدار وكيل نيابة مصر الجديدة لإذنه بتفتيش مسكن الطاعنة وآخر مرض الحكم إلى ما أثارته الطاعنة في دفاعها من بطلان هذا الإذن لصدوره من وكيل نيابة غير مختص مكانيا بإصداره وما ترتب على ذلك من بطلان تفتيش مسكنها وأن رضاها بهذا التفتيش جاء مشوبا بعدم علمها بظروفه وأنه صدر منها بعد أن تمت إجراءاته

بأن رد عليه في قوله : ” ومن حيث إن المحكمة ترى أنه على فرض أن ما ذهب إليه وكيل المتهم من بطلان الإذن الصادر من وكيل نيابة مصر الجديدة بتفتيش منزل المتهم ( الطاعنة ) بدائرة قسم الدقي التابع لمحافظة الجيزة صحيح فإن ذلك لا يجدي نفعا مادام الثابت في محضر التفتيش المحرر بمعرفة المساعد عبدالعزيز حافظ أن المتهم قد رضيت بتفتيش مسكنها وكان ذلك قبل قيام المذكور بالتفتيش وأنها حررت إقرارا بذلك ولم يثبت في الأوراق أنها اعترضت على حصول التفتيش أو أنها كانت تجهل مهمة من قام به ، ومما يؤكد هذا الرضا أن المتهم قررت بنفسها أمام وكيل النيابة في محضره المحرر في ١٩/٦/١٩٦٣ عندما سئلت سؤالا صريحا عما إذا كان الإقرار قد صدر منها فأجابت بالإيجاب وقررت أنها سمحت لهم بذلك كما أنها لم تطعن على هذا التفتيش أمام المحكمة رغم تداول الدعوى بالجلسات ولم يطعن عليه الحاضر معها وبذلك يكون تفتيش مسكن المتهم قد وقع صحيحا لحصوله برضاء المتهم ” . ما قاله الحكم من ذلك سائغا وصحيحا في القانون ذلك بأن الرضا بالتفتيش يكفي فيه أن تكون المحكمة قد استبانته من وقائع الدعوى وظروفها واستنتجته من دلائل مؤدية إليه فإن التفتيش على الصورة التي انتهت إليه المحكمة يكون صحيحا مشروعا وتكون المحكمة إذ اعتبرته كذلك ودانت الطاعنة استنادا إلى الدليل المستمد منه لم تخالف القانون في شيء .

ومن ثم فإن الجدل في صحة رضاء الطاعنة بالتفتيش على الصورة الواردة في الطعن لا يكون مقبولا . وأما ما تثيره الطاعنة في طعنها من أن المحكمة الاستئنافية لم ترد على ما دفعت به أمامها من عدم اختصاص محكمة مصر الجديدة الجزئية بنظر الدعوى مكانيا باصتهار أن واقعة السرقة حدثت بدائرة قسم باب الشرعية وضبطت هي بدائرة قسم الدقي ، فمردود بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن أفعال السرقة المستندة إلى الطاعنة لم يقتصر وقوعها على مسكن المجنى عليه حبيب خليل صائغ الذي يقع بدائرة قسم باب الشرعية وإنما شملت مسكن المجنى عليه الآخر الدكتور أديب خليل صائغ الكائن بدائرة قسم مصر الجديدة وما دام أن تلك الأفعال وقعت في دائرة أكثر من محكمة فإن الاختصاص في هذه الحالة يكون معقودا لكل محكمة وقع فيها جزء من أعمال السرقة المعاقب عليها ، ومتى كان الأمر كذلك فإنه لا عيب على الحكم المطعون فيه إن هو التفت عن الرد على هذا الدفع طالما أنه دفع ظاهر البطلان وبعيد

عن محبة الصواب . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه إذ أسند إلى الطاعة سرقة النقود والأشياء الأخرى الميئة بالمحضر لأديب خليل صايغ وآخرين قال . " ومن حيث إنه عن موضوع الاتهام فإن الأشياء المدعى بسرقتها تحصل في منقولات وملابس وأشياء خاصة بالمرحومين حبيب وأديب خليل صايغ وفي مبلغ أربعة آلاف جنيه قيل أنها كانت في حيازة حبيب خليل صايغ وأنها مملوكة لأخيه أديب " وكان من بين ما حول عليه الحكم في الإدانة أقوال الشاهدة فتحية أحمد محمد التي حصلها في قوله . " وإذ سئلت فتحية أحمد محمد في شكواها قررت أنها كانت والمتهمة مع المرحوم حبيب بالمستشفى ثم طلبت إليها المتهمة نقل الأشياء الثمينة من مسكن الدكتور أديب إلى مسكن المرحوم حبيب خشية سرقتها فقامتا بنقل الصبني وبعض الملابس والمفارش ثم قامت بسرقة تلك الأشياء وأنها كانت تعلم بأن المتوفى كان يحتفظ بمبلغ أربعة آلاف جنيه في المطبخ وقد شاهدت المتهمة وهي تأخذه وسلمته لأختها " وهو قول تتوافر به عناصر جريمة السرقة التي دنت بها الطاعة ولا يتعارض في شيء مع ما قررت تلك الشاهدة بجلسته ٥ من أبريل سنة ١٩٦٤ أمام محكمة أول درجة ، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعة في هذا الصدد لا يكون له محل ، وأما ما تعييه الطاعة على الحكم المطعون فيه من أنه لم يرد على دفاعها المردد في مذكرتها وبالجلسة الذي أبدته أمام المحكمة الاستئنافية من أنها كانت زوجة للجنى عليه وأن عقد زواجها منه وإشهار إسلامه قد ضبطا مع أوراق أخرى في حافظتين سلمهما الضابط إلى ورثته ، ما قالته الطاعة من ذلك مردودا بأنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن الأوراق المشار إليها في الحافظتين قد ورد ذكرها تفصيلا في محضر الضابط المذكور المؤرخ في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٣ وليس من بينها مستند مما تدعيه الطاعة ، ومن ثم فإن دعواها في هذا الصدد يكون قولاً مرسلاً عارياً من دليله يكذبه الواقع الذي احتكت إليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تناول دفاعها في شأن مصدر المضبوطات لديها ورد عليه في قوله : " وترى المحكمة من ضبط المنقولات الميئة بالكشف المرفق بالأوراق بمسكن المتهمة ومن اعترافها بوجودها ثم تنكرها لذلك دليل على أنها قد استولت على تلك الأشياء بغير رضا مخدميها وبدون علمهما وأن ما ذهبت إليه في تبرير وجود الكراس بمسكنها إنما كان بقصد الإفلات من العقاب ، أما عن مبلغ الأربعة



آلاف جنيه فإن المحكمة ترى من استقراء الوقائع على الوجه سالف الذكر أن فتحة أحمد محمد وهي التي عاشت مع المتهمة عشر سنوات في منزل مخدومها المريض وقد انفردا بمنزلي مخدومها فترة، مرضهما لا بد وأنها قد وقفت على خبايا المنزل وأسرار صاحبيهما كما أنها كانت تعلم ولا شك إن لم تكن قد ساهمت فيه سر نفلها والمتهمة لمنقولات مخدومها ووجود النقود في المنزل ... " واستطرد الحكم في رده على دفاع الطاعنة من أن المبلغ المضبوط مملوك لها وحصلت عليه من إدارة منزل للدعارة بأن قال : " ولما كان البغاء قد بدئ في إلغائه منذ سنة ١٩٣٩ وانهى بالأمر العسكري رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ أي منذ ثلاث عشرة سنة سابقة على وقوع الحادث وقد يبدو غريبا أن تكون المتهمة وهي التي كانت تحمل معها سبعة آلاف جنيه أن تقبل العمل كخادمة لدى آل صايغ ودون أن تسعى لإيداع المبلغ في مكان أمين كبنك أو صندوق توفير ... ومن ذلك كله يبين أن المتهمة سرقت مبلغ الأربعة آلاف جنيه من مسكن حبيب خليل صايغ ... " لما كان ذلك ، وكان يشترط في الدفاع الجوهري كما تلتزم المحكمة بالالتفات إليه والرد عليه أن يكون مع جوهريته جديا يشهد له الواقع ويسانده وأما إذا كان عاريا عن دليله بل كان الواقع يكذبه فإن المحكمة تكون في حل من الالتفات عنه دون أن تناوله في حكمها ولا يعتبر سكوتها عنه إخلالا بحق الطاعنة في الدفاع ولا قصورا في حكمها . ولما كان هذا الدفاع مرتبطا بالدفع بعدم قبول الدعوى المدنية لانتفاء صفة رافعيها لاختلاف الدين فهو مردود إلى الدفاع السابق في حاصله ونحوه ، فإن سكوت الحكم بدوره عن تناوله وتنفيذه لا يعيبه بما يبطله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع إلزام الطاعنة بالمصروفات المدنية .

## جلسة ٢٠ من يونيه سنة ١٩٦٦

بإدارة السيد المستشار/ توفيق أحمد الحسن نائب رئيس المحكمة . وبحضور السادة المستشارين :  
مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محمد محفوظ ، وحسين سامح ، ومحمود العمراوى .

(١٥٧)

### الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٦ القضائية

#### (أ) شيك بدون رصيد .

صدور الشيك لحامله أو لأمر شخص معين وإذنه . تداوله يكون بالطرق التجارية .  
تظهيره . أثره : نقل ملكية قيمته إلى المظهر إليه وخضوعه لقاعدة تظهير الدفع .  
العلاقة في شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد ، تعديها إلى المظهر إليه . وقوع  
الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات على المظهر إليه ، طالما أصابه ضرر  
ناشئ عنها ومتصل بها اتصالاً مباشراً .

#### (ب) دعوى مدنية . دعوى مباشرة . شيك بدون رصيد .

للدعوى المدنية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد المطالبة بتعويض الضرر الذي  
لحق به من جراء تلك الجريمة . طلب القضاء بقيمة الشيك . غير جائز .

#### (ج) دفاع . ”الاخلال بحق الدفاع” . ما لا يوفره ” . حكم . ”تسبيبه” . تسبيب غير عيب .

إثبات الحكم عن دفع ظاهر البطلان . لا عيب .

#### (د) إجراءات المحاكمة . محضر الجلسة .

مجرد عدم توقيع رئيس المحكمة أركانها على كل صفحة من صفحات محاضر الجلسات  
الاستثنائية لا يوجب بطلاناً في الإجراءات .

١ — من المستقر عليه أن الشيك متى صدر لحامله أو صدر لأمر شخص معين وإذنه فإن تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تظهيره — متى وقع صحيحا — أن ينقل ملكية قيمته إلى المظهر إليه وينحصر لقاعدة تظهير الدفوع مما يجعل العلاقة في شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذي حرر الشيك لأمره وإنما يتعداه إلى المظهر إليه الذي يصبح مالكا لقيمته فور تظهيره . ومن ثم فإن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تقع على المظهر إليه طالما أنه قد أصابه ضرر ناشئ عنها ومتصل بها اتصالا سببيا مباشرا<sup>(١)</sup> .

٢ — لما كان المدعى بالحقوق المدنية لم يطلب في عريضة دعواه المباشرة القضاء له بقيمة الشيك وإنما القضاء له بتعويض عن الضرر الذي لحق به من جراء تلك الجريمة ، فإن هذا الطلب يكون جائزا قانونا .

٣ — لا يعيب الحكم التفاته عن دفع ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب .

٤ — إن مجرد عدم التوقيع على كل صفحة من صفحات محاضر الجلسات من رئيس المحكمة وكاتبها لا يترتب عليه بطلان الإجراءات ، طالما أن الطاعن لا يدعي أن شيئا مما دون في تلك المحاضر جاء مخالفا لحقيقة الواقع .

## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح بلقاس الجزئية ضد الطاعن متهما إياه بأنه في ١٥ يونيو سنة ١٩٦٠ بدائرة مركز بلقاس : أعطاه شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب معاقبته بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات مع إلزامه أن يدفع له قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف والأتعاب . ومحكمة جنح بلقاس الجزئية قضت بحضورها بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٣ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل

( ١ ) راجع الطعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٣٢ قضائية جلسة ١٩٦٣/١/٨ السنة ١٤ العدد الأول



وكفالة ٢٠٠ قرش وإلزامه أن يدفع إلى المدعى بالحقوق المدنية قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ومصروفات الدعوى المدنية ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المقررة بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ هذا الحكم . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو بطلان الإجراءات ذلك بأن محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية تمت دون أن يدون بها ما جرى فيها ولم يوقع عليها من رئيس الجلسة وكتابها كما لم يثبت بها بيانات الديباجة .

وحيث إنه يبين من الأوراق أنه قد تحورت محاضر بإجراءات المحاكمة مشتملة على بيانات الديباجة طوال جلسات المحاكمة الاستئنافية التي امتدت من ٢٣ يناير سنة ١٩٦٣ حتى ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٤ وفيها حجزت القضية للحكم فيها بعد تدوين دفاع الطاعن بها إلى جلسة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٤ التي صدر فيها قضاء المحكمة الاستئنافية . لما كان ذلك ، وكان مجرد عدم التوقيع على كل صفحة من رئيس المحكمة وكتابها لا يترتب عليه بطلان الإجراءات وكان الطاعن لا يدعى أن شيئا مما دون في المحاضر قد جاء مخالفا لحقيقة الواقع ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه لا يكون مقبولا .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إعطاء شيك بدون رصيد وإلزامه بالتعويض قد شابه القصور والخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأنه لم يرد على ما أثاره الطاعن من دفع بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها من غير ذى صفة على أساس أن الشيك موضوع الاتهام لم يصدر لصالح المدعى بالحقوق المدنية بل لآخر حوله إليه مما لم يترتب عليه ثمة ضرر مباشر من الجريمة وبذلك لم تكن له صفة في المطالبة بالتعويض عنها أمام

القضاء الجنائي ، هذا وأنه ما دام أن المدعى بالحقوق المدنية قد لحا إلى القضاء المدني واستصدر أمر أداء بقيمة الشيك فإنه يتمتع عليه بعد ذلك اللجوء إلى القضاء الجنائي ورفع الدعوى أمامه بالطريق المباشر وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أورد في صدر مدوناته أن الشيك موضوع الدعوى صادر من الطاعن لعبد الحليم محمد الشافعي ومحول إليه منه إلى عبد الحليم البيلي نصار المدعى بالحقوق المدنية وبعد أن حصل دفاع الطاعن في هذا الشأن انتهى إلى إدانته بجرime إصدار شيك بدون رصيد وإلزامه بتعويض مؤقت قدره قرش صاغ يؤديه إلى المدعى بالحقوق المدنية عن الضرر الذي لحقه من تلك الجريمة . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه من الطعن أن محقق الشرطة أثبت في تحقيقات الشكوى رقم ٢١١٦ لسنة ١٩٦٠ إداري بلفاس أنه اطلع على الشيك موضوع الدعوى فتبين له إنه صادر لأمر وإذن عبد الحليم محمد الشافعي بمبلغ ٣٥٣ ج مسحوبا على بنك مصر المنصورة وعليه توقيع السيد محمد عبيد ( الطاعن ) مؤرخ ١٥ يونيه لسنة ١٩٦٠ ومدون على ظهره العبارة الآتية ” وعنا دفع هذا الشيك لأمر وإذن الشيخ عبد الحميد البيلي نصار وصلتنا القيمة المحول عبد الحليم محمد الشافعي “ . ولما كان الظاهر من ذلك أن الشيك موضوع التهمة لم يصدر باسم المستفيد الأول عبد الحليم محمد الشافعي فحسب وإنما هو قد صدر لأمره وإذنه ، وكان المستقر عليه أن الشيك متى صدر لحامله أو صدر لأمر شخص معين وإذنه فإن تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تظهيره متى وقع صحيحا أن ينقل ملكية قيمته إلى المظهر إليه وينخضع لقاعدة تطهير الدفع مما يجعل العلاقة في شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد الذي حرر الشيك لأمره وإنما يتعداه إلى المظهر إليه الذي يصبح مالكا لقيمته فور تظهيره . وإذا ما كان الأمر كذلك فإن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات موضوع هذه الدعوى تعتبر أنها وقعت على المظهر إليه - المدعى بالحقوق المدنية - وقد أصابه ضرر ناشئ عنها ومتصل بها اتصالا سببيا مباشرا . ولما كان المدعى بالحقوق المدنية لم يطلب في عريضة دعواه المباشرة القضاء له بقيمة الشيك وإنما

القضاء له بتعويض عن الضرر الذي لحق به من جراء تلك الجريمة وهذا جائز طلبه قانونا. لما كان ذلك، فإن صفة المدعى بالحقوق المدنية في المطالبة بالتعويض عن هذه الجريمة أمام القضاء الجنائي تكون متوافرة وتكون شروط قبول دعواه أمام المحاكم الجنائية متحققة، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لا يكون معيبا إن هو التفت عن دفع بغرض إثارتها أمام محكمة الموضوع متى كان ظاهر البطلان وبعيدا عن محجة الصواب فهو لا يستأهل ردا منها عليه. لما كان ما تقدم، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه من الطعن بشقيه لا يكون له محل.

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا وإلزام الطاعن المصارييف المدنية.



## جلسه ٢٠ من يونيه سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/ عادل يونس رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين : حسين السركي ،  
ومحمد صبري ، وجمال المصفاوي ، ومحمد عبد المنعم حزاوي .

( ١٥٨ )

### الطعن رقم ٧٨٣ لسنة ٣٦ القضائية

( ب ، ) تقض . ” التقرير بالطعن “ . ” أسباب الطعن . التوقيع عليها “ .

وجوب التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه في أجل غايته  
أربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم . أسباب الطعون التي يرفعها المحكوم  
عليهم . وجوب التوقيع عليها من محام مقبول أمام محكمة النقض .  
تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات في الخصومة .  
وجوب حملها بذاتها مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها ممن صدرت  
عنه . التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصحتها ممن صدرت عنه .  
عدم جواز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها .  
إغفال التوقيع على الأسباب . أثره : البطلان .

١ — المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٦ في شأن حالات وإجراءات  
الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وإيداع  
أسبابه في أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم ، أوجبت في فقرتها  
الأخيرة بالنسبة إلى الطعون التي يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام مقبول  
أمام محكمة النقض ، وبهذا التنصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على  
أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات في الخصومة والتي يجب  
أن تحمل بذاتها مقومات وجودها ، وأن يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه لأن

التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصحتها عن صدرت عنه على الوجه  
المعتبر قانونا ، ولا يجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها (١) .

٢ — جرى قضاء محكمة النقض سواء في ظل قانون تحقيق الجنايات تفسيرا  
للمادة ٢٣١ منه أو طبقا لقانون الإجراءات الجنائية بيانا لحقيقة المقصود  
من المادة ٤٢٤ منه — التي حلت محلها المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧  
لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — على تقرير  
البطلان جزاء على إغفال التوقيع على الأسباب بتقدير أن ورقة الأسباب من أوراق  
الاجراءات الصادرة من الحصوم والتي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب  
الشأن فيها وإلا عدت ورقة عديمة الأثر في الحصومة وكانت لغوا لا قيمة له (٢) .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٥ أبريل سنة ١٩٦٣ بدائرة بليس :  
( أولا ) تسبب بغير قصد ولا عمد في موت عبد العزيز محمد البهناوى وعبد المنعم  
عطية الخولى وزهرة وعبد الوهاب السلاوى وجرح السيد عبد الوهاب مصطفى  
وماجد عبد الوهاب السلاوى وكان ذلك نتيجة إهماله الجسيم بما تفرضه عليه  
أصول مهته ومخالفته القوانين واللوائح بأن وقف بسيارته ليلا على جانب الطريق  
دون أن يضيء المصباح الأيسر الخلفى أو يتخذ الاحتياطات الكافية للكشف  
عن مكان وقوفها فصدمت السيارة التي كان بها المجنى عليهم فحدث إصاباتهم  
الممينة بالكشوف الطبية والتي أودت بحياة أربعة منهم ( ثانيا ) لم يضيء مصباح  
السيارة الخلفى الأيسر ليلا . ( ثالثا ) قاد سيارة غير مستوفاة لشروط الأمن  
والمثانة . وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات والقانون  
رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . ومحكمة بليس الجزئية قضت بحضورها في ١٩ من يناير

(١) و (٢) هذا المبدأ مقرر أيضا في الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٣

سنة ١٩٦٤ عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وقدوت خمسة جنهيات كفالة لإيقاف التنفيذ . فاستأنف ، ومحنة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا في ٦ فبراير سنة ١٩٦٦ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### المحنة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا في ٦ من فبراير سنة ١٩٦٦ فقرر الأستاذ محمد السعيد ندا — وهو محام مقبول لدى محكة النقض — الطعن عليه بالنقض في ١٤ من مارس سنة ١٩٦٦ . بموجب توكيل يخوله ذلك نيابة عن المحكوم عليه وقدمت في اليوم عينه مذكرة بالأسباب لم يوقع عليها في أصلها أو في صورتها حتى فوات ميعاد الطعن . ولما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكة النقض بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه في أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق به ، أوجب في فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون التي يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكة النقض وبهذا التنصيص على الوجوب ، يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الحصومة والتي يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها ، وأن يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصدورها عن صدرت عنه على الوجه المعتبر قانونا ، ولا يجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها . وكان قضاء هذه المحكة قد جرى أيضا سواء في ظل قانون تحقيق الجنايات تفسيرا للمادة ٢٣١ منه أو طبقا لقانون الإجراءات الجنائية بيانا لحقيقة المقصود في المادة ٤٢٤ منه — التي حلت محلها المادة ٣٤ سالفة البيان — على تقرير البطلان جزاء



على إغفال التوقيع على الأسباب بتقدير أن ورقة الأسباب من أوراق الإجراءات  
الصادرة من الخصوم والتي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها  
وإلا هدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة وكانت اغوا لا قيمة له . ولما كانت  
ورقة الأسباب — وإن حملت ما يشير إلى صدورها من مكتب المحامي السالف  
الإشارة إليه إلا أنها بقيت غفلا من توقيعه عليها حتى فوات ميعاد الطعن . وكان  
قبول الطعن شكلا هو مناط اتصال محكمة النقض بالطعن ، فلا سبيل إلى التصدي  
لقضاء الحكم في موضوعه مهما شابه من عيب الخطأ في القانون بفرض وقوعه ،  
ومن ثم فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

## جلسة ٢٠ من يونيه سنة ١٩٦٦

رئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة  
المستشارين : مختار مصطفى رضوان ، ومحمد محفوظ ، وحسين ساح ، ومحمد أبو الفضل حفي .

(١٥٩)

الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٣٦ القضائية

(أ ، ب ، ج) تموين . خبز . جريمة . قصد جنائي .

(أ) على المتعهد بصنع خبز مخالف للواصفات المعتادة الحصول على ترخيص  
بذلك من وزارة التموين وإلا حق عليه العقاب . ليس له دفع الاتهام  
بأن الجهة المتعاقد معها هي المسئولة عن الحصول على الترخيص المطلوب .  
المادة ٢٥ من القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل .

(ب) جريمة صنع خبز مخالف للواصفات المعتادة . قيامها لا يتطلب توافر  
قصدًا جنائيًا خاصًا .

(ج) التهم لا تدفع بغلبة الظن في مقام اليقين .

١ — البين من نص المادة ٢٥ من القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧  
في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدلة بالقانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٣  
في صريح لفظها وواضح دلالتها أن الشارع ألزم المتعهد دون غيره بالامتناع عن  
صنع الخبز المخالف للواصفات المعتادة قبل الحصول على ترخيص بذلك من وزارة  
التموين ، فإن خالف هذا الحظر حق عليه العقاب ، وإعطاء الترخيص المطلوب  
إنما يكفي للمتعهد بناء على طلبه هو نفسه أو طلب الجهة المتعاقد معها ، وهو  
المخاطب أصالة في جميع الأحوال بالحظر الوارد في النص ، فلا يجوز له أن يدفع  
التهمة المسندة إليه بالإحالة إلى غيره فيما هو المخاطب به .

- ٢ — لم يتطلب القانون لتحقيق جريمة — صنع خبز مخالف للواصفات المعتادة قبل الحصول على ترخيص — قصدا جنائيا خاصا ، إذ تم بمجرد مقارنة الفعل المؤثم مع العلم بماهيته وكونه مخالفا للقانون .
- ٣ — لا تدفع التهم بغلبة الظن في مقام اليقين .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : في يوم ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز أرمنت : بصفته متعهد توريد أغذية لإحدى المدارس بناحية أرمنت قام بصنع خبز دون تصريح خاص من الجهة المختصة . وطلبت عقابه بالمادة ٢٥ من القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٣ والمادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة جنح أرمنت الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٧ من يناير سنة ١٩٦٦ عملا بمادتي الإتهام بجبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه ١٠٠ ج ونشر الحكم باللصق على واجهة المحل مدة الحبس . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة قنا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٦٦ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن الخطأ في القانون ، ذلك بأن الطاعن دفع التهمة الموجهة إليه من عدم حصوله على ترخيص من وزارة التموين قبل إنتاج الخبز اللازم للمدارس أرمنت التابعة لمديرية التربية والتعليم بأنه ينتج الخبز بتكليف من المديرية ولحسابها تحت إشراف لجنة تمثلها ، وأن الحصول على ترخيص بإنتاجه يقع على عاتق المديرية دون المتعهد بحسب المعنى المستفاد من نص المادة ٢٥ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ — المعدلة بالقرار رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٣ الذي دين بمقتضاه ، يضاف إلى ما تقدم أن الطاعن — وقد كلف من مديرية التربية والتعليم بصنع الخبز



من حقه أن يعتقد أنها حصلت على الترخيص المنصوص عليه في القانون مما ينعدم به قصده الجنائي ، وتنفي الجريمة بتخلفه ، إلا أن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع بما لا ينفيه مما يعيبه بما يوجب نقضه .

أثبت الحكم المطعون فيه بيانا لواقعة الدعوى أن رئيس إدارة تموين أرمنت كان يمر بالمدينة في يوم ١٠/١٠/١٩٦٥ م لمراقبة حالة المخازن بها ، فمر بمخبز الطاعن وهو متعهد ينتج الخبز لحساب مدارس وزارة التربية والتعليم بتكليف من تلك الجهة ، ولما سأله عن الترخيص الخاص بذلك من وزارة التموين أفاده بأنه كان يجهل وجوب الترخيص الذي حصل عليه بعد وقوع الجريمة . ودلل الحكم على هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الأدلة ، ومنها إقرار الطاعن نفسه وما ورد بحضر الضبط مما تقدم بيانه . وهذا الذي أثبتته تتوافر به عناصر الجريمة التي دين بها الطاعن ، ذلك بأن المادة ٢٥ من القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز الذي دين بمقتضاه والمعدلة بالقرار رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٣ قد نصت على أنه "يجوز لمتهدي المدارس والمستشفيات والملاجئ والقوات المربطة وغيرهم أن يصنعوا بترخيص خاص مقادير الخبز التي يحتاجونها للوفاء بالتزاماتهم بغير الأوزان أو المواصفات المقررة بكل جهة ، ويعطى الترخيص من مدير التموين بناء على طلب يقدم من المدرسة أو المستشفى أو الملجأ أو مركز القوة المربطة أو صاحب الشأن في الأحوال الأخرى على أن يرفق بالطلب صورة من المتعهد وأن يشتمل على البيانات الآتية : ( أ ) اسم وعنوان المتعهد أو صاحب الشأن ( ب ) تاريخ ومدة التعاقد أو الالتزام ( ج ) مقدار الخبز اللازم يوميا ( د ) وزن الخبز ومواصفاته كما هي واردة في شروط التعهد أو الالتزام " والبين من هذا النص في صريح لفظه ، وواضح دلالة أن الشارع ألزم المتعهد دون غيره بالامتناع عن صنع الخبز المخالف للمواصفات المعتادة قبل الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التموين ، فإن خالف الحظر

حق عليه العقاب ، وإعطاء الترخيص المطلوب إنما يكون للتعهد بناء على طلبه هو نفسه ، أو طلب الجهة المتعاقد معها ، وهو المخاطب أصالة في جميع الأحوال بالحظر الوارد في النص ، فلا يجوز له أن يدفع التهمة المستندة إليه بالإحالة إلى غيره فيما هو المخاطب به ، لهذا ولأن التهم لا تدفع بغلبة الظن في مقام اليقين ، ولأن الجهة المتعاقد معها لا شأن لها بصنع الخبز الذي هو الفعل المادى المكون للجريمة بشرط عدم الترخيص . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يتطلب لتحقيق الجريمة قصدا جنائيا خاصا إذ تم بمجرد مقارفة الفعل المؤثم مع العلم بماهيته وكونه مخالفا للقانون ، مما هو مفترض في حق الكافة ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

## جلسة ٢٠ من يونيه سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / مادل يونس رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المحققات : حسين صفوت المركي ، وجمال المصفاوي ، ومحمد عبد المنعم جزاوي ، وپطرس زغلول .

( ١٦٠ )

الطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٣٦ القضائية

( ١ ) إختلاس أموال أميرية .

مجال تطبيق المادة ١١٢ عقوبات المعلقة : شموله كل موظف أو مستخدم عمومي . ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١١ المعلقة — يختلس مالا مما تحت يده ، متى كان المال المختلس قد سلم إليه بسبب وظيفته . تمام الاختلاس بانصراف نية الجاني إلى التصرف فيما يحوزه بصفة قانونية على اعتبار أنه مملوك له ، وإن لم يتم التصرف فيه فعلا .

( ب ) حكم . "تسييبه . تسييب غير معيب" .

عدم رسم القانون نمطا خاصا يصوغ فيه الحكم واقعة الدعوى والظروف التي وقعت فيها .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي . ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١١ المعدلة بالقانون المشار إليه وبالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ — يختلس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس قد سلم إليه بسبب وظيفته . ويتم الاختلاس في هذه الصورة متى انصرفت نية الجاني إلى التصرف فيما يحوزه بصفة قانونية على اعتبار أنه مملوك له ، وإن لم يتم التصرف فعلا فيه . وهذه الصورة من الاختلاس هي صورة خاصة من صور



خيانة الأمانة لا شبهة بينها وبين الاختلاس المنصوص عليه في المادتين ٣١٧، ٣١٨ من قانون العقوبات والذي يتم باقتراع المال من حيازة شخص آخر خلصة أو بالقوة بغية تملكه .

٢ — لم يرسم القانون نمطا خاصا يصوغ فيه الحكم واقعة الدعوى والظروف التي وقعت فيها . ولما كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في بيان واقعة الدعوى المستوجبة للعقوبة حسبما خلصت إليه المحكمة بما تكامل به كافة عناصرها القانونية ، وقد أشير فيه إلى نص القانون الذي حكم بموجبه ، فإن ذلك يحقق حكم القانون كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٦ من مايو سنة ١٩٦٣ بدائرة بنـسـر سـوـهـاج : — ( أولا ) المتهم الأول : بوصفه موظفا عموميا "مخزنجي تصفية بضائع محطة سكة حديد سوهاج" إختلس طرد الأقمشة المبين بالمحضر المملوك لحسين أمين مصطفى من قطار نقل البضائع بالسكة الحديد والمسلم إليه بسبب وظيفته . ( وثانيا ) المتهم الثاني : إشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب جريمة الاختلاس سالفة الذكر بأن اتفق لهما على اختلاس الطرد وساعده على ذلك بأن أمر عماله بحمل الطرد إلى منزله واحتفظ به فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للواد ٣-٢/٤٠ و ١/٤١ و ١١١ و ١/١١٢ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضورها في ١٧ من يناير سنة ١٩٦٦ عملاء بمواد الاتهام بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات وتغريم كل منهما ٥٠٠ ج وعزل المتهم الأول من وظيفته . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

من حيث إن الطاعن الثانى وإن قرر بالنقض فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من هذا الطاعن هو أن الحكم المطعون فيه إزدانه بجرمة الاختلاس قد شابه القصور وأخطأ فى الإسناد وفى تطبيق القانون، ذلك بأنه اقتصر فى بيان واقعة الدعوى على مجرد تلخيص الإجراءات التى تمت فيها وإيراد بعض أقوال الشهود مما يفقد الدعوى عنصر قيامها ، كما أخطأ فيما أسنده إلى بعض الشهود الذين عول فى الإدانة على أقوالهم فأسند إلى الضابط محمد حسن أبو غنيمه أنه شهد بأن "الجمالين عبد السيد رشوان والعربى حسن أبو العلا ذكر له أن الطاعن كلفهما إنزال الطرد من العربى بحجة أنه مرسل إلى محطة سوهاج وفلا نقلاه من العربى إلى الميزان المجاور لمكتبه وظل كذلك حتى عاد الجمالان بعد الغذاء فكلفهما الطاعن الثانى نقله إلى منزله لقاء أجر قدره عشرة قروش فقاما بنقل الطرد من الميزان فى حضور الطاعن المشار إليه وتحت أنظار الطاعن الذى كان جالسا بمكتبه قريبا من الميزان وشاهدتهما يحملان الطرد ويخرجان به خارج المحطة ثم أوصلاه إلى منزل الطاعن الثانى" كما أسند إلى العسكرى على أحمد عبد الله منصور قوله إن "الطاعن الأول فتح العربى... بحضور الجمالين عبد السيد رشوان والعربى حسن أبو العلا" فى حين أن ذلك الشاهد قرر أن الذى كان موجودا هو الطاعن الثانى ، وأسند الحكم إلى الشاهد أحمد مصطفى كذلك أنه قال "إن الطاعن الأول كان فى مكتبه وشاهد الطاعن الثانى والجمالين أثناء خروجهم بالطرد". وأخيرا أسند الحكم إلى الشاهد حمزه محمود محمد سالم أنه تفى احتمال سرقة أى طرد عند فتح العربى لأن الجمالين يعملون تحت إشراف الطاعن الأول الذى يقوم بنفسه بفتح وغلق العربى . وفوق ذلك فقد تمسك الطاعن بأن الطاعن الثانى هو الذى أخذ الطرد موضوع

الجريمة بغير علمه ونقله إلى منزله بواسطة عماله من الجمالين وأنه تضارب في أقواله بصدد كيفية استيلائه على الطرد وسببه مما لا يصح معه التعويل على تلك الأقوال ، غير أن الحكم أطرح هذا الدفاع ورد عليه رداً غير سائق ... ومن ناحية أخرى فإن الحكم دان الطاعن بجريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات بغير أن يدل على توفر القصد الجنائي لديه . كما أن مؤدى واقعة الدعوى كما صار إثباتها في الحكم هو أن الطاعن الثانى مرق الطرد وأن الطاعن اشترك معه في ارتكاب الجريمة الأمر المنطبق على المادتين ٣١٧ و ٣١٨ من قانون العقوبات ، وعلى الرغم من ذلك فقد دان الحكم الطاعن بوصف كونه فاعلاً في جريمة الاختلاس والمتهم الثانى شريكاً له ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله أن طرداً من الأقمشة شحن بطريق السكك الحديدية من القاهرة إلى حسين أحمد مصطفى بكوم أمبو ، ولما وصل الطرد إلى محطة سوهاج تبين الطاعن - وهو أمين التصفية بها - أن هذا الطرد لم يدرج ضمن أوراق الشحن بطريق الخطأ والسهو من الموظف المختص بمحطة القاهرة ، فاغتم هذه الفرصة واتفق مع الطاعن الثانى على اختلاسه واقتسام ثمنه سوياً على أن يختص الطاعن بثلثي الثمن والثلث للطاعن الثانى وبدلاً من أن يخطر المسئولين عن وجود زيادة في مشحونات عربة السكك الحديدية التي تحوى الطرد ، عمد إلى استبقائها ثلاثة أيام بغير مقتض حتى يتمكن من إزالة البيانات المدونة عليه والتي تدل على محطة الوصول وأوهم العسكرى على أحمد عبد الله منصور والمنوط به حراسة رصيف المحطة أن محطة وصول هذا الطرد هى سوهاج وطلب من الطاعن الثانى - رئيس الجمالين بالمحطة - إنزاله من العربة بحجة إيداعه مخزن المحطة فتقله الجمالان عبد السيد رشوان والعربى حسن أبو العلا إلى الميزان المجاور لغرفة الطاعن ثم تقلاه بعد ذلك في حضوره وتحت نظره إلى خارج المحطة وأوصلاه إلى منزل الطاعن الثانى حيث ضبط الطرد . وساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال الشهود . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يرسم نمطاً خاصاً بصوغ فيه الحكم واقعة الدعوى والظروف التي وقعت فيها . وكان مجموع ما أورده الحكم - على نحو ما تقدم - كافياً



في بيان واقعة الدعوى المستوجبة للعقوبة حسبما خلصت إليه المحكمة بما تكامل به كافة عناصرها القانونية وقد أشير فيه إلى نص القانون الذي حكم بموجبه ، فإن ذلك يحقق حكم القانون كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن ما حصله الحكم من أقوال الشهود له سنده من التحقيقات . وكان لا يقبل من الطاعن النعى بتناقض أقوال الطاعن الثاني في التحقيقات ما دام الحكم قد حصلها بما لا يتناقض فيه واستخلص الإدانة استخلاصا سائغا متسقا مع ما أورده من أدلة أخرى ، لما هو مقرر من أن للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ من أقوال الشاهد أو المتهم بما تثق به وتطرح ما عداه مما لا تطمئن إليه . لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما أورده الحكم في بيان واقعة الدعوى تتوافق به جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات في حق الطاعن ، ذلك بأن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن مجال تطبيق هذه المادة — المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ — يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي — ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١١ المعدلة بالقانون المشار إليه و بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ — يختلس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس قد سلم إليه بسبب وظيفته ، ويتم الاختلاس في هذه الصورة متى انصرفت نية الجاني إلى التصرف فيما يحوزه بصفة قانونية على اعتبار أنه مملوك له ، وإن لم يتم التصرف فعلا فيه . وهذه الصورة من الاختلاس هي صورة خاصة من صور خيانة الأمانة لاشبهتها بينها وبين الاختلاس المنصوص عليه في المادتين ٣١٧ و ٣١٨ من قانون العقوبات والذي يتم ارتضاع المال من حيازة شخص آخر خلسة أو بالقوة بغية تملكه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت في تدليل سائغ أن الطاعن قد اتفق مع الطاعن الثاني على اختلاس الطرد المشحون بالسكك الحديدية ، وقد كان في عهدة الطاعن بوصف كونه أمين مخزن تصفية محطة سوهاج فاتهز فرصة عدم قيد الطرد في قائمة الشحن فلم يخطر عنه المسئولين حسبما تقضى التعليمات واستبقاه في المحطة ثلاثة أيام ثم أوهم الشرطى المنوط به حراسة الرصيف بأن محطة الوصول هي محطة سوهاج — بدلا

من محطة كوم امبو — وأمر بنقله إلى الميزان المجاور لمكتبه ثم نقله الجمالان  
عبد السيد رشوان والعربي حسن أبو العلا في حضوره وتحت ناظرية إلى خارج  
المحطة ثم إلى منزل الطاعن الثاني حيث ضبط الطرد ؛ وهو ما تتحقق به جنابة  
الاختلاس بكافة أركانها القانونية . لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما ساقه  
الحكم في بيان واقعة الدعوى يصدق به اعتبار الطاعن فاعلا أصليا في جريمة  
الاختلاس التي دين بها . لما كان كل ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على  
غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٠ من يونيه سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
مختار مصطفى رضوان ، وعبد محمد محفوظ ، ومحمود عزيز الدين سالم ، وحسين سامح .

(١٦١)

### الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٣٦ القضائية

(١ ، ب ، ج) تفتيش . ” إذن التفتيش . إصداره . تنفيذه . “ .  
مواد مخدرة .

(١) الأمر الذى تصدره النيابة العامة بتفتيش شخص معين ومن يتواجدون معه أو فى محله أو مسكنه وقت التفتيش دون بيان لأسمه ولقبه .  
صحيح . عدم وجود أحد من هؤلاء الأشخاص عند تنفيذ إذن التفتيش . لا يعيبه .

(ب) تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش .  
أمر موكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

(ج) لمحكمة الموضوع أن ترى فى تحريات وأقوال الضابط ما يسوغ الإذن بالتفتيش ويكفى لإسناد واقعة إحراز المخدر إلى المتهم ، ولا ترى فيها ما يقتضاها بأن هذا الإحراز كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطى والاستعمال الشخصى .

(د) وصف التهمة . مواد مخدرة . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع .  
ما لا يوفره “ . إجراءات المحاكمة .

تعديل المحكمة وصف التهمة من إحراز مخدر بقصد الاتجار إلى إحرازه مجردا عن قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى دون تقييد الدفاع . لا إخلال بحق الدفاع .



(هـ) عقوبة . "تقديرها" . ظروف مخففة .

تقدير العقوبة وقيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها . من إطلاقات محكمة الموضوع . عدم تقيدها بالحد الأدنى الذى يستتبعه تطبيق المادة ١٧ عقوبات إن هى أعملتها .

(و) مواد مخدرة . تفتيش . نقض . "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها .

إثبات الحكم أن إجراءات التفتيش تمت وفقاً للأذن الصادر من النيابة . إثارة المتهم فى وجه الطعن أن إلقاء المخدر كان اضطرارياً . لا جدوى منه .

١ — من المقرر أن الأمر الذى تصدره النيابة العامة بتفتيش شخص معين ومن قد يكون موجوداً معه أو فى محله أو مسكنه وقت التفتيش دون بيان لإسمه ولقبه — على تقدير اشتراكه معه فى الجريمة أو اتصاله بالواقعة التى صدر أمر التفتيش من أجلها — يكون صحيحاً فى القانون ويكون التفتيش الواقع تنفيذاً له لا مخالفة فيه للقانون ، وأنه لا يعيب الإذن فى شيء إلا يوجد عند تنفيذه أى ممن قيل بمحض التحريات بمساهمتهم فى الجريمة واتصالهم بها .

٢ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . ومتى كانت هذه المحكمة قد أقرت تلك السلطة على ما أرتأتها فى هذا الصدد فلا سبيل إلى مصادرتها فى عقيدتها .

٣ — ليس ما يمنع محكمة الموضوع بمالها من سلطة تقديرية من أن ترى فى تحريات وأقوال الضابط ما يسوغ الإذن بالتفتيش ويكفى لإسناد واقعة إحراز الجوهر المخدر إلى الطاعنة ، ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الإحراز كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطى والاستعمال الشخصى .

٤ — الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها إلى الوصف

القانوني السليم . وإذ كانت الواقعة المادية الميينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة — وهي واقعة احراز الجوهر المخدر — هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعن به ، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعنة واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفا مشددا للعقوبة دون أن يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى فإن الوصف الذي نزلت إليه المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت احراز الطاعنة للمخدر مجردا عن أى من قصدى الاتجار أو التعاطى إنما هو تطبيق سليم للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها الذي يستلزم إعمال حكم المادة ٣٨ منه إذا ما ثبت لمحكمة الموضوع أن الاحراز مجرد عن أى من القصدين . ومن ثم فإن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الصورة بأن تنبه المدافع عن الطاعنة إلى ما أجرته من تعديل في الوصف نتيجة استبعاد قصد الاتجار لأن دفاعه في الجريمة المرفوعة بها الدعوى يتناول حتما الجريمة التي نزلت إليها المحكمة ، وبذلك يكون ما تثيره الطاعنة من دعوى الاخلال بحق الدفاع في غير محله .

هـ — تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من اطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حسابا عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي رآته . وليس في القانون ما يلزمها بأن تتقيد بالحد الأدنى الذي يستتبعه تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات إن هي أعملتها .

٦ — لا جدوى مما تثيره الطاعنة في وجه الطعن من أن إلقاء المخدر كان اضطرارا يا طالبا أن الحكم قد أثبت أن إجراءات التفتيش تمت وفقا للأذن الصادر به واستنادا إليه . إذ أنه أيا كان الأمر في شأن الإلقاء فإنه لا يقدح في سلامة التفتيش الذي تم تنفيذا لأمر النيابة به .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها في يوم ١١ من فبراير سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم السيدة زينب محافظة القاهرة : أحرزت بقصد الاتجار جوهري مخدرين "حشيشا وأفبونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتها بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ١ / ١ - ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول ١ المرفق . فقرر بذلك . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة دفع الحاضر مع المتهم بطلان التفتيش . وقضت المحكمة المذكورة حضوريا بتاريخ ١٣ من فبراير سنة ١٩٦٦ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وتغريمها خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط وذلك على اعتبار أن المتهم أحرزت المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . فطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون إذ دان الطاعنة بجريمة إحرار مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه بطلان في الإجراءات أثر فيه وانطوى على إخلال بحق الدفاع وقصور في التسيب وفساد في الاستدلال ذلك بأن المدافع عن الطاعنة دفع ببطلان إذن التفتيش وما تلاه من إجراءات استنادا إلى أن الإذن صدر بناء على تحريات مبهمة ولضبط مجهولين من الأحداث ولضابط غير مختص بضبط جرائم المخدرات ولأن هذا الضابط المأذون له بالتفتيش لم ينفذ الإذن بنفسه بل ندب ضابط آخر غيره لتنفيذه ولم يجد هذا الأخير - الذي تولى التنفيذ دون الاستعانة بأنى طبقا لأحكام المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية - حين التنفيذ أى حدث ممن أشير إليهم في محضر التحريات . ورد الحكم على ذلك كله وعلى ما أشار إليه



الدفاع من دلائل من واقع الأوراق تؤكد كذب التصوير الذى نودى به  
أخصها عدم وجود جيوب بالجلباب الذى كانت ترتديه الطاعنة وخلو الحجرة  
التي تقطن بها من نوافذ وفتحات — ردا فاسدا وغير سائق أساسه الاطمئنان  
لأقوال شاهدى الإثبات وما أخرجاه من تصوير سيق بقصد التحايل على أحكام القانون  
وخلق حالة تلبس نتيجة للتخلى الذى اصطنع بقصد الخلاص مما أصاب الإجراءات  
من عوار . هذا بالإضافة إلى أن المحكمة — وقد اطمأنت إلى ثبوت الفعل  
المسند إلى الطاعنة — قد عدلت وصف التهمة الوارد بأمر الإحالة وبورقة التكليف  
بالحضور والذى دارت حوله المرافعة والمتضمن أن إحراز الطاعنة للمخدر  
كان بقصد الاتجار واعتبرت — على خلاف ما قرره شاهد الإثبات —  
أن الاحراز بغير هذا القصد وبغير قصد التعاطى والاستعمال الشخصى دون  
أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك تنفيذا لأحكام المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات  
الجنائية ، ولا محل للاحتجاج فى هذا الصدد بنظرية العقوبة المبررة لأن حكم  
المادة ٣٠٨ بادية الذكر حكم عام يشمل حالتى تغليظ العقوبة وتخفيفها سواء  
بسواء ولأن المحكمة قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات وهو ما تبدو معه  
مصلحة الطاعنة فى التمسك بالحد الأدنى المقرر للجريمة التى دينت بها وهو  
الحبس لمدة ثلاثة شهور وكل ذلك لما يبطل الحكم ويعيبه بما يستوجب  
نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله إنها "تتوصل  
فى أنه نجا إلى علم النقيب عبد الرازق جلال الضابط بمكتب حماية الأحداث  
بالقاهرة أن المتهمة تحوز مواد مخدرة وأنها تستغل بعض الأحداث لترويج  
بضاعتها فاستصدر إذا من النيابة بضبطها وتفتيشها وتفتيش مسكنها ومن يتواجد  
معه من الأحداث ونذب لتنفيذ الإذن زميله النقيب ثروت إمام حسين  
الذى انتقل يوم ١١ من فبراير سنة ١٩٦٥ إلى منزل المتهمة بدائرة قسم السيدة  
وبصعوده إلى السطح وجدها جالسة به أنصطحبها إلى حجرتها وأثناء تفتيشه  
للغرفة أخرجت المتهمة من جيب جلابها ورقة من أوراق الكرافت الصفراء  
وحاولت أن تقذف بها من نافذة الغرفة إلا أن الورقة ارتدت وسقطت على أرض  
الحجرة وبالتقاطه لما تبين أن بها ثلاث قطع من مادة الحشيش وعندئذ أمرها

بأن تخرج ما في جيبها من مواد مخدرة أخرى فأخرجت لفافتين من ورق السلوفان بداخلهما قطعتان من مادة الأفيون " واستند الحكم في التدليل على ثبوت الواقعة بالصورة المتقدمة في حق الطاعة إلى أقوال التقيين ثروت إمام حسين وعبد الرزاق جلال وإلى تقرير المعامل الكيماوية الملحقة بمصلحة الطب الشرعي ، وبعد أن أورد الحكم مؤدى كل دليل من هذه الأدلة بما يطابق تلك الصورة عرض لدفاع الطاعة ورد عليه بقوله " وحيث إن المتهم وإن أنكرت صلتها بالمخدر المضبوط إلا أنها لم تدحض الاتهام الموجه إليها بدفاع ما ، ولذلك فإن المحكمة لا تعول على إنكارها وتطمئن إلى الدليل المستمد من أقوال الضابطين ثروت إمام حسين وعبد الرزاق جلال . أما مادفع به الحاضر مع المتهم من بطلان إذن التفتيش وما ترتب عليه من إجراءات بمقولة إن الضابط الذى باشر التفتيش منوط به فقط تحرى جرائم الأحداث وأنه غير مختص بضبط جرائم المخدرات فإنه مردود بأن ما ترمى إلى علم النقيب عبد الرزاق جلال وما دلت عليه تحرياتة هو أن المتهم تستغل أحداثا في ترويج المواد المخدرة وتوزيعها على عملائها . ولما كان من أخص وظائف ضباط مكتب حماية الأحداث وهم من رجال الضبط القضائي ومن اختصاصهم في كافة أنحاء القاهرة رعاية الأحداث وحمايتهم من الانحراف وضبط وقائع الجرائم التي يرتكبونها ، فإنه إذا ما دلت تحرياتهم على أن أحداثا يحرزون مواد مخدرة لحساب المتهم فإن من واجبهم اتخاذ الإجراءات اللازمة لضبطهم وتفتيشهم وهم يشتركون معهم ممن ليسوا أحداثا ، ولما كان الضابط عبد الرزاق جلال قد ضمن بلاغه إلى النيابة أن المتهم تتجرف في المواد المخدرة وأنها تستغل أحداثا لترويج بضاعتها من المواد المخدرة وأنها تزاوّل هذا النشاط بمسكنها وقد رأى وكيل النيابة الآذن بالتفتيش أن في البلاغ من الجدية ما يسوغ إصدار أمره بالضبط والتفتيش فأذن بضبط المتهم وتفتيشها وتفتيش مسكنها ومن يتواجد من الأحداث به وقت الضبط فإنه إجراء لامرأ في أنه وقع صحيحا ومطابقا للقانون . وإذا كانت المتهم أثناء تفتيش المسكن قد أخرجت من جيبها طواحية ومن تلقاء نفسها لفافة من المواد المخدرة وتمخّط عنها ثم حاولت إلقاءها من النافذة فسقطت على الأرض والتقطها الضابط وتبين له أن بها مخدرا فقد أضحت الواقعة من ناحية أخرى في حالة تلبس بالجريمة يحق معها للضابط أن يقوم بتفتيش المتهم وقد فعل ذلك عن طريق أمره لما بإخراج ما معها من مواد



أخرى فأخرجت بنفسها لفاقي الأفيون الأمر الذي ترى معه المحكمة أن كل ما اتخذ من إجراءات قد وقع صحيحا في القانون مما يتعين معه القضاء برفض الدفع وبصحة إجراءات الضبط والتفتيش . لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة المفردات المضمومة أن النقيب عبد الرازق جلال قد تحفظ على جلباب الطاعة وقدمه لوكيل النيابة المحقق الذي تبين له من مشاهدته أن له جيبين أحدهما أيمن والثاني في المقدمة وأن الطاعة قد أقرت بتحقيقات النيابة بأنها كانت ترتدي بالفعل الجلباب المضبوط ولم تنف عند مواجهتها بأقوال شاهد الاثبات الأول وجود نوافذ أو فتحات بالحجرة التي تقطن بها وأنه لم تجر معاينة لمكان الضبط ولم يرد بأقوال أى ممن استجوبوا في التحقيقات ما يشير إلى خلو تلك الحجرة من النوافذ ومن ثم تكون دعوى الطاعة في هذا الصدد على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان يبين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعة بها وأورد على ثبوتها في حقها أدلة كافية وسائغة ولها أصلها الثابت بالأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة للواقعة حسبما يؤدي إليه اقتناعها مادام استخلاصها سائغا ومستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصل في الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع التي يحق لها أن تجزئ هذه الأقوال وتأخذ بما تنظم إليه منها وتطرح ما عداه — وكان ليس ما يمنع محكمة الموضوع — بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى في تحريات وأقوال الضابط ما يسوع الإذن بالتفتيش ويكفي لإسناد واقعة إحراز الجوهر المخدر إلى الطاعة ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الإحراز كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما شهد به النقيب ثروت إمام حسين ونقله عنه النقيب عبد الرازق جلال من أن الطاعة أخرجت من جيبها ورقة قذفت بها إلى النافذة ولكنها ارتدت وسقطت على الأرض فانتقطها وتبين أنها تضم ثلاث قطع من مادة الحشيش وعندئذ طلب إليها أن تبرز ما في حوزتها من مواد مخدرة أخرى فأخرجت لفاقين تضم كل منهما قطعة من مادة الأفيون ، وذن قد ثبت فيما تقدم أنه لا صحة لما زعمته الطاعة بقصد النيل من أقوال الشاعدين فمن ما تثيره



الطاعة من منازعة في تصوير المحكمة للواقعة أو تجزئتها لأقوال شاعري الإثبات أو محاولة تجريئها ينحل في واقع الأمر إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه أو مصادرة عقيدته بشأنه أمام محكمة النقض . ولما كان من المقرر أن الأمر الذي تصدره النيابة العامة بتفتيش شخص معين ومن قد يكون موجودا معه أو في محله أو مسكنه وقت التفتيش دون بيان لإسمه ولقبه ، على تقدير اشتراكه معه في الجريمة أو اتصاله بالواقعة التي صدر أمر التفتيش من أجلها ، يكون صحيحا في القانون ويكون التفتيش الواقع تنفيذا له لا مخالفة فيه للقانون ، وأنه لا يعيب الإذن في شيء ألا يوجد عند تنفيذه أي ممن قبل يحضر التحريات بمساهمتهم في الجريمة واتصالهم بها ، وكان من المقرر أيضا أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى كانت هذه المحكمة قد أقرت تلك السلطة على ما ارتأت في هذا الصدد فلا سبيل إلى مصادرتها في عقيدتها ، وكان مما لا شك فيه أنه يدخل في اختصاص ضابط مكتب حماية الأحداث بالقاهرة رعاية هؤلاء الأحداث وحمايتهم من استغلال كبار المجرمين لهم والوقوف بينهم وبين التردى في أحضان الجريمة ، وكان البين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد أقرت النيابة العامة على ما ذهبت إليه من جدية تحريات ضابط مكتب حماية الأحداث وكفايتها لتسوية إصدار الأمر بتفتيش الطاعة ومن يتواجد معها وقت الضبط من أحداث ذهبت التحريات إلى أنها تستغلهم في ترويح المواد المندرة التي تتجر فيها فإنه لا وجه لمنازعة الطاعة في صحة الإذن . لما كان ما تقدم ، وكان يبين من الرجوع إلى المفردات وإلى مدونات الحكم المطعون فيه أن الإذن الصادر من النيابة بالتفتيش قد أباح للضابط المأذون له به ندب غيره لإجرائه وأنه لم تكن هناك حاجة بهذا الأخير للاستعانة بأشئ ما دام أن الطاعة هي التي خرجت المخدر في الحالين بنفسها ودون أن تمتد يد أحد إليها فإنه يكون ما انتهت

إليه المحكمة من إقرار للاذن وما تلاه من إجراءات ورفض للدفع المبدى في هذا الخصوص صحيحا في القانون ، ولا جدوى لما تثيره الطاعنة في وجه الطعن من أن إلقاء المخدر كان اضطراريا طالما أن الحكم قد أثبت أن إجراءات التفتيش تمت وفقا للاذن الصادر به واستنادا إليه إذ أنه أيا كان الأمر في شأن الإلقاء فانه لا يقدح في سلامة التفتيش الذي تم تنفيذا لأمر النيابة به . لما كان ما تقدم جميعه وكان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تخصيصها إلى الوصف القانوني السليم . وإذا كانت الواقعة المادية الميينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة — وهي واقعة إحراز الجواهر المخدر — هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعنة به ، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعنة واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفا مشددا للعقوبة دون أن يتضمن التعديل إسناد واقعة مادية ، أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى فان الوصف الذي نزلت إليه المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت إحراز الطاعنة للمخدر مجردا عن أى من قصدى الاتجار أو التعاطى إنما هو تطبيق سليم للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها الذي يستلزم أعمال أحكام المادة ٣٨ منه إذا ما ثبت لمحكمة الموضوع أن الإحراز مجرد عن أى من القصدين التي هي مكلفة باستظهارهما والتدليل على توافرهما ، ومن ثم فان المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الصورة بأن تنبه المدافع عن الطاعنة إلى ما أجرته من تعديل في الوصف نتيجة استبعاد قصد الاتجار لأن دفاعه في الجريمة المرفوعة بها الدهوى يتناول حتما الجريمة التي نزلت إليها المحكمة ، وبذلك يكون ما تثيره الطاعنة من دعوى الإخلال بحق الدفاع في غير محله . ولما كان تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة

أو عدم قيامها هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حساباً عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته ، وليس في القانون ما يلزمها بأن تتقيد بالحد الأدنى الذي يستتبعه تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات إن هي أعملتها . ولما كانت المحكمة قد أوقعت بالطاعة العقوبة التي ارتأتها مناسبة لما قارفته من جرم دون أن تنزل بها إلى الحد الأدنى المقرر للجريمة التي دانتها بها فإن ما تنعاه الطاعنة في هذا الشأن لا يكون مقبولا .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



## جلسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق أحمد الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين المركي ، ومحمد عبد المنعم حمزاوي ، و بطرس زغلول ، ونصر الدين عزام .

( ١٦٢ )

### الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٣٦ القضائية

( ا و ب و ج ) مأمور والضبط القضائي . "اختصاصهم" . استجواب .

( ا ) الاستجواب . ماهيته : هو مجابهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله .

ومناقشته مناقشة تفصيلية كما يفترضها إن "كان منكر التهمة أو يعترف بها .

( ب ) لمأمور الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات سؤال المتهمين عن التهم

المسندة إليهم . ليس له استجوابهم .

( ج ) إرسال مأمور الضبط القضائي الشهود إلى النيابة العامة بعد جمعه

للاستدلالات غير واجب .

( د ) "حكم . تسييبه . تسييب غير معيب" . محاكمة . "إجراءاتها" .

للحكمة إذا استحال عليها سماع الشهود الرجوع إلى أقوالهم في التحقيقات والاعتماد

عليها في حكمها .

( هـ ) تزوير . "الطعن بالتزوير" . محكمة الموضوع . دعوى جنائية .

"وقف السير فيها" .

الطعن بالتزوير في ورقة مقدمة في الدعوى من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير

محكمة الموضوع . . . للحكمة ألا تحقق الطعن بتقصيرها وألا تحيله إلى النيابة العامة وألا

توقف الفصل في الدعوى الأصلية إذا قدرت أن الطعن غير جدي .

(و) حكم . "تسبيله . تسبيل غير معيب" .

التناقض الذى يعيب الحكم : هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة .

(ز) دفاع "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" .

التمنى على المحكمة تَعُدُّها من إجراء لم يطلب منها . غير صحيح .

١ — الاستجواب — وهو إجراء حظره القانون على غير سلطة التحقيق — هو مجابهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية كما يفندها إن كان منكرا للتهمة أو يعترف بها إذا شاء الاعتراف<sup>(١)</sup> .

٢ — تنص الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أن "للمأمورى الضبط القضائى أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعوا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبها وأن يسألوا المتهم عن ذلك" . ولما كانت الطاعة تسلم في طعننا بأن كل ما جرى من مأمورى الضبط القضائى في محضر جمع الاستدلالات هو أنه سأل المتهمين عن أسمائهم وعناوينهم وسمهم وعن التهم الموجهة إليهم ، فإن الحكم المطعون فيه وقد عرض للدفع ببطلان الدليل المستمد من اعتراف من اعترف منهم في ذلك المحضر ورد عليه — بأن للمأمورى الضبط القضائى عملا بالمادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يسأل المتهمين عن التهم المستندة إليهم وأنه قام بذلك على النحو الثابت بمحضر جمع الاستدلالات دون أن يستجوب المتهمين بالتفصيل أو يواجههم بالأدلة — يكون قد رد على الدفع ردا صحيحا في القانون يسوغ به إطراحه .

٣ — لا يوجب القانون على مأمورى الضبط القضائى بعد جمع الاستدلالات أن يبعثوا بالشهود إلى النيابة العامة .

٤ — من المقرر أنه إذا استحال على المحكمة سماع الشهود لعدم الاهتداء إلى محال إقامتهم لإعلانهم بالحضور أمامها ، فإنه يكون لها قانونا في هذه الحالة أن ترجع إلى أقوالهم في التحقيقات وأن تعتمد عليها في حكمها .

٥ — مؤدى نصوص المواد ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية والمذكرة الإيضاحية لمشروع الحكومة — أن الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، فيجوز لها ألا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير وألا تحيله إلى النيابة العامة لتحقيقه وألا تقف الفصل في الدعوى الأصلية إذا قدرت أن الطعن غير جدى وأن الدلائل عليه واهية<sup>(٢)</sup> .

٦ — التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة .

٧ — لا يصح النعى على المحكمة لعودها عن إجراء لم يطلب منها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم فى يوم ١/٤/١٩٦٠ بدائرة قسم الأزبكية : (أولا) الأول والثانية : ١ — أداروا منزلا لدعارة النسوة .  
٢ — حرضا المتهمات الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة على ارتكاب الفجور والدعارة (ثانيا) المتهمات من الثانية إلى السابعة : اعتدن ممارسة الفجور والدعارة . وطلبت عقابهم بمواد القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . ومحكمة الأزبكية الجزئية قضت فى ١٩٦٥/٦/٥ عملا بمواد الاتهام والمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والثانية . حضوريا بالنسبة إلى المتهمين الأول والثانية وغايبا لباقي المتهمات (أولا) بحبس المتهمين الأول والثانية سنة مع الشغل وغرامة لكل منهما مائة جنيه وكفالة ٥٠ ج لكل لإيقاف التنفيذ ومصادرة المضبوطات (ثانيا) ببراءة باقي المتهمات من الثالثة إلى الأخيرة . فاستأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غايبا فى ١٩٦٥/٩/٢١ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم

(١) د (٢) هذا المبدأ مقرر أيضا فى الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢١



المستأنف فعارضا وقضى في المعارضة المقدمة من المتهم الأول في ١٩/١٠/١٩٦٥ باعتبارها كأن لم تكن وفي المعارضة المقدمة من المتهم الثانية في ٢٥/١/١٩٦٦ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن المتهم الأول في حكم المعارضة الصادر في ١٩/١٠/١٩٦٥ كما طعنت المتهم الثانية في حكم المعارضة الصادر في ٢٥/١/١٩٦٦ ... الخ .

## المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول قرر بالطعن ولم يقدم أسبابا لطحنه فيتعين عدم قبول الطعن المقدم منه شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعنة الثانية قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن محصل ما تنعاه هذه الطاعنة بالوجه الأول من وجوه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانها بجريمة إدارة منزل للدعارة وتحريض النسوة على ارتكاب الفجور والدعارة قد أخطأ في القانون وأخل بحقها في الدفاع ، ذلك بأنه على الرغم من أن الطاعنة قررت لدى المحكمة الاستئنافية بالطعن بالتزوير على محضر ضبط الواقعة المؤرخ ١/٤/١٩٦٥ وبينت في تقريرها أدلة التزوير ، فإن المحكمة لم تستعمل نص المادة ٢٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية الذي يقضى بإحالة الطعن إلى النيابة العامة لتحقيقه ، فضلا عن ذلك فهي قد أعرضت عن سماع من أشهدتهم الطاعنة على سلامة أدلة التزوير .

وحيث إن قانون الإجراءات الجنائية قد نظم في الفصل الثامن من الباب الثاني الإجراءات الخاصة بدعوى التزوير الفرعية فنص في المادة ٢٩٥ منه على أن النيابة العامة ولسائر الخصوم في أية حالة كانت عليها الدعوى أن يطعنوا بالتزوير في أية ورقة من الأوراق المقدمة فيها " ونصت المادة ٢٩٦ على أنه " يحصل الطعن بتقرير في قلم كتاب المحكمة المنظور أمامها الدعوى ، ويجب أن تعين فيه الورقة المطعون فيها بالتزوير والأدلة على تزويرها " ثم قررت المادة ٢٩٧ أنه " إذا رأت الجهة المنظورة أمامها الدعوى

وجها للسير في تحقيق التزوير ، تحيل الأوراق إلى النيابة العامة ، ولها أن توقف الدعوى إلى أن يفصل في التزوير من الجهة المختصة إذا كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المطعون فيها . وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لمشروع الحكومة تعليقا على المادة ٥٨٦ المقابلة للمادة ٢٩٥ "أن القانون القائم لم يبين كيفية الطعن بالتزوير بصفة فرعية أى بطريق التبعية لدعوى أصلية تحور أو تقدم فيها ورقة رسمية أو عرفية مما يدعى أحد الخصوم بتزويرها مما يدعو إلى التساؤل عن حكم القانون في هذا الصدد . وقد تدارك المشروع هذا النقص فبين القواعد الكفيلة بتنظيم هذا الطعن . وقد تونخى في ذلك تبسيط الإجراءات ولم يشأ الأخذ بما ورد في قانون المرافعات عن دعوى التزوير الفرعية " ثم استطردت المذكرة تقول أنه " لما كان الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التي يجوز إبدائها والسير في تحقيقها حتى ينتهى الفصل فيها فقد أجز هذا الطعن في أية حالة كانت عليها الدعوى " ثم أفصحت المذكرة الإيضاحية في تعليقها على المادة ٢٩٧ عن أن " الطعن بالتزوير لا يترتب عليه حتما وجوب السير في تحقيقه . كما أنه لا يترتب عليه دائما إيقاف الدعوى الأصلية لحين الفصل في دعوى التزوير . بل أن الجهة المنظورة أمامها الدعوى الأصلية هي التي تقدر هذين الأمرين وتأمرا بما تراه فيهما حسبا تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها ، فإذا رأت شبهة التزوير أحالت الأوراق إلى النيابة العمومية للسير في تحقيقه حسب القانون " ولما كان مؤدى ما سلف ذكره هو أن الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع فيجوز لها ألا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير وألا تحيله إلى النيابة العامة لتحقيقه وألا تقف الفصل في الدعوى الأصلية ، إذا قدرت أن الطعن غير جدى وأن الدلائل عليه واهية . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعنة بارتكابهما ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لطعن الطاعنة بالتزوير في محضر ضبط الواقعة ورد عليه بقوله " إن الطاعنة طعنت بالتزوير في محضر الشرطة المؤرخ ١٩٦٥/٤/١ للأسباب الآتية : ( أولا ) أن المتهمه — الطاعنة — كانت نائمة مع أولادها ولا يقيم معها زوجها — الطاعن الأول — لتزاع بينهما وقد تم عليها شرطى

المراقبة وأشر بدقتها الساعة ١١ م . ( ثانيا ) أن التحريات التي قام بها الضابط بخصوص امتلاك زوجها للمنزل غير صحيحة وأنه ملك للكنيسة المرقسية وقد قبض على زوجها في محل عمله ( ثالثا ) أن جميع النسوة المقبوض عليهن في الدعوى قبض عليهن خارج المنزل ومن منازل مختلفة ( رابعا ) أن الشهود وهميون . ولما كان ما أورده المتهم في طعنها بالتزوير أمور قد قام الدليل من أوراق الدعوى على عدم صحتها فقد أفصححت النسوة المضبوطات والرجال عن أن المتهم وزوجها يديمان لقاءهم لارتكاب الفحشاء لقاء أجر ، كما اعترفت النسوة التي قالت بذلك ، كذلك فإن الثابت من محضر ضبط الواقعة أن عبد الخالق منجدو - الطاعن الأول - قد ضبط أمام محله وهذا لا يخالف ما ورد في تقرير طعنها ، كما أن ملكية المنزل كما أشارت المحكمة ليس بمجال تحقيقها في مثل هذه الدعوى ، ومن ثم فإن المحكمة لا ترى داعيا للسير في إجراءات الطعن بالتزوير . ولما كان ما أورده الحكم فيما تقدم يكشف عن أن المحكمة لم تر - بما لها من حرية تقدير الطعن بالتزوير وأدلتها - ما يوجب عليها إحالة الطعن إلى النيابة العامة أو تحقيقه بنفسها ، وكان النعي بعدم سماع شهود الطاعنة مردودا بأن أقوال هؤلاء الشهود لا تخرج عن أن تكون عنصرا من عناصر أدلة التزوير التي أطرحتها المحكمة للأسباب السائغة المار ذكرها ، فإن ما تنعاه الطاعنة بهذا الوجه يكون غير سديد .

وحيث إن مبنى باقى أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون وشاب أسبابه قصور وتناقض فضلا عن إخلاله بحق الطاعنة في الدفاع وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الضابط محرر المحضر قد استجوب المتهمين بأن سأل كلا منهم عن اسمه وعنوانه ومسنه وعن جميع التهم المسندة إليهم ، وهو أمر محظور قانونا على مأموري الضبط القضائي ، وقد دفع المدافع عنها ببطلان الدليل المستمد من اعتراف من اعترف من المتهمات في هذا الاستجواب غير أن الحكم المطعون فيه عول على هذا الدليل وأطرح الدفع برد غير سديد . وفضلا عن ذلك فهو تناقض حين أيد الحكم المستأنف في تبرئة من عدا الطاعنة من المتهمات لارتيابه في صحة اعترافهن ثم عاد فعول في إدانة الطاعنة على هذا الاعتراف . هذا إلى أن الحكم قد تساند على أقوال الشهود بمحضر ضبط الواقعة وأطرح دفع الطاعنة ببطلان الدليل المستمد منها لعدم عرضهم مع المحضر على



النيابة العامة تنفيذًا لإذن التفتيش الصادر منها لمأمور الضبط القضائي مما ترتب عليه تجهيل محال إقامتهم فتعذر من بعد سماع أقوالهم . وتقول الطاعنة أنه إذا ما أضيف إلى ما تقدم أن المحكمة لم تجبها إلى ما سبق أن طلبته أمام محكمة أول درجة من إجراء معارضة لمسكنها فقد تعيب بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان الاستجواب — وهو إجراء حظره القانون على غير سلطة التحقيق — هو مجابهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية كيما يفندها إن كان منكرا للتهمة أو يعترف بها إذا شاء الإقرار ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن ” لمأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعو أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبها وأن يسألوا المتهم عن ذلك “ وكانت الطاعنة تسلم بطعنها بأن كل ما جرى من مأموري الضبط القضائي في محضر جمع الاستدلالات هو أنه سأل المتهمين عن أسمائهم وعناوينهم وسمهم وعن التهم الموجهة إليهم ، فإن الحكم المطعون فيه وقد عرض للدفع ببطلان الدليل المستمد من اعتراف من اعترف منهم في ذلك المحضر ورد عليه — بأن لمأموري الضبط القضائي عملا بالمادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يسأل المتهمين عن التهم المسندة إليهم وأنه قام بذلك على هذا النحو الثابت بمحضر جمع الاستدلالات دون أن يستجوب المتهمين بالتفصيل أو يواجههم بالأدلة ، يكون قد رد على الدفع ردا صحيحا في القانون يسوغ به إطراحه ويصبح النعي عليه في هذا الشأن غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة ، وكان لا تعارض بين ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من ثبوت الجرائم المسندة إلى الطاعنة للأسباب السائغة التي أوردتها و بين قضاء الحكم المستأنف بتبرئة باقي المتهمات لعدم كفاية الأدلة على ركن الاعتياد على ممارسة الدعارة في حقهن فإن دعوى التناقض في التسبب تكون في غير محلها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مراجعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن كل ما تطلبه إذن التفتيش من مأمور الضبط هو أن يحضر محضر بالإجراءات ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في معرض رده على الدفع ببطلان الدليل المستمد

من أقوال الشهود لعدم عرضهم على النيابة العامة وتمنر سؤالهم لتجهيل محال إقامتهم بأنه لا يؤثر في صحة الإجراءات أن يترك الضابط الشهود دون إرسالهم للنيابة ، وأن عدم الاستدلال عليهم لا يعنى أنهم شهود وهميون . وهذا الذى أورده الحكم صحيح في القانون ذلك بأنه فضلا عن أن إذن التفتيش لم يتطلب من مأمور الضبط عرض الشهود على النيابة العامة ، فإن القانون لا يوجب على مأمورى الضبط القضائي بعد جمع الاستدلالات أن يبعثوا بالشهود إلى النيابة العامة ، فإذا أضيف إلى ذلك أنه من المقرر أنه إذا استحال على المحكمة سماع الشهود لعدم الإهتمام إلى محال إقامتهم لإعلانهم بالحضور أمامها فإنه يكون لها قانونا في هذه الحالة أن ترجع إلى أقوالهم في التحقيقات وأن تعتمد عليها في حكمها ، ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه — وقد ثبت من الأوراق تعذر الاستدلال على محال إقامة الشهود — أن يعول في قضائه بإدانة الطاعنة على أقوالهم في محضر جمع الاستدلالات ، ويكون النعى عليه في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك وكان النعى بأن المحكمة لم تجب الطاعنة إلى إجراء المعاينة مردودا بأن الثابت من مراجعة محاضر الجلسات أمام درجتي التقاضى أن الدفاع عن الطاعنة اقتصر على التشكيك في أدلة الثبوت في الدعوى دون أن يطلب إلى المحكمة إجراء معاينة ما فليس للطاعنة من بعد أن تنعى على المحكمة قعودها عن إجراء لم تطلبه منها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٧ من يونيه سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار / توفيق الخشن نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :  
حسين السركي ، ومحمد عبد المنعم حمزاوي ، وبطرس زقزلول ، ونصر الدين عزام .

( ١٦٣ )

### الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٦ القضائية

( ا ، ب ) خبز . تموين .

( ا ) عدم التسامح في وزن الخبز الشامي بسبب الخفاف في جميع الأحوال .

( ب ) جريمة صنع خبز أقل من الوزن القانوني . قيامها بصنع الأرضفة ناقصة الوزن .

( ج ) دفاع ” الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ” . حكم . ” تسببيه .  
تسبيب غير معيب ” .

التفات الحكم عن الرد على دفاع ظاهر البطلان . لا يعيبه .

١ — مفاد نص المادة ٣١ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعللة بالقرار رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٣ أنه لا يتسامح في وزن الخبز الشامي بسبب الخفاف في جميع الأحوال .

٢ — استقر قضاء محكمة النقض على أن جريمة صنع خبز أقل من الوزن المقرر قانونا يتحقق قيامها بصنع الأرضفة ناقصة الوزن .

٣ — لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على دفاع ظاهر البطلان .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١٩٦٤/٨/٢٣ بدائرة بندر المحلة : صنعا خبزا أفرنكيا عاده ناقص الوزن . وطلبت معاقبتهما بمواد القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ و ٤٨ لسنة ١٩٦٢ و ٢٢٠ لسنة ١٩٦٣ و ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة المحلة الجزئية قضت بحضور يا في ١٩٦٤/١١/١٨ ببراءة المتهمين من التهم المستندة إليهما . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا في ١٩٦٥/٣/٢٩ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من براءة الطاعن ومعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وتغريمه مائة جنيه ونشر الحكم على واجهة المحل لمدة مساوية لمدة الحبس ومصادرة المضبوطات وتأنيده فيما قضى به من براءة المتهم الثاني . فعارض المحكوم عليه ، وقضى في معارضته في ١٩٦٥/١٢/٢٣ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأنيده الحكم المعارض فيه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن عن جريمة — صنع خبز شامى يقل من الوزن المقرر قانونا — قد أخطأ في تطبيق القانون وأخل بحق الدفاع كما أنه معيب بالقصور في التسبيب والبطلان ، ذلك بأنه اعتبر النقص في وزن الخبز عن المقرر قانونا يكفي لتوافر أركان الجريمة أيا كان وقت ضبطه سواء أكان ساخنا أو باردا مع أن من شأن جفاف الخبز وهو أمر لا دخل لإرادة الشخص فيه أن يقل وزنه فقد يكون وزن الخبز مطابقا للقانون فور خبزه ثم يصبح بعد ذلك غير مطابق في الوزن لتدخل عوامل الجفاف ، وما عناه الشارع في المادة ٣١ من قرار وزير التموين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ — بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز — من عدم التسامح بسبب الجفاف في وزن الخبز الشامى

إنما ينصرف إلى الخبز الساخن دون الخبز البارد ، هذا إلى أن الحرارة الشديدة أو الخفيفة عند صنع الخبز تؤثر على وزنه زيادة أو نقصا . وعلى الرغم من إثارة الطامن لهذا الدفاع ، إلا أن الحكم لم يعرض إليه . كذلك فلم تشمل ديباجة الحكم على ما أوجبه القانون من بيانات مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة - صنع خبز شامى يقل عن الوزن المقرر قانونا - التي دان الطامن بها وأقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال مفتش التموين ووزن الخبز المضبوط من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١ من قرار وزير التموين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ - بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدلة بقرار وزير التموين ٢٢٠ لسنة ١٩٦٣ قد نصت على " يحظر على أصحاب المخازن والمسؤولين عن إدارتها المرخص لهم في صناعة الخبز الشامى أن ينتجوا هذا الخبز إلا من دقيق القمح الفانر استخراج ٧٢ ٪ كما يحظر عليهم إنتاجه أو بيعه أو عرضه للبيع بكل جهة من الجهات التالية إلا بالمواصفات والأوزان والأسعار الموضحة بالجدول الآتى " وقد نص الجدول على هذه الجهات وعلى الأنواع والأوزان والمواصفات والأسعار والعدد اللازم مراعاته عند التفتيش ثم استطردت المادة ٣١ سالفه الذكر إلى " ويجب ألا تزيد نسبة الرطوبة في جميع الأحوال على ٣٠ ٪ ولا يتسامح في الوزن بسبب الجفاف " مما مفاده أنه لا يتسامح في وزن الخبز الشامى بسبب الجفاف في جميع الأحوال . ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين النقص في الخبز الشامى الذى قام الطامن بصنعه عن الوزن المقرر قانونا ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن جريمة صنع خبز أقل من الوزن المقرر قانونا يتحقق قيامها بصنع الأرغفة ناقصة الوزن ، فإن ما ينعاه الطامن على الحكم من الخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس وذلك بغير حاجة من الحكم للرد على دفاع الطامن الذى أشير إليه

في وجه طعنه بفرض صحة تمسكه به مادام أنه دفاع ظاهر البطلان . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن في شأن خلو دياجة الحكم من البيانات التي أوجبها القانون مردودا بأن الحكم النيابي الاستثنائي الذي دان الطاعن والمؤيد بالحكم المطعون فيه قد اشتملت دياجة كل منهما على جميع البيانات التي أوجبها القانون ، فإن النعي على الحكم بالبطلان يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته لم يصادف محلا ويتعين رفضه موضوحا .

---



## جلسه ٢٧ من يونيه سنة ١٩٦٦

برئاسة السيد المستشار/ عادل يونس رئيس المحكمة وبحضور السادة المستشارين : حسين الميركي ،  
وعبد صبرى ، وجمال المرصفاوى ، وطلوس زغلول .

( ١٦٤ )

### الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٣٦ القضائية

تموين . قانون . قرارات وزارية .

لكل من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته وقرار  
وزير التموين رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول علف الحيوان المصنوع بمجاله رعايته . لا يمنع  
من أعمال القرار الأخير ما نصت عليه المادة السادسة من القانون الأول من جعل تطبيق عقوبة [  
أشد مما قرره رهن بالنص عليها في قانون آخر وما رتبته على ذلك من استبعاد ما يرد من عقوبات  
أشد في أى قرار آخر ، ذلك لأن القرار ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ صدر من وزير التموين بمقتضى  
التفويض التشريعى المخول له بموجب المادة الأولى من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص  
بشئون التموين .

إن لكل من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم تجارة علف الحيوان  
وصناعته وقرار وزير التموين رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول علف الحيوان  
المصنوع بمجاله وغايته . فقد عني أولها بتنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته  
ببسط رقابة على مركباته ومواصفاته وصناعته وتعبئته والإتجار فيه ، وعني الآخر  
، الهيمنة على خاماته وعلى تداوله بين صانعيه والمتجرين فيه ومستهلكيه  
عملا بحق وزير التموين بمقتضى نص المادة الأولى من المرسوم بقانون ٩٥  
لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين في إصدار قرارات بموافقة لجنة  
التموين العليا باتخاذ تدابير لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من مواد  
الحاجيات الأولية وخامات الصناعة والبناء ولتحقيق العدالة في توزيعها .  
وإذ ما كان لهذا القرار أصله التشريعى وكان قد صدر في حدود السلطة التشريعية

المخولة لمن أصدره فانه يكون لازم الأعمال . وليس يحجبه عن ذلك  
قالة الطاعن بأن المادة السادسة من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ قد جعلت  
تطبيق عقوبة أشد مما قرره رهنا بالنص عليها في قانون آخر وما رتبته على ذلك  
من إستبعاد ما يرد من عقوبات أشد في أى قرار آخر ، ذلك لأن المراد بالقانون  
في هذا المجال هو كل تشريع آخر سواء أكان صادرا من السلطة التشريعية  
وهو ما يطلق عليه لفظ القانون بالمعنى الضيق ، أم كان تشريعا صادرا من السلطة  
التفيذية عملا بالتفويض المقرر لها طبقا للبائى الدستورية المتواضع عليها لتقرير  
القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها  
أو إعفاء من تنفيذها أو إستحداث ما من شأنه مخالفة فرض الشارع وهو  
ما يطلق عليه لأئحة أو قرار. ويزيد هذا المعنى وضوحا أن المادة ٣٢ من دستور  
سنة ١٩٥٦ الذى صدر فى ظله كل من القانون والقرار سالف الذكر — حين  
نصت على أنه " لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون " لم تستلزم أن تكون  
كل من الجريمة والعقوبة مقررة بقانون وإنما حسبها أن تكون مقررة بناء على  
قانون ، وذلك إبتغاء مواجهة حالات التفويض التشريعى لتحديد بعض الجرائم  
وتقدير عقوبتها فى النطاق سالف البيان .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنها فى يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٤ بدائرة  
مركز أبنوب : حازا بقصد البيع كميات الكسب الميينة بالأوراق دون أن يكون  
مرخصا لها بذلك من وزارة الزراعة . وطلبت عقابها بالمادة ٣ من المرسوم  
بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين وبالمواد ١ و ٥ و ٦ و ٨ و ٩  
من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ فى شأن تنظيم تجارة علف الحيوان  
ومصنعه. ومحكمة أبنوب الجزئية قضت بحضورها بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٦٥  
عملا بمواد الاتهام بالنسبة إلى المتهم الأول والمادة ٣٠٤/١ من قانون الإجراءات  
بالنسبة للثانى بتغريم المتهم الأول خمسة جنيهات والمصادرة وبراءة المتهم الثانى  
فاستأنفت النيابة هذا الحكم للخطأ فى تطبيق القانون ومحكمة أسبوط الابتدائية —

بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٦٦ عملا بالمادتين ٣ و ١١/٢ من قرار وزير التموين رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ والمادتين ٥٦ و ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع باجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف وبحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه مائة جنيه والمصادرة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الإتجار في كسب بذرة القطن بغير ترخيص من وزارة التموين قد انطوى على قصور في التسيب وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يبين قصد الإتجار بيانا وافيا ، إذ إجترأ في ذلك بكبر الكية مع أن ذلك لا ينفي دفاع الطاعن بمجازتها لاستخدامها علفا لماشيته . كما أعمل الحكم في حقه المواد ٣ و ١١/١ من قرار وزير التموين رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول علف الحيوان المصنوع و ٥٦ و ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ، في حين أن القانون الواجب التطبيق على الواقعة هو القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته الذي أقيمت به الدعوى الجنائية وطبقه الحكم المستأنف بحق ، لأن القانون أسمى من القرار ولا يسوغ أن يعطل هذا أحكام ذاك ولا سيما أن المادة السادسة من القانون إذ أفصحت عن أن أعمال أحكامه لا يخل بتوقيع أية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، قد استبعدت بذلك أي قرار وزارى .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن وآخر بوصف "أنهما في يوم ١٧/١٢/١٩٦٤ بدائرة مركز أبنوب : حازا بقصد البيع كميات الكسب المبيته بالأوراق دون أن يكون مرخصا لهما بذلك من وزارة الزراعة" وطلبت النيابة العامة عقابها بالمواد ٣ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١ و ٥ و ٦ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته . ومحكمة أول درجة دانتة عملا بمواد الاتهام ، بيد أنها أوقعت



عليه عقوبتي الغرامة خمسة جنيهات والمصادرة . وبعد أن حصلت المحكمة المذكورة واقعة الدعوى إنتهت إلى ثبوتها في حق الطاعن بقولها : " وحيث إن التهمة ثابتة في حق المتهم الأول — الطاعن — من إقراره بمحض الضبط بمخايرة الكمية جميعها والإتجار بالكسب أما ما قرره بمحض تحقيق النيابة من أن الكسب لعلف ماشية فأمر لا تطمئن إليه المحكمة ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام والمادة ٢/٣٠٤ إجراءات " وإذا استأنفت النيابة العامة هذا الحكم للخطأ في تطبيق القانون قضى الحكم المطعون فيه بإجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف وبحبس الطاعن ستة أشهر مع الشغل وتغريمه مائة جنيه والمصادرة ، تأسيساً على أن الحكم المستأنف قد أخطأ في تطبيق القانون حين نزل بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر بمقتضى المواد ٣ و ١١/٢ من قرار وزير التكوين رقم ٤١٣ لسنة ١٩٥٧ و ٥٦ و ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الواجب التطبيق على الواقعة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه ، قد إستظهر توافر قصد الإتجار لدى الطاعن من إقراره في محضر ضبط الواقعة بمخايرته كمية الكسب المضبوطة ، وبأنه يتجر في هذه المادة ، وأطرح دفاعه في تحقيق النيابة بأنه يحوزها كعلف لماشيته . وكان إحراز الكسب بهذا القصد إنما هو واقعة مادية إستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها ما دام أنه يقيمها على ما ينتجها — كالشأن في الدعوى المطروحة — فإن ما يشير الطاعن من دعوى القصور في التسيب لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الأدلة والعناصر التي كوت منها المحكمة عقيدتها ، وهو ما لا يصح إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان يبين من إستقراء نصوص القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته ، أنه قد أشار في ديباجته إلى المرسوم الصادر في ٢٥ يولييه سنة ١٩٤٩ بفرض حد أدنى للعناصر النافعة في المواد المستعملة في غذاء الحيوان وقد جرى نص مادته الأولى بأنه لا يجوز الإتجار في الكسب أو في مواد العلف المصنوع أو طرحها للبيع والتداول أو حيازتها بقصد البيع بغير ترخيص من وزارة الزراعة ، ويجب أن تكون مركبات العلف المصنوع مسجلة في وزارة الزراعة ومطابقة للواصفات وشروط التعبئة التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة ، كما يصدر وزير الزراعة قراراً ببيان الإجراءات والشروط اللازمة لهذا الترخيص في تجارة

العلف وتسجيل مركباته وحظر في المادة الثالثة إنشاء مصنع للعلف بغير ترخيص من وزارة الصناعة وأوجب في المادة الرابعة مطابقة الإعلانات والنشرات عن مواد العلف المصنوع للبيانات والمركبات الواردة في تسجيلها بوزارة الزراعة ، وأسبغ بمقتضى المادة الخامسة على الموظفين الفنيين الذين يندبهم كل من وزيرى الزراعة والصناعة صفة مأمورى الضبط القضائى وخولهم دخول محال تجارة العلف وصناعته وتخزينه وإيداعه وضبط ما يوجد فيها من المواد موضوع المخالفة ، وأخذ عينات منها ، وأبان في المادة السادسة أن العقاب بمقتضى أحكامه لا يخل بتوقيع أية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، وقضى في المادة الثامنة بإلغاء ما يخالف أحكامه من المرسوم الصادر في ٢٧ يولييه سنة ١٩٤٩ وكذلك كشف مواصفات مواد العلف الملحق به . وقد أفصحت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون عن أن تنظيم صناعة وتجارة علف الحيوان تؤدي إلى زيادة نفعه مما يزيد الدخل القومى علاوة على طيب أثره في الصحة العامة وتشجيع صناعات تفيد منها البلاد . لما كان ذلك ، وكان يبين من قرار وزير التموين رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول علف الحيوان المصنوع ، أنه أشار في ديباجته إلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص لشئون التموين والقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ آنف الذكر . والقرار رقم ٣١ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول علف الحيوان المصنوع — الذى قضى بإلغائه — وإلى موافقة لجنة التموين العليا وأنه قد حذر في الفقرة الأولى من المادة الأولى على المصانع إنتاج غير العلف الناعم أو المضغوط وطبقا للمواصفات التى تعين بقرار من وزير الزراعة وحظرت مادته الثانية على المعاصر صرف أية كمية من كسب بذرة القطن بغير ترخيص من وزارة التموين كما نص في المادة الثالثة على أنه مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ ، يحظر الاتجار فى كسب بذرة القطن أو حيازته لأى سبب سوى تصنيعه علفا للحيوان ثم وضع فى المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ أحكاما لتنظيم تداول العلف — بما فيه الكسب — بين المعاصر والمصانع والتجار ووكالات بنك التسليف الزراعى والتعاونى والتجار والجمعيات التعاونية ومربي الماشية تقضى بامساك سجلات وإرسال بيانات لمراقبات التموين فى شأن ما تسلموه وما باعوه منه ، ثم قضى فى المادة ١١/٢ بالعقاب على مخالفة حكم المادة الثالثة بالعقوبات الواردة فى المادة ٥٦



من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وقد أبانت المذكرة الإيضاحية لهذا القرار أن وزارة التموين هي المشرفة على إنتاج المواد الخام الداخلة في صناعة العلف وتداوله بالسلطة المخولة لها بالمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، وبمهمها ضمان عدالة توزيع العلف الناتج من التصنيع ووصوله إلى المستهلكين في سهولة وبسعر معقول ومنع التلاعب في أسعاره في السوق السوداء بغرض الكسب غير المشروع ، ولذلك كان هذا القرار بديلا عن القرار رقم ٣١ لسنة ١٩٥٧ كي يتمشى مع ما تم من تغيير في أحكامه على ضوء ما جد من ظروف . لما كان ذلك وكان يبين من هذا الاستعراض أن لكل من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ والقرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ مجاله وغايته فقد عني أولها بتنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته ببسط رقابة على مركباته ومواصفاته وصناعته وتعبئته والاتجار فيه وهدف الآخر إلى الهيمنة على خاماته وعلى تداوله بين صانعيه والمتجرين فيه ومستهلكيه عملا بحق وزير التموين بمقتضى نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ آنف الذكر في إصدار قرارات — بموافقة لجنة التموين العليا — باتخاذ تدابير لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من مواد الحاجيات الأولية وخامات الصناعة والبناء ولتحقيق العدالة في توزيعها . وإذا ما كان لهذا القرار أصله التشريعي وكان قد صدر في حدود السلطة التشريعية المخولة لمن أصدره فإنه يكون لازم الأعمال . وليس يحجبه عن ذلك قالة الطاعن بأن المادة السادسة من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ قد جعلت تطبيق عقوبة أشد مما قرره ، رهنا بالنص عليها في قانون آخر وما رتبته على ذلك من استبعاد ما يرد من عقوبات أشد في أي قرار آخر ، ذلك لأن المراد بالقانون في هذا المجال هو كل تشريع آخر سواء أكان صادرا من السلطة التشريعية وهو ما يطلق عليه لفظ القانون بالمعنى الضيق ، أم كان تشريعا صادرا من السلطة التنفيذية عملا بالتفويض المقرر لها طبقا للبادئ الدستورية المتواضع طمها لتقرير القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها أو استحداث ما من شأنه مخالفة غرض الشارع وهي ما يطلق عليه لائحة أو قرار ، ويزيد هذا المعنى وضوحا أن المادة ٣٢ من دستور سنة ١٩٥٦ الذي صدر في ظله كل من القانون والقرار سالف الذكر — حين نصت على أنه " لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون " لم تستلزم أن تكون كل



من الجريمة والعقوبة مقررة بقانون وإنما حسبها أن تكون مقررة بناء على قانون، وذلك ابتغاء مواجهة حالات التفويض التشريعي لتحديد بعض الجرائم وتقدير عقوباتها في النطاق سالف البيان . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق على ما مضى بسطه أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن لمعاقبته بأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ ، فدانت محكمة أول درجة على مقتضى أحكامها . وكانت النيابة العامة قد قررت باستئناف الحكم لتزوله عن الحد الأدنى للعقوبة المقررة بالمادتين ٥٦ و ٥٧ من المرسوم بقانون — الأمر المسلم من الطاعن في أسباب طعنه كان قوله بأن الدعوى لم ترفع إلا وفق القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ وأن محكمة أول درجة لم تطبق — إلا إياه ، على غير سند صحيح ، ذلك بأنه فضلا عن أن القرار ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ قد صدر في حدود التفويض التشريعي المخول لوزير التكوين بالمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وقد أشار القرار المشار إليه في ديباجته إلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ الذي أقيمت به الدعوى الجنائية ابتداء ، فإن للمحكمة أن تسبغ على الواقعة وصفها القانوني الصحيح ما دامت لم تتعد إطارها الذي رفعت به — كما هي واقع الحال في الدعوى المطروحة — ومن ثم يكون الطعن برمته متعين الرفض .

فهرس هجائي موضوعي عام  
للأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجزائية  
ومن الدائرة الجزائية

---

السنة السابعة عشرة

---

العدد الثاني





العدد الثاني

السنة السابعة عشرة

فهرس هجائي موضوعي عام  
للأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجزائية  
ومن الدائرة الجزائية

أولا - الأحكام الصادرة من الهيئة العامة  
للمواد الجزائية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	(ت)
		تهريب جمركي
		١ - ولاية مدير عام مصلحة الجمارك - فيما يتعلق بطلب اتخاذ الاجراءات في جريمة التهريب أو رفع الدعوى الجنائية - ولاية عامة باعتباره هو وحده الأصل ومن عداه ممن ينبهم وكلاء عنه في الطلب . عموم ولايته هذه تميزه عموم تفويضه لغيره فيما له من حق الطلب، أما الطلب نفسه فالشأن فيه كالشأن في الإذن أو الشكوى يجب أن يكون في كل قضية على حدة . (الطن رقم ١١٦٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٦٦) ... ..
٤١٥	١ هيئة عامة	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p>٢ - صياغة المادة الرابعة من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ في شأن أحكام التهريب الجمركي على غرار المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية . توجيه الخطاب فيها من الشارع إلى النيابة العامة - باعتبارها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية - دون غيرها من جهات الاستدلال ومنها مصلحة الجمارك المكلفة أصلا بتنفيذ قانون التهريب الجمركي والمنوط بها من بعد توجيه الطلب إلى النيابة العامة بالبدء في إجراءات الدعوى الجنائية . هذه الإجراءات لا تبدأ إلا بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأموري الضبط القضائي أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم . أي إجراء آخر تقوم به جهات الاستدلال ولو في حالة التلبس بالجريمة لا تبدأ به الدعوى ، ولا يرد عليه قيد الشارع في توقفه على الطلب .</p>
١	٤١٥	<p>(العلن رقم ١١٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٦٦) ... ..</p> <hr/> <p>(ج)</p> <p>جمارك</p> <hr/> <p>راجع : تهريب جمركي .</p> <p>( القاعدة رقم (١) هيئة عامة بالصحيفة رقم ٤١٥ ) .</p> <hr/>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ح) <u>حكم</u>
		تفسيره : <p>” ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل “ .  خطأ الحكم في ذكر مادة العقاب على وجهها الصحيح .  لا يقدح في سلامته . مادام قد طبق القانون على واقعة الدعوى  تطبيقاً صحيحاً .</p> <p>(الطن رقم ١١٦٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٧) ... ..</p>
٤١٥	١ هيئة عامة	
		(د) <u>دعوى جنائية</u>
		راجع : تهريب جمركي . <p>(القاعدة رقم (١) هيئة عامة بالصحيفة رقم ٤١٥) .</p>
		(ق) <u>قانون</u>
		تفسيره : <p>إيراد الشارع مصطلحاً معيناً في نص ما لمعنى معين . وجوب  صرفه إلى معناه في كل نص آخر يرد فيه .</p> <p>(الطن رقم ١١٦٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٧) ... ..</p>
٤١٥	١ هيئة عامة	



## ثانيا - الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية (١) نقابات

رقم الصفحة	رقم القائمة	صحافة
		انتخاب مجلس نقابة الصحفيين والنقيب :
		١ - عملية انتخاب مجلس نقابة الصحفيين تتم على مرحلتين متعاقبتين تباشرها الجمعية العمومية (الأولى) بانتخاب أعضاء مجلس النقابة (الثانية) بعد إعلان نتيجة المرحلة الأولى بانتخاب النقيب من بين أعضاء مجلس النقابة . بطلان عملية الانتخاب - في مرحلتها - يلزم عنه إجراء انتخاب جديد لأعضاء مجلس النقابة يعقبه انتخاب النقيب من بين الفائزين بعضوية المجلس .
٤٢٥	(١) نقابات	(الطعون أرقام ٢ و ٣ و ٤ لسنة ٣٥ "صحافة" - جلسة ١٩٦٦/٥/٣١)
		٢ - عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق . مثال لنص وارد في القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين ونص آخر وارد في اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين .
٤٢٥	(١) نقابات	(الطعون أرقام ٢ و ٣ و ٤ لسنة ٣٥ ق "صحافة" - جلسة ١٩٦٦/٥/٣١)

## (ب) المواد الجزائية

رقم القاعدة	رقم الصفحة
----------------	---------------

(١)

اتفاق . اثبات . إجراءات المحاكمة .  
 أحداث مشردون . اختصاص . اختلاس  
 أموال أميرية . اخفاء أشياء مسروقة .  
 ارتباط . أسباب الإباحة وموانع العقاب .  
 استئناف . استجواب . استيقاف .  
 اشتراك . إصابة خطأ . اصلاح زراعى .  
 اعتراف . اعلان . اقتران . التماس إعادة  
 النظر . امتناع عن بيع سلعة مسعرة . امتناع  
 عن تخفيض أجرة . انتخاب . اهمال جسيم .  
 ايجار أماكن .

## اتفاق

راجع : ضرب أففى إلى الموت .

(القاعدة رقم ٩٩ بالمصحفة رقم ٥٥١) .

رقم الصفحة	رقم القائمة	اثبات
		إثبات بوجه عام :
		١ - تقدير أدلة الصورية . موضوعي .
٦٩٥	١٢٨	( الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٤ ) ... ..
		٢ - لمحكمة الموضوع تكوين عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى . عدم التزامها باتباع طرق معينة في الإثبات إلا في الحالات التي نص عليها القانون .
٧٩٤	١٥٠	( الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٣ ) ... ..
		اعتراف :
		١ - لمحكمة الموضوع تجزئة الدليل ولو كان اعترافا والأخذ منه بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه .
٦١٩	١١١	( الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٦ ) ... ..
		٢ - تقدير قيمة الاعتراف الصادر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها . موضوعي .
٦٥٨	١١٩	( الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣ ) ... ..
		٣ - لمحكمة الموضوع الأخذ باعتراف المتهم في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ولو عدل عنه بعد ذلك ، متى اطمأنت إليه .
٧٤٣	١٣٧	( الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٦ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		شهود :
		للحكمة الأخذ بأقوال الشاهد في التحقيقات وإن خالفت أقواله بجلسة المحاكمة . عدم التزامها ببيان العلة .
٨٢٣	١٥٥	(الطن رقم ٩٧٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٦٦) ... ..
		خبرة :
		لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقارير الخبراء والفصل فيما يوجه إليها من اعتراضات والمفاضلة بينها .
٤٩١	٩٤	(الطن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٦/٤/١٩٦٦) ... ..
		راجع أيضا : قوة الشيء المقضي .
		(القاعدة رقم ٩٧ بالصيغة رقم ٥٤١)
		ونقض .
		(القاعدة رقم ١١١ بالصيغة رقم ٦١٩)
		<hr/>
		إجراءات المحاكمة
		<hr/>
		١ — حضور محام مع الطاعن وحده وإتاحة الفرصة له أن يتناول بكامل الحرية تفنيده ما أسند إليه . حضور محام آخر مع المتهم الثاني في الدعوى . تعرض المحامي الأخير في مرافقته إلى الطاعن . لا بطلان في الإجراءات . المتهم الثاني هو صاحب المصلحة في التشكي من ذلك .
٤٣٨	٨٣	(الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٨/٤/١٩٦٦) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — المحاكمة الجنائية . العبرة فيها بالتحقيق الذى تجريه المحكمة . لا وجه للنعى على الإجراءات السابقة عليها التى لم يثر شىء فى شأنها أمام المحكمة .
٤٥٥	٨٧	(الطن رقم ٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٩) ... ..
		٣ — للتحقق أو المحكمة إدراك معانى إشارات الأيكم والأصم بغير الاستعانة بنحير . مادام أنه كان فى الاستطاعة تبين معنى تلك الإشارات .
٤٥٥	٨٧	(الطن رقم ٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٩) ... ..
		٤ — حجز المحكمة القضية للحكم . عدم التزامها بإعادتها إلى المرافعة لإجراء تحقيق فيها .
٤٦٠	٨٨	(الطن رقم ٧٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٩) ... ..
		٥ — محكمة ثانى درجة تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق . هى لا تجرى من التحقيق إلا ما ترى لزوما لإجرائه . عدم التزامها إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة . تقرير المحكمة من تلقاء نفسها بسماع أحد الشهود . قرار تحضيرى صادر منها فى صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . لها العدول عنه .
٤٦٠	٨٨	(الطن رقم ٧٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٩) ... ..
٧٢٦	١٣٤	(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢١) ... ..
		٦ — الأصل فى الأحكام الجنائية أنها تبني على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود . ما دام سماعهم ممكنا . للمحكمة أن تقرر تلاوة أقوال الشاهد إذا تعذر سماعه أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تمسك الدفاع عن الطاعن في ختام مرافحته بسماع أقوال الشاهد ومناقشته فيها . طلب النيابة العامة القبض على الطاعن في حالة إجابة طلبه وتأجيل الدعوى . اضطرار محامى الطاعن إلى التنازل عن طلبه . عدم تحقق المعنى الذى قصده الشارع في المادة ٢٨٩ إجراءات المعدلة .
٥٨٢	١٠٤	( الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٩ ) ... ..
		٧ — حق الدفاع ينحول للتهم إبداء ما يعين له من طلبات التحقيق ما دام أن باب المرافعة لا زال مفتوحا . نزول الطاعن عن طلب سماع الشاهد لا يسلبه حقه فى العدول عن ذلك النزول والتمسك بتحقيق طلبه ما دامت المرافعة لا زالت دائره .
٥٨٢	١٠٤	( الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٩ ) ... ..
		٨ — قعود الطاعن عن سلوك الطريق الذى رسمه قانون الإجراءات لسماع شهوده — الذين لم تدرج أسمائهم فى قائمة الشهود — أمام محكمة الجنايات . لا تريب على المحكمة إن هى فصلت فى الدعوى دون سماعهم .
٦٥٨	١١٩	( الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣ ) ... ..
٨٠٦	١٥٢	( الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤ ) ... ..
		٩ — حق محكمة الجنايات فى إقامة الدعوى الجنائية عن جنائية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها استثناء من مبدأ الفصل بين سلطى الاتهام والمحاكمة . هذا الحق محدود بتحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التى تصدرت لها . للجهة التى تجرى التحقيق حرية التصرف فى الأوراق حسبما يترأى لها .
٦٨٩	١٢٧	( الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٦٨٩	١٢٧	<p>١٠ - على محكمة الجنايات تأجيل الدعوى الأصلية حتى يتم التصرف في الدعوى الجديدة التي تصدرت لها . عليها إذا أحيلت إليها وكانت مرتبطة بالدعوى الأصلية ارتباطا لا يقبل التجزئة أن تحيل الدعويين معا إلى محكمة أخرى .</p> <p>(الطن رقم ٨٩٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣) ... ..</p>
٧٦٢	١٤٢	<p>١١ - الأصل في المحاكمة الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة . تحميم ترديد أقوال الشهود . لا جدوى منه ، سواء تخلفوا أم حضروا ، متى كانت تلك الأقوال مسلبة من الخصوم في الدعوى .</p> <p>القانون لا ينحول الخصم طلب إعادة سماع الشهود إلا إيضاها أو تحقيقا للوقائع التي أدوا شهادتهم عنها .</p> <p>(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٦) ... ..</p>
٧٨٧	١٤٨	<p>١٢ - المحاكمات الجنائية تقوم أساسا على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود إثباتا ونقيا ما دام سماعهم ممكنا . القانون - حين رسم الطريق الذي يتبعه المتهم في إعلان الشهود الذين يرى مصلحة في سماعهم أمام محكمة الجنايات - لم يتجه إلى الإخلال بتلك الأسس الجوهرية .</p> <p>طلب المدافع عن الطاعن استدعاء باقي شهود الواقعة - الذين أشار إليهم شاهد الإثبات لأول مرة في شهادته بجلسة المحاكمة - لسماع أقوالهم . عدم إجابة هذا الطلب وإغفال الحكم الرد عليه . عيب .</p> <p>(الطن رقم ٧١٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٣) ... ..</p>

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		١٣ — مجرد عدم توقيع رئيس المحكمة وكتابتها على كل صفحة من صفحات محاضر الجلسات الاستثنائية لا يرتب بطلاناً في الإجراءات .
١٥٧	٨٣٣	(الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠) ... ..
		١٤ — تعديل المحكمة وصف التهمة من إحراز مخدر بقصد الاتجار إلى إحرازه مجرداً عن قصدي الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي دون تتيه الدفاع . لا إخلال بحق الدفاع .
١٦١	٨٥٢	(الطن رقم ٩٤١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠) ... ..
		١٥ — للمحكمة إذا استعمل عليها سماع الشهود الرجوع إلى أقوالهم في التحقيقات والاعتماد عليها في حكمها .
١٦٢	٨٢٢	(الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢١) ... ..

## أحداث مشردون

تسرد الحدث ببياناته عادة في الطرقات . من جرائم العادة .  
يلزم لتوافرها ثبوت تكرار فعل مبيت الحدث في الطرقات .  
قعود الحكم عن استظهار توافر ركن العادة . قصور .

(الطن رقم ٤٠٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٦) ... .. ١٠٩ ١١٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة	اختصاص
		اختصاص المحاكم :
		الاختصاص المحلي :
٥٧٨	١٠٣	١ - الاختصاص في المسائل الجنائية . تحدده بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة ، أو الذي يقيم فيه المتهم ، أو الذي يقبض عليه فيه . هذه الأماكن قسائم متساوية لا تفاضل بينها . ( الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٩ ) ... ..
٥٧٨	١٠٣	٢ - تعلق القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية كلها بالنظام العام . ( الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٩ ) ... ..
٨٢٧	١٥٦	٣ - وقوع أفعال السرقة المسندة إلى المتهم في دائرة أكثر من محكمة . انعقاد الاختصاص لكل محكمة وقع فيها جزء من أعمال السرقة المعاقب عليها . ( الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠ ) ... ..
		تنازع الاختصاص :
		التنازع السلبي :
		” طلب تعيين الجهة المختصة “ :
		قرار مستشار الإحالة - خطأ - إحالة المتهم إلى محكمة الأحداث رغم ثبوت أن سنة وقت الحادث كانت تزيد على خمس عشرة سنة . قرار في ظاهره غير منه للتصومة ، إلا أنه سيقابل حتماً بحكم من محكمة الأحداث بعدم اختصاصها . وجوب اعتبار



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الطعن المقدم من النيابة العامة طلبا بتعيين الجهة المختصة وقبول هذا الطلب على أساس وقوع تنازع سلبي بين مستشار الإحالة وبين محكمة الأحداث وتعيين محكمة الجنايات المختصة للفصل في الدعوى .
٧٧٥	١٤٥	( الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٧ )
		<b>اختلاس أموال أميرية</b>
		١ — جريمة المادة ١١٢ عقوبات . أركانها : فعل مادي ( هو التصرف في المال ) وعامل معنوي يقترب به ( هونية إضاعة المال على ربه ) .
٤٩١	٩٤	( الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦ )
		٢ — مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي لا يعتبر بذاته دليلا على حصول الاختلاس . جواز أن يكون العجز ناشئا عن خطأ حسابي أو لسبب آخر .
٤٩١	٩٤	( الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦ )
		٣ — مجال تطبيق المادة ١١٢ عقوبات المعدلة : شموله كل موظف أو مستخدم عمومي — ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١١ المعدلة — يخلطس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس قد سلم إليه بسبب وظيفته . تمام الاختلاس بانصراف نية الجاني إلى التصرف فيما يحوزه بصفة قانونية على اعتبار أنه مملوك له وإن لم يتم التصرف فعلا فيه .
٨٤٦	١٦٠	( الطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠ )

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<h2>إخفاء أشياء مسروقة</h2> <p>يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة أن يبين فوق اتصال المتهم بالمال المسروق أنه كان يعلم علم اليقين أن المال لا بد متحصل من جريمة سرقة . مثال لتسليب معيب .</p>
٤٢٢	٨٤	(الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٦ قـ جلسة ١٩٦٦/٤/١٨) ... ..
		<h2>ارتباط</h2> <p>١ — العبرة في تحديد العقوبة المقررة لأشد الجرائم التي يقضى بها على الجاني بالتطبيق للسادة ٣٢ عقوبات هي بتقدير القانون للعقوبة الأصلية وفقاً لترتيبها في المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ عقوبات ، لا بما يقدره القاضي في الحكم على ضوء ما يرى من أحوال الجريمة ، ودون تخويله من وتطبيق عقوبة لم يقررها أى القانونين يستمدها من الحدين الأقصى والأدنى الأشدين في كليهما . اتحاد العقوبتين درجة ونوعاً . وجوب المقارنة بينهما على أساس الحد الأصلي للعقوبة الأصلية دون اعتداد بالحد الأدنى .</p> <p>العقوبة المقررة لجريمة الجرح الخطأ أشد من تلك المقررة لجريمة ترك كلب بالطريق دون مقود أو كرامة .</p>
٥٣٥	٩٦	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٢٦ قـ — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦) ... ..

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p>٢ - قضاء الحكم المستأنف بتفريم المتهم خمسة جنهات عن الجريمة الأولى ( الجرح الخطأ ) وعشرة جنهات عن الجريمتين الأخرتين ( ترك كلب بالطريق بدون مقود أو كرامة وعدم قيده بالسجل الخاص ) . استئناف الحكم من المتهم وحده . قضاء الحكم المطعون فيه بتعديل الحكم المستأنف وتفريمه عشرة جنهات عن الجرائم الثلاث مع تطبيق المادة ١/٣٢ عقوبات بالنسبة إلى الجريمتين الأولتين ومعتبرا الثانية هي صاحبة العقوبة الأشد . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه على ألا يتجاوز حد العقوبة الحد الأدنى الذى قضى به الحكم المستأنف وذلك بتفريم المتهم خمسة جنهات عن التهمتين الأولين وعشرة جنهات عن التهمة الثالثة .</p> <p>( الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦ ) ... ٩٦ ... ٥٣٥</p> <p>٣ - توافر حالة عدم القابلية للتجزئة بين الجرائم المستندة إلى المتهم لوحدة المشروع الجنائي والغاية . وجوب توقيع عقوبة واحدة عليه هي عقوبة أشد الجرائم .</p> <p>( الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢ ) ... ٩٨ ... ٥٤٦</p> <p>٤ - عقوبة أشد الجرائم المنسوبة إلى الجنائي . هي العقوبة المقررة لأشدّها في نظر القانون من العقوبات الأصلية وطبقا لترتيبها في المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ عقوبات ، لا حسب ما يقدره القاضي .</p> <p>القانون الذى يقرر للفعل المؤثم عقوبة الحبس بغير تخيير مع عقوبة أخرى أخف ، أشد من ذلك الذى يقرره عقوبة الحبس أو الغرامة .</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		العقوبة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٤ عقوبات المعدل أشد من العقوبة المنصوص عليها في المادة ١/٢٣٨ عقوبات المعدلة .
٥٤٦	٩٨	(الطن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢) ... .. ٥ — لا انطباق للسادة القانونية الخاصة بالجريمة الأخف في حالة تعدد الجرائم الناتجة عن فعل واحد . صلة ذلك ؟ الجاني يعتبر أنه قصد ارتكاب الجريمة الأشد عقوبة دون غيرها .
٥٤٦	٩٨	(الطن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢) ... .. ٦ — العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية المقررة للجرائم المرتبطة .
٥٤٦	٩٨	(الطن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢) ... .. ٧ — العقوبة المقررة لأشد الجرائم ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية لما عداها من جرائم مرتبطة . عدم امتداد هذا الحب إلى العقوبات التكميلية المنصوص عليها في تلك الجرائم .
		عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل . طبيعتها : عقوبة نوعية . وجوب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما ترتبط به جريمة حمل السلاح الناري من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد .
٦٧٨	١٢٤	(الطلب رقم ٤٤١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣) ... ..

رقم القاعدة	رقم الصفحة
<p>أسباب الإباحة وموانع العقاب</p> <p>أسباب الإباحة :</p> <p>(١) الدفاع الشرعي :</p> <p>١ - لا ارتباط بين تطبيق كل من المادتين ١٧ ، ٢٥١ عقوبات . كل ما تقتضيه المادة ٢٥١ هو ألا تبلغ العقوبة الموقعة الحد الأقصى المقرر للجريمة . للمحكمة توقيع العقوبة التي تراها مناسبة نازلة بها في الحد المقرر بالمادة ١٧ . لها إذا ما رأت أن التجاوز كان في ظروف تقتضي النزول بالعقوبة إلى ما دون هذا الحد - أن تعد المتهم معذورا طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تصل إلى الحد الأدنى . اعتبارا المحكمة الطاعن متجاوزا حدود الدفاع الشرعي وإعمالها في حقه المادة ٢٥١ عقوبات . تزيدها باضافة المادة ٦٧ عقوبات . ليس للطاعن التعدي بالظروف المخففة التي تنص عليها تلك المادة .</p>	
٥٨٦	١٠٥
<p>(الطن رقم ٨٠٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٩) ... ..</p> <p>٢ - الدفاع الشرعي : هو استعمال القوة اللازمة لرد الاعتداء . تقدير التناسب بين القوة وبين الاعتداء . موضوعي .</p>	
٥٨٦	١٠٥
<p>(الطن رقم ٨٠٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٩) ... ..</p> <p>٣ - تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها . موضوعي .</p>	
٧٦٢	١٤٢
<p>(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٦) ... ..</p> <p>٤ - الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول . ما دامت الدعوى كما أثبتتها الحكم لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها .</p>	
٨٠٦	١٥٢
<p>(الطن رقم ٨٥٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٤) ... ..</p> <p>راجع أيضا : تموين .</p> <p>(القاعدة رقم ٩٣ بالصيغة رقم ٤٨٧) .</p>	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب) موانع العقاب :
		١ - الصمم والبكم ليس من حالات موانع العقاب أو تخفيف المسؤولية .
٤٥٥	٨٧	( الطعن رقم ٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/١٩ ) ... ..
		٢ - البله عاهة في العقل ، يوقف نمو الملكات الذهنية دون بلوغ مرحلة النضج الطبيعي . عاهة العقل : عدم تطلبها فقد المصاب الإدراك والإرادة معا . توافرها يفقد أحدهما .
٦٧٤	١٢٣	( الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣ ) ... ..
<hr/>		
<b>استئناف</b>		
<hr/>		
<b>التقرير بالاستئناف :</b>		
<b>” نطاقه “</b>		
		١ - تفسير الإستمئناف هو المرجع في تعرف حدود ما استؤنف بالفعل من أجزاء الحكم .
٧٤٧	١٣٨	( الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٦ ) ... ..
		٢ - استئناف النيابة العامة وإن كان لا يتخصص بسببه إلا أنه يتحدد حتما بموضوعه . المحكمة الإستئنافية لا تتصل ، بغير الموضوع الذي طرح لديها بموجب تقرير الإستمئناف مهما شاب ما لم يطرح من الموضوعات الأخر من عيب الخطأ في القانون . مثال .
٧٤٧	١٣٨	( الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٦ ) ... ..



دلم الصفحة	دلم القاعدة	
		٣ — نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعه .
		استئناف النيابة العامة لا يتقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية إلا في خصوص الدعوى الجنائية فحسب . تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى المدنية والأمر بإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة رغم صيرورة القضاء برفضها نهائياً بعدم الطعن عليه من المدعية بالحقوق المدنية . مخالف للقانون .
٨٠٢	١٥١	(الطن رقم ٧٢٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٦٦) ... .. ما لا يجوز استئنافه من الأحكام :
		ليس للمدعى المدني استئناف الحكم الصادر ضده إذا كان التعويض المطالب به لا يربو على النصاب الاتهائي للقاضي الجزئي .
٨١٢	١٥٣	(الطن رقم ٨٨٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٦٦) ... .. نظر الاستئناف والحكم فيه :
		١ — قضاء الحكم المستأنف بتغريم المتهم خمسة جنهات عن الجريمة الأولى (الجرح الخطأ) وعشرة جنهات عن الجريمتين الآخرين (ترك كلب بالطريق بدون مقود أو كمامة وعدم قيده بالسجل الخاص) . استئناف الحكم من المتهم وحده . قضاء الحكم المطعون فيه بتعديل الحكم المستأنف وتغريمه عشرة جنهات عن الجرائم الثلاث مع تطبيق المادة ١/٣٢ . عقوبات بالنسبة إلى الجريمتين الأولتين ومعتبراً الثانية هي صاحبة العقوبة الأشد . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه على ألا يجاوز حد العقوبة الحد الأدنى الذي قضى به الحكم المستأنف وذلك بتغريم المتهم خمسة جنهات عن التهمتين الأولتين وعشرة جنهات عن التهمة الثالثة .
٥٣٥	٩٦	(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٦/٤/١٩٦٦) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - على المحكمة الاستئنافية إذا رأت القضاء في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بإلغاء حكم البراءة أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة وإلا كان باطلا .
٧٠٥	١٣٠	(الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٠) ... ..

### استجواب

		١ - الاستجواب . ماهيته : هو مجابهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية كما يفندوها إن كان منكرا للتهمة أو يعترف بها .
٨٦٢	١٦٢	(الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢١) ... ..
		٢ - لأمور الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات سؤال المتهمين عن التهم المستندة إليهم . ليس له استجوابهم .
٨٦٢	١٦٢	(الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢١) ... ..

### استيقاف

		الاستيقاف . ماهيته ٩ . شرطه : ألا تتضمن إجراءاته تعرضا ماديا للتحري عنه يمكن أن يكون فيه مساس بحريته الشخصية أو اعتداء عليها .
٦١٣	١١٠	(الطن رقم ٤٠٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٦) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<b>اشتراك</b>
		الاشتراك بالمساعدة . متى يتحقق ؟ إذ ثبت أن الشريك قصدا الاشتراك في الجريمة وهو عالم بها ، بأن تكون لديه نية التدخل مع الفاعل تدخلا مقصودا يتجاوب صداه مع فعله ، وأن يساعد في الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها مساعدة تتحقق بها وحدة الجريمة . مثال .
٨١٨	١٥٤	(الطن رقم ٩٤٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٦٦) ... ..
		<b>إصابة خطأ</b>
		١ — العقوبة المقررة لجريمة الجرح الخطأ أشد من تلك المقررة لجريمة ترك كلب بالطريق دون مقود أو كمامة .
٥٣٥	٩٦	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٢٦/٤/١٩٦٦) ... ..
		٢ — العقوبة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٤ عقوبات المعدلة أشد من العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٣٨/١ عقوبات المعدلة .
٥٤٦	٩٨	(الطن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٢/٥/١٩٦٦) ... ..
		<b>إصلاح زراعي</b>
		عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ١٧/١ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن الإصلاح الزراعي . انصرافها إلى التعويض



رقم الصفحة	رقم القائمة	
٤٤٦	٨٥	<p>الذي كان المالك يستحقه مقابل الأرض الواجب الاستيلاء عليها . عدم ورودها على الثمن الذي قد يكون قد سمي في عقود البيع لهذه الأراضي . لا محل للقضاء بتلك العقوبة متى كانت ملكية الأرض قد آلت إلى الدولة بغير مقابل بمقتضى القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ودون أن يستحق عنها تعويض ما .</p> <p>(الطن رقم ١٨٢٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٩) ... ..</p>
<h2>اعتراف</h2>		
<p>راجع : إثبات .</p> <p>(القواعد ١١١ و ١١٩ و ١٣٧ بالصحائف أرقام ٦١٩ و ٦٥٨ و ٧٤٣)</p>		
<h2>علان</h2>		
٧٠٢	١٢٩	<p>١ — بطلان الحكم الذي يصدر في المعارضة باعتبارها كان لم تكن بناء على إعلان المتهم بلجهة الإدارة أو في مواجهة النيابة العامة .</p> <p>(الطن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٤) ... ..</p>
٧٠٢	١٢٩	<p>٢ — إعلان المعارض بواسطة قلم الكتاب وقت تقريره بالمعارضة — بالجلسة التي حددت أولا لنظر معارضته . انتهاء أثره بعدم حضوره تلك الجلسة وعدم صدور حكم في ضيقته . الحكم في معارضته بعد ذلك بناء على إعلانه بلجهة الإدارة بالجلسة التالية . غير صحيح .</p> <p>(الطن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٤) ... ..</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<b>اقتران</b>
		شروط تغليظ العقاب عملاً بالمادة ٢/٢٣٤ عقوبات: استقلال الجريمة المقرنة عن جنائية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما . وقوع الجنايات المتعددة لغرض واحد أو تحت تأثير ثورة إجرامية واحدة غير لازم . (الطن رقم ١١٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١) ... ١٣٢ ... ٧١٥
		<b>التماس إعادة النظر</b>
		١ — الحالات الأربع الأولى الواردة في المادة ٤٤١ إجراءات يجمعها معيار محدد أساسه أن الواقعة الجديدة المسوغة لإعادة نظر الدعوى إما أن يبنى عليها بذاتها ثبوت براءة المحكوم عليه بوجود المدعى قتله حياً أو بقيام التناقض بين حكيم بحيث يستتج منه براءة أحد المحكوم عليهما ، وإما أن يبنى عليها انهيار أحد الأدلة المؤثرة في الحكم بالإدانة كالحكم على الشاهد أو الخبير بالعقوبة المقررة لشهادة الزور أو الحكم بتزوير ورقة قدمت في الدعوى أو إلغاء الأساس الذي بني عليه الحكم . قصد المشرع من الحالة الخامسة الواردة بالمادة المذكورة على ضوء الأمثلة التي ضربتها المذكرة الإيضاحية أن تدل بذاتها على براءة المحكوم عليه أو يلزم عنها سقوط الدليل على إدانته أو على تحمله التبعة الجنائية . عدم الاكتفاء فيها بحدوث مجرد لشاهد أو متهم عما سبق أن أدلى به لدى محكمة الموضوع دون أن يصاحب عدوله ما يحسم بذاته الأمر ويقطع بترتيب أثره في ثبوت براءة المحكوم عليه . (الطن رقم ١٨٢٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣) ... ١٠٠ ... ٥٥٥

رقم الصفحة	رقم القائمة	
٥٥٥	١٠٠	٢ - لا يكفي لإعادة النظر في الدعوى الادعاء بأن المحكمة التي أصدرت الحكم كانت مخطئة في فهم الوقائع وتقدير الأدلة التي كانت مطروحة أمامها . (الطن رقم ١٨٦٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٣) ... ..
<u>امتناع عن بيع سلعة مسعرة</u>		
٤٨٧	٩٣	١ - هل التاجر عرض السلع المعدة للبيع متى توافر له حيازتها . إنكاره أمر وجودها أو إخفاءه لها . اعتباره ممتنعا عن بيعها بالسعر المحدد لها جبرا ، مادام تحديد السعر لا يعرض بداهة عند إخفاء السلعة أو إنكار وجودها البتة . (الطن رقم ٧٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥) ... ..
٤٨٧	٩٣	٢ - البحث في أمر الإباحة المستمدة من التنظيم القانوني لتداول السلعة أو في انتفاء القصد الجنائي لقيام المبرر المشروع لدى تاجر التجزئة في الترامه حد التوزيع المعقول بين عملائه للسلعة موضوع الطلب . لا محل له إلا إذا انتفى من جانبه حبس السلعة عن التداول أصلا ولم يتمتع عن البيع لذات الامتناع قصدا . (الطن رقم ٧٢٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥) ... ..
<u>امتناع عن تخفيض أجرة</u>		
راجع : إيجار أماكن .		



رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

## انتخاب

راجع : نقابات .

( القاعدة رقم ١١٠ بالصيغة رقم ٦٢١ )

## إهمال جسيم

جريمة الإهمال الجسيم :  
"أركانها" .

جريمة المادة ١١٦ مكرر ( ب ) عقوبات . أركانها : خطأ  
جسيم ، وضرر جسيم ، ورابطة سببية .

الخطأ الجسيم . صورة : ثلاث — منها الإهمال الجسيم  
في أداء الوظيفة .

الإهمال الجسيم في نطاق الأموال والوظائف العامة . ماهيته :  
صورة من صور الخطأ الفاحش ينشأ عن انحراف مرتكبه  
عن السلوك المألوف والمعقول للوظف العادي في مثل ظروفه .  
قوامه : تصرف إرادي خاطيء يؤدي إلى نتيجة ضارة توقعها  
الفاعل أو كان عليه أن يتوقعها ولكنه لم يقصد إحداثها ولم يقبل  
وقوعها .

السلوك المعقول العادي للوظف تحكمه الحياة الاجتماعية والبيئة  
والعرف ومألوف الناس في أعمالهم أو طبيعة مهنتهم وظروفها .  
فعوده عن بذل القدر الذي يبذله أكثر الناس لها ونافي أمور نفسه .  
اعتبار تصرفه خطأ جسيماً .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الإهمال الذي يستوجب عادة الاكتفاء بمؤاخذة الموظف تأديبيا لا يرقى إلى مرتبة الإهمال الجسيم في حكم المادة ١١٦ مكرر (ب) عقوبات .
		وجوب التفرقة بين الخطأ الجسيم وبين الغش في المسؤولية الجنائية . كل منهما يمثل وجها مغايرا للجرام .
		اكتفاء المشرع بالخطأ الجسيم في جريمة الإهمال الجسيم ، واستلزامه الغش ركنا معنويا في جريمة الإضرار العمد .
		وقوع الإهمال الجسيم بفعل واحد . غير لازم . تحققه بأفعال متعددة إيجابية أو سلبية متلاحقة .
		الخطأ الذي يقع من الأفراد عموما في الجرائم غير العمدية . توافره : بتصرف الشخص تصرفا لا يتفق والحيلة التي تقضى بها ظروف الحياة العادية .
		الضرر في جريمة المادة ١١٦ مكرر (ب) عقوبات . ماهيته : هو الأثر الخارجى للإهمال الجسيم المعاقب عليه . شروطه : أن يكون جسيما ، محققا ، ماديا . تقدير مبلغ الجسامة . أمر متروك لقاضى الموضوع .
		وجوب توفر رابط السببية بين الخطأ الجسيم والضرر الجسيم بحيث تكون جريمة الموظف نتيجة سلوكه — فعلا كان أو امتناعا .
٤٩١	٩٤	(الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦) ... ..

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		<b>إيجار أما كن</b>
		١ — مثال لتسبيب قاصر على توافر القصد الجنائي في جريمة الامتناع عن تخفيض الأجرة .
٦٥٤	١١٨	( الطعن رقم ٦١١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٧ ) ... ..
		٢ — دلالة مفهوم المخالفة لنص المادة ٥ مكررا و ٢٤ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المضافة إليه بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ أن مقصود الشارع منها أن يدخل في نطاق تطبيقها المباني التي بدء في إنشائها قبل ١٢ يونيو سنة ١٩٥٨ سواء أعدت للسكنى قبل أو بعد هذا التاريخ .
٦٩٥	١٢٨	( الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٤ ) ... ..
		٣ — للحكمة الركون في تكوين عقيدتها من حقيقة تاريخ إتمام إنشاء المكان المؤجر وإعداده للسكنى إلى ما تستظهره من جماع العناصر المطروحة عليها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية .
٦٩٥	١٢٨	( الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٤ ) ... ..
		<b>( ب )</b>
		<b>باعث . بطلان</b>
		<b>باعث</b>
		الباعث ليس ركنا من أركان الجريمة ولا عنصرا من عناصرها . الخطأ فيه لا يؤثر في سلامة الحكم . ما دام لم يتخذ منه دليلا في الإدانة .
٧١٥	١٣٢	( الطعن رقم ١١٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

راجع أيضا : مفرقات .

( القاعدة رقم ١١٩ بالصيغة رقم ٦٥٨ )

## بطلان

راجع : اختصاص .

( القاعدة رقم ١٠٣ بالصيغة رقم ٥٧٨ )

وتقضى .

( القاعدة رقم ٩٢ بالصيغة رقم ٤٨٣ )

## ( ت )

تأمينات اجتماعية . تبديد . تجمهر . تحقيق . تزوير .

تشرد . تصد . تعد . تعويض . تفتيش .

تقليد . تموين . تهريب جمركي .

## تأمينات اجتماعية

١ - عدم انطباق أحكام قانون التأمينات على علاقة الجمعية

التعاونية الصناعية لعمال تجهيز ونقل اللحوم بأعضائها . علة ذلك :

هذه الجمعية ليست بصاحب عمل .

( الملحق رقم ١١٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٧ ) ... .. ١١٦ ٦٥٤

رقم المادة	رقم القاعدة	
		٢ - وقوع الالتزامات التي فرضها قانون التأمينات الاجتماعية في المواد ١٨ ، ٤٥ ، ٧٣ ، ١٠٨ على عاتق صاحب العمل . هذا الوصف في الخطاب به ركن في الجريمة التي قد تنسب إليه . سكوت الحكم عن بيان هذا الوصف . قصور .
٧٥١	١٣٩	( الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٦ ) ... ..
		٣ - جريمة صدم تقديم صاحب العمل الاستثمارات لهيئة التأمينات الاجتماعية المنصوص عليها في القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا تعدد فيها عقوبة الغرامة بقدر العمل .
٧٦٨	١٤٣	( الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٦ ) ... ..
<b>تبديد</b>		
		جريمة تبديد المحجوزات . وقوعها من الحارس : متى قصد إخفاء المنقولات المحجوزة عن أصحاب الحقوق فيها . من هم أصحاب الحقوق فيها : الدائن الحاجز والمدين المحجوز عليه ومالك المنقولات إذا حكم له بأحقيتها .
٨١٢	١٥٣	( الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٤ ) ... ..
<b>تجمهر</b>		
شروط قيام التجمهر قانونا ؟		
مناطق العقاب على التجمهر وشرط تضامن المتجمهرين في المسؤولية عن الجرائم التي تقع تنفيذا للغرض منه : هو ثبوت		

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥٩٥	١٠٦	علمهم بهذا الغرض ، وأن تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور ، وأن تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ولم تكن جرائم مستقل بها أحد المتجهرين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للأمر ، وأن تقع جميعها حال التجمهر . ( الملن رقم ٨٣٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٩ )
<b>تحقيق</b>		
<b>إجراءاته :</b>		
٤٥٥	٨٧	١ - للتحقق أو المحكة إدراك معاني إشارات الأيكم والأصم بغير الاستعانة بخبير . ما دام أنه كان في الاستطاعة تبين معنى تلك الاشارات . ( الطلب رقم ٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/١٩ )
٥٨٦	١٠٥	٢ - النص الوارد بمجموعة الأوامر العسكرية الذي يقضى بازوم حضور مندوب من البوليس الحربي عند القبض أو التحقيق أو التفتيش الذي تباشره السلطات المدنية مع رجال الجيش لا يخاطب النيابة العامة ولا يقيد حقها في مباشرة سلطاتها . ( الملن رقم ٨٠٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٩ )
٧٢٦	١٣٤	٣ - الأحوال التي يوجب فيها القانون سماع أقوال المتهم أو استجوابه في مرحلة التحقيق الابتدائي : عند القبض عليه نفاذا لأمر مأمور الضبط القضائي ، أو عند حضوره لأول مرة في التحقيق ، أو قبل إصدار أمر بحبسه احتياطيا ، أو قبل النظر في مد هذا الحبس . ( الملن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢١ )



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٧٣٧	١٣٦	٤ - لمحكمة الموضوع الأخذ بتعرف الشهود على المتهم ولو لم يجز عرضه في جمع من أشباهه . ما دامت قد اطمأنت إليه . (الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٦) ... ..
<u>تزوير</u>		
جريمة التزوير في الأوراق الرسمية :		
٧٩٤	١٥٠	جريمة تزوير الأوراق الرسمية . صدورها فعلا من الموظف العمومي المختص بتحريرها . غير لازم . كفاية إعطاء الورقة المصطنعة شكل المحررات والرسمية مظهرها ونسبة صدورها كذبا إلى موظف عام للايهام برسميتها . (الطن رقم ٧٣١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٢) ... ..
الطعن بالتزوير :		
" طبيعته "		
٨٦٢	١٦٢	الطعن بالتزوير في ورقه مقدمة في الدعوى من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع . للمحكمة ألا تتحقق الطعن بنفسها وألا تحيله إلى النيابة العامة وألا توقف الفصل في الدعوى الأصلية إذا قدرت أن الطعن غير جدى . (الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢١) ... ..
" المضاهاة " :		
٧٩٤	١٥٠	١ - عدم تنظيم المضاهاة في نصوص أمره يترتب على مخالفتها البطلان سواء في قانون الاجراءات أو في قانون المرافعات . (الطن رقم ٧٣١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٢) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — الدفع بتعيب إجراءات المضاهاة التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٩٤	١٥٠	(الطن رقم ٧٣١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٦٦) ... ..
<b>تسرد</b>		
		تسردا لحدث ببياته مادة في الطرقات . من جرائم العادة . يلزم لتوافرها ثبوت تكرار فعل مييت الحدث في الطرقات . قعود الحكم عن استظهار توافر ركن العادة . قصور .
٦١١	١٠٩	(الطن رقم ٤٠٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٦٦) ... ..
<b>تصدد</b>		
		١ — حق محكمة الجنايات في إقامة الدعوى الجنائية عن جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها استثناء من مبدأ الفصل بين سلطتي الاتهام والمحكمة . هذا الحق محدود بتحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تعمدت لها . للجهة التي تجري التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يترأى لها .
٦٨٩	١٢٧	(الطن رقم ٨٩٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٢٣/٥/١٩٦٦) ... ..

رقم المادة	رقم القاعدة	
٦٨٩	١٢٧	٢ — على محكمة الجنايات تأجيل الدعوى الأصلية حتى يتم التصرف في الدعوى الجديدة التي تصدرت لها . عليها إذا أحيلت إليها وكانت مرتبطة بالدعوى الأصلية ارتباطا لا يقبل التجزئة أن تحيل الدعويين معا إلى محكمة أخرى . (الطن رقم ٨٩٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٢ ) ... ..
		<b>تعدي</b>
		جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . لا يلزم لقيامها توافر قصد جنائيا خاصا . كفاية توافر القصد الجنائي العام . تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في تلك الجريمة . غير لازم . طالما أن المتهم لم يجادل في شأنه ، وكانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم تكشف عن توافره لديه . (الطن رقم ٤٢٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٦ ) ... ..
٦٣٢	١١٣	
		<b>تعويض</b>
		١ — الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة . جواز الحكم به في حالة القضاء بالبراءة . شرط ذلك : ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا أو على عدم صحة إسنادها إلى المتهم أو على عدم كفاية الأدلة على ثبوتها . (الطن رقم ١٣٧٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٧ ) ... ..
٦٣٩	١١٥	



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — التعويضات المتصوص عليها في قانون رسم الإنتاج . طبيعتها : تضمينات مدنية فضلا عن كونها جزاءات تأديبية تكل العقوبات المقررة للجرائم الخاصة بهذا القانون . وجوب الحكم بها في جميع الأحوال بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى .
٧٢١	١٣٣	(الطن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١) ... ..
		٣ — للخزانة العامة التدخل في الدعاوى أمام المحاكم الجنائية للمطالبة بالتعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الإنتاج .
٧٢١	١٣٣	(الطن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١) ... ..

### تفتيش

١ — لموظفي الجمارك — الممنوحين صفة الضبط القضائي  
طبقا لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ — في أثناء قيامهم  
بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص ووسائل النقل  
داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا  
ما قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة أو مظنة  
التهرب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق . عدم تطلب  
الشارع بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش  
المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية . يكفي أن تقوم لدى  
الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تنم عن  
شبهة في توافر التهرب الجمركي فيها . الشبهة المقصودة ؟ تقديرها  
موضوعي .

(الطن رقم ٩١ لسنة ٢٦ — جلسة ١٩٦٦/٥/٣) ... .. ١٠١ ٥٦٣

رقم المقعة	رقم القاعدة	
		٢ - تفتيش الشخص . ماهيته ؟
		رجل الشرطة من رجال السلطة العامة وليس من مأموري الضبط القضائي . ليس له أن يجري تفتيشا .
٦١٣	١١٠	(الطن رقم ٤٠٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٦) ... ..
		إذن التفتيش :
		”إصداره“
		١ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش .
		أمر موكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .
		لا يلزم أن يكون الإذن مسبوقا بتحقيق تجربة سلطة التحقيق .
		متى كانت هذه السلطة قد اتصلت بالواقعة اتصالا صحيحا وتحققت من وقوع الجريمة المطلوب استصدار الإذن عنها وصلة المطلوب تفتيشه بها .
٦٥٠	١١٧	(الطن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٧) ... ..
٨٥٢	١٦١	(والطن رقم ٩٤١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠) ... ..
		٢ - لمحكمة الموضوع أن ترى في تحريات وأقوال الضابط ما يسوع الإذن بالتفتيش ويكفي لإستاد واقعة إحراز المخدر إلى التهمة ، ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الإحراز كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي .
٨٥٢	١٦١	(الطن رقم ٩٤١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠) ... ..
		٣ - الأمر الذي تصدره النيابة العامة بتفتيش شخص معين ومن يتواجدون معه أو في محله أو مسكنه وقت التفتيش دون بيان لاسمه ولقبه . صحيح . عدم وجود أحد من هؤلاء الأشخاص عند تنفيذ إذن التفتيش . لا يعيبه .
٨٥٢	١٦١	(الطن رقم ٩٤١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		”تنفيذه“
		صدر إذن النيابة بتفتيش متهم . لأمور الضبط القضائي المتدب لإجرائه تنفيذه أينما وجده . طالما كان ذلك المكان في دائرة اختصاصه هو ومصدر الاذن .
٦٥٠	١١٧	(الطن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٧) ... ..
		الطعن على إذن التفتيش وإجراءاته :
		١ - الدفع ببطلان التفتيش من أوجه الدفاع الجوهرية . وجوب الرد عليه ، وإلا كان الحكم قاصرا .
٦٦٧	١٢١	(الطن رقم ٤٣٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣) ... ..
		٢ - الدفع ببطلان القبض والتفتيش . طبيعته : دفع قانوني مختلط بالواقع . شرط إثارته أمام محكمة النقض ؟ أن يكون قد دفع به أمام محكمة الموضوع ، أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان .
٧٥٥	١٤٠	(الطن رقم ٦٤٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٦) ... ..
		٣ - إثبات الحكم أن إجراءات التفتيش تمت وفقا للاذن الصادر من النيابة . إثارة المتهم في وجه الطعن أن إلقاء المخدر كان اضطراريا . لا جدوى منه .
٨٥٢	١٦١	(الطن رقم ٩٤١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠) ... ..
		تقدير الدليل المستقل عن التفتيش الباطل :
		١ - للقاضي الأخذ بجميع عناصر الإثبات المستقلة عن التفتيش الباطل والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها .
٦٥٨	١١٩	(الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣) ... ..



رقم الصفحة	رقم القائمة	
		٢ — تقدير قيمة الاعتراف الصادر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها . موضوعي .
٦٥٨	١١٩	(الطن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣) ... ..
		الرضا بالتفتيش :
		الرضا بالتفتيش . للحكمة استنباطه من وقائع الدعوى وظروفها واستنتاجه من دلائل مؤدية إليه .
٨٢٧	١٥٦	(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠) ... ..
<b>تقليد</b>		
		١ — المراد بالتقليد : المحاكاة التي تدعو إلى تضليل الجمهور .
		العبرة في استظهاره هي بأوجه الشبه بين العلامتين الصحيحة والمقلدة دون أوجه الخلاف .
٦٨٦	١٢٦	(الطن رقم ٨٨٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣) ... ..
		٢ — تسجيل العلامة التجارية هو مناط الحماية التي أسبغها القانون على ملكيتها الأدبية . عدم استفادة مالك العلامة من تلك الحماية إلا إذا كانت مسجلة .
٦٨٦	١٢٦	(الطن رقم ٨٨٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣) ... ..
		٣ — تسجيل العلامة ركن في جريمة تقليدها أو استعمالها بسوء قصد . على الحكم استظهاره وإلا كان قاصرا .
٦٨٦	١٢٦	(الطن رقم ٨٨٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣) ... ..

رقم المادة	رقم القاعدة	تموين
		١ - ورود القيد الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل على العقوبات المنصوص عليها في قرار وزير التموين الرقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز من جهة عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها . حلة ذلك : ورود هذا القيد في أصل التشريع الذي صدر قرار وزير التموين استنادا إليه بناء على التفويض المحدد فيه .
٤٣٥	٨٢	(الطن رقم ٣٢٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٦٦) ... .. ٢ - على التاجر عرض السلع المعدة للبيع متى توافر له حيازتها . إنكاره أمر وجودها أو إخفائها لها . اعتباره ممتنعا عن بيعها بالسعر المحدد لها جبرا ، ما دام تحديد السعر لا يعرض بداهة عند إخفاء السلعة أو إنكار وجودها البتة .
٤٨٧	٩٣	(الطن رقم ٧٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٥/٤/١٩٦٦) ... .. ٣ - البحث في أمر الإباحة المستمدة من التنظيم القانوني لتداول السلعة أو في انتفاء القصد الجنائي لقيام المبرر المشروع لدى تاجر التجزئة في الترامه حد التوزيع المعقول بين عملائه للسلعة موضوع الطلب . لا عمل له إلا إذا انتفى من جانب حبس السلعة من التداول أصلا ولم يمتنع عن البيع لذات الامتناع قصدا .
٤٨٧	٩٣	(الطن رقم ٧٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٥/٤/١٩٦٦) ... .. ٤ - حكم الإدانة : وجوب اشتماله على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		وقعت فيها والأدلة على ثبوت وقوع الفعل من المتهم ومؤداها .
		علم استظهار الحكم ما إذا كان المتهم من المكلفين بمسك السجلات طبقا لأحكام قرار وزير التموين رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ أو طبقا للقرار رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ رغم اختلاف العقوبة في كلا القرارين . حيب يوجب نقضه .
٦٠٤	١٠٧	( الطعن رقم ٢١١٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٦٦ ) ... ..
		٥ — المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٥٤ لم يزوج بين مسئولية صاحب المحل وبين مسئولية مديره . استقلال كليهما في المسئولية التي تقوم على اقتراض قانوني مبناه الإشراف على المحل .
٧٢٦	١٣٤	( الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٣١/٥/١٩٦٦ ) ... ..
		٦ — متى يصلح الغياب عنرا في مجال تطبيق المادة ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ؟ إذا كان من شأنه أن يحول دون منع وقوع المخالفة .
٧٣٢	١٣٥	( الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٣١/٥/١٩٦٦ ) ... ..
		٧ — القرار الصادر من وزير التموين بتخفيض وزن الرغيف لا ينشئ لأصحاب المخازن مركزا أو وضعاً أصح من القانون القديم .
٧٣٢	١٣٥	( الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٣١/٥/١٩٦٦ ) ... ..
		٨ — الحكم الصادر بالإدانة في جريمة صنع خبز يقل وزنه عن الحد المقرر قانونا . يكفي لسلامته إثبات أن المتهم صنع في مخبزه أرغفة ناقصة الوزن ووضعها به وأحضرها بأي صفة .
٧٣٢	١٣٥	( الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٣١/٥/١٩٦٦ ) ... ..
٨٧٠	١٦٣	( والطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٧/٦/١٩٦٦ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٩ - على المتعهد بصنع خبز مخالف للواصفات المعتادة الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التموين والإلحاق عليه العقاب. ليس له دفع الاتهام بأن الجهة المتعاقد معها هي المسئولة عن الحصول على الترخيص المطلوب. المادة ٢٥ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل.
٨٤٢	١٥٩	(الطن رقم ٨٥١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠) ... ..
		١٠ - جريمة صنع خبز مخالف للواصفات المعتادة. قيامها لا يتطلب توافر قصدًا جنائيًا خاصًا.
٨٤٢	١٥٩	(الطن رقم ٨٥١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠) ... ..
		١١ - عدم التسامح في وزن الخبز الشامي بسبب الخفاف في جميع الأحوال.
٨٧٠	١٦٣	(الطن رقم ٧٢١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٧) ... ..
		١٢ - لكل من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته وقرار وزير التموين رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول علف الحيوان المصنوع بمجاله وغايته. لا يمنع من أعمال القرار الأخير ما نصت عليه المادة السادسة من القانون الأول من جعل تطبيق عقوبة أشد مما قرره، وهن بالنص عليها في قانون آخر وما رتبته على ذلك من استبعاد ما يرد من عقوبات أشد في أي قرار آخر، ذلك لأن القرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ صدر من وزير التموين بمقتضى التفويض التشريعي المخول له بموجب المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين.
٨٧٤	١٦٤	(الطن رقم ٨٥٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٧) ... ..

## تهريب جمركي

١- اعتبار القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ - في شأن منع تهريب البضائع - كافة موظفي الجمارك وعمالها من رجال الضبطية القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظيفتهم. كما كيد الشارع هذه الصفة لهم في المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة وفي القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي. القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك قضى في المادة ٢٥ منه باعتبار موظفي الجمارك الذين يصدر بتحديد وظيفتهم قرار من وزير الخزانة من مأموري الضبط القضائي في حدود اختصاصهم. هذا القانون لم يبلغ القانون ٩ لسنة ١٩٠٥ فظلت أحكامه نافذة وسارية المفعول. بقاء صفة الضبط القضائي التي أسبغها على موظفي وعمال الجمارك أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم إلى أن يصدر قرار وزير الخزانة استنادا إلى القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فيتحصر عن لم ترد وظيفته به صفة مأمور الضبط القضائي بينما تستمر هذه الصفة بالنسبة إلى كل موظف أدرج عمله في ذلك القرار باعتباره قرارا كاشفا ومحددا للوظائف التي يعتبر العاملون فيها من مأموري الضبط القضائي.

(العلم رقم ٩١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٣) ... ١٠١ ... ٥٦٣

٢- لموظفي الجمارك - الممنوحين صفة الضبط القضائي طبقا لأحكام القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق. عدم تطلب

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الشارع بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية. يكفي أن تقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تتم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها . الشبهة المقصودة ؟ تقديرها موضوعي .
٥٦٣	١٠١	(الطن رقم ٩١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٣) ... ..
		٣ - ولاية مدير عام الجمارك فيما يتعلق بطلب اتخاذ الإجراءات في جريمة التهريب أو رفع الدعوى الجنائية - ولاية عامة باعتباره هو وحده الأصل ومن عداه ممن ينهم وكلاء عنه في الطلب . عموم ولايته هذه تجيز له عموم تفويضه لغيره فيما له من حق الطلب ، أما الطلب نفسه فالشأن فيه كالشأن في الإذن أو الشكوى يجب أن يكون في كل قضية على حدة .
٤١٥	(١) هيئة عامة	(الطن رقم ١١٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٧) ... ..
		٤ - صياغة المادة الرابعة من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ في شأن أحكام التهريب الجمركي على غرار المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية . توجيه الخطاب فيها من الشارع إلى النيابة العامة - باعتبارها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية - دون غيرها من جهات الاستدلال ومنها مصلحة الجمارك المكلفة أصلاً بتنفيذ قانون التهريب الجمركي والمنوط بها من بعد توجيه الطلب إلى النيابة العامة بالبدء في إجراءات الدعوى الجنائية . هذه الإجراءات لا تبدأ إلا بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تنديه لهذا الغرض من مأموري



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الضبط القضائي أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم . أى إجراء آخر تقوم به جهات الاستدلال ولو في حالة التلبس بالجريمة لا تبدأ به الدعوى ، ولا يرد عليه قيد الشارع في توقفه على الطلب .
٤١٥	(١) هيئة عامة	(العلم رقم ١١٦٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٦٦) ... ..
		(ج) جريمة . جمارك . جنون
		جريمة
		أركانها :
		١ - جريمة المادة ١١٦ مكرر (ب) عقوبات . أركانها : خطأ جسيم ، وضرر جسيم ، ورابطة سببية . الخطأ الجسيم . صورته : ثلاث - منها الإهمال الجسيم في أداء الوظيفة . الإهمال الجسيم في نطاق الأموال والوظائف العامة . ماهيته : صورة من صور الخطأ الفاحش ينشأ عن انحراف مرتكبه عن السلوك المألوف والمعقول للموظف العادي في مثل ظروفه . قوامه : تصرف إرادي خاطيء يؤدي إلى نتيجة
		(م - ١٧ - ج)

رقم القاعدة	رقم الصفحة
	ضارة توقعها الفاعل أو كان عليه أن يتوقعها ولكنه لم يقصد إحداثها ولم يقبل وقوعها .
	السلوك المعقول العادي للموظف تحكمه الحياة الاجتماعية والبيئة والعرف ومألوف الناس في أعمالهم أو طبيعة مهنتهم وظروفها . قعوده عن بذل القدر الذي يبذله أكثر الناس تهاونا في أمور نفسه . اعتبار تصرفه خطأ جسيما .
	الإهمال الذي يستوجب عادة الاكتفاء بمؤاخذة الموظف تأديبيا لا يرقى إلى مرتبة الإهمال الجسيم في حكم المادة ١٦٦ مكرر (ب) عقوبات .
	وجوب التفرقة بين الخطأ الجسيم وبين الغش في المسؤولية الجنائية . كل منهما يمثل وجها مغايرا للأجرام .
	اكْتفاء المشرع بالخطأ الجسيم في جريمة الإهمال الجسيم ، واستلزامه الغش ركنا معنويا في جريمة الإضرار العمد .
	وقوع الإهمال الجسيم بفعل واحد ، غير لازم . تحققه بأفعال متعددة إيجابية أو سلبية متلاحقة .
	الخطأ الذي يقع من الأفراد عموما في الجرائم غير العمدية . توافره : بتصرف الشخص تصرفا لا يتفق والحيلة التي تقضى بها ظروف الحياة العادية .
	الضرر في جريمة المادة ١١٦ مكرر (ب) عقوبات . ماهيته : هو الأثر الخارجى للإهمال الجسيم المعاقب عليه . شروطه : أن يكون جسيما ، محققا ، ماديا . تقدير مبلغ الجسامة . أمر متروك لقاضى الموضوع .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		وجوب توافر رابطة السببية بين الخطأ الجسيم والضرر الجسيم بحيث تكون جريمة الموظف نتيجة سلوكه - فعلا كان أو امتناعا .
٤٩١	٩٤	(الطن رقم ١٩٦٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦) ... .. ٢ - جريمة المادة ١١٢ عقوبات . أركانها : فعل مادى ( هو التصرف في المال ) وعامل معنوى يترن به ( هو نية إضاعة المال على ربه ) .
٤٩١	٩٤	(الطن رقم ١٩٦٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦) ... .. ٣ - مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي لا يعتبر بذاته دليلا على حصول الاختلاس . جواز أن يكون العجز ناشئا عن خطأ حسابي أو لسبب آخر .
٤٩١	٩٤	(الطن رقم ١٩٦٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦) ... .. ٤ - تشرد الحدث ببيانه عادة في الطرقات . من جرائم العادة . يلزم لتوافرها ثبوت تكرار فعل مييت الحدث في الطرقات .
٦١١	١٠٩	(الطن رقم ٤٠٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٦) ... .. ٥ - الباعث ليس ركنا من أركان الجريمة ولا عنصرا من عناصرها . الخطأ فيه لا يؤثر في سلامة الحكم . ما دام أنه لم يتخذ منه دليلا في الإدانة .
٧١٥	١٣٢	(الطن رقم ١١٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢١) ... .. ٦ - على المتعهد بصنع خبز مخالف للواصفات المعتادة الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التموين وإلا حق عليه العقاب . ليس له دفع الاتهام بأن الجهة المتعاقد معها هي المسؤولة عن الحصول على الترخيص المطلوب . المادة ٢٥ من القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل .
٨٤٢	١٥٩	(الطن رقم ٨٥١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٨٤٢	١٥٩	٧ — جريمة صنع خبز مخالف للواصفات المعتادة . قيامها لا يتطلب توافر قصدًا جنائيًا خاصًا . (الطن رقم ٨٥١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠) ... ..
		<hr/>
		<b>جمارك</b>
		<hr/>
		راجع : تهريب جمركي .
		<hr/>
		<b>جنون</b>
		<hr/>
		راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب . ( القاعدة رقم ١٢٣ بالصيغة رقم ٦٧٤ )
		<hr/>
		( ج )
		<b>حكم</b>
		<hr/>
		إصدار :  ١ — الدفع بطلان الحكم بدعوى صدوره بغير مداولة . عدم اندراجه تحت مدلول الخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله الذي يعطى محكمة النقض سلطة التصدي له من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم . (الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥) ... ..
٤٨٣	٩٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٧٠٥	١٣٠	٢ — على المحكمة الاستئنافية إذا رأت القضاء في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بإلغاء حكم البراءة أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة وإلا كان باطلا . (الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣٠) ... .. بياناته :
		بيانات الديباجة :
		” تاريخ إصداره “ .
		خلو الحكم من تاريخ إصداره . أثره : بطلانه بكامل أجزائه بما في ذلك المنطوق .
		إحالة الحكم المطعون فيه في منطوقه إلى منطوق الحكم المستأنف الباطل لخلوه من تاريخ إصداره . بطلانه هو الآخر ، ولو كان مستوفيا لشرائط صحته ومستكلا مافات الحكم المستأنف من نقص في بياناته ومنشئا لقضائه أسبابا خاصة به .
٧٨٣	١٤٧	(الطن رقم ٦٤٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٣) ... .. تسبب الحكم :
		التسبب المعيب :
		١ — مساءلة الجاني بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضي إلى الموت . شرطه : أن يكون هو محدث الضربة أو الضربات التي أفضت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك ، أو أن يكون قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا للغرض الإجرامي الذي اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة .
٥٥١	٩٩	(الطن ٨٠٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢) ... ..

رقم الصفحة	رقم القائمة	
٥٥١	٩٩	<p>٢ - وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين ، وأن يؤسس هذا الجزم على الأدلة التي توردها المحكمة والتي يجب أن تبين مؤداها في الحكم بيانا كافيا يبين منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ، وإلا كان الحكم قاصرا .</p> <p>(الطنن رقم ٨٠٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢ ) ... ..</p>
٦٠٤	١٠٧	<p>٣ - حكم الأدانة : وجوب اشتماله على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة على ثبوت وقوع الفعل من المتهم ومؤداها .</p> <p>عدم استظهار الحكم ما إذا كان المتهم من المكلفين بمسك السجلات طبقا لأحكام قرار وزير التكوين رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ أو طبقا للقرار رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ رغم اختلاف العقوبة في كلا القرارين . عيب يوجب نقضه .</p> <p>(الطنن رقم ٢١١٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٠ ) ... ..</p>
٦٠٨	١٠٨	<p>٤ - تقديم متعاطي المواد المخدرة من تلقاء نفسه للصحة للعلاج . عدم جواز إقامة الدعوى الجنائية عليه .</p> <p>قعود الحكم عن استظهار حالة الأدمان لدى المتهم وتقديمه من تلقاء نفسه للعلاج وأثر ذلك على إعفائه من المسؤولية . قصور .</p> <p>(الطنن رقم ١٢٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٠ ) ... ..</p>
٦١١	١٠٩	<p>٥ - تشرد الحدث ببيانه عادة في الطرقات . من جرائم العادة . يلزم لتوافرها ثبوت تكرار فعل مييت الحدث في الطرقات .</p> <p>قعود الحكم عن استظهار توافر ركن العادة . قصور .</p> <p>(الطنن رقم ٤٠٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٦ ) ... ..</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٦١٣	١١٠	٦ - تساند الأدلة في المواد الجنائية . سقوط أحدها أو استبعاده . تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي اتبعت إليه المحكمة أو التعرف على ما كانت تنتهي إليه لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم . وجوب إعادة النظر في كفاية باقي الأدلة لدعم الادانة . (الطن رقم ٤٠٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٦٦)
٦٥٤	١١٨	٧ - مثال لتسبيب قاصر على توافر القصد الجنائي في جريمة الامتناع عن تخفيض الأجرة . (الطن رقم ٦١١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٦٦)
٦٦٤	١٢٠	٨ - الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . إبدائها الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة . خضوع تسيبها في ذلك لرقابة محكمة النقض . مثال . (الطن رقم ٣٦٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٣/٥/١٩٦٦)
٦٧٧	١٢١	٩ - الدفع ببطلان التفتيش . من أوجه الدفاع الجوهرية . وجوب الرد عليه ، وإلا كان الحكم قاصرا . (الطن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٣/٥/١٩٦٦)
٦٧٤	١٢٣	١٠ - تميز جنائية هتك العرض المنصوص عليها في المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات عن الجنحة المنصوص عليها في المادة ١/٢٦٩ منه بركن القوة أو التهديد . هذا الركن لا يقتصر على استعمال القوة أو التهديد . تحققه بكافة صور انعدام الرضا لدى المجني عليه . إندراج عاهة العقل بين تلك الصور . (الطن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٣/٥/١٩٦٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		١١ - البله عاهة في العقل ، يوقف نمو الملكات الذهنية دون بلوغ مرحلة النضج الطبيعي . عاهة العقل : عدم تطلبها فقد المصائب الإدراك والإرادة معا . توافرها يفقد أحدهما . بها ينعدم الرضاء الصحيح في جريمة هتك العرض .
٦٧٤	١٢٣	( الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣ ) ... ..
		١٢ - تسجيل العلامة ركن في جريمة تقليدها أو استعمالها بسوء قصد . على الحكم استظهاره وإلا كان قاصرا .
٦٨٦	١٢٦	( الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣ ) ... ..
		١٣ - وقوع الالتزامات التي فرضها قانون التأمينات الاجتماعية في المواد ١٨ ، ٤٥ ، ٧٣ ، ١٠٨ على هاتق صاحب العمل . هذا الوصف في الخطاب به ركن في الجريمة التي قد تنسب إليه . سكوت الحكم عن بيان هذا الوصف . قصور .
٧٥١	١٣٩	( الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٦ ) ... ..
		١٤ - وجوب بناء الأحكام الجنائية على الأدلة التي يقتنع منها القاضي بإدانة المتهم أو ببراءته صادرا في ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلا في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره . مثال .
٧٥١	١٣٩	( الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٦ ) ... ..
		١٥ - ليس للقاضي اللجوء في تقدير سن المتهم إلى أهل الخبرة أو ما يراه بنفسه إلا إذا كانت سنه غير محققة بأوراق رسمية .
٧٧٥	١٤٥	( الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٧ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٧٧٩	١٤٦	١٦ — متى يكون الحكم مشوباً بالغموض والإبهام ؟ إذا جاءت أسبابه مجمله أو غامضة فيما أثبتته أو نفتته من وقائع ، سواء كانت متعلقة ببيان أركان الجريمة أو ظروفها أو كانت بصدد الرد على أوجه الدفاع الهامة أو الدفوع الجوهرية ، أو كانت متصلة بعناصر الإدانة على وجه العموم ، أو كانت أسبابه يشوبها الاضطراب الذي ينبىء عن اختلال فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة . (الظن رقم ٦٤٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٧) ... ..
٧٨٧	١٤٨	١٧ — المحاكمات الجنائية تقوم أساساً على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بالجلسة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود إثباتاً ونقياً ما دام سماعهم ممكناً . القانون — حين رسم الطريق الذى يتبعه المتهم في إعلان الشهود الذين يرى مصلحة في سماعهم أمام محكمة الجنائيات — لم يتجه إلى الإخلال بتلك الأسس الجوهرية . طلب المدافع عن الطاعن استدعاء باقى شهود الواقعة — الذين أشار إليهم شاهد الإثبات لأول مرة في شهادته بجلسة المحاكمة — لسماع أقوالهم . عدم إجابة هذا الطلب وإغفال الحكم الرد عليه . عيب . (الظن رقم ٧١٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٣) ... ..
٨٠٢	١٥١	١٨ — رابطة السببية بين إصابات المجنى عليه وبين وفاته ركن في جريمة القتل الخطأ . اقتضاؤها أن يكون الخطأ متصلاً بالقتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير وجود هذا الخطأ . وجوب إثبات توافره بالاستناد إلى دليل قى . (الظن رقم ٧٢٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٣) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		١٩ — الاشتراك بالمساعدة . متى يتحقق ؟ إذ ثبت أن الشريك قصد الإشتراك في الجريمة وهو عالم بها ، بأن تكون لديه نية التدخل مع الفاعل تدخلا مقصودا يتجاوب صدهاء مع فعله ، وأن يساعد في الأعمال المجهزة أو المسهلة لإرتكابها مساعدة تتحقق بها وحدة الجريمة . مثال .
٨١٨	١٥٤	( الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤ ) ... .. راجع أيضا : قوة الشيء المقضي . ( القاعدة رقم ٩٧ بالصيغة رقم ٥٤١ )
		التسبب غير المعيب :
		١ — للحكمة إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متبع في الدعوى الإعراض عما يبيده المتهم في هذا الشأن بشرط أن تبين حلة ذلك .
٤٣٨	٨٣	( الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٨ ) ... ..
		٢ — يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة أن يبين فوق اتصال المتهم بالمال المسروق أنه كان يعلم علم اليقين أن المال لا بد متحصل من جريمة سرقة . مثال لتسبب معيب .
٤٤٢	٨٤	( الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٨ ) ... ..
		٣ — للحكمة الأخذ بقول للشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ، والاتفات عما عداها ، دون الالتزام بتبيان حلة ذلك أو بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل فيها .
٤٥٥	٨٧	( الطعن رقم ٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٩ ) ... ..
٨٢٣	١٥٥	( والطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٤ - إحالة الحكم في بيان الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه . ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه منها .
٤٥٥	٨٧	(الطن رقم ٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/١٩) ... ٥ - طالب ضم القضية الذي يتصل بالباث على الجريمة . لمحكمة الالتفات عنه . عدم التزامها بالرد عليه صراحة واستقلالاً . طالما أن الدليل الذي قد يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو يوهن من الدليل المستمد من أقوال الشهود في الإثبات .
٤٨٣	٩٢	(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥) ... ٦ - وجوب بناء الأحكام على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال .
٤٩١	٩٤	(الطن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦) ... ٧ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء والفصل فيما يوجه إليها من اعتراضات والمفاضلة بينها .
٤٩١	٩٤	(الطن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦) ... ٨ - المحاكمة الجنائية . تشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . كفايته للقضاء له بالبراءة .
٤٩١	٩٤	(الطن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦) ... ٩ - لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها حسبما يؤدي إليه اقتناعها وإطراح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها . ما دام استخلاصها سائغاً .
٦١٩	١١١	(الطن رقم ٤٠٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٦) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		١٠ — لمحكمة الموضوع تجزئة الدليل ولو كان اعترافا والأخذ منه بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه .
٦١٩	١١١	(الطن رقم ٤٠٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٦٦) ... ..
		١١ — جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . لا يلزم لقيامها توافر قصد جنائيا خاصا . كفاية توافر القصد الجنائي العام .
		تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في تلك الجريمة . غير لازم . طالما أن المتهم لم يجادل في شأنه ، وكانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم تكشف عن توافره لديه .
٦٣٢	١١٣	(الطن رقم ٤٢٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٦٦) .. ...
		١٢ — جريمة النصب . لقيام لها إلا على الغش والاحتيال بطرق موجهة إلى المجني عليه لخدعه وغشه .
		تأسيس المتهم دفاعه على عدم توافر عنصر الاحتيال لأن المجني عليه حين تعاقد معه كان يعلم أنه غير مالك للعقار المبيع . إدانة الحكم له على أساس أن تصرفه في مال لا يملك التصرف فيه طريق من طرق النصب القائم بذاته لا يشترط فيه وجود طرق احتيالية . قصور .
٦٣٦	١١٤	(الطن رقم ٧٢٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٦٦) ... ..
		١٣ — التناقض بين أقوال الشهود . لا يعيب الحكم . ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا .
٦٥٠	١١٧	(الطن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٦٦) .. ...



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		١٤ - طلب ضم قضية تدعي رأى قانونى . الرد عليه صراحة . غير واجب . طالما أن المحكمة طبقت القانون على الواقعة تطبيقاً صحيحاً .
٦٥٨	١١٩	(الطن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣) ... ..
		١٥ - للقاضى الأخذ بجميع عناصر الإثبات المستقلة عن التفتيش الباطل والمؤدية إلى النتيجة التى أسفر عنها .
٦٥٨	١١٩	(الطن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣) ... ..
		١٦ - تقدير قيمة الاعتراف الصادر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها . موضوعى .
٦٥٨	١١٩	(الطن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣) ... ..
		١٧ - للمحكمة الركون فى تكوين عقيلتها عن حقيقة تاريخ إتمام إنشاء المكان المؤجر وإعدادة للسكنى إلى ما تستظهره من جماع العناصر المطروحة عليها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية .
٦٩٥	١٢٨	(الطن رقم ٣٧٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٤) ... ..
		١٨ - الحكم الصادر بالإدانة فى جريمة صنع خبز يقل وزنه عن الحد المقرر قانوناً . يكفى لسلامته إثبات أن المتهم صنع فى مخبزه أرغفة ناقصة الوزن ووضعها به وأحرزها بأى صفة .
٧٣٢	١٣٥	(الطن رقم ٣٢٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢١) ... ..
		١٩ - التقارير الطبية لا تدل بذاتها على نسبة إحداث الإصابات إلى المتهم . جواز الاستناد إليها كدليل مؤيد لأقوال الشهود .
٧٤٣	١٣٧	(الطن رقم ٦٢٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٦) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢٠ — لا ينال من سلامة الحكم إثباته في مدوناته أن الدفاع طلب من باب الاحتياط اعتبار التهمة إحرازا للتعاطي على الرغم من أن الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أنه اقتصر على طلب البراءة . مادام أنه لم يعول على دفاع الطاعن وإنكاره للتهمة والتفت صراحة عن دفاع محاميه واستخلص في تدليل سائح أن الإحراز كان بقصد التعاطي .
٧٥٥	١٤٠	( الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٦ ) ... .. ٢١ — عدم التزام محكمة الموضوع بالرد على دفاع لم يبد أمامها .
٧٥٥	١٤٠	( الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٦ ) ... .. ٢٢ — جمع الحكم بين عدة متهمين في مقام التدليل على ثبوت التهمة لوحدة الواقعة المنسوبة إليهم . لا يؤثر في سلامته .
٧٧١	١٤٤	( الطعن رقم ٦٩١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٧ ) ... .. ٢٣ — للحكمة الأخذ بأقوال متهم على آخر متى اطمأنت إليها . ولولم يكن في الدعوى من دليل سواها .
٧٧١	١٤٤	( الطعن رقم ٦١٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٧ ) ... .. ٢٤ — على محكمة الموضوع سماع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وتحققها . متى يحق لها الأعراض عن ذلك ؟ إذا وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متج في الدعوى . شرط ذلك ؟ أن تبين العلة .
٧٩٤	١٥٠	( الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٣ ) ... .. ٢٥ — تراخي الدفاع عن التمسك بطلب التأجيل لإعلان شاهد النفي وذلك بمواصلته المرافعة في الموضوع دون إصرار عليه في ختام مرافعته . دلالة : عدم جدية هذا الطلب وتنازله عنه ضمنا . عدم التزام المحكمة بالرد عليه عند إطرأحه .
٨٠٦	١٥٢	( الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/ / ١٤ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢٦ — علاقة السببية في المواد الجنائية . ماهيتها ؟ تقديرها . موضوعي .
٨٠٦	١٥٢	(الطن رقم ٨٥٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤) ... ..
		٢٧ — التناقض الذي يعيب الحكم : هو ما تتهاربه أسبابه بحيث يحو البعض ما يثبتته الآخر .
٨١٢	١٥٣	(الطن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤) ... ..
٨٦٢	١٦٢	(والطن رقم ٧٢٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢١) ... ..
		٢٨ — عقيدة المحكمة إنما تقوم على المعاني لا الألفاظ والمباني .
٨٢٣	١٥٥	(الطن رقم ٩٧٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤) ... ..
		٢٩ — إيراد الحكم — وهو في معرض تبرير اطراحه لأقوال شهود النفي — علة تخالف الواقع . لا يعيبه . ما دام قد أبدى عدم اطمئنانه إلى أقوالهم ولم يكن لهذه الواقعة تأثير في عقيدة المحكمة والنتيجة التي انتهت إليها .
٨٢٣	١٥٥	(الطن رقم ٩٧٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤) ... ..
		٣٠ — الدفاع الجوهري . متى تلتزم المحكمة بالرد عليه ؟ إذا كان جدياً يشهد له الواقع ويسانده .
٨٢٧	١٥٦	(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠) ... ..
		٣١ — التفات الحكم عن الرد على دفاع ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب . لا يعيبه .
٨٢٧	١٥٦	(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠) ... ..
٨٣٣	١٥٧	(والطن رقم ٣٩٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠) ... ..
٨٧٠	١٦٣	(والطن رقم ٧٢١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٧) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣٢ — عدم رسم القانون نمطا خاصا يصوغ فيه الحكم واقعة الدعوى والظروف التي وقعت فيها .
٨٤٦	١٦٠	(الطن رقم ٩٣٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠) ... ..
		٣٣ — للحكمة إذا امتحال عليها سماع الشهود الرجوع إلى أقوالهم في التحقيقات والاعتماد عليها في حكمها .
٨٦٢	١٦٢	(الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢١) ... ..
		راجع أيضا : قتل خطأ .
		(القاعدة رقم ٩١ بالصيغة رقم ٤٨٠) .
		ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل :
		١ — خطأ الحكم في تسمية ورقة باسمها الصحيح . لا يعيبه . طالما أن هذا الخطأ غير مؤثر فيما استخلصته المحكمة من جوهرها وما تضمنته فحواها .
٤٣٠	٨١	(الطن رقم ٣١٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٨) ... ..
		٢ — خطأ الحكم في ذكر مادة العقاب على وجهها الصحيح . لا يقدح في سلامته . ما دام قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا
٤١٥	(١) هيئة عامة	(الطن رقم ١١٦٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٧) ... ..
		٣ — الباعث ليس ركنا من أركان الجريمة ولا عنصرا من عناصرها . الخطأ فيه لا يؤثر في سلامة الحكم . ما دام أنه لم يتخذ منه دليلا في الإدانة .
٧١٥	١٣٢	(الطن ١١٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١) ... ..

رقم المقنة	رقم القاعدة	
٧٦٢	١٤٢	٤ - الخطأ في بيان مصدر الدليل لا يضيع أثره . نسبة الحكم أقوال الشاهد إلى جلسة المحاكمة في حين أنه أدلى بها في التحقيق الابتدائي . لا ينال من سلامته . (الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٦) ... ..
٧٦٢	١٤٢	٥ - الخطأ في الاستناد لا يعيب الحكم . مالم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة . (الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٦) ... ..
٨١٢	١٥٣	٦ - خطأ الحكم في بيان تاريخ وقوع الجريمة . لا يعيبه . مادام الطامن لا يدعى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . (الطن رقم ٨٨٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٤) ... ..
		حجية الحكم :
		١ - اتحاد السبب في الدعويين - كشرط للحجية - مقتضاه أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم عنها هي بعينها الواقعة التي كانت محلا للحكم السابق . كون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى ، أو اتحادها معها في الوصف القانوني ، أو كون الواقعتين كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع متماثلة ارتكبتها المتهم لغرض واحد . غير كاف للقول بوحدة السبب . متى يصح القول بوحدة الغرض ؟ عند اتحاد الحق المعتدى عليه جواز اختلاف السبب على الرغم من وحدة الغرض . (الطن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢) ... ..
٥٤١	٩٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٢ — الحكم بالتعويض غير مرتبط حتماً بالحكم بالعقوبة .</p> <p>جواز الحكم به في حالة القضاء بالبراءة . شرط ذلك : ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلاً أو على عدم صحة اسنادها إلى المتهم أو على عدم كفاية الأدلة على ثبوتها .</p>
٦٣٩	١١٥	<p>( الملحق رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٦٦ ) ... ..</p> <hr/> <p>( خ )</p> <p>خبرة . خبز . خطأ</p> <hr/> <p>خبرة</p> <hr/> <p>راجع : إثبات .</p> <p>( القاعدة رقم ٩٤ بالصحيفة رقم ٤٩١ )</p> <hr/> <p>خبز</p> <hr/> <p>١ — القرار الصادر من وزير التكوين بتخفيض وزن الرغيف لا ينشئ لأصحاب المحابر مركزاً أو وضعاً أصح من القانون القديم .</p>
٧٣٢	١٣٥	<p>( الملحق رقم ٣٢٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٣١/٥/١٩٦٦ ) ... ..</p>



رقم الصفحة	رقم القائمة	
٧٣٢	١٣٥	٢ — الحكم الصادر بالإدانة في جريمة صنع خبز يقل وزنه عن الحد المقرر قانونا . يكفي لسلامته إثبات أن المتهم صنع في مخبزه أرغفة ناقصة الوزن ووضعها به وأحرزها بأى صفة . (الطن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١) ... ..
٨٤٢	١٥٩	٣ — على المتعهد بصنع خبز مخالف للواصفات المعتادة الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التموين وإلا حق عليه العقاب . ليس له دفع الاتهام بأن الجهة المتعاقد معها هي المسئولة عن الحصول على الترخيص المطلوب . المادة ٢٥ من القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ . (الطن رقم ٨٥١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠) ... ..
٨٤٢	١٥٩	٤ — جريمة صنع خبز مخالف للواصفات المعتادة . قيامها لا يتطلب توافر قصدا جنائيا خاصا . (الطن رقم ٨٥١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠) .. ...
٨٧٠	١٦٣	٥ — عدم التسامح في وزن الخبز الشامى بسبب الجفاف في جميع الأحوال . (الطن رقم ٧٢١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٧) ... ..
٨٧٠	١٦٣	٦ — جريمة صنع خبز أقل من الوزن القانونى . قيامها بصنع الأرغفة ناقصة الوزن . (الطن رقم ٧٢١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٧) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	خطأ
		١ — عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة. إمكان اعتباره خطأ مستقلاً بذاته في جرائم القتل الخطأ . شرط ذلك ؟ أن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها .
٤٧٥	٩٠	( الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥ ) ... ٢ — خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة . تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها . موضوعي .
٤٧٥	٩٠	( الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥ ) ... ٣ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً . موضوعي .
٦١٩	١١١	( الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١ ) ... ( د ) دخان . دعوى جنائية . دعوى مباشرة . دعوى مدنية . دفاع . دفاع شرعي . دفوع .
		دخان ١ — المراد بالصانع أو التاجر أو صاحب الحانوت أو المخزن المخاطبين بأحكام القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة الدخان المعدل

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٤٤ : هو صاحب الأمر بحسب النظام الموضوع للنشأة في الاشراف الفعلي والمنوط به الاختصاص بتنفيذ ما فرضه القانون .
٦٢٨	١١٢	(الطن رقم ٤١٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٦٦) ... ..
		٢ — مجرد حيازة الدخان المغشوش أو المخلوط بجريمة في ذاته والمصادرة فيها وجوبية .
٦٢٨	١١٢	(الطن رقم ٤١٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٦٦) ... ..
		٣ — جعل المشرع الحكم بقيمة الدخان المهرب بديلا عن المصادرة في حالة عدم ضبطه في حكم المادة الرابعة من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ الذي حل محله القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ . هي بهذه المثابة عقوبة تنطوي على عنصر التعويض ، على المحكمة القضاء بها مادامت تتعلق بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل . للجنة عليه صفة في المطالبة بها كتعويض أمام درجات القضاء المختلفة حتى في حالة الحكم بالبراءة .
٦٣٩	١١٥	(الطن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٦٦) ... ..

## دعوى جنائية

تحريكها :

”تحريكها بمعرفة النيابة“ :

١ — اعتبار الشارع العاملين في الشركات — التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما بأية صفة



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		كانت — في حكم الموظفين أو المستخدمين العامين في مجال تطبيق نصوص جرمي الرشوة والاختلاس فحسب دون سواء فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ إجراءات .
٤٦٨	٨٩	(الطن رقم ١١٥٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥) ... ..
٥٣٠	٩٥	(والطن رقم ١٩٦٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦) ... ..
		٢ — تقدم متعاطي المواد المخدرة من تلقاء نفسه للصحة للعلاج . عدم جواز إقامة الدعوى الجنائية عليه .
٦٠٨	١٠٨	(الطن رقم ١٣٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٠) ... ..
		٣ — ولاية مدير عام مصلحة الجمارك — فيما يتعلق بطلب اتخاذ الاجراءات في جريمة التهريب أو رفع الدعوى الجنائية — ولاية عامة باعتباره هو وحده الأصل ومن عداه ممن ينهيم وكلاء عنه في الطلب . عموم ولايته هذه تجيز له عموم تفويضه لغيره فيما له من حق الطلب ، أما الطلب نفسه فالشأن فيه كالشأن في الاذن أو الشكوى يجب أن يكون في كل قضية على حده .
٤١٥	(١) هيئة عامة	(الطن رقم ١١٦٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٧) ... ..
		٤ — صياغة المادة الرابعة من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ في شأن أحكام التهريب الجمركي على غرار المادة التاسعة من قانون الاجراءات الجنائية . توجيه الخطاب فيها من الشارع إلى النيابة العامة — باعتبارها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية — دون غيرها من جهات الاستدلال ومنها مصلحة الجمارك المكلفة أصلاً بتنفيذ قانون التهريب الجمركي والمنوط بها من بعد توجيه الطلب إلى النيابة العامة بالبدء في إجراءات الدعوى الجنائية . هذه الاجراءات لا تبدأ إلا بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تنديه لهذا الغرض من مأموري الضبط القضائي أو برفع

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٤١٥	(١) هيئة عامة	<p>الدعوى أمام جهات الحكم . أى إجراء آخر تقوم به جهات الاستدلال ولو في حالة التلبس بالجريمة لا تبدأ به الدعوى ، ولا يرد عليه قيد الشارع في توقفه على الطلب .</p> <p>(الطن رقم ١١٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٧) ... ..</p> <p>”تحريكها بمعرفة المحكمة“ :</p> <p>١ - حق محكمة الجنايات في إقامة الدعوى الجنائية عن جنائية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها استثناء من مبدأ الفصل بين سلطتي الاتهام والمحاكمة . هذا الحق محدود بتحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو المستشار المدوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدت لها . للجهة التي تجرى التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يترأى لها .</p> <p>(الطن رقم ٨٩٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣) ... ..</p> <p>٢ - على محكمة الجنايات تأجيل الدعوى الأصلية حتى يتم التصرف في الدعوى الجديدة التي تصدت لها . عليها إذا أحيلت إليها وكانت مرتبطة بالدعوى الأصلية ارتباطا لا يقبل التجزئة أن تحيل الدعويين معا إلى محكمة أخرى .</p> <p>(الطن رقم ٨٩٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣) ... ..</p> <p>وقف السير فيها :</p> <p>١ - قاضى الدعوى في القضاء الجنائي هو قاضى الدفع . اختصاصه بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية ، مادام يختص - بحسب الأصل - بالفصل فيها بصفة تبعية . مثال في جريمة إصدار شيك بدون رصيد .</p> <p>(الطن رقم ٧٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/١٩) ... ..</p>
٤٦٠	٨٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٤٦٠	٨٨	٢ - وجوب وقف الدعوى الجنائية إذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى . تقدير جدية الدفع بالإيقاف . موضوعي . ( الطعن رقم ٧٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/١٩ ) ... ..
٤٦٠	٨٨	٣ - نعى الطاعن على محكمة الموضوع عدم إيقاف الدعوى الجنائية حتى تفصل محكمة أخرى في ذات المسألة التي أثارها أمامها والتي فصلت فيها في حدود اختصاصها . غير مقبول . ( الطعن رقم ٧٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/١٩ ) ... ..
٨٨٢	١٦٢	٤ - الطعن بالتزوير في ورقة مقدمة في الدعوى من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع . للحكمة ألا تحقق الطعن بنفسها وألا تحيله إلى النيابة العامة وألا توقف الفصل في الدعوى الأصلية إذا قدرت أن الطعن غير جدي . ( الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢١ ) ... ..
<b>دعوى مباشرة</b>		
راجع : دعوى مدنية .		
( القاعدة رقم ١٥٧ بالصيغة رقم ٨٢٣ ) .		
<b>دعوى مدنية</b>		
إجراءات نظرها أمام المحاكم الجنائية :		
٧٢١	١٣٣	١ - للخرانة العامة التدخل في الدعوى أمام المحاكم الجنائية للمطالبة بالتعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الإنتاج . ( الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢١ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — استئناف النيابة العامة لا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية إلا في خصوص الدعوى الجنائية فحسب . تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى المدنية والأمر بحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة رغم صيرورة القضاء برفضها نهائيا بعدم الطعن عليه من المدعية بالحقوق المدنية . مخالف للقانون .
٨٠٢	١٥١	( الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٦٦ ) ... ..
		٣ — ليس للدعى المدني استئناف الحكم الصادر ضده إذا كان التعويض المطالب به لا يربو على التصاب الانتهاء للقاضي الجزئي . الطعن بالنقض في هذا الحكم يكون ممتنعا .
٨١٢	١٥٣	( الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٦٦ ) ... ..
		٤ — للدعى المدني في جريمة إصدار شيك دون رصيد المطالبة بتعويض الضرر الذي لحق به من جراء تلك الجريمة . طلب القضاء بقيمة الشيك . غير جائز .
٨٣٣	١٥٧	( الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٠/٦/١٩٦٦ ) ... ..
<u>دفاع</u>		
الاخلاق بحق الدفاع :		
( أ ) ما يوفره :		
١ — الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا . للمحكمة أن تقرر تلاوة أقوال الشاهد إذا تعذر سماعه أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .		

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تمسك الدفاع عن الطاعن في ختام مرافحته بسماع أقوال الشاهد ومناقشته فيها . طلب النيابة العامة القبض على الطاعن في حالة إجابة طلبه وتأجيل الدعوى . اضطرار محامى الطاعن إلى التنازل عن طلبه . عدم تحقق المعنى الذى قصده الشارع في المادة ٢٨٩ إجراءات المعدلة .
٥٨٢	١٠٤	(الطن رقم ٧٣٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٩) ... ..
		٢ - حق الدفاع ينحول للتهم ابداء ما يعن له من طلبات التحقيق ما دام أن باب المرافعة لا زال مفتوحا . نزول الطاعن عن طلب سماع الشاهد لا يسلبه حقه في العدول عن ذلك النزول والتمسك بتحقيق طلبه ما دامت المرافعة لا زالت دائرة .
٥٨٢	١٠٤	(الطن رقم ٧٣٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٩) ... ..
		٣ - المحاكمات الجنائية تقوم أساسا على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بالجلسة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود إثباتا ونقيا ما دام سماعهم ممكنا . القانون - حين رسم الطريق الذى يتبعه المتهم في إعلان الشهود الذين يرى مصلحة في سماعهم أمام محكمة الجنايات - لم يتجه إلى الإخلال بتلك الأسس الجوهرية .
		طلب المدافع عن الطاعن استدعاء باقى شهود الواقعة - الذين أشار إليهم شاهد الإثبات لأول مرة في شهادته بجلسة المحاكمة - لسماع أقوالهم . عدم إجابة هذا الطلب وإغفال الحكم الرد عليه . عيب .
٧٨٧	١٤٨	(الطن رقم ٧١٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٢) ... ..

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		(ب) مالا يوفره :
		١ - ليس للطاعن أن يعيب على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها .
٤٣٠	٨١	(الطن رقم ٣١٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٦٦) ... ..
		٢ - طلب ضم القضية الذي يتصل بالباعث على الجريمة . للمحكمة الالتفات عنه . عدم التزامها بالرد عليه صراحة واستقلالاً . طالب أن الدليل الذي قد يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو يوهن من الدليل المستمد من أقوال الشهود في الإثبات .
٤٨٣	٩٢	(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٥/٤/١٩٦٦) ... ..
		٣ - إغفال الحكم التعرض لدفع قانوني ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب . لا يعيبه .
٥٨٦	١٠٥	(الطن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٩/٥/١٩٦٦) ... ..
٨٢٧	١٥٦	(والطن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٠/٦/١٩٦٦) ... ..
٨٧٠	١٦٣	(والطن رقم ٧٢١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٧/٦/١٩٦٦) ... ..
		٤ - طلب ضم قضية تدعيها لرأي قانوني . الرد عليه صراحة . غير واجب ، طالما أن المحكمة طبقت القانون على الواقعة تطبيقاً صحيحاً .
٦٥٨	١١٩	(الطن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٣/٥/١٩٦٦) ... ..
		٥ - عدم سلوك المتهم الطريق الذي رسمه قانون الإجراءات لإعلان شهوده . لا تريب على المحكمة إن هي أعرضت عن طلب سماعهم بجلسة المحاكمة .
٦٥٨	١١٩	(الطن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٣/٥/١٩٦٦) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٦٥٨	١١٩	٦ - الطلب الجازم الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه . هو الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية . ( الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٢ ) ... ..
٧٩٤	١٥٠	٧ - على محكمة الموضوع سماع ما يبيديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقها . متى يحق لها الاعتراض عن ذلك ؟ إذا وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى . شرط ذلك ؟ أن تبين العلة . ( الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٢ ) ... ..
٨٠٦	١٥٢	٨ - تراخي الدفاع عن التمسك بطلب التأجيل لإعلان شاهد النفي وذلك بمواصلته المرافعة في الموضوع دون إصرار عليه في ختام مرافعته . دلالاته : عدم جدية هذا الطلب وتنازله عنه ضمنًا . عدم التزام المحكمة بالرد عليه عند إطراحه . ( الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٤ ) ... ..
٨٢٧	١٥٦	٩ - الدفاع الجوهري . متى تلتزم المحكمة بالرد عليه ؟ إذا كان جدياً يشهد له الواقع ويسانده . ( الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠ ) ... ..
٨٥٢	١٦١	١٠ - تعديل المحكمة وصف التهمة من إحراز مخدر بقصد الاتجار إلى إحرازه مجرداً عن قصدي الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي دون تنبيه الدفاع . لا إخلال بحق الدفاع . ( الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		١١ — النعى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها . غير صحيح .
٨٦٢	١٦٢	( الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢١ ) ... ..
<b>دفاع شرعى</b>		
راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب " الدفاع الشرعى " .		
<b>دفع</b>		
		الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها : الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٣٠	٨١	( الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/١٨ ) ... ..
		الدفع بوجوب وقف الدعوى الجنائية :
		١ — قاضى الدعوى فى القضاء الجنائى هو قاضى الدفع . اختصاصه بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية ، مادام يختص — بحسب الأصل — بالفصل فيها بصفة تبعية . مثال فى جريمة إصدار شيك بدون رصيد .
٤٦٠	٨٨	( الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٩ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٤٦٠	٨٨	٢ — وجوب وقف الدعوى الجنائية إذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى . تقدير جدية الدفع بالإيقاف . موضوعي . ( الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٩ ) ... ..
٤٦٠	٨٨	٣ — نعى الطاعن على محكمة الموضوع عدم إيقاف الدعوى الجنائية حتى تفصل محكمة أخرى في ذات المسألة التي أثارها أمامها والتي فصلت فيها في حدود اختصاصها . غير مقبول . ( الطعن رقم ٧٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٩ ) ... ..
٦٦٧	١٢١	الدفع ببطلان القبض والتفتيش : ٤ — الدفع ببطلان التفتيش . من أوجه الدفاع الجوهرية . وجوب الرد عليه ، وإلا كان الحكم قاصرا . ( الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣ ) ... ..
٧٥٥	١٤٠	٥ — الدفع ببطلان القبض والتفتيش ، طبيعته : دفع قانوني مختلط بالواقع . شرط إثباته أمام محكمة النقض ؟ أن يكون قد دفع به أمام محكمة الموضوع ، أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان . ( الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٦ ) ... ..
		( ر ) رابطه سببية . رد القضاة . رسم إنتاج رابطه سببية ١ — خطأ المجنى عليه يقطع رابطه السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لإحداث النتيجة .



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها . موضوعي .
٤٧٥	٩٠	( الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥ ) ... ..
		٢ - رابطة السببية بين إصابات المجنى عليه وبين وفاته ركن في جريمة القتل الخطأ . اقتضاؤها أن يكون الخطأ متصلاً بالقتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير وجود هذا الخطأ . وجوب إثبات توافره بالاستناد إلى دليل قني .
٨٠٢	١٥١	( الطعن رقم ٧٣٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٣ ) ... ..
		٣ - علاقة السببية في المواد الجنائية : علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمداً .
		مسئولية الضارب عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الاصابة التي أحدثها ولو كانت من طريق غير مباشر كالترأخي في العلاج أو الإهمال فيه . ما لم يثبت أنه كان متعمداً لتجسيم الاصابة .
٨٠٦	١٥٢	( الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٤ ) ... ..
		٤ - علاقة السببية . تقديرها موضوعي .
٨٠٦	١٥٢	( الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٤ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	رد القضية
		<p>١ — عدم جواز الطعن بالاستئناف أو بالنقض في الأحكام التحضيرية والتمهيدية وكذلك الصادرة في مسائل فرعية إلا مع الحكم الصادر في الدعوى الأصلية .</p> <p>متى يجوز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع على حدة ؟ إذا انبنى عليها منع السير في الدعوى الأصلية .</p> <p>الأحكام الصادرة في طلبات رد القضاء في المواد الجنائية . طبيعتها : أحكام صادرة في مسائل فرعية خاصة بتشكيل المحكمة . عدم جواز الطعن فيها بالنقض استقلالاً عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى الأصلية .</p> <p>(الطن رقم ٢١٠٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٩) ... ١٠٢ ... ٥٧٢</p> <p>٢ — اعتبار المجنى عليه — ولولم يكن مدعياً بحقوق مدنية — فيما يتعلق بطلب الرد بمثابة خصم في الدعوى . عدم انفتاح باب الطعن بطريق النقض له — فيما يتعلق بهذا الطلب باعتباره قرعاً عن الخصومة الأصلية — إلا بصدور حكم ينهى الخصومة في موضوع الدعوى الجنائية وبعد أن تكون الدعوى قد استنفدت جميع طرق الطعن العادية . لا استثناء من هذه القاعدة إلا بالنسبة إلى الأحكام التي ينبنى عليها منع السير في الدعوى .</p> <p>(الطن رقم ٢١٠٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٩) ... ١٠٢ ... ٥٧٢</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	رسم انتاج
		١ — التعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الانتاج . طبيعتها : تضمينات مدنية فضلا عن كونها جزاءات تأديبية تكل العقوبات المقررة للجرائم الخاصة بهذا القانون . وجوب الحكم بها في جميع الأحوال بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى .
٧٢١	١٣٣ ... ..	( الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١ )
		٢ — الخزانة العامة التدخل في الدعاوى أمام المحاكم الجنائية للاطالبة بالتعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الانتاج .
٧٢١	١٣٣ ... ..	( الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١ )
( س )		
سبق إصرار . سجلات . سرقة . سلاح		
سبق إصرار		
		١ — سبق الاصرار . ماهيته ؟
٤٥٥	٨٧ ... ..	( الطعن رقم ٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٩ )
		٢ — مجادلة الطاعن في شأن عدم توافر ظرف سبق الاصرار . لا جدوى منه . طالما أن العقوبة الموقعة عليه مبررة بحرمة القتل العمد بغير سبق اصرار .
٤٨٣	٩٢ ... ..	( الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥ )



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<b>سجلات</b>
		راجع : حكم .
		( القاعدة رقم ١٠٧ بالصيغة رقم ٦٠٤ )
		<b>سرقة</b>
		وقوع أفعال السرقة المستندة إلى المتهم في دائرة أكثر من محكمة . انعقاد الاختصاص لكل محكمة وقع فيها جزء من أعمال السرقة المعاقب عليها .
٨٢٧	١٥٦	( الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠ ) ... ..
		<b>سلاح</b>
		عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل . طبيعتها : عقوبة نوعية . وجوب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما ترتبط به جريمة حمل السلاح الناري من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد .
٦٧٨	١٢٤	( الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ش) شركات . شريك . شهود . شيك بدون رصيد
		شركات
		١ - شرط اكتساب العاملين في خدمة مرفق عام صفة الموظف العام : أن يكون المرفق مدارا بمعرفة الدولة عن طريق الاستغلال المباشر .
		شركة مياه الاسكندرية مرفق عام لا تديره الدولة عن طريق الاستغلال المباشر . العاملون بها لا يعتبرون موظفين أو مستخدمين عامين .
٤٦٨	٨٩	(الطن رقم ١١٥٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥) ... ..
		٢ - اعتبار الشارع العاملين في الشركات - التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت - في حكم الموظفين أو المستخدمين العاملين في مجال تطبيق نصوص جرمي الرشوة والاختلاس فحسب دون سواء فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ إجراءات .
٤٦٨	٨٩	(الطن رقم ١١٥٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥) ... ..
٥٣٠	٩٥	(والطن رقم ١٩٦٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦) ... ..
		٣ - العاملون بشركة أوتوبيس المتوفية لا يعتبرون موظفين أو مستخدمين عامين . تأميم هذه الشركة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وما يترتب عليه من أيلولة ملكيتها للدولة لم يغير

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥٣٠	٩٥	من نظامها القانوني أو من طبيعة العلاقة العقدية إلى تربطها بالعاملين فيها . سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفي وعمال هذه الشركة . (العلن رقم ١٩٦٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦ ) ... ..
		<hr/> <b>شريك</b> <hr/>
		راجع : إشتراك . <hr/>
		<b>شهود</b> <hr/>
		راجع : إثبات . ( القاعدة رقم ١٥٥ بالصيغة ٨٢٣ ) <hr/>
		<b>شيك بدون رصيد</b> <hr/>
٤٦٠	٨٨	١ - قاضي الدعوى في القضاء الجنائي هو قاضي الدفع . اختصاصه بالفعل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية، مادام يختص - بحسب الأصل - بالفصل فيها بصفة تبعية . مثال في جريمة إصدار شيك بدون رصيد . (العلن رقم ٧٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/١٩ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - صدور الشيك لحامله أو لأمر شخص معين وإذنه . تداوله يكون بالطرق التجارية . تظهيره . أثره : نقل ملكية قيمه إلى المظهر إليه وخضوعه لقاعدة تظهير الدفع . العلاقة في شأنه غير مقصورة على الساحب والمستفيد . تعدى إلى المظهر إليه . وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات على المظهر إليه طالما أصابه ضرر ناشئ عنها ومتصل بها اتصالا سببيا مباشرا . (الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠) ... ١٥٧ ... ٨٣٣
		٣ - للدعي المدني في جريمة إصدار شيك بدون رصيد المطالبة بتعويض الضرر الذي لحق به من جراء تلك الجريمة . طلب القضاء بقيمة الشيك . غير جائز . (الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠) ... ١٥٧ ... ٨٣٣
(ص)		
صحافة . صورية . صيادلة		
صحافة		
راجع : نقابات . (القاعدة رقم ١ نقابات بالصحافة ٤٢٥ )		
صورية		
تقدير أدلة الصورية . موضوعي . (الطن رقم ٢٧٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٤) ... ١٢٨ ... ٦٩٥		

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<b>صيادلة</b>
		مهنة الصيدلة — كما عرفها القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ — قاصرة على أعمال تجهيز الدواء أو تركيبه أو تجزئته . عدم شمولها أفعال حفظ الأدوية أو بيعها أو عرضها للبيع . ( الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٣ ) ... ١٤٩ ... ٧٩٠
		<b>( ض )</b>
		<b>ضرب أفضى الى الموت . ضرر .</b>
		<b>ضرب أفضى إلى الموت</b>
		١ — مسائلة الجاني بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضى إلى الموت . شرطه : أن يكون هو محدث الضربة أو الضربات التي أفضت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك ، أو أن يكون قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا للغرض الإجرامي الذي اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة . ( الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢ ) ... ٩٩ ... ٥٥١
		٢ — تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد إلى ضرب أفضى إلى الموت دون تنبيه المتهم أو المدافع عنه . لا إخلال بحق الدفاع . ( الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٩ ) ... ١٠٥ ... ٥٨٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ — التقارير الطبية لا تدل بذاتها على نسبة إحداث الإصابات إلى المتهم . جواز الاستناد إليها كدليل مؤيد لأقوال الشهود .
٧٤٣	١٣٧	( الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٦ ) .. ...
		٤ — علاقة السببية في المواد الجنائية : علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا .
		مسئولية الضارب عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة التي أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترانخي في العلاج أو الإهمال فيه . ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم الإصابة .
		علاقة السببية . تقديرها موضوعي .
٨٠٦	١٥٢	( الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤ ) .. ...
		٥ — الاشتراك بالمساعدة . متى يتحقق ؟ إذ ثبت أن الشريك قصد الاشتراك في الجريمة وهو عالم بها ، بأن تكون لديها نية التدخل مع الفاعل تدخلا مقصودا يتجاوب صداه مع فعله ، وأن يساعد في الأعمال المجهزة أو المسهلة لإرتكابها مساعدة تتحقق بها وحدة الجريمة . مثال .
٨١٨	١٥٤	( الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤ ) .. ...
		<u>ضرر</u>
		راجع : قتل خطأ .
		( القاعدة رقم ٩٠ بالصحة رقم ٤٧٥ )



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ظ)
		ظروف مخففة . ظروف مشددة
		ظروف مخففة
		١ - لا ارتباط بين تطبيق كل من المادتين ١٧ ، ٢٥١ عقوبات . كل ما تقتضيه المادة ٢٥١ هو ألا تبلغ العقوبة الموقعة الحد الأقصى المقرر للجريمة . للمحكمة توقيع العقوبة التي تراها مناسبة نازلة بها في الحد المقرر بالمادة ١٧ . لما إذا ما رأت أن التجاوز كان في ظروف تقتضي النزول بالعقوبة إلى ما دون هذا الحد - أن تعد المتهم معذورا طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تصل إلى الحد الأدنى .
		اعتبار المحكمة الطاعن متجاوزا حدود الدفاع الشرعي وإعمالها في حقه المادة ٢٥١ عقوبات . تزيدها بإضافة المادة ١٧ عقوبات . ليس للطاعن التحدى بالظروف المخففة التي تنص عليها تلك المادة .
٥٨٦	١٠٥	(الطن رقم ٨٠٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٩) ... ..
		٢ - تقدير العقوبة وقيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها . من إطلاقات محكمة الموضوع . علم تقيدها بالحد الأدنى الذي يستتبعه تطبيق المادة ١٧ عقوبات إن هي أعملتها .
٨٥٢	١٦١	(الطن رقم ٩٤١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		ظروف مشددة
		شروط تغليظ العقاب عملاً بالمادة ٢٣٤ / ٢ عقوبات :
		استقلال الجريمة المقترنة عن جنائية القتل وتميزها عنها وقيام
		المصاحبة الزمنية بينهما . وقوع الجنائيات المتعددة لغرض واحد
		أو تحت تأثير ثورة إجرامية واحدة . غير لازم .
٧١٥	١٣٢	(الطن رقم ١١٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١) ... ..
		(ع)
		عاهة عقلية . عقوبة . علامات تجارية .
		عمل
		عاهة عقلية
		راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب .
		( القاعدة رقم ١٢٢ بالصيغة رقم ٦٧٤ )
		عقوبة
		تقسيم العقوبات :
		”عقوبات أصلية وعقوبات تكميلية“ .
		١ — عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ١/١٧
		من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن الإصلاح الزراعي .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		انصرافها إلى التعويض الذي كان المالك يستحقه مقابل الأرض الواجب الاستيلاء عليها ، عدم ورودها على الثمن الذي قد يكون قد سمي في عقود البيع لهذه الأراضي . لا محل للقضاء بتلك العقوبة متى كانت ملكية الأرض قد آلت إلى الدولة بغير مقابل بمقتضى القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ودون أن يستحق عنها تعويض ما .
٤٤٦	٨٥	(الطن رقم ١٨٣٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٩) ... .. ٢ — مجرد حيازة الدخان المغشوش أو المخلوط بحريمة في ذاته والمصادرة فيها وجوبية .
٦٢٨	١١٢	(الطن رقم ٤١٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٦) ... .. ٣ — المصادرة . الغرض منها ؟ طبيعتها : قد تكون عقوبة اختيارية تكميلية ، أو وجوبية يقتضيها النظام العام ، أو من قبيل التعويضات المدنية في بعض القوانين الخاصة .
٦٣٩	١١٥	(الطن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٧) ... .. ٤ — جعل المشرع الحكم بقيمة الدخان المهرب بديلا عن المصادرة في حالة عدم ضبطه في حكم المادة الرابعة من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ الذي حل محله القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ . هي بهذه المثابة عقوبة تنطوي على عنصر التعويض . على المحكمة القضاء بها ما دامت تتعلق بشيء خارج بطبيعته من دائرة التعامل . للجنة عليه صفة في المطالبة بها كتعويض أمام درجات القضاء المختلفة حتى في حالة الحكم بالبراءة .
٦٣٩	١١٥	(الطن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٧) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٥ — العقوبة المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية لها عداها من جرائم مرتبطة .</p> <p>عدم امتداد هذا الجلب إلى العقوبات التكميلية المنصوص عليها في تلك الجرائم .</p> <p>عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل .</p> <p>طبيعتها : عقوبة نوعية . وجوب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما ترتبط به جريمة حمل السلاح الناري من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد .</p>
٦٧٨	١٢٤	<p>(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣) ... ..</p>
		<p>٦ — التعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الإنتاج .</p> <p>طبيعتها : تضمينات مدنية فضلا عن كونها جزاءات تأديبية تكمل العقوبات المقررة للجرائم الخاصة بهذا القانون . وجوب الحكم بها في جميع الأحوال بلا ضرورة لدخول الخزائن في الدعوى .</p>
٧٢١	١٣٣	<p>(الطن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١) ... ..</p>
		<p>تطبيقها :</p> <p>”تغدها“ :</p>
		<p>جريمة عدم تقديم صاحب العمل الاستمارات لطبعة التأمينات الاجتماعية المنصوص عليها في القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا تتعدد فيها عقوبة الغرامة بقدر عدد العمال .</p>
٧٦٨	١٤٣	<p>(الطن رقم ٦٥٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٦) ... ..</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>”الإرتباط الغير قابل للتجزئة“ :</p> <p>١ - العبرة في تحديد العقوبة المقررة لأشد الجرائم التي يقضى بها على الجاني بالتطبيق للسادة ٣٢ عقوبات هي بتقدير القانون للعقوبة الأصلية وفقا لترتيبها في المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ عقوبات ، لا بما يقدره القاضي في الحكم على ضوء ما يرى من أحوال الجريمة ، ودون تخويله سن وتطبيق عقوبة لم يقررها أى القانونين يستمدها من الحدين الأقصى والأدنى الأشدين في كليهما . اتحاد العقوبتين درجة ونوعا . وجوب المقارنة بينهما على أساس الحد الأصلي للعقوبة الأصلية دون اعتداد بالحد الأدنى .</p> <p>العقوبة المقررة لجريمة الجرح الخطأ أشد من تلك المقررة لجريمة ترك كلب بالطريق دون مقود أو كرامة .</p> <p>(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦) ... ٩٦ ... ٥٣٥</p> <p>٢ - قضاء الحكم المستأنف بتغريم المتهم خمسة جنيئات من الجريمة الأولى (الجرح الخطأ) وعشرة جنيئات عن الجريمتين الآخرين (ترك كلب بالطريق بدون مقود أو كرامة وعدم قيده بالسجل الخاص) . استئناف الحكم من المتهم وحده . قضاء الحكم المطعون فيه بتعديل الحكم المستأنف وتغريمه عشرة جنيئات عن الجرائم الثلاث مع تطبيق المادة ١/٣٢ عقوبات بالنسبة إلى الجريمتين الأولتين ومعتبرا الثانية هي صاحبة العقوبة الأشد . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه على ألا يتجاوز حد العقوبة الحد الأدنى الذي قضى به الحكم المستأنف وذلك بتغريم المتهم خمسة جنيئات عن التهمتين الأولتين وعشرة جنيئات عن التهمة الثالثة .</p> <p>(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٩) ... ٩٦ ... ٥٣٥</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ - توافر حالة عدم القابلية للتجزئة بين الجرائم المستندة إلى المتهم لوحدة المشروع الجنائي والغاية . وجوب توقيع عقوبة واحدة عليه هي عقوبة أشد الجرائم .
٥٤٦	٩٨	( الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢ ) ... ..
		٤ - عقوبة أشد الجرائم المنسوبة إلى الجاني . هي العقوبة المقررة لأشدّها في نظر القانون من العقوبات الأصلية وطبقا لترتيبها في المواد ١٠ و ١١ و ١٢ عقوبات ، لا حسب ما يقدره القاضي .
		القانون الذي يقرر للفعل المؤثم عقوبة الحبس بغير تخيير مع عقوبة أخرى أخف ، أشد من ذلك الذي يقرر له عقوبة الحبس أو الغرامة .
		العقوبة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٤ عقوبات المعدلة أشد من العقوبة المنصوص عليها في المادة ١/٢٣٨ عقوبات المعدلة .
٥٤٦	٩٨	( الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢ ) ... ..
		٥ - لا انطباق للمادة القانونية الخاصة بالجريمة الأخف في حالة تعدد الجرائم الناتجة من فعل واحد . علة ذلك ؟ الجاني يعتبر أنه قصد ارتكاب الجريمة الأشد عقوبة دون غيرها .
٥٤٦	٩٨	( الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢ ) ... ..
		٦ - العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية المقررة للجرائم المرتبطة .
٥٤٦	٩٨	( الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢ ) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		ظروف مشددة :
		شروط تغليظ العقاب عملا بالمادة ٢/٢٣٤ عقوبات : استقلال الجريمة المقترنة من جنائية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما . وقوع الجنايات المتعددة لغرض واحد أو تحت تأثير ثورة إجرامية واحدة . غير لازم . (الطن رقم ١١٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢١) ... .. ١٣٢
٧١٥		ظروف مخففة :
		١ - لا ارتباط بين تطبيق كل من المادتين ١٧ ، ٢٥١ عقوبات . كل ما تقتضيه المادة ٢٥١ هو ألا تبلغ العقوبة الموقعة الحد الأقصى المقرر للجريمة . للمحكمة توقيع العقوبة التي تراها مناسبة نازلة بها في الحد المقرر بالمادة ١٧ . لها إذا ما رأت أن التجاوز كان في ظروف تقتضي التزول بالعقوبة إلى ما دون هذا الحد - أن تعد المتهم معذورا طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تصل إلى الحد الأدنى .
		اعتبار المحكمة الطاعن متجاوزا حدود الدفاع الشرعي وإعمالها في حقه المادة ٢٥١ عقوبات . تزيدها بإضافة المادة ١٧ عقوبات . ليس للطاعن التحدي بالظروف المخففة التي تنص عليها تلك المادة . (الطن رقم ٨٠٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٩) ... .. ١٠٥
٥٨٦		٢ - تقدير العقوبة وقيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها . من إطلاقات محكمة الموضوع . عدم تقيدها بالحد الأدنى الذي يستتبعه تطبيق المادة ١٧ عقوبات إن هي أعملتها . (الطن رقم ٩٤١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠) ... .. ١٦١
٨٥٢		

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		”وقت تنفيذها“ :
		ورود القيد الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل على العقوبات المنصوص عليها في قرار وزير التموين الرقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز من جهة عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها . علة ذلك : ورود هذا القيد في أصل التشريع الذي صدر قرار وزير التموين استنادا إليه بناء على التفويض المحدد فيه .
٤٣٥	٨٢	(الطن رقم ٣٢٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٨/٤/١٩٦٦) ... ..
		العقوبة المبررة :
		لا مصلحة للطاعن في المجادلة في انطباق المادة ٢٤١ عقوبات التي أخذ بها الحكم . مادام قد أثبت في حقه أنه ضرب المجنى عليه ضربا أحدث أذى بجسمه، وكانت العقوبة التي أوقعها عليه داخلية في نطاق العقوبة المقررة للضرب المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ عقوبات .
٨٢٣	١٥٥	(الطن رقم ٩٧٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٦٦) ... ..
<hr/>		
<h2>علامات تجارية</h2> <hr/>		
		١ — جريمة تقليد علامة تجارية . العقاب عليها . شرطه :
		أن يكون قد تم تسجيل العلامة وفقا للقانون .
٤٨٠	٩١	(الطن رقم ٢٦٠١ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٥/٤/١٩٦٦) ... ..

رقم المادة	رقم القائمة	
		٢ - المراد بالتقاليد : المحاكاة التي تدعو إلى تضليل الجمهور . العبرة في استظهاره هي بأوجه الشبه بين العلامتين الصحيحة والمقلدة دون أوجه الخلاف .
٦٨٦	١٢٦	(الطن رقم ٨٨٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣) ... ..
		٣ - تسجيل العلامة ركن في جريمة تقليدها أو استعمالها بسوء قصد . على الحكم استظهاره وإلا كان قاصرا .
٦٨٦	١٢٦	(الطن رقم ٨٨٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣) ... ..
		٤ - تسجيل العلامة التجارية هو مناط الحماية التي أسبغها القانون على ملكيتها الأدبية . عدم استفادة مالك العلامة من تلك الحماية إلا إذا كانت مسجلة .
٦٨٦	١٢٦	(الطن رقم ٨٨٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣) ... ..
<hr/>		
<h2>عمل</h2>		
		١ - مخالفة الطاعن نص المادة ٦٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بعدم إيداع لأثمة النظام الأساسي مكتب العمل .
		لا جدوى من مجادلته بأن الحكم دانه لعدم وضعه إياها في المكان الذي يباشر فيه العمال نشاطهم مع أن القانون يوجب وضعها في مكان ظاهر من مؤسسة رب العمل إذ النص سالف الذكر يوجب عليه الأمرين معا . تخلف أحدهما بفرض حدوثه لا يرفع العقاب عن كاهله .
٤٣٠	٨١	(الطن رقم ٣١٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/١٨) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - عدم انطباق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على طلاقة الجمعية التعاونية الصناعية لعمال تجهيز ونقل اللحوم بأعضائها . علة ذلك : هذه الجمعية ليست بصاحب عمل .
٦٤٥	١١٦	( الملحق رقم ١١٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٧ ) ... ..
		٣ - وقوع الالتزامات التي فرضها قانون التأمينات الاجتماعية في المواد ١٨ ، ٤٥ ، ٧٣ ، ١٠٨ على عاتق صاحب العمل . هذا الوصف في المخاطب به ركن في الجريمة التي قد تنسب إليه . سكوت الحكم عن بيان هذا الوصف ، قصور .
٧٥١	١٣٩	( الملحق رقم ٦٢٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٦ ) ... ..
		٤ - جريمة عدم تقديم صاحب العمل الاستثمارات لمهيئة التأمينات الاجتماعية المنصوص عليها في القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا تتعدد فيها عقوبة الغرامة بقدر عدد العمال .
٧٦٨	١٤٣	( الملحق رقم ٦٥٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٦ ) ... ..
( غ )		
<u>غش</u>		
راجع : دخان .		
( القاعدة رقم ١١٢ بالصحيفة رقم ٦٢٨ )		
ووصف التهمة .		
( القاعدة رقم ١٢٥ بالصحيفة ٦٨٢ )		

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ف)
		فاعل أصلي
		مسألة الجاني بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضي إلى الموت . شرطه : أن يكون هو محدث الضربة أو الضربات التي أفضت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك ، أو أن يكون قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا للغرض الإجرامي الذي اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة .
٥٥١	٩٩	(العلم رقم ٨٠٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢) ... ..
		(ق)
		قانون . قبض . قتل خطأ . قتل عمد . قرارات وزارية . قصد إحتالي . قصد جنائي . قوة الأمر المقضي
		قانون
		تطبيقه :
		لكل من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم تجارة حلف الحيوان وصناعته وقرار وزير التموين رقم ١٤٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول علف الحيوان المصنوع مجاله وغايته . لا يمنع من أعمال القرار الأخير ما نصت عليه المادة السادسة من القانون الأول من جعل تطبيق عقوبة أشد مما قرره رهن بالنص عليها في قانون آخر وما رتبته على ذلك من استبعاد ما يرد من عقوبات أشد في أي قرار آخر ، ذلك لأن القرار ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ صدر من وزير التموين بمقتضى التفويض التشريعي المحول له بموجب المادة الأولى من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .
٨٧٤	١٦٤	(الطن رقم ٨٥٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢٧) ... تفسيره :
٤١٥	(١) هيئة عامة	١ - إيراد الشارع مصطلحا معنا في نص ما لمعنى معين . وجوب صرفه إلى معناه في كل نص آخر يرد فيه . (الطن رقم ١١٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٧) ...
٤٢٥	(١) مقالات	٢ - عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والآخر في لائحته التنفيذية فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق . مثال لنص وارد في القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتقابة الصحفيين ونص آخر وارد في اللائحة الداخلية لتقابة الصحفيين . (الطنون أرقام ٢٥٢ ، ٣٥٤ ، ٤٤٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٣١) ..
		قانون أصلح :
		القرار الصادر من وزير التموين بتخفيض وزن الرغيف لا ينشئ لأصحاب المخازن مركزا أو وضعا أصلح من القانون القديم . (الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٣١) ...
٧٣٢	١٣٥	



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		قبض
		١ - القبض . ماهيته ؟
		رجل الشرطة من رجال السلطة العامة وليس من مأموري الضبط القضائي . ليس له أن يجري قبضا . كل ما له هو إحضار الجاني في الجرائم المتلبس بها وتسليمه إلى أقرب مأمور ضبط قضائي .
٦١٣	١١٠ ... ..	(الطن رقم ٤٠٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٦٦) ... ..
		٢ - الاستيقاف . ماهيته . شرطه : ألا تتضمن إجراءاته تعرضا ماديا لتحرى منه يمكن أن يكون فيه مساس بحريته الشخصية أو اعتداء عليها .
٦١٣	١١٠ ... ..	(الطن رقم ٤٠٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٦٦) ... ..
		٣ - الدفع بطلان القبض . طبيعته : دفع قانوني مختلط بالواقع . شرط إثارته أمام محكمة النقض : أن يكون قد دفع به أمام محكمة الموضوع ، أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان .
٧٥٥	١٤٠ ... ..	(الطن رقم ٦٤٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٦/٦/١٩٦٦) ... ..
		راجع أيضا :- جمارك .
		(القاعدة رقم ١٠١ بالصحيفة رقم ٥٦٣)

رقم الصفحة	رقم القائمة	قتل خطأ
		١ - عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة. إمكان اعتباره خطأ مستقلاً بذاته في جرائم القتل الخطأ . شرط ذلك ؟ أن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها .
٤٧٥	٩٠	( الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥ ) ... ..
		٢ - خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة . تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها . موضوعي .
٤٧٥	٩٠	( الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥ ) ... ..
		٣ - العقوبة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٤ عقوبات المعدلة أشد من العقوبة المنصوص عليها في المادة ١/٢٣٨ عقوبات المعدلة .
٥٤٦	٩٨	( الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢ ) ... ..
		٤ - لا شأن لمسئولية مالك البناء المقترضة قبل الغير بتعويضه عن الضرر الذي يحدثه تهدمه بالمسئولية الفعلية للقاو الذي أنشأه عن إقامته دون مراعاة الأصول الفنية في تشييده .
٧٣٧	١٣٦	( الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٦ ) ... ..
		٥ - رابطة السببية بين إصابات المجنى عليه وبين وفاته ركن في جريمة القتل الخطأ . اقتضاؤها أن يكون الخطأ متصلاً بالقتل اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير وجود هذا الخطأ ، وجوب إثبات توافره بالاستناد إلى دليل قتي .
٨٠٢	١٥١	( الطعن رقم ٧٣٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٣ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<b>قتل عمد</b>
		١ — مجادلة الطاعن في شأن عدم توافر ظرف سبق الإصرار . لا جدوى منه . طالما أن العقوبة الموقعة عليه مبررة بالجريمة القتل العمد بغير سبق إصرار .
٤٨٣	٩٢ ... ..	(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥)
		٢ — تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد إلى ضرب أفضى إلى الموت دون تنبيه المتهم أو المدافع عنه . لا إخلال بحق الدفاع .
٥٨٦	١٠٥ ... ..	(الطن رقم ٨٠٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٩)
		٣ — شروط تغليظ العقاب عملاً بالمادة ٢/٢٣٤ عقوبات : استقلال الجريمة المقترنة عن جنائية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما . وقوع الجنايات المتعددة لغرض واحد أو تحت تأثير ثورة إجرامية واحدة . غير لازم .
٧١٥	١٣٢ ... ..	(الطن رقم ١٠١٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١)
		<b>قرارات وزارية</b>
		راجع : قانون .
		(القاعدة رقم ١٦٤ بالصحيفة ٨٧٤)



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p><b>قصد احتمالي</b></p> <p>—</p> <p>راجع : رابطة سببية .</p> <p>( القاعدة رقم ١٥٢ بالصيغة رقم ٨٠٦ ) .</p> <p>—</p> <p><b>قصد جنائي</b></p> <p>—</p> <p>١ — البحت في أمر الإباحة المستمدة من التنظيم القانوني لتداول السلعة أو في انتفاء القصد الجنائي لقيام المبرر المشروع لدى تاجر التجزئة في التزامه حد التوزيع المعقول بين عملائه للسلعة موضوع الطلب . لا عمل له إلا إذا انتفى من جانبه حبس السلعة من التداول أصلا ولم يتمتع من البيع لذات الامتناع قصدا .</p> <p>( الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥ ) ... ٩٢ ... ٤٨٧</p> <p>٢ — جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ . لا يلزم لقيامها توافر قصد جنائيا خاصا . كفاية توافر القصد الجنائي العام .</p> <p>تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في تلك الجريمة . غير لازم . طالما أن المتهم لم يجادل في شأنه . وكانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم تكشف عن توافره لديه .</p> <p>( الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٦ ) ... ١١٣ ... ٦٣٢</p> <p>٣ — مثال لتسييب قاصر على توافر القصد الجنائي في جريمة الإمتناع عن تخفيض الأجرة .</p> <p>( الطعن رقم ٦١١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٧ ) ... ١١٨ ... ٦٥٤</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٦٥٨	١١٩	٤ - القصد الجنائي في جريمة إحراز المفرقات . تحققه بثبوت علم المحرز بأن ما يحرزه مفرق أو ما يدخل في تركيبه . إثبات نيته في استعمال المفرق في التخريب والإتلاف . غير ضروري . لا شأن للقصد الجنائي بالباعث على الإحراز . ( الملن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٢ ) ... ..
٨٤٢	١٥٩	٥ - جريمة صنع خبز مخالف للواصفات المعتادة . قيامها لا يتطلب توافر قصدا جنائيا خاصا . ( الملن رقم ٨٥١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠ ) ... ..
<b>قوة الأمر المقضى</b>		
اتحاد السبب في الدعويين - كشرط للحجية - مقتضاه أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم عنها هي بعينها الواقعة التي كانت محلا للحكم السابق . كون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى ، أو اتحادها معها في الوصف القانوني ، أو كون الواقعتين كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع متماثلة ارتكبها المتهم لغرض واحد . غير كاف للقول بوحدة السبب . متى يصبح القول بوحدة الغرض ؟ عند اتحاد الحق المعتدى عليه . جواز اختلاف السبب على الرغم من وحدة الغرض . ( الملن رقم ٣٢٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢ ) ... ..		
٥٤١	٩٧	راجع أيضا : تقض . ( القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة رقم ٦١٩ )

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ك)
		كلاب
		العقوبة المقررة لجريمة الجرح الخطأ أشد من تلك المقررة لجريمة ترك كلب بالطريق دون مقود أو كرامة .
٥٣٥	٩٦	(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦) ... ..
		(م)
		مؤسسة عامة . مأمورو الضبط القضائي . محكمة . محررات رسمية . محضر الجلسة . محكمة إستئنافية . محكمة الإحالة . محكمة الأحداث . محكمة الجنايات . محكمة الموضوع . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . مستشار الإحالة . مصادرة . مضاهاة . معارضة . مفرقات . ملاهى . مواد مخدرة . موانع العقاب . موظفون عموميون
		مؤسسة عامة
		خضوع العاملين في المؤسسات العامة لأحكام القوانين والنظم انسارية على موظفي الدولة .
٤٦٨	٨٩	(الطن رقم ١١٥٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥) ... ..
٥٣٠	٩٥	(والطن رقم ١٩٦٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦) ... ..



رقم القاعدة	رقم الصفحة
<p>مأمورو الضبط القضائي</p> <p>تحديدهم :</p> <p>١ - اعتبار القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٥ - في شأن منع تهريب البضائع - كافة موظفي الجمارك وعمالها من رجال الضبطية القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظيفتهم . تأكيد الشارع هذه الصفة لهم في المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة وفي القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي . القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك قضى في المادة ٢٥ منه باعتبار موظفي الجمارك الذين يصدر بتحديد وظيفتهم قرار من وزير الخزانة من مأموري الضبط القضائي في حدود اختصاصهم . هذا القانون لم يبلغ القانون ٩ لسنة ١٩٥٥ فطلت أحكامه نافذة وسارية المفعول . بقاء صفة الضبط القضائي التي أسبغها على موظفي وعمال الجمارك أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم إلى أن يصدر قرار من وزير الخزانة استنادا إلى القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فينحصر عن لم ترد وظيفته به صفة مأمور الضبط القضائي بينما تستمر هذه الصفة بالنسبة إلى كل موظف أدرج عمله في ذلك القرار باعتباره قرارا كاشفا ومحددا للوظائف التي يعتبر العاملون فيها من مأموري الضبط القضائي .</p> <p>(الطن رقم ٩١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٣) ... .. ١٠١ ٥٦٣</p>	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — رجل الشرطة من رجال السلطة العامة وليس من مأموري الضبط القضائي . ليس له أن يجري قبضا أو تفتيشا . كل ما له هو إحضار الجاني في الجرائم المتلبس بها وتسليمه إلى أقرب مأمور ضبط قضائي .
٦١٣	١١٠	(الطن رقم ٤٠٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٦٦) ... .. اختصاصهم :
		١ — للضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديرية الأمن العام بما فيهم ضباط مكاتب المباحث الجنائية بالأقسام والبنادر والمراكز يختلف رتبهم — سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة لجميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة — هذه الولاية مصدرها نص المادة ٢٣ لإجراءات . الأحكام التي تضمنها قرار وزير الداخلية رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم مصلحة الأمن العام وفروعها وكذلك القانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ في شأن نظام هيئة البوليس — أحكام نظامية — لا شأن لها بأحكام الضبط القضائي التي تكفل قانون الإجراءات بتنظيمها . لا محل للقياس بين وضع ضباط مكاتب المباحث الجنائية وبين وضع أعضاء النيابة الذين يلحقون بنيابات تختص بنوع معين من الجرائم . هـ ذلك : هذه النيابة أنشئت بمقتضى قرارات من وزير العدل يصدرها بناء على تفويض تشريعي من قانون الإجراءات والسلطة القضائية .
٧٠٨	١٣١	(الطن رقم ٤٨٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٣٠/٥/١٩٦٥) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — الاستجواب . ماهيته : هو مجابهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية كما يفندها إن كان منكرا للتهمة أو يعترف بها . لمأمور الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات سؤال المتهمين عن التهم المسندة إليهم . ليس له استجوابهم .
٨٦٢	١٦٢	(الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢١ ) ... ..
		٣ — إرسال مأمور الضبط القضائي الشهود إلى النيابة العامة بعد جمعه للاستدلالات غير واجب . (الطن رقم ٧٢٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢١) ... ..
٨٦٢	١٦٢	
<b>محاكمة</b>		
—		
راجع : إجراءات المحاكمة .		
—		
<b>محركات رسمية</b>		
—		
راجع : تزوير . (القاعدة رقم ١٥٠ بالصيغة رقم ٢٩٤) .		
—		
<b>محضر الجلسة</b>		
—		
		مجرد عدم توقيع رئيس المحكمة وكاتبها على كل صفحة من صفحات محاضر الجلسات الاستئنافية لا يربط بطلانا في الإجراءات . (الطن ٢٩٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠ ) ... ..
٨٣٣	١٥٧	



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		محكمة استئنافية
		الاجراءات امامها :
		١ - حجز المحكمة القضية للحكم . عدم التزامها باعادتها الى المرافعة لإجراء تحقيق فيها .
٤٦٠	٨٨	(الطن رقم ٧٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/١٩) ... ..
		٢ - محكمة ثاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . هي لا تجرى من التحقيق إلا ما ترى لزوما لإجرائه . عدم التزامها بالإسماع للشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة . تقرير المحكمة من تلقاء نفسها بإسماع أحد الشهود . قرار تحضيري صادر منها في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . لها العدول عنه .
٤٦٠	٨٨	(الطن رقم ٧٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/١٩) ... ..
٧٢٦	١٣٤	(والطن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٣١) ... ..
		٣ - على المحكمة الاستئنافية إذا رأت القضاء في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بإلغاء حكم البراءة أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة وإلا كان باطلا .
٧٠٥	١٣٠	(الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٣٠) ... ..
		٤ - تقرير الاستئناف هو المرجع في تعرف حدود ما استؤنف بالفعل من أجزاء الحكم .
		استئناف النيابة العامة وإن كان لا يخص بسببه إلا أنه يحدد حتما بموضوعه . المحكمة الاستئنافية لا تتصل بغير الموضوع

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الذي طرح لديها بموجب تقرير الاستئناف، مهما شاب ما لم يطرح من الموضوعات الأخر عن عيب الخطأ في القانون . مثال .
٧٤٧	١٣٨	(الطن رقم ٦٣٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٦) ... .. • — نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعه .
		استئناف النيابة العامة لا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية إلا في خصوص الدعوى الجنائية فحسب . تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى المدنية والأمر بإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة رغم صيرورة القضاء برفضها نهائيا بعدم الطعن عليه من المدعية بالحقوق المدنية . مخالف للقانون .
٨٠٢	١٥١	(الطن رقم ٧٣٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٢) ... .. ٦ — ليس للدعى المدني استئناف الحكم الصادر ضده إذا كان التعويض المطالب به لا يربو على النصف النهائي للقاضي الجزئي . الطعن بالنقض في هذا الحكم يكون ممتنعا .
٨١٢	١٥٣	(الطن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤) ... ..
<hr/>		
<h2>محكمة لإحالة</h2>		
<hr/>		
		١ — نقض الحكم وإعادة المحاكمة . أثره : إعادة الدعوى إلى محكمة الإحالة بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض . عدم تقييد هذه المحكمة بما ورد في الحكم الأول ولا بحكم النقض في شأن تقدير وقائع الدعوى بكامل حريتها .
٦١٩	١١١	(الطن رقم ٤٠٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٦) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — النعى على حكم محكمة الإحالة بمجرد مخالفته اتجاهها ورد في حكم محكمة النقض في شأن تقدير وقائع الدعوى . غير صحيح . ضرورة أن يكون محل المخالفة صالحا بذاته لأن يكون وجهها للطعن على الحكم .
٦١٩	١١١	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٦) ... ..
<hr/>		
<h2>محكمة الأحداث</h2> <hr/>		
راجع : اختصاص .		
( القاعدة رقم ١٤٥ بالصحيفة رقم ٧٧٥ )		
<hr/>		
<h2>محكمة الجنايات</h2> <hr/>		
الإجراءات أمامها :		
		١ — قعود الطاعن عن سلوك الطريق الذي رسمه قانون الإجراءات لسماع شهوده — الذين لم تدرج أسماؤهم في قائمة الشهود — أمام محكمة الجنايات . لا تريب على المحكمة إن هي فصلت في الدعوى دون سماعهم .
٦٥٨	١١٩	(الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣) ... ..
٨٠٦	١٥٢	(والطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٢ — المحاكمات الجنائية تقوم أساسا على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود إثباتا ونقيا ما دام سماعهم ممكنا . القانون — حين رسم الطريق الذي يتبعه المتهم في إعلان الشهود الذين يرى مصلحة في سماعهم أمام محكمة الجنايات — لم يتجه إلى الإخلال بتلك الأسس الجوهرية .</p> <p>طلب المدافع عن الطامن استدعاء باقي شهود الواقعة — الذين أشار إليهم شاهد الإثبات لأول مرة في شهادته بجلسة المحاكمة — لسماع أقوالهم . عدم إجابة هذا الطلب وإفقال الحكم الرد عليه . صيب .</p> <p>( الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٣ ) ... ١٤٨ ... ٧٨٧</p> <p>حقها في إقامة الدعوى الجنائية :</p> <p>١ — حق محكمة الجنايات في إقامة الدعوى الجنائية عن جنابة أو جنعة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها استثناء من مبدأ الفصل بين سلطتي الاتهام والمحاكمة . هذا الحق محدود بتحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدت لها . للجهة التي تجري التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يترأى لها .</p> <p>( الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣ ) ... ١٢٧ ... ٦٨٩</p> <p>٢ — على محكمة الجنايات تأجيل الدعوى الأصلية حتى يتم التصرف في الدعوى الجديدة التي تصدت لها . عليها إذا أحيلت إليها وكانت مرتبطة بالدعوى الأصلية ارتباطا لا يقبل التجزئة أن تحيل الدعويين معا إلى محكمة أخرى .</p> <p>( الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣ ) ... ١٢٧ ... ٦٨٩</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	محكمة الموضوع
		سلطتها في تقدير الدليل :
		١ - الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . إبدائها الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة . خضوع تسيبها في ذلك لرقابة محكمة النقض . مثال .
٦٦٤	١٢٠	( الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣ ) ... ..
		٢ - تقدير أدلة الصورية . موضوعي .
٦٩٥	١٢٨	( الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٤ ) ... ..
		٣ - لمحكمة الموضوع الأخذ بتعرف الشهود على المتهم ولولم يجر عرضه في جمع من أشباهه . ما دامت قد اطمأنت إليه .
٧٣٧	١٣٦	( الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٦ ) ... ..
		٤ - لمحكمة الموضوع الأخذ باعتراف المتهم في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ولو عدل عنه بعد ذلك ، متى اطمأنت إليه .
٧٤٣	١٣٧	( الطعن رقم ٦٢٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٦ ) ... ..
		٥ - لمحكمة الموضوع تكوين عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى . عدم التزامها باتباع طرق معينة في الإثبات إلا في الحالات التي نص عليها القانون .
٧٩٤	١٥٠	( الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٢ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		سلطانها في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى :
		١ — الدفاع الشرعى : هو استعمال القوة اللازمة لرد الاعتداء . تقدير التناسب بين القوة وبين الاعتداء . موضوعى .
٥٨٦	١٠٥	( الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٩ ... .. )
		٢ — تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعى .
٧٦٢	١٤٢	( الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٦ ) ... .. )
		سلطانها في تقدير جدية الطعن بالتزوير :
		الطعن بالتزوير فى ورقة مقدمة فى الدعوى من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع . للحكمة ألا تحقق الطعن بنفسها والاتجيلة إلى النيابة العامة وألا توقف الفصل فى الدعوى الأصلية إذا قدرت أن الطعن غير جدى .
٨٦٢	١٦٢	( الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢١ ) ... .. )
		سلطانها في تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة جناثيا أو مدنيا :
		تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة جنائيا أو مدنيا . موضوعى .
٦١٩	١١١	( الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٦ ) ... .. )
		سلطانها في تقدير علاقة السببية :
		علاقة السببية فى المواد الجنائية . تقديرها موضوعى .
٨٠٦	١٥٢	( الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١٤ ) ... .. )



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<b>مسئولية جنائية</b>
		<b>قيام المسؤولية وانعدامها :</b>
		<b>١ — الصمم والبكم ليس من حالات موانع العقاب أو تخفيف المسئولية .</b>
٤٥٥	٨٧	(الطنن رقم ٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٩) ... ..
		<b>٢ — تقدم متعاطى المواد المخدرة من تلقاء نفسه للصحة للعلاج . عدم جواز إقامة الدعوى الجنائية عليه .</b>
٦٠٨	١٠٨	(الطنن رقم ١٣٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٠) ... ..
		<b>٣ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة جنائيا . موضوعي .</b>
٦١٩	١١١	(الطنن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/١٦) ... ..
		<b>٤ — المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لم يزوج بين مسئولية صاحب المحل وبين مسئولية مديره . استقلال كليهما في المسئولية التي تقوم على اقتراض قانوني مبناه الإشراف على المحل .</b>
٧٢٦	١٣٤	(الطنن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١) ... ..
		<b>٥ — متى يصلح الغياب عذرا في مجال تطبيق المادة ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ؟ إذا كان من شأنه أن يحول دون منع وقوع المخالفة .</b>
٧٣٢	١٣٥	(الطنن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٧٣٧	١٣٦	٦ - لا شأن لمسئولية مالك البناء المفترضة قبل الغير بتعويضه عن الضرر الذي يحدثه تهدمه بالمسئولية الفعلية للمقاول الذي أنشأه عن إقامته دون مراعاة الأصول الفنية في تشييده . ( الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٦ ) ... .. راجع أيضا : تعويض . ( القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٦٣٩ ) وضرب أفضى إلى موت . ( القاعدة رقم ٩٩ بالصحيفة رقم ٥٥١ )
		<b>مسئولية مدنية</b>
٦١٩	١١١	١ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبة مدنيا . موضوعي . ( الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٦ ) ... ..
٦٣٩	١١٥	٢ - الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة . جواز الحكم به في حالة القضاء بالبراءة . شرط ذلك : ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا أو على عدم صحة إسنادها إلى المتهم أو على عدم كفاية الأدلة على ثبوتها . ( الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٧ ) ... ..
		<b>مسئولية مالك البناء ومسئولية المقاول :</b>
٧٣٧	١٣٦	لا شأن لمسئولية مالك البناء المفترضة قبل الغير بتعويضه عن الضرر الذي يحدثه تهدمه بالمسئولية الفعلية للمقاول الذي أنشأه عن إقامته دون مراعاة الأصول الفنية في تشييده . ( الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٦ ) ... ..

رقم المقابلة	رقم القائمة	مستشار الإحالة
		<p>قرار مستشار الإحالة — خطأ — إحالة المتهم إلى محكمة الأحداث رغم ثبوت أن سنة وقت الحادث كانت تزيد على خمس عشرة سنة . قرار في ظاهره غير منه لخصومة ، إلا أنه سيقابل حتماً بحكم من محكمة الأحداث بعدم اختصاصها . وجوب اعتبار الطعن المقدم من النيابة العامة طلباً بتعيين الجهة المختصة وقبول هذا الطلب على أساس وقوع تنازع سلبي بين مستشار الإحالة وبين محكمة الأحداث وتعيين محكمة الجنايات المختصة للفصل في الدعوى .</p>
٧٧٥	١٤٥ ... ..	<p>( الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٧ )  راجع أيضاً : حكم .  ( القائمة رقم ١٤٥ والصحيفة رقم ٧٧٥ )</p>
		<p>مصادرة</p>
		<p>١ — عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ١/١٧ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن الإصلاح الزراعي . انصرافها إلى التعويض الذي كان المالك يستحقه مقابل الأرض الواجب الاستيلاء عليها . عدم ورودها على الثمن الذي قد يكون قد سمي في عقود البيع لهذه الأراضي . لا محل للقضاء بتلك العقوبة متى كانت ملكية الأرض قد آلت إلى الدولة بغير مقابل بمقتضى القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ودون أن يستحق عنها تعويض ما .</p>
٤٤٦	٨٥ ... ..	<p>( الطعن رقم ١٨٣٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٩ )</p>



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٦٢٨	١١٢	<p>٢ — مجرد حيازة الدخان المغشوش أو المخلوط بجريمة في ذاته ، والمصادرة فيها وجوبه .</p> <p>(الطن رقم ٤١٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٦٦) ... ..</p>
٦٣٩	١١٥	<p>٣ — المصادرة . الغرض منها ؟</p> <p>طبيعتها : قد تكون عقوبة اختيارية تكميلية ، أو وجوبية يقتضيها النظام العام ، أو من قبيل التعويضات المدنية في بعض القوانين الخاصة .</p> <p>(الطن رقم ١٢٧٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٦٦) ... ..</p>
٦٣٩	١١٥	<p>٤ — جعل المشرع الحكم بقيمة الدخان المهرب بديلا عن المصادرة في حالة عدم ضبطه في حكم المادة الرابعة من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ الذي حل محله القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ . هي بهذه المثابة عقوبة تنطوي على عنصر التعويض . على المحكمة القضاء بها ما دامت تتعلق بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، للجنى عليه صفة في المطالبة بها كتعويض أمام درجات القضاء المختلفة حتى في حالة الحكم بالبراءة .</p> <p>(الطن رقم ١٢٧٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٦٦) ... ..</p>
٦٧٨	١٢٤	<p>٥ — عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل . طبيعتها : عقوبة نوعية . وجوب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لها ترتبط به جريمة حمل السلاح الناري من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد .</p> <p>(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٢٣/٥/١٩٦٦) ... ..</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	مضاهاة
		١ - عدم تنظيم المضاهاة في نصوص أمره يترتب على مخالفتها البطلان سواء في قانون الاجراءات أو في قانون المرافعات . ( الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٣ ) ... .. ١٥٠
٧٩٤		٢ - الدفع بتعيب إجراءات المضاهاة التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . ( الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٣ ) ... .. ١٥٠
٧٩٤		
		معارضة
		الحكم فيها :
		١ - بطلان الحكم الذي يصدر في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن بناء على إعلان المتهم بلجهة الإدارة أو في مواجهة النيابة العامة . ( الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٤ ) ... .. ١٢٩
٧٠٢		٢ - إعلان المعارض بواسطة قلم الكتاب وقت تقريره بالمعارضة بالجلسة التي حددت أولا لنظر معارضته . انتهاء أثره بعدم حضوره تلك الجلسة وعدم صدور حكم في غيبته . الحكم في معارضته بعد ذلك بناء على إعلانه بلجهة الإدارة لجلسة تالية . غير صحيح . ( الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٤ ) ... .. ١٢٩
٧٠٢		

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٧٠٥	١٣٠	٣ — على المحكمة الاستئنافية إذا رأت القضاء في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بإلغاء حكم البراءة أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة وإلا كان باطلا . (الطن رقم ٤٧٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٣٠) ... ..
		<b>مفرقات</b>
٦٥٨	١١٩	القصد الجنائي في جريمة احراز المفرقات . تحققه بثبوت علم المحرز بأن ما يحزره مفرق أو مما يدخل في تركيبه . إثبات نيتة في استعمال المفرق في التخريب والاتلاف . غير ضروري لأشأن للقصد الجنائي بالبائع على الاحراز . (الطن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣) ... ..
		<b>ملاهي</b>
٤٥١	٨٦	وصف الملهي . انطباقه على كل محل يرتاده الناس من المحال الواردة بالجدول الملحق بالقانون ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ دون اعتبار لأعداده لأغراض تجارية أو غير تجارية معد لارتياحه من الناس حامة أو لفئة أو أفراد محددين بالذات . (الطن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٩) ... ..
		<b>مواد مخدرة</b>
		١ — تقدم متعاطي المواد المخدرة من تلقاء نفسه للصحة . عدم جواز إقامة الدعوى الجنائية عليه .



رقم المفحة	رقم القاعدة	
		<p>قعود الحكم عن استظهار حالة الادمان لدى المتهم وتقديمه من تلقاء نفسه للعلاج وأثر ذلك على اعفائه من المسؤولية . قصور .</p>
٦٠٨	١٠٨	<p>(الطن رقم ١٣٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٠) ... ..</p> <p>٢- جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤ من القانون ١٨١ لسنة ١٩٦٠ . لا يلزم لقيامها توافر قصدًا جنائيًا خاصًا . كفاية توافر القصد الجنائي العام .</p> <p>تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في تلك الجريمة . غير لازم . طالما أن المتهم لم يجادل في شأنه ، وكانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم تكشف عن توافره لديه .</p>
٦٣٢	١١٣	<p>(الطن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٦) ... ..</p> <p>٣ - لا ينال من سلامة الحكم اثباته في مدوناته أن الدفاع طلب من باب الاحتياط اعتبار التهمة إحرازًا للتعاطي على الرغم من أن الثابت بحضور جلسة المحاكمة أنه اقتصر على طلب البراءة . مادام أنه لم يعول على دفاع الطامن وانكاره للتهمة والتفت صراحة عن دفاع محاميه واستخلص في تدليل سائق أن الاحراز كان بقصد التعاطي .</p>
٧٥٥	١٤٠	<p>(الطن رقم ٦٤٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٦) ... ..</p> <p>٤ - لمحكمة الموضوع أن ترى في تحريرات وأقوال الضابط ما يسوغ الإذن بالتفتيش ويكفي لإسناد واقعة إحراز المخدر إلى التهمة ، ولا ترى فيها ما يقتضي بأن هذا الاحراز كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي .</p>
٨٥٢	١٦١	<p>(الطن رقم ٩٤١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠) ... ..</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٥ - تعديل المحكمة وصف التهمة من إحراز مخدر بقصد الاتجار إلى إحرازه مجردا عن قصدى الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى دون تنبيه الدفاع . لا إخلال بحق الدفاع .
٨٥٢	١٦١	( الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠ ) ... ..
		٦ - إثبات الحكم أن إجراءات التفتيش تمت وفقا للإذن الصادر من النيابة . إثارة المتهم فى وجه الطعن أن إلقاء المخدر كان اضطراريا . لا جدوى منه .
٨٥٢	١٦١	( الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠ ) ... ..
<hr/>		
<h2>موانع العقاب</h2>		
راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب .		
( القاعدتين ٨٧ ، ١٢٣ بالصحيفتين ٤٥٥ ، ٦٧٤ )		
<hr/>		
<h2>موظفون عموميون</h2>		
<hr/>		
١ - شرط اكتساب العاملين فى خدمة مرفق عام صفة الموظف العام : أن يكون المرفق مدارا بمعرفة الدولة عن طريق الاستغلال المباشر .		
شركة مياه الاسكندرية مرفق عام لاتديره الدولة عن طريق الاستغلال المباشر . العاملون بها لا يعتبرون موظفين أو مستخدمين عامين .		

رقم الصفحة	رقم القاعدة	موضوع العاملين في المؤسسات العامة لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة .
		إعتبار الشارع العاملين في الشركات — التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما بآية صفة كانت — في حكم الموظفين أو المستخدمين العاملين في مجال تطبيق نصوص جريمة الرشوة والاختلاس فحسب دون سواء فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ إجراءات .
٤٦٨	٨٩	(الطن رقم ١١٥٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥) ... ..
٥٣٠	٩٥	(الطن رقم ١٩٦٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦) ... .. ٢ — العاملون بشركة أوتوبيس المنوفية لا يعتبرون موظفين أو مستخدمين عامين . تأميم هذه الشركة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وما ترتب عليه من أيلولة ملكيتها للدولة لم يغير من نظامها القانوني أو من طبيعة العلاقة العقدية التي تربطها بالعاملين فيها . مريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفي وعمال هذه الشركة .
٥٣٠	٩٥	(الطن رقم ١٩٦٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦) ... .. راجع أيضا : اختلاس أموال أميرية . (القاعدة رقم ٩٤ بالصيغة رقم ٤٩١) .
		(ن) نصب . نظام عام . تقابات . تقض . نهب . نيابة عامة .
		<u>نصب</u> جريمة النصب . لا قيام لها إلا على الغش والاحتيال بطرق موجهة إلى المجني عليه لخدمه وغشه .



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تأسيس المتهم دفاعه على عدم توافر عنصر الاحتيال لأن المجنى عليه حين تعاقد معه كان يعلم أنه غير مالك للعقار المبيع . إدانة الحكم له على أساس أن تصرفه في مال لا يملك التصرف فيه طريق من طرق النصب القائم بذاته لا يشترط فيه وجود طرق احتيالية . قصور .
٦٣٦	١١٤	( الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٦٦ ) ... ..
		<u>نظام عام</u>
		تعلق القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية كلها بالنظام العام .
٥٧٨	١٠٣	( الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٩/٥/١٩٦٦ ) ... ..
		<u>نقابات</u>
		راجع : رقابة الصحفيين . ( القاعدة رقم (١) نقابات بالصحيفة رقم ٤٢٥ ) .
		<u>نقض</u>
		إجراءات الطعن : أسباب الطعن : "التوقيع عليها" .
		وجوب التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه في أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم . أسباب الطعن التي

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		يرفعها المحكوم عليهم . وجوب التوقيع عليها من محام مقبول أمام محكمة النقض .
		تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة . وجوب حملها بذاتها مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه . التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصلورها ممن صدرت عنه . عدم جواز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها .
		إغفال التوقيع على الأسباب . أثره : البطلان .
٨٣٨	١٥٨	(الطن رقم ٧٨٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠) ... .. "إيداعها" :
		١ — شرط قبول الطعن ، أن تودع أو تصل أسبابه قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أو قلم كتاب محكمة النقض في الميعاد القانوني .
		تقديم تقرير الأسباب إلى قلم كتاب محكمة أخرى غير مختصة أو إلى المحامي العام لدى محكمة النقض ، لا ينتج أثره القانوني .
٦٧١	١٢٢	(الطن رقم ٤٣٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣) ... ..
		٢ — المعول عليه في خصوص إثبات إيداع أسباب الطعن قلم الكتاب هو بما يصدر من هذا القلم ذاته من بيان بحصول إيداع الأسباب في تاريخ معين بعد توقيعها من المختص . أية تأشيرته من خارج هذا القلم لا تقوم مقام هذا البيان ولو كانت من أحد أعضاء النيابة العامة .
٧٥٩	١٤١	(الطن رقم ٦٤٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/٦) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٧٥٩	١٤١	<p>٣ - التقرير بالطعن في الحكم : هو مناط اتصال المحكمة به . تقديم الأسباب في الميعاد الذي حدده القانون : شرط لقبوله . التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه . (الطن رقم ٦٤٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٦)</p> <p>المصلحة في الطعن :</p> <p>١ - مخالفة الطاعن نص المادة ٦٨ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ بعدم إيداع لائحة النظام الأساسي مكتب العمل . لا جدوى من مجادلته بأن الحكم دانه لعدم وضعه إياها في المكان الذي يباشر فيه العمال نشاطهم مع أن القانون يوجب وضعها في مكان ظاهر من مؤسسة رب العمل إذ النص سالف الذكر يوجب عليه الأمرين معا . تخلف أحدهما بفرض حدوثه لا يرفع العقاب عن كاهله . (الطن رقم ٣١٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/١٨)</p> <p>٢ - مجادلة الطاعن في شأن عدم توافر ظرف سبق الإصرار . لا جدوى منه . طالما أن العقوبة الموقعة عليه مبررة بحرمة القتل العمد بغير سبق إصرار . (الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥)</p> <p>٣ - لا ينال من سلامة الحكم إثباته في مدوناته أن الدفاع طلب من باب الاحتياط اعتبار التهمة إحرازا للتعاطي على الرغم من أن الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أنه اقتصر على طلب البراءة . مادام أنه لم يعول على دفاع الطاعن وانكاره للتهمة والتفت صراحة عن دفاع محاميه واستخلص في تدليل سائح أن الإحراز كان بقصد التعاطي . (الطن رقم ٦٤٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٦)</p>
٧٥٥	١٤٠	



رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ — خطأ الحكم في بيان تاريخ وقوع الجريمة. لا يعيبه. مادام الطاعن لا يدعى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .
٨١٢	١٥٣	( الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٦٦ ) ... ..
		٥ — لامصلحة للطاعن في المجادلة في انطباق المادة ٢٤١ عقوبات التي أخذ بها الحكم . مادام قد أثبت في حقه أنه ضرب المجنى عليه ضربا أحدث أذى بجسمه ، وكانت العقوبة التي أوقعها عليه داخلة في نطاق العقوبة المقررة للضرب المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ عقوبات .
٨٢٣	١٥٥	( الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٦٦ ) ... ..
		٦ — اثبات الحكم أن اجراءات التفتيش تمت وفقا للاذن الصادر من النيابة . إثارة المتهم في وجه الطعن أن القاء المخدر كان اضطراريا . لاجدوى منه .
٨٥٢	١٦١	( الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٠/٦/١٩٦٦ ) ... ..
		راجع أيضا : نقابات ( القاعدة رقم ( ١ ) نقابات بالصحيفة رقم ٤٢٥ ) .
		أحوال الطعن بالنقض :
		مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله :
		١ — ورود القيد الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل على العقوبات المنصوص عليها في قرار وزير التموين الرقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز من جهة عدم جواز

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٤٣٥	٨٢	الحكم بوقف تنفيذها . علة ذلك : ورود هذا القيد في أصل التشريع الذي صدر قرار وزير التموين استنادا إليه بناء على التفويض المحدد فيه . (الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٨/٤/١٩٦٦ ) ... ..
٤٤٦	٨٥	٢ — عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ١/١٧ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن الاصلاح الزراعي . انصرافها إلى التعويض الذي كان المالك يستحقه مقابل الأرض الواجب الاستيلاء عليها . عدم ورودها على الثمن الذي قد يكون قد سمي في عقود البيع لهذه الأراضي . لا محل للقضاء بتلك العقوبة متى كانت ملكية الأرض قد آلت إلى الدولة بغير مقابل بمقتضى القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ودون أن يستحق عنها تعويض ما . (الطن رقم ١٨٣٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩/٤/١٩٦٦ ) ... ..
٤٥١	٨٦	٣ — وصف الملهى . انطباقه على كل محل يرتاده الناس من المحال الواردة بالجدول الملحق بالقانون ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ دون اعتبار لإعداده لأغراض تجارية أو غير تجارية معد لارتياحه من الناس عامة أو لفئة أو أفراد محددين بالذات . (الطن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩/٤/١٩٦٦ ) ... ..
٤٨٣	٩٢	٤ — الدفع ببطلان الحكم بدعوى صدوره بغير مداولة . عدم اندراجه تحت مدلول الخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله الذي يعطى محكمة النقض سلطة التصدى له من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم . (الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٢٥/٤/١٩٦٦ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٥ - التزام المحكمة بإنزال حكم القانون الصحيح على الواقعة كما رفعت إليها غير مقيدة في ذلك بالوصف الذي تسبغة النيابة عليها . مثال في جريمة غش بن .
٦٨٢	١٢٥	(الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣) ... ..
		٦ - ليس للقاضي اللجوء في تقدير سن المتهم إلى أهل الخبرة أو ما يراه بنفسه إلا إذا كانت سنه غير محققة بأوراق رسمية .
٧٧٥	١٤٥	(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٧) ... ..
		٧ - مهنة الصيدلة - كما عرفها القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ - قاصرة على أعمال تجهيز الدواء أو تركيبه أو تجزئته . عدم شمولها أفعال حفظ الأدوية أو بيعها أو عرضها للبيع .
٧٩٠	١٤٩	(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٣) ... ..
		راجع أيضا : ارتباط .
		( القاعدة رقم ١٢٤ بالصيغة رقم ٦٧٨ ) .
		أسباب الطعن :
		” مالا يقبل منها “ .
		١ - النعي على حكم محكمة الاحالة بمجرد مخالفته اتجاهها ورد في حكم محكمة النقض في شأن تقدير وقائع الدعوى . غير صحيح . ضرورة أن يكون محل المخالفة صالحا بذاته لأن يكون وجهها للطعن على الحكم .
٦١٩	١١١	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٦) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - تعيب الإجراءات التي جرت في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصلح أن يكون سببا للطعن على الحكم .
٧٢٦	١٣٤	(الطن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢١) ... ..
		٣ - الدفع بتعيب إجراءات المضاهاة التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة . عدم جواز إنثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٩٤	١٥٠	(الطن رقم ٧٣١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٢) ... ..
		٤ - الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول . مادامت الدعوى كما أثبتتها المحكمة لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها .
٨٠٦	١٥٢	(الطن رقم ٨٥٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٤) ... ..
		ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام :
		١ - عدم جواز الطعن بالاستئناف أو بالنقض في الأحكام التحضيرية والتمهيدية وكذلك الصادرة في مسائل فرعية إلا مع الحكم الصادر في الدعوى الأصلية .
		متى يجوز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع على حدة ؟ إذا انبنى عليها منع السير في الدعوى الأصلية .
		الأحكام الصادرة في طلبات رد القضاء في المواد الجنائية . طبيعتها : أحكام صادرة في مسائل فرعية خاصة بتشكيل المحكمة . عدم جواز الطعن فيها بالنقض استقلا لا عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى الأصلية .
٥٧٢	١٠٢	(الطن رقم ٢١٠٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٩) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - اعتبار المجنى عليه - ولو لم يكن مدعياً بحقوق مدنية - فيما يتعلق بطلب الرد بمثابة خصم في الدعوى . عدم انفتاح باب الطعن بطريق النقض له - فيما يتعلق بهذا الطلب باعتباره فرعاً عن الخصومة الأصلية - إلا بصدر حكم ينهى الخصومة في موضوع الدعوى الجنائية وبعد أن تكون الدعوى قد استنفدت جميع طرق الطعن العادية . لا استثناء من هذه القاعدة إلا بالنسبة إلى الأحكام التي ينبنى عليها منع السير في الدعوى . ( الطعن رقم ٢١٠٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٩ ) ... ١٠٢ ... ٥٧٢
		٣ - الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع . عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض ، إلا إذا انبنى عليها منع السير في الدعوى . مثال . ( الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٩ ) ... ١٠٣ ... ٥٧٨
		٤ - انغلاق باب الاستئناف . أثره : امتناع الطعن في الحكم بطريق النقض : ليس للدعي المدني استئناف الحكم الصادر ضده إذا كان التعويض المطالب به لا يربو على النصاب النهائي للقاضي الجزئي . الطعن بالنقض في هذا الحكم يكون ممتنعاً . ( الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٤ ) ... ١٥٣ ... ٨١٢
		الحكم في الطعن :
		”نقض الحكم . أثره“ :
		نقض الحكم وإعادة المحاكمة . أثره : إعادة الدعوى إلى محكمة الإحالة بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض . عدم تقييد هذه المحكمة بما ورد في الحكم الأول ولا بحكم النقض في شأن تقدير وقائع الدعوى بكامل حريتها . ( الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/١٦ ) ... ١١١ ... ٩١٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<u>نهب</u>
		جريمة النهب المنصوص عليها في المادة ٣٦٦ عقوبات . لا يشترط فيها أن يكون النهب حاصلًا من عصابة ذات تنظيم خاص . جواز وقوعها من جماعة تفتقر إلى مثل هذا التنظيم . ركن القوة الاجبارية في تلك الجريمة . مثال لتحقيقه . ( الطعن ٨٣٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٩ )
٥٩٥	١٠٦	...
		<u>نيابة عامة</u>
		سلطانها في إجراء التحقيق :
		النص الوارد بمجموعة الأوامر العسكرية الذي يقضى بلزوم حضور مندوب من البوليس الحربي عند القبض أو التحقيق أو التفتيش الذي تباشره السلطات المدنية مع رجال الجيش لا يخاطب النيابة العامة ولا يقيد حقها في مباشرة سلطانها . ( الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٩ )
٥٨٦	١٠٥	...
		استئناف النيابة العامة :
		” نطاقه “ .
		١ - تقرير الاستئناف هو المرجع في تعرف حدود ما استؤنف بالفعل من أجزاء الحكم .
		استئناف النيابة العامة وإن كان لا يتخصص بسببه إلا أنه يتحدد حتماً بموضوعه . المحكمة الاستئنافية لا تتصل بغير



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٧٤٧	١٣٨	<p>الموضوع الذي طرح لديها بموجب تقرير الاستئناف، مهما شاب ما لم يطرح من الموضوعات الأخرى من عيب الخطأ في القانون. مثال.</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٦) ... ..</p> <p>٢ - نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعه .</p> <p>استئناف النيابة العامة لا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية إلا في خصوص الدعوى الجنائية فحسب . تصدر المحكمة الاستئنافية للدعوى المدنية والأمر بإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة رغم صيرورة القضاء برفضها نهائيا بعدم الطعن عليه من المدعية بالحقوق المدنية . يخالف للقانون .</p> <p>(الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١٣) ... ..</p> <p>راجع أيضا . مأمورو الضبط القضائي :</p> <p>( القاعدة رقم ١٣١ بالصيغة رقم ٧٠٨ )</p>
٨٠٢	١٥١	
( هـ )		
هتك عرض		
—		
٦٧٤	١٣٢	<p>١ - تميز جنائية هتك العرض المنصوص عليها في المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات عن الجنحة المنصوص عليها في المادة ١/٢٦٩ منه بركن القوة أو التهديد . هذا الركن لا يقتصر على استعمال القوة أو التهديد . تحققه بكافة صور انعدام الرضا لدى المجني عليه . إندرج حاحة العقل بين تلك الصور .</p> <p>(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣) ... ..</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - البله عاهة في العقل ، يوقف نمو الملكات الذهنية دون بلوغ مرحلة النضج الطبيعي . عاهة العقل : عدم تطلبها فقد المصاب الادراك والارادة معا . توافرها بفقد أحدهما . بها ينعدم الرضاء الصحيح في جريمة هتك العرض . ( الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣ ) ... ١٢٣ ... ٦٧٤
		( و ) <u>وصف التهمة</u>
		١ - تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد إلى ضرب أفضى إلى الموت دون تنبيه المتهم أو المدافع عنه . لا إخلال بحق الدفاع . ( الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٩ ) ... ١٠٥ ... ٥٨٦
		٢ - التزام المحكمة بإزالة حكم القانون الصحيح على الواقعة كما رفعت إليها غير مقيدة في ذلك بالوصف الذي تسبغه النيابة عليها . مثال في جريمة غش بن . ( الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣ ) ... ١٢٥ ... ٦٨٢
		٣ - تعديل المحكمة وصف التهمة من إحراز مخدر بقصد الاتجار إلى إحرازه مجردا عن قصدى الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي دون تنبيه الدفاع . لا إخلال بحق الدفاع . ( الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠ ) ... ١٦١ ... ٨٥٢
		راجع أيضا : تأمينات اجتماعية . ( القاعدة رقم ١٤٣ بالصحيفة رقم ٧٦٨ ) .

## القواعد القانونية

وبعض المبادئ العامة التي قررتها الدائرة المدنية  
مما يمس المواد الجنائية

رقم المادة	رقم القاعدة	
		( ١ ) اعلان — " البيانات الواجبة في الاعلان " : بيان آخر موطن معلوم للعلن إليه في ورقة الإعلان . عدم لزومه إلا في حالة ما إذا كان الموطن غير معلوم . ( الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨ ) ... .. ١٢٨ ع ٢٤ ٩٣٤
		" إعلان الشخص في الموطن الأصلي " : الموطن الأصلي هو المكان الذي يقوم فيه الشخص عادة . هذا الوصف لا ينطبق على منزل العائلة إلا إذا ثبت إقامة الشخص — المراد اعلانه فيه — على وجه الاعتياد والاستقرار . ( الطعن رقم ٧٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٠ ) ... .. ٧٥ ع ٢٤ ٥٥١
		( ت ) تعويض . تفسير — تعويض — الضرر الأدبي : الضرر الذي يلحق بالزوج والأقارب ضرر شخصي مباشر .

(ب)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		قصر الشارع الحق في التعويض عنه على الزوج والأقارب حتى الدرجة الثانية .
٦٣٦	٢٤٨٨	(الطن رقم ٣٨١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢) ... ..
		<u>تفسير</u>
		عدم جواز تفسير المحررات بالاعتداد بما تفيد عبارة معينة من عباراته . وجوب الأخذ بما تفيد العبارات بأكملها وفي مجموعها .
٥٧٠	٢٤٧٨	(الطن رقم ١٤٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/١٠) ... ..
		<u>(ح)</u> <u>حكم</u>
		إصداره :
		جواز أن يرد بعض المقتضى به في أسباب الحكم دون المنطوق .
٩٣٨	٢٤١٢٩	(الطلب رقم ٢٧٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨) ... ..
		بياناته :
		١ — تضمين الحكم بيان أنه صدر بعد المداولة أمر لم يوجبه القانون . كل ما فرضه القانون هو وجوب صدور الحكم بعد المداولة . الأصل في النزاعات أنها روعيت . على من يدعى خلاف ذلك إقامة الدليل على ذلك .
٧٠٨	٢٤٩٧	(الطن رقم ١٨٨ لسنة ٢٢ ق — ج . ١٩٦٦) ... ..



رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - بيان مراحل الدعوى . إعتباره بيانا جوهريا يترتب على إغفاله البطلان إذا كان ذكره ضروريا للفصل فيها . عدول المحكمة عن تنفيذ حكم مناقشة الخصوم لعدم ضروريته للفصل في الدعوى . عدم إعتبار ذلك بيانا جوهريا يتحتم ذكره في الحكم .
٧٥٧	٢٤١٠٢	( الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩ ) ... ..
		٣ - الترتيب الوارد في المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات بشأن بيانات الحكم . ليس ترتيبا حتميا يترتب على الإخلال به البطلان . جواز إيراد الأدلة الواقعية والمجيج القانونية في ثنايا أسباب الحكم .
٧٩٧	٢٤١٠٧	( الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٥ ) ... ..
		حجز الدعوى للحكم :
		حجز القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات في ميعاد محدد . عدم تقديم المذكرة في الميعاد . محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة . طلب مد أجل الحكم لتقديم مذكرة .
٩٣٨	٢٤١٢٩	( الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨ ) ... ..
		حجية الحكم :
		"قوة الشيء المحكوم فيه" .
		١ - الحكم الجنائي الصادر بالبراءة إذا كان مبنيًا على عدم العقاب على الفعل قانونا لا نتفاء القصد الجنائي أو لسبب آخر لا يحوز قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية ولا يمنعها من البحث فيما إذا كان الفعل مع تجرده من صفة الجريمة قد نشأ عنه ضرر يستوجب التعويض أم لا .
٥٥٨	٢٤٧٦	( الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/١٠ ) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - حجية الأحكام . نسبية . لا يضار ولا يفيد منها غير الخصوم الحقيقيين .
٦٥٦	٢٤ ٩١	(الطن رقم ٢٩ لسنة ٢٣ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٣) ...
		٣ - لاجية للحكم إلا فيما فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب المتصلة به اتصالاً وثيقاً والتي لا يقوم المنطوق بدونها .
٦٨٨	٢٤ ٩٤	(الطن رقم ١٣٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤) ... ..
		٤ - الحكم الجنائي يقيد القاضي المدني فيما يتصل بوقوع الجريمة ونسبتها إلى المتهم . هذه الحجية لا تثبت إلا للأحكام النهائية الفاصلة في موضوع الدعوى الجنائية دون غيرها من الأوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق . هذه القرارات لا تفصل في موضوع الدعوى بالبراءة أو الإدانة . لا حجية لها أمام القضاء المدني .
٩٤٨	٢٤ ١٣٠	(الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨) ... ..
( د )		
دعوى		
—		
الصفة في الدعوى :		
<p>عضو مجلس الإدارة المنتدب هو الذي يمثل الشركة أمام القضاء في جميع الدعاوى . تلب مجلس الإدارة لجنة من ثلاثة أعضاء لتولى أعماله وسلطاته . عدم نص قرار مجلس الإدارة على عدم</p>		

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>جواز انفراد أى منهم بالادارة . لكل عضو أن ينفرد بأى عمل من أعمال الادارة ومنها توكيل محام والاتفاق معه على أتباعه على أن يكون لكل من العضوين الآخرين أن يعترض على العمل قبل تمامه وإلا كان الاتفاق ملزما للشركة لصدوره ممن يمثلها قانونا .</p>
٩١٦	٢٤١٢٦	(الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨) ... ..
		<p>(ش) شركات . شيك</p>
		<p>شركات</p>
		<p>للشركة شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية من يمثلها . توجيه الاستئناف منها باعتبارها الأصيلة فيه المقصودة بذاتها في الخصومة دون ممثلها . ذكر إسمها المميز لها عن غيرها في صحيفة الاستئناف والحكم كاف لصحتها . علم الاعتداد بالخطأ الواقع في صفة الممثل .</p>
٨٦٢	٢٤١١٧	(الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/١٤) ... ..
		<p>شيك</p>
		<p>١ — الصك الموصوف بأنه شيك ونجمل تاريخين . وأمر الدفع فيه مصحوب بأجل يفقد صفته كشيك . اعتباره كبيالة</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٦١٨	٢٤ ٨٦	<p>صحيحة أو معيبة إذا لم تشتمل على البيانات اللازم ذكرها في هذا النوع من الأوراق التجارية . خلو الكيالة من بيان " وصول القيمة " . إعتبارها كيالة معيبة .</p> <p>(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢) ... ..</p> <p>٢ - الوصف التجارى للشيك يتحدد وقت إنشائه . إعتباره عملا تجاريا إذا كان تحريره مقربا على عمل تجارى أو كان صاحبه تاجرا . ما لم يثبت أن كسبه لعمل غير تجارى تطبيقا لمبدأ الأعمال التجارية بالتبعية . المادة ١/٢ من قانون التجارة . عدم الاعتراف فى هذا الشأن بصفة المظهر للشيك أو طبيعة العملية التى اقتضت التظهير . انسحاب الصفة التجارية أو المدنية التى أسبغت عليه وقت تحريره على جميع العمليات اللاحقة كتظهيره أو ضمانه .</p> <p>(الطن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢) ... ..</p>
<p>(م)</p> <p>مسئولية</p> <p>—</p> <p>مسئولية تقصيرية :</p> <p>"مسئولية الحكومة فى إدارة المرافق العامة" .</p> <p>١ - مسئولية الحكومة عن تعويض الاضرار التى تلحق الأفراد بسبب الاضطرابات والفلاقل . عدم قيامها إلا بإثبات</p>		



(ز)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أن القائمين على شئون الأمن قد امتنعوا عن أداء واجبهم أو قصرُوا في أدائه تقصيرا يمكن وصفه - في تلك الظروف الاستثنائية - بأنه خطأ .
٥٣٦	٢٣٤	(الطن رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٠ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٦٦) ... .. ٢ - مجرد عدم وجود قوات من رجال الأمن بمكان الحادث وقت حصوله لا يكفي بذاته في الظروف الاستثنائية التي لا يست حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ لتوافر ركن الخطأ في حق وزارة الداخلية . دفع الوزارة مسئوليتها بأنه كان من المتعذر على قوات الشرطة بسبب الثورة المفاجئة في أماكن متفرقة وفي وقت واحد منع حوادث الإتلاف . وجوب إثبات الحكم بالتعويض خطأ القائمين على شئون المرفق بالامتناع عن أداء واجبهم أو التقصير فيه . إغفال الحكم ذلك . قصور .
٥٣٦	٢٣٤	(الطن رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٠ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٦٦) ... .. "مسئولية الطبيب" . التزام الطبيب ببذل العناية في شفاء المريض لا بتحقيق غاية هي الشفاء . واجب الطبيب في بذل العناية . مناطه : ما يقدمه طبيب يقظ من أوسط زملائه علما ودراية في الظروف المحيطة به أثناء ممارسته لعمله مع مراعاة تقاليد المهنة . انحراف الطبيب عن أداء هذا الواجب خطأ موجب لمسئولته عن الضرر الذي يرتبط بالخطأ ارتباط السبب بالسبب . تحصيل الحكم خطأ الطبيب من أمره بنقل مريضة من مستشفى إلى آخر وهي على وشك الوفاة وقبل إحالتها إلى القسم المختص لفحصها ، واتخاذ ما يجب بشأنها مما أدى إلى التعجيل بوفاتها . لا مخالفة للقانون .
٦٣٦	٢٤٨	(الطن رقم ٢٨١ لسنة ٢٠١٠ ق - جلسة ٢٢/٢/١٩٦٦) ... ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ن)
		نقض
		نقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الموضوع. حريتها في تحصيل فهم الواقع في الدعوى ولو من غير الطرق التي كانت قد حصلت منها من قبل . لها أن تخالف رأيها الأول . وجوب اتباعها حكم النقض في المسألة القانونية التي فصل فيها . (الطن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٦/٤/٢٨) ... .. ١٢٩ ع ٢ ٩٣٨
		(و)
		وكالة
		التوكيل في الخصومة :
		التوكيل في الحضور أمام القضاء :
		جواز التوكيل في الخصومة ولو لم يكن محاميا أو قريبا أو صهرا لاوكل . حكم المادة ٨١ من أفعات في جواز التوكيل في الحضور أمام القضاء قاصر على المحامين والأقارب والأصهار إلى الدرجة الثالثة . (الطن رقم ٤١٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩) ... .. ١٠٢ ع ٢ ٧٥٧

## فهرس المواد

### قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعده	المادة والموضوع	رقم القاعده	المادة والموضوع
	١٩ - دعوى جنائية . "إقامتها" .	(١) هيئة عامة	
	١١ - محكمة الجنايات . "حقها في التصدي وفي إقامة الدعوى الجنائية" ١٢٧		
	٢٣ - المعادلة مأمورو الضبط القضائي . "لموظفي وعمال الجمارك صفة الضبطية القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظيفتهم" .	١٠١	
	٢٩ - مأمورو الضبط القضائي . "لمأمور الضبط سؤال المتهم أثناء جمع الاستدلالات عن التهمة المستندة إليه . ليس له استجوابه" .	١١٠	
١٣١	١٩ - الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديريات الأمن العام بما فيهم ضباط مكاتب البحث الجنائية بالأقسام والبنادر والمراكز مختلف رتبهم - سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة لجميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة" .		

(تابع) قانون الإجراءات الجنائية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٩٥٤٨٩	٦٣ - دهنى جنائية . " إقامتها " .		" ماهية الاستجواب " .
٩١	٩١ - تفتيش .		" إرسال مأمور الضبط الشهود إلى النيابة بعد جمعه للاستدلالات . غير واجب " .
١١٠	" تفتيش الشخص . ماهية ؟ "	١٦٢	
١٦١٤١١٧	" إذن التفتيش . إصداره تنفيذه " .	١٣٤	١٤٢٤١٣٤٤١٢٣٤٣٦ - الأحوال التي يوجب فيها القانون سماع أقوال المتهم أو استجوابه في مرحلة التحقيق الابتدائي
١٢١	" الدفع بطلان التفتيش من أوجه الدفاع الجزائية . وجوب الرد عليه وإلا كان الحكم قاصرا " .	٣٤ - ٣٩ - قبض . ماهية ؟ (١) هيئة عامة	استيقاف . ماهية ؟
١٤٠	" الدفع بطلان التفتيش . طبيعته : دفع قانوني مختلط بالواقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض " .	١٤٠	الدفع بطلان القبض . طبيعته : دفع قانوني مختلط بالواقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .



(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
	٢١٧ - اختصاص . "تعيينه" .	١٥٦	"الرضاء بالتفتيش" .
	"تعلق جميع قواعد الاختصاص في المسائل الجنائية بالنظام العام"	١٤٥	١٨٢ - مستشار الإحالة
١٥٦، ١٠٣	٢٢٢ - دعوى جنائية . "وقف السير فيها" .	١٨٥، ١٨٦، ١٨٧ محكمة الجنایات . الإجراءات أمامها :	
١٦٢، ٨٨	٢٢٧، ٢٢٦ - اختصاص . "تنازع الاختصاص . التنازع السلي . طلب تعيين الجهة المختصة"	١٤٨، ١١٩، ١٥٢	"سماع شهود المتهم" .
	٢٤٨ - فقرة أخيرة . اعتبار المجني عليه - ولو لم يكن مدعيا بحقوق مدنية - فيما يتعلق بطلب الرد بمثابة خصم في الدعوى .	١٩٩ وما بعدها - تحقيق . إجراءاته :	
١٤٥			"النص الوارد بمجموعة الأوامر العسكرية الذي يقضى بلزوم حضور مندوب البوليس الحربي عند القبض أو التحقيق أو التفتيش الذي تباشره السلطات المدنية مع رجال الجيش لا يخاطب النيابة العامة ولا يقيد حقها في مباشرة سلطاتها" .
١٠٢		١٠٥	

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
١٥٧	”للدعى المدني في جريمة إصدار شيك بدون رصيد المطالبة بتعويض الضرر الذي لحق به من جراء تلك الجريمة. طلب القضاء بقيمة الشيك غير جائز .	١٠٢	٢٥٠ - رد القضاة عن الحكم . عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في طلبات الرد استقلا عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى الأصلية .
٨٧	٢٧١، ٢٧٢ - إجراءات المحاكمة . ”للمحكمة إدراك معاني إشارات الأبيم والأصم دون الاستعانة بنجير“ .		٢٥١ - ٢٦٦ - دعوى مدنية . ”ليس للدعى المدني استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية إذا كان التعويض المطالب به لا يربو على النصاب الاتهامي للقاضي الجزئي“ .
١٤٨، ١٤٢	٢٧٥ - إجراءات المحاكمة ”شفوية المرافعة“ .	١٥٣	

- ٥ -

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
	” حق الدفاع ينحول للمتهم إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق ما دام باب المرافعة مفتوحا . نزول الطاعن عن طلب سماع الشاهد لا يسلبه حقه في العدول عن ذلك النزول والتمسك بتحقيق طلبه ما دامت المرافعة دائرة “ .	١٥٧	٢٧٦- إجراءات المحاكمة: ” بمجرد عدم توقيع رئيس المحكمة وكاتبها على كل صفحة من صفحات محاضر الجلسات الاستئنافية لا يترتب بطلانها في الإجراءات “
١٥٤	٢٨٩ المعدلة - إجراءات المحاكمة .		” تمسك الدفاع بطلب سماع أقوال الشاهد ومناقشته فيها . طلب النيابة القبض على المتهم في حالة إجابة طلبه وتأجيل الدعوى . اضطرار محامي المتهم إلى التنازل عن طلبه . عدم تحقق المعنى الذي قصده الشارع في المادة المذكورة “ .
	٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ - الطعن بالتزوير .	١٥٤	
١٦٢	” الطعن بالتزوير في ورقة مقدمة في الدعوى من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع “ .		

(تابع) قانون الإجراءات الجنائية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
١٤٧	٣١٠ - حكم . بياناته : "بيانات الديباجة" تسييبه : "تسييب معيب"	١٥٠	"عدم تنظيم المضاهاة في قانون الإجراءات بنصوص أسرة يترتب على مخالفتها البطلان"
٦١٠٧٦٩٩		٦١٢٠٦٩٤	٣٠٢ - تقدير الدليل .
٦١٠٩٦١٠٨		٦١٣٦٦١٢٨	
٦١١٨٦١١٠		٦١٥٠٦١٣٧	
٦١٢١٦١٢٠		١٥٥	
٦١٢٦٦١٢٣			٣١٢، ٣٠٣ - حكم .
٦١٤٥٦١٣٩			"إصداره" :
٦١٤٨٦١٤٦		٩٢	
١٥٤٦١٥١			٢/٣٠٤ - تقدير العقوبة
(١) هيئة طامة	"تسييب غير معيب"	١٦١	"العقوبة المبررة" .
٦٨٤٦٨٣٦٨١			
٦٩٢٦٩٠٦٨٧			
٦١١١٦٩٤			
٦١١٤٦١١٣			
٦١١٩٦١١٧		١٥٥٦٩٢	
٦١٣٢٦١٢٨			
٦١٣٧٦١٣٥			
٦١٤٢٦١٤٠			٣٠٨ ، ٣٠٧ - تعديل
٦١٥٠٦١٤٤			الوصف ولقت نظر
٦١٥٣٦١٥٢			الدفاع .
٦١٥٦٦١٥٥		٦١٢٥٦١٠٥	
٦١٦٠٦١٥٧		١٦١	
١٦٣٦١٦٢			



(تابع) قانون الإجراءات الجنائية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
	"نظره والحكم فيه".		٣٣٢ - بطلان .
١٣٨	محكمة ثانى درجة . "الإجراءات أمامها"	١٠٣	"حالات البطلان المتعلقة بالنظام العام لم يبينها القانون بيان حصر وتحديد"
١٠٢	٤٠٥ - "ملا يجوز استئنافه من الأحكام".		٣٧٧، ٣٧٥ - إجراءات المحاكمة .
١٣٠	٤١٧ - معارضة استئنافية "الحكم فيها"	٨٣	"تعرض محامى أحد المتهمين فى مرافقته إلى متهم آخر يحضر معه محام . أثره ؟"
	٤٢٤ - التى حلت محلها المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .	١٢٩	٣٩٨ - ٤٠١ - معارضة . "الحكم فيها" .
		١٥١، ١٣٨	٤٠٢ وما بعدها - استئناف "التقرير بالاستئناف . نطاقه" .

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
١١١٩٧	٤٥٤، ٤٥٥ - قوة الشيء المقضى .	١٥٨	”إغفال التوقيع على أسباب التقرير بالظعن أثره : البطلان“ .
١٠٠	٤٥٥ - دعوى جنائية . ”الرجوع إليها بناء على ظهور أدلة أو ظروف جديدة“ .	١٠٠	٤٤١ - التماس إعادة نظر ”حالاته“ .

قانون تحقيق الجنائيات الملغى

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
		١٥٨	٢٣١ - ”إغفال التوقيع على أسباب التقرير بالظعن أثره : البطلان“

## قانون العقوبات

رقم القاعده	المادة والموضوع	رقم القاعده	المادة والموضوع
١١٥ ١١٢٤٨٥	٣٠ - المصادرة . "الغرض منها . طبيعتها" ؟	١٣٥	٥ - قانون . " قانون أصلح" . "القرار الصادر من وزير التموين بتخفيض وزن الرغيف لا يعتبر قانونا أصلح" .
١٢٤ ٩٨٩٩٦	٣٢ - ارتباط .	١٦١	١٠١١٢٤ - ترتيب العقوبات . "تحديد العقوبة المقررة لأشد الجرائم عند تطبيق المادة ٣٢ عقوبات" .
٩٩	٣٤٢/٤ - اشتراك . "الاشتراك بطريق الاتفاق" .	١٠٥	١٧ - ظروف مخففة . " لا ارتباط بين تطبيق هذه المادة والمادة ٢٥١ عقوبات" .
١٥٤	"الاشتراك بطريق المساعدة . متى يتحقق" ؟		
٨٤	٤٤ مكررا - إخفاء أشياء مسروقة . "شرط سلامة الحكم بالإدانة في تلك الجريمة" ؟		

(تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
		٩٣	٦٠ - أسباب الإباحة.
			٦٢ - موانع العقاب .
		٨٧	"الصمم والبكم ليس من حالات موانع العقاب أو تخفيف المسؤولية"
٩٥٦٨٩	"اعتبار مستخدمي الشركات التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما بأية صفة في حكم الموظفين في تطبيق جرمي الرشوة والاختلاس".		"عاهة العقل . عدم تطلبها فقد المصاب الإدراك والإرادة معا . توافرها يفقد أحدهما"
	١١٢ المعدلة بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . اختلاس أموال أميرية .	١٢٣	١٠٢ (١) مفرقات .
١٦٠	"بمجال تطبيقها ؟"		"القصد الجنائي في جريمة إحراز المفرقات".
٩٤	"أركان هذه الجريمة"	١١٩	
			١١١ - المعدلة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ . اختلاس .
٩٤	١١٦ - مكررا (١) جريمة الإضرار العمد .		



(تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
	٢١١ ٢١٢ - تزوير الأوراق الرسمية . " صدور الأوراق فعلا من الموظف العمومي المختص بتحريرها . غير لازم . كفاية إعطاء الورقة المصطنعة شكل المحررات الرسمية ومظهرها ونسبة صدورها كذبا إلى موظف عام للايهام برسميتها " .	٩٤	١١٦ مكررا (ب) جريمة الإهمال الجسيم . " أركانها : خطأ جسيم . ضرر جسيم . رابطة سببية " . " الخطأ الجسيم . صورته ؟ " . " الإهمال الجسيم في نطاق الأموال العامة . ماهيته ؟ قوامه ؟ " . " وجوب التفرقة بين الخطأ الجسيم وبين الغش في المسئولية الجنائية " . " وقوع الإهمال الجسيم بفعل واحد . غير لازم . تحققه بأفعال متعددة إيجابية أو سلبية متلاحقة " . " الضرر في جريمة الإهمال الجسيم . ماهيته ؟ " .
١٥٠	٢٣٠ - قتل عمد .		
٩٢	٢٣١ - سبق إصرار . " ماهيته ؟ " .		
٩٢٤٨٧	٢/٢٣٤ - قتل عمد مقترن " شرط تغليظ العقاب عملا بالمادة المذكورة " .	٩٤	
١٣٢			

(تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
١٥٥	٢٤١ ، ٢٤٢ - ضرب	٢٣٦ - ضرب أفضى إلى الموت .	١٥٢ ، ١٣٧ ، ١٥٤
٩٦	٢٤٤ - إصابة خطأ . "عقوبة الجرح الخطأ أشد من تلك المقررة لجريمة ترك كلب بالطريق دون مقود أو كرامة" .	٩٩	"شرط مساءلة الجاني كفاعل أصلي في هذه الجريمة" .
٩٨	"العقوبة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة أشد من العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٣٨/١ عقوبات" .	١٥٧ ، ٨٨	٢٣٧ - شيك بدون رصيد
١٥٢ ، ١٤٢	٢٤٥ وما بعدها - الدفاع الشرعي .	٢٣٨ - قتل خطأ .	"خطأ . ضرر . رابطة سببية" .
١٠٥	"ماهيته؟" .	١١١ ، ٩٠ ، ١٥١	"العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة المذكورة أخف من العقوبة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٤ عقوبات" .
١٠٥	"لا ارتباط بين تطبيق كل من المادتين ١٧ ، ٢٥١ عقوبات" .	٩٨	

(تابع) قانون العقوبات

رقم القاعده	المادة والموضوع	رقم القاعده	المادة والموضوع
١٥٦	٣١٧ - سرقة .		٢٦٨ ، ٢٦٩ / ١ - هتك عرض .
	٣٣٦ - نصب .		”تميز جنائية هتك العرض المنصوص عليها في المادة الأولى عن الجنحة المنصوص عليها في المادة الثانية بركن القوة أو التهديد . هذا الركن لا يقتصر على استعمال القوة أو التهديد تحققه بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه . اندراج عاهة العقل في تلك الصور“ .
١١٤	” لاقيام لجريمة النصب إلا على الغش والاحتيال بطرق موجهة إلى المجنى عليه لخدعه وغشه“	١٢٣	
١٥٣	٣٤١ - تبديد .		
	”جريمة التبديد . قيامها“		
١٠٦	٣٦٦ - نهب .		
	”أركان جريمة النهب“ .		

## دستور

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
		١٦٤	٣٢ - من دستور سنة ١٩٥٦ . ”عدم استلزام هذه المادة أن تكون كل من الجريمة والعقوبة مقورة بقانون . حسبها أن تكون مقورة بناء على قانون“ .

## القانون المدني

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
		١٣٦	٦٥١ - مسئولية مدنية : ”مسئولية مالك البناء“ ”مسئولية المقاول“ .



قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعلة	المادة والموضوع	رقم القاعلة	المادة والموضوع
	المادتان ٣٤ ، ٣٥ - الطعن بالنقض : أسباب الطعن : "وضعها والتوقيع عليها وإيداعها" .		القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض
١١١ ١٥٨٦١٤١		٨٢٦٨٥ ٨٦٦٩٢ ١١٢٦١٢٤ ١٢٥٦١٤٥ ١٤٩	المادة ٣٠ - حالات الطعن بالنقض : "مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله"
١٣٤٦١٥٠ ١٥٢٦١٦١	"ما لا يقبل من الأسباب"	٨١٦٩٢ ١٤٠٦١٥٣ ١٥٥	"المصلحة في الطعن" المادة ٣١ -
	المادة ٣٩ - نقض الحكم وإعادة المحاكمة . أثره : محكمة الإحالة . اختصاصها :	١٠٢٦١٠٣ ١٥٣	"ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام" .
١١١			

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
١٠١	<p>”منح صفة مأمورى الضبط القضائى إلى موظفى وعمال الجمارك أثناء قيامهم بتأدية وظيفتهم“ .</p> <p>”سلطاتهم فى تفتيش الأماكن والأشخاص“</p> <p>المادة ٤ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ الذى حل محله القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ .</p> <p>”قيمة الدخان المهرب التى يحكم بها فى حالة عدم ضبطه . طبيعتها : عقوبة تنطوى على عنصر التعويض . على المحكمة</p>		<p>المواد ٤، من ٢٥ إلى ٣٠ من القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركى الذى حل محله القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - والقانون ٩ لسنة ١٩٠٥ فى شأن منع تهريب البضائع .</p> <p>”ولاية مدير عام مصلحة الجمارك فيما يتعلق بطلب اتخاذ الإجراءات فى جريمة التهريب أو رفع الدعوى الجنائية . طبيعتها ؟</p> <p>”توجيه الخطاب فى المادة الرابعة من القانون المذكور إلى النيابة العامة دون غيرها من جهات الاستدلال ومنها مصلحة الجمارك“ .</p>
		(١) هيئة هامة	

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
	مرسوم ١٩٤٧/٧/٧ بشأن رسم الإنتاج. "التعويضات المنصوص عليها في هذا القانون. طبيعتها : تضمينات مدنية فضلا عن كونها جزاءات تأديبية تكمل العقوبات المقررة للجرائم الخاصة بهذا القانون . أثر ذلك" ؟	١١٥	القضاء بها ما دامت تتعلق بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل. للجنة عليه صفة في المطالبة بها كتعويض أمام درجات القضاء المختلفة في حال الحكم بالبراءة.
١٣٣	٤٣٤١ من القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنقابة الصحفيين.		٦ من القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة الدخان المعدل بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٤٤
	"انتخاب مجلس النقابة والنقيب".		"المراد بالصانع أو التاجر أو صاحب الحانوت أو المخزن المخاطبين بأحكام هذا القانون"
(١) نقابات		١١٢	"مجرد حيازة الدخان المغشوش أو المخلوط جريمة في ذاته والمصادرة فيها وجوبية".

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
	”وقوع الالتزامات التي فرضها قانون التأمينات الاجتماعية في تلك المواد على عاتق صاحب العمل . هذا الوصف في الخطاب به ركن في الجريمة التي قد تنسب إليه . سكوت الحكم من بيان هذا الوصف . قصور“ .	٦٨ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل .	”إيداع لأئحة النظام الأساسي مكتب العمل“ ٨١
١٣٩	١/١٢٦ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية .	القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن التأمينات الاجتماعية .	”عدم انطباق أحكام هذا القانون على علاقة الجمعية التعاونية الصناعية لتجهيز ونقل اللحوم بأعضائها“ .
	”جريمة عدم تقديم صاحب العمل الاستثمارات لهيئة التأمينات الاجتماعية لا تتعدى عقوبة الغرامة فيها بقدر عدد العمال“	١١٦	١٨ ، ٤٥ ، ٧٣ ، ١٠٨ من القانون المذكور .
١٤٣			



(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
١٣٤	المادة ٥٨ من القانون المذكور : مسئولية صاحب العمل ومسئولية مديره ؟	١٠٧	المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن التموين المعدل بالمرسوم بقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ إمسك السجلات .
١٣٥	متى يصلح الغياب عن في مجال تطبيق المادة المذكورة ؟		المادة ٥٦ من القانون المذكور : ورود القيد الوارد بها بشأن عدم جواز الحكم بوقف التنفيذ على العقوبات المنصوص عليها في قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز .
٩٣	٩ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ٢٨ لسنة ١٩٥٧ "جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة". قيامها ؟	٨٢	

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
	لجنة ١٩٥٢ في شأن الإصلاح الزراعي و ٣ و ٤ و ٥ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المعدل لبعض أحكامه ٢٤١ من القانون ١٠٤ لجنة ١٩٦٤ .		القانون ٢٢٠ لسنة ١٩٦٣ المعدل للمادة ٢٥ من القرار الوزاري رقم ٩٠ لجنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز .
	عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ١٧/١ من القانون الأول . طبيعتها ؟ لا محل للقضاء بها بعد أيلولة ملكية الأرض إلى الدولة بغير مقابل بمقتضى القانون الأخير .	١٥٩	”على المتعهد بصنع خبز مخالف للواصفات المعتادة الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التكوين والإحق عليه العقاب“ .
٨٥	القانون ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاهي .	١٦٤	القانون ٢١ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم تجارة حلف الحيوان وصناعاته بمجاله وغايته ؟
٨٦	”المحال التي ينطبق عليها وصف الملهي“ .		١٦٥٦٦٦٧/١ من المرسوم بقانون ١٧٨

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٩١	جريمة تقليد العلامة . العقاب عليها . شرطه : أن يكون قد تم تسجيل العلامة وفقا للقانون .	١٤٩	القانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ لمزاولة مهنة الصيدلة . تعريف مهنة الصيدلة ؟
١٢٦	تسجيل العلامة ركن في جريمة تقليدها أو استعمالها بسوء قصد . على الحكم استظهاره وإلا كان قاصرا .		٣٤٢ من القانون ١٠ لسنة ١٩١٤ في شأن التجمهر . شروط قيام التجمهر قانونا ؟
	القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها . المادة ٣٦ منه :	١٠٦	مناط العقاب على التجمهر وشرط تضامن المتجمهرين في المسؤولية عن الجرائم التي تقع تنفيذا للغرض منه .
	” عدم جواز إقامة الدعوى الجنائية على متعاطي المواد المخدر الذي يتقدم من تلقاء نفسه للصحة للعلاج “		القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ علامات تجارية . المراد بالتقليد ؟

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
	٥ مكررا (٤) من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في شأن إيجار الأماكن المضافة إليه بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ . دخول المباني التي بدء في إنشائها قبل ١٢/٦/١٩٥٨ في نطاق تطبيق تلك المادة سواء أعلت للسكنى قبل أو بعد هذا التاريخ .	١٠٨	”قعودا لحكم عن استظهار حالة الإدمان لدى المتهم وتقدمه من تلقاء نفسه للعلاج وأثر ذلك على إعفائه من المسؤولية . قصور . المادة ٣٨ منه : ”تعديل المحكمة الوصف من إحراز مخدر بقصد الاتجار إلى إحرازه بجودا عن قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي دون تنبيه الدفاع . لا إخلال بحق الدفاع“
١٢٨	القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ إيجار أماكن . القصد الجنائي في جريمة الامتناع عن تخفيض الأجرة .	١٦١	المادة ٤٠ منه : ”جريمة التعدي المنصوص عليها في تلك المادة لا يلزم قيامها توافر قصدا جنائيا خاصا . كفاية توافر القصد الجنائي العام“
١١٨	القانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ في شأن نظام هيئة البوليس .	١١٣	



(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القامدة	المادة والموضوع	رقم القامدة	المادة والموضوع
١٢٥	القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس .	١٣١	طبيعته : قانون نظامي لا شأن له بأحكام الضبط القضائي التي تكفل قانون الإجراءات بتنظيمها .
١٠٩	١ (و) من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ في شأن الأحداث المشردين . "تشرّد الحدث ببياته هادة في الطرقات . من جرائم العادة . قعود الحكم عن استظهار توافر ركن العادة . قصور" .	٣٠	من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل عقوبة المصادرة المنصوص عليها في تلك المادة . طبيعتها : عقوبة نوعية . وجوب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما ترتبط به جريمة حمل السلح الناري من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد .
٩٥٨٩	القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت . "احتفاظ الشركة المؤممة بشكلها القانوني واستمرارها في مزاولة نشاطها" .	١٢٤	

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٨٩	القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ ” خضوع موظفي الشركات والجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية لأحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية “ .	٨٩	٧ من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة . ” التزام شركة مياه الاسكندرية بتقديم كشوف وبيانات للدولة وبفحص حساباتها “

قرارات جمهورية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٨٩	القرار الجمهورى رقم ١٤٥٦ لسنة ١٩٥٩ . خضوع مستخدمى شركة مياه الاسكندرية لأحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية .	٨٩	القرار الجمهورى الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٩٥٨ بالترخيص لشركة مياه الاسكندرية بالعمل كشركة مساهمة تدار عن طريق مجلس إدارتها

(تابع) قرارات جمهورية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
٩٥٤٨٩	القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة . "خضوعهم لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفى الدولة" .		القرارين الجمهوريين رقمى ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ و ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة .  المادة الأولى من اللائحة :  سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على عمال وموظفى تلك الشركات واعتبار هذا النظام جزءا متما لعقد العمل .
٩٥	القرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة . إلحاق شركة أتوبيس المنوفية بالمؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى .	٩٥٤٨٩	

## قرارات وزارية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
	وزارة التموين :		وزارة الثقافة والإرشاد القومي :
	قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدل بالقرارين ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ ، ٢٢٠ لسنة ١٩٦٣ .		١٥ من القرار الوزاري رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٥ باعتقاد الأئمة الداخلية لنقابة الصحفيين . انتخاب مجلس النقابة والنقيب .
	المادتان ٣٨٤٢٠ منه :	(١) نقابات	وزارة الداخلية :
	ورود القيد الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالمرسوم بقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن عدم جواز الحكم بوقف التنفيذ على العقوبات المنصوص عليها في القرار المذكور .		قرار وزير الداخلية رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقرار ١٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم مصلحة الأمن العام وفروعها . طبيعته : قرار نظامي لا شأن له بأحكام الضبط القضائي التي تكفل قانون الإجراءات بتنظيمها .
٨٢		١٣١	



(تابع) قرارات وزارية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
١٠٧	٣ من قرار وزير التموين رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ و ١/٣٠ من قرار وزير التموين رقم ١١ لسنة ١٩٥٣. إمسك السجلات .	١٥٩	المادة ٢٥ منه : على المتعهد بصنع خبز مخالف للواصفات المعتادة الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التموين وإلا حق عليه العقاب . جريمة صنع خبز مخالف للوصفات المعتادة . قيامها ؟
١٢٥	٩٠٦ قرار وزير التموين رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن تعبئة وتجارة الشاي والبن .	١٦٣	المادة ٣١ منه : عدم التسامح في وزن الخبز الشامي بسبب الجفاف في جميع الأحوال . جريمة صناعة خبز أقل من الوزن القانوني . قيامها ؟
١٦٤	قرار وزير التموين رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول علف الحيوان المصنوع . مجاله وغايته ؟ صدوره بمقتضى التفويض التشريعي المخول له بموجب المادة الأولى من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .		

## أوامر عسكرية

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
١٠٥	الجيش لا يخاطب النبابة العامة، ولا يقيد حقها في مباشرة سلطاتها .		مجموعة الأوامر العسكرية لسنة ١٩٥٧ . النص الوارد بها الذي يقضى بلزوم حضور مندوب من البوليس الحربي عند القبض أو التحقيق أو التفتيش الذي تباشره السلطات المدنية مع رجال

## لوائح

رقم القاعدة	المادة والموضوع	رقم القاعدة	المادة والموضوع
	الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ والقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .		١٤ من اللائحة الداخلية لشعبة الصحفيين المصدق عليها من نائب رئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومى .
	سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على عمال وموظفى تلك الشركات واعتبار هذا النظام جزءا متما لعقد العمل .	(١) نقابات	انتخاب مجلس النقابة والنقيب .
٨٩	لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ .		لائحة التيارات الصادر بهما قرار وزير الداخلية فى ١٢/٧/١٩١٢ وقرار قومسيون بلدى اسكندرية فى ٢٠/٧/١٩٠٤ المحال التى ينطبق عليها وصف الملهى ؟
٨٩	خضوع هؤلاء الموظفين والعمال لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفى الدولة .	٨٦	لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بهما القرار





## موضوعات فهرس الأحكام

الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجزائية ومن الدائرة الجزائية وصفحاته

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(أ)			
إتفاق ... ..	٧	إصلاح زراعى ... ..	٢٣
إثبات ... ..	٨	اعتراف ... ..	٢٤
إجراءات المحاكمة ... ..	٩	إعلان ... ..	٢٤
أحداث مشردون ... ..	١٣	إقتران ... ..	٢٥
إختصاص ... ..	١٤	التماس إعادة النظر ... ..	٢٥
إختلاس أموال أميرية ... ..	١٥	إمتناع عن بيع سلعة مسعرة ... ..	٢٦
إخفاء أشياء مسروقة ... ..	١٦	إمتناع عن تخفيض أجرة ... ..	٢٦
إرتباط ... ..	١٦	إمتخاب ... ..	٢٧
أسباب الإباحة وموانع ... ..		إهمال جسم ... ..	٢٧
المقاب ... ..	١٩	إيجار أماكن ... ..	٢٩
إستئناف ... ..	٢٠	(ب)	
إستجواب ... ..	٢٢		
إستيقاف ... ..	٢٢		
إشتراك ... ..	٢٣	باعث ... ..	٢٩
إصابة خطأ ... ..	٢٣	بطلان ... ..	٣٠

## (ب)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(ح)		(ت)
٤٨٦٥	حكم .....	٣٠	تأمينات إجتماعية .....
	(خ)	٣١	تبديد .....
٦٢	خبرة .....	٣١	تجهيز .....
٦٢	خبز .....	٣٢	تحقيق .....
٦٤	خطأ .....	٣٣	تزوير .....
	(د)	٣٤	تسرد .....
٦٤	دخان .....	٣٤	تصيد .....
٦٥٦٥	دعوى جنائية .....	٣٥	تعد .....
٦٨	دعوى مباشرة .....	٣٥	تعويض .....
٦٨	دعوى مدنية .....	٣٦	تفتيش .....
٦٩	دفاع .....	٣٩	تقليد .....
٧٣	دفاع شرعي .....	٤٠	تموين .....
٧٣	دفع .....	٤٣٦٣	تهريب جمركي .....
	(ر)		(ج)
٧٤	رابطة سببية .....	٤٥	جريمة .....
٧٦	رد القضاء .....	٤٨٦٤	جمارك .....
٧٧	رسم إنتاج .....	٤٨	جنون .....

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(س)		(ظ)	
سبق إصرار ... ..	٧٧	ظروف مخففة ... ..	٨٤
مجلات ... ..	٧٨	ظروف مشددة ... ..	٨٥
مرفق ... ..	٧٨	(ع)	
سلاح ... ..	٧٨	ماحة عقله ... ..	٨٥
(ش)		عقوبة ... ..	٨٥
شركات ... ..	٧٩	علامات تجارية ... ..	٩١
شريك ... ..	٨٠	عمل ... ..	٩٢
شهور ... ..	٨٠	(غ)	
شيك بدون رصيد ... ..	٨٠	غش ... ..	٩٣
(ص)		(ف)	
صفاة ... ..	٨١٤٦	فاعل أصلي ... ..	٩٤
صوربة ... ..	٨١	(ق)	
صيادلة ... ..	٨٢	قانون ... ..	٩٤٤٥
(ض)		قبض ... ..	٩٦
ضرب أفضى إلى الموت	٨٢		
ضرر ... ..	٨٣		

(د)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
قتل خطأ ... ..	٩٧	محكمة الإحالة ... ..	١٠٦
قتل عمد ... ..	٩٨	محكمة الأحداث ... ..	١٠٧
قرارات وزارية ... ..	٩٨	محكمة الجنايات ... ..	١٠٧
قصد إحتيالي ... ..	٩٩	محكمة الموضوع ... ..	١٠٩
قصد جنائي ... ..	٩٩	مسئولية جنائية ... ..	١١١
قوة الأمر المقضي ... ..	١٠٠	مسئولية مدنية ... ..	١١٢
		مستشار الإحالة ... ..	١١٣
		مصادرة ... ..	١١٣
(ك)		مضاهاة ... ..	١١٥
		معارضه ... ..	١١٥
كلاب ... ..	١٠١	مفرقات ... ..	١١٦
		ملاهي ... ..	١١٦
(م)		مواد مخدرة ... ..	١١٦
مؤسسة عامة ... ..	١٠١	موانع العقاب ... ..	١١٨
مأمورو الضبط القضائي	١٠٢	موظفون عموميون ... ..	١١٨
محكمة ... ..	١٠٤	(ن)	
محركات رسمية ... ..	١٠٤		
محضر الجلسة ... ..	١٠٤	نصب ... ..	١١٩
محكمة استئنافية ... ..	١٠٥	نظام عام ... ..	١٢٠



(٨)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
مابات ... ..	١٢٠	(هـ)	
نض ... ..	١٢٠	هتاك عرض	١٢٩
ب ... ..	١٢٨	(و)	
اية عامة ... ..	١٢٨	وصف التهمة ... ..	١٣٠

## التصويبات

الصحافة	رقم السطر	الخطا	الصواب
٤٢٠	١٦	اجراء	اجراءا
٤٢١	٨	الانابه	الانابه
٤٢٢	١	يعتبر	تعتبر
٤٢٢	١٩	لأحوال	الأحوال
٤٧٧	٧	انتباه	انتباه
٤٧٧	٢١	قليلا	قليلا
٤٩٦	٥	فأع	دفاع
٥٠٨	٢٢	الجراء	الجراء
٥٢٢	١٨	الحاصه	الحاصه
٥٢٥	١٨	الحضر	الحضر
٥٤٠	١٣	الآخرين	الآخرين
٥٦٥	١	ولاحقة	ولاصقه
٥٧٤	١١	مدعيه	مدنية
٥٨٩	١٧	وقسمت	وقسمت
٥٩٢	١	عباراته	عباراته
٦٠٥	٢	مقر	بمقر
٦١١	٦	مشردين	مشردون
٦٨٦	١٧	تلقيدها	تقليدها
٧١٦	٩	لإدادته	لإرادته

(تابع) التصويبات

الصواب	الخطأ	رقم السطر	رقم الصحيفة
و جمع	و جميع	٣	٧٢٨
المراقبة	الواقعة	١٠	٧٣٥
الطعن	للطعن	٧	٧٥٩
فيا	فبما	الأخير	٧٨٥
الترييف	الترييف	٢٤	٧٩٨
البحث	البحث	٩	٨٠٣
أقفل	أففل	٩	٨١٥
هو ما	ما هو	١٨	٨١٧
الفريقين	القريقين	١٤	٨٢٥
التقارير	التقارير	٢٠	٨٢٥
بعد	بعدم	٨	٨٢٩
للمواصفات	للمزاصفات	٧	٨٤٢
بالقرار	بالقانون	١٢	٨٤٤
التعهد	المتعهد	٢١	٨٤٤
الإجراءات	الإجراوات	٨	٨٤٧
سرق	سرق	٦	٨٤٩
أخرجت	خرجت	الأخير	٨٥٩
ومر تكبها	ومر تكبها	١١	٨٦٣
»	»	١٠	٨٦٨
تؤثر	تؤثر	٢	٨٧٢

طبع بالهيئة العامة  
لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة  
على سلطان على  
رئيس مجلس الإدارة والمضو المنتدب

---

”هيئة المطابع الأميرية مطبعة دار القضاء العالي ١٧٧/٦٦/٣١٤٩“





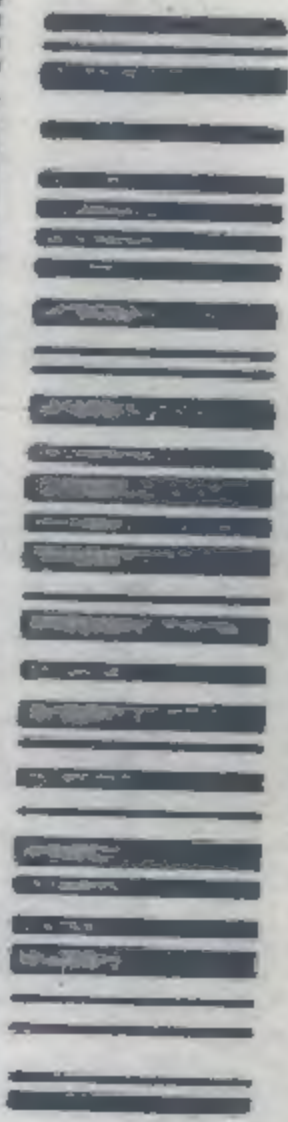








Bibliotheca Alexandrina



0536721